لسانيات النص وتحليل الخطاب

إعداد وتنسيق
فايز الشرفات
في كون بيانس
في جامعة الملك

المؤتمر الدولي الأول
بحوث ومكتبة في لسانيات النص وتحليل الخطاب
الجمعية الأردنية للسانيات النص وتحليل الخطاب
جامعة آل البيت - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بالتعاون مع أكاديمية الملكة الدولية

المجلد الأول

كنوز المعرفة

www.darkonoz.com

لسانيات النص وتحليل الخطاب

ISBN 978-9957-74-264-5

شهد القرن العشرون تحولات حاسمة، في طرق التفكير ومعالجة الظاهرة اللغوية، غير مستغالة عما حدث من تراكم في مجالي الفلسفة والعلوم العامة. وربما كانت الآفاق التي فتحت أمام منهجيات المعالجة والإشكاليات النظرية ذات الصلة باكتساب اللغة ووصفها قدرة وانجازا... من بين المتحولات التي أحدثت ثورة في تصور اللغة وما يرتبط بها من إنتاج.

وعلى هذه التحولات إلى مجال كان شبه مستقل، أو هكذا كان ن هذا المجال شبه مهمل، من قبل نظريات الأدب ونقده بحكم ستمر ميدان اختبار هما أو اختصاصهما. غير أن الطمأنينة إلى ما ن تراه في هذا الباب أصابها رذاذ ما تحقق في حقل المقاربات

بروز مصطلحين استحوذا على المناقشات والأسئلة والمقاربات طاب» و«النص». فأثمر تخصيصهما بالتفكير والمعالجة أسئلة التحديات التي تمثلها إلى ترف التفكير وتمرين الذهن، بل إن الانكباب جديد لغاية اللسانيات الحديثة، بناء على أن التواصل لا يتوصل النصوص والخطابات.

حت له طبيعة التفكير في الظواهر وتأملها في العصر وابل من المعرفة، كان من اللازم، تكوين فريق عمل يتكب على موضوع بحث وتحليلها ووصفها. وقد كان لجامعة صب السبق في هذا المنحى، غير أن تنوع وحدة البحث وتلونها ستوجب تقاليدها وهويتها من ناحية، واستعصاءها على النظر ي من ناحية ثانية عجلا بأن تتفرق السبل بفريق العمل فتحت جهة البحث والتدقيق.

عمان
البلد - مجمع النخيل
+962 6 4655 673
+962 6 4658 975
+962 795525 494
712577
Dar kanoz@yahoo.com
info@darkonoz.com

A-PDF Image To PDF Demo: Purchase from www.A-PDF.com to remove the watermark

لسانيات النص وتحليل الخطاب

الجزء الأول

المؤتمر الدولي الأول في لسانيات النص وتحليل الخطاب
الجمعية المغربية للسانيات النص وتحليل الخطاب/ جامعة ابن زهر،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ أكادير/ المملكة المغربية

كنوز المعرفة

الطبعة الأولى
1434هـ - 2013م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2013/2/388)

400.141
خطابي، محمد عبد الرحمن
لسانيات النص وتحليل الخطاب/ محمد عبد الرحمن خطابي.- عمان:
دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2013
( ) ص.
ر.إ: (2013/2/388)
الواصفات: / / تحليل الخطاب// اللغة العربية/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرس والتصنيف الأولية
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

ردمك: ISBN: 978 - 9957 - 74 - 264 - 5

حقوق النشر محفوظة

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة.
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملا أو مجزءا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا

دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري
تلفون: 4655877 6 962+ - فاكس: 4655875 6 962+
موبايل: 5525496 79 962+ - ص.ب 712577 عمان
الموقع الإلكتروني: www.darkonoz.com
إيميل: dar_konoz@yahoo.com . info@darkonoz.com

المحتويات

كلمة لجنة التنظيم 19
تقديم الكتاب 25
توضيح 27
شكر وتقدير 29

القسم الأول 31
اللسانيات وتحليل الخطاب، نماذج وتساؤلات ومراجعات
١ . أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية وتحليل الخطاب . 33
٢ . محمد غاليم ، المعنى والتصورات . 53
٣ . مصطفى غلفان ، اللسانيات وتحليل الخطاب : أية علاقة؟ 73
٤ . ربيعة العربي ، في تصور الخطاب : آليات الإنتاج والتأويل . 95
٥ . عز الدين البوشيخي ، لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي . 119
٦ . وليد العناتي ، تحليل الخطاب وتعليم اللغة الأجنبية . 135
٧ . رم الهمامي ، نحو دراسة نحوية للخطاب : قضية الإضمار . 173
٨ . أحمد شايب ، المقاربات السوسيولوجية للخطاب . 203

القسم الثاني 227
لسانيات النص والخطاب مسارات ومراجعات وتساؤلات
١ . رياض ميس ، مشروع جون ميشيل أدام : مقاربة نظرية 229
٢ . خليفة الميساوي ، لسانيات النص بين اللسانيات الغربية واللسانيات العربية . 243
٣ . جميل عبد المجيد ، لسانيات النص ونقد الشعر : مراجعة نقدية 269
٤ . حافظ إسماعيلي علوي ، عندما تسافر النظرية 303
٥ . عيسى جواد فضل الوداعي ، التماسك النصي في الدرس اللغوي 341
٦ . رشيد عمران ، مسارات التحوّل من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص 379
٧ . محمد خطابي ، مطارحات في لسانيات النص وتحليل الخطاب . 395

القسم الثالث 407

استبصارات في الفكر اللغوي العربي

١ . محمد الشاوش ، تراقب المبنى والمعنى ، الابتداء بالنكرة نموذجا 409
٢ . عبد الله بن محمد المفلح ، التفكير الإبداعي اللغوي : نحو تأصيل نظري لتحليل النصوص . 459
٣ . فهد مسعد محمد اللهيبي ، الكفاءة التواصلية بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي : تجديد النظر في النحو والبلاغة العربيين . 477
٤ . عبد المجيد الزهير ، حول تصاقب الأصوات والمعني 491
٥ . آمال بن غزي ، المنهج التداولي في التراث : مثال الرضي الاستراباذي . 415

القسم الرابع 543

استبصارات في النص الديني

١ . المصطفى تاج الدين ، النص وقهر الأنثى ، دراسة لصورة المرأة في التفسير الديني في ضوء تحليل الخطاب 545
٢ . محمد بن أحمد الدوغان ، حكاية القول في النص القرآني ومدى الإفادة منه في الترجمة 575
٣ . صالح التنقاري ، عبد الناصر عثمان صبير ، نحو النص في كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى : دراسة وصفية تحليلية . 609
٤ . عبد الرحيم حيمد ، من صلات النقد الحديث بالتصوف والقبال : النص الديني وإشكالية المعنى 633

القسم الخامس 655

الأساس اللساني وقراءة الخطاب

١ . عبد الكريم جمعان عطية الغامدي ورجب الزهراني ، تمظهرات الفاعل الاجتماعي من خلال الإحالة إلى الآخر . 657
٢ . سعيد بنكراد ، سياقات الجملة وسياق النص ، الفهم اللساني والفهم السيميائي . 665
٣ . عبد الرحمن رجاء الله السلمي ، لسانيات النص والخطاب في البلاغة العربية 687

٤ . أحمد باشنو ، شعرية الرواية ورؤية الإيديولوجيا 703
٥ . علي حسن علي خواجة ، رواية «مرافئ الوهم» ، قراءة سيميائية . 719
٦ . حسن حماثز ، النص بين القراءة والتواصل . 739

القسم السادس 753

الأساس اللساني وقراءة النص والخطاب

١ . أسماء عبد الناظر جموسي ، الاستعارة التصورية ومنزلتها في تحليل الخطاب النقدي العربي 775
٢ . بشير الوسلاتي ، مظاهر التمايز بين النص الأقصوصي والنص الروائي 787
٣ . منال محمد هشام نجار ، الضرورة الشعرية بين قيود النحو ورحابة المعنى 807

القسم السابع 853

في قراءة النصين النقدي والشعري

١ . هيثم سرحان ، الاتجاهات اللسانية في نقد الشعر العربي القديم 855
٢ . عبد الناصر صبير ، المناهج النقدية التقليدية والنقد اللساني 867
٣ . عبد الفتاح الفرجاوي ، ظاهرة التسمية وما تثيره من قضايا نظرية وإجرائية 889
٤ . توفيق قريرة ، «غيمة ملونة» في عين الشعرية العرفانية 921
٥ . مصطفى الطوبي ، «أهلا بدار ليلى» للمتنبي ، تحليل المستوى التركيبي للقصيدة 957
٦ . عيسى بن محمد بن عبد الله السليماني ، التكرار النصي عند أبي مسلم البهلاني . 971

الجمعية المغربية للسانيات النص وتحليل الخطاب

الرئيس	:	محمد خطابي
نائبة الرئيس	:	ربيعة العربي
الكاتب العام	:	حافظ إسماعيلي علوي
الأمين	:	عبد الرحيم حيمد
نائب الأمين	:	حسن حمائز
المستشاران	:	أحمد شايب وعبد المجيد الزهير

أهداف الجمعية

* تجميع جهود الباحثين في ميدان اختصاص الجمعية وتنظيمُها .
* تأصيل البحث العلمي في النص والخطاب وتنظيمه.
* ترقية البحث في حقل لسانيات النص وتحليل الخطاب.
* تنمية التعاون مع الجمعيات الوطنية والدولية ذات الاختصاص المماثل.

المشاركون في المؤتمر:

أحمد المتوكل	جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط
أحمد شايب	جامعة ابن زهر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- أكادير
آمال بن غزي	جامعة قاريونس- بنغازي/ ليبيا
بشير الوسلاتي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة سوسة- سوسة/ تونس
جميل عبد المجيد	كلية الآداب، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
حافظ إسماعيلي علوي	جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير/ المملكة المغربية.
حسن حمائز	جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير/ المملكة المغربية.
خليفة الميساوي	كلية الآداب والفنون والإنسانيات. جامعة منوبة-منوبة/ تونس.
زينة العربي	جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- أكادير/ المملكة المغربية.
رجب الزهراني	جامعة لانكاستر/ إنجلترا
رياض مسيس	جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥م، سكيكدة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها/الجزائر.
ريم الهمامي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، وحدة البحث في «تحليل الخطاب» (جامعة منوبة).
سعيد بنكراد	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس/ المملكة المغربية.

صالح التنقاري	نائب العميد لشؤون الطلاب (مركز اللغات)، الجامعة الإسلامية العالمية/ ماليزيا.
عبد الرحمن رجاء الله السلمي	جامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية، قسم اللغة العربية/ المملكة العربية السعودية.
عبد الرحيم حيمد	جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير/ المملكة المغربية.
عبد الفتاح الفرجاوي	كلية الآداب. جامعة القيروان- القيروان/ تونس
عبد الكريم جمعان	جامعة الباحة/ المملكة العربية السعودية.
عبد الله المفلح	كلية اللغة العربية بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود/ المملكة العربية السعودية
عبد المجيد الزهير	جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير/ المملكة المغربية.
عبد الناصر صبير	منسق إسلاميّة المعرفة في مركز اللغات في الجامعة الإسلامية العالمية/ ماليزيا.
عز الدين البوشيخي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس/ المملكة المغربية.
علي حسن علي خواجة	جامعة بيرزيت، كلية الآداب، دائرة اللغة العربية وآدابها، بيرزيت- الضفة الغربية، فلسطين.
عيسى بن محمد بن عبد الله السليماني	وزارة التعليم العالي. كلية العلوم التطبيقية بنزوى/ سلطنة عمان
عيسى جواد فضل الوداعي	جامعة البحرين/ مملكة البحرين.
فهد مسعد محمد اللهيبي	جامعة تبوك/ المملكة العربية السعودية.
ممد الشاوش	كلية الآداب والفنون والإنسانيات. جامعة منوبة-منوبة/ تونس
محمد باشنو	كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس/ المملكة المغربية.
محمد بن أحمد الدوغان	قسم اللغة العربية الأحساء، جامعة الملك فيصل، كلية الآداب/ المملكة العربية السعودية

محمد خطابي	جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير/ المملكة المغربية.
محمد غاليم	معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط/ المملكة المغربية
مصطفى الطوبي	جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير/ المملكة المغربية.
مصطفى تاج الدين	كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الحصن/ الإمارات العربية المتحدة.
مصطفى غلفان	جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب عين الشق- الدار البيضاء/المملكة المغربية
منال محمد هشام النجار	جامعة تبوك، تبوك/ المملكة العربية السعودية.
هيثم سرحان	قسم اللغة العربية وآدابها- جامعة فيلادلفيا/ المملكة الأردنية.
تسيمة سعيدي	جامعة أبو بكر بلقايد/ الجزائر
نعيمة إدريس	جامعة أبو بكر بلقايد/ الجزائر
زبيدة بن ميسي	جامعة قسنطينة/ الجزائر
محمد آل مبارك	جامعة الملك سعود، الرياض/ المملكة العربية السعودية.
علي الشايع	جامعة الملك سعود، الرياض/ المملكة العربية السعودية.
صالح الخضيري	جامعة الملك سعود، الرياض/ المملكة العربية السعودية.
ناصر الحريص	جامعة القصيم/ المملكة العربية السعودية.
سليمان البشري	جامعة القصيم/ المملكة العربية السعودية.
فهد الأحمد	جامعة القصيم/ المملكة العربية السعودية.
رشيد الربيش	جامعة القصيم/ المملكة العربية السعودية.
صباح بعامر	جامعة الملك عبد العزيز/ المملكة العربية السعودية.

عائشة الدرمكي	الجامعة العربية المفتوحة/ سلطنة عمان.
فائزة والي	جامعة ٧ أبريل/ ليبيا
حسن النمي	جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض/ المملكة العربية السعودية.
عبد الله القرني	جامعة أبها/ المملكة العربية السعودية.
قاسم عسيري	جامعة أبها/ المملكة العربية السعودية.
يحيى الشريف	جامعة أبها/ المملكة العربية السعودية.
سمير السحيمي	كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة جامعة سوسة-
	سوسة/ تونس
أم الزين بوزوة	كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة جامعة سوسة-
	سوسة/ تونس
شيراز بلعبرية	كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة جامعة سوسة-
	سوسة/ تونس
حسين سلمان	وزارة التربية؛ إدارة الإشراف التربوي/ البحرين
وليد العناتي	جامعة البترا الخاصة/ المملكة الأردنية.
أسماء جموسي عبد الناظر	كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة جامعة سوسة-
	سوسة/ تونس
توفيق قريرة	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القيروان-القيروان/ تونس
مهدي جعفر آل طوق	جامعة المنامة/ البحرين

كلمة لجنة التنظيم

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على من لا نبي أو رسول بعده

السيد رئيس الجامعة، السادة العمداء ورؤساء المؤسسات الجامعية، السيد ممثل رئيس المجلس الجماعي لأكادير، السيد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، السيد المدير الجهوي للثقافة، أيتها الزميلات أيها الزملاء، أيتها الطالبات أيها الطلبة؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي نيابة عن زميلتي وعن زملائي في لجنة التنظيم أن أرحب بضيوفنا الكرام من مختلف الجامعات مغرباً ومشرقاً. يحق لأكادير اليوم ولكلية الآداب والعلوم الإنسانية أن تهتزا طرباً وغبطة وسروراً لمن حلّ بهما وهما تحتفلان بذكرى غالية؛ إحداهما بمرور نصف قرن على انبعاثها، والأخرى بمرور ربع قرن على تأسيسها. تالله إن الطبيعة أبت إلا أن تزيد الاحتفال بهاء بأن سقت السماءُ الوهادَ والتلال والسهول والجبال غيثاً فاهتزت الأرض وربت وأخرجت من كل زوج بهيج. والحقيقة أن المولى عزّ وجلّ أكرم عباده فأضحت الفرحة فرحتين، وإنا لكرمه لشاكرون حتى يرضى.

أيتها السيدات أيها السادة، أرى وجوهاً لطالما هزني الشوق إلى رؤيتها، وقد دامت الحال أشهراً حتى أضحيت أستعجل مرور الأيام بل الشهور، ولو كان الأمر بيدي لطويت السنة طياً واختصرتها في شهرين أجعلهما توأمين، هذه السنة على الأقل، شهر شتنبر/ أيلول يليه مارس/ آذار. والسبب أعلمه وتعلمونه. ولذا فلنتواطأ على أننا لا نعلم؛ فهل أنتم متفقون؟

أيتها السيدات أيها السادة، نحمد الله الذي هدانا لهذا الاختيار، ولولا

أن هدانا إليه لما تمّ ولا كان. تعدّ هذه الندوة/ المؤتمر ثانية اثنتين عُقدت أولاهما في بحر سنة ست وثمانين وتسعمائة وألف اتخذنا لها عنواناً «النص بين الحد والتحليل»؛ أي أن المدة الفاصلة بينهما تقارب ربع قرن، يومها كانت الجامعة كلها تتضح عنفواناً وشباباً، أساتذة وإداريين وبناية وتجهيزات. وأترك لفطنتكم، وأنتم دارسو خطاب، تخمينَ البقية.

واليوم نعيد الكرّة من جديد، لكن بمنظور أوسعَ، وبأفق أشملَ، وبمستجدات أعظمَ وأجلَّ، وبطموحات لا غرو أكبر. وأيُّ عجب في ذلك وقد أضحى العالم غيرَ العالم، والإنسان غير الإنسان، ومحيطُه غير محيطه.

ولما كان هذا هكذا، فقد ازدادت حوافز عقد لقاء علمي بين الباحثين في مختلف الأقطار العربية لتدارس موضوع نعتبره من أخطر الموضوعات وأشدها إرباكاً وإغراء للباحثين والباحثات ولطلبة العلم وطالباته ولرجال السياسة (محترفيها) ونسائها، ورجال التربية ونسائها، ورجال الإعلام ونسائه، ورجال القانون ونسائه... وعلى الجملة مختلفُ الفنون التي تتوسل القول والكتابة وسيطين بين طرفين أو أطراف تعددت مقاصدهما وأغراضهما. أجل نقصد الخطاب والنص.

أيتها السيدات والسادة، لولا أهمية الموضوع، بل خطورته لما شد الرحال إلينا زملاء وزميلات من مختلف الجامعات من إنجلترا وماليزيا وما بينهما؛ وإذا كان لنا أجر جمع شتاتهم فإن لهم ضعف بل قل أضعافَ أجرنا وهم الذين تحدوا مشاق السفر وقاوموا ترداداً مبعثه بعد المزار والغربة عن الديار فعقلوها وتوكلوا على الله.

باسم الجامعة والكلية وشعبة اللغة العربية وآدابها ولجنة التنظيم أرحب بالزميلات والزملاء، وأتمنى لهم مقاماً طيباً وإفادة واستفادة خالصين لوجه العلم والمعرفة. وأملنا كبير في أن يثمر لقاؤنا هذا اتفاقيات تبادل علمي.

باسمكم سيداتي سادتي أعبر عن شكري وعرفاني لجميع الأطراف التي كانت سندنا في عملنا هذا وباركته مؤسساتٍ جامعيةً ومنتخبَةً وإداريةً وإنتاجيةً.

أيتها السيدات أيها السادة لا يسعني إلا أن أشكر جميع الزملاء أعضاء اللجنة العلمية لما بذلوه من جهود وتحلّوا به من موضوعية ونزاهة في تحكيم الأبحاث التي اقترحنا عليهم تحكيمها؛ وأعضاءَ لجنة التنظيم لما اقتطعوه من وقتهم وبذلوه من عرقهم فضمنوا بذلك لهذا اللقاء شروطاً معقولة للانعقاد.

وإن أنس فلن بل لا ينبغي أن أنسى الإخوة العاملين في إدارة الكلية، أبدأ برأسها الأستاذ الزميل الصديق أحمد صابر ونائبي السيد العميد، وطاقم سكرتارية العمادة، والمشرفينَ على القسم المالي-الاقتصادي، وما أدراك ما القسم المالي-الاقتصادي وما أدهاه في بقاع الأرض جميعاً؛ والمشرفين على مكتب الضبط، والقائمين على أعمال النسخ؛ والمشرف على موقع الكلية في الشابكة -كما يسميها بعضهم- فقد لبّوا طلباتنا بتفان ونكران ذات عز نظيرهما في يوم الناس هذا.

أيتها السيدات أيها السادة، كان عدد من الزملاء راغبين في المشاركة في المؤتمر، ولقد كنا نمني النفس بذلك؛ ولكن الظروف الطارئة حالت بينهم ورغبتينا. الزملاء المعنيون هم: الصديق توفيق قريرة من جامعة القيروان (الجمهورية التونسية)، والصديق وليد أحمد العناتي من جامعة اليرا (المملكة الأردنية)، الزميل رشيد عمران من جامعة بشار (الجمهورية الجزائرية)، الزميلة ابتهال البار من جامعة الملك عبد العزيز (المملكة العربية السعودية)، الزميل عبد الناصر صبير من الجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا). هؤلاء الزملاء طلبوا مني الاعتذار باسمهم للمؤتمرين والمؤتمرات مع الوعد بالمشاركة في الدورة الثانية إن شاء الله ربيع ٢٠١١.

أيتها السيدات أيها السادة، اسمحوا لي بالخروج عن تقاليد هذه اللقاءات لأوجه تحية صادقة إلى امرأة أعرفها وتعرفني ولكنكم، أو على الأصح بعضكم لا يعرفونها، ومن خلالها إلى المرأة المغربية والعربية والمسلمة تحية إكبار وعرفان؛ ذلك أن نجاحنا يعود فضله بعد الله إليها، إلى عطائها ولا تنتظر مقابلاً إلا زهرة أو وردة أو ابتسامة أو التفاتة إعجاب، فانظروا كم نحن بخلاء معشر الرجال وجاحدون، غفر الله لنا. قلت هذا لأعتذر عن غيابي وأنا حاضر، عن تيهي وأنا راشد، عن، وعن، وعن...

الشعور

أتمنى للقائنا نجاحاً يستحقه، وتوفيقاً يسمى نحوه؛ فهل هو بالغه؟ ونعتذر لجميع الزملاء والزميلات على التقصير أياً كان نوعه أو مصدره أو أوانه.

وإذا كانت هناك من حسنة أو حسنات تذكر لهذه الندوة فالأحق بها زملائي في شعبة اللغة العربية وآدابها جملة، وزملائي في لجنة التنظيم تخصيصاً؛ الأستاذة ربيعة العربي ،الأستاذ محمد حفيضي، الأستاذ عبد الرحيم حيمد، الأستاذان الشابان حافظ اسماعيلي علوي وعبد المجيد الزهير، الأستاذ حسن حمائز الذي يناضل في جبهتين جبهة ندوتنا وجبهة المسرح الجامعي والأستاذ أحمد شايب. أنوّه بتضحياتهم وجدهم وتواضعهم وتفانيهم مناضلين في جبهة الدفاع عن تقاليد الجامعة وأعرافها، عاملين على استمرار قنديل العلم والمعرفة منيراً وعَلَم الأخلاق خفاقاً لألاّ تطفئ الأولَ عواصفُ هوجاءُ هبَّت وستهب، ولألاّ تُنزلَ الثانيَ من عليائه الأيادي الآثمة، وما أكثرها.

أيتها السيدات أيها السادة، لا يمكن إلا أن أهتبل هذه الفرصة لتحية شهداء الحرية في كل مكان، وشهداء الدفاع عن كرامة الإنسان من حيث هو إنسان، وشهداء القمع والتشريد والتقتيل حيثما كانوا. ولأن لشهر آذار مذاقا خاصا أقول:

«في شهر آذار، في سنة الانتفاضة، قالت لنا الأرض
أسرارها الدموية. في شهر آذار مرّت أمام
البنفسج والبندقية خمسُ بنات. وقفن على باب
مدرسة ابتدائية. واشتعلن مع الورد والزعترِ
البلديّ. افتتحن نشيد التراب. دخلن العناقَ
النهائي- آذارُ يأتي إلى الأرض من باطن الأرض
يأتي، ومن رقصة الفتيات - البنفسجُ مال قليلاً
ليعبُر صوتُ البنات. العصافيرُ مدّت مناقيرها
في اتجاه النشيد وقلبي.
انا الأرض

والأرض أنتِ
خديجة! لا تغلقي الباب
لا تدخلي في الغياب
سنطردهم من إناء الزهور وحبل الغسيل
سنطردهم من حجارة هذا الطريق الطويل
سنطردهم من هواء الجليل.
وفي شهر آذار، مرّتْ أمام البنفسج والبندقية خمسُ بنات. سقطن على باب مدرسة ابتدائية. للطباشير فوق الأصابع لونُ العصافير. في شهر آذار قالت لنا الأرض أسرارها.

مساءٌ صغير على قرية مهملَه
وعينان نائمتانْ
أعود ثلاثين عاماً
وخمسَ حروب
وأشهد أن الزمانْ
يخبئ لي ستبله
يغني المغني
عن النار والغرباء
وكان المساء مساء
وكان المغني يغني
ويستجوبونه: . .
لماذا تغني؟
لأني أغني

وقد فتشوا صدره
فلم يجدوا غير قلبهْ
وقد فتشوا قلبه

فلم يجدوا غير شعبهْ
وقد فتشوا صوته
فلم يجدوا غير حزنهْ
وقد فتشوا حزنه
فلم يجدوا غير سجنه
وقد فتشوا سجنه
فلم يجدوا غيرهم في القيودْ
وراء التلال
ينام المغني وحيداً
وفي شهر آذار
تصعد منه الظلال،

(قصيدة الأرض، ديوان أعراس؛ محمود درويش).

تلاها الأستاذ محمد خطابي نيابة عن زملائه

تقديم الكتاب

شهد القرن العشرون تحوّلات حاسمة، في طرق النظر ومعالجة الظاهرة اللغوية، غيرَ مستقلة عمّا حدث من تراكم في مجالي الفلسفة والعلوم المادية. وربما كانت الآفاق التي فُتحت أمام منهجيات المعالجة والإشكاليات النظرية ذات الصلة باكتساب اللغة ووصفها قدرةً وإنجازاً... من بين المنجزات التي أحدثت ثورة في تصوّر اللغة وما يرتبط بها من إنتاج.

سرعان ما انتقلت «عدوى» هذه التحوّلات إلى مجال كان شبه مستقل، أو هكذا كان يُدرَك، نعني النص. كان هذا المجال شبه «مؤمَّم» من قبل نظريات الأدب ونقده بحكم طبيعة الإنتاج الذي يُعتبَر ميدان اختبارهما أو اختصاصهما. غير أن الطمأنينة إلى ما استقرّ وطال أمده من آراء في هذا الباب أصابها رذاذ ما تحقّق في حقل المقاربات المؤسّسة في اللسانيات.

وكان من ثمار ذلك بروز مصطلحين استحوذا على المناقشات والأسئلة والمقاربات، نعني مصطلحي «الخطاب» و«النص». فأثمر تخصيصهما بالتفكير والمعالجة أسئلة حقيقية هي أقرب إلى التحديات منها إلى ترَف التفكير وتمرين الذهن، بل إن الانكباب عليهما قاد إلى مساءلة مدى فعالية اللسانيات الحديثة، بناء على أن التواصل لا يَتوسّل الكلمات والجمل وإنما النصوص والخطابات.

ونظراً لما أضحت تخضع له طبيعة التفكير في الظواهر وتأمّلها في العصر الحديث علاوة على ضوابط إنتاج المعرفة، كان «من اللازم» تكوين فريق عمل ينكبّ على دراسة الوحدة التي اتّخذت موضوع بحث وتحليلها ووصفها. وقد كان لجامعة كونسطانس بألمانيا قصب السبق في هذا المنحى؛ غير أن تنوُّع وحدة البحث وتلوُّنها بجنس الإنتاج الذي تستمد منه تقاليدها وهويتها من ناحية، واستعصاءها على النظر اللساني -بحصر

المعنى- من ناحية ثانية عجّلا بأن تتفرّق السّبل بفريق العمل فنحتَ كلٌّ طريقه وارتضاه وجهةً للبحث والتدقيق.

وتأسيساً على هذا ظهرت مصطلحات غدَت أعلاماً على توجّهات في البحث واختلاف في المرامي، من قبيل «نحو النص» و«لسانيات النص» و«علم النص» و«تحليل الخطاب» و«اللسانيات النقدية» و«النظرية السميوطيقية للنص»... ولمّا كان هذا هكذا صار من المستساغ وضع مصطلحات وثيقة الصلة بمفاهيم المقاربات والتصورات التي توجّه خطاها. وما هي إلا أن استفادت الأبحاث مما تحقق في حقول العلوم الإنسانية والمادية وفي مقدمتها علم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي وما جاورهما. وبذلك تفرّعت الإشكاليات وتعدّدت أوجه استثمار ما تحقّق ومساءلته.

وعلى نحو ما هو معتاد انفتحت الأبحاث المنجزة في العالم العربي على هذه الانشغالات العلمية تأليفاً وترجمةً وتمحيصاً. وهكذا طفقت المؤلّفات والمقالات تترى مقتدية بما تقدّم تارةً، مجتهدةً تارة أخرى. وعلى الجملة بات هذا الاختصاص ينحت له طريقاً في مجال المعرفة العربية الحديثة باحثاً عن استقرار محتمل.

وبناء على ما تقدّم نقترح أن تتكبّ أعمال هذه الندوة على ما يلي:

١- تاريخ مقاربة النص (ما قبل لسانيات النص/الخطاب)؛

٢- أسئلة التأسيس ودواعيه؛

٣- لسانيات الجملة/ لسانيات (أنحاء) النص والخطاب؛

٤- اللسانيات النقدية؛

٥- لسانيات النص والخطاب وإسهامها في حقل الترجمة؛

٦- حصيلة الترجمة: ما الذي تُرجم إلى اللغة العربية وكيف تُرجم؟

٧- التأليف: ما الذي تحقّق في هذا الباب؟ هل هو تأليف متقدّم أم تراه يراوح مكانه؟

٨- مسألة المفاهيم والمصطلحات في التأليف والترجمة؛

٩- ما حدود انفتاح (استفادة) التأليف العربي على (من) اللسانيات العربية؟

تلك هي المحاور التي نقترحها لأعمال هذه الندوة.

لقد استجاب للنداء ثلّة من الباحثين من مختلف جامعات الأقطار العربية والإسلامية من المغرب حتى ماليزيا، مروراً بما بينهما. الحق أن فكرة المؤتمر كانت مغامرة وأملاً في الوقت ذاته. كانت الغاية تمكين الباحثين من الوقوف عند ما تمّ إنجازه من ناحية، واستشراف احتمالات الدورات المقبلة. بيد أنّ الدورة الأولى التي نضع أبحاثها بين يدي القراء كانت استكشافية، قد تثمر أسئلة جديدة ربما انكب عليها الباحثون في الدورات اللاحقة، وكذلك كان.

توضيح:

لقد تعاملنا مع المحورين الأساسين اللذين ينظمان أبحاث المؤتمر تعاملاً ليبرالياً غير أورتودوكسي: ولاسيما ما تعلّق بتحليل الخطاب. وذلك لأننا وسّعنا تراب «المفهوم» ليشمل مختلف المقاربات التي تعالج الخطاب أياً كان نوعه. وبناء على التوسيع انفتح المؤتمر على مناهج تحليل الخطابين الأدبي والنقدي (بحصر المعنى).

شكر وتقدير

١. لا يسعني في ختام هذا التقديم إلا أن أجزل الشكر لمن يستحقه الزميلة الأستاذة ربيعة العربي، والزملاء الأساتذة محمد حفيضي رئيس شعبة (قسم) اللغة العربية وآدابها، وعبد الرحيم حيمد، وأحمد شايب، وحسن حمائز، وحافظ إسماعيلي علوي الذي امتد عمله إلى أن استوت أعمال المؤتمر وثيقة قابلة للنشر مراجعة وتنظيماً وإخراجاً، وعبد المجيد الزهير؛ فقد كانوا خير سند ومعتمَد في جميع أطوار المؤتمر منذ ميلاد فكرته إلى أن طُويت جلسته الختامية.

٢. طلبة ماستر علم النص وتحليل الخطاب (فوج ٢٠٠٩-٢٠١٠) لما بذلوه من جهد ووقت ثمين في سبيل إنجاح جلسات المؤتمر ووقائعه.

٣. الأساتذة الأجلاء: أحمد صابر عميد الكلية، لما أبداه من تشجيع وتذليل للصعاب التي تداهمنا بين فينة وأخرى ومن رعاية أخوية صادقة؛ الأستاذ أحمد بلقاضي نائب العميد المكلف بالشؤون العلمية، والأستاذ محمد ناجي بنعمر نائب العميد في الشؤون التربوية؛ لقد كانا مثالاً راقياً من المؤازرة والمساندة الأدبية والمعنوية.

٤. مختلف الأقسام الإدارية في الكلية.

والله وليّ التوفيق

حرر بأكادير العامرة

محمد خطابي

القسم الأول

اللسانيات وتحليل الخطاب:

نماذج وتساؤلات ومراجعات

١. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية وتحليل الخطاب.
٢. محمد غاليم، المعنى والتصورات.
٣. مصطفى غلفان، اللسانيات وتحليل الخطاب، أية علاقة؟
٤. ربيعة العربي، في تصور الخطاب، آليات الإنتاج والتأويل.
٥. عز الدين البوشيخي، لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي.
٦. وليد العناتي، تحليل الخطاب وتعليم اللغة الأجنبية.
٧. ريم الهمامي، نحو دراسة نحوية للخطاب: قضية الإضمار.
٨. أحمد شايب، المقاربات السوسيولوجية للخطاب.

اللسانيات الوظيفية وتحليل الخطاب

أحمد المتوكل(*)

٠. مدخل:

يختلف الخطاب في اللغات الطبيعية من حيث حجمه ، فيرد جملة أو سلسلة من الجمل أو نصا متكاملا كما يختلف من حيث نمطه فيكون خطابا سرديا أو خطابا وصفيا أو خطابا حجاجيا أو خطابا فنيا أو خطابا علميا إلى غير ذلك من الأنماط الخطابية المعروفة .

ندافع هنا عن أطروحتين أساسيتين اثنين : أطروحة أن تحديد الخطاب لا يقاس بحجمه ، وأطروحة أن الأنماط الخطابية على تباينها السطحي ليست إلا تبعاً لتوسيطات مختلفة لبنية ثابتة واحدة .

١ . ١ تعريف الخطاب :

في سياق تحديد موضوع الدرس اللساني الحديث تُدُوولت في الأدبيات اللسانية ثلاثةُ مفاهيم هي : الجملة والخطاب والنص .

وعُرّفت هذه المفاهيم الثلاثة تعريفات اختلفت باختلاف طبيعة ومنطلقات النظريات اللسانية على النحو التالي :

١- تمّت المقابلة داخل النظريات اللسانية الصورية (النظرية التوليدية- التحويلية مثلا) بين الجملة والخطاب على أساس أن الجملة مقولة صرفية- تركيبية صورية شأنها في الصورية شأن المفردة والمركب (الاسمي ، الصِّفي ، الحرفي) وعُدّت بهذا التحديد موضوع الوصف والتفسير اللغويين .

أما الخطاب فقد ميّز عن الجملة في هذا النمط من النظريات باعتباره يتسم

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس- الرباط/ المملكة المغربية

بسمتين : تعدّيه للجملة من حيث حجمه وملابسته لخصائص غير لغوية دلالية وتداولية وسياقية .

على أساس هذا التمييز ، وُقِف من الخطاب موقفان : أولهما إقصاؤه من الدرس اللساني الصِّرف باعتباره يندرج ، بخلاف الجملة ، في حيز «الإنجاز» أكثر من اندراجه في حيز «القدرة اللغوية» .

وثانيهما الاحتفاظ به لكن على أساس أن يتخذ موضوعا للدرس لساني منفصل سُمّي «لسانيات الخطاب» (أو «تحليل الخطاب») في مقابل «لسانيات الجملة» .

أما مصطلح النص فقد أطلق على الإنتاج اللغوي الذي يتعدى الجملة باعتباره سلسلة من الجمل يضبطها مبدآن : مبدأ الوحدة ومبدأ الاتساق (أو «التناسق») . وقد استعمل هذا المصطلح في الأدبيات اللسانية تارة مرادفا للخطاب باعتبار الخطاب نصا وظروف إنتاج وتارة أخرى باعتبار النص سلسلة جملية مجردة معزولة عن ظروف إنتاجها شأنه في التجرد والصورية شأن الجملة .

توضح الفروق بين المفاهيم الثلاثة في مختلف استعمالاتها الترسيمة الشجرية التالية :

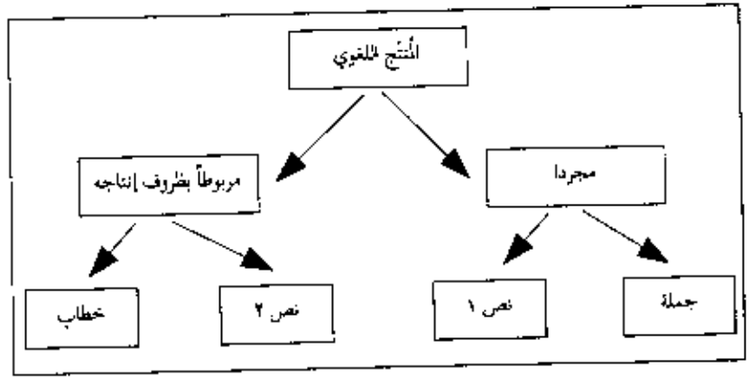

لنر الآن تصور نظرية النحو الوظيفي لما يجب أن يكون موضوعا للدرس اللساني :

ما يميز هذه النظرية في هذا الباب أمران :

أولا ، يندر بل ينعدم استعمال مصطلح «النص» سواء أ قصد به سلسلة صورية من الجمل أم عُني به متوالية جملية مرتبطة بظروف إنتاجها .

ثانيا ، يقارب المنتج اللغوي كما هو متوقع في كل نظرية مؤسسة تواصليا تعتمد «القدرة التواصلية» (لا «القدرة اللغوية الصرف» فقط) في علاقته بسياق إنتاجه (أو تأويله) أيا كان حجمه (جملة أو سلسلة جملية) وقد واكب تطوّر النظرية تطوّرٌ في موضوع الوصف والتفسير يمكن رصده على النحو التالي :

(أ) في النموذج المعيار (ديكْ ١٩٩٧ ب) تمّ نقل موضوع الدرس من الجملة إلى الخطاب باعتبار الخطاب سلسلة من الجمل المتناسقة تحكمها ضوابط ظروف إنتاجها .

على هذا الأساس ، أصبحت بنية الخطاب تتضمن ، بالإضافة إلى فحواه ، ما يؤشر لقوته الإنجازية التي تُجمل القوى الإنجازية للجمل التي تكونه كما يتبين من الترسيمة التبسيطية (٢) :

٢.١. بنية الخطاب في النموذج المعيار

[[قج] [فحوى]]]

خطاب

(ب) في إطار نموذج الطبقات القالبي الذي اقترحناه (المتوكل٢٠٠٣) أعدنا النظر في مفهوم الخطاب حيث صغنا تعريفه كما يلي :

١.٣. مفهوم الخطاب:

«يعد خطاباً كلُّ ملفوظ/مكتوب يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات»

يفاد من التعريف (٣) ثلاثة أمور :

أولا : تحييد الثنائية التقابلية جملة/خطاب حيث أصبح الخطاب شاملا للجملة ؛

ثانيا : اعتماد التواصلية معيارا للخطابية ؛

ثالثا : إقصاء معيار الحجم من تحديد الخطاب حيث أصبح من الممكن أن يعد خطاباً نص كامل أو جملةٌ أو مركبٌ أو ما أسميناه في مكان آخر (المتوكل ٢٠٠٥) «شبه الجملة» كما هو الشأن في السلسة الجملية (٤) والجملة (٥) والحوار (٦- أ- ب) والمثالين (٧ - أ- ب) :

(٤) «زارني إبراهيم اليوم . طلب مني مبلغاً مالياً فأعرته إيّاه ووعدني بردّه في أقرب الآجال»

(٥) حضر درس اليوم كل الطلبة .

(٦) أ- ماذا طلب منك إبراهيم؟

ب- مبلغاً مالياً

(٧) أ- صَه!

ب- هيهات!

ملحوظة : يلفت دلكْ (دلكْ ١٩٩٧- ب) النظر إلى أن التواصل يتم عادة بواسطة نصوص كاملة أكثر مما يتم عن طريق جُمل أو أجزاء جُمل .

على هذا الأساس ، ارتأينا في مكان آخر (المتوكل٢٠٠٣) أن نصوغ سلمية للتواصل الناجح يتموقع النص في قطبها الأعلى ، والمفردة في قطبها الأسفل .

(ج) في الاتجاه نفسه ، اتجاه تحييد الفروق بين أقسام الكلام التقليدية ، يذهب منظرو نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد وماكنزي(٢٠٠٨)) إلى أن الوحدة الدنيا موضوع التحليل اللغوي هي ما اصطلحوا على تسميته «الفعل الخطابي» الذي لا يتحقق ضرورة في الجملة .

في هذا المنظور ، تتضمن الجملة(٨) فعلين خطابيين اثنين ، فعلا نوويّا ، وفعلا تابعا ، كما توضح ذلك البنية التحتية العلاقية المبسطة(٩) :

(٨) حضر الطلبة درس اليوم ، إلا خالداً

(٩) [(ف خ١ : [حضر الطلبة درس اليوم] (ف خ ١)) نووي (ف خ ٢ : [إلا خالداً] (ف خ ٢)) تابع]]

هذا التحليل هو ما سنعتمده في هذا البحث بوجه عام .

٢. أنماط الخطاب

يقترح التنميط التقليدي المتوارَث للخطابات تصنيفا منطلقا فيه من أحد المعايير التالية : الموضوع والآلية والبنية .

(١) تصنّف الخطابات من حيث موضوعها إلى خطاب ديني ، وخطاب علمي وخطاب أيديولوجي أو سياسي . . .

(٢) وتُصنّف الخطابات من حيث بنيتها داخل ما يسمى «الخطاب الفني»

(الإبداعي ، الأدبي) إلى قصة ورواية وقصيدة شعر وغيرها .

(٣) أمّا من حيث الآلية المشغّلة فيميّز بين الخطاب السردي والخطاب الوصفي والخطاب الحجاجي .

يمكن الاحتفاظ بهذا التنميط لاشتهاره وكثرة تداوله شريطة أن تُؤخذ بعين الاعتبار سماته الثلاث التالية : مفتوحيّته ودرجيّته وفرعيّته .

(أ) يُعدّ التنميط الذي بين أيدينا تنميطا «مفتوحا» من وجهين : من حيث إنه يتحمّل إضافة أنماط أخرى أولا ، ومن حيث إن المعايير المعتمدة في وضعه قابلة للتغيير والاستبدال ثانيا .

(ب) ويُعدّ تنميطا «درجيا» من حيث إنه قائم على الدرجة أكثر من قيامه على النوع .

ما نعنيه هنا هو أن السمات المنطلق منها لا تخص نمطا بعينه وإنما تتقاسمها أنماط عدة بدرجات متفاوتة .

من أبرز أمثلة ذلك أن آلية الحجاج نجدها في الخطاب العلمي وفي الخطاب الديني وفي غيرهما ، بل يمكن القول إنها لا تكاد يخلو منها الخطاب الطبيعي بوجه عام ، إلا أن وجودها واستخدامها يبلغان درجتهما القصوى ويشكلان بنية ذات نظام متواضع عليه مسكوك في خطابات معينة كالمناظرة والجدل والمرافعة والاتهام مثلا .

سنعود إلى فحص الخطاب الحجاجي بهذا المفهوم في مبحث لاحق .

(ج) أما «فرعية» التنميط فإننا نعني بها هنا أن الأصناف الخطابية المتداولة تمس فروعا آيلة إلى بنية خطابية نموذجية واحدة كما سنبين في المباحث الموالية .

٣. مقاربة الخطابات، نظريات أم نظرية؟

يمكن إرجاع المقاربات الممكن اقتراحها لأنماط الخطاب الناتجة عن التصنيف الآنف الذكر إلى أربع أطروحات يمكن أن تصطلح على تسميتها كالتالي : أطروحة الخاص للخاص ، وأطروحة الخاص للعام ، وأطروحة البعض للكل ، وأطروحة العام للخاص .

المقاربات التي تعتمد الأطروحات الثلاثة الأولى مقاربات سائدة لها روادها وأدبياتها ، أما المقاربة الرابعة فنقترحها هنا على أساس أن تُخْضَع للتمحيص في أبحاث مقبلة .

٣. ١. مقاربات سائدة:

(١) يذهب الدارسون المتبنون لأطروحة الخاص للخاص إلى أن كل نمط خطابي يستدعي مقاربة تخصه دون غيره ، إلى أن لكل نمط خطابي نظريته القائمة الذات .

اعتمادا لهذه الأطروحة ، وضعت للخطاب الأدبي نظرية سيميائية ونظرية شعرية ، وللخطاب السردي نظرية سردية (أو سرديات) كما وضعت للخطاب الحجاجي نظرية حجاجية .

لا يستطيع أحد أن يُنكر ما لهذه الدراسات من قيمة وأهمية في مجالاتها . ما يمكن أن يؤاخذ عليها أنها اهتمت أساسا بخصائص نمط خطابي بعينه وأغفلت ما يقوم بين الأنماط الخطابية على اختلافها من قواسم مشتركة تسم الخطاب الطبيعي بوجه عام .

كانت هذه المؤاخذة سترتفع لو أن هذه المقاربات الموضعية عُدّت «نظريات» فرعية لنظرية خطاب عامة تعلوها ، نظرية لغوية أعم تستمد منها مبادئها ومنهجها .

(٢) وقعت الدراسات المنطلقة من أطروحة الخاص للعام في مطبّ الإسقاط من حيث إنها عممت خصائص خطاب معين على خطاب أو خطابات تتسم بخصائص مباينة .

وتندرج في هذه الفئة من المقاربات الدراسات التي عالجت الخطاب الأيديولوجي بما يعالج به الخطاب العلمي والعكس مثلا .

نلاحظ أن المقاربات التي من هذا القبيل تشبه إلى حد بعيد الدراسات النحوية التقليدية التي أسقطت مقولات وبنيات لغة ما على لغة أخرى ترفض تلك المقولات والبنيات كما حصل ، مثلا ، في بعض التقعيدات القديمة للغة العربية على أساس خصائص اللغة الإغريقية .

(٣) أما المقاربة التي تعتمد أطروحة البعض للكلّ فإنها المقاربة التي تهتم بجانب واحد من جوانب الخطاب (أي بفئة واحدة من خصائصه) وتغفل الجوانب الأخرى ، أو لا ترصد ولا تضبط العلاقات القائمة بينها وبينه .

لنسق للتوضيح المثالين التاليين :

(أ) عنيت بعض الدراسات البنيوية ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، بخصائص

النص الصورية على أساس أنه نسق من الوحدات والتراكيب المجردة دون أن تهتم بخصائصه الدلالية والتداولية التي تتفاعل بشكل ملحوظ مع الخصائص الصورية .

(ب) في مقابل ذلك ، عنيت مقاربات أخرى بالجانبين الدلالي والتداولي للخطاب دون الجانب الصوري الصرفي- التركيبي والصوتي . ناتج هذا الصنف من المقاربات وصف جزئي عُدّ عند مُنظّريه «نحوا» كاملا للخطاب بل للّغة .

ما نستحضره ، بهذا الصدد ، المقاربات التداولية التي أغنت الدرس اللغوي بمفاهيم مستقاة من «فلسفة اللغة العادية» لكنها ، على أهميتها ، وبالرغم من عمق وورود ما اقترحته من تحليل للخطاب الطبيعي ، لم ترق ، نظرا لخصوصية موضوعها ، إلى أن تُعدّ نظرية لسانية متكاملة شاملة .

مع ذلك ، لن يفوتنا أن نذكّر بأن جهود رواد المقاربة التداولية وما تُوصّل إليه من نتائج شكّل مرجعا هاما من مراجع بناء وصوغ نظريات لسانية مؤسسة تداوليا (أو وظيفيا) كنظرية النحو الوظيفي ، التي نتبنّاها ، خاصة ما تفرع عنها من نماذج لسانية خلال العقد الحالي .

٣. ٢. مقاربة للتمحيص

نود أن نقترح بديلا للمقاربات السائدة الثلاث مقاربة يمكن تلخيص معالمها الكبرى على النحو التالي :

(١) للخطاب الطبيعي خصائص وظيفية تداولية ودلالية وخصائص صورية صرفية-تركيبية وفونولوجية تتعالق فيما بينها على أساس تبعية الخصائص الثانية للخصائص الأولى .

ويتحتم على المقاربة التي تستشرف إحراز الكفايتين الوصفية والتفسيرية أن ترصد كلا الفئتين من الخصائص دون إغفال أيّ منهما وأن تقيم وصفها وتفسيرها لهذه الخصائص على أساس تحكّم الوظيفة في البنية .

(٢) تقتضي مقاربة أنماط الخطاب نظرية عامة ترصد خصائص الخطاب الطبيعي التي تتقاسمها تلك الأنماط على تباينها .

(٣) ترصد نظرية الخطاب العامة هذه «قدرة» مستعمل اللغة على إنتاج وتأويل الخطاب باعتبار أن هذه القدرة الخطابية جزء من القدرة اللغوية العامة .

القدرة اللغوية من هذا المنظور قدرتان مترابطتان : قدرة تشمل معرفة المستعمل لنسق لغته العام وقدرة تخص معرفته الخطابية التي تؤهله مبدئيا لإنتاج وتأويل الخطاب أيّا كان نمطه كما بيّنا آنفا في التدقيق الذي اقترحناه للمكون المفهومي لنحو الخطاب الوظيفي .

لنذكّر بهذا الصدد أن الجرجاني أقام في «الدلائل» تمييزا بين معرفتين : المعرفة بأوضاع اللغة معجما ونحوا التي يتقاسمها كل المتكلمين وامتلاك ما أسماه «الفصاحة» في إنتاج الخطاب التي ينفرد بها متكلمون دون غيرهم .

ولنذكّر بنفس المناسبة أننا دافعنا غير ما مرة (المتوكل(١٩٩٥) و(٢٠٠١) و(٢٠٠٣)) عن أطروحة أن هاتين المعرفتين متوافرتان كلتاهما لدى مستعمل اللغة لا تخص مستعملا دون غيره ، وإذا بدا أن فئة من مستعملي اللغة (الأدباء والمبدعين مثلا) تنفرد بمهارة خاصة في إنتاج نمط خطابي بعينه فإن تلك المهارة لا تعدو أن تكون نتيجة للتدرُّب وتغذية قدرة فطرية مشتركة . معرفة نسق اللغة معجمه ونحوه والمعرفة الخطابية إذن ، وجهان لمعرفة لغوية واحدة يمتلكها المستعمل فطرة كما توضح ذلك الترسيمة التالية :

(١٠)

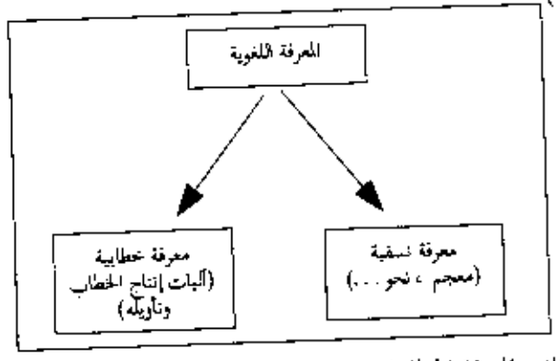

(٤) إذا كانت المعرفة الخطابية فرعا من المعرفة اللغوية العامة ، تعيّن تعيُّنَ وجوب أن تُدْرج مقاربة الخطاب الطبيعي وأنماطه في نظرية لسانية تحكمها وتضبطها مبادئ ومنهجاً كما هو الشأن في نموذج منتج الخطاب المقترح في نظرية النحو الوظيفي .

بيان ذلك في الترسيمة(١١) :

(١١)

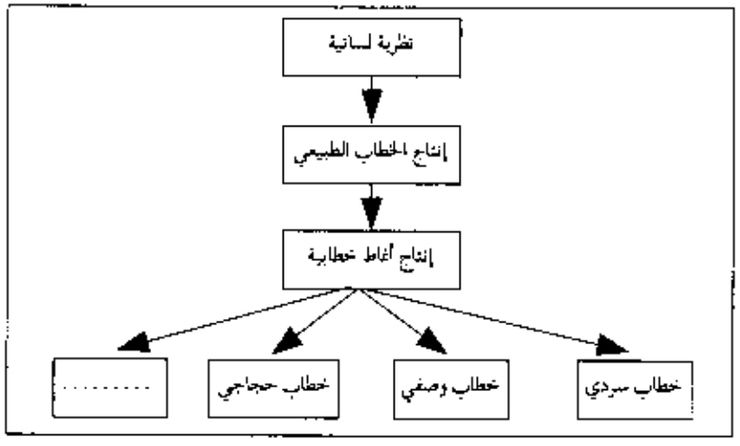

يتبين من هذه الترسيمة أنه لا مندوحة لأية مقاربة تروم وصف وتفسير آليات نمط خطابي ما من أن تؤطّر داخل نظرية لسانية معيّنة وأن المقاربات الخطابية القطاعية ستُحْرز ، في رأينا ، درجة أعلى من الكفاية إذا ما هي حُكِمتْ بنظرية لسانية تمدّها بما تقتضيه من أدوات وتُشكّل مرجع احتكام لتقويمها وللمفاضلة بينها وبين ما ينافسها في نفس المجال .

(٥) المقصود هنا بالمقاربة العامة للخطاب المقاربة الرامية إلى رصد القواسم المشتركة بين مختلف الأنماط الخطابية .

لرصد هذه القواسم المشتركة ، نفترض داخل إطار نحو الخطاب الوظيفي أن بنية الخطاب الطبيعي في عمومه بنية ذات مستويات أربعة هي المستوى العلاقي (أو التداولي) والمستوى التمثيلي (أو الدلالي) والمستوى الصرفي-التركيبي والمستوى الفونولوجي وأن وحدات كل من هذه المستويات تندرج في طبقات تتعالق تعالقًا سلميا فيما بينها .

هذه البنية تتّخذ دخلا لعملية «توسيط» تُفْضي إلى تحديد الأنماط الخطابية

الممكنة ، بل إلى توليدها حسب متغيّرات تتمثّل في القيَم التي تأخذها مختلف عناصر طبقات المستويات الأربعة والتي تتحقق طبقا لخصائص اللغة موضوع الدرس .

(٦) يُعدُّ نموذج منتج الخطاب المقترح في نحو الخطاب الوظيفي واردا ، كما أشرنا إلى ذلك ، بالنظر إلى الخطاب المتحقّق صوتاً أو خطاً أو إشارة . في نفس الاتجاه ، يمكن أن نفترض ، إلى حد معقول ما ، أن تكون بنية الخطاب الثابتة ومتغيرات أنماطه واردة كذلك لا بالنظر إلى الخطاب اللغوي بل أيضا بالنظر إلى الخطابات التي تتوسل قنوات تواصلية أخرى كالإشارة والصورة مثلا والخطابات التي تتوسل قنوات مختلفة في نفس العملية التواصلية .

٤. ثوابت البنية

سبق أن اقترحنا في مكان آخر (المتوكل (٢٠٠٣)) بنية نموذجية للخطاب في إطار ما أسميناه آنذاك «نحو الطبقات القالبي» . أمّا هنا فإننا نتبنّى مقترح هنخفلد وماكنزي (هنخفلد وماكنزي (٢٠٠٨)) القائم على فكرة أن بنية الخطاب الثابتة مستويات أربعة ، مستوى علاقي ومستوى تمثيلي ومستوى صرفي- تركيبي ومستوى فونولوجي يتضمن كل منهما طبقات يعلو ويحكم بعضها بعضا .

٤.١. ثوابت المستوى العلاقي

يتضمن المستوى العلاقي طبقتين كبريين : «نقلة» و«فعل خطابي» باعتبار الفعل الخطابي لوحدة الدنيا للخطاب . ويتكون الفعل الخطابي من قوة إنجازية (خبر ، استفهام ، أمر ، . . .) ومؤشّري المتكلم والمخاطب وفحوى خطابي . ويتضمن الفحوى الخطابي فعلا إحالياً وفعلا حملياً (أو أفعالاً إحاليّة وأفعالاً حمليّة) . ويتصدر كلاً من طبقة النقلة والفعل الخطابي والفحوى الخطابي مخصِّصٌ في حين تسند إلى الأفعال الإحالية والأفعال الحملية وظائف تداولية (محور ، بؤرة) .

توضيح البنية العلاقية في الترسيمة (١٢) :

(١٢) (Π نقلة ١ : [(Π فعل خطابي ١ : [قوة إنجازية (Π ك) (ط) (Π فحوى ١ : (Π حمل ١) (إحالة ١) Ω] (فحوى خطابي))]] فعل خطابي ١))] (نقلة ١))

حيث Π = مخصِّص ، Ω = وظيفة تداولية

يمكن أن تنحصر النقلة في فعل خطابي واحد كما في طرفي الحوار (١٣ أ- ب) كما يمكن أن تتضمن أكثر من فعل خطابي واحد كما هو الشأن في طرفي الحوار (١٤ أ- ب) :

(١٣) أ- *[ماذا فعلت اليوم؟]*

ب - *[قرأت كتاباً]*

(١٤) أ- *[سأسافر الأسبوع المقبل] [هل ترافقني؟]*

ب- *[لن أستطيع مع الأسف] [سأكون في مهمة]*

يعرّف هنخفلد وماكنزي النقلة «بأنها الفعل الخطابي أو الأفعال الخطابية التي تشكّل مداخلة أحد المشاركين في الحوار» .

ويثير هذا التعريف لدينا سؤالين هامّين هما : هل يقتضي كل خطاب بالضرورة مخاطَبا؟ وهل تشكّل النقلة أعلى طبقات المستوى العلاقي؟

(١) بالنظر إلى السؤال الأول ، لا نجد بُداً من تبنّي أطروحة بنفنيست (بنفنيست (١٩٦٦)) التي يذهب فيها إلى أن وجود متكلم يلزم عنه ضرورة وجود مخاطب وإن كان المخاطب ذاتاً تتلقى دون أن تحاور كما هو الشأن في العروض والنشرات الإخبارية والمكتوب من القصص والروايات مثلا .

ويلاحظ بنفنيست دعما لأطروحته أن ما يسميه «صورة المسرود له» تحدّد بعض سمات خطاب السارد ، سمات تداولية أو دلالية أو صرفية- تركيبية تؤشر إلى وجود المتلقي «الصامت» .

(٢) أما بالنظر إلى السؤال الثاني ، فإن هنخفلد وماكنزي يشيران في معرض الحديث عن النقلة إلى أنهما يقفان عندها باعتبارها الطبقة العليا في المستوى العلاقي لكن هذا لا يعني عدم ورود طبقة تعلوها كطبقة «المحاورة» .

في هذا الاتجاه ، نقترح أن تكون هذه الطبقة «الحديث» في حالة الخطاب الذي لا حوارَ فعليا فيه ، و«المحادثة» حين يتقاسم المشاركان في الخطاب دَوْرَي المتكلم والمخاطب بالتناوب .

بهذه الإضافة تصبح بنية المستوى العلاقي البنية (١٥) بدلا من البنية (١٢) :

(١٥) (Π حديث/محادثة ١ : *[نقلة ١ [.....]* (نقلة ١))] (حديث/محادثة ١))

في هذا المنظور ، تفهم «النقلة» على أنها مداخلة أحد المشاركَيْن وعلى أنها مجموعة أفعال خطابية ، كالفقرة مثلا ، حين يتعلق الأمر بالخطاب الوارد حديثاً لا محادثة .

إذا كانت النقلة تتضمن أكثر من فعل خطابي واحد فإن العلاقة التي تقوم بين الفعال الخطابية التي تكوّنها تكون إما علاقة «تكافؤ» أو علاقة «تبعية» . في حالة التكافؤ تكون كل الأفعال الخطابية أفعالا «نووية» . أما في الحالة الأخرى فيُميّز بين الفعل الخطابي النووي والأفعال التابعة .

بمناسبة التبعية لنذكّر بأن العلاقات القائمة بين المكونات يمثّل لها في نظرية نحو الخطاب الوظيفي بوجه عام في شكل وظائف . والوظائف أربع فئات : وظائف دلالية (المنفذ ، المتقبل ، الزمان ، . . .) ووظائف تداولية (محور ، بؤرة) ووظائف تركيبية (فاعل ، مفعول) ووظائف «بلاغية» (أو خطابية) . تسند الوظائف الدلالية في المستوى التمثيلي والوظائف التركيبية في المستوى الصرفي-التركيبي أما الوظائف التداولية والبلاغية فإنها تسند في المستوى العلاقي .

فيما يخص الوظائف البلاغية فإنها تسند إلى أفعال خطابية كاملة في حين أن الوظائف التداولية تسند إلى عناصر الفحوى (إحالات أو حُمُولاً) داخل نفس الفعل الخطابي .

من الوظائف البلاغية التي تسند إلى الفعل الخطابي التابع وظيفة «التعليل» التي يستقطبها الفعل الخطابي الثاني في النقلة (١٤ ب) مثلا .

بيان ذلك في الترسيمة التالية :

(١٦) (Π نقلة١ : *[*(فعل خطابي١ : *[لن أستطيع مع الأسف/* (فعل خطابي١)) نووي (فعل خطابي٢ : *[سأكون في مهمة]* (فعل خطابي٢)) تعليل*]* (نقلة١))

٤.٢- ثوابت المستوى التمثيلي

يضطلع المستوى التمثيلي بتحديد خصائص الخطاب الدلالية . ويتضمن طبقتين اثنتين : طبقة عُليا هي «القضية» وطبقة سفلى هي «الواقعة» .

تمثل طبقة القضية للسمات الوجهية وهي السمات التي تؤشر لموقف المتكلم من فحوى الخطاب (يقين ، شك ، احتمال ، ظن ، . . .) وتتحقق هذه السمات في وحدات معجمية كالظروف التي من قبيل «قطعا» و«فعلا» و«دون شك» مثلا ، أو في أدوات مثل «إنّ» ولام ونوني التوكيد .

أما الطبقة الثانية استقبالا فهي موطن التمثيل للواقعة (عمل ، حدث ، وضع ، حالة) وللذوات المشاركة فيها مشاركة ضرورة أو مشاركة اختيار ، مشاركة وجوب أو مشاركة جواز .

ويتم التمثيل للواقعة في شكل بنية حملية تتضمن محمولا (فعلا ، أو اسما ، أو صفة) وفئتين من الحدود : حدود موضوعات وحدود لواحق حاملة لوظائف دلالية على أساس ضروريّة الفئة الأولى واختيارية الفئة الثانية . بهذا الاعتبار تكون بنية المستوى التمثيلي للجملة (١٧) هي البنية (١٨) :

(١٧) إن هنداً ستعود اليوم قطعا

(١٨) *[*(كد قضية١ : *[*(سق واقعة١ : *[*(محمول : ع . و . د (موضوع١ : هند) منف (لاحق١ : اليوم)*]* (واقعة١)) (لاحق٢ : قطعا)*]* (قضية١)*]*

تقرأ الترسيمة (١٨) على أساس أن طبقة القضية تحمل السمة الوجهيّة مؤكد (كد) وأن الطبقة الثانية ، طبقة الواقعة ، تحمل السمة الزمنية مستقبل (سق) وتتضمن محمولا فعلا (تعود) وموضوعا واحدا (هند) ولاحقا زمنيا (اليوم) .

لنلاحظ أن (اليوم) و(قطعا) يشتركان في اللاحقية إلا أنهما يختلفان في انتمائهما إلى طبقتين بنيويتين اثنتين ، طبقة الواقعة وطبقة القضية على التوالي .

ملحوظة:

في إطار النموذج المعيار يصنف دِكّ (دِكّ (١٩٩٧)) السمات الوجهية صنفين : سمات ذاتية ، كالتي أشرنا إليها ، وسمات «مرجعية» تؤشر إلى المرجع الذي يسند إليه المتكلم صدق أو كذب القضية إلا أنه يضع الصنفين في طبقة واحدة ، طبقة القضية .

وفي إطار «نحو الطبقات القالبي» (المتوكل (٢٠٠٣)) اقترحنا نقل الصنفين معا إلى المستوى العلاقي . أمّا هنخفلد وماكنزي فيرتئيان الاحتفاظ بالسمات الذاتية في طبقة القضيّة ونقل السمات المرجعية إلى طبقة الفحوى من المستوى العلاقي كما يتبين من الترسيمة العامة التالية :

(١٩) ا(Π حديث/ محادثة ١ : [(Π نقلة ١ : [Π فعل خطابي ١ :)]كـ) (ط) («حكا» فحوى ١ : [...] (فحوى ١))] (فعل خطابي ١))] (نقلة ١))) (حديث/ محادثة ١))]

حيث : حكا = حكاية

على أساس هذه الترسيمة يُبنى المستوى العلاقي للعبارات اللغوية التي من قبيل (٢٠) مثلا :

(٢٠) حسب خالد ، ستعود هند اليومَ

٤.٣. ثوابت المستوى الصرفي-التركيبي

تنقل البنيتان التحتيتان العلاقية والتمثيلية إلى بنية صرفية تركيبية عن طريق انتقاء الأطر الصرفية التركيبية التي تناسب المعلومات المتوافرة في كلتا البنيتين .

يتضمن المستوى الصرفي-التركيبي ، حسب هنخفلد وماكنزي ، أربع طبقات هي : طبقة العبارة اللغوية وطبقة الجملة وطبقة المركب وطبقة المفردة .

تُوضّح تنظيم هذه الطبقات الأربع والعلاقات السُّلميّة القائمة بينها الترسيمة التالية :

(٢١) (عبارة لغوية١ : /(جملة١ : /مركب١ : (مفردة١ :)/ مركب١))/ جملة١))/ عبارة لغوية١)/)

تُعدّ العبارات اللغوية أعلى طبقات المستوى الصرفي-التركيبي على أساس أنها تتضمن «مكونا خارجيا» (أيضاً في مصطلحنا) يرد متقدما على الجملة أو متأخرا عنها كما هو الشأن في المثالين (٢٢ أ - ب) :

(٢٢) أ- كتاب الجرجاني ، قرأه خالد كاملا

ب - قرأه خالد كاملا ، كتاب الجرجاني

بهذا الاعتبار ، تكون البنية العامة للعبارة اللغوية هي البنية (٢٣) :

(٢٣) (عبارة لغوية١ : /(ربض١) (جملة١) (ربض١)/ (عبارة لغوية١))

يمكن ، في رأينا ، إضافة طبقة خامسة تعلو العبارة اللغوية ولْنُسَمِّها «نصا» على أن يُفهم النص هنا على أساس أنه مقولة صرفية-تركيبية تتضمن سلسلة من العبارات اللغوية أو سلسلة من الجمل .

إذا كانت هذه الإضافة واردة ، أصبحت طبقات المستوى الصرفي- التركيبي وتنظيمها كالتالي :

(٢٤) (نص١ : (عبارة لغوية١ : /(جملة١ : /مركب١ : (مفردة١ :)/ مركب١))/ جملة١))/ عبارة لغوية١)/) (نص١))

دعنا نوضح هذا المفهوم للنص بالمثالين التاليين :

(٢٥) أ- هذا الكتاب ، قرأته كاملا وهذه المجلة ، تصفحتها ، و . . . .

ب- قرأت هذا الكتاب وتصفحت هذه المجلة و . . . . .

البنيتان العامتان لهذين النصين هما البنيتان (٢٦ أ - ب) :

(٢٦) أ - (نص$_{1}$: /(عبارة لغوية$_{1}$) & (عبارة لغوية$_{2}$) & . . . . . /(نص$_{1}$))

ب - (نص$_{1}$: /(جملة$_{1}$) & (جملة$_{2}$) & . . . . /(نص١))

٤.٤. ثوابت المستوى الفونولوجي

ينتظم المستوى الفونولوجي ، في اقتراح هنخلفد وماكنزي أربع طبقات : طبقة اللفظ وطبقة المركب التنغيمي وطبقة المركب الفونولوجي وطبقة المفردة الفونولوجية ، كما يتبين من الترسيمة التالية :

(٢٧) (لفظ ١ : /(مركب تنغيمي١ : / (مركّب فونولوجي ١ : / (مفردة فونولوجية١))/ (مركب فونولوجي ١))/ (مركب تنغيمي١))/ (لفظ١))

حيث لفظ = سلسلة صوتية/ خطّية

بخلاف ما نجده في نظريات لسانية أخرى ، يتّخذ المستوى الفونولوجي دخلا له لا المستوى الصرفي-التركيبي فحسب بل المستويات الثلاثة جميعها ومنها يستمد المعلومات التي يحتاجها بناؤه .

من أمثلة ارتباطه بالمستوى العلاقي أن بناء الطبقة التنغيمية يستند إلى القيمة التي يأخذها مؤشر القوة الإنجازية (خبر ، استفهام ، أمر ، . . . .) وإلى تنظيم الأفعال الخطابية وما يربط بعضها ببعض من علاقات التكافؤ والتبعية وإلى الوظائف التداولية (البؤرة خاصة) التي تحملها عناصر الفحوى الخطابي إحالات وحمولا أو يحملها الفحوى الخطابي رُمته .

دعنا نختم حديثنا عن الثوابت بالإشارة إلى أن العلاقة التي تربط بين المستويات الأربعة ليست علاقة تطابق تجعل لكل طبقة من طبقات المستوى الواحد ما يقابلها من طبقات المستويات الأخرى .

من أمثلة ذلك ما يلي :

(١) يمكن أن تحقق النقلة في عبارة لغوية كما في المثالين (٢٢ أ - ب) أو في جملة كما في المثالين (١٣ أ - ب) ؛

(٢) لا تطابق ضروريا يحصل بين الفعل الخطابي والجملة ، إذ إن الفعل الخطابي قد يتحقق في مركّب اسمي أو في مجرّد مفردة كما مرّ بنا ؛

(٣) لا يعكس تنظيم المستوى الصرفي-التركيبي بالضرورة الروابط القائمة داخل

المستوى العلاقي . من ذلك أن الجملتين المعطوف بينهما جملتان مستقلتان (غير مدمجة إحداهما في الأخرى) لكن يمكن أن تعبّرا عن فعلين خطابيين تابع ثانيهما لأولهما كما يحصل في العطف بالفاء كما يتبين من الفرق بين المثالين (٢٨ أ- ب) :

(٢٥) أ- ليدخل خالد فتخرجُ هند (بالرفع)

ب- ليدخل خالد فتخرج هند (بالنصب)

٥. متغيرات النمط

سبقت الإشارة إلى أن متغيرات البنية النموذجية التي تولد مختلف أنماط الخطاب تكمن في القيم التي تسند إلى المخصصات والوظائف .

سنعرض في هذا المبحث لمتغيرات الخطاب ذي الطابع الحجاجي محيلين القارئ على ما اقترحناه في مكان آخر (المتوكل (٢٠٠٣)) لرصد خصائص الخطاب السردي .

٥.١. متغيرات المستوى العلاقي

ثمّة مبدأ عام يحكم إسناد قيم المخصصات والوظائف . يقضي هذا المبدأ بأن قيم الطبقات العليا من المستوى العلاقي تحدد قيم طبقاته السفلى ويقضي كذلك بأن قيم هذا المستوى تُحدّد قيم المستويات الثلاثة الأخرى باعتباره المستوى الأعمق .

٥.١.١. المخصصات

لننطلق من أن الخطاب الحجاجي يقوم ، في أبسط بنياته ، على «دفوع» وأن الدفع يمكن أن يكون «دفعا ابتدائيا» أو «دفعا إبطاليا» .

ولننطلق كذلك من أن الدفع ، ابتدائيا كان أم إبطاليا ، ينقسم إلى ركنين أساسيين : «دعوى» و«حجة» (أو مجموعة حجج قد تكون مرتبة حسب قوتها الحجاجية) .

ولنمثل لذلك بالحوار التالي :

(٢٩) أ- خطب خالد هنداً . إذن ، يُتوقع أن يتزوجها عما قريب .

ب- بل فتاة أخرى سيتزوج خالد لأنه فسخ خطوبته من هند منذ أيّام .

يشكّل المثال (٢٩ أ- ب) محادثة حجاجية ، تتكون من نقلتين هما مداخلتا

الطرفين المتحادثين . تُعدّ النقلة (٢٩ أ) دفعاً ابتدائيا في حين تعدّ النقلة (٢٩ ب) دفعا إبطاليا . وتتضمن كلتا النقلتين فعلين خطابيين أحدهما دعوى والثاني حجة .

بيان ذلك في الترسيمة التالية :

(٣٠) أ-(<حجا> محادثة$_1$:] (دفع ابتدائي$_1$ نقلة$_1$:]خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_1$:](خطب خالد هنداً)[(فحوى خطابي$_1$:))[(فعل خطابي$_1$))

(فعل خطابي$_2$:]خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_2$:](يتوقع أن يتزوجها عما قريب)[(فحوى خطابي$_2$))[(فعل خطابي$_2$))[(نقلة$_1$))[(محادثة ١))

ب-(<حجا> محادثة$_1$:](دفع إبطالي$_1$ نقلة$_2$:](فعل خطابي$_1$:]خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_1$:](سيتزوج خالد فتاة أخرى)[(فحوى خطابي$_1$))[(فعل خطابي$_1$))

(فعل خطابي$_2$:]خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_2$:](فسخ خطوبته من هند منذ أيام)[(فحوى خطابي$_2$))[(فعل خطابي$_2$))[(نقلة$_2$))[(محادثة ١))

٥.١.٢. الوظائف

وظائف المستوى العلاقي ، كما مر بنا ، فئتان : وظائف بلاغية تسند إلى الأفعال الخطابية التي تتضمنها النقلة الواحدة ، ووظائف تداولية تسند إلى الفحوى الخطابي رُمّته أو إلى أحد عناصره . وتختلف قيم هاتين الفئتين من الوظائف باختلاف الأنماط الخطابية .

فيما يخص الخطاب الحجاجي ، يأخذ الفعل الخطابي المدفوع به الوظيفة البلاغية «الدعوى» في حين يأخذ الفعل الخطابي الدّاعم الوظيفة البلاغية «الحجة» .

ويستقطب العنصر الإحالي «المتحدث عنه» داخل طبقة الفحوى الخطابي الوظيفة التداولية «المحور» بغض النظر عن طبيعة الدفع .

أمّا الوظيفة «البؤرة» فتسند طبقا لقيمة مخصص النقلة ، فإذا كانت قيمة هذا المخصص دفعا ابتدائيا أُسندت بؤرة الجديد ، أما إذا كانت قيمته دفعا إبطاليا تعيّن إسناد بؤرة المقابلة .

على أساس هذا التوزيع للوظائف البلاغية والتداولية تكون البنيتان العلاقيتان تامّتا التحديد للنقلتين (٢٩ أ- ب) البنيتين (٣١ أ- ب) :

(٣١) أ- (<حجا> محادثة$_1$: [(«دفع ابتدائي» (نقلة$_1$: [(فعل خطابي$_1$: [خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_1$: [(خطب (خالد) محور (هنداً) بؤرة جديد)] (فحوى خطابي$_1$))] (فعل خطابي$_1$)) حجة]

(فعل خطابي$_2$: [خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_2$: [(يتوقع أن يتزوجها عما قريب)] (فحوى خطابي$_2$))] (فعل خطابي$_2$)) دعوى] (نقلة$_1$))] (محادثة١))

ب-(<حجا> محادثة$_1$:[(«دفع إيطالي» نقلة$_2$: [(فعل خطابي$_1$: [خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_1$: [(سيتزوج خالد (فتاة أخرى) بؤرة مقابلة)] (فحوى خطابي$_1$))] (فعل خطابي$_1$)) دعوى)] (فعل خطابي$_2$: [خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_2$: [(فسخ خطوبته من هند من أيام)] (فحوى خطابي$_2$))] (فعل خطابي$_2$)) حجة] (نقلة$_2$))] (محادثة$_1$))

ملحوظة:

القوة الإنجازية للفعلين الخطابيين في المثالين (٢٩ أ- ب) القوة الإنجازية «الخبر» (خب) . إلا أن ذلك لا يمنع من ورود قوى إنجازية أخرى كالاستفهام شريطة أن يكون استفهاما «غير حقيقي» كما في المثال التالي المرادف للمثال (٢٩ أ) :

(٣٢) ألم يخطب خالد هنداً؟ إذن يتوقع أن يتزوجها عما قريب .

٢.٥. متغيرات المستويات التابعة

بناءً على المبدأ العام الذي أشرنا إليه القاضي بتبعية خصائص المستوى التمثيلي والمستويين الصرفي- التركيبي والفونولوجي لقيم مخصّصات ووظائف المستوى العلاقي ، يمكن أن نرصد هذه الخصائص حيث يتعلق الأمر بالخطاب الحجاجي طبقا للتوقعات العامة التالية :

(١) من الوارد أن يأخذ مخصّص طبقة القضية في المستوى التمثيلي القيمة الوجهية «مؤكد» خاصة حين تكون قيمة مخصّص النقلة دفعاً إيطاليا .

(٢) تحدّد هذه السمة الوجهية نفسُها إدماج أدوات مخصوصة في المستوى الصرفي- التركيبي مثل «إنّ» واللام كما في المثالين (٣٣ ب - ج)

(٣٣) أ- خالد مسافر فلن يأتي

ب- عاد خالد من السفر . إنّه إذن آت

ج- عاد خالد من السفر . إنه إذن لآت

(٣) تحدد الوظائف البلاغية المسندة إلى الأفعال الخطابية (دعوى ، حجة) إدماج روابط حجاجية من قبيل «إذن» و«لأن» كما هو الشأن في المثالين (٢٩ أ- ب)

(٤) أمّا الوظائف التداولية فتتحكم في خصائص رتبة المكونات وفي انتقاء الإطار الصرفي- التركيبي بوجه عام .

مثال ذلك أن المكون «هند» في المثال (٢٩ أ) يرد في آخر الجملة بمقتضى حَمْله لوظيفة بؤرة الجديد في حين أن المكون «فتاة أخرى» في المثال (٢٩ ب) يتصدّر الجملة طبقا للإطار الصرفي- التركيبي (٣٤) :

(٣٤) (جملة١ : [(مركب اسمي$_1$) (فعل$_1$)] (جملة$_1$))

(٥) أمّا بالنظر إلى المستوى الفونولوجي التطريزي (أو ما فوق المقطعي) فإن الوظيفة البلاغية التي يحملها الفعل الخطابي تسهم (مع قوته الإنجازية) في تحديد تنغيمه كما تتحكم الوظيفة التداولية البؤرة في إسناد النبر (مخففا/ مشددا) إلى المكون الحامل لها .

بيان ذلك في الترسيمة (٣٥) التي تمثل للبنية التنغيمية للفعل الخطابي الأول في المثال(٢٩ب) :

(٣٤) (لفظ$_1$: [فتاة أخرى سيتزوج خالد] (لفظ$_1$))

خلاصة:

أهم ما يمكن استنتاجه هو أن للخطاب بنية ثابتة تتوزعها مستويات أربعة تُتّخذ دخْلاً لإسناد متغيرات قيم المخصّصات والوظائف الذي يولّد مختلف الأنماط الخطابية .

ليست المقاربة التي نقترحها سوى محاولة مؤقتة من بين المحاولات المؤقتة الممكنة لإرجاع تحليل الخطاب الطبيعي لبنية نموذجية واحدة يرصدها جهاز واصف تؤطره نظرية لسانية واحدة ، محاولة نرجو أن تثبت ورودها أو أن تفنّدها دراسات معمّقة لكل نمط خطابي على حدة . كما نأمل ، قبل أي تمحيص ، أن يحظى ما اقترحناه ، باعتباره نواة وهيكلا عاما ، بإضافات تفصّله وتدقّقه وتُغنيه .

المعنى اللغوي والتصورات

محمد غاليم(*)

"In short, conceptualist semantics should aspire to offer a common meeting ground for multiple traditions in studying cognition, including not only linguistic semantics but also pragmatics, perceptual understanding, embodied cognition, reasoning and planning, social/cultural understanding, primate cognition, and evolutionary psychology. A high aspiration, but certainly one worth pursuing" Jackendoff, R. (2002), p275.

تقديم:

انطلاقا من أن فهم البنيات الدلالية التي تحملها اللغات الطبيعية لا ينفصل عن فهم الكيفية التي يتصور بها البشر العالم ، نستدل ، في ما يلي ، على أن دراسة المعنى اللغوي جزء من نظرية أعم موضوعها التصورات أو البنية التصورية التي ترمز العالم كما يتصوره البشر ؛ ونستدل ، تبعا لذلك ، على أن الفصل بين ما يسمى «دلالة الجملة» وما يسمى «دلالة الخطاب» فصل ليس له أساس نظري وتجريبي قوي .

ونخلص إلى هذه النتيجة من خلال المحاور التالية . نبرز ، أولا ، بعض أهم السمات التي تميز الموقف النفسي/المعرفي للدلالة وخاصيتها الإبداعية التوليدية في إطار تصور للنحو يقوم على هندسة توازي مكوناته التركيبية والصواتية والدلالية . ونبين ، ثانيا ، ارتباط العمليات التصورية المنتجة للدلالة اللغوية بعمليات تصورية تتعلق بأنساق معرفية وإدراكية أخرى ، من أبرزها أنساق الاستنتاج (أو التفكير) ،

(*) معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط/ المملكة المغربية

والسياق الخطابي التواصلي ، والإدراك ، والعمل . ونوضح ، ثالثا ، كيف يتميز هذا الموقف النظري من مواقف أخرى ، إما تحصر المعنى في السياق الخارجي وتلغي دور البنية اللغوية الممثلة في الذهن ، وإما تحاول فصل المعنى اللغوي عن باقي العناصر التصورية الأخرى التي تعتبرها خارجية غير واردة في رصد البنية النحوية .

١ ـ الدلالة وهندسة التوازي النحوي

من المظاهر البارزة للتطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة في حقل العلوم المعرفية عموما ، الوعي المتزايد باندراج النظرية اللسانية التوليدية ، بما في ذلك النظرية الدلالية ، في إطار نظرية أوسع حول الملكات المعرفية للذهن/الدماغ وهندسته الشاملة . وهو وعي ينسجم تماما مع بعض التوجهات المعرفية المبكرة التي طبعت النحو التوليدي منذ مراحله الأولى ، والتي ظهرت ، مثلا ، في كتاب شومسكي : مظاهر النظرية التركيبية ، سنة ١٩٦٥ الذي جاء فيه : «نلاحظ أننا لا نقصد ، طبعا ، أن وظائف اكتساب اللغة تنجزها مكونات منفصلة تماما في الذهن المجرد أو الدماغ الفيزيائي [...] وبالفعل ، فمن مشاكل علم النفس الهامة أن نحدد إلى أي حد تقتسم مظاهر أخرى للمعرفة خصائص اكتساب اللغة واستعمالها ، وأن نحاول ، في هذا الاتجاه ، تطوير نظرية للذهن أغنى وأوسع»[1] .

لقد طرحت كيفية ربط البنية التركيبية بالمعنى في وقت مبكر من تاريخ النحو التوليدي ، وبلور شومسكي (١٩٦٥) ، تبعا لعمل كاتز وبوسطل (١٩٦٤) ، الافتراض القائل إن المستوى التركيبي الوارد في تحديد المعنى هو البنية العميقة . وهو افتراض يعني ، في صيغته الضعيفة ، أن اطرادات المعنى تكاد تكون مرمزة مباشرة في البنية العميقة . وفتح ذلك آمالا واسعة لدى المشتغلين بالعلوم المعرفية خاصة ، الذين اعتبروا أن الكشف عن آليات المعنى ، في النحو التوليدي ، يمكنه أن يقود إلى الكشف عن خصائص الفكر والطبيعة البشريين .

إلا أن المنحى الذي اتخذه التيار الرئيس في النحو التوليدي بزعامة شومسكي لم يكن ليؤدي إلى بلورة نظرية نفسية للدلالة اللغوية تنسجم بكيفية طبيعية مع الأسس النفسية للنحو التوليدي ، ومع اندماجه في العلوم المعرفية المهتمة بمختلف خصائص

(١) انظر شومسكي (١٩٦٥) ، ص٢٠٧ من الهوامش .

الذهن/الدماغ البشري . ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى حصر الخاصية التوليدية الإبداعية للغة في المكون التركيبي ، واعتبار المكونين الصواتي والدلالي مكونين «تأويليين» ، والقول باشتقاق خصائصهما التأليفية من تأليفية التركيب .

لقد كان على شومسكي أن يستدل على أن اللغة تتطلب نسقا توليديا يمكن من التنوع اللانهائي للجمل . لكنه افترض ، بدون حجج حقيقية (انظر مثلا الصفحات : ١٦ ، ١٧ ، ٧٥ ، ١٩٨ ، من كتاب شومسكي (١٩٦٥)) ، أن التوليدية تكمن في المكون التركيبي للنحو –الذي يبني المركبات انطلاقا من الكلمات– ، وأن الصواتة (أي تنظيم أصوات الكلام) والدلالة (أي تنظيم المعنى) مكونان «تأويليان» .

وقد كان هذا الافتراض معقولا في الستينيات ، إذ كان الأساس تبيان أن شيئا ما في اللغة توليدي . فبدا المكون التركيبي المكون «الناضج» لأخذ هذه المنزلة المركزية في النحو . وذلك مقارنة بالمعطيات الهزيلة آنذاك في مجالي الصواتة والدلالة . فقد اعتبرت الصواتة مستوى أدنى مشتقا من التركيب الذي ينظم الكلمات ويضعها في الترتيب المطلوب لتكتفي الصواتة بتحديد نطقها . ولم يكن في المجال الدلالي سوى الاقتراحات الأولية لكاتز وفودور (١٩٦٣) وكاتز وبوسطل (١٩٦٤) ، وأعمال بيرفيتش (١٩٦٧) و(١٩٦٩) ، وفنريش (١٩٦٦) . فلم يكن هناك أي داع لوضع الافتراض الذي يحصر التعقيد التأليفي كله في التركيب موضع السؤال[1] . لكن تقدم البحث وتراكم النتائج في الصواتة والدلالة سيكشفان تدريجيا عن ضرورة إعادة النظر في هذه «المركزية التركيبية» .

فطرأ التحول في تصور موضوع الصواتة في أواخر السبعينيات مع ظهور الأعمال الرائدة عند ليبرمان وبرينس (١٩٧٧) وكولدسميث (١٩٧٩) ، لتتطور الصواتة سريعا إلى مكون يمتلك بنيته التوليدية السُلّمية المستقلة عن التركيب ، والقائمة على بنيات فرعية متوازية أو صفوف (*tiers*) . ومثال السُلّمية الصواتية التنظيم السُلّمي الذي تقوم عليه البنية المقطعية . فنواة المقطع تأتلف مع الذيل لتشكيل القافية ؛ وتأتلف القافية بدورها مع الاستئناف لتشكيل تمام المقطع ؛ وتأتلف المقاطع في وحدات أوسع كالقدم والكلمات الصواتية ؛ وتأتلف الكلمات الصواتية كذلك في وحدات أكبر كالمركبات الصواتية . والأساس هنا أن هذه البنيات السُلّمية ليست مكوّنة من أوليات

(١) انظر جاكندوف (٢٠٠٧) ، ص ص٣٣-٣٦ .

تركيبية كالأسماء والأفعال والحدود ، وإنما من عناصر ملازمة للصواتة كالسمات الصواتية المميزة والقطع والمقاطع والمحيط التنغيمي ، ومن مبادئ كالبنية المقطعية وقواعد النبر والانسجام الحركي . كما أن هذه البنيات ، وإن كانت سُلَّميّة ، فهي ليست تكرارية ، بالمعنى الحصري الملحوظ في التركيب والظاهر مثلا في ورود مكون داخل مكون آخر من نفس النمط ، إذ المقطع مثلا لا يرد داخل مقطع آخر . ومن ثمة فإن المبادئ التي تحكم البنيات الصواتية ليست مشتقة من التركيب وإنما تشكل نسقا مستقلا من القواعد التوليدية .

وبالإضافة إلى المبادئ التوليدية التي تصف هذه البنيات المتوازية ، هناك مجموعة من القواعد الوجاهية (*interface rules*) (أو قواعد التوافق) التي تضبط الكيفية التي تتوافق بها البنيات المتوازية المستقلة داخل النسق . وهي قواعد من أهم خصائصها أنها لا تقيم بين البنيات سوى تشاكلات جزئية ، أي أنها لا «ترى» كل مظاهر البنيات التي تربط بينها . ومثال ذلك داخل النسق الصواتي أن القواعد الوجاهية التي تربط بين المحتوى المقطعي والشبكات العروضية (*metrical grids*) لا «ترى» تماما استئناف المقطع ، فلا تهتم (قواعد النبر) إلا بما يجري في القافية .

ومثلما تظهر خصائص الربط الجزئي في القواعد الوجاهية داخل النسق الصواتي ، تظهر كذلك في القواعد الوجاهية الرابطة بين النسق الصواتي برمته والنسق التركيبي . ومثال ذلك أن الصواتة قد «ترى» بعض الحدود التركيبية لكنها لا «ترى» عمق الإدماج التركيبي ، إذ تشكل أداة التعريف والاسم في المعطى : القط ، مثلا ، كلمة صواتية واحدة ، لكن هذا المعطى في التركيب مقولتان اثنتان : الحد والاسم . كما أن التركيب لا «يرى» المحتوى القطعي للكلمات الصواتية ، ولذلك ليس هناك قاعدة تركيبية لا تنطبق إلا على الكلمات المبتدئة بباء مثلا .

إن ما ذكر بخصوص تطور الصواتة وقع كذلك في المجال الدلالي . فخلال السبعينيات والثمانينيات تطورت عدة نظريات دلالية مختلفة جذريا عما سبق . منها ، مثلا ، الدلالة الصورية (بارتي ١٩٧٦) ، والنحو المعرفي (ليكوف ١٩٨٧ ، وفوكونييه ١٩٨٤ ، ولينكيكر ١٩٨٧ ، وتالمي ٢٠٠٠) ، والدلالة التصورية[1]

(١) انظر التفصيل في نظرية الدلالة التصورية في جاكندوف (٢٠٠٢) و(٢٠٠٧) ؛ وغاليم (١٩٩٩) و(٢٠٠٧) و(٢٠٠٨) .

(جاكندوف ١٩٨٣ ، ١٩٩٠ ، وبنكر ١٩٨٩ ، وبوستيوفسكي ١٩٩٥) ؛ إضافة إلى أعمال هامة تمت في إطار اللسانيات الحاسوبية وعلم النفس المعرفي . وهي أطر مهما كانت الاختلافات بينها ، تتفق كلها في أن الدلالة نسق توليدي مستقل بخصائصه التأليفية ، ولا يقوم على وحدات تركيبية كالمركبات الاسمية والفعلية ، وإنما يمتلك أولياته الدلالية ومبادئه الذاتية الخاصة[1] .

وتخصص نظرية الدلالة التصورية المعنى باعتباره تمثيلات ذهنية مبنية في صورة تنظيم معرفي هو البنية التصورية . والبنية التصورية ليست جزءا من اللغة في حد ذاتها ، وإنما هي جزء من الفكر . إنها المحل الذي يتم فيه فهم الأقوال اللغوية في سياقاتها ، بما في ذلك الاعتبارات الذريعية والمعرفة الموسوعية ، إنها البنية المعرفية التي ينبني عليها التفكير والتخطيط . فيعتبر هذا المستوى المفترض للبنية التصورية المقابل النظري لما يسميه الحس المشترك «معنى» . وهو نسق تأليفي مستقل عن البنية التركيبية وأغنى منها إلى حد بعيد ، أولياته كيانات تصورية مثل الأفراد والأحداث والمحمولات والمتغيرات والأسوار . وبخلاف علاقات العلو والترتيب الخطي التي نجدها في التركيب ، فإن البنية الدلالية تقوم على مبادئ تأليفية ذاتية كالروابط المنطقية وعلاقات الدالات بموضوعاتها ، والأسوار بالمتغيرات المربوطة ، والعلاقات النعتية ، وعلاقة الأقوال بالتضمنات[2] . وتنتظم هذه الأوليات والمبادئ ، كما هو الحال في الصواتة ، في صفوف دلالية/تصورية ؛ كالصف الوصفي والصف الإحالي وصف بنية المعلومة[3] .

ولتقديم فكرة مجملة عن طبيعة هذه الصفوف ، نأخذ المثال(١) ، حيث يقع النبر على زيد ، ونمثل في (٢) ، باختصار ، للمعلومات التصورية التي يهتم بها كل صف :

(١) جاكندوف (٢٠٠٧) ، ص ص٣٨-٤٣ ؛ والفصل الأول في غاليم (٢٠٠٧) . وانظر أيضا ، بخصوص التطور المذكور الذي حصل في مجال الصواتة ، بليول (٢٠٠٨) .

(٢) انظر جاكندوف (٢٠٠٢) ، ص ص١٢٣-١٢٤ .

(٣) انظر التفاصيل في جاكندوف (٢٠٠٢) ، الفصل ١٢ على الخصوص . وانظر غاليم (٢٠٠٨) .

(١) ذهب زيد إلى الرباط

(٢) أ . الصف الوصفي : [وضع ذهب ([وضوع زيد]$_{\text{ب}}$ ، [مسار إلى ([مكان الرباط]$_{\text{ب}}$)])]$_{\text{ب}}$

ب . الصف الإحالي :

١	٢	٣
∃ س زيد س	∃ ص الرباط ص	(ذهب س إلى ص)

ج . صف بنية المعلومة : ١

[+ بؤرة]

فيهتم الصف الوصفي بتخصيص الأوليات (أو المقولات) التصورية وتنظيم الدلالات والموضوعات . ويهتم الصف الإحالي بالإفادة الإحالية أو الوجودية المتعلقة بالمكونات التي توافق أفرادا في العالم كما يتصوره المتكلم ؛ فتوافق القرينتان ١ و ٢ السورين الوجوديين على زيد والرباط ، وتفيد القرينة ٣ قيام حدث ذهاب زيد إلى الرباط ، وهو ما يوافق التسوير الوجودي المتعلق بمتغير الحدث عند ديفدسن . أما صف بنية المعلومة فيهتم بتمييز المعلومة الجديدة (البؤرة) ، أي زيد في (١) ، من المعلومة القديمة (الاقتضاء) .

ومثلما هو الحال في الوجاه (*interface*) بين التركيب والصواتة فإن الوجاه بين التركيب والدلالة لا ينبني على التشاكل التام . فبعض مظاهر التركيب لا تمس الدلالة . مثال ذلك أن البنية الدلالية في لغة معينة تبقى كما هي سواء وسم التركيب تطابق الفعل والفاعل ، أو تطابق الفعل والمفعول ، أو إعراب الرفع والنصب . ولا يهم البنية الدلالية أن يضع التركيب الفعل بعد الفاعل (كما في الأنجليزية) أو في آخر الجملة (كما في اليابانية) . فبما أن هذه المظاهر التركيبية لا تربطها صلة بالدلالة ، فإن المكون الوجاهي لا يلتفت إليها .

كما أن بعض مظاهر الدلالة لا تأثير لها في التركيب . ومن الأمثلة المعروفة في هذا الباب أن صورة الاستفهام التركيبية يمكن أن تستخدم لدلالات مختلفة ، كطلب الحصول على المعلومة في نحو :

(٣) أ . هل زيد مريض؟

أو لامتحان شخص ما نحو :

ب . هل الإعراب كلي؟

أو للتعبير عن السخرية نحو :

ج . هل البابا كاثوليكي .

ومن الأمثلة كذلك أن الفاعل «المعني» في (٤) ليس هو الكيان الذي يحيل عليه عادة الفاعل الظاهر في التركيب :

(٤) أ . [يقول النادل للنادل الآخر] :

يريد طجين اللحم شايا آخر

[تأويل :«يريد الشخص الذي طلب/يأكل طجين اللحم . . .»]

ب . يوجد شومسكي في رف المكتبة الأعلى بجوار أفلاطون

[تأويل : «يوجد الكتاب الذي ألفه شومسكي . . .»]

فمثل هذه الحالات المسماة «تحويل الإحالة» منذ نونبرك (١٩٧٩) لا تتضمن أي أثر تركيبي للأجزاء المشار إليها بخط مائل في التأويل . ولا يمكن إزاحة مثل هذه الظواهر واعتبارها «ذريعية» تقع خارج النسق النحوي ، لأن تحويل الإحالة يمكن أن يكون له أثر نحوي غير مباشر . ومن أمثلة ذلك أن نتصور الموحوم ياسر عرفات يحضر مسرحية بعنوان «فلسطين في تل أبيب» وما وقع كالتالي :

(٥) صُعِق ياسر عرفات حين رأى نفسه يغني معانقا شارون

فالذي يغني معانقا شارون ، هو الممثل الذي يمثل شخصية عرفات ، ومن ثمة فتأويل نفسه يستلزم تحويل إحالة . والحال ، أننا لا يمكن أن نقول إن ما وقع هو (٦) :

(٦) (على الخشبة) صُعِق ياسر عرفات حين رأى نفسه يقف ويخرج غاضبا

أي أن الضمير المنعكس المحيل على الشخصية الممثلة (في المسرحية) يمكنه أن يعود على الفرد الواقعي ، إلا أن العكس غير صحيح . وبما أن استعمال الضمائر المنعكسة مركزي في النحو ، فإن تحويل الإحالة لا يمكن اعتباره ظاهرة خارج النحو[1] .

ومن الأمثلة أيضا مثال «التأليف المغني» المرتبط بحالات لا يكون فيها لبعض

(١) انظر جاكندوف (٢٠٠٧) ، ص ص٤٤-٤٦ .

أجزاء المحتوى الدلالي ما يوافقها بتاتا في البنية التركيبية والصواتية . ومثال ذلك الجملة (٧) التي تفيد التكرار رغم خلوها من أي صرفية أو وحدة معجمية ظاهرة تعني ذلك :

(٧) سعل زيد حتى {نهاية الرحلة ، الصباح}

ف سعل زيد تعني أساسا : سعل مرة واحدة ، أي أنها تعبر عن حدث محدود ذاتيا يعني أن السعال وقع ثم انتهى معلنا عن نهاية الحدث . كما أن حتى متلوة بهدف فضائي أو زمني ، لا تفيد تكرار النوم مثلا في (٨) :

(٨) نام زيد حتى {نهاية الرحلة ، الصباح}

لذلك يجب البحث عن تأويل التكرار في (٧) ليس في وحدة معجمية وإنما في تفاعل المحتويات الدلالية داخل الجملة ، أي على مستوى التأليف الدلالي المشترك . إن حتى تضع ، من حيث دلالتها ، حدا زمنيا (أو فضائيا) لسيرورة غير محدودة زمنيا . ف نام زيد في (٨) تعبر عن سيرورة تتصور باعتبارها غير محدودة ، لذلك يمكن أن تحدها حتى معلنة عن نهايتها .

لكن سعل زيد تعبر ، كما سبق ، عن حدث محدود ذاتيا ، فلا يمكن إخضاعه لحد ثان خارجي تفرضه حتى . لذلك ، فإن (٧) تؤول على متوالية من السعال تشكل سيرورة يمكن أن تحدها حتى ؛ أي أننا بصدد إسقاط الحدث «النواة» على متوالية تكرره عددا نونيا من المرات . وهو تكرار يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية فيسوغ حده بعبارة مثل حتى[1] .

ومن أمثلة الربط الوجاهي الجزئي بين الدلالة والصواتة العلاقة التي يقيمها الوجاه الصواتي-الدلالي بين النبر والتنغيم في النسق الصواتي والبؤرة في بنية المعلومة في النسق الدلالي بخصوص الجملة (١) سابقا . وهو مظهر لا علاقة له هنا بالتركيب .

يتبين مما سبق أن هندسة النحو المتوازية في نظرية الدلالة التصورية تقوم على ثلاثة مكونات توليدية من قواعد التكوين الصواتية والتركيبية والدلالية ، يحدد كل مكون منها نمطه الخاص من البنيات التي المترابطة والمتفاعلة في ما بينها عبر مكونات وجاهية . فتخصص سلامة تكوين الجملة ، في هذا الإطار ، بسلامة تكوين بنياتها

(١) انظر جاكندوف (٢٠٠٢) ، ص٣٨٨ . وانظر غالبم (٢٠٠٧) ، ص ص١٢٩-١٣٠ .

الثلاث الصواتية والتركيبية والدلالية ، بكيفية مستقلة ، وبسلامة التوافق بينها عبر الوجاهات . ومن القواعد الوجاهية الأولية بين الصواتة والتركيب أن الترتيب الخطي للوحدات في الصواتة يوافق الترتيب الخطي للوحدات الموافقة في التركيب . ومن القواعد الوجاهية الأولية بين التركيب والدلالة أن الرأس التركيبي (سواء أكان فعلا أم اسما أم صفة أم حرفا) يوافق دالة دلالية ، وأن موضوعات الرأس التركيبية (كالفاعل والمفعول) توافق موضوعات الدالة الدلالية . وما ينتج عن هذين المبدأين الوجاهيين الأوليين ، أن التركيب يملك ، إلى حد كبير ، ترتيب الصواتة الخطي ، لكنه يملك البنية الإدماجية للدلالة .

تمكن هذه الهندسة النحوية ، أولا ، من ربط بساطة التصميم النحوي بالكفاية التجريبية . فإذا كانت هندسة التوازي تمكن ، مثلا ، من رصد أفضل للمحيط النغمي أو لعلاقة البؤرة بالنبر ، فإن ذلك يحسب لصالحها . كما تمكن من ربط علاقة التركيب بالدلالة بميزان القوى بين مكونات النحو . والنتيجة ألا نجد أنفسنا دائما ، كما هو الأمر في نظرية المركزية التركيبية ، أمام السؤال : ماذا يجب أن نضيف إلى التركيب حتى نتمكن من رصد هذه الظاهرة أو تلك؟ بل يصبح السؤال : إلى أي مكون تنتمي الظاهرة؟ إلى التركيب أم الدلالة أم الوجاهات؟

وتمكن هندسة التوازي ، ثانيا ، من إعادة دمج نظرية القدرة اللغوية ، أو اللسانيات بكيفية شاملة ، في بيئة الذهن/الدماغ المعرفية إلى جانب العلوم المعرفية والعصبية الأخرى ، كما كان هذا مطلب اللسانيات التوليدية منذ الستينيات ومثلنا له بما عبر عنه شومسكي (١٩٦٥) في النص الذي أوردناه آنفا . ذلك أن النظر إلى نظرية البنية اللغوية في علاقتها بنظرية الذهن/الدماغ وإقامة ربط طبيعي بين النظريتين أضحى اليوم من معايير التقويم ومستلزماته التي تساعد على ترجيح نظرية على أخرى . وتسمح نظرية التوازي ، كما سبق ، وخلافا لنموذج المركزية التركيبية ، بدمج فعلي للسانيات في العلوم العصبية المعرفية الأخرى ، نظرا إلى التوافق القائم بين الهندسة اللغوية التي تفترضها هذه النظرية وهندسة الذهن/الدماغ العامة التي تتصف بها باقي الأنساق المعرفية والإدراكية ، إذ تقوم هذه الأخيرة كذلك على أنساق تأليفية متوازية مستقلة تربط بينها مبادئ وجاهية تقيم تشاكلات جزئية[1] .

(١) انظر جاكندوف (٢٠٠٧) ، ص ص٦٤-٦٥ . وانظر غالبم (٢٠٠٨) .

٢. المعنى اللغوي والتصورات

مادامت المعاني اللغوية معلومات ذهنية ، وجب أن يجري عليها ما يجري على المعلومات الذهنية الأخرى غير اللغوية . ومن ثمة الارتباط الجوهري في الدلالة التصورية بين طبيعة المعنى اللغوي وطبيعة الإدراك والمعرفة البشريين .

فخلافا لما جرى عليه قسم هام من تقاليد البحث الدلالي الذي يضرب بجذوره في المنطق الرياضي وخاصة لدى فريجه وراسل وكارناب ، والذي لم يول اهتماما للأسس النفسية للغة أو للربط بين الصورة النحوية والبنية النفسية ، تتساءل الدلالة التصورية عن الكيفية التي تعكس بها الصورة النحوية البنية المعرفية ، وتفترض أنه لا يمكننا بأية كيفية مبدئية أن نميز التأويل الدلالي لجمل اللغات الطبيعية من التمثيل المعرفي . فدراسة اللغة تعني بالضرورة دراسة بنية الفكر ؛ والتساؤل عن معاني التعابير اللغوية التي تسمح للإنسان بالتحدث عما يدركه ويفعله لا ينفصل عن التساؤل عما تكشف عنه البنيات اللغوية بصدد طبيعة الإدراك والمعرفة[١] .

يستلزم هذا الترابط بين الدلالة والمعرفة أن تقيم النظرية الدلالية انسجاما بين العلاقات التي تقوم عليها الأنساق الدلالية في اللغات الطبيعية وبين العلاقات التي تنبني عليها أنساق معرفية وإدراكية أخرى . فمادامت المعلومات المحملة عن طريق اللغة مصوغة بالطريقة التي ينظم بها الذهن التجربة ، فإن تخصيص العلاقات الدلالية يضطرنا إلى استعمال معرفة (تصورية) غير لغوية ؛ كما أن الآليات الضرورية لمقاربة البنية التصورية غير اللغوية تزودنا بتحليل يكاد يكون مباشرا للعلاقات الدلالية المذكورة[٢] .

إن المعاني لا تملك إذن ، مستوى تمثيليا ذهنيا خاصا بها ومنفصلا عن المستوى الذي تتلاءم فيه المعلومات اللغوية وغير اللغوية . وإنما هناك مستوى واحد تعالج فيه المعلومات اللغوية والمعلومات الأخرى الحركية والبصرية والسمعية غير اللغوية ، إلخ . للوصول إلى مجموعة من المعلومات لا ينبغي التمييز داخلها بين ما هو لغوي وما هو غير لغوي . وهذا المستوى الذي ينسجم فيه النوعان من المعلومات هو مستوى البنية التصورية . ومن ثمة الفرضية التالية :

(١) انظر جاكندوف (١٩٨٣) ، ص X و٢ . وغالبم (١٩٩٩) ، الفصل الثاني .

(٢) انظر جاكندوف (١٩٧٨) ، ص . ٢٠٢ . وغالبم (١٩٨٧) ، الفصل الرابع ؛ و(١٩٩٩) ، الفصل الثاني .

فرضية البنية التصورية:

هناك مستوى واحد للتمثيل الذهني هو البنية التصورية ، حيث تتلاءم المعلومات اللغوية والحسية والحركية .

فتكون البنية التصورية مستوى يمثل فيه للأوليات التصورية ومبادئ التأليف بينها . ويكون على النظرية الذهنية للبنية التصورية ، مثلها في ذلك مثل النظريات الذهنية للتركيب والصواتة ، أن تخصص هذه المجموعة من الأوليات ومبادئ التأليف التي تبنى على أساسها كل البنيات التصورية الممكنة على هذا المستوى . وتختص هذه البنيات التصورية الممكنة لدى الكائن البشري بكونها مجموعة محدودة من قواعد السلامة التصورية يفترض أنها قواعد كلية وفطرية[١] .

يستنتج مما سبق ، إذن ، أن الدلالة اللغوية جزء من نظرية ذهنية (نفسية) أوسع حول الكيفية التي يفهم بها البشر العالم ، وأن موضوع الدراسة صورة من صور البنية الذهنية تسمى البنية التصورية ، وترمز العالم كما يتصوره البشر[٢] .

ومن ثمة يكون على النظرية الدلالية أن تخصص ، أولا ، نسق البنية التصورية التأليفي ، كما ذكرنا آنفا ، بأولياته ومبادئ تركيبها ، الذي تمثله قواعد تكوين التصورات وسلامتها .

وتتعلق هذه المهمة الأولى داخل النظرية الدلالية بالكيفية التي ينظَّم بها مجال المعنى اللغوي وتبنى ظواهره ؛ سواء في مستوى دلالة الوحدات المعجمية ، أو في مستوى دلالة المركبات والجمل .

كما يكون على النظرية الدلالية أن تخصص ، ثانيا ، القواعد الوجاهية التي تسقط بنيات النسق التأليفي الدلالي على البنيات اللغوية الخالصة الأخرى التركيبية والصواتية . ومن بين هذه القواعد الوجاهية ، نجد الكلمات التي تربط بين أجزاء من البنية التصورية وأجزاء من البنية التركيبية والصواتية ؛ كما نجد القواعد الوجاهية التي تتعامل مع بنيات المركبات والجمل . ويعبر عادة عن هذه المهمة بالسؤال عن الكيفية التي تعبر بها اللغة عن التصورات أو «الأفكار» .

(١) انظر جاكندوف (١٩٨٣) ، ص١٧ ، و (١٩٨٧) ، ص١٢٢ . وانظر غالبم (١٩٩٩) ، ص ص٥٣-٥٥ .

(٢) انظر جاكندوف (٢٠٠٧) ، ص١٩٢ .

لكن دور التصورات ، كما سبق ، لا ينحصر في هاتين المهمتين اللتين تتعلقان بما يسمى عادة «دلالة لغوية» ، وبوقعها داخل المحيط النحوي ، بل يشمل خدمة أغراض أخرى يفرضها المحيط الذهني وبيئته المعرفية العامة ، ويوجب على النظرية الدلالية تخصيص الوجاهات المتصلة بها .

من ذلك الوجاه المتصل باستعمال التصورات التي تنقلها اللغة لإنتاج تصورات أخرى ؛ وهو ما يسمى بالاستنتاج أو التفكير ، بما في ذلك رسم الخطط وتكوين المقاصد الهادفة إلى أفعال . والوجاه المتصل بإدماج التصورات في المعارف والمعتقدات التي سبق تحصيلها ، وضمنها المعارف المتعلقة بسياقات التواصل ومقاصد المخاطَبين التي تدرس عادة في أبواب الذريعيات . والوجاهات التي تصل التصورات التي تنقلها اللغة بالأنساق الإدراكية ، لنتمكن من الحديث عما نراه ونسمعه ونذوقه ونشمه ونلمسه . والوجاه الذي يصل التصورات بنسق العمل ويمكننا من إنجاز الأعمال الفيزيائية التي نخضع لها العالم ونمارسها فيه ، كما يحصل عندما ننفذ عملا جوابا عن أمر أو طلب محمولين لغويا .

وما يهم ، بالنسبة لأغراضنا الحالية ، أن كل هذه العمليات تشتغل على نفس النوع من البنيات المعرفية التي يمكن أن تعبر عنها/تنقلها اللغة . فهذه النظريات تضع ، إذن ، قيودا حدودية على بعضها البعض . وحتى يمكن لهذه الأنساق أن تتفاعل في ما بينها لتمكين الإنسان من بناء تصور موحد للعالم ، تحتاج كل هذه الوجاهات إلى أن تلتقي في بنية ذهنية معرفية مشتركة هي البنية التصورية .[1] وهي بنية لا تعتبر ، كما سبق ، جزءا من اللغة في حد ذاتها ، وإنما هي جزء من الفكر . وما ينتمي إلى اللغة هو القواعد الوجاهية ، أو قواعد التوافق ، التي تصل اللغة بالبنية التصورية .

هكذا تطمح نظرية الدلالة التصورية إلى تقديم أرضية مشتركة لمجالات البحث التقليدي المتعددة في دراسة المعرفة ، والمتضمنة ليس فقط الدلالة اللغوية ، ولكن أيضا الذريعيات والفهم الإدراكي والمعرفة المجسدة والتفكير والتخطيط والفهم

(١) انظر جاكندوف (٢٠٠٢) ، ص ص٢٧١-٢٧٣ ؛ وص ص١٢٣-١٢٤ ؛ و(٢٠٠٧) ، ص ص١٩٢-١٩٣ .

الاجتماعي/الثقافي ، الخ .[1] على أننا نجد ، كما نبين في ما يلي ، عددا من المحاولات التي ترمي إلى تضييق حيز النظرية الدلالية بالمعنى الذي حددناه .

٣. عن «الدلالة السياقية» و«الدلالة اللغوية»

هناك عدد من النظريات ، منها تلك التي قامت على تصورات تعود إلى فتجنشتاين (١٩٥٣) ، تنفي عن التعابير اللغوية أي معنى خاص بها ، وتربطه بسياقات الاستعمال لتحصره في ما يعتبر «دلالة سياقية» . لكن ، إذا كانت مثل هذه النظريات مصيبة ، من جهة ، في اعتبار السياق ، كما بينا آنفا ، عنصرا لازما في دلالة العبارة وفهمها ، فإنها مخطئة ، من جهة ثانية ، في تجاهلها أن العبارة يجب أن تنقل شيئا يمكن أن يتفاعل معه السياق ؛ وإلا أمكن للسامع أن يكتفي بالسياق لمعرفة الإرسالية المقصودة دون أن يحتاج المتكلم لقول شيء على الإطلاق! وهذا يعني ، باختصار ، أن المسألة تكمن في تحديد أي جزء تساهم به العبارة في الفهم ، وأي جزء يساهم به السياق .

وهناك نظريات أخرى تعمل على تقييد حيز الدلالة داخل النظرية اللسانية ، عن طريق القول بوجود «دلالة لغوية» (خاصة باللغة) متميزة من التصورات والمعنى المبني في السياق .

من ذلك الموقف الذي نجده ، مثلا ، عند كاتز (١٩٧٢) وشومسكي (١٩٧٥) وسبربر وولسن (١٩٨٦) . ومفاده أن هناك مستوى بنيويا مستقلا «للدلالة اللغوية» يتوسط بين الصورة اللغوية والمعنى المبني في السياق ويرتبط بهما عبر الوجاهات ، كما في الرسم التالي :

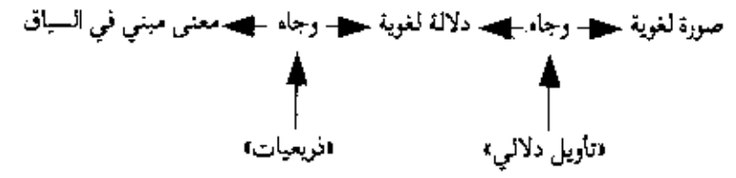

(١) انظر جاكندوف (٢٠٠٢) ، ص٢٧٥ .

وهذا يعني ، أولا ، أن مكونات هذه «الدلالة اللغوية» تنتمي إلى نمط غير الذي تنتمي إليه مكونات المعنى المبني في السياق ؛ كما يعني ، ثانيا ، تقسيم الوجاهات إلى مرحلتين : «الدلالة أولا والذريعيات بعد ذلك»[1] .

إلا أنه ليس هناك ما يدعم تجريبيا مثل هذا الموقف الذي يبدو ناتجا بالأساس عن رغبة في الإفلات من تفاصيل المعارف والأفكار والمعتقدات التي لا نهاية لها ، وفي تقييد مجال الدلالة ما أمكن حتى تكون دراسته مشروعا قابلا للإنجاز .

ولقد كان من المحاولات الشهيرة لفصل الدلالة عن بناء التصورات محاولة فريجه (١٨٩٢) الرامية إلى إقصاء «التداعيات الشخصية» من الدلالة . وذلك بتمييز إحالة العبارة – ما تحيل عليه –من معناها– الكيفية أو الطريقة التي تحيل بها . ولكن أيضا بتمييز المعنى («العام») ، باعتباره خاصية موضوعية مجردة ، من الفكرة (أو«التداعيات الشخصية») التي تتصف بالذاتية وعدم الاستقرار . على أنه يبدو من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، إقامة فصل مؤسس بين معنى الكلمة «العام» ومعناها «الخاص» أو تداعياتها الشخصية .

مثال ذلك ، أن نفترض شخصين معينين أصبحت بعض الكلمات تثير لديهما ، بحكم نشأتهما المشتركة ، نفس التداعيات الشخصية . آنذاك ستكون هذه التداعيات الشخصية معنى «عاما» بينهما ، لكنها تبقى بالضبط «تداعيات شخصية» لا يمكن لبقية الناس تحصيلها عند سماع الكلمات المعنية .

ويقع نفس الشيء في حيز أوسع عندما ننظر في الاستعمالات الخاصة للكلمات في قطاع مختص معين . عندما أستعمل مصطلح لغة في مخاطبة لساني ، يمكنني أن أستحضر تداعيات تصدر عن التجربة المشتركة بين مجموعة اللسانيين . وعندما أستعمل نفس الكلمة في مخاطبة طبيب أسنان ، أضع التداعيات المذكورة جانبا لتمرير إرساليتي . لكن هذا لا يعني أن معجمي يضم كلمتين للغة ، واحدة للسانيين وواحدة لأطباء الأسنان . ويمكن أن نوسع هذا ليشمل مجموعات مثل علماء النفس والفلاسفة وعلماء الأعصاب والأحيائيين ، فتكون هناك «تداعيات شخصية» ملائمة للبعض دون البعض الآخر . ذلك ، كما يقول جاكندوف (٢٠٠٢) ، لأن «التواصل الناجح تابع للقياس الدقيق لأي التداعيات يجب افتراضها» . تبين هذه

(١) المرجع نفسه ، ص ص٢٨٠-٢٨٢ .

الأمثلة البسيطة أننا لا نملك في معجمنا «نسخا» عديدة من نفس الكلمة ، بل نملك حدوسا عن أي المظاهر من معنى الكلمة يكون ملائما للسامع المعين في السياق المعين . ويبدو أن محاولة إقصاء «التداعيات الشخصية» من المعنى «العام» لا يقوم على فصل مؤسس بين نمطين من المعلومات ، بقدر ما يعود إلى مبدأ من نوع مبادئ كرايس *Grice* الحوارية ، مفاده أن : الشخص ينتج أقوالا بكيفية تمكنه من أن ينتظر من السامع إعادة بناء الإرسالية المقصودة (على الوجه المطلوب) .

نجد في الأدبيات كذلك ، طريقة أخرى للفصل بين «الدلالة اللغوية» وبناء التصورات ؛ وذلك في صورة فصل بين معلومات «قاموسية» ومعلومات «موسوعية» . مفاد هذا أن بعض مظاهر الكلمة ليست جزءا من معناها ، وإنما هي «معرفة للعالم» تتعلق بالكيان الذي تسميه الكلمة . على أنه من الصعب ، هنا أيضا ، وربما من المستحيل ، رسم خط فاصل بين ما هو في «القاموس» وما هو في «الموسوعة» في ما يخص أي وحدة معينة . مثال ذلك ، أن الفرق بين قتل واغتال أن الفعل الأخير يستلزم دافعا سياسيا لدى المنفذ . فهل هذه معلومة قاموسية أم ذريعية (موسوعية)؟ إذا كانت قاموسية ، فإننا نفترض أن معلومة معقدة بدرجة تعقيد الدافع السياسي يمكنها أن تكون في القاموس ، وبذلك نكون قد عقدنا مجال «الدلالة القاموسية» ونحن نقصد تبسيطه . وإذا كانت المعلومة ذريعية ، فإن ذلك يعني عدم وجود تمييز بين التعريفين القاموسيين لهاتين الكلمتين . والحال أن مهمة الدلالة اللغوية ، إذا كان عليها أن تفسر الاقتران بين الصورة والمعنى ، أن تكون قادرة على التمييز بين معنيي هاتين الكلمتين .

يمكننا أن نستنتج مما سبق أن الدلالة اللغوية (أو «القاموس») ، تعتبر ، في حد ذاتها ، دراسة للوجاه بين بناء التصورات والصورة اللغوية (الصواتة والتركيب) . ومن ثمة فهي تدرس تنظيمات بناء التصورات التي يمكن أن تعبر عنها اللغة أو تستحضرها . وتختص الدلالة المعجمية ، على وجه الخصوص ، بدراسة تنظيمات بناء التصورات التي يمكن أن «تلفف» في كلمة واحدة . ويتم هذا في إطار هندسة معرفية لا يوجد فيها مستوى منفصل خاص بمعنى لغوي خالص يتدخل بين الصورة اللغوية والتصورات[1] .

(١) المرجع نفسه ، ص ص٢٨٤-٢٨٦ ؛ وص٢٩٢ .

ذلك أن من المسائل الجوهرية في هذه الهندسة النحوية المتبناة هنا ، وهي هندسة نظرية الدلالة التصورية ، أن تحديد منزلة المعنى والتمثيل له صوريا يتمان في مستوى البنية التصورية . والبنية التصورية ، كما سبق أن ذكرنا ، مظهر من مظاهر التمثيلات المعرفية التي يقوم عليها الفكر لدى الإنسان . فترمز تمييز الأنماط (*types*) من الورودات (*tokens*) ، والمقولات التي نفهم من خلالها العالم ، والعلاقات بين مختلف الأفراد والمقولات . إن البنية التصورية إحدى الأطر الذهنية التي تمكن من تخزين التجربة والربط بينها وبين الذاكرة المرحلية وخطط العمل المستقبلي . كما أنها القاعدة الصورية لعمليات التفكير المنطقي والاستكشافي على حد سواء .

إنها ، بعبارة أخرى ، نسق مركزي من أنساق الذهن . وهي ليست جزءا من اللغة في حد ذاتها ، بل هي البنية الذهنية التي ترمزها اللغة في صورة قابلة للتواصل . فاللغة في حد ذاتها (أو الملكة اللغوية الضيقة) تتضمن : أ) البنية التركيبية والصواتية (أي الصورة اللغوية) ، ب) والوجاه الذي يعالق بين التركيب والصواتة ، ج) والوجاهات التي تربط التركيب والصواتة بالبنية التصورية (أو «الوجاه التصوري-القصدي») ، وبالدخل الإدراكي والخرج الحركي (أو «الوجاه الحسي-الحركي») .

إن ما يبرر غنى البنية التصورية لا ينحصر في كونها مرتكز الدلالة اللغوية ، بل هي أيضا مرتكز الاستنتاج والارتباط بالإدراك والفعل غير اللغويين . لذلك ، يمكننا أن نجد دلائل على بعض أنماط البنيات التصورية لدى ذوات غير لغوية كالرضع والرئيسات (*primates*) العليا ؛ وهي أنماط من التمثيل الذهني تستعمل للتفكير لا للتواصل .

وتفترض الأبحاث المتعلقة باكتساب اللغة أن المتعلم يبني المعنى المقصود من القول اعتمادا على السياق ، ويستعمله باعتباره جزءا جوهريا في عملية البناء الداخلي لبنية القول المعجمية والنحوية . ويتبين من رصد سلوك بعض الرئيسات المعقد كالقرود في سياقها الاجتماعي ، أن لهذه الكائنات فكرا ذا بنية تأليفية غنية . وهي بنية ، إذا لم تكن في غنى الفكر البشري ، فإنها تبقى ، مع ذلك ، ذات طابع تأليفي . وبذلك تكون البنية التصورية سابقة ، ابستمولوجيا ، على البنية اللغوية ، سواء في ما يتعلق بمتعلم اللغة أو بمسألة التطور على العموم[1] .

(١) انظر كوليكوفر وجاكندوف (٢٠٠٥) ، ص ص٢٠-٢١ . وانظر غاليم (٢٠٠٧) ، ص٣٣ .

خاتمة

حاولنا في الفقرات السابقة أن نستدل ، في إطار نظرية الدلالة التصورية ، على أن المعنى الذي تحمله اللغة في مفرداتها وتراكيبها جزء لا يتجزأ من التصورات ؛ أو ، بعبارة أدق ، من البنية التصورية التي تعتبر المستوى الذهني المعرفي الذي تتلاءم فيه على حد سواء المعلومات المنتمية إلى النسق اللغوي والأنساق الذهنية الأخرى ، كأنساق الفكر (ومنها معرفة سياق الخطاب ومقاصد المتخاطبين) والأنساق الإدراكية . لذلك لا يصح وضع خط فاصل ، على أساس نظري وتجريبي قوي ، بين «دلالة لغوية» خالصة و«دلالة سياقية» ذريعية ، ما دامت الدلالتان مقتطعتين من نفس الثوب .

مراجع

- بلبول ، محمد ، ٢٠٠٨ ، بنية الكلمة في اللغة العربية ، تمثيلات ومبادئ ، منشورات فكر ، الرباط .
- غاليم ، محمد ، ١٩٨٧ ، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء .
- غاليم ، محمد ، ١٩٩٩ ، المعنى والتوافق ، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط .
- غاليم ، محمد ، ٢٠٠٧ ، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة ، مبادئ وتماليل جديدة ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء .
- غاليم ، محمد ، ٢٠٠٨ ، «بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي» ، مجلة : فكر ونقد ، السنة العاشرة ، عدد : ٩٦ ، الدار البيضاء .

- *Bierwisch, M. 1967, Some Semantic Universals of German Adjectivals, Foundations of Language3.*
- *Bierwisch, M. 1969, On Certain Problems of Semantic Representation, Foundations of Language5.*
- *Chomsky, N. 1965, Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mass.: MIT Press.*
- *Chomsky, N. 1975, Réflexions sur le langage, trad. franç. par Milner, J., Vautherin, B. et Fiala, P. 1977, François Maspero.*
- *Culicover, P. W. and Jackendoff, R. 2005, Simpler Syntax, Oxford University Press.*
- *Fauconnier, G. 1984, Espaces mentaux, Minuit.*
- *Frege, Gottlob 1892. Uber Sinn und Bedeutung, Zeitschrift für Philosophie und philosophische Kritik 100: 25-50. English translation in P. Geach and M. Black, eds., Translations from the philosophical Writings of Gottlob Frege, 56-78. Oxford: Blackwell, 1952.*
- *Goldsmith, John, 1979, Autosegmental Phonology, New York: Garland Press.*

- *Jackendoff, R. 1978, "Grammar as Evidence for Conceptual Structure", in: Halle, M., Bresnan, J. and Miller, G.A. (eds), Linguistic Theory and Psychological Reality, MIT Press.*
- *Jackendoff, R. 1983, Semantics and Cognition, MIT Press.*
- *Jackendoff, R. 1987, Consciousness and the Computational Mind, MIT Press.*
- *Jackendoff, R. 1990, Semantic Structures, MIT Press.*
- *Jackendoff, R. 2002, Foundations of Language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution, Oxford University Press.*
- *Jackendoff, R. 2007, Language, Consciousness, Culture, Essays on Mental Structure, MIT Press.*
- *Katz, J. 1972, Semantic Theory, Harper and Row, Publishers.*
- *Katz, J. and Fodor, J. A. 1963, The Structure of a Semantic Theory, Language39.*
- *Katz, J. and Postal, P. 1964, Théorie globale des descriptions linguistiques, traduction française de Pollock, J.Y., Mame 1973.*
- *Lakoff, George1987, Women, Fire and Dangerous Things, University of Chicago Press.*
- *Langacker, R. 1987, Foundations of Cognitive Grammar, vol. i, Stanford University Press.*
- *Liberman, Mark and Prince, Alan 1977, On Stress and Linguistic Rhythm, Linguistic Inquiry 8.*
- *Nunberg, Geoffrey, 1979, The Non-Uniqueness of Semantic Solutions: Polysemy, Linguistics and Philosophy 3.*
- *Partee, B. (ed.) 1976, Montague Grammar, New York: Academic Press.*
- *Pinker, S. 1989, Learnability and Cognition: The Acquisition of Argument Structure, MIT Press.*
- *Pustejovsky, J. 1995, The Generative Lexicon, MIT Press.*

- *Sperber, Dan, and Deirdre Wilson 1986. Relevance. Cambridge, Mass: Harvard University Press.*
- *Talmy, L. 2000, Toward a Cognitive Semantics, MIT Press.*
- *Weinreich, U. 1966, Explorations in Semantic Theory, in: Steinberg, D. and Jakobovits, L. (eds.), Semantics: An Interdisciplinary Reader in Philosophy, Linguistics and Psychology, Cambridge University Press.*

اللسانيات وتحليل الخطاب: أية علاقة؟
تساؤلات منهجية

مصطفى غلفان(*)

١- الإشكال:

تطرح علاقة اللسانيات بتحليل الخطاب جملة من القضايا النظرية والتساؤلات المنهجية الهامة ، وذلك بالنظر إلى نوعية العلاقة التاريخية بين اللسانيات وتحليل الخطاب . وتتعلق هذه التساؤلات بالوضع الإبستمولوجي للممارسة اللسانية والخطابية كممارسات ذات إطار نظري ومنهجي قائم الذات ومستقل بنفسه من حيث المجال والمصطلحية والأدوات النظرية والإجرائية .

والتساؤلات التي نعرض لها بإيجاز هنا تندرج في إطار معرفي أوسع وفي علاقة متعددة الجوانب مع إشكالات أخرى لا تقل أهمية عما نحن بصدده في هذه المداخلة نكتفي منها بإشكاليتين متداخلتين :

- استقلالية علم من العلوم وهو هنا اللسانيات من جهة وتحليل الخطاب من جهة ثانية ؛
- علاقة العلوم فيما بينها ، خاصة تلك التي تشترك في الموضوع ذاته ، أقصد موضوع البحث ، وهو هنا اللغة كما نوضح ذلك لاحقا .

٢- شيء من التاريخ

إن تأسيس اللسانيات كعلم قائم لم يأت من فراغ ، وإذا كان الفضل في ذلك يرجع لسوسير (١٨٥٧-١٩١٣) فإن بداية التأسيس هي أقدم تاريخيا من دروس سوسير في اللسانيات العامة .

(*) كلية الآداب عين الشق- الدار البيضاء/المملكة المغربية

تساءل شلايشر ، مثلاً ، في منتصف القرن التاسع عشر عن علاقة اللسانيات بالعلوم الطبيعية . ومعلوم أنه بتأثير من الداروينية ، اعتبر شلايشر اللسانيات[1] علماً طبيعياً وليست علماً اجتماعياً ، وذلك بالنظر لطبيعة اللسان نفسه . فاللسان كيان عضوي ينمو ويتطور مثل باقي الكائنات الطبيعية الحية باستقلال عن الفرد المستعمل . وكان رد سوسير (وغيره أمثال وايتني) المتمثل في كون اللسانيات علما اجتماعيا بامتياز بالنظر إلى الطبيعة الاجتماعية للسان نفسه .

ولا نريد أن نطرح أسئلة إبستمولوجية من قبيل : متى يتأسس علم من العلوم ، أو على الأصح متى يمكن أن ننعت نشاطا معرفيا ما بأنه علم وليس شيئا آخر مثل الأدب أو الفن أو السياسة . والواقع أن المعايير التي تحدد السمات المميزة للممارسة العلمية على مستوى الأفكار والتصورات هي نفسها التي تحدد الغايات والأهداف التي يميز بواسطتها العلم عن الرياضة وعن السياسة وعن الفن «بما يفترض معايير الاستحقاق العلمي أي اعتبار الأهداف التي يضعها العالم نصب عينيه بكيفية موسعة مما يدل أننا نقبل بعض المعايير للحكم بأن نشاطاً علمياً جاداً يستجيب لهذه الأهداف بينما لا يستجيب لها كل نشاط مشكوك في نوعيته[2] .

ولكي نقترب أكثر من موضوع هذه المقالة نشير إلى أن تأسيس اللسانيات يتطلب إبداعا فكريا لا يتأتى لجميع العلماء . لقد بدأ سوسور علمية اللسانيات من حيث ينبغي أن يَبدأ التأسيسُ النظري لأي علم . فكل ممارسة فكرية تُريدُ أن تَرْقَى للمستوى العلمي الجادّ والمقبول المتمثل في وَضْع نظرية عامة حول طرائق تناول القضايا اللغوية ، ينبغي أن تسعى إلى تحقيق جملة مِنَ الشروط المنهجية العامة منها :

أ- التسليم بصحة بعض المفاهيم الأولية والمُسَلَّمات الأساسية ؛

ب- تحديد طبيعة مجال البحث الاستقصائي وحدوده ؛

ج- دراسة هذا المجال من وجهة نظر معينة وبواسطة منهجية خاصة[3] .

(1) voir essentiellement son étude: darwinisme et science du langage, Weimar, 1864.

(2) C.Hempel: Eléments d'épistémologie, p17, Paris, A. Colin, 1972.

(3) J.P. Corneille: la linguistique structurale, sa portée et ses limites, p21, Paris Larousse, 1976.

ومعلوم لدى دارسي المناهج العلمية ، أن العلم لا يقوم إلا إذا حدد موضوعه أولا ، ثم المنهج ثانية . يقال عادة إن «الموضوع هو الذي يخلق المنهج» . أما في مجال اللسانيات فليس الأمر كذلك ، نحتاج إلى تحديد المنهج أولاً ، ثم الموضوع ثانياً . إن وجهة النظر هي التي تخلق الموضوع» على حد تعبير دو سوسير *C est le point de vue qui crée l'objet*[1] .

تحتاج اللسانيات عكس العلوم الأخرى إلى تعريف مُسْبَق للموضوع الذي سَتَبْحَثُ فيه . ومن هذا المنطلق المنهجي ، قام سوسير بتحديد موضوع اللسانيات ، مميزا بين مفهومين أساسيين غالبا ما يختلطان في أذهان كثير من الدارسين هما مفهوما : المادة *matière* والموضوع *objet* .[2] وبين سوسير بوضوح أن مادة اللسانيات ليس ما تَعَارَفَ عليه القدماء حين حصروها في لغة النصوص القديمة ، ولغة الأدب الراقي المكتوب مع ما ترتب على ذلك من إهمال واضح للهجات الحديث اليومي ، وإقصاء متعمد لها ، ولباقي أشكال التعبير البشري[3] .

واستقلال اللسانيات لا يتأتى منهجياً إلا بخلق إطار نظري عام يبدأ بتحديد الموضوع تحديدا منهجيا ، يُمَكِّنُ من رسم الملامح الخاصة باللسانيات ، باعتبارها دراسة علمية لموضوع اشتغلتْ به علوم أخرى ادَّعَتْ عبر التاريخ المعرفي أحقيتها به وصدارتها في الانكباب عليه ؛ مثلما هو حال الدراسات اللغوية القديمة ، من نحو وبلاغة ، وفيلولوجيا ، وتحليل النصوص وهو أقرب الممارسات القديمة لتحليل الخطاب . واعتبار اللغة موضوعا مشتركا تتجاذبه معارف أخرى ، يستلزم البدء بتحديد موضوع اللسانيات يُبين الملامحَ الخاصةَ بهذا الموضوع . غير أن الموضوع في اللسانيات ؛ لا يقدم نفسه بشكل تلقائي ، إنه نتيجة عمل تصوري ومنهجي . إن وجهة النظر هي

(1) F. De Saussure: Cours de linguistique générale, Edition critique préparée par Tullio De Mauro, Paris, Payot, 1974.

(2) Ibid, p23.

(٣) إن المادة *matière* التي ينبغي أن ينصب عليها البحث اللغوي بحسب سوسير ، يجب «أن تشمل جميع مظاهر الكلام البشري ، سواء أتعلق الأمر بكلام الشعوب المتوحشة ، أم بكلام الأمم المتحضرة ، وسواء أتعلق الأمر بلغة العصور الكلاسيكية ، أم بلغة عصور الانحطاط ، مع الاهتمام ليس فقط باللغة الصحيحة ، أو باللغة الجميلة ، وإنما بكل أشكال التعبير الإنساني» .

التي تخلق الموضوع وليس العكس كما يقول سوسير[1] . إن اللغة تبدو لأول وهلة «كتلة غامضة ومتراكمة لا رابط بينها»[2] ، وبالتالي فإن أي تعامل معها بهذه الكيفية المبسطة ، يقود إلى عدم التمييز بين اللسانيات ، وغيرها من المعارف التي تتخذ هي الأخرى من اللغة موضوعا لها .

وللخروج من هذا المأزق المنهجي ؛ كان لا بد لسوسير من الانطلاق من أرضية محددة ، تكشف الطبيعة التصورية لموضوع اللسانيات ، ويضمن استقلاليتها . يتعلق الأمر باللسان باعتباره معيارا ومقياسا تؤخذ في ضوئه باقي التظاهرات أو الوقائع اللغوية[3] . ويبدو اللسان دون غيره ضمن هذه الوقائع غير المتجانسة ، قابلاً لتحديد مستقل يسمح للفكر أن ينطلق من أرضية تصورية مقبولة[4] .

بهذه الكيفية ، ولهذه الاعتبارات المنهجية والتصورية ، أصبح تحديد سوسير لموضوع اللسانيات قاعدة أساسية في التفكير اللساني الحديث . يقول مارتيني *A. Martinet* : إنهم لا يدركون أنه لا يمكن أبدا تصور سوى جانب واحد (من اللسان) ، يتغير بحسب الكيفية التي يتناولون بها هذا الموضوع . إنهم لا يتصورون أن الخطوة الأولى للفكر العلمي الذي يستحق هذه الصفة ، هي بالضبط تحديد وجهة النظر التي يتناول من خلالها الأحداث القابلة للملاحظة . ولكي نمارس اللسانيات ، لا يتعلق الأمر بفحص وقائع اللسان دون منهج محدد أو بحسب منهج مستخلص بالصدفة ، مختلف من باحث إلى آخر ، وإنما بتحديد مبدإ قائم الذات أولاً وقبل كل شيء ، وزاوية تحديد رؤية لسانية خالصة ، تسمح وحدها بضمان الوحدة الداخلية للسانيات من جهة ، وتضمن من جهة ثانية ، الاستقلال النهائي لهذا العلم ضمن علوم الإنسان الأخرى[5] .

غير أن جديد سوسور في موضوع الدرس اللساني لا يكمن في الجمع بين

(١) بهذا التمييز ؛ يكون سوسير قد جعل اللسانيات تعانق الواقع اللغوي ؛ من خلال العناية بلغة الحياة اليومية ؛ مَهْمَا كانت قيمتها الحضارية والتعبيرية ، ودرجة أدبيتها ومستوى انتشارها .

(2) F. de Saussure: Cours de linguistique générale, p23.

(3) Ibid, p23.

(4) Ibid, p23.

(5) Ibid, p25

التصورين السالفين فحسب ، بل في تأكيده على أن اللسان موضوع اللسانيات هو شيء آخر غير الجانب الاجتماعي أو النفسي فيه .

وفي هذا السياق نفهم جيدا قيمة العبارة التي ختمت دروس سوسير لتفتح عهداً جديداً بالنسبة للسانيات المعاصرة . يقول سوسير «إن الموضوع الوحيد والحقيقي للسانيات هو اللسان في حد ذاته ومن أجل ذاته» (دروس ص٣١٧ من الطبعة الفرنسية) وهي العبارة التي أثارت زوبعة فكرية ما زالت قائمة إلى اليوم حول مدى صحة هذه الجملة وهل قالها سوسير فعلا أم أنها من الناشرين بالي وزميله سيكهاي كما تثبت ذلك العديد من كراسات الذين استمعوا مباشرة لدروس سوسير .

وتكفل الأسئلة المؤسسة انقلبت خاتمة «الدروس» إلى سؤال حارق . لقد ترتب على تحديد موضوع اللسانيات جملة من الملاحظات حول حدود هذا الموضوع . وقد حسم للسانيون البنيويون أمرهم من الناحية النظرية والمنهجية . إن موضوع اللسانيات ، بدءا بتروبتسكوي ومرورا بهلمسليف ومارتينيه ، ووصولا إلى شومسكي ، هو اللسان ولا شيء غير اللسان . فما ليس لسانا ليس من اختصاص اللسانيات . ولم تفلح أسلوبية شارل بالي ولا مباحث جاكبسون وبنفينيست في إثارة الانتباه إلى الكلام رغم أنه المقابل للسان ورغم أن سوسير قال بإمكانية قيام لسانيات الكلام .

لقد قطع البحث في مجال فهم آليات الكلام عند الأفراد أشواطا هامة تمكن فيها من ضبط كثير من قواعد الكلام التي كانت تبدو في نظر العديد من اللسانيين المحدثين أمثال سوسير ومارتينيه وغيرهما غير قابلة للملاحظة الموضوعية ، بله التفسير العام والتقعيد الكلي لها . ومع تقدم البحث اللساني في القرن العشرين تغيرت نظرة اللسانيين إلى مفهوم الكلام ولم يعد ينظر إليه على أنه مجال غير متجانس وخاص بما هو فردي وبما لا يمكن التحكم فيه أو التنبؤ به[1] . لم يعد الكلام «ذلك العنصر المرتبط بالفاعل النفسي المتحرك على الدوام ، الخاص بكل فرد وغير القابل للإدراك»[2] . إن آليات الكلام أصبحت خاضعة للتقعيد -ولو بدرجة أقل من

(1) A. Martinet, Au sujet des fondements d'une théorie linguistique, p20, Paris, Republications Paulet, 1968.

(٢) يمكن القول بأن الأبحاث التي قيم بها في مجال التداوليات وتحليل الخطاب منذ النصف الثاني من القرن العشرين مكنت من التعرف على كثير من القواسم المشتركة للكلام عند أفراد المجموعة اللغوية الواحدة .

اللسان- لا سيما ما يتعلق ببعض القواعد النوعية المندرجة في ما أصبح يعرف بعملية القول *Enonciation*[1] . وتبعا لذلك كله ، أضحت مسألة اعتبار الكلام شيئاً ثانوياً في الدرس اللساني المعاصر قضية متجاوزة . فالكلام قابل لأن يقعد له هو الآخر على مستوى الاستعمال الجماعي . وهكذا بدأت مرحلة جديدة في اللسانيات شملت مراجعة بعض المفاهيم الأساس لاسيما ثنائية لسان كلام ، وما ترتب عنها من ثنائيات قريبة منها مثل ثنائية قدرة إنجاز عند شومسكي . وبالتالي مراجعة موضوع اللسانيات ذاته . وقد تزعم هذا الاتجاه لابيوف *W. Labov* وديل هيمز في أمريكا ، وبعض والاتجاهات الجديدة التي ظهرت في فرنسا وأهمها :

- أعمال جان ديبوا *Jean Dubois* ومساعديه في شعبة اللسانيات بجامعة نانطير *Nanterre* باريس *X* . وتندرج مقاربة ديبوا في إطار المعجمية البنيوية التي تُحَدِّدُ قيمة الوحدات المعجمية انطلاقاً من توزيعها ، بحيث يتم اختيار الوحدات المعجمية التي تعتبر تمثيلات لموقع ما . ويُنْظر للمفردات اللغوية على أنها مجموعة من المؤشرات التي تسمح بتحديد سمات وضعية اجتماعية خارجة عن الخطاب[2] .
- أبحاث مركز القياس المعجمي *Lexicométrie* بالمدرسة العليا بسان كلود *Ecole Normale de Saint Cloud* وهي أبحاث كانت تقوم بتطبيق بعض تقنيات التحليل المعجمي في مستوى الكلام/الخطاب في سياقاته السياسية بالدرجة الأولى .
- أبحاث بيشو *Pêcheux* في مجال التحليل الآلي للخطاب في مختبر علم النفس الاجتماعي التابع لجامعة باريس ٧ التي تُوِّجَتْ ب : التحليل الآلي للخطاب *Analyse automatique du discours* الصادر سنة ١٩٦٩ وما تلاه من دراسات تنظيرية وتطبيقية في مجال تحليل الخطاب .

وطبيعي أن هذه الأبحاث في الخطاب لم تكن ممكنة في أمريكا وأوروبا لولا المسار الجديد الذي سارت فيه اللسانيات البنيوية مع زليغ هاريس الذي حاول في مقاله الشهير «تحليل الخطاب١٩٥٢» تطبيق أسس التحليل التوزيعي على وحدة لغوية

(1) La revue Langue Française, p12. Paris, Didier -Larousse, N 9-Fev 1972

(2) Ibid. p27.

تتجاوز حدود الجملة التي وقف عندها التوزيعيون بعد بلومفيلد . وكان هذه الحركية اللسانية إذانا بميلاد مجال جديد هو تحليل الخطاب خرج من رحم اللسانيات الحديثة . فما هي المراحل التي قطعتها العلاقة بين هذين المجالين؟

٣. مراحل العلاقة بين اللسانيات وتحليل الخطاب

يمكن القول بأن علاقة اللسانيات بتحليل الخطاب أو باللسانيات النصية عرفت ثلاث مراحل أساسية :

أ ـ المرحلة الأولى التي بدأت مع اللسانيات البنيوية نفسها كما تجسدها ملاحظات شارل بالي وبوهلر وكيوم وهلمسلف وهاريس و بايك *Pike* وهارتمان وفانرايخ و*Weinreich* وغيرهم ممن تحدثوا بكيفية ضمنية أو صريحة عن ضرورة الاهتمام بالنص أو الخطاب من خلال الحديث عن لسانيات الكلام تكون موازية للسانيات اللسان السوسيرية . ويشكل هذا الموقف منطلقا لأسلوبية بالي التعبيرية . وتوِّجت هذه المرحلة بدراسة هاريس التاريخية تحليل الخطاب سنة ١٩٥٢ . ففي هذه المرحلة التي استمرت إلى نهاية الستينيات تقريباً نجد إشارات تلمح في مجملها إلى ضرورة توسيع مجال اللسانيات ليصل إلى إقليم النصوص على حد تعبير دي بوغراندي[1] وذلك باعتماد النص أو الخطاب أساساً للدراسات اللسانية .

ب ـ المرحلة الثانية وكان هدف البحث فيها وضع أسس لسانيات ما وراء الجملة حيث تم الحديث بشكل مباشر عن الكلام والنص والخطاب بمصطلحات ومفاهيم اللسانيات البنيوية والتوليدية على حد سواء . واعتبر النص/الخطاب في هذه المرحلة متتالية من الجمل فحسب . ونجد هذا المنحى حاضرا في المدرسة الألمانية التقليدية (هايدولف) والإنجليزية مع هاليداي ورقية حسن وبايك في أمريكا وفي الأبحاث الفرنسية المتعلقة بتحليل الخطاب والتي اتسمت كما مر بنا بطابع الموسوعية بربط الخطاب بالمحيط الثقافي والاجتماعي والسياسي . وكان لنظرية النحو التوليدي أثر كبير على هذه المرحلة من خلال ما أثاره صاحبها من مواقف جديدة في حقل اللسانيات . غير أن اعتبار النص/الخطاب جملة مركبة أو

(١) دي بوغراندي : النص والخطاب والإجراء ، ص٦٤ .

وحدات أكبر من الجملة سرعان ما أبان عن عدم جدواه النظري والمنهجي وقصور فعلي في الوقوف على حقيقة النص/ الخطاب .

ج - المرحلة الثالثة ، وقد بدأت في بداية السبعينيات وما زالت آثارها قائمة إلى اليوم ، اتجه فيها البحث نحو نظريات بديلة لما تم تداوله من تصورات سابقة حول تحليل الخطاب . وأبرز علماء هذه المرحلة بيتوفي *Petofi* وكونو *Kuno* ودريسلر *Dressler* ودي بوغراندي *Debeaugrande* وفان دايك *T.van Dick* وأدام *J. M Adam* . وتميزت هذه المرحلة بالاستفادة من النتائج الايجابية التي حققتها اللسانيات وبتراكم هام في مجال اللسانيات الخطابية بانفتاحها على الدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية والمعرفية (علم الاجتماع اللغوي/ علم النفس / الإثنوميتودولوجيا وغيرها . نذكر في هذا الصدد على سبيل التمثيل لا الحصر أعمال هيمس وجومبرس ولابوف) . وقد وجدت أدبيات تحليل الخطاب في هذه التصورات الجديدة دعماً كبيراً لمشروعها المتمثل في وضع نظرية للسلوك اللغوي عند الإنسان في صورته الكاملة .

ويمكن قراءة العلاقة بين اللسانيات واللسانيات الخطابية والنصية وكذا باقي العلوم اللغوية الأخرى من زوايا متعددة[1] :

- إن اللسانيات هي المجال الذي يهتم بدراسة اللسان بوصفه شبكة من السمات القابلة للاندماج في نموذج صوري مُحَدَّد أي أن اللسانيات وحدها تتوفر على مقومات الممارسة العلمية ، بينما ينظر للسانيات الخطابية على أنها المجال اللغوي الذي ينخرط فيه الأفراد المتكلمون في مجالات التفاعل اللغوي للتعبير عن مواقفهم الفردية والاجتماعية والتاريخية .
- إن علاقة اللسانيات بتحليل الخطاب علاقة تبعية أو في أحسن الأحوال علاقة تراتبية : اللسانيات أولاً ثم المعارف الأخرى ثانياً وهو ما يعني أن دراسة المظاهر اللغوية يجب أن يمر حتما عبر اللسانيات ثم تأتي باقي المعارف .
- إنها علاقة أولية تشكل فيها اللسانيات النواة الصلبة . أما المعارف الأخرى بما فيها تحليل الخطاب فتشكل الهامش ، فهناك منطقة للعلْمِيَّة تشكلها اللسانيات ومنطقة أخرى ينتمي إليها تحليل الخطاب تكون على هامش المنطقة العلمية (اللسانيات) وتابعة لها .

(1) *D. Maingeneau, Analyse de discours; introduction aux lectures de l'archive, p16.*

لا أحد يجادل في قيمة تحليل الخطاب . والسؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا الصدد هو : ما الطبيعة الصورية لموضوع اللسانيات الخطابية؟ وهل ثمة مصطلحية ومنهجية خاصة بها مستقلة كليا عن اللسانيات؟ . نحن نعلم أن لسانيات النص/ أو تحليل تجعل من النص أو الخطاب موضوعاً لها . فما النص؟ وما الخطاب؟ . لا يتعلق الأمر بتعريفات عامة وتقريبية وإنما بضبط صوري لهذين المفهومين مثلما حصل الأمر في تحديد موضوع اللسانيات الذي هو اللسان وكان بمثابة تأسيس للسانيات كما سبقت الإشارة .

في حالة الإصرار على أن النص ليس من اختصاص اللسانيات ، فإن السؤال هو : أيُّ علم سيتكلف بالجوانب المختلفة للنص؟ علم واحد أم علوم متعددة؟ وما هي؟وما العلاقة المنهجية بينها؟

ومن جهة ثانية فإن الإشعاع الذي عرفته اللسانيات جعل منها علماً طليعياً بالنسبة للعلوم الإنسانية الحديثة لمعرفة البنية أو البنيات العامة بمختلف مكونات الظواهر المدروسة في اللسانيات وغيرها من روايات وخرافات وأساطير ولوحات تشكيلية وأشرطة سينيمائية ووصلات إشهارية . وأصبح للرمز دلالة جديدة باعتباره لغة معبرة في شموليتها وكليتها من حيث هو نص معبر أو خطاب دال . إن ظهور اللسانيات الخطابية بهذا المعنى هو نتيجة طبيعية لهذه النظرة التي أصبح يحظى بها النص والمكانة التي بات يتمتع بها . وفي ظل هذا الإشعاع ، فإن اقتصار اللسانيات على دراسة الجملة أصبح أمراً غير مقبول ولم يعد له ما يبرره .

ما من شك فيه أن النص يُحْرِجُ اللسانيات ويزعجها ، لأنه يطرح عليها جملة من الأسئلة الهامة التي تتجاوز حدود ما جرت العادة أن تَبْحَث فيه . و يزداد الحرج حين يُنْظَر في بعض التصورات إلى النص أو الخطاب على أنه متتاليات من الجمل .

أصبح الوضع الجديد للسانيات في مواجهة هذه الإشكالات الجديدة يطرح تساؤلات ذات طبيعة منهجية :

* ما حدود اللسانيات الآن؟
* ما حدود مجالات اللسانيات الخطابية؟
* أي علاقة للسانيات بلسانيات النص/ الخطاب؟
* ما هو مستقبل اللسانيات الخالصة؟

- هل يمكن اعتبار الاهتمام بالخطاب أو النص في إطار اللسانيات الخطابية

مظهراً من مظاهر الأزمة الداخلية التي تعرفها اللسانيات الحديثة؟ أم أن الأمر يتعلق بتطور طبيعي بسبب انفتاح اللسانيات على الخطاب ومحاولتها احتواء القضايا المتعلقة به؟

أمام نمو اللسانيات الخطابية وتطورها ، وفي ظل الإنجازات الهامة التي حققتها في معالجتها عالم النص/ الخطاب (وهو ما عجزت عنه اللسانيات) ما فتئت هذه اللسانيات تبحث لنفسها عن مخرج نظري ومنهجي . و الملاحظ أن اللسانيات تحاول اليوم جاهدةً احتواء الفرضيات الكبرى التي تناولتها اللسانيات الخطابية أو أشارت إليها . هذا التوجه هو الذي يُفَسِّر لنا سعي اللسانيات المتزايد والمستمر نحو الاهتمام بكثير من القضايا التداولية والانفتاح عليها ومحاولة احتوائها . ففي النحو التوليدي ، كما في نماذج لسانية صورية أخرى ، يلاحظ بوضوح مراجعة المواقف بشأن بعض المفاهيم الأساس التي شكلت منطلقا للسانيات .

في هذا السياق ، يندرج موقف بنفينيست الداعي إلى ضرورة إيجاد نظرية لسانية أكثر واقعية هي نظرية القول(نظرية التلفظ) تكون قادرةً على أن تأخذ في الحسبان بعض القضايا اللغوية في اللسانيات الخطابية لاسيما الجوانب الذاتية والشخصية للفرد المتكلم التي تجسد بوضوح وتترك آثار تدخله في كل عملية القول[1] . وفي اتجاه واضح نحو تجاوز اللسانيات السوسيرية ، يقول بنفينيست بأنه يجب دراسة الجملة كوحدة تعبير خطابية تسمح بالانتقال من مجال اللسان كنسق من العلامات ، لنلج عالماً آخر هو عالم اللسان كأداة تواصل وحيث التعبير هو الخطاب[2] .

إن بنفينيست ، هذا اللساني الذي عاش على هامش البنيوية وقبل أن تعرف اللسانيات الخطابية أولى خطواتها ، دعا صراحة إلى ضرورة تجاوز تصور سوسير للسان كعلامات وفتح الباب أمام اتجاهات جديدة للبحث اللساني ، تُمَكِّنُ من معانقة مجالات بَيْن- لغوية *intralinguistique* تكون أرحب من الجملة ذاتها مثل الخطاب

(1) E. Benveniste: l'appareil formel de l'énonciation in Problèmes de linguistique générale, Gallimard, Paris, Tome 2/ 1974

(2) E. Benveniste: Problèmes de linguistique générale, tome1, p130. Gallimard, Paris, 1966.

وصولاً لمجال عبر لغوي *Translinguistique* يسمح بالوقوف على النصوص في كليتها وشموليتها .

وفي السياق نفسه ، نفهم موقف شومسكي أيضاً حين ذهب إلى القول ، بأن المتكلم يتوفر على قدرتين :

قدرة لسانية *Compétence linguistique*

قدرة تداولية *Compétence pragmatique* .

تسمح الأولى بإنتاج وتأويل عدد لا محدود من الجمل ، بينما تُمَكِّن القدرة التداولية صاحبَها من استعمال قدرته اللسانية استعمالاً مناسباً[1] .

فهل تندمج اللسانيات في اللسانيات الخطابية أم العكس؟ للتصور القائل بإدماج تحليل الخطاب في اللسانيات مبرراته ومنها :

- كل شيء في الواقع «لغة» بما فيها النص/الخطاب نفسه .
- جدارة اللسانيات وأهميتها النظرية والمنهجية في تزويد اللسانيات الخطابية بما تحتاجه من آليات لتحليل النص/ الخطاب .
- إمكانية احتواء اللسانيات لكل الإشكالات الواردة في اللسانيات الخطابية .

وبشكل ما تم اقتراحه في إطار «نحو النص» نموذجاً ناجحاً لهذا الإدماج ، إن لم نقل تبعية لسانيات النص المطلقة للسانيات . من المعروف أن فان دايك يقترح في أعماله بشأن الخطاب والنص نموذجاً نظرياً يأخذ منطلقاته من النظرية التوليدية بكل مفاهيمها وأدواتها التحليلية . كما أن الفرضيات المقدمة بشأن النص في إطار النحو الوظيفي (سيمون ديك)[2] تقترح آفاق لسانية متطورة تأخذ في الحسبان النتائج العامة المتوصل إليها في تحليل الخطاب والمكانة التي يحظى بها النص . فمن منظور النحو الوظيفي يمكن دمج قضايا النص/الخطاب في صلب القضايا اللسانية واعتبارها جزءاً أساسياً لا ينفصل عن قضايا الجملة . يمكن الاستئناس في هذا الباب بما كتبه الأستاذ أحمد المتوكل في مؤلفه من الجملة إلى الخطاب هادفا وفاقاً منظور النحو الوظيفي إدماج قضايا لسانيات الخطاب وإشكالاتها المتنوعة في خضم الحقل اللساني العام من خلال التأطير النظري لهذه القضايا داخل النماذج التداولية الوظيفية .

(1) N. Chomsky: Essais sur la forme et le sens, Seuil, Paris/01977

(٢) انظر كتاب أحمد المتوكل : من الجملة إلى النص .

وبالمقابل يأخذ فان ديك على اللسانيات في صورتها الخالصة اختصارها للنص . إنها نادراً ما اهتمت بوصف أنواع مختلفة من أشكال الاستعمال مثل نصوص تتحدد فيها السمات الخاصة للمحادثات ونصوص الإعلانات والتقارير الصحفية وكتابات الدعاية والعقود والقوانين وإرشادات الاستخدام الخ والوظائف المختلفة لكل منها[1] .

و الاهتمام بالنص والخطاب لا يعني توسيع ا مجال البحث في الجملة ، إذ يتعلق الأمر بنتائج نظرية ومنهجية لا يمكن تجاوزها أو اختزالها في تطعيم النموذج اللساني أو العمل على أن يحتوي مفاهيم وتصورات من معارف خارج لسانية مثل التداوليات والحجاج والبلاغة والتحليل النصي . لقد بات مطلوباً من اللسانيات في تعاملها مع النص أن تختار أحد الحلين :

- إعادة تعريف موضوع اللسانيات بنفس الدقة المنهجية التي قام بها سوسير في بداية القرن العشرين . وتتطلب هذه الإعادة تجاوز ما ورد عند سوسير وشومسكي على حد سواء بشأن موضوع اللسانيات .
- ترك مجال النص لمعارف لغوية أخرى والاعتراف بالنقص والقصور .

ومقابل هذا التوجه الاحتوائي ، تتجه بعض تيارات تحليل الخطاب صوب تفجير اللسانيات بالكشف عن مظاهر نقصها وعجزها عن معالجة قضايا الخطاب رغم كونه أساس اللغة مؤكدةً «أن الأمر لا يتعلق في تحليل الخطاب بتطبيق حرفي وآلي لمفاهيم اللسانيات وإجراءاتها»[2] . وما فتئت هذه التيارات تسعى جاهدة إلى الاستقلال التام عن اللسانيات .

وليست التيارات المدافعة عن استقلالية تحليل الخطاب عن اللسانيات متجانسة في أسسها وأهدافها . فبعضها يدافع عن دمج تحليل الخطاب في التداوليات . فنحن عندما نتكلم ، نتكلم بالنصوص ، والنص هو العلامة اللغوية الأصلية والأولية كما يقول هارتمان . وفي هذا السياق ، يلاحظ أن اللسانيات النصية المستمدة من اللسانيات البنيوية والتوليدية وهي للتذكير ذات منحى اندماجي احتوائي للسانيات الخطاب والنص ، لم تتمكن حتى الآن من تقديم معايير صورية للوقوف على نصية *textualité* الخطاب ، لأن ما يوجد بالفعل هو معايير قبول هذا النص أو ذلك .

(1) D. Maingueneau: Analyse de discours, p25.

(٢) فان ديك : علم النص ، ص ٢١ .

ومقبولية النص مرهون بسياق استقبال النص وإنتاجيته ، مما يعني أن المقاربة النصية التي تفرض نفسها هي المقاربة التداولية وليست المقاربة اللسانية الصرف . إن النص/ الخطاب ليس فقط معطيات لغوية وبنيات تركيبية أو إواليات نحوية ، ولكنه صيرورة معرفية وتواصلية مما يحتم على اللسانيات أن تترك مجال النص للتداوليات .

وفي هذا التوجه ، تعتبر اللسانيات الخطابية وما يتصل بها من مفاهيم وأدوات تحليل إطاراً تصورياً خارجاً عن الحقل اللساني كما هو محدد في الأدبيات اللسانية بدءاً بسوسير وانتهاء بشومسكي . فاللسانيات كما حددها سوسير مجال للعلامة (الكلمة) وليس لشيء آخر ، وبالتالي ليس الخطاب أو النص من اختصاصها أو اهتماماتها . إن الخطاب لا يمكنه أن يكون موضوع دراسة لسانية خالصة[1] . ومهما يكن ، فإن تعدد التعريفات التي قدمت للخطاب يبين بوضوح أن الخطاب ليس ملكاً خاصاً لأي مجال من العلوم الإنسانية ، بله أن تكون حكرا لواحدة منها . إن مجال تحليل الخطاب ملتقى للعلوم الإنسانية . ولهذا نجد فان دايك يدعو اللسانيات إلى الاهتمام بشروط تحقيق الخطاب . «من الواضح أنه ليست جميع الخواص المطردة للخطاب تنتسب إلى مجال النظرية اللسانية النحوية ، ذلك أن القواعد المتواضع عليها وشروط الدلالة ، والمرجع والتأويل ، وكذلك استعمال معرفة العالم والفعل التداولي ووظائفه . أقول إن كل تلك الأمور قد تُدْمَجُ جوازاً في اهتمام تحليل الخطاب اللساني»[2] وبالمقابل ، فإن اللسانيات النصية بدورها مطالبة بالانفتاح على غيرها من العلوم والمعارف التي ستفيدها ولا شك في الوقف على آليات اشتغال النص . ومن هذا القبيل الدراسات السيكولسانيات القادرة على المعالجة المعرفية للنص إنتاجاً وتأويلاً وكيفية تخزينه في الذاكرة لاستعماله عند الحاجة وكيفية استيعاب الفرد المتكلم- السامع للنصوص التي يسمعها وكيفية اختزالها . إن واقع إنتاج النص وتأويله يتطلب من لسانيات الخطاب مجهودات نظرية ومنهجية قصد الوصول إلى تحديد جديد لمجالات الاستقصاء *Champ d'invistigation* داخل مجال أوسع للخطاب تستدعي بدورها تخصصات أخرى مثل وعلم الاجتماع والسوسيو لسانيات وعلم النفس» . لكن الملاحظ كذلك ، أن هذه اللسانيات الخطابية لا تشكل راهناً

(1) J. Michel Adam: Eléments de linguistique textuelle, Mardaga, Bruxelles, 1990, p23

(٢) فان دايك : النص والسياق ، ص ٣٠ .

سوى واقع غير واضح المعالم النظرية والمنهجية تتداخل فيه مرجعيات فكرية ومنهجيات متنوعة . ويرجع هذا التنوع في تحليل الخطاب إلى عدة عوامل نذكر من بينها :

- اختلاف المجالات المعرفية التي يُقارَبُ من خلالها الخطاب (الأنثروبولوجيا الثقافية/علم النفس/علم الاجتماع/ التداوليات/ اللسانيات الاجتماعية/ تحليل الخطاب السياسي/تحليل النص . .)
- الاختلاف النظري والمنهجي داخل الحقل المعرفي الواحد . فداخل المجالات السابقة المهتمة بالخطاب نجد عدة اتجاهات تفوق من حيث الكم عدد الاتجاهات داخل اللسانيات على سبيل المقارنة .
- اختلاف وتنوع الظواهر الخطابية التي تعالَجُ من منظور مقاربات تحليل الخطاب[1] .

والاختلاف بين مدارس تحليل الخطاب يرجع بالأساس إلى الأرضية الفكرية التي تنطلق منها كل مدرسة . فتحليل الخطاب على الطريقة الأمريكية له صبغة اختبارية ويستمد مقوماته من التقاليد الأنتروبولوجية التي عرفتها القارة الجديدة ، بينما يعتمد تحليل الخطاب الفرنسي مقاربة عقلانية نقدية متأثرة بنتائج التحليل النفسي علاوة على انتمائه الصريح للفكر السياسي الملتزم بقضايا الشعب (التقدمي الماركسي) . لنتذكر أن بداية تحليل الخطاب في فرنسا قريبة زمنيا وفكريا من انتفاضة ماي ١٩٦٨ المعروفة بنتائجها السياسية والفكرية والاجتماعية .يقول فرانسوا راستي أحد أقطاب دلالة النص(منافس لتحليل الخطاب في فرنسا على الأقل) : وتُصوِّر تحليل الخطاب في بداية السبعينيات كعلم مادي *une science matérialiste* (النسخة الفرنسية للعلم البروليتاري *science prolétarienne*) يطمح لعلمية لسانية وهو ممارسة النقد الإيديولوجي» .

واللسانيات الفرنسية تعتبر الخطاب نتيجة دوافع معينة ، أولها أننا نتكلم تحت تأثير خطابات أخرى قيلت بالفعل أو من الممكن أن تقال ، وهي الخطابات التي يحيل المتكلم (ضمنيا أو صراحة)عليها بالقبول أو الرفض .

والذين يؤكدون على استقلالية اللسانيات الخطابية لا ينكرون وجود قضايا خطابية تتقاطع بين هذين المجالين (اللسانيات ولسانيات النص) ومجالات أخرى .

(١) لمناقشة مسألة العلاقة بين اللسانيات وتحليل الخطاب : *Maingueneau: ibidem, p2*

إلا أنهم يؤكدون أن هذه قضايا الخطاب تستلزم تحاليل وحلول مختلفة عن الحلول التي قدمتها اللسانيات حتى الآن . والملاحظ أن «كثيراً من الأعمال المهمة من الخطاب ، إنما تم خارج اللسانيات[1] وجواب اللساني في تحليله للظواهر التي يشملها النص/ أو الخطاب ليس دائماً هو الحل الأمثل أو النهائي . وهو السؤال الهام الذي يطرحه أدام قائلاً : «هل يظل التحليل اللساني الخالص ممكناً عندما يتم تجاوز الحدود الصرفية التركيبية للسان كنسق؟»[2] لكن هذا لا يعني البتة أن اللسانيات النصية والخطابية ستعوض العلوم الأخرى التي كانت تهتم بالنص[3] .

و تقاطع اللسانيات ولسانيات الخطاب في الحقيقة كما يبدو لنا ، لا يقع في دائرة الاحتواء أو هيمنة هذا المجال على الآخر ، بل بمقاربتين مختلفتين للغة لكل منهما أسسها ومنطلقاتها وأهدافها . وليس لأحد أن يدعي في مجال دراسة اللغة البشرية القدرة على الإجابة على كل الأسئلة ، سواء التطبيقية أو التنظيرية المتعلقة بالوقائع اللغوية .

تتعلق المقاربة الأولى باللسان الذي هو موضوع اللسانيات ، بينما تتعلق المقاربة الثانية بالخطاب . في هذه المقاربة ، يمكننا أن نأخذ بعين الاعتبار كل الدوافع النفسية والاجتماعية والفكرية . إذن المسالة ليس مسالة مواجهة ، أو مسالة احتواء ولكنها مسالة الحدود الفاصلة بين الموضوعات التي ينبغي أن يتقيد بها كل مجال في استقلال وتكامل في نفس الوقت عن غيره من المجالات التي تدرس نفس الموضوع ، وهذا لا يقتصر على مجال اللغة .

من جهة ثانية تجدر الإشارة إلى أن إشكالية الحدود الفاصلة بين مجالات المعرفة اللغوية هي إشكالية غير مستقرة . ما كان يبدو خارج مجال اللسانيات في بداية القرن العشرين مع سوسير هو اليوم من صميم البحث اللساني كما هو الحال بالنسبة إلى علم الدلالة و التداوليات . ومع التداوليات تحديداً طرحت جملة من الإشكالية المتعلقة بالموضوع الذي نحن بصدده : هل نبحث في تداوليات تتعلق باللسان أم

(١) النص والسياق ، ص٣١ .

(2) Ibid, p12

(٣) فان دايك : علم النص ، ص٣٦ .

بتداوليات تتعلق بالخطاب أي استعمال اللسان[1]؟

ومن الممكن أن نتصور في السنوات المقبلة القريبة دمج كل المعارف والعلوم والاهتمامات المتعلقة بالخطاب اللغوي في شموليته وأبعاده المتعددة في إطار معرفة عامة للغة البشرية .

(1) D. Maingueneau: Analyse de discours: introduction aux analyse de l'archive, pp16-25, Paris, Hachette, 1991.

المصادر باللغة العربية

- أبو غزالة إلهام وعلي خليل أحمد : مدخل إلى علم لغة النص : تطبيقات لنظرية ديبوجراند وولفجانج دريسلر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٢/١٩٩٩ .
- دي بوغراندي روبرت : النص والخطاب والإجراء ، ترجمة تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- فان دايك : علم النص : مدخل متداخل الاختصاصات ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري ، دار القاهرة القاهرة٢٠٠١ وهو ترجمة .
- فان دايك : النص والسياق : استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، ترجمة عبد القادر قنيني إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء٢٠٠٠ .
- روبول وجاك موشلارد : التداولية اليوم : علم جديد في التواصل ، ترجمة سيف الدين دعفوس ومحمد الشيباني ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت٢٠٠٣ .

Bibliographie

- *Adam Jean Michel: Eléments de linguistique textuelle, Bruxelles, Mardaga, 1990.*
- *Les textes: types et prototypes, Paris, Nathan 1992.*
- *Althusser Louis: Idéologie et appariels idéologiques, in La Pensée N°151, Juin 1970. Repris in Positions, , Paris, Editions Sociales,1976.*
- *Bardin .L: L'analyse du contenu, PUF, Paris, 1977.*
- *Benveniste Emile: La nature des pronoms, in Problèmes de linguistique générale, I (1966), Paris, Gallimard, pp251-257.*
- *Benveniste Emile: L'appareil formel de l'énonciation in Problèmes de linguistique générale .Gallimard .Paris .Tome 2/1974*
- *Benveniste Emile: (1958) Catégories de pensée et catégories de langue, Problèmes de linguistique générale, I (1966), Gallimard, pp 63-74.*

- Benveniste Emile: (1963), La philosophie analytique et le langage, Problèmes de linguistique générale, I (1966), Gallimard, pp 267-276.
- Benveniste Emile: (1967), La forme et le sens dans le langage, Problèmes de linguistique générale, II (1974), Gallimard, pp 215-238
- Benveniste Emile: Problèmes de linguistique générale, tome1, p130, Gallimard .Paris 1966
- Borel Marie-Jeanne: Discours de la logique et logique du discourse , Lausanne, l'Age d'homme, 1978
- Bourdieu, Pierre: Ce que parler veut dire: L'économie des échanges linguistiques, Paris, Fayard, 1982.
- Bourdin J .F.Duhem P: La grammaire de texte en pays de langue allemande Langages n°26 Paris, Larousse ,1972.
- Charaudeau, P, D. Maingueneau: Dictionnaire d'analyse du discours, Paris, Seuil. 2002.
- Coulon Alain: L'ethnométhodologie, Paris, PUF, 1987.
- Danes: De la structure sémantique et thématique du message in Linguistique et sémiologie, n°5/1978 sur la Textlinguistik, Presses universitaires de Lyon.
- Dennett D: La stratégie de l'interprète: le sens commun et l'univers quotidien. Paris Gallimard, 199./1987:
- Détrie, C, Siblot, P, Verine, B. eds: Termes et concepts pour l'analyse du discours. Une approche praxématique, Paris, Champion. 2001.
- Dijk Teun van: Etudes du discours et enseignement, 71 in Linguistique et enseignement des langue, Presses universitaires de Lyon (sans date)
- Ducrot Oswald: Les mots du discours, Paris, Minuit, 1983.
- Ducrot O et J. M.Schaeffer: Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Seuil, Paris, 1995.
- Dubois Jacques et autres: Rhétorique générale, Paris, Larousse, 1970.

- Foucault Michel: L'ordre du discours, Paris, Gallimard, 1974.
- Foucault Michel: L archéologie du savoir, Paris, Gallimard, 1979.
- Fuchs Catherine: La paraphrase, Paris, PUF, 1981Goffman
- La mise en scène de la vie quotidienne .V 1 Les relations en public. Minuit, Paris, 1979
- Guilhaumou Jacques: Ou va l'analyse de discours? Autour de la notion de formation discursive Juin 2004 pour l'edition éléctronique d'autres textes de: GUILHAUMOU, Jacques sont disponibles en ligne sur: <http://www.revue-texto.net Inedits /Guilhaumou _AD .html>
- Guilhaumou J. Maldidier D: Courte critique pour une longue histoire, in Dialectiques, N°26, pp7-23,1979.
- Guespin L: Problématiques des travaux sur le discours politique, in Langages n°23 sept 1971, Paris Larousse.
- Halliday M.A.K and R. Hasan: Cohesion in English, London, Longman, 1976.
- Labov William: Sociolinguistique, Paris, Minuit, 1972.
- Lang Edward: Quand une grammaire de texte est elle plus adéquate qu'une grammaire de la phrase .in Langage n°26, Paris, Larousse, 1972, pp75-80
- Kerbrat -Orecchioni, Catherine: Les interactions verbales, Paris, Armand, Colin, 1990,
- Kuentz Pierre: Le linguiste et le discours, in Langages, N°45 /1977, p112-126.
- Maingueneau Dominique: Initiation aux méthodes d'analyse du discours, Paris, Hachette, 1976.
- Maingueneau Dominique: Genèses du discours, Bruxelles, Mardaga, 1984.
- Maingueneau Dominique: Langue et discours in DRLAV n°39/1988, Université Paris 8.

- *Maingueneau Dominique: L'analyse du discours: introduction aux lectures de l'archive, Hachette, Paris, 1991*
- *Marandin J.M et autres: Analyse de discours et linguistique générale in Langages n°55 Septembre 1979, Paris Larousse.*
- *Milner J. C: Arguments linguistiques, Mame, Tours, 1974*
- *Moeschler Jacques: Argumentation et conversation: Eléments pour une analyse pragmatique du discours, Hatier, Paris, 1985.*
- *Moeschler Jacques Anne Reboul et autres:*
- *Langage et pertinence (référence temporelle, anaphore connecteurs et métaphore, Presses Universitaires de Nancy, 1994*
- *Moeschler, J. & Reboul A: Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Paris, Seuil. (1984)*
- *Pêcheux Michel: L'inquiétude du discours. Paris Editions des Cendres. (1990) textes choisis et présentés par Denise Maldidier*
- *Perelman Charles et L. Olbrechts Tyteca: Traité de l'argumentation La nouvelle rhétorique, Editions de l'université de Bruxelles. 1970/ 3ème Edition 1976.*
- *Provost Chauveau G: Problèmes théoriques et méthodologiques en analyse du discours In Langue française, n°9/1971 (Linguistique et société), Didier Larousse, Paris.*
- *Reboul Anne et Moeschler Jacques: Le dialogue n'est pas une catégorie naturelle scientifiquement pertinente, in Cahiers de Linguistique française 17 /1995.*
- *Faut-il continuer à faire de l'analyse de discours? in Hermes 16/1996, pp61-92.*
- *Robin Régine: Histoire et linguistique, Paris, Armand Colin1973.*
- *Sarfati, G. E: Eléments d'analyse de discours, Paris, Nathan/ Université, 1997.*

- *Sperber, D. et Wilson, D: La Pertinence: Communication et Cognition, Paris, Minuit. 1989 Version française de Relevance: Communication and Cognition. 1986.*
- *Sumpf Joseph: A quoi peut servir l'analyse de discours in Langages, n°55, Septembre 1979, Larousse, Paris. (Analyse de discours et linguistique générale)*
- *Searle John.R: La redécouverte de l'esprit, Paris, Gallimard. 1995*
- *Todorov Todorov: Grammaire de Decaméron, La Haye, Mouton, 1969.*
- *Watzlawick P, Helich-Beavin J, Jackson.D: Une logique de la communication, Paris, Seuil, 1972/ Titre original: Pragmatics of Human Communication, A Study of Interactional Patterns, Pathologies and Paradoxes 1967.*

في تصور الخطاب: آليات الإنتاج والتأويل

ربيعة العربي(*)

يقتضي تفعيل الخطاب مقومات متعددة ومتلازمة ، تخضع لإطار مبنين وعام يضبط آلياته إنتاجا وتأويلا . تتحدد أهم هذه المقومات في لزوم توفر المشاركين على كفاءات متنوعة ومعارف خاصة تنتمي إلى مستويات مختلفة . لقد حاولت مقاربات نظرية متعددة البحث في مقومات الخطاب ومرتكزاته ، فكانت الحصيلة بناء نماذج عمقت البحث في مختلف الإشكالات التي يطرحها الخطاب ، سواء من حيث آليات إنتاجه وشروطه أو آليات تأويله ومستلزماته . سنحاول أن نقف في هذه المقاربة على بعض التصورات التي تناولت هذه الإشكالات مع التركيز بالخصوص على التصورات التي تبلورت في إطار علم النفس المعرفي ، لكونه يهدف إلى وصف المعمارية الوظيفية لمختلف أنسقة المعلومة الموجودة في الدماغ (سيرون ١٩٩٤) والتي توظف في عملية إنتاج وتأويل الخطاب .

١. تحديد الخطاب:

حاولت دراسات عديدة تحديد مفهوم الخطاب بالاستناد إلى أبعاد متعددة ، غير أنه يمكن مع ذلك اعتبار أن هذه الدراسات قد قامت بتحديد الخطاب من زاويتين أجملهما مانكونو (٢٠٠٥) في :

- زاوية يحدد فيها الخطاب باعتباره وحدة لغوية خاصة تتعدى حدود الجملة ، في هذا الإطار يمكن أن ندرج تعريف ديك (١٩٩٧ : ٤١١) ، الذي يرى أن الخطاب يتعدى حدود الجملة ليشكل توليفا فيما بينها . يخضع هذا التوليف لشرطين

(*) جامعة ابن زهر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- أكادير/ المملكة المغربية .

أساسيين يتخلصان في التركيب والتلاحم ، ذلك لأن الخطاب على حد تعبيره هو : «أكثر من متوالية اعتباطية للجمل . . . إنه تآلف بين الجمل . إنه تمديدات مركبة» .

- زاوية تعتبر الخطاب بؤرة خاصة في الاستعمال اللغوي . في هذا الإطار يمكن أن ندرج تعريف شفرن (١٩٩٤ : ٣٩٠) ، التي تعتبر الخطاب استعمالا للغة لأهداف إحالية ، كما يمكن أن ندرج التعريف الذي ساقه المتوكل (٢٠٠٣ : ٢٣) كالتالي : «يعد خطابا كل ملفوظ/مكتوب يشكل وحدة تواصلية تامة» .

نعتقد أن هناك تكاملا بين هذه التعريفات (العربي ٢٠١٠) ، فالخطاب يشغل بنى قد تتعدى حدود الجملة ، وهو في الآن نفسه مرتبط بشروط إنتاجه . إن الخطاب نشاط مبنين مبدؤه حصر القصد التواصلي ومنتهاه تمرير هذا القصد التواصلي في خطاب محدد . إنه شكل من أشكال التأثير على الآخر ، إذ يهدف إلى التأثير على وضعية معينة ، وهو محكوم بطبيعته الدينامية وخصائصه التفاعلية ، باعتبار أنه يخضع لقطبين أساسيين يمثل أحدهما المتكلم ، الذي يصوغ قصدا تواصليا محددا وثانيهما المخاطب ، الذي يبني تأويلا لقصد المتكلم . إن الخطاب -كما يشير إلى ذلك مانكونو (٢٠٠٥)- هو الاستعمال الحقيقي للغة في أوضاع حقيقية بواسطة متكلمين حقيقيين .

٢. آليات الإنتاج والتأويل:

سعت نماذج الإنتاج والتأويل إلى فهم وظيفية الإنتاج الكلامي وتفسير الإجراءات الذهنية المحركة له وكذا حصر مجمل الإجراءات التي تضبط عملية تداول المعلومات وتنظيمها في خطاب محدد . كما سعت في الآن نفسه إلى ضبط الآليات التي يفعلها المخاطب في عملية التأويل التي يقوم بها وحصر مختلف الإجراءات التي يشغلها للوصول إلى فهم الخطاب وضبط القصد التواصلي ، سعيا منها في أن تتلاءم أوصافها اللغوية مع الإجراءات الذهنية المتضمنة في إنتاج الخطاب وتأويله .

٢.١. آليات الإنتاج ومراحله:

٢.١.١. آليات الإنتاج:

يعتبر لفلت (١٩٨٩) أن المتكلم إجراء إخباري معقد له القدرة على تحويل نواياه

وأفكاره وأحاسيسه إلى كلام منطوق . لذلك يرى أن مقاربة الإنتاج اللغوي تقتضي افتراض أنساقة فرعية وتخصيص الكيفية التي تشتغل بها هذه الأنساقة الفرعية في تقديم تمثيلاتها ، وكذلك الوقوف عند الطريقة التي تسلكها في توليد الخطاب . أي بعبارة أخرى ، يمكن القول إن بناء نظرية حول المهارات المعرفية المعقدة يوجب بناء معمارية للنسق الإجرائي المتضمن في إنتاج الكلام . في الاتجاه نفسه يشير فيول (١٩٩٥ : ٢٥٨-٢٦١) إلى أن الوصول إلى فهم آليات الإنتاج لا يتأتى إلا بالتركيز على إشكالات محددة يجملها كالآتي :

١ - ضرورة تمييز عدد محدد من القوالب وضبط كيفية استقبال كل قالب منها نمطا معينا من المعلومة وتحويله إلى نمط آخر .

٢ - ضرورة تحديد العلاقات الوظيفية الموجودة بين هذه القوالب والوقوف على كيفية اشتغالها . بمعنى هل تشتغل بشكل مستقل ، فلا تأخذ بعين الاعتبار إلا المعلومات المداخل أم أنها تشتغل بشكل تفاعلي ، وبالتالي يلزمها أن تأخذ بعين الاعتبار المعلومات التي تأتيها من القوالب الأخرى .

٣ - ضرورة تحديد العلاقات البنيوية بين القوالب ، ليتسنى تحديد كيفية اشتغالها (أي هل تتم بشكل تسلسلي أو بشكل موازي) وما يترتب على ذلك من إجراءات .

٤ - ضرورة مقاربة إجراءات المراقبة التي تقوم بمهمة تنظيم نقل المعلومات وتقويم النائج .

٢.١.٢. مراحل الإنتاج:

يحدد لفلت (١٩٨٩) في النموذج الذي يقدمه لتفسير آليات الإنتاج التي يفعلها المتكلم مراحل محددة تعكس الخطوات التي يسلكها المتكلم في تكوين خطابه . توازي هذه المراحل مكونات ثلاثة ضمنها هي :

أولا- المكون التصوري : تتحدد وظيفته في تشكيل المعلومات التصورية ، التي هي في جوهرها أنشطة ذهنية يتيح التعبير عنها تحقيق قصد تواصلي محدد (كوملان٢٠٠٠) وهي تنتظم وفق نمطين من المعلومات الأساسية هما :

أ - المعلومة الإجرائية : وهي من نمط «إذا س فإذن ي» يخزن هذا النمط من المعلومة في ذاكرة الاشتغال لاستخدامها وفق نسقين من الإجراءات :

نسق إجراء إنتاج الخطاب ونسق إجراء إدارته .

يشير لفلت (١٩٨٩) إلى أن مكونات نسق إنتاج الخطاب منها ما هو مبرمج جينيا ومنها ما هو مكتسب ، وهي توظف بالتوازي مع إجراءات أخرى كإجراء المراقبة مثلا ، الذي يتطلب موارد انتباه تقوم بدور تحليل بعض المعلومات . إن المكون التصوري يوظف هذه الإجراءات لتفعيل قدر معين من المعلومات وتهييئه للتحليل .

ب- المعلومة الخبرية : هي في أغلبها معلومة قضوية ، تختزل مجمل المعارف التي يكونها الفرد بخصوص العالم ، وهي تستمد من مختلف الأنسقة سواء المكانية أو الزمانية أو الدلالية أو الحسية أو غيرها . تتسم بكونها مبنينة وبكونها مخزنة في الذاكرة الطويلة الأمد . بالإضافة إلى المعلومة الخبرية يمكن للفرد أن يوظف المعلومة الحالية التي يستمدها من المحيط . لكن منطلق إنجاز الخطاب هو المعلومة الخبرية ، وبذلك تتخذ بنية الرسالة الشكل الذي يصوغه لفلت (١٩٨٩ : ٧٣) كالتالي :

١ - بيان لبعض الأنسقة التمثيلية المتضمنة في الفكر واللغة :

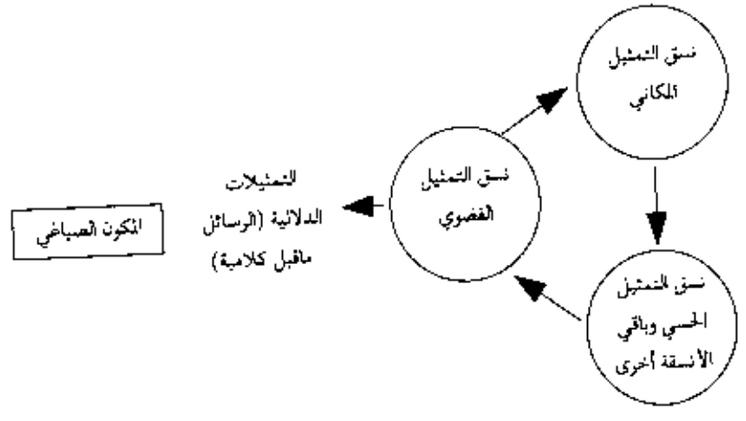

يركز لفلت في نموذجه على ما سماه بـ «ذاكرة الاشتغال» باعتبارها تعمل وفق مستويات خمسة حددها كاريت (١٩٨٤) كالآتي :

١ . مستوى تصوري : يتم فيه تركيب تصوري للمحتوى .

٢ . مستوى وظيفي : يتم فيه انتقاء الزمر المعجمية وإسناد الأدوار الخاصة بها .

٣ . مستوى موقعي : يتم فيه انتقاء إطار تركيبي لإنتاج العناصر المعجمية وإدماجها في الجملة .

٤ . مستوى صوتي : يتم فيه تخصيص الجزئيات الفونولوجية والصرفات النحوية والوحدات المعجمية .

٥ . مستوى إنتاج تعليمات النطق : يتم فيه مراقبة إنتاج التلفظ .

تمكن هذه المستويات ذاكرة الاشتغال من الوصول إلى مصادر المعلومة وإدماجها ، ومن ثمة برمجتها .

- المكون الصياغي : يتخذ دخلا له البنية التصورية التي ينقلها إلى بنية لغوية ، وتتحدد وظيفته في البحث عن اللمات في «المعجم الذهني» . إن اللمات وحدات مركبة ، وهي منطلق توليد العلاقات النحوية العاكسة للعلاقات التصورية التي يتضمنها الخطاب ، إذ بناء الخطاب أساسه التوافق بين المعجمة والخطية ، حيث من الضروري أن يتم ربط اللمات بدلالات معينة وبمتواليات محددة تحكمها رتبة خاصة . يمكن أن نلاحظ أن الخطية تتخذ تمظهرين أساسيين :

- تمظهر في مستوى القضية .
- تمظهر في قضايا تنتظم في فقرات وفقرات تنتظم في خطاب .

يتفرع المكون الصياغي إلى مكونين هما :

أ- المرمز النحوي : يتضمن إجراءات للوصول إلى اللمات وتوليد علاقات نحوية تعكس العلاقات التصورية . إن انتقاء اللمة من المعجم الذهني ، لتكون جزءا من ما قبل الرسالة يؤدي إلى تفعيل مقولتها ، وإذا عرفنا أن اللمة تختزل كلا من المعلومة الفونولوجية والمعلومة الصرفية والمعلومة التركيبية ، نعرف أن تفعيلها سيؤدي إلى ترميزها في جمل مما يفضي إلى البنية السطحية للخطاب .

ب- المرمز الفونولوجي : يقوم بوضع مخطط صوتي انطلاقا من البنية السطحية .

– المكون الصوتي : يتخذ دخلا له ما ينعته لفلت بـ«الكلام الداخلي» . يتألف المكون الصوتي من مخططات صوتية ، يقوم انطلاقا منها بإنجاز بيانات صوتية هي في أساسها عبارة عن تطبيقات لتعليمات عصب–عضلية ، يتم بموجبها توليد اللغة المنطوقة . إن السرعة المتوسطة للكلام هي ثلاث كلمات في الثانية ، تنتقى من بين عشرات الآلاف من الكلمات الموجودة في الذاكرة ، مما يعني ضرورة انتقائها بسرعة من المعجم الذهني .

باختصار ، يمكن القول إن المكون التصوري يفعل دوره في انتقاء الأفكار وتنظيمها يخضع دائما لإجراء المراقبة ، في حين أن كلا من المكون الصياغي والمكون النطقي مؤتمتان . لكن كل هذه المكونات الثلاثة تشتغل بصورة متوازية . في هذا الإطار يشير لفلت (١٩٩٤ : ٢٥٩) إلى أن مجمل المقاربات قد تبنت الشكل الموازي ، ويحيل بهذا الخصوص إلى كاريت (١٩٨٤) ، الذي يعتبر المرور من المستوى التصوري إلى مستوى تحديد البنية الوظيفية يتم بشكل متوازي ، ويوضح ذلك في البيان التالي :

٢- المرور من المستوى التصوري إلى الانتقاء المعجمي وتحديد البنية الوظيفية :

[تمثيل الرسالة]

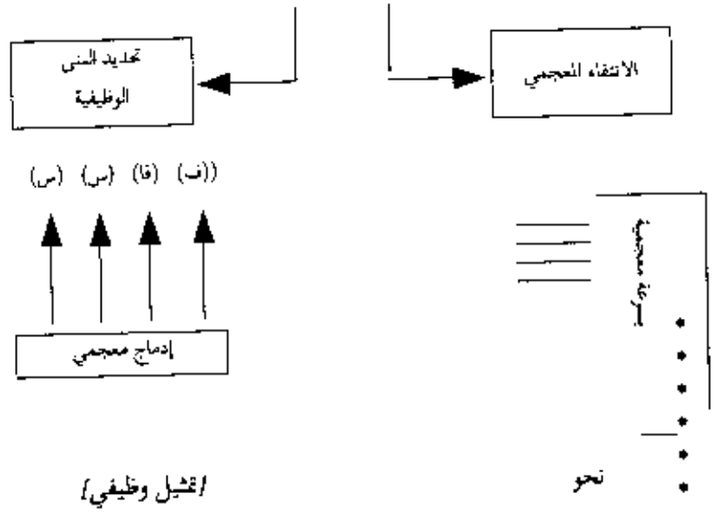

[تمثيل وظيفي]

إن تبني الشكل الموازي له انعكاس على تصور إجراء إنتاج الخطاب ، إذ سيأخذ الصورة التي ينقلها لفلت (١٩٨٩) عن كامبن وهونكامب (١٩٨٧) في البيان التالي :

٣- بيان إجراء التلفظات:

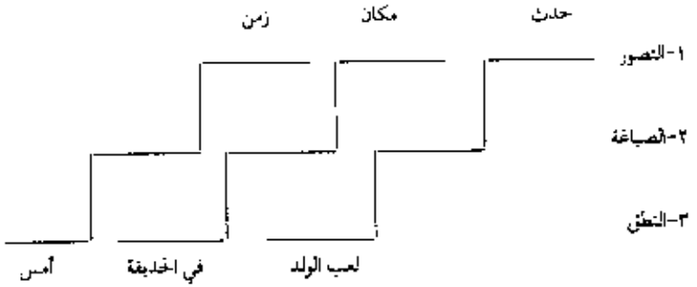

ما يمكن قراءته من خلال هذا البيان ، أن عملية وضع الحدث في المكون التصوري تتم بالتوازي مع عملية ترميزه في المكون الصياغي ، فتفعيل المكون الصياغي لا يتوقف عند الانتهاء من بناء تصور كامل لمحتوى الخطاب ، وإنما يتم تفعيل هذا المكون بمجرد تلقيه لجزء واحد من محتوى الرسالة . إن طريقة الاشتغال هاته توظف أيضا في إجراء إنتاج التلفظات المعكوسة ، كما يوضح البيان الذي ينقله لفلت (١٩٨٩) عن كامبن وهو كانب (١٩٨٧) .

٤- بيان إجراء التلفظات المعكوسة:

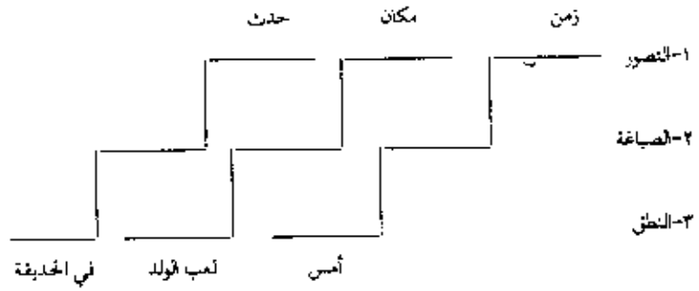

حيث يرمز الزمن في المكون التصوري قبل المكونين الآخرين ، هنا يوضع المكون المكان في حالة انتظار و يحافظ عليه ، وذلك بفضل وحدات ثلاث هي :

أ – ذاكرة الاشتغال : وهي تخزن أجزاء الرسالة التي تم تحليلها .

ب– وحدة التخزين التركيبية : وهي تتضمن نتائج الترميز النحوي .

ج– وحدة تخزين النطق : وهي تتضمن أجزاء من التخطيط الصوتي لتحقيقها لاحقا .

يشير كامبن (٢٠٠٠) إلى أن وحدات التخزين لها القدرة على التعامل مع مختلف أنماط المعلومات الصادرة من مختلف مكونات أنسقة الإنتاج الكلامي وتحليلها في مختلف الأوقات وبمختلف درجات السرعة . الأمر الذي يتيح برمجة فعالة للغة .

يختصر لفلت (١٩٨٩) تصوره للإنتاج الكلامي في البيان التالي :

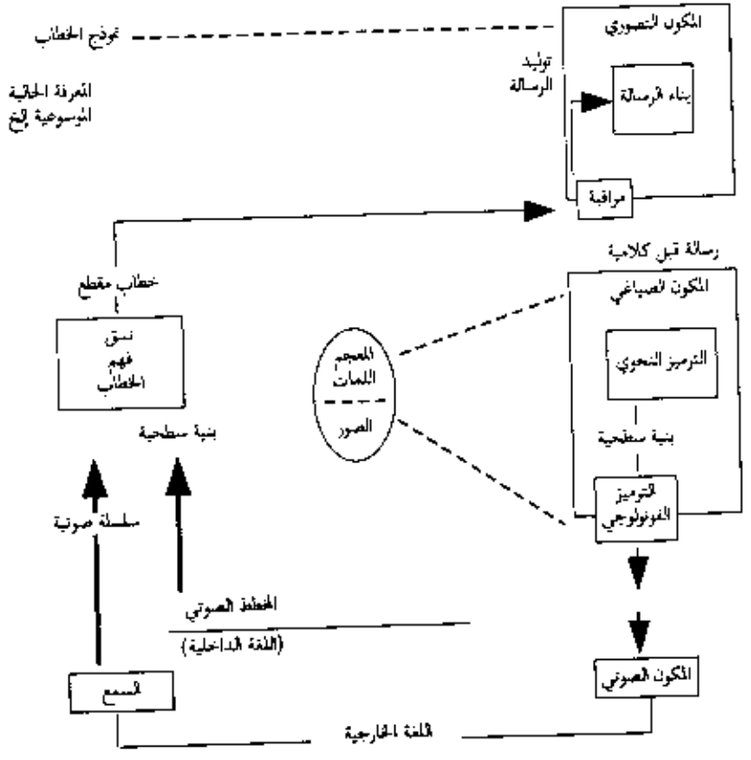

يتضح من خلال هذا البيان أن المحدد في توليد الخطاب هو القصد الكلامي ، وأن المرور من القصد التواصلي إلى الخطاب يمر بمراحل عدة تؤطرها المكونات الثلاثة التي ضمنها لفلت نموذجه . وبما أن تحقيق القصد التواصلي يتم عبر تجزيئه إلى مقاصد فرعية . فإن ذلك يلزم المتكلم بأن يضع مخططا عاما لخطابه يكون شاملا للمخططات الإخبارية الفرعية التي يضعها لكل قصد فرعي على حدة . هذا يعني أن البنية القصدية للخطاب سلمية ، وأن الانتقال من قصد فرعي إلى آخر يتطلب الرجوع إلى القصد الموجود في أعلى السلمية ، وهي عملية يضبطها تخطيط وترتيب لأجزاء المعلومات المراد تبليغها . في هذا الإطار ينبغي المحافظة على مسألتين اثنتين هما :

أ – تمثيل ذهني مبنين لمحتوى الخطاب .

ب – مؤشر لجزء من محتوى البنية وبنية القصد الكلامي قيد الإنجاز .

إن المجموع العام لهذه الأنشطة هو ما ينعته لفلت (١٩٨٩) بـ «ماكرو تخطيط» ، يكون خرجه عبارة عن متوالية مرتبة للمقاصد الكلامية . سيشكل هذا الخرج دخلا لما ينعته لفلت بـ «ميكروبنية» ، التي في إطارها سيتم إنجاز أوصاف لكل فعل كلام .إن وصف فعل الكلام يتم انطلاقا من وضعه في إطار منظور معين وفي وحدة إخبارية خاصة ذات صورة قضوية ، بما يستلزم ذلك من تحديد للمعلومة الجديدة وإسناد لوظيفتي البؤرة والمحور وكل المظاهر الضرورية . وذلك لا يتأتى للمتكلم ، إلا إذا كان ملما بالشروط اللغوية التي تتيح الاستجابة لها تخصيص الخطاب وتبليغه التبليغ الصحيح إلى السامع . يكون خرج ميكرو تخطيط رسالة قبل كلامية تشكل دخلا للمكون الصياغي . يوضح لفلت (١٩٨٩) مجمل هذه الإجراءات في البيان التالي :

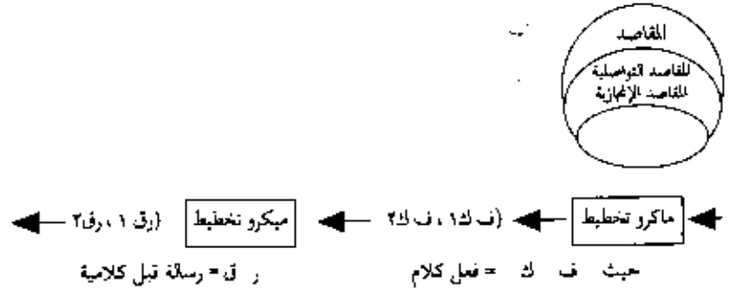

٢.٢. آليات التأويل:

يعد التأويل في جوهره إعادة بناء المعنى ، وما يرتبط بذلك من إجراءات فك رموز الخطاب التي يلجأ إليها المخاطب ، والتي هي في مجملها آليات تهم تفعيل وتحيين المعارف اللغوية وغير اللغوية (إمرل ١٩٩٥ : ١٥٦) . إن تنوع الآليات التي يلجأ إليها المخاطب لفهم الخطاب أدت إلى تأسيس مجموعة من النماذج ، التي تهتم بالتحليل الدلالي لمحتوى الخطاب وما يلازم ذلك من تقصي موارد المعلومات ودراسة مختلف المهارات التي توظف في عملية التأويل . من بين نماذج الفهم النموذج الذي قدمه كنتش وفان ديك (١٩٨٣) . انطلق هذا النموذج من فكرة أساسية تتلخص في أن فهم الخطاب إجراء استراتيجي يقتضي بناء تمثيل ذهني يحلل الخطاب بالاستناد إليه . وفقا لذلك يتضمن هذا النموذج وصفا للإجراءات التي يقوم بها الفرد لتحليل الخطاب ، إذ يبدأ بتفكيك القضايا إلى ماكرو قضايا ، وذلك للتعرف على المقاطع المحورية ، وما يقتضي ذلك من انتقاء وتنضيد للمعلومات الضرورية وتهميش للمعلومات الثانوية واستحضار للاستدلالات الدلالية الضمنية . هذا يدل على أن عملية تمثل المعلومات المتضمنة في الخطاب تتخذ طابعا سلميا ، حيث ترتب حسب أهميتها من جهة ، وتبعا لعلاقات العلية التي تربط بين أجزائها من جهة أخرى (إمرل ١٩٩٥) . يكمن جوهر التأويل إذن ، في تفكيك الخطاب إلى قضايا جزئية وترتيبها ترتيبا سلميا ، وذلك قصد بناء دلالة القضايا المشكلة له ، ومن ثمة تخطي هذا المستوى لإقامة البنية العامة للمحتوى (فان ديك ١٩٨٤) . في هذا الإطار يدرج فان ديك مفهوم ميكرو بنية أو ما يسمى بـ «أساس النص» ويتحدد في كونه عبارة عن لائحة من القضايا المبنينة التي تمثل المعنى المحلي للنص ، حيث تنتظم كل قضية في محمول وعدد من الموضوعات . تتسم الميكرو بنيات بسمات محددة من بينها :

- إنها منظمة سلميا .
- إنها تبنى بواسطة إجراء سلكي آلي تتحكم فيه قدرة ذاكرة الاشتغال (طوبييرو٢٠٠٧)
- إنها تتأسس بواسطة تطبيق قواعد التلاحم المحلي .

في مقابل هذا المفهوم ، نجد مفهوم الماكرو- بنية ، وتتحدد بأنها وصف دلالي مجرد للمحتوى العام الذي يشكل حصيلة الماكرو- قضايا الملخصة لأجزاء النص ، والتي بفضلها يتم تحديد دلالة مجموع النص وتلاحمه الشامل ، انطلاقا من إعادة

تنظيم الميكرو بنيات وحصر الوحدات الدالة التي تضبط جوهر النص .

في هذا الإطار ، يشير فان ديك (١٩٧٧) إلى أن الماكرو الإجراءات التي تطبقها قواعد التكثيف الدلالي تقوم بوظيفة تقليص المعلومات التي تتضمنها الميكرو بنيات وتوليد مختلف أنماط الاستدلالات .(طوبييرو ٢٠٠٧) . هذا يعني أن بناء ماكرو بنية يقتضي تنظيم المعلومة التي يقدمها المستوى الميكرو بنيوي في شبكات تصورية ، وذلك وفقا لثلاثة قواعد يجملها فان ديك (١٩٨٠) فيما يلي :

- قاعدة حذف بموجبها يتم حذف المعلومات الاستطرادية .
- قاعدة بناء بموجبها يتم حصر العناصر الملائمة .
- قاعدة تعميم بموجبها يتم تجاوز السياق المباشر .

إذن ، إذا كان معنى النص يمثل كشبكة تصورية ، وإذا كان فهم معنى النص يقتضي تنظيم وترتيب وربط القضايا ، فإن ذلك يتم انطلاقا من إنجاز نمطين من التحليل : - ميكرو تحليل وهو يرتبط بالمستوى المحلي .

- ماكرو تحليل وهو يرتبط بالمستوى الشامل .

يتطلب إنجاز هذين النمطين من التحليل من المخاطب أن ينطلق في ضبطه للمعنى من مجموعة من الفرضيات ، التي من الضروري أن يأخذها بعين الاعتبار في تأويله للخطاب . يحدد فان ديك وكينتش (١٩٨٣) هذه الفرضيات فيما يلي :

- الفرضية الوظيفية : أي أن الخطاب له وظيفة معينة في السياق الاجتماعي .
- الفرضية التواصلية : أي أن الخطاب له موقع في السياق التواصلي .
- الفرضية التداولية : أي أن الخطاب فعل اجتماعي يحركه قصد تواصلي محدد .
- الفرضية التفاعلية : أي أن الخطاب يتموقع في إطار سياق تفاعلي معين .
- الفرضية الحالية : أي أن الخطاب محكوم بالقيود التي يفرضها الوضع الاجتماعي .

كما أنه يبني مجموعة من الاستراتيجيات التي تساعده على فهم الخطاب . يجمل فان ديك وكينتش (١٩٨٣) أهمها كالتالي :

- الاستراتيجيات القضوية : وفقها يتم بناء القضايا انطلاقا من جمل الخطاب وكذا تنظيمها في مخطط قضوي .
- استراتيجيات التلاحم المحلي : وفقها يتم البحث عن محيلات مشتركة وإقامة ترابطات دالة بين القضايا .

- ماكرو- استراتيجيات : تتأسس انطلاقا من القضايا المحلية ، وتشكل بذلك بنية سلمية ذات مستويات ماكرو- قضوية عديدة .
- استراتيجيات بيانية : يفعل المتكلم البنية البيانية التي هي عبارة عن بنية عليا تشكل أداة للقيام بتحليل تنازلي للخطاب .
- استراتيجيات الإنتاج : إن المتكلم يضع مخططا ماكرو- بنيويا يمكنه من بناء متلاحم لخطابه . يعكس منطق إجراء التحليل هذه العملية .
- استراتيجيات أخرى يمكن اللجوء إليها كالاستراتيجيات الأسلوبية والبلاغية . إن الأخذ بعين الاعتبار لهذه الاستراتيجيات وتلك الفرضيات لا يتم إلا في إطار استحضار بعد حاسم ومحدد هو بعد السياق .

٢-٢-١-نموذج السياق:

إن الاستدلال على دلالة الخطاب يتم في جزء مهم منه بالرجوع إلى السياق ، ذلك لكونه المؤسس للفرضيات التي يقيمها المخاطب حول المعنى . إن أهمية السياق تكمن في أنه يمكن -كما أشار إلى ذلك إمرل (١٩٩٥)- من أن يسد الثغرات التصورية التي قد يتضمنها الخطاب . فإذا كان هذا الأخير يجمع ما بين البعد النصي والبعد السياقي ، فإن البعد السياقي هو الموجه للبحث عن المعنى ، إذ يعد وسيطا محددا لجملة من الأبعاد تيسر فهم الخطاب يجملها فان ديك (١٩٩٧) فيما يلي :
- البعد الزماني والبعد المكاني (حيث أن الخطاب يؤطره مكان وزمان محددين) .
- البعد الاجتماعي (حيث أن الفرد المنتج للخطاب محدد اجتماعيا) .
- المحيط المؤسساتي .
- الأهداف التواصلية .
- المشاركون وأدوارهم الاجتماعية والكلامية .
- العلاقات العامة القائمة بين المشاركين .
- انتماء المشاركين وفئاتهم (جنس ، عمر . . .) .

إن فهم الخطاب يرتبط إذن ، بأبعاد متعددة ، كما يرتبط في الآن نفسه ، بعدد من الإجراءات والعمليات التي تضمن إقامة توليفات بين معاني مختلف الوحدات ،

وذلك انطلاقا من تحليل المعلومات التي يتضمنها . يتوخى هذا التحليل بناء تمثيل معرفي يهم الدلالات المؤسسة للخطاب . في هذا الإطار يدرج فان ديك وكينتش (١٩٨٣) مفهوم «نموذج السياق» الذي يتأسس على مفهوم «النموذج الذهني» الذي اقترحه جونسن- لورد (١٩٨٣) وحدده في كونه تمثيلا للمعرفة ، سواء المعرفة القصيرة الأمد أو المعرفة الطويلة الأمد . يلخص جونسن-لورد (١٩٨٩ : ٤٨٨) شروط هذا التمثيل فيما يلي :

أ- إنه يمتلك بنية موازية لبنية الوضع الذي يمثله .

ب- يمكن أن يتشكل فقط من عناصر موازية للوحدات التي يمكن إدراكها .

ج- لا تتضمن متغيرات ، وإنما يتضمن رموزا ثابتة ، لا يفترض فيها أن تتغير بتغير الوقائع .

نلاحظ أن جونسن- لورد قد ركز على تمثيل الوضع ، في تحديده للنموذج الذهني . وهي فكرة نراها واردة أيضا عند فان ديك وكينتش (١٩٧٨) ، في اعتبارهما لنموذج السياق بأنه تمثيل معرفي للأحداث والأعمال و الأفراد . وهو الاعتبار الذي أكده فان ديك (فان ديك ١٩٨٧) ، حينما حدد نموذج السياق في كونه التمثيل الذهني الذي يبنيه المشاركون بخصوص الوضع الاجتماعي ، وذلك لتوجيه الأحداث التواصلية ، إنه : «يمثل النوايا والمقاصد ووجهات النظر والتوقعات والآراء وما يعتقده المشاركون بخصوص بعضهم البعض ، وبخصوص التفاعل الحاصل أو بخصوص النص المكتوب أو المقروء أو بخصوص خصائص سياقية أخرى» (فان ديك١٩٩٧ : ١٩٨) .

يتضح إذن ، أن نموذج السياق هو عبارة عن تمثيل ذاتي للوضع الذي يتمحور حوله الخطاب ، وهو يتشكل انطلاقا من إدراج المحيلات المعبرة عن وحدات وعلاقات وخصائص ، وتكوين جيمول بخصوصها ، لذلك يعد وسيطا بين البنيات الدلالية للخطاب من جهة ، و نماذج الأوضاع أو الأحداث التواصلية من جهة أخرى . إن التمثيلات الاجتماعية الموجودة في الذهن تسهم بشكل كبير في تحديد جوانب إنتاج الخطاب وتأويله .

يشير فان ديك (١٩٩٧) إلى أن نموذج السياق يسم بطرق متعددة وبأشكال مختلفة جميع مستويات الخطاب ، وذلك عبر مراقبة الكيفيات التي يدمج بها الحدث ويبنين في التمثيلات الذهنية ، إذ من وظائف نموذج السياق مراقبة الطريقة التي

يصوغ بها المتكلم خطابه . لذلك يلح على ضرورة تصور الخطاب انطلاقا من البنيات السياقية .

لا يفوتنا أن نشير إلى أن من خصائص نموذج السياق أنه عرضي ، بالنظر إلى خضوعه للتغيير والتحيين الدائمين . مرد هذا التغيير حاجة المشاركين إلى تكييف نماذجهم السياقية لكي يتمكنوا من المشاركة بمهارة وبشكل ملائم ، وهو غير ملاحظ ، وبالتالي لا يمكن ضبطه إلا بالاستناد إلى المهارات التي يتم توظيفها (إغليك١٩٩٤) . وهو علاوة على هذا وذاك فردي ، بالنظر إلى تشكله من جملة من التمثيلات والتأويلات الذاتية للحدث التواصلي . لكن على الرغم من أنه فردي فإن بنيته اجتماعية .

٢.٢.٢. مفهوم الملاءمة:

يشير فان ديك (١٩٩٧) إلى أن من خصائص نماذج الأوضاع أن المعلومات التي يتضمنها هي أوفر من المعلومات التي يتضمنها الخطاب الذي يتأسس انطلاقا منها . مرد ذلك أن المشارك لا يختار إلا المعلومة الملائمة لإنتاج الخطاب أو تأويله . إن مفهوم الملاءمة وثيق الصلة بمفهوم السياق ومحدد له . فإذا عدنا مثلا ، إلى التمييز الذي أشار إليه ميشلي (٢٠٠٦) بين نمطي السياق المحلي والشامل ، نجد أنه يتم الانطلاق من السياق المحلي لفحص خصائص المشاركين وظروفهم الزمانية والمكانية المباشرة ، بعد ذلك يتم المرور عبر أسلاك لبلوغ السياق الشامل . إن فعل المرور عبر أسلاك يمكن أن يكون غير منته ، لذا يلزم اللجوء إلى إجراءات تحد من هذا الطابع وذلك لا يتأتى-في نظر ميشلي (٢٠٠٦)- إلا باللجوء إلى مجموعة محدودة ومحددة سلفا من الوسائط التي تسمح بعزل متغيرات سياقية ثابتة من شأنها أن تساعد على تأسيس تصور ثابت للخطاب . يشترط في هذه الوسائط أن تكون خاضعة لشرط الملاءمة . إن مفهوم الملاءمة إذن ، مفهوم محدد ، فقد استند إليه مثلا ، فان ديك (فان ديك ١٩٩٩ : ١٣٠) في محاولته التمييز بين مفهوم السياق ومفهوم الوضع . يقول : «للتمييز بين السياقات والتعقيد التام للأوضاع الاجتماعية ، تحدد السياقات كبنية لها كل خصائص الوضع الاجتماعي ، التي هي نسقيا ملائمة لإنتاج الفهم أو وظائف الخطاب وبنياته» . كما نجده حاضرا عند ميشلي (٢٠٠٦) في اعتباره السياق : «تأويلات متغيرة حسب الأشخاص للوضع الاجتماعي ، فهو بناء خاص ينتج عن

جهد المشاركين الذين يؤولون الوضع وينتقون الخصائص الملائمة» .

وأيضا نجده حاضرا عند دورانتي (٢٠٠٥) ، الذي أقام ربطا بين هذا المفهوم ومنظور المشاركين . يقودنا هذا الأمر ، إلى أن نطرح الإشكال المتعلق بطبيعة الأنشطة التي يقوم بها المشاركون لجعل جانب من الوضع ملائما لأن يوظف في خطاب معين . يرتبط هذا الإشكال بإشكال أساسي آخر حاولت نظرية السياق مناقشته ، يتلخص في تحديد الإجراءات التي تجعل خصائص وضع اجتماعي معين تؤثر في تشكيل الخطاب . للإجابة على هذا الإشكال ، عمد فان ديك إلى إدراج البعد المعرفي ، الذي انطلاقا منه يتم تفسير الكيفية التي يؤول بها المشاركون الوضع الاجتماعي تأويلا يمكنهم من إعادة صوغه وبنائه . ونتيجة هذا الإدراج هي اعتبار السياق تمثيلا ذهنيا ذا خاصيتين مميزتين :

- إنه بياني ، أي أنه لا يحتفظ إلا بخصائص الوضع الملائمة للمشارك .
- إنه دينامي ، أي أنه لا يصاغ دفعة واحدة عند البدء في عملية التفاعل الكلامي ، وإنما هو خاضع للبناء وإعادة البناء بشكل دائم ومستمر .

يشير ميشلي (ميشلي ٢٠٠٦) إلى أن إدراج البعد المعرفي يمكننا من تفسير التنوعات الفردية التي تطبع أنماط الخطاب ، ويظهر في الآن نفسه أن بنية نموذج السياق هي من اختيار المشاركين ، لكن هذا الاختيار مقيد اجتماعيا ، إذ هذا التقييد هو الذي يتحكم في انتقاء وسائط التقويم المعرفي . إن التحقيقات الفردية المتمايزة تتم انطلاقا من مجموعة من الوسائط مرسخة اجتماعيا .

٢.٢.٣. التلاحم الخطابي:

إذا كان من خصائص الخطاب الأساسية تضمنه لجملة من المعلومات المنظمة ، فإن نظم هذه المعلومات يوجب خيطا رابطا بينها ، وذلك لا يتأتى للمخاطب إلا إذا ترك المتكلم أثرا في كلامه لما أسلفه من قول . إن الخطاب منتج على المشاركين أن يحسنوا إدارته لكي يتمكنوا من المحافظة على التلاحم القائم بين أجزائه . إذا عرفنا أن الخطاب متغير ، فإن التلاحم هو السمة المحددة لفهمه . وهو ذو جانبين أحدهما مرتبط بالخطاب والآخر مرتبط بالتفاعل القائم بين كل من المعطيات التي يتناولها الخطاب والبنى المعرفية التي يملكه المتلقي . يشير(ككليون ولاندري ١٩٩٥ : ٥٢٨) إلى أن الجانب الأول يرتبط بثلاثة مستويات هي :

١ . التلاحم المحلي أو الخطي : يتعلق بالعلاقات الظاهرة أو الضمنية القائمة بين القضايا المتجاورة .

٢ . التلاحم الشامل : يتعلق بالقضايا الظاهرة أو الضمنية القائمة بين مجموع قضايا النص والتي تضمن التطور الوقائعي للمجموع ومختلف العمليات التي يخضع لها والغايات التي يرمي إليها . في هذا الإطار يشير إمرل (١٩٩٥) إلى أن دلالة الخطاب لا تختزل في دلالة مجموع القضايا التي يتضمنها ، بالتالي فهي لا تحدد بحساب مجموع معاني الكلمات التي تؤلفه ، وإنما ينبغي تخطي ذلك لاستحضار ما سماه بـ «المؤشرات البرالغوية» ، كالنبر والخارج لغوية كالميم والحركات التي ترافق الكلام ، معتبرا أن القدرات المتناصية هي التي تسمح بإقامة تسلسل التلفظات في الخطاب ، وبالتالي فهي الضامنة لتلاحمه . إن القدرات المتناصية هي التي تخول للمخاطب ضبط المعلومة ومراقبتها .

٣ . التلاحم الأساسي : يتعلق بالبنية الأساسية للنص ، وهو يستجيب لمبدأ الضرورة المنطقية في تأسيس الموضوع وتطوره .

بالإضافة إلى هذه الأنماط من التلاحم ، يتحدث فان ديك وكينتش (١٩٧٨) عن التلاحم الإحالي . ينبني التلاحم الإحالي على تكرار الموضوعات ، بمعنى أنه إذا كانت القضيتين ق١ وق٢ تشتركان في الموضوع نفسه فهما متلاحمتان إحاليا ، والأمر نفسه يصدق على القضيتين اللتين تشكل إحداهما موضوعا للأخرى . يعد التلاحم الإحالي الأهم بالنسبة إلى تلاحم البنية الدلالية للخطاب فهو -حسب ككليون (١٩٩٥)- أهم مرحلة في التأسيس المعرفي للخطاب . إذ يتطلب بناء التمثيل الدلالي لبنية الخطاب فحص التلاحم الإحالي القائم بين القضايا . إذا لم يكن هناك تكرار للموضوعات يشغل المخاطب الإجراءات الاستدلالية لربط القضايا المتجاورة . وذلك انطلاقا من تفعيل معارفه التي تمكنه من أن يقيم علاقات بين المعطيات بغض النظر عن وجود أو غياب المؤشرات اللغوية .

ما يمكن استخلاصه أن التلاحم لا يخضع للمؤشرات اللغوية وإنما يخضع بالأساس إلى قابليته لأن يؤول في إطار سياق تواصلي محدد (إغليك ١٩٩٤) . الأمر الذي يلزم المشارك بأن يستحضر في بنائه للتأويل الوظيفة التواصلية ، فيأخذ بعين الاعتبار البنية البؤرية والإخبارية للجمل المشكلة للنص ، وإذا عرفنا أن كل جملة

تتأسس وفق مكونين اثنين : البؤرة (التي تحيل إلى معلومة معطاة) والتعليق (الذي يحيل إلى معلومة جديدة) نعرف أن السمة الأساسية للنص المتلاحم ، هي ضمان الاستمرارية البؤرية بين الجمل المؤلفة للنص . إن التلاحم يقتضي من المتكلم التخطيط الجيد لما يريد أن يقوله والتحكم في مجال المعارف التي يود تفعيلها (روندال وآخرون١٩٩٩) .

ثالثا- أنماط المعارف : إن عملية الإنتاج والتأويل ليست عملية بسيطة ، بل هي عملية مركبة تتداخل في تفعيلها معلومات مختلفة لغوية وتصورية . تهم المعلومات التصورية جوانب عديدة يمكن عموما تفريعها في نمطين من المعلومة هما :

- المعلومة القصيرة الأمد .
- المعلومة الطويلة الأمد .

يرتبط كلا نمطي المعلومة بالذاكرة ، التي تعد وظيفة لتشبيت المعارف ، إذ يرتبط النمط الأول من المعرفة بالذاكرة القصيرة الأمد ، في حين يرتبط النمط الثاني بالذاكرة الطويلة الأمد . يقوم كل نمط منهما بدور خاص ومحدد في عملية تأويل الخطاب . إذ تضطلع الذاكرة القصيرة الأمد بوظيفة التحليل التركيبي والدلالي ، في حين تضطلع الذاكرة الطويلة الأمد بوظيفة تفعيل المعارف الخارجية بهدف الوصول إلى صياغة تأويل نهائي لمحتوى الخطاب (فان ديك ١٩٨٧) .

حاول ميلر وكينتش (١٩٨٠) نمذجة استعمال هذه المعارف لما لها من دور محدد في نمذجة الخطاب ، إذ إنتاج الخطاب تحكمه ذاكرة معرفية خطابية تشتغل وفق جملة من المعارف المتواردة ، منها ما يرتبط بالمعرفة القبلية ومنها ما يرتبط بالمعرفة السياقية ومنها ما يرتبط بالمعلومة النصية المكتسبة . إن اكتساب معرفة جديدة لا يتأتى إلا بالاستناد إلى المعارف المترابطة معها ، والتي يحددها فرنيو (١٩٨٥) في مجموع المعارف المؤسسة لحقله التصوري .غير بعيد عن هذا الفهم ، نجد روملهارت ونورمان (١٩٧٨) يطرحان في إطار نظرية البيانات ثلاثة أشكال من أنماط اكتساب المعارف وهي :

١ . إغناء البيانات الموجودة بإلحاق عناصر جديدة .
٢ . تعديل البيانات الموجودة بشكل لا يمس البنية المؤسسة له .
٣ . إعادة بناء البيانات وإقامة بيانات جديدة .

إن مجمل هذه البيانات المعرفية هي المحددة للطريقة التي يسلكها المتكلم في اختيار المعلومة وللكيفية التي يتفاعل بها المخاطب في تأويل هذه المعلومة . حسب النموذج المعرفي هناك ثلاثة أنماط من البنى تتداخل في تحليل المعلومة :

- البيانات المعرفية : تتحدد في الطريقة التي نسلكها في اختيار المعلومة وتأويلها ، وذلك بانتقاء بعض مظاهر التجربة .
- الاجراءات المعرفية : تتحدد في جملة من القواعد المنطقية التي تخول لنا تحويل المعلومة لتتلاءم مع متطلبات المحيط .
- الأحداث المعرفية : تتحدد في تنظيم البيانات المعرفية في خطاب ملموس .

هناك تفاعل بين هذه الأنماط ، إذ المرور من البيانات المعرفية إلى الأحداث المعرفية يتم عبر الإجراءات المعرفية (بيك ١٩٦٣) .

إذا كان الخطاب نشاط دينامي ويخضع باستمرار إلى التحيين (ديك ١٩٩٧) ، فإن المعارف المؤسسة والضابطة لهذا النشاط هي الأصل في وجود هذه الدينامية وذلك التحيين . تمت الإشارة إلى هذه المعارف باللجوء إلى أوصاف عديدة ، من قبيل معطيات موسوعية ومحيطية وخارج لسانية وقبل خطابية ، بل نجد من الباحثين من وصفها بالعلبة السوداء (أوركيوني ١٩٨٦- مفتاح ١٩٨٧) ، لكن مهما تعددت النعوت تبقى المعارف عبارة عن مجموعة من التصورات والتمثيلات المستمدة من المحيط والذاكرة والثقافة والتفاعلات التي ينظمها البعد اللغوي ويتم استثمارها في الخطاب ، إنها معطيات قبلية تولدها معرفة إنسانية جمعية ، ذات خصائص محددة ، يمكن أن نجملها تبعا لبافو (٢٠٠٧) في ستة خصائص هي :

- إنها جمعية ، إذ هي نتيجة لإعداد مشترك بين الفرد والمجتمع .
- إنها مجردة بفعل طبيعتها الضمنية .
- إنها قابلة للنقل ، سواء على المحور الأفقي أو على المحور العمودي .
- إنها قابلة للتجريب ، ما دامت تسمح للفرد بتنظيم سلوكه الخطابي وأيضا توقعه .
- أنها بينشخصية ، إذ هي لا تخضع لمعايير منطقية ، وإنما تخضع لمعايير الملاءمة التي يحددها المشاركون .
- إن خاصيتها الخطابية تتمظهر لغويا .

خلاصة القول إن الخطاب هو نتاج تشابك مكونات ثلاثة .

- المكون اللغوي الذي يمده بمجموعة من البنى المعجمية التركيبية .
- المكون النصي الذي يخول ترتيب متواليات النص ووضعها في سلمية محددة .
- مكون الوضع الذي يخول التثبيت السياقي النفسي .

إن المكون اللغوي بكل بنياته ومكون الوضع بكل أبعاده يتداخلان ويترابطان مع النموذج الذهني في إطار عملية مركبة يكون الخطاب خرجا لها . يوضح هذا التداخل وذاك الترابط المعمارية المعقدة للإجراءات المعرفية في تشكيل الخطاب إنتاجا وتأويلا .

المراجع المعتمدة

- مفتاح محمد ١٩٨٧ ، دينامية النص ، المركز الثقافي العربي ، البيضاء .
- المتوكل أحمد ٢٠٠٣ ، الوظيفية بين الكلية والنمطية ، دار الأمان ، الرباط .
- العربي ربيعة ، الحد بين الخطاب والنص ، مجلة علامات العدد٣٣ ، السنة ٢٠١٠م .

Beck.A.T.1963:

Thinking and depression: Idiosyncratic content and cognitive distorsion, Archives of General Psychiatry 9, 324-333.

Comblain.A. 2000:

Mémoire de travail et langage, in. J.A.Rondal & X.Seron (eds), Troubles du langage, Diagnostic et rééducation, Liège, Mardage.

Duranti.A. 2005:

On theories and models, Discours Studies, Vol 7(4-5) pp409-429.

Eimerl.K 1995:

Langage oral et langage écrit, Divergences et interactions dans l'apprentissage de discours. In. Cours de psychologie, processus et applications, DUNOD, pp149-180.

Ehrlich. M.F 1994:

Mémoire et compréhension du langage, Press universitaires de Lille.

Fayol.M 1995:

La production verbale. In Cours de psychologie, processus et applications. DUNOD, pp 251- 276.

Ghiglione.R & A. Landré.A: 1990

Analyse de contenu. In cours de psychologie, processus et applications, DONUD, pp557.

Garrett.M.F 1982:

The organization of processing structure for language production:

Applications to aphasic speech. In D.Caplan A.R Lecours et A.Smith (Edit), Biological perspectives on language, Cambridge, the MIT Press 172-193..

John-Laird.D.N 1983:

Mental models, Cambridge, Harvard University press.

Kempen.G&Hoenkemp.E:1987

An Incremental procedural grammar for sentence formulation, Cognitive Science, V11pp201-258.

Kerbrat-Orecchioni.C 1996:

Texte et contexte. In Scolia N6, pp39-61.

Levelt.W.J.M. M 1989:

Speaking: From intention to articulation. Cambridge, Mass, MIT.

Levelt.W.J.M 1994:

The skill of speaking. In P.Bertilson P.Eelen&G. d'ydewalle (eds), International perspectives on psychological science, Hove, England Erlbaum, Vol 1.pp89-103.

Miller J.R. & kintsch.W.1980:

Readability and recall of short prose passages: A theoretical analysis. journal of experimental psychology: human learning and memory.6.335-354.

Paveau.M.A 2007:

Discours et cognition: les prediscours entre cadres internes et environnent extérieur. Corela, numéraux spéciaux, cognition, discours, contextes.

Rondal J.A 2006:

Expliquer l'acquisition du langage: Caveats et perspectives, Sprimont, Mardaga.

Rondal J.A.Esperet.EGombert J.E.Thiebault J.P.Comblain.A 2000:

Développement de langage oral. In J.A. Rondal et X. Seron (eds), troubles du langage oral, pp241-256.

Rumelhart.D.E. Norman D.A. 1978:

Accretion, tuning and restructuring, three modes of learning. In R.C.Anderson J.W.Cotton.R.Klatzy (eds), Semantic factors in cognition. Hillsdale. N.J.Erlbaum.

Schiffrin.D.1994:

Approches to discourse, Oxford Ukand Cambridge USA, Blackwell.

Topiero. I 2007:

Situation models and levels of coherence: toward a definition of comprehension.Lawrence.Erlbaum.

Van dijk.T.A 1980:

Macrostructures: an interdisciplinary study of global structures in discourse, interaction and cognition, Hillsdale, N.JErlbaum Associates.

Van Dijk.T.A.1984:

Macrostructures sémantiques et cadres de connaissances dans la compréhension de discours. In.G.Denhière (eds) il était une fois .Compréhension et souvenir de recits. Lille. Presse universitaire de Lille.

Van Dijk.T.A 1987:

Episodic models in discourse processing. In R.horowitz.S.J.Samuels (eds) Comprehending oral and written language, London, Academic, Press.

Van Dijk.T.A.1997:

Cognitive text models and discourse. In M.Staimnow(ed). Language structure, discourse and the access to consciousness, Amsterdam, Benjamins, pp189-226.

Van Dijk.T.A 1999:

Context models in Discours processing. In. H.Van Ostendorf et S.Goldman (ed).The construction of mental representations During

Reading, London, Lawrence, Erlbaum, pp123-148

Van Dijk.T.A.2006:

Discours context models and Cognition, Discours studies, Vol 8(1), 159-177.

Van Dijk.T.A.& Kintsch.W.1983:

Strategies of discourse comprehension, New York, Academic Press.

Vergnaud.G.1985:

Concepts et schèmes dans une théorie opératoire de la représentation, Psychologie française, 3, 245-252.

Site web:

Maingueneau.D.2005:

L'analyse de discours et ses frontiers.Marges linguistiques, N°9. PP 1-12. Http: || www.marges -linguistiques.com

Micheli.R.2006:

Contexte et contextualisation en analyse de discours: regard sur les travaux de T.Van.Dijk.Semen 21Categorie pour l analyse de discours politique URL.http: ||Semen revues.org /document 1971.html.

لسانيات النص
في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي(*)

عز الدين البوشيخي(**)

١- أسس قيام لسانيات الجملة في النظرية التوليدية

ليست اللغة -حسب تشومسكي- إلا ظاهرة عارضة ، ولكنها مع ذلك ذات أهمية قصوى ؛ فهي وسيلتنا إلى معرفة كنه الملكة اللغوية : معرفة بنيتها ومكوناتها وطريقة عملها . واللغة تماثل في الأهمية الأشعة الصادرة عن الشمس بالنسبة إلى علماء الفيزياء النووية ؛ فبواسطتها يكتشفون كنه الشمس : بنيتها ومكوناتها وطريقة عملها . ذلك لأن الأشعة التي تصدر عن الشمس تحمل مكونات مصدرها ومعلومات ضافية عنه ؛ كما أن اللغة التي تصدر عن الملكة اللغوية تحمل مكونات مصدرها ومعلومات ضافية عنه . إلا أن الأشعة واللغة إذ يصدران عن مصدريهما فإنهما معرضين لأن تعلق بهما آثار خارجية عنهما ليست من صميم مكوناتهما . وعلى الفيزيائي واللساني أن ينتبها إلى تلك الآثار الخارجية ويبعداها عن الأشعة واللغة أثناء تحليلهما ودراستهما . ودون ذلك يُخشى أن يدرس الفيزيائي عناصر علقت بالأشعة وبحسبها منها فينعكس ذلك على فهم الشمس ، كما يُخشى أن يدرس

(*) تلافيا للبس الذي قد تحدثه عبارة «نحو الخطاب الوظيفي» بحيث يمكن فهمها أنها دالة على نحو معني بتحليل الخطاب ذي نزعة وظيفية مندرج في إطار لسانيات تحليل النص ، فإننا فضلنا استعمال عبارة «النحو الوظيفي الخطابي» ، وهي التسمية التي قد لا تسمح بالتأويل السابق غير المرغوب فيه ، وتتوافق مع تأكيد هنخفلد ومكنزي (٢٠٠٨ : ٢٩) أن نحوهما ليس نحو خطاب بالمعنى الذي يفهم به هذا التعبير في لسانيات تحليل النص ، وإنما هو نحو موجه خطابيا ، موضوعه الأفعال الخطابية باعتبارها الوحدات الدنيا للتواصل اللغوي .

(**) كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة مولاي إسماعيل ، مكناس/ المملكة المغربية .

اللساني عناصر علقت باللغة ويحسبها منها فينعكس ذلك على فهم الملكة اللغوية .

واحترازا من الوقوع في مثل هذا الزلل ، حصر تشومسكي اللغة في جمل مجردة بمعنيين : مجردة عن الاستعمال وملابساته ، ومجردة عن كل العوامل الخارجية التي تؤثر فيها ، نفسية أو اجتماعية أو غيرهما . وأصبحت دراسة الجمل المجردة هي السبيل إلى معرفة الملكة اللغوية . ولأن تجريد الجمل اللغوية نزع عنها كل ما يتعلق باستعمالها ، وحصر مظاهرها في المظاهر التركيبية والدلالية والصواتية ، فإن الملكة اللغوية لا يمكن أن تتضمن أكثر مما يدل عليه نتاجها ، ولا أن يتسع مجالها أكثر من مجال الجمل اللغوية المجردة . ولذلك حُصرت الملكة اللغوية في القدرة النحوية على وجه التحديد . وعلى هذا الأساس ، أقام تشومسكي لسانيات الجملة ، وسلك من أجل تقرير ذلك منهجا نبينه في الآتي :

-حدد تشومسكي (١٩٦٥ : ١٣) موضوع النظرية اللسانية في «متكلم -مستمع مثالي ، ينتمي إلى جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس ، ويعرف لغته معرفة جيدة ، ولا يتأثر -حينما يمارس معرفته اللغوية في ظروف الإنجاز الفعلي- بقيود غير واردة نحويا كقصور الذاكرة والشرود وتحويل العناية أو الانتباه ، وكالأخطاء (العفوية أو النوعية)» . ويقوم هذا التحديد على قرار منهجي يتمثل في اعتماد التجريد : اعتماده في صياغة فرضية متكلم -مستمع مثالي لا تتأثر معرفته اللغوية بظروف الإنجاز الفعلي ، وفرضية جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس ، وفرضية الفصل بين المعرفة الباطنية وبين الاستعمال الفعلي لهذه المعرفة في ظروف واقعية ، أو الفصل بين القدرة والإنجاز . وبما أن كل كلام معرض -في الواقع- لأن يتضمن منطلقات خاطئة وانحرافات عن القواعد وتحويلا للانتباه . . . فإن وقائع الإنجاز لا تعكس القدرة اللغوية إلا عن طريق التجريد أيضا . أما أن تدل مباشرة على القدرة اللغوية فأمر غير ممكن إطلاقا ، كما يقر بذلك تشومسكي (١٩٦٥ :١٣) . ومع ذلك ، فإن اللساني مطالب بأن يَنْفُذ من خلال وقائع الإنجاز إلى اكتشاف القواعد النحوية التحتية التي يمتلكها المتكلم -المستمع المثالي بإتقان ويستعملها في ظروف الإنجاز الفعلي .

ولا أحد يجادل في عدم تحقق مضمون الفرضيات السابقة واقعيا ، إذ ليس هناك دليل تجريبي يمكن تقديمه لصالح وجود متكلم أو جماعة لغوية أو معرفة باطنية بالصفات المذكورة أعلاه . ولكن الجدال قائم على مشروعية اعتماد هذا الأسلوب في العمل العلمي وسلامته ومردوديته . والداعي -في نظر تشومسكي (١٩٨٠ب :

٢٢٤) إلى تبني هذا الإفراط في التجريد هو الرغبة في اكتشاف مبادئ تفسيرية عميقة تبين كيفية قيام النحو بتوليد الجمل . وبذلك أصبحت قدرة المتكلم النحوية مدار البحث اللساني التوليدي . ورُهن أي تقدم في دراسة الإنجاز اللغوي بمدى الفهم الذي يمكن إحرازه في موضوع القدرة . واشتُرط في أي نموذج معقول للاستعمال اللغوي أن يتضمن النحو التوليدي باعتباره مكونا من مكوناته الأساس . وحُسم أمر الإنجاز (أو استعمال اللغة) بقرار جعل منه مصدرا غنيا بالمعلومات التي من شأنها أن تكشف عن طبيعة القدرة . ولكنه لا يمكن أن يشكل موضوع اللسانيات الحق «إذا أريد للسانيات أن تكون علما جادا» (تشومسكي ١٤ :١٩٦٥) .

٢ ـ اعتراضات على لسانيات الجملة:

لعل ديل هايمز هو أبرز المعترضين على لسانيات الجملة والمشككين في جدواها . وتكمن أطروحة هايمز (١٩٨٢ : ١٢) في ضرورة توسيع مجال اللسانيات ليشمل مظاهر تداولية وخطابية ونصية . ولكن ذلك لا يمكن أن يتم -في نظره- بصورة معقولة طالما ظل موضوع التحليل هو اللغة خارج سياقها ، وطالما ظل هدف التحليل هو تحديد الممكن نسقيا (نحويا) في لغة من اللغات ، وطالما ظل التحليل منصبا على وظيفة واحدة من الوظائف الأساسية المدروج على تعيينها بالوظيفة الإحالية أو المعرفية ، وطالما ظل النحو هو الإطار المرجعي الذي تدرس داخله اللغة .

وبعبارة ، يقتضي توسيع مجال اللسانيات تجديد النظر على أسس نقدية في موضوع النظرية اللسانية وأسسها وأهدافها . وفيما يلي بيان ذلك[1] .

٢ ـ ١ ـ عن ثنائية القدرة والإنجاز:

من المؤكد أن الكيفية التي استعمل بها تشومسكي مصطلح القدرة جعلت منه

(١) مصدرنا الأساس في هذا البيان كتاب هايمز الوحيد عن هذا الموضوع ، وهو عبارة عن مقالات مترجمة إلى الفرنسية بإذن منه : مقال نشر سنة (١٩٧٣) تحت عنوان *Towards Linguistics competence* ومقال آخر نشر سنة (١٩٧٤) بعنوان «*Ways of speaking*» ومقال في صورة تعليق (*Post Face*) كتبه سنة (١٩٨٤) يتابع فيه مسار تطور أفكاره ويحدد إطار تبلورها . يرجع تاريخ صدور هذا الكتاب إلى سنة (١٩٨٤) لذلك سنشير إليه في فهرس المراجع بـ(هايمز ١٩٨٤) .

مصطلحا مهيمنا . ولأن هذا المصطلح ارتبط -أول ما ارتبط- بالنحو فقط ، فإن عناية معظم الباحثين لم تتجه إلى شيء آخر غير القدرة النحوية . وكان ذلك أمرا مُرادا . فقد عمد تشومسكي -في مرحلة أولى- إلى إقصاء التفكير في افتراض قدرة غير نحوية لتحقيق هدفين اثنين :

أ - ترسيخ فكرة إقامة فرق حقيقي بين نسق تحتي هو النحو وبين سلوك فعلي هو الإنجاز .

ب - وتأكيد أن القدرة النحوية هي وحدها الكفيلة بأن تشكل الأساس الضروري لدراسة استعمال اللغة أو إقامة نموذج الإنجاز (هايز ١٩٩٤ : ٨٠) . وقد سلك من أجل ذلك طريقتين اثنتين على الأقل : تتمثل الأولى في استعمال مصطلح الإنجاز استعمالا ملتبسا . وتتمثل الثانية في الإيهام بأن اعتماد التجريد لا ينجم عنه إلا افتراض قدرة نحوية .

أما مفهوم الإنجاز فاستعمله تشومسكي (١٩٦٥ : ١٣ و١٤) تارة للدلالة على أنه سلوك يمكن ملاحظته ، حيث عُدت وقائع الإنجاز منطلق تحديد نسق القواعد التحتية ، وحيث حدد الإنجاز بأنه الاستعمال الفعلي للغة في ظروف واقعية . ومفاد ذلك أن الإنجاز فعلي والقدرة تحتية . واستعمله (تشومسكي : ١٩٦٥ : ٣٠) تارة أخرى للدلالة على أنه عبارة عن قواعد تحتية تكمن خلف الوقائع ، حيث عد بناء نموذج الإنجاز أمرا مرغوبا فيه (على غرار نموذج القدرة) يُتوقع منه تقديم تفسير لتلك الوقائع ، وحيث تم الإقرار (تشومسكي ١٩٦٥ : ١٧٤ و١٧٥) بإمكان وجود «قواعد إنجاز» وُصفت بأنها «قواعد أسلوبية» بإمكانها أن تفسر ما لا تستطيع النظرية النحوية تفسيره .

يتبين من هذه الاستعمالات أن للإنجاز دلالتين على الأقل يمكن اختزالهما في التقابلين الآتيين :

أ - قدرة تحتية / إنجاز فعلي .

ب - قدرة نحوية تحتية / قواعد إنجاز تحتية .

ويقود هذا الالتباس إلى التساؤل عن المقصود بالإنجاز حقا . أهو معطيات السلوك الكلامي؟ أم كل ما يثوي خلف الكلام باستثناء النحو؟ أم كلاهما؟

كما يثار التساؤل عن مضمون قواعد الإنجاز الأسلوبية وعن مضمون الإقرار بأن استعمال اللغة تحكمه قواعد .

لقد تجنب تشومسكي -في مرحلة أولى- الحديث عن تخصيص قواعد الإنجاز الأسلوبية أو قواعد استعمال اللغة بمصطلح قدرة تحتية من نوع آخر ، وذلك بهدف ترسيخ فكرة مفادها أن استعمال اللغة ليس إلا تحقيقا ناقصا لنسق تحتي . وبعد أن كُسب هذا الرهان ، لم يجد تشومسكي بأسا من بحث العلاقة بين قواعد النحو وقواعد الاستعمال ، ومن الاعتراف بوجود «قدرة تداولية» إلى جانب القدرة النحوية (هايز ١٩٧٣ :٧٨ و٧٩) .

وأما اعتماد التجريد فلا يفسر في شيء اعتبار القدرة اللغوية موضوعا أساسيا جديرا بالدراسة ، واعتبار كل ما يتعلق باستعمالها شأنا هامشيا . ذلك لأن الاقتصار على دراسة القدرة اللغوية (القدرة النحوية) ليس أمرا ناجما عن التزام التجريد ، بل هو اختيار شخصي وحسب . إذ يمكن -ولا مانع من ذلك- اعتماد التجريد في دراسة قدرة أشمل تكون القدرة النحوية مجرد مكون من مكوناتها ، وليس مكونا أساسا جديرا -دون غيره- بأن يشكل موضوع النظرية اللسانية . ولكن تشومسكي تذرع بهما لإقصاء كل الأفكار المعارضة بتقديمها على أنها تنكر أهمية التجريد في تقدم المعرفة العلمية ولا تعمل وفق مقتضياته ، ولسد الطريق أمام تصورات مغايرة لموضوع النظرية اللسانية ومنهج معالجته (هايز ١٩٨٢ : ١٣٢و١٣٣) .

والخلاصة أن تشومسكي لم يُقدم نظرية عن حقيقة القدرة والإنجاز ، وإنما قدم عنهما فرضيات مصوغة بلغة مجازية : إنه يتحدث عن القدرة ويقصد النحو (بمعناه الضيق) ، ويتحدث عن الإنجاز ويقصد تجلياته النفسية ، بل حين يتحدث عن الاستعمال الخلاق للغة أو مناسبة القول للمقام يقصر تحليله على مستوى التركيب ويتحاشى تحليل السياق الاجتماعي (هايز :١٨ :١٩٧٣) . كل ذلك يصور المتكلم حرا في أن يقول ما تمكنه اللغة من قوله غير مقيد بالمقام التواصلي ، ولا معتمد على شيء في اختيار هذا القول دون غيره ، حتى إن الظن ليذهب إلى اعتبار أن القدرة النحوية توازي -في منظور تشومسكي- عدم القدرة التواصلية (هايز ١٣٩ :١٩٨٢) .

٢.٢. عن اللغة والاستعمال:

لقد تنقلت اللسانيات عبر مراحل تطورها من العناية بالدراسة الصوتية والصرفية إلى العناية بالتركيب ثم بالدلالة . وفي كل مرحلة كانت تنكشف مظاهر جديدة تساهم إلى جانب المظاهر الأخرى في بنينة اللغة . وكان على اللسانيات أن تتابع

تطورها في اتجاه بحث العلاقة بين بنية اللغة وبين مختلف استعمالاتها لا سيما أن جهودا سابقة -كجهود أعلام مدرسة براغ وفورث وبايك وغيرهم- كانت مهدت وساهمت في بحث هذا الموضوع (هايز ١٩٧٣ : ١٩) . ومع أن النظرية التوليدية -التي انحرفت عن هذا الاتجاه في البحث- هيمنت بقوة على ميدان اللسانيات إلا أنه سرعان ما أصبح يتضح لعدد متزايد من اللسانيين أن دراسة الجمل بمعزل عن سياقها الطبيعي وعن متكلميها اختيار منهجي استنفذت الحاجة منه ، ولم يعد من اللائق العمل به ، ذلك لأن عزل الجمل عن سياقها يثير شكوكا بخصوص واقعيتها من جهة ، وبتجاهل دور السياق التواصلي في تحديد بنية هذه الجمل من جهة أخرى (هايز ١٩٧٣ : ١٣و١٩) . فاللغة التي تصل إلى يد اللساني ، وينصرف إليها بالوصف والتفسير ليست لغة بريئة من الاستعمال ؛ إذ إن كل جملة موسومة بخصائص أسلوبية واجتماعية .

وعليه ، فإن المعطيات المعتمدة -سواء أكانت ملفوظات أم أحكاما على هذه الملفوظات- لا يمكن أن تتخلص من التأثر بسياق ورودها . وإذا أردنا حقا - يقول هايز (١٩٧٤ : ١١١و١١٢)- بناء نظرية لغوية عامة ، فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن اللغة وضعت كي تُستعمل ، وهي منظمة بطريقة تيسر تأدية هذا الغرض ، ولا يمكن عزلها عن الأهداف التي تُستعمل من أجلها .

وإذا كان من المسلم به أن هناك قواعد تركيبية تراقب بعض المظاهر الصوتية ، وأن هناك قواعد دلالية تراقب -إلى حد- بعض المظاهر التركيبية ، فإن هناك أيضا قواعد الاستعمال التي تراقب البنية اللغوية في مجملها ؛ إذ لا يمكن -على سبيل المثال- أن ندرك العلاقة القائمة بين وسائل التواصل المختلفة إلا انطلاقا من مستوى ليس هو الصّواتة أو التركيب أو الدلالة ، إنه مستوى أفعال الكلام الذي يشمل الوسائل غير اللفظية مثل حركات الجسد .

وبناءا عليه ، لم يعد من الوارد أن نعادل بين القدرة وبين النحو (بمعناه الضيق) ، أو أن نفهم النظرية اللسانية على أنها نظرية نحوية فقط . وبصفة أدق ، لم يعد مقبولا أن يظل مجال النظرية اللسانية محصورا في الجملة وأن يظل ما عاداها على الهامش .

٣. التحول إلى لسانيات الخطاب

٣.١. النحو الوظيفي نحو خطابي

دافع سيمون ديك في كتابه الأول (ديك ١٩٧٨) عن أن القدرة التواصلية وليس القدرة النحوية هي الجهاز الذهني الذي يمكن المخلوقات البشرية من التواصل بينها بواسطة العبارات اللغوية . ولأن الملكة التواصلية أشمل من الملكة النحوية بل تحتويها ، فإن نتاجها هو العبارات اللغوية المستعملة في مقامات تواصلية معينة ، وليس الجمل المجردة .

ومن أجل فهم بنية هذه الملكة ومكوناتها وطريقة عملها ، من الضروري دراسة العبارات اللغوية التي تصدر عن هذه الملكة ، ويستعملها المتكلم بصورة واقعية . ولذلك ، أعلن ديك (١٩٧٨ : ١٥) منذ البداية أن النحو الوظيفي لا يمكن أن ينحصر في وصف بنية الجمل اللغوية .

وإذا كان ديك قد ركز في كتابه الأول على العبارات اللغوية البسيطة وخصص الكتاب الثاني للعبارات اللغوية المعقدة (١٩٨٩ و١٩٩٧) ، فإن ذلك لا يقوم دليلا على اعتبار النحو الوظيفي نحو جملة ، وذلك استنادا إلى المعطيات الآتية :

أولا- تتميز الأمثلة اللغوية التي يوردا ديك بميزتين على الأقل : تتمثل أولاهما في ارتباطها بمقامات تواصلية معينة تُجليها المظاهر التداولية المتعلقة بالقوة الإنجازية وبالوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة ؛ حيث تضطلع القوة الإنجازية ببيان توجيه المتكلم لمضمون كلامه على سبيل الإخبار أو الاستفهام أو التعجب أو الإنكار أو الاستنكار أو الاستهزاء . . . ، وحيث تضطلع الوظيفة التداولية المحور ببيان المعلومات التي يتقاسم كل من المتكلم والمخاطب معرفتها والواردة في العبارة اللغوية ، وتضطلع الوظيفة التداولية البؤرة عموما ببيان المعلومات الجديدة التي يقدمها المتكلم لمخاطبه في مقام تواصلي معين .

وتتمثل ثانيتهما في إيراد أمثلة لغوية لها أرباض خارجية مثل :

١- يا أحمد ، هل ما زلت على نية السفر؟

٢- كتابك ، قرأت نصفه .

٣- قابلت أخاك ، الشاعر .

وهي الأمثلة التي تعكس التفاعل القائم بين المتكلم والمخاطب في مقام تواصلي معين ، كالعبارة اللغوية (١) التي ينتجها المتكلم بمكون المنادى الذي يلفت انتباه

المخاطب إلى المتكلم ، وكالعبارة اللغوية (٢) التي ينتجها المتكلم بمكون المبتدإ الذي يحدد مجال الخطاب قبل إنتاج ما يتعلق به ، وذلك لشد انتباه المخاطب إلى موضوع الخطاب ، وكالعبارة اللغوية (٣) التي ينتجها المتكلم بمكون الذيل لإحداث تغيير في المعلومات التي قدمها المتكلم إلى مخاطبه ، موضحا أو مصححا أو معدلا .

ويدل ذلك على أن المعطيات اللغوية التي ينشغل بها اللساني معطيات مستمدة من مقامات تواصلية تُستعمل فيها ، ومرتبطة بالتفاعل الكلامي القائم بين المتكلم والمخاطب لحظة إنتاجها . ولذلك ، فالقول إن النحو الوظيفي انتقل من كونه نحو جملة إلى نحو خطاب ليس قولا دقيقا ؛ لأنه لم يكن يوما نحو جملة كما بينا .

ومن الدلائل الإضافية أن رصد الأدوار التي تقوم بها الوظائف التداولية المحور والبؤرة بخاصة في سيرورة الخطاب وتماسكه أدى بصورة طبيعية إلى الانشغال بنصوص سردية وحوارية وغيرها ، كما دعا إلى ذلك ديك (١٩٨٩) ومحصه مكنزي وكيزر (١٩٩٠) وقام به المتوكل (١٩٩٣) . وأصبح واضحا أن مستعملي اللغة لا يتقيدون بإنتاج جمل لغوية في تفاعلهم الكلامي ، وإنما ينتجون بنيات لغوية أكبر وأعقد ، كما صرح بذلك ديك في الفصل الذي عقده للحديث عن نحو وظيفي للخطاب (ديك ١٩٩٧ب) .

واستمر اللسانيون في تطوير الأساس الخطابي للنحو الوظيفي ، وسلكوا من أجل ذلك مسالك متعددة ، منها :

- اقتراح ديك إسقاط بنية الجملة على النص (ديك ١٩٩٧ب) .
- وبحث أوجه التماثل بين الكلمة وبين المركب الاسمي وبين الجملة وبين النص (المتوكل ٢٠٠٥) .
- واقتراح مكنزي النحو الوظيفي المتنامي (مكنزي ١٩٩٨) .
- واقتراح كرون النحو القالبي (كرون ١٩٩٧) .
- واقتراح المتوكل نحو الطبقات القالبي (المتوكل ٢٠٠٣) .

وبغض النظر عن تفاصيل هذه الأعمال العلمية وقيمتها ، فإن ما يعنينا تسجيله منها هنا أمران : يتمثل أولهما في تعريف الخطاب بأنه «كل ملفوظ أو مكتوب يشكل في حد ذاته وحدة تواصلية ، كل ملفوظ أو مكتوب يؤدي غرضا تواصليا معينا في موقف تواصلي معين ، بقطع النظر عن كونه نصا أو جملة أو مركبا أو كلمة مفردة» ، ويتمثل ثانيهما في اعتبار «جميع أقسام الخطاب ، من الكلمة إلى النص ، تؤول إلى

بنية واحدة هي البنية الخطابية النموذج» (المتوكل ٢٠٠٣ : ١٠٠-١٠٢) .

وبذلك أصبح الخطاب أيا كان تحققه هو المعطى الأساس الذي يشكل مجال عمل اللساني الوظيفي ، وانصب الاهتمام على إيجاد الإواليات التي تسمح بالتمثيل لكل أشكال الخطاب من الكلمة إلى النص داخل النحو ، وكيفية إدماج هذا النحو بصورة طبيعية في نموذج مستعملي اللغات الطبيعية . وكان ظهور النحو الوظيفي الخطابي استجابة لهذه التطلعات .

٢.٣. تجليات النحو الوظيفي الخطابي:

لقد اعتمد تشومسكي الجمل المجردة معطياته الأساس التي تدله على مكونات الملكة النحوية وبنيتها وطريقة عملها . إلا أن النماذج النحوية التي أقامها لتمثيل هذه الملكة لم تحقق مطلب الواقعية النفسية ، فاضطر إلى القول إن «مسألة الواقعية النفسية ليست ، من حيث المبدإ ، أكثر أو أقل حساسية من مسألة الواقعية الفيزيائية للبناءات النظرية التي يقيمها الفيزيائي» (تشومسكي ١٩٨٠ب :١٩٢) . ومعنى ذلك أن الواقعية النفسية ليست شيئا آخر غير التفسيرات التي يقيمها اللساني للظواهر اللغوية ، وأن النحو الذي يرقى إلى الواقعية النفسية هو النحو الذي يساهم في تفسير هذه الظواهر والأحكام اللغوية .

ومن الجليّ أن هذا التأويل لمفهوم الواقعية النفسية سَجّل تراجع تشومسكي عن أعظم طموحاته العلمية ؛ ذلك لأن هذا التأويل لا يسمح على نحو صحيح ودقيق بالمفاضلة بين الأنحاء على أساس الواقعية النفسية ما دامت الأوصاف اللغوية المبررة لسانيا لا يُشترط فيها أن تُماثل الأوصاف اللغوية القائمة في ذهن المتكلم أو في ملكته اللغوية . وهو تأويل يُفرغ افتراض القدرة من مضمونه ، ولا يؤكد الدور الذي ينبغي أن يقوم به النحو في أي نموذج معقول لمستعملي اللغات الطبيعية ، حسب بريزنن وكابلن (١٩٨٢) .

إن المحافظة على مكتسبات النظرية اللسانية وتبني المقاربة النفسية للظاهرة اللغوية يحتمان التمسك بافتراض القدرة اللغوية ومفهوم الواقعية النفسية المنسجم مع هذا الافتراض ؛ إذ إن كل سلوك مغاير سيؤدي حسب بريزنن وكابلن (١٩٨٢) إلى تبني فرضية ضعيفة مفادها أن ثمة أجساما من المعرفة اللغوية تختلف باختلاف أنماط السلوك الكلامي ، ويُفوت فرصة توحيد نظريات التمثيل الذهني وبناء نماذج

للمعالجة . فليس ثمة خلاف بين اللسانيين وعلماء النفس وعلماء الحاسوب على أن معرفة المتكلم اللغوية ممثلة ذهنيا في صورة بنيات معرفية مخزنة ، وأن على اللسانيين أن يقدموا النماذج النحوية التي تتوافق مع نتائج الأبحاث اللسانية النفسية والأبحاث المعنية بالجهاز العصبي وبالاضطرابات اللغوية وباكتساب اللغة وبنماذج الإدراك ، أو على الأقل لا تتصادم معها .

وقد أخذ ديك (١٩٧٨ و١٩٨٩) بهذا التصور ، واشترط في النحو الذي يحقق الكفاية النفسية أن لا يتعارض مع الفرضيات النفسية القوية القائمة حول معالجة اللغة ، وأن يكون قادرا على الاندماج بصورة طبيعية في أي نموذج معقول لمستعملي اللغات الطبيعية .

ويُعد السعي في تحقيق الكفاية النفسية من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور النحو الوظيفي الخطابي . ويتمثل ذلك في المظاهر الثلاثة الآتية :

أ ـ مطابقة مراحل إنتاج الكلام وفق نماذج الإدراك .

ب ـ الفصل بين مستويي الدلالة والتداول ، وإيلاء الأسبقية لتمثيل المعلومات التداولية .

ج ـ التزام الواقعية في تحديد المعطيات اللغوية المتمثلة في الأفعال الخطابية .

فقد تمت هندسة النحو بصورة تجعله مطابقا لمراحل إنتاج الكلام كما حددها لفلت (لفلت ١٩٩٨) :

أ – تحديد القصد التداولي ،

ب – تحديد المضمون الدلالي المناسب للقصد التداولي ،

ج – صياغة القصد والمضمون في تركيب مناسب ،

د – تحقيق التركيب اللغوي بالنطق أو بالكتابة .

كما تمت صياغة هذا النحو بصورة تجعله وفيا لمبدإ الوظيفية القاضي بأسبقية التمثيل للمعلومات التداولية على غيرها من المعلومات ، وتجعله نحوا مؤسسا تداوليا حقا . حيث يشرف التداول على الدلالة ، ويشرف كل من التداول والدلالة على التركيب ، ويشرف كل من التداول والدلالة والتركيب على الصواتة . فالانطلاق في إنتاج الفعل الخطابي يتم من المستوى العلاقي حيث يمثل للمعلومات التداولية ، وهو أول مستوى في بنية النحو الوظيفي الخطابي ، ثم يُنتقل بعد ذلك إلى المستوى التمثيلي حيث يُمثل للمعلومات الدلالية .

والنحو الوظيفي الخطابي يكون بذلك قد حسم النقاش الدائر بين اللسانيين في نظرية النحو الوظيفي ، والمتعلق بمحل التمثيل للمعلومات التداولية : أ في مستوى واحد حيث يمثل للمعلومات الدلالية ويمثل للمعلومات التداولية أيضا ، أم في قالب تداولي مستقل؟ .

ومن مظاهر قوة هذا النحو أن الفصل بين المستوى التداولي وبين المستوى الدلالي مكن من تميز المعلومات التداولية من المعلومات الدلالية وتفادي الخلط بينهما في التمثيل من جهة ، ومكن من جهة أخرى من القدرة على معالجة أفعال خطابية تقوم بوظيفتها التواصلية إلا أنها فارغة دلاليا من قبيل الفعلين الخطابيين :

4- Congrulations!

5- Oh John!

أي لا حاجة تدعو في إنتاجهما إلى المرور عن طريق المستوى التمثيلي ، إذ يُنتقل في إنتاجهما مباشرة من المستوى العلاقي إلى المستويين الصرف – تركيبي والمستوى الصوتي .

وإذا كان من السابق لأوانه الحكم ببلوغ هذا النحو درجة عالية في معيار الكفاية النفسية ، فإنه من الواضح اقترابه الشديد من واقع المتكلم الفعلي ؛ وذلك بأن حدد معطياته اللغوية في الأفعال الخطابية أيا كان تحققها كلمة أو مركبا أو جملة بسيطة ومركبة أو نصبا أو حوارا أو غير ذلك . والأفعال الخطابية هي في الواقع ما ينتجه المتكلم في تواصله مع الآخرين ، ولا يتقيد بإنتاج نمط معين من أشكال التعبير كالجملة أو النص أو غيرهما . ومن هذه الزاوية ، يكون نحو الوظيفي الخطابي متقدما على غيره من الأنحاء المماثلة .

٤. خاتمة

انصب اهتمامنا في هذا البحث على فحص ثنائية لسانيات الجملة ولسانيات النص في ضوء مستجدات نظرية النحو الوظيفي الخطابي . وقد انشغلنا ببيان الأسس التي قامت عليها لسانيات الجملة في إطار النظرية التوليدية ، وبيان الثغرات التي تهدد تلك الأسس انطلاقا من الافتراضات التي انبنت عليها النظرية التوليدية وشكلت تحولا نوعيا في تاريخ اللسانيات الحديث .

ورصدنا الانتقادات العميقة التي وجهها ديل هايز بصفة خاصة للسانيات

الجملة في النظرية التوليدية ، وهي الانتقادات التي مهدت لتحول نوعي آخر متمثل في تجاوز الجملة اللغوية إلى الملفوظات التي ينتجها المتكلم بمظاهرها التداولية والخطابية .

وأوردنا الدلائل الكافية التي تثبت أن نظرية النحو الوظيفي لم تكن يوما منخرطة ضمن لسانيات الجملة حتى نقبل الحديث عن الانتقال بهذا النحو من نحو جملة إلى نحو خطاب ، وقدمنا المعطيات التي توضح بجلاء الأساس الخطابي لهذا النحو .

ووقفنا باقتضاب عند أهم المحطات التي ساهمت في تطوير الأساس الخطابي للنحو الوظيفي ، والدوافع العلمية التي أدت لظهور النحو الوظيفي الخطابي الذي نحسب أنه يُنهي أي حديث معقول عن ثنائية لسانيات الجملة ولسانيات النص .

المراجع والإحالات باللغة العربية

- البوشيخي ، عز الدين (١٩٩٠) :
النحو الوظيفي وإشكال الكفاية ، رسالة جامعية لنيل دكتوراه السلك الثالث ، مرقونة ، كلية الآداب ، مكناس .
- البوشيخي ، عزالدين (١٩٩٨) :
قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء ، رسالة جامعية لنيل دكتوراه الدولة ، مرقونة ، كلية الآداب ، مكناس .
- المتوكل ، أحمد (١٩٩٣ أ) :
آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط .
- المتوكل ، أحمد (١٩٩٣ب) :
الوظيفة والبنية : مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية ، منشورات عكاظ ، الرباط .
- المتوكل ، أحمد (٢٠٠١) :
قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : بنية الخطاب من الجملة إلى النص ، دار الأمان ، الرباط .
- المتوكل ، أحمد (٢٠٠٣) :
الوظيفية بين الكلية والنمطية ، دار الأمان ، الرباط .
- المتوكل ، أحمد (٢٠٠٥) :
التركيبيات الوظيفية : قضايا ومقاربات ، مطبعة الكرامة ، الرباط .
- المتوكل ، أحمد (٢٠٠٦) :
المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، الأصول والامتداد ، مطبعة الكرامة ، الرباط .

المراجع والإحالات باللغة الأجنبية

- *Brascan, J (1982):*

The mental Representation of Grammatical Relation, Cambridge, Mass MIT Press.

- *Bresnan, J and Kaplan, R (1982):*

Grammars as mental representation of Language, in: J, Bresnan (ed), (1982)

- *Chomsky, N (1965):*

Aspects de la théorie syntaxique, Traduit de l'anglais par Claude Milner, Paris: éditions du seuil, 1971

- *Chomsky, N (1980b):*

Rules and Representations, Oxford-Basi Blakwell.

- *Dik, S (1978):*

Functional Grammar, Amsterdam: North-Holland.

- *Dik, S (1989):*

The theory of functional Grammar, Part I; the structure of the clause, Dordrecht: Foris.

- *Dik, S (1997a):*

The Theory of Functional Grammar. Part 1: The structure of the Clause, Second revised edition. Edited by Kees Hengeveld, Berlin: Mouton de Gruyter.

- *Dik, S (1997b):*

The Theory of Functional Grammar. Part 2: Complex and Derived Constructions, Edited by Kees Hengeveld, Berlin: Mouton de Gruyter.

- *Hengeveld, Kees & J. Lachlan Mackenzie: (2008)*

Functional Discourse Grammar: A typologically-based, theory of language structure, Oxford: Oxford University Press.

- *Hymes, D (1971):*

On Linguistic Theory, Communicative Competence and education, in:

desadvan-Books.

- *Hymes, D (1972):*

On communicative Competence, In: J Pride et J, Holmes (eds): Sociolinguistics. London: Penguin

- *Hymes, D (1973):*

Towards Linguistic Competence, Traduit en Français par: F. Mugler, In: D. Hymes (1984).

- *Hymes, D (1974):*

Wayes of speaking, Traduit en Français par: F. Mugler, in: D. Hymes (1984).

- *Hymes, D (1982):*

Post face, Traduit en Français par: F. Mugler, in: D. Hymes (1984).

- *Hymes, D (1984):*

Vers la compétence de communication, Traduit de L'anglais par France Mugler, Paris: Hatier- Credif.

- *Hymes, D (1994):*

Direction in (ethno) - Linguistic theory, in: A. Romney and R, D'andrade (eds): Transcultural studies in cognition.

Washington: American anthropological Association.

- *Kroon, Caroline (1997):*

Discourse markers, Discourse structure and Functional Grammar, In: Connolly, Butler, Vismans and Gatward (eds).

- *Levelt, Willem J.M (1989):*

Speaking, Cambridge, Ma: MIT Press.

- *Mackenzie, J. L and E. Keizer (1990):*

On Assigning Pragmatic Functions in English WPFG 38.

- *Mackenzie, J. L (1998):*

The Basis of Syntax in the Holophsase, In: Hannay and Bolkestein (eds).

تحليل الخطاب وتعليم اللغة الأجنبية

وليد أحمد العناتي(*)

مقدمة في منزلة تحليل الخطاب

كثيراً ما قيل إن اللسانيات تحتل مكان المحور من العلوم المعاصرة ، ولاسيما الإنسانية منها ؛ وإنما كان ذلك بفضيلة تعالقها بالعلوم الإنسانية كلها بدءاً بالفلسفة وانتهاءً بالأديان واللاهوت! ويبدو هذا الكلام صحيحاً إلى أبعد الحدود ، ولكن لا يسعُ أيَّ فرع متخصص من اللسانيات أن يتبوأ هذه المنزلة منفرداً .

على أننا نرى ، ومنذ فترة قريبة ، أن تحليل الخطاب بدأ يستقطب فروع اللسانيات المتخصصة ، وصار يوظفها توظيفاً خالصاً لبناء منظومته المعرفية بإطاريها النظري والتطبيقي وصولاً إلى «خطاب» مكين متماسك . وليس ثمةَ شكٌّ في هذه المنزلة التي يقصد محللو الخطاب إلى تأسيسها ؛ ذلك أنه مجال معرفي حاضر في كل زمان ومكان ، ويمارسه الناس يومياً في فعاليات حياتهم وممارساتها القولية والفعلية بدءاً بالعلماء وانتهاءً بعامة الناس ، وأظهرُ الأدلة على ذلك التعقيباتُ الصحافيةُ والتحليلاتُ التي تبثها الفضائيات يومياً تعقيباً أو استدراكاً أو توضيحاً ، أكانت الخطابات المقصودة سياسيةً أم ثقافيةً أم اجتماعيةً أم عسكريةً . لقد صار «تحليل الخطاب» نشاطاً يومياً نمارسه بوعي حاضر أو بلا وعي كامنٍ ؛ إنه زمن تحليل الخطاب بامتياز .

وإذا كان كثير من الناس يحللون ما يسمعونه وما يقرأونه دون وعي بأنهم يمارسون تفكيكاً لخطابات الآخرين فإن جُلَّ المفكرين والمثقفين يعون ذلك وإنْ كانوا لا يعرفون بالوعي الأدواتِ المنهجيةَ الشكليةَ والمضمونيةَ للخطاب . ولاشك أنَّ الفيضَ

(*) أستاذ اللسانيات المشارك بجامعة البترا الخاصة/ المملكة الأردنية .

الإعلاميّ والفضاء المفتوح قد أسهم في تطور «تحليل الخطاب» تحليلاً عفوياً .

وإنما يَسْتَمِدُّ «تحليل الخطاب» منزلته من موارده المتعددة : اللسانيات النظرية والتطبيقية ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، ونظرية المعرفة ، ونظرية الاتصال والإعلام ، والذكاء الاصطناعي ، والقانون ، وعلوم السياسة ، والمنطق . . . ؛ إذ ينفتح عليها كلها ويستقي منها . وهو يتضمن عدداً كبيراً من النظريات اللسانية واللسانية الاجتماعية ولاسيما نظرية أفعال الكلام ونظرية الكفاية التواصلية ، وإثنوغرافيا التواصل ، ومبادئ غرايس وغريماس . . . ثم إنّه من ناحية أخرى يستمد منزلته من موضوعه وهو دراسة النصوص والمُنْجَز اللغويّ المكتوب أو المنطوق ، وينبثق من هذا أنه يرى أنه لا فضل لنص على آخر ؛ فالإعلان التجاريّ لا يختلف عن مقال سياسي رفيع ، والخبر الصّحافي لا يقل منزلة عن بيان رئاسيّ . . . ولسنا هنا في مَعْرِض التقديم التأطيري للخطاب من حيث نظرياته ؛ فهذا بالمكان المعلوم من الكتب التقديمية والتوجيهية[1] .

ويمكن تفصيل منطويات تحليل الخطاب إلى ثلاثة فروع متضافرة :

أولاً : شكل الخطاب : وإنما يُقْصَدُ به البنية اللغوية الشكلية للخطاب من حيث هو نص لغوي متماسك تتحقق فيه شروط النصية ؛ أي التماسك الشكلي بأدوات الربط وعلاقاته المعروفة : التكرار والإحالة والحذف . . . وينضاف إلى ذلك التقاليد الشكلية والعُرْفِيّة للكتابة مما يميز نصاً من آخرَ وفناً من غيره . ويمكن أن نضيف هنا استعانة الدراسات اللغوية للخطاب بالأسلوبية من حيث هي منهج شكلي في تحليل النص واستكشاف خصائصه الشكلية ، وهذا عنصر رئيس في الاستدلال على نوع الخطاب وغرضه ، ولاسيما النص الأدبي .

ثانياً : مضمون الخطاب : أي الرسالة والمعنى الذي يحمله الخطاب بما هو تفاعل دلالات المفردات والجمل في بنيتها العميقة لإنتاج المعنى الكلّيّ للنص ، وإنتاج العلاقات الدلالية والمنطقية والكونية ، وهو ما يُتَوَصَّلُ إليه بمناهجَ وطرقٍ متعددةٍ ؛ إنه التماسك المعنويّ والمنطقي للخطاب .

(١) انظر ، للتمثيل لا الحصر ، مراجع هذه الدراسة .

ثالثاً : سياق الخطاب ومرجعه : وإنما يُقْصَدُ به الإطار المعرفي والثقافي والفكريّ الذي أُنْجِزَ الخطاب في ضوئه ووحيه ، والوظائف الخطابية والإنجازية التي تترتب على تلك الأُطُر والأعراف .

هذه هي العمليات التفكيكية التي نمارسها ، بوعي أو لاوعي ، عندما نفكك كلاماً أو نصاً ونحلله .

وإذا كانت هذه هي المنطويات العامة لأي خطاب فإنها تتفاوت وتتمايز شكلاً وبناءً وفقاً لطبيعة الخطاب وقصده ؛ فالخطاب الأدبي مختلف عن الخطاب القانوني ، والخطاب الديني مختلف عن الخطاب السياسي . . . ومن ناحية ثانية يفترق الخطاب السردي عن الخطاب الحِجاجيّ ، ويختلف الحِجاجيّ عن الخطاب الوصفيّ . . .

ومما يمثّل امتيازاً لعلم تحليل الخطاب من حيث هو منهج في التحليل اللغوي والثقافي أنه يركز على النصوص الأصيلة وتمثّلاتها في النصوص المكتوبة وتحليل المحادثة والخطاب الناجز قولاً وكلاماً .

تحليل الخطاب وتعليم اللغة

لا تفترق تطبيقات تحليل الخطاب ، تعميماً ، عن كثير من تطبيقات الرؤى والأنظار اللسانية ؛ ذلك أنها لا تُطَبَّقُ على نحو آلي و مباشر في تعليم اللغة لأبنائها وللناطقين بغيرها ، وإنما تحتاج إلى تطويع وتعديل يتوافق والانتقالَ من «النظريّ العلميّ» إلى «التطبيقيّ التعليميّ» . ثم إنّ منجزات علم الخطاب لم تستقرَّ على أسس ثابتة يصح معها أن تنتهي إلى تطبيقات محددة ؛ فالنصوص والحوارات ، التي هي مادة الخطاب ، ليست مستقرة على أعراف نصّيّة تَصْدُقُ على جميع أنواع النصوص وأجناسها وتحققاتها ، فثمة مجالٌ رَحْبٌ للتباين الأسلوبي بين منشئي الخطابات وإن كانوا يرمون إلى تحقيق غرض واحد هو هو ، على أنّ ذلك لا يمنع من استثمار تقاليد الكتابة والحوار وأعرافهما التي نستطيع بها أن نميز الموضوعات والبنيات الكبرى والعامة للنصوص ، وكيفيات تشكيلها وإنجازها كتابةً أو حواراً .

ولاشك أن المنطلق الرئيس لاستثمار تحليل الخطاب في تعليم اللغة ينطلق من الاستدراك عُموماً ، على الوحدة اللغوية التي كانت مادة التعليم من ناحية أو بنيتها وموضوعها من ناحية ثانية ؛ فقد كانت الجملة هي الوحدة الأساسية المعتمدة في تقديم المادة اللغوية لتحصيل معاني المفردات الجديدة والتراكيب اللغوية والأساليب

المختلفة في مرحلة أولى ، وإذا انتقلنا إلى مرحلة أخرى تتخذ من النص اللغوي وحدة مهمة بعد أن يستنفد نحو الجملة طاقته في التعليم وجدنا أن النصوص مصطنعة ومصممة لغايات تعليمية خالصة تفقد معها كثيراً من خصائصها البنيوية والثقافية فيما لو كانت نصوصاً أصيلة .

ويمكن القول إن الميزاتِ التي يقدمها تحليل الخطاب لتعليم اللغة تنطلق من طبيعة موضوعه ومنهج معالجته ؛ وبيان ذلك أنه :

١- يتخذ مادته من وقائعَ لغوية حقيقية وواقعية تجري في سياق عفوي طبيعي ؛ فهو يتعامل مع اللغة في سياقِ الاستعمال ، وهو بذلك يقدم رؤية متحركة للغة في الاستعمال ؛ فتراه مثلاً ينقل معاني المفردات من معانيها المعجمية الساكنة إلى معانيها في الخطاب إضافة إلى وظائفها الخطابية المختلفة .

٢- يتعامل مع النصوص اللغوية الواقعية كما هي دون تعديلات أو تحويرات لخدمة الأغراض التعليمية ؛ إنما يتعامل مع النصوص الأصيلة كما يستعملها الناطقون بها . ولا شك أنَّ هذه النصوصَ توفر درجة عالية من الواقعية والصدق ، بعيداً عن التوجيهات التربوية الخالصة القاصدة إلى تحقيق الأهداف بأقصر الطرق ؛ فهو يتجاوز تيسير النصوص واصطناعها وتكييفها .

٣- لا يفاضل بين نصّ وآخر ؛ فجميع النصوص صالحة للاستثمار بدءاً من الإعلان التجاري والطرفة السائرة إلى أرقى النصوص العلمية وأعقدها .

٤- يؤطر للاستعمال اللغوي الواقعي من حيث محاولة التوصل إلى أبنية وخصائصَ كبرى للنصوص وأنواع التفاعل اللغوي اليومية ؛ فيقدم للمتعلمينَ إطاراً نظرياً للتحليل النصي الاستقبالي ليُتَوَصَّلَ به إلى الاقتدار على الإنتاج ، مِنْ ثَمَّ بلوغ الغاية المنشودة : الكفاية الخطابية .

٥- لا يفاضل بين اللغة المنطوقة والمكتوبة في التحليل اللغوي وفي الاستثمار .

٦- يستنفد جانبي الشكل والوظيفة ؛ فلا يُغَلِّبُ أحدَهُما على الآخر .

مجالات تحليل الخطاب في تعليم اللغة

يَقْصُر كثير من اللسانيين مفهوم اللسانيات التطبيقية على تعليم اللغات الأجنبية وإن كان غيرهم يَمُدُّها إلى مجالات كثيرة متعددة ؛ وإنما قصروها على تعليم اللغات الأجنبية ؛ لأنه المجال الأكثر استفادة وتوظيفاً للسانيات . ولعل تحليل الخطاب

بمنجى من هذا التقييد ؛ إذ إنه يُسْتَثْمَرُ في جميع وجوه تحقق اللغة المنطوقة والمكتوبة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والبحث العلمي والحوارات اليومية العفوية . . . على أنه يغلب على ظنّي أن جميع تطبيقات تحليل الخطاب تُحَرِّكها بواعث تعليمية وتربوية ؛ فغاية القصد منها تجريد معاييرَ وقواعدَ تُسْلِمُ إلى كفاية خطابية تكفل للناس استقبال النصوص والحوارات وإنتاجها على نحو فاهم وقاصد ينبو عن تمثل العناصر اللغوية والاجتماعية الحافَّة بالخطاب . وهكذا يظهر استثمار تحليل الخطاب بقوة في مجال تعليم اللغة لأبنائها وللناطقين بغيرها . ولعل أهم جوانب استثماره في تعليم اللغة للناطقين بغيرها تتمثل في ما يلي[1] :

١- التحليل الأسلوبي وتعليم الأدب

تعتني الأسلوبية على وجه التعميم بدراسة الخطاب الأدبي وتمييزه من أنواع الخطاب الأخرى وفق التقاليد الفنية والأسلوبية للإنتاج الأدبي ، وتعتني في هذا السياق بالملامح الأسلوبية التي تخلق أدبية النص ، وتلك التي تميز بين أديب وآخر . على أن اختصاص الأسلوبية بالخطاب الأدبي ليس على درجة من التضييق تمنعه من الإسهام في العلوم الأخرى ؛ فقد صار «الأسلوب» ودراسته مجالاً لدراسة النصوص ، وله في ذلك تقاليدُ مَدْرَسِيَّةٌ معروفة ، ومن هنا فإنَّ النصوص المختلفة ، حتى العلمية منها ، تعتمد على عناصرَ أسلوبية تميزها من غيرها من الخطابات . . . هكذا .

ولقد دار نقاش حول أسلوبيّة النص الأدبي : ما هي العناصر التي تمنح النص أسلوباً ما؟ وقد كان التركيز بادئ الأمر منصباً على مفهوم الانزياح باعتباره أَدَلَّ مظاهر أسلوبية النص ، ثم تجاوز ذلك إلى تناول الأسلوب بوصفه تقاليدَ نصيةً عامة تستمد وجودها من بنية الخطاب وتقاليده ، تلك التقاليد التي ينتمي إليها النص الأدبي ، وهذا يمثل بدوره انتقالاً منهجياً جوهرياً من السِّمات الشكلية الخالصة إلى التركيز على وظائف اللغة وأفعال الكلام في إطار الخطاب الأدبي ، وبعبارة أخرى : مثّلت

(١) اقتصرت هنا على المجالات العامة التي يمكن استثمار تحليل الخطاب في تعليمها ؛ ولكن تحليل الخطاب يستثمر جدياً في تعليم النظام اللغوي : الأصوات والمفردات والصرف والنحو ، وإنما استبعدتها هنا لأن المجال يضيق ؛ فكل نظام منها محتاج إلى أبحاث متعددة .

انتقالاً من التركيز على الظواهر الأسلوبية بذاتها إلى التركيز على وظائفها التداولية في إطار الخطاب الأدبي ، وهذا ما انتهى إلى ما يعرف بأسلوبية الخطاب[1] .

ويعرِّف «مكّارثي وكارتر» (أسلوبية الخطاب) بأنها : «ممارسة استعمال تحليل الخطاب في دراسة النصوص الأدبية ، ويمكن بهذا المنهج سياقي التوجيه الكشفُ عن أشياء كثيرة منها مثلاً : العلاقة بين الشخصيات في الروايات والمسرحيات ، وأنماط تنظيم السرد ، ووجوه الشبه والاختلاف بين النصوص الأدبية وغير الأدبية بوصفها خطاباً اجتماعياً في سياق الاستعمال»[2] .

ولا شك أن الأسلوبية تتداخل مع البلاغة التقليدية وتحليل الخطاب ؛ وإنما كان ذلك انطلاقاً من أنها منهج شكلي في تحليل النصوص يتعامل مع البنية اللغوية الظاهرة للنصوص وأثر الظواهر الأسلوبية الشكلية في أداء وظائفَ جمالية أو تداولية على التعيين . ولعل مفهوم التكرار يكون أحد أبرز أدلة هذا التقاطع ؛ فهو مصطلح ذائع في الدرس الأسلوبي والبلاغة وتحليل الخطاب ؛ ذلك أنه من الوجهة الأسلوبية علامةٌ على خصيصة أسلوبية في نص تقصد إلى وظيفة تداولية محددة في النص أو سياقه ، ويغلب أن يكون الغرض هو التوكيد وبيان الأهمية ، وفي الوقت نفسه فإن التكرار بصورته المشهورة (التكرار الحرفي) يمثل الوسيلة الرئيسية في سبك النص وتماسكه كما قرره هاليدي في نموذجه التأسيسي ، على أننا إذا وسعنا مفهوم التكرار كما ورد عند هاليداي فإنه يشمل مشتقات الكلمة الصرفية ، وهذا يقودنا إلى ظواهرَ مقرَّرة في البلاغة التقليدية : الجناس بأنواعه .

ولا يكاد بحثٌ في التحليل الأسلوبي والنصي يتجاوزُ مَفهومَ التّكرار وأثره الأسلوبي والخطابي . ولعل مثالاً واحداً يكفي ؛ فقد وجدت عزة شبل محمد في دراستها النصية لمقامات السرقسطي أن التكرار المباشر أدى الوظائف التالية[3] :

(١) رونالد كارتر ، اللغة والأدب ، في «الموسوعة اللغوية» ، ن .كولنج ، ترجمة محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان ، المجلد الثاني ،الرياض ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢١هـ ، ص٥٩٨ .

(2) Carter, R. and McCarthy, M. Language As Discourse, p135

(٣) عزة شبل محمد ، علم لغة النص . . . النظرية والتطبيق ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص١٤١-١٤٥ .

١- (الفعل قال) أدى تكراره إلى ربط وقائع الحكي داخل المقامة .
٢- ربط عنوان المقامة بمتنها بتكرار الكلمة المفتاح .
٣- إطالة النص .
٤- التأكيد .
٥- التنبيه .
٦- التحذير .
٧- إبراز الطابع الفكاهي في المقامة .
٨- التعبير عن البعد النفسي .
٩- إبراز الغاية التعليمية .
١٠- الربط بين المقامات الخمسين .
١١- تمييز المقامة باعتبارها نصاً شفاهياً يتناقله الرواة في المجالس ، وباعتبارها نصاً قصصياً يقوم على الحوار بين الشخصيات .

وتوقف جميل عبد المجيد طويلاً عند وظائف التكرار في سياق بلاغة القدماء ولسانيات النص[1] .

والقول نفسه ينطبق على نظرية الحقول الدلالية ؛ إذ إنها صارت أداة تحليل منهجي في دراسة النصوص الأدبية وغيرها من النصوص من وجهة نظر الخطاب ؛ فالحقول الدلالية في الأسلوبية تمثل وجهاً من وجوه أسلوبية المعجم عند الأدباء ، وغالباً ما تناقش في إطار مقولة «معجم الشاعر أو معجم الكاتب» ، أما من وجهة نظر تحليل الخطاب فإن الحقول الدلالية تمثل وجهاً من وجوه التماسك النصي الشكلي في إطار العلاقات الدلالية التي تتوالد بين عناصر الحقل الواحد : الترادف والتضاد والتضمن . . . من ناحية ، ثم إنها تسهم في إنتاج مضمون الخطاب ، أي البنية الكبرى ثم ما يتشعب منها من البنى الصغرى .

وأما التضاد فإنه يمثّل إحدى السمات الأسلوبية ، وفي الوقت نفسه يقع ضمن الخصائص البلاغية للنص فيما يُعْرَفُ بالطباق ، ولكل وظيفته . أما في تحليل الخطاب فإن علاقة التضاد في مفردات القصيدة وجملها غالباً ما تدل على وظائف

(١) جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ .

خطابية وأمارات على بنية النص ؛ إذ كثيراً ما يكون أمارة على ثنائية ضدية .

فإذا أطلتَ النظر فيما أنجزه المشتغلون بالتحليل الأسلوبيّ ، وجدتَ أن المستوى المعجمي والعلاقات الدلالية تمثل ركناً ثابتاً من أركان التحليل الأسلوبي والبلاغي التقليدي ، من ثَمّ تحليل الخطاب ، على فرقٍ بينهما ؛ هو الانتقال من التّركيز على الشكل إلى التركيز على الوظيفة التّداولية .

وغاية القصد من ذلك أن نقول : إنه يمكننا أن نستعين بنتائج الدرس الأسلوبي في تحليل النصوص الأدبية لتبين الخصائص العامة للخطاب الأدبي والسمات الأسلوبية لكل فن/جنس أدبي بما يقف عند التقاليد العامة للكتابة الأدبية وتقديمها للطلبة غير الناطقين باللغة ، وخير وسيلة لتمثل ذلك ما يراه «ودسون» من ضرورة تدريس الخطاب الأدبي وغير الأدبي جنباً إلى جنب بطريقة يدعم فيها كلّ الآخرَ ، وإجراء المقارنات والمفارقات بقصد التعرف على الكيفية التي يعبر كل منهما عن المعنى بطرقه الخاصة» الموسوعة[1] . وهكذا نصيرُ إلى الأسلوبية التعليمية التي نَعدُّها جزءاً من اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات .

٢- تعليم الكتابة ومهاراتها وفنونها المختلفة

والمقصود بالكتابة هنا المهارات الإنشائية وإعادة الصياغة وتحويل النص من صورة إلى صورة أخرى . . . ولاشك أن هذا المجال لا ينفصل عن تعليم القراءة والفهم والاستيعاب ؛ إذ هما نشاطان متعاضدان : القراءة مهارة استقبالية تتشخص في أداء إنتاجي عند الكتابة . ولاشك أنّ تَعَرُّضَ المتعلم الأجنبيّ لعدد كبير من النصوص الأصيلة باللغة الأجنبية يقدم له معرفة جيدة بفنون الكتابة وأنواع الخطاب المختلفة في صورتين : أما الأولى فهي الصورة غير الواعية التي يبنيها من خبرته التعلمية في التعامل مع النصوص ؛ إذ إنه مع الخبرة والتجربة يميل إلى تمثل الأطر العامة والبنى العليا للنصوص ، أي التقاليد الفنية الكتابية لكل خطاب ، بل لعله يستدعي شيئاً من خبرته بلغته الأم . وأما الصورة الواعية المُدْرَكةُ فهي ما يقدمه المعلّم والمنهاج (الكتاب) من تحليل نظري ومعلومات عن أنواع النصوص وتقاليدها الكتابية وعناصرها المختلفة . وغاية ذلك كلّه أن يصل بالكتابة إلى مستوى الكفاية الخطابية :

(١) رونالد كارتر ، اللغة والأدب ، في الموسوعة اللغوية ، ص٦٠٤ .

إنشاء خطابات مترابطة مستقيمة في معناها ومبناها وشكلها ، دالّة على موضوع الخطاب وغرضه .

فإذا أخذنا الخطاب الرسائلي مثلاً وجدنا أن المتعلم ينبغي أن يميز بين الكتابة الرسمية والكتابة الإخوانية ، وإنما يكون ذلك بتمثل بنية الخطاب الرسائلي وتوظيف هذه البنية في السياق المناسب ؛ فيتقيد ببنية الرسالة المطلوبة مراعياً عناصر الخطاب ، فإذا كانت الرسالة ديوانية (رسمية) لزم المتعلمَ أنْ يُعَبِّرَ في رسالته عن العناصر التالية :

١- المُرْسَل إليه دالاً على طبيعة العلاقة بينهما (المرسِل والمرْسَل إليه) أي وظيفة المخاطَب (مديره في العمل ، وزير ، رئيس الدولة . . .) .

٢- موضوع الخطاب : شكوى ، طلب زيادة راتب ، طلب نقل . . .

٣- غرض الخطاب : إشعار بمَظْلَمَة ، دعم وتأييد . . .

٤- ديباجة الخطاب : تقاليد افتتاح الخطاب الرسائلي الرسمي وتقاليد اختتامه .

٥- الإطار الزماني والمكاني للخطاب .

٦- هوية منتج الخطاب/المرسل أو المستدعي . . .

٧- استخدام المفردات المتصلة عموماً بموضوع الخطاب وغرضه أكانت مفردات عامة أم متخصصة .

ولاشك أن المعلم الذي يوظف تحليل الخطاب في معالجة النصوص قادر على أن يستثمر الخصائص العامة التي توصلت إليها دراسات علم النص في تعليم طلبته كيفية الكتابة المناسبة على أنحاء مختلفة :

* فقد يبدأ معهم بالتركيز على استثمار مفردات معينة لتقوم بوظائف بنيوية في الخطاب ، كاستخدام الأعداد الترتيبية : أولاً ، ثانياً ، ثالثاً .
* وقد يطلب إليهم تحويل رسالة كتبت للوالد إلى رسالة لصديق .
* وفي مرحلة متقدمة يطلب إليهم أن ينشئوا خطاباً جدلياً بالرد على حجج تاجر يسوّغ احتكار السلع لاستغلال الناس .

وهكذا تتفاوت مطالب المعلم على وفق مستوى الطلبة وعلى مستوى الغرض والمهمة التعليمية المطلوبة والمصممة وفقاً لعناصر تحليل النصوص التي يقدمها تحليل الخطاب .

٣- تعليم الترجمة والنصوص المقارنة

استنفد «باسل حاتم وإيان ميسون» عمليات الترجمة بوصفها خطاباً من جميع وجوه علم الخطاب : التماسك النصي الشكلي والمضموني ؛ إذ تناولا العناصر اللازمة لتحليل النصوص ثم كيفية تطبيقها على النص المُتَرْجَم . ولعل أهم رسالة قصد إليها حاتم وميسون أنّ المترجمين ومعلميهم غالباً ما يقفون عند مفهوم منقوص لـ«التكافؤ والتعادل الترجمي» ؛ ذلك أن الغالبية منهم تَحْسَبُ أنّ التكافؤ مُقصور على التعادل المعلوماتي ؛ أي نقل المضمون المعلوماتي الذي يحتويه النص دون كثير الْتِفات إلى خطاب النص وبنيته وغرضه وموضوعه .

إنّ أهم ما ينبغي أنْ ينصرف إليه تعليم الترجمة هو تحليل بنية النصوص المنويّ ترجمتها تحليلاً خطابياً دالاً على جميع عناصر الخطاب والسياق الذي أُنتِجَ فيه ، وهكذا يكون تحليل الخطاب عملاً منهجياً مؤسِّسًا لتعليم الترجمة وفنّياتها ، وينبغي أن يسير تحليل الخطاب في تعليم الترجمة في أربعة خطوط متتابعة ، هي :

* تحليل الخطاب/النصوص في اللغة الأم ؛ بما ينتهي إلى استنفاد العناصر الرئيسية المنظورة والضمنية المفضية إلى تعرف خصائص الخطاب اللغوية والبنيوية والمنطقية والتداولية ، إضافة إلى العناصر الخارجية : نوع الخطاب ، وسياقه ، والأطراف المشاركة فيه ، وبنيته . . .
* تحليل الخطاب/والنصوص في اللغة الهدف . والمقصود هنا أن نتناول نصوصاً بالتحليل من أنواع خطابية مختلفة تُضارِعُ تلك في اللغة الهدف ، وينبغي أن تطابق عملية التحليل هذه العملية الأولى لتكون أساساً صالحاً للمقابلة .
* التحليل المقارن للنصوص في اللغتين المصدر والهدف ، بحيث تنتهي المقارنة إلى جدول دقيق يتضمن معلومات نظرية عن المقارنة وما انتهت إليه من فروقات ومتشابهات في العناصر الخطابية : التماسك (المعجمي والنحوي ، وعناصر السياق ، والعناصر التداولية ولاسيما القدرة الإنجازية وأفعال الكلام في النّصّين . . . وقد تفضي مثل هذه الجَدْوَلة إلى بيان فروق مهمة بين النّصّين ؛ ففي التماسك المعجمي قد تتعالق مفردتان أو أكثر في اللغة الهدف ، ولكننا عند نقل هاتين المفردتين إلى اللغة الهدف نجد أنّ التماسك المتحقق في اللغة المصدر لم يتحقق في النص الهدف ؛ وإنما ذلك لاختلاف طبيعة العلاقة الدلالية بين زوج المفردات في اللغتين . وفي الغاية البلاغية ومراعاة رسمية الخطاب فإنّ نقل

أسلوب مراسَلة ما في اللغة المصدر دون التنبه إلى طبيعة العلاقة بين المتخاطبين واختلاف المنظور الثقافي لطبيعة هذه العلاقة قد يفضي إلى خرق آداب اللباقة والكَياسة .

* الترجمة : وهي خاتمة المطاف وتنتهي بتقديم نص جديد في اللغة الهدف مراعياً الثوابت والمتغيرات الخطابية في النص الأصلي .

وقد اعتنى حاتم وميسون بالسياق وأبعاده وكيفية تمثله عند الترجمة ، إضافة إلى المزالق التي يمكن أن يقع فيها المترجمون هنا .

٤- تعليم اللغة لأغراض خاصة

ولعل هذا المجال يكون أكثر المجالات انتفاعاً بتحليل الخطاب والتحليل النّصّي ؛ ذلك لأنه محكوم بمجال معرفي على التعيين يقصد منه بلوغ كفاية خطابية مِنْ ثَمّ الكفاية التواصلية العامة . ويلتقي تحليل الخطاب وتعليم اللغة لأغراض خاصة في الإجراء والغاية ؛ فالإجراء هو تحليل النصوص تحليلاً كاملاً ينتهي إلى وضع أطر دلالية وبنيوية وتداولية للنصوص بما يميز الأغراض التداولية الناجزة نصوصاً . وأما الالتقاء في الغاية فيتمثل في الانتهاء من التحليل إلى تمييز أبنية النصوص حسب أغراضها وموضوعاتها .

ولا شك أن الأدوات التي يعتمدها تحليل الخطاب هي الأساس المركزي الذي يقوم عليه تعليم اللغة لأغراض خاصة ؛ فالعلاقات الدلالية التي يعتمد عليها الخطاب في تفكيك مضمون النص والوصول إلى بنيته العميقة هو الأساس الرئيس في تعليم اللغة لأغراض خاصة ؛ إذ ينبغي أن يحصّل المتعلم معجماً اصطلاحياً متخصصاً في موضوع التعلم . وقد نظر تحليل الخطاب إلى المصطلحات والمفردات المتخصصة على أنها عنصر مهم من العناصر المعجمية التي تخلق تماسك النص وتمنحه طابعًا خطابيًا محددًا من حيث الدلالة والبنية .

ثم إنّ غاية تحليل الخطاب أنْ يصل إلى تمييز أنواع الخطابات المختلفة وهذا يمثل الأداة الرئيسية الثانية في تعليم اللغة لأغراض خاصة : استعمال نصوص أصيلة تمثل تمثيلاً أميناً طبيعة الخطاب المنويّ تعليمه . فإذا كان القصد أنْ تُعلّم العربية لأغراض اقتصادية مثلاً لزِمَ المادة التعليمية أنْ تتأسس على معجم اصطلاحي يستنفد وجوه الاقتصاد المختلفة ، وأنْ تتضمن نصوصًا اقتصادية متباينة كأنْ تَضُمّ

مثلاً : تقريراً حكومياً حول ميزانية دولة ما ، وخبراً صحافياً عن عمليات دمج شركات كبرى ، وقوائمَ بأسعار العملات المختلفة ، ومقالاتٍ تحليليةً في قضايا اقتصادية معينة ، ونصوصَ اتفاقيات تجارية بين دولة وأخرى . . . وهكذا إلى أنْ نستغرق وجوه إنجاز النصوص الاقتصادية جميعها . ويكمّل هذا النشاطَ القرائيّ والتحليليّ محاولاتٌ جادة لتمثل أنماط هذه النصوص وطرق بنائها ونقلها من سياق التلقي إلى سياق الإنتاج ؛ من القراءة الفاهمة المستوعِبة إلى الكتابة والإنشاء .

تحليل الخطاب وعناصر العملية التعليمية

وإنما نقصد من ذلك كيفية جعل تحليل الخطاب المحور الذي يستقطب عناصر العملية التعليمية التعلمية : المعلم ، والطالب ، والأساليب التعليمية ، والمنهاج التعليمي .

أولاً : إعداد المعلم[1]

المعلم هو العنصر الرابط بين المادة التعليمية والطالب ؛ فهو المسؤول مسؤولية مباشرة عن تقديم الأدوات والمهارات التي يحتاجها المتعلم لتحقيق إنجاز تعلمي أفضل ، وهو أقدرُ النّاس على قياس المُنْجَزِ النهائي من التعليم .

ولاشك أنّ دور المعلم طرأت عليه تغيرات كثيرة منبثقة من طبيعة الحياة وظروف التعلم وما شهدتها من تحولات ، ولعل أهم هذه التحولات تمثلت في تقليل مركزية المعلم من ناحيتين : الأولى تمثلت في إسناد دور أفْعَلَ وأعْظَمَ للمتعلمين ؛ إذ لم يعد دور المتعلم دورًا سلبيًا يقتصر على التلقي السلبي فحسب ، بل صار يسهم إسهاماً ذاتياً في التعلم وتسيير أهداف التعلم . وأما الثانية فتمثلت في تخفيف العبء والجهد عن المعلم ؛ وذلك باستثمار منجزات التقنية الحديثة للمساهمة في القيام ببعض واجبات المعلم ، فكثرت البرمجيات التعليمية ، وانتقلت البيئة التعليمية من الصف إلى البيت والمكتبة و إلى أي مكان تتوافر فيه الحواسيب والشابكة .

ونظراً إلى هذا الدور المهم الذي يؤديه معلم اللغة فإن العناية بتدريبه وتهييئه

(١) انظر العدد الخاص من مجلة (*TESOL*) عن إعداد معلمي اللغات الأجنبية ، ولاسيما الإنجليزية ، المجلد ٣٢ ، العدد الثالث ، ١٩٩٨ .

للقيام بعمله على أكمل وجه كان مدار عناية الجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم في العالم كلّه ، على التقريب ، ولذلك كثرت برامج إعداد معلمي اللغة قبل الخدمة وفي أثنائها ، وظهرت دورات تطوير مهارات المدرسين وكفاياتهم المساندة ، كإعداد المناهج ، وإعداد الاختبارات ، وإعداد المناهج المحوسبة ، وإدارة المختبرات الحديثة . . .

ويظهر النظر أن برامج «تعليم معلم اللغة *Language Teacher Education*» قد تنازعتها تخصصاتٌ علمية مختلفة في الغرب : اللسانيات التطبيقية والتربية واللسانيات والأدب ، على أن اللسانيات التطبيقية (اللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية ، وتحليل الخطاب ، ووصف اللغة ، وتعليم اللغة ومناهج اختباراتها) بدأت تحتل مركز هذه البرامج[1] .

ولا شك أنّ تحولات النظرية اللسانية انعكست في عملية تعليم اللغات الأجنبية والوطنية وعناصرها المختلفة : المنهاج والمادة الدراسية ، والأساليب والطرائق ، ودور المعلم ، ودور الطالب ، وطريقة القياس والتقييم . وما يهمنا هنا كيف تأثر دور المعلم داخل الصف وخارجه بتحولات النظريات اللسانية وتقنيات تعليم اللغات الأجنبية ، وكيف تأثرت بنية إعداده وتكوينه ليكون مقتدرًا على تنفيذ التحولات اللسانية في غرفة الصف .

لقد ركزت طريقة النحو والترجمة على كفاية المعلم في اللغتين : اللغة الأم واللغة المتعلمة ؛ إذ بمقدار نجاحه في الترجمة يكون ناجحاً في تعليم اللغة . أما في الطريقة السمعية الشفوية فإنه مطلوب إليه أنْ يُحْسِنَ النطق والقراءة وإيصال الملامح الصوتية «التنغيم والوقف . . .» في اللغة المتعلمة . وأما في الطريقة التواصلية فإنه مطلوب منه أنْ يُحْسِنَ تمثيل المواقف وأداء الحوارات والتصرف اللغوي العفوي دون تركيز على «الوعي بالأداء اللغوي» أو تحليل عناصره . ولعل أهم استدراكات منهج تحليل الخطاب على الطريقة التواصلية إهمالها مسألة «الوعي باللغة» ؛ إذ ينبغي أن يتوفر المتعلم على قدر من المعرفة النظرية التي تصبح فيما بعد جهازاً ينظم إنتاج اللغة إنتاجاً تلقائياً .

لا شك أنّ هذه التحولات كانت تنعكس انعكاساً مباشراً في إعداد معلم

(1) *Crandall, Joan (Jodi), Language Teacher Education, Annual Review of Applied Linguistics, 20, pp34-55.*

اللغة ؛ فما إنْ يظهر منهج أو طريقة حتى تعدّ المواد التعليمية وفقاً له ، وهذا يقتضي إعداد المعلمين وتدريبهم لتنفيذ الرؤى اللسانية النظرية الموضوعة وتحويلها إلى أداء تعليمي ينتهي إلى تحقيق الغاية المرجوة والهدف المنشود . وهنا يتفاوت إعداد المعلم بين فئتين : فئة المعلمين المنتظمين (في الميدان) ، وهذه الفئة تحتاج إلى تدريب جديد يضاف إلى الخبرة السابقة ، وغالباً ما يعرف هذا بـ «تطوير أداء المعلم» أو «دورات في أثناء الخدمة» وهي تتضمن الإطار النظري الجديد وكيفية توظيفه . وأما الفئة الثانية فهي فئة المتخرجين حديثاً في أقسام اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات ، وقد تلقوا تأطيراً نظرياً في النظريات اللسانية وطرق تعليم اللغات ، ولكنهم يحتاجون إلى تدريب عمليّ ينقل المعرفة النظرية إلى أداء ناجز في غرفة الصف ، وتُعْرَفُ هذه البرامج عادة بـ«دورات تعليم في أثناء الخدمة» .

ولقد شهدت برامج إعداد المعلمين تحولاً نوعيّاً تمثل في الانتقال من الإعداد الاستهلاكي إلى الإعداد الإنتاجي ؛ فقد اقتصر دور معلم اللغة في البرامج التقليدية على كيفية إعداده لتنفيذ النظريات والرؤى اللسانية الجديدة ؛ فلم يكن إلا عنصراً يكاد يكون سلبياً ؛ ذلك أنّ دوره لا يتجاوز التنفيذ ، ولم تكن هذه البرامج تقيم وزناً للممارسات الفعلية والملاحظات التي يستخلصها المعلمون من تجربتهم ، وما يمكنهم تقديمه من رؤى نافعة مبنية على التجربة والملاحظة ؛ بلفظ صريح : لم يكن لمعلم اللغة صوتٌ مسموعٌ! أما في البرامج الحديثة فقد اختلفت النظرة اختلافاً كلياً وظهرت حركة «الباحث- المعلم»[1] التي تُعْلي من شأن المعلم وقدراته الفكرية والعلمية والبحثية ، مِنْ ثَمَّ ظهرت دعواتٌ صريحةٌ إلى إدماج المعلمين في بحوث تعليم اللغات واتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية من بدايتها تخطيطاً إلى نهايتها تقييماً . لقد عززت هذه الحركةُ منزلة المعلم بوصفه أقربَ الناس إلى مراقبة عملية تعلم اللغة وممارستها ، فلم يعد الأمر مقتصرًا على اللسانيين التطبيقيين من أساتذة الجامعات حسب .

وهكذا صارت أدوار المعلمين إضافة إلى التعليم تتمثل في :

- قراءة بحوث تعليم اللغات وتطبيقها على وفق فهمهم لتلك البحوث وما تتيحه

(١) لتفاصيل وافية : دونا جونسون ، مداخل إلى البحث في تعلم اللغة الثانية ، ترجمة علي شعبان وأحمد شفيق الخطيب ، القاهرة ، المشروع القومي للترجمة ، الكتاب ٧٢٠ ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص٣٣٢-٣٥٨ .

ظروف التطبيق ، بما يسمح بتعديل رؤاهم الخاصة في أثناء الممارسة العملية .

- الإسهام المباشر في إنجاز بحوث تعليم اللغات ، أكانت هذه البحوث خالصة لهم أم كانت بحوثاً تشاركية ؛ يشتركون فيها مع المتخصصين في اللسانيات التطبيقية من أساتذة الجامعات .

ولما كانت الغاية الرئيسة من برامج تدريب المعلمين وإعدادهم إعداداً لسانياً تمكينهم من التعامل بعلمية واحترافية مع قضايا تعليم اللغة المختلفة وجب أن تناقش قضايا من مثل : ما الكفايات التي ينبغي أن يمتلكها معلم اللغة الأجنبية؟ ثم : ما المحتوى اللغوي الذي ينبغي أن تتضمنه «برامج ودورات» إعداد المعلمين المتخصصين بتعليم اللغات؟

ينقل رتشاردز عن روبرت أن الكفايات الجوهرية لمعرفة مدرس اللغة ، هي :

١ . معرفة عملية : حصيلة المدرس من الأساليب والاستراتيجيات الصفية .

٢ . المحتوى المعرفي : فهم المدرس لموضوع تدريس اللغة الإنجليزية للناطقين بلغات أخرى مثل النحو التعليمي ، وعلم الأصوات ، ونظريات التدريس ، واكتساب اللغة الثانية ، إضافة إلى الخطاب ومصطلحات تدريس اللغة .

٣ . معرفة بالمحيط البيئي : التآلف مع المدرسة أو المحيط المؤسساتي وقوانين المدرسة ، والمعرفة التي يمتلكها المتعلمون بما فيها المعلومات الثقافية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة .

٤ . المعرفة التدريسية : القدرة على إعادة بناء المحتوى المعرفي لأغراض التدريس والقدرة على التخطيط والتكيف والارتجال .

٥ . المعرفة الشخصية : اعتقادات المدرس ومبادئه الشخصية ومذهبه الشخصي في التدريس .

٦ . المعرفة التأملية : قدرة المعلم على تأمل ممارساته وقياسها .

ولا شك أن هذه المعارف تختلف عندما يكون المعلم من غير الناطقين الأصليين باللغة ؛ إذ يكون محتاجاً إلى كفايات لغوية وثقافية تشبه أو تكاد تقترب مما يحتاجه المتعلمون ؛ فقد رأى روبرت أنه[1] :

(١) المرجع نفسه ، ٣٠٦-٣٠٧ .

١- قد يفتقد المدرسون غير الناطقين بالإنجليزية إلى الثقة بقدرتهم في اللغة الإنجليزية ، وبالتالي يجب إعطاء أولوية لتطوير قدراتهم اللغوية .

٢- قد يخضع المدرسون غير الناطقين بالإنجليزية إلى تآكل في أدائهم باللغة الإنجليزية من خلال تقييد أدائهم اللغوي بخطاب الصف الدراسي .

٣- قد لا يملكون الحدس الذي يتمتع به الناطق الأصلي حول اللغة ، وقد يحتاجون إلى قواعد لغوية لتشكل مصدراً للأمن والطمأنينة ، وقد يتجنبون الأنشطة الصفية التي تتطلب استخدامات لغوية غير متوقعة والتي تحتاج إلى قياس دقة اللغة المُنْتَجة ومناسبتها للموقف بسرعة وبديهة ، وبالتالي قد يحتاجون إلى دعم الكتب الدراسية أكثر من الناطقين الأصليين .

٤- لديهم خبرة شخصية لفهم الصعوبات التي يعاني منها طلابهم .

٥- عندما يشترك المدرسون والطلاب في ثقافة واحدة قد تؤثر قواعد المجموعة في سلوكهم على نحو كبير ، بينما قد يعفى المدرسون الناطقون الأصليون من هذه القواعد .

٦- لا يمكن فصل سلوك تدريس اللغة عن النماذج التدريسية الموروثة من ثقافة اللغة الأم (القرآنية ، والكونفوشية ، والأفريقية) في صفات مثل ثقافة المؤسسة والتوجهات نحو السلطة والمعرفة ، وعلاقة الكبار بالأطفال . . .

٧- لموقع الإنجليزية في المجتمع تأثير عميق في أغراض تدريس اللغة الإنجليزية ومنهج اللغة الإنجليزية وبالتالي طبيعة عمل المدرس

على أن ما يهمنا هنا : ما هي المضامين الخطابية التي ينبغي أن يتقنها معلم اللغة للناطقين بغيرها؟ وبلفظ آخر : ما المضامين الخطابية التي ينبغي أن يتضمنها أي برنامج لإعداد معلم اللغات الأجنبية؟

يمكن القول إنّ إعداد المعلم ليكون قادراً على استثمار تحليل الخطاب في تعليم اللغة الأجنبية ينبغي ، على التعميم أن يستوعب وجوه الخطاب بصورتيه المنطوقة والمكتوبة ، ومنها :

الخطاب المنطوق	الخطاب المكتوب
- الفرق بين المنطوق والمكتوب ، وما يرتبط به من اختلاف في استراتيجيات التواصل . - تحليل المحادثة والحوار ، أكان حواراً اعتيادياً يجري بين ناطقين أصليين أم حواراً يجري داخل غرفة الصف . ويتصل بذلك عناصر بناء المحادثة : افتتاح الكلام وإنهاؤه ، والمراوغة والتهرب . . . - الخصائص الصوتية (التنغيم والنبر والوقف) للكلام ودلالتها . - عناصر الكفاية التواصلية المختلفة : مطابقة الكلام لمقتضى الحال . - قواعد التأدب والحديث ، وما يتصل بها من كفايات استراتيجية لإصلاح أخطاء التواصل ، أو العجز عن متابعة التواصل ، أو التهرب من مفردات وتراكيب لا يعرفها المتعلم .	- أنواع النصوص ، وأبنيتها ، وأغراضها ، وتنظيمها الداخلي (الشكلي والمضموني) . - تمثُّل وجوه تحليل التماسك الشكلي والمضموني في النصوص ، واكتشاف ما يصيبها من أعطاب الخطاب . - التحليل الأسلوبي الشكلي لأنواع النصوص ولاسيما النصوص الأدبية لتبيان الفروقات النوعية بينها . - تمثل العناصر غير اللغوية المسهمة في إنتاج الخطاب وبيان عناصره ، مثل : علاقات المتخاطبين ،المفردات الثقافية ، والمصطلحات ، واستراتيجيات التخاطب . . .

وظاهر أن هذه الكفايات ، وهي عينة تمثيلية حسب ، تتجاوز بالمعلم حدود النّظريّ إلى التطبيقي ؛ ذلك أنها توفر له فرصاً مناسبة لتطبيق هذه المعارف النظرية في إثراء المنهاج ، وابتكار تدريبات جديدة ، وتحليل أداءات الطلبة .

ثانياً: الطريقة التعليمية والأساليب

قدم (مكارثي وكارتر) خمسة مبادئ منهجية رأيا أنها أساسية ومركزية في تعليم اللغة المبني على النصوص والخطاب ، وهذه المبادئ الخمسة هي[1] :

(1) Carter, R. and McCarthy M. Language As Discourse, pp166-168

أولاً: المبدأ التقابلي (*the contrastive principle*)

ويقصد بذلك أن يقابل/يقارن المتعلمون بين أنواع مختلفة من النصوص ؛ قصداً إلى تَمَثُّلِ الفروقات الرئيسية بين النصوص التي تُعْرَض عليهم . وقد تكون هذه المقابلة في نوع الخطاب/ النص ، أو في بنيته ، أو استراتيجياته . . . ، فقد يعرض المدرس/ الكتاب رسالتين مختلفتين إحداهما رسمية والأخرى إخوانية ، وقد يعرض نصاً شعرياً وآخر سردياً . وأما تطبيقات هذا المبدأ في تعليم اللغة فهي كثيرة ومتعددة ، منها :

- تحويل نص من نوع خطابي إلى آخر ، كأنْ يُحَوَّلَ نصاً وصفياً إلى حوار ، أو أن يُحَوَّلَ خبراً صحافياً إلى إعلان . . .
- تغيير عناصر الخطاب ؛ كأن يُحَوَّلَ رسالة من رسمية إلى شخصية/ودية ، أو أن يُحَوَّلَ شخصية المخاطَب من كبير إلى صغير (التحويل في طبيعة العلاقة الرابطة بين المتخاطبين) .

ثانياً: المبدأ التسلسلي/ التتابعي (*the continuum principle*)

ويتعالق هذا المبدأ بالمبدأ السابق ، وهو أعلقُ بتدريس النصوص الأدبية . ويفترض هذا المبدأ أنَّ أفضل طريقة لتنمية لغة المتعلم وتطويرها هي تعرضه لأنماط مختلفة من النصوص الأدبية وغير الأدبية ، نصوص متفاوتة بين نصوص إبداعية ونصوص وظيفية تقصد إلى تحقيق هدف محدد . ويركز في النصوص الأدبية على الخصائص الأسلوبية للنصوص الإبداعية وأسلوبية الخطاب الأدبي .

ثالثاً: المبدأ الاستدلالي (*The inferencing principle*)

ومفاده أن كل نص يتضمن محمولات ثقافيةً وسياسيةً واجتماعيةً معينة ؛ فالنص يعبر عن محمولات الثقافة التي تستعمل تلك اللغة ، وقد يحيل النص بمفرداته وتراكيبه وبنيته وتنظيمه الداخلي إلى أفكار سياسية ودينية وثقافية يتبناها كاتب النص . ولهذا فإنه من الضروري تعليم الطلبة استراتيجيات محددةً تمكنهم من تفكيك بنية النص والتوصل باللغة إلى خلفيته الثقافية والسياسية والاجتماعية . ولا شك أن امتلاك وعي وفهم لهذه المحمولات الثقافية يمثل عنصراً حاسماً في فهم النص آنياً ومن ثمّ فهم ثقافة الكاتب وثقافة اللغة عموماً . ويمكن هنا أن تؤدي

«أسلوبية الخطاب» دوراً مهماً في تحقيق هذا التفكيك والإحالة . أما الغاية التربوية البعيدة لهذا المبدأ فتتمثل في تعزيز ثقة المتعلمين بأنفسهم وتحفيزهم على اقتحام نصوص جديدة وبناء فهم ثقافي خاص . ومن وجوه تطبيق هذا المبدأ :

- مقارنة نصين ينتميان إلى نوع نصّيّ واحد بين اللغة الأم واللغة المتعلمة لتمثل كيفية اختلاف بنية النص لاختلاف عوامل خارجية غير لغوية ؛ فقد نقارن بين رسالة رسمية في موضوع واحد بين اللغتين للكشف عن كيفية مراعاة عناصر السياق : المخاطَب ، وأسلوب التخاطُب ، وديباجة الخطاب . . .
- مقارنة نصين من جنس واحد في موضوع واحد ولكنهما يعكسان خلفيتين متناقضتين ؛ فمثلاً يمكن تناول خبر واحد في صحافتين مختلفتين إحداهما معارضة وأخرى مؤيدة لحكومة ما ؛ حيث يمكن المقارنة بين المفردات ، وطريقة عرض القضية . . .

رابعاً: مبدأ من المألوف إلى غير المألوف (*familiar to unfamiliar principle*)

ومفاده أن نبدأ بالنصوص المألوفة ثقافياً تيسيراً على الطلبة وتعزيزاً لثقتهم بأنفسهم ، مِنْ ثَمَّ الانتقال إلى نصوص ليس لهم بها إلف أو اعتياد .

خامساً: المبدأ النقدي (*critical principle*)

ويمثل هذا المبدأ مرحلة راقية من إدراك اللغة ومحمولاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية ، ومِنْ ثَمَّ يصيرُ متعلماً ناقدًا قادرًا على نقل معرفته باللغة من اللاوعي إلى الوعي ، فيصير عارفاً باللغة وعن اللغة .

ثالثاً: إعداد الطلبة من الكفاية اللغوية إلى الكفاية الخطابية

لقد كان مصطلح الكفاية اللغوية الذي اجترحه تشومسكي إيذاناً بانفتاح واسع على هذا المصطلح من حيث دلالته على امتلاك الإنسان نظاماً لغوياً قادراً على التوليد والابتداع ، فانشغل اللسانيون وعلماء النفس واللسانيون التطبيقيون يَتَبَيَّنِ طبيعة هذه الكفاية وتحليلها ومحاولة تفكيك عناصرها للوصول إلى معاييرَ وعناصرَ تَصْلُحُ أنْ تكونَ أداة لقياس هذه الكفاية . ولعل أهم استثمارات مفهوم الكفاية ظهر عند اللسانيين التطبيقيين وعلماء المناهج وأساليب التدريس ؛ ذلك أنها صارت تعني في

كثير من الأحيان المهارات اللغوية والأهداف السلوكية التي ينبغي للمتعلم الأجنبي تحقيقها ليقترب من كفاية الناطق الأصلي بهذه اللغة .

وقد جرَّد نهاد الموسى هذه الكفاية فجعلها في عناصرَ ثلاثة[1] :

١- استدخال قواعد اللغة في مستوياتها الشكلية والوظيفية (الصوتية والصرفية والنحوية والتركيبية . . .)

٢- إنتاج ما لا يتناهى من الأداءات اللغوية الصحيحة .

٣- مرجع في تمييز الخطأ من الصواب ؛ اكتشاف الأخطاء وتصويبها .

على أن فكرة الكفاية اللغوية لم تسلم من النقد في سياق انتقادات وُجِّهَت للمدرسة التحويلية ؛ أما ما تعلق بمفهوم الكفاية اللغوية فقد اعترض عليه «دلّ هايز» مستدركاً عليه بمصطلح «الكفاية التواصلية» ؛ فقد رأى هايز أن مفهوم تشومسكي مفهومٌ منقوص ؛ ذلك أن القواعد اللغوية التي يمتلكها الناطق باللغة ليست كافية للتواصل المناسب في المجتمع ، ولذلك فإنه محتاج إلى كفاية تتمثل في اقتداره على التواصل السليم المناسب للسياق بعناصره المختلفة ؛ فحتى يكون التواصل ناجحاً ينبغي أن تكون العبارات والجمل المستعملة مناسبة للسياق المقامي والمقالي ؛ فـ «لكل مقام مقال» . وهكذا يكون هذا المصطلح قد اعتنى بالجانب الاجتماعي للغة ودور الممارسة الاجتماعية في استكمال دور الممارسة اللغوية الذهنية .

لقد أحدث هذا المصطلح تأثيرات بالغةً تجاوزت تأثيرات مصطلح تشومسكي ولاسيما في اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات الأجنبية ؛ إذ صارت الغاية الرئيسية لتعليم الإنجليزية من ثَمّ غيرها من اللغات بلوغ الكفاية التواصلية ، وتمثلت هذه الغاية في طرق التعليم حيث ظهرت الطريقة التواصلية وما تفرع منها (التعلم الموقفي ، وتعليم اللغة لأغراض خاصة) ، وفي إعداد المناهج المبنية عليها١٤ . وما يزال مفهوم الكفاية يسري ويتوسع مع انبثاق دراسات تحليل الخطاب واللسانيات النصية ، وبدأ السؤال التقليدي يظهر : هل ثمة كفاية في تحليل الخطاب تختلف عن الكفايات الأخرى؟ وبمعنى آخر : هل ثمة كفاية خطابية؟

(١) نهاد الموسى ، الأساليب في تعليم اللغة العربية ، عمان ، دار الشروق ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص١٢٣-١٢٤ .

(٢) انظر مثلاً : رشدي طعيمة ومحمود المناعة ، تعليم اللغة اتصالياً . . . بين المناهج والاستراتيجيات ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ٢٠٠٦ .

تفاوتت آراء اللسانيين حول هذا الموضوع وإنْ كان أغلبهم يجعل الكفاية الخطابيّة من ضمن الكفاية التواصلية . فقد أضاف (كانَل) قسمين فرعيين للكفاية التواصلية هما الكفاية اللسانية الاجتماعية و الكفاية الإستراتيجية ، وجعل الكفاية الخطابية جزءاً من الكفاية اللسانية الاجتماعية . ويمثل الشكل التالي ذلك :

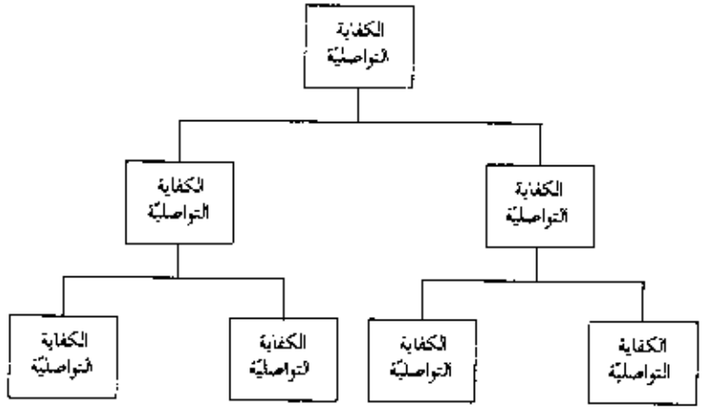

وقد جعل قواعد الخطاب مختصة بالتماسك والترابط النصي[1] .

أما (يالْدن) فقد جعلت الكفاية الخطابية تتمثل في :

- الترابط النصي والإحالة (حسب رأي هاليداي) .
- عمليات تُطَبَّقُ على النص (الاقتباس ، توسيع النص ، استخراج معلومات مهمة من النص . . .) .
- التنظيم البلاغي (الوظائف النصية : التعميم ، التصنيف . . .) .
- تحديد المهارات الانتقالية في الخطاب المنطوق (الابتداء ، تقديم المعلومات ، اختتام الحديث ، تبادل الأدوار)[2] .

ويظهر أن تعريف (كانَل) تعريف قاصر ؛ لأنه يَقْصُرُ الكفاية الخطابية على

(١) نقلاً عن :

- *Carter, R. and McCarthy, Language As Discourse, p174*

(2) Ibid, p177

التماسك الشكلي والمضموني للنص دون أن يتجاوزه إلى ما وراء الخطاب . وأما تعريف (يالدن) فيمزج بين المنطوق والمكتوب . ولعله يحسن أن نخرج بتعريف للكفاية الخطابية . . .

يمكن أن نُعَرِّفَ الكفاية الخطابية بالقول إنها :

الاقتدار على توظيف عناصر الكفاية اللغوية في سياقات أوسع لتشمل الممارسات النصية والخطابية المختلفة التي تجسدها أنواع النصوص المختلفة ، لتكون عناصرُ الكفاية اللغوية أدلَّة صريحة على تجاوز الوظيفة اللغوية المستقلة إلى وظيفة خطابية أوسع وأشمل استقبالاً وإنتاجاً ، كتابةً ونطقاً .

أوهي : التمثل اللاواعي لعناصر الكفاية اللغوية وأدوارها في إنتاج النصوص المنطوقة والمكتوبة واستقبالها وتحليلها وتفكيكها وإعادة إنتاجها ، بحيث تكون عناصر هذه الكفاية أدلة صريحة على ربط بنية النص الداخلية واشتغال علاقاته بالبنية الخارجية الشكلية للنص ؛ أي اكتشاف العناصر التي تحقق للنص نصيته وخصائصه النصية المتفردة التي تميزه من سواه .

* من الكفاية التواصلية إلى تحليل الخطاب : من الممارسة اللغوية إلى الوعي باللغة

لا شك أن طرائق تعليم اللغات الأجنبية انبثقت من رؤى لسانية نظرية تلخصها أنظارٌ في طبيعة اللغة وعلاقاتها الداخلية وعلاقتها بالمحيط الذي تُتداول فيه . وليس غريباً أن تفوز التيارات اللسانية المتعاقبة أنظاراً متعارضة أو متناقضة في مسائل تعليم اللغة النظرية أو التطبيقية . وما يهمنا هنا مسألة واحدة حسب يمثلها التساؤل التالي : هل ثمة ضرورة لأن يعرف المتعلم معلومات عن اللغة أم يُكتفى بتعليمه اللغةَ في الاستعمال حسب؟ وبلفظ آخر : هل نقدم للمتعلم معلوماتٍ نظريةً عن اللغة المتعلمة أم نكتفي بتزويده بالسياقات الاستعمالية المناسبة؟

لقد كان هذا السؤال مثار اهتمام في طرق تعليم اللغات كلها ، على أن وُضوحَه كان أظهرَ وأدلَّ في سياق الطريقة التواصلية ثم تحليل الخطاب ؛ فقد ركزت الطريقة التواصلية على مفهوم الكفاية التواصلية بالمفهوم الهايمزيّ ؛ أي أن يقتدر المتعلم على استعمال اللغة المتعلمة استعمالاً صحيحاً يراعي سياق المقام وسياق المقال دون

حاجة أو تركيز على المعلومات النظرية عن اللغة ؛ أي المصطلحات الفنية التي تصف اللغة المتعلمة (اللغة الواصفة) . أما دُعاة تحليل الخطاب فيرون أنَّ من الضروري أن يعرف المتعلم معلومات عن النظام اللغوي ؛ لأنه في تعلمه اللغةَ يحتاج إلى لغة واصفة تعينه على تمثل النظام اللغوي وتطبيقه ؛ وهكذا فإنّ مسألة الوعي باللغة وإدراكها وإدراك نظامها أمر لا مفر منه للتمكن من هذه اللغة ؛ «فهو يمثل مراقباً وضابطاً لاستعمال اللغة ولكنه ليس الاستعمال»[1] .

لعل هذه العبارة التي أطلقها مكارثي وكارتر تكون دقيقة الوصف ؛ ذلك أنه ينبغي لمن يتعلم أي لغة أن يكون عارفاً بقواعدَ نظرية يستعين بها ليضبط أداءه اللغوي ، وليصححه ، ولتكون هذه القواعدُ النظريةُ الواعيةُ أداةَ تقييم ذاتي للمتعلم ، وعاملاً مُيَسِّراً لتعلمه ، وإلا كيف يمكن له التيقن من صحة أدائه؟ هل يلجأ إلى المعلم في كل صغيرة وكبيرة؟

ويرى كارتر ومكارثي أنه يمكنهما دمج هذين الرأيين : الممارسة اللاواعية للغة ، والمعرفة الواعية بالنظام اللغوي المتعلم ، وإنما يكون ذلك باقتراح معاييرَ ثلاثة ينبغي تحقيقها لتنمية الوعي باللغة المتعلمة وإدراكها . وهذه المعايير هي[2] :

* المعايير الشكلية : ويقصد بها النظر إلى اللغة على أنها نظام لغوي شكلي يتألف من عناصرَ متآلفة ، وهي قواعد النظام الصوتي والصرفي والنحوي والأسلوبي . . . ويركز هذا المعيار على القضايا اللغوية البحتة ومنها : أقسام الكلام ، والأفعال وأزمانها ، والعلاقات النحوية ، والأبنية الصرفية . . . ولاشك أن الممارسة اللغوية تعتمد اعتماداً كبيراً على هذه اللغة الواصفة . ويمكن ، حسب كارتر ومكارثي ، تعزيز هذا الوعي باللغة بالمقابلة بين اللغتين الأولى والثانية ؛ لتبين الفروقات بينهما في بنية النظام اللغوي . وينصحان في المقابلة بالتركيز على ما تنفرد به اللغة الأولى ، وما تتميز به عن الأخرى .
* المعايير الوظيفية : ويقصد بها الوعي المباشر بالوظيفة التي يؤديها الشكل اللغوي في السياق التواصلي . وهما يقدمان نماذج يمكن تنفيذها داخل الصف ، منها :

١- المقارنة بين المنطوق والمكتوب .

---

(1) Ibid, p160-161

(2) Ibid, p160-162

٢- مقارنة الإنجليزيات المختلفة .

٣- المقارنة بين ترجمات مختلفة .

٤- المقارنة بين أساليب لغوية مختلفة لتحقيق الغرض نفسه .

ويريان أنه يمكن توسيع ذلك ليشمل دور المفردات والتراكيب في النص ، ولاسيما في الحوار ؛ كيف تسهم المفردات في افتتاح الخطاب وإنهائه ، مثلاً؟

* المعيار الثقافي الاجتماعي : ويقصد به التصريح المباشر بالافتراقات الثقافية والاجتماعية بين اللغتين الأم والمتعلمة . ويتحقق ذلك بالوعي المباشر عند مقارنة أخبار معينة في اللغتين ، وكيفية اختلاف اللغتين في التعبير عن الخبر نفسه ، وكيف تعكس اللغة فكر الكاتب أو المؤلف .

ولا بُدّ لهذه المعايير الثلاثة أن تعمل معاً لتحقيق الهدف الرئيسي من تعلم اللغة ، وهو بلوغ كفاية تواصلية تُقارِبُ كفاية الناطقين الأصليين باللغة . وجدير ذكره هنا أن الدعوة إلى التعلم عن اللغة والوعي المباشر بها تمثل تماشياً مع التغيرات التي طرأت على دور المعلم في التعليم عموماً وتعليم اللغة خصوصاً ؛ إذ بدأت مركزية المعلم تنحلّ تدريجياً وصار المتعلم يسهم إسهاماً فاعلاً في التعلم . وقد عُرِفَتْ هذه التغيرات باسم «استراتيجيات التعلم» ، وخلاصتها أنه : ينبغي تعليم الطالب كيف يتعلّم بنفسه .

ويبقى السؤال قائماً هنا : ما منزلة الوعي باللغة من منظور الخطاب؟ وكيف يتمثل متعلم اللغة الأجنبية أنواع الخطابات المختلفة في اللغة الأجنبية؟ أو كيف نوفّر للمتعلم مثل هذه المعرفة الواعية بنظام الخطاب في اللغة المتعلمة؟

لعله يحسن هنا أن نقيم فرقاً واضحاً بين لاوعي اللغة عند الناطق الأصلي ووعي اللغة عند المتعلم ؛ وبيان ذلك أنّ الناطقَ الأصليَّ يكتسب نظام الخطاب واستراتيجياته اكتساباً غيرَ واعٍ بما ينطوي عليه الخطاب من مفاهيمَ مختلفة ، وهذا يعني أن التماسك الشكلي والتماسك المعنويّ الدلالي في النصوص يمثلان شطراً من الإحساس العَفْويّ باللغة الأم ؛ فليس غريباً أن يَدُلّك أحد الناطقين الأصليين باللغة على انعدام التماسك والانسجام معولاً بذلك على حدسه ودون أن يكون قادراً ، غالباً ، على تبيان حدسه أو رأيه ، وهذا أمر صحيح إلى حد بعيد؛ وإذا كان لهذا الناطق الأصلي أدواتٌ من الإحساس التلقائي اللاشعوري بغياب التماسك فأنّى ذلك للمتعلم الأجنبي؟

إن أسمى ما يسعى إليه تعليم اللغة للناطقين بغيرها بلوغ كفاية لغوية وتواصلية تقارب كفاية الناطقين الأصليين بتلك اللغة ؛ فكيف لنا أن نهيئ مثل هذه الكفاية للمتعلم الأجنبي ، ولاسيما الكفاية الخطابية؟ السبيل إلى ذلك سبيلان :

١- الاكتساب اللاواعي بالتعلم والممارسة

وإنما يَتَحَصَّلُ ذلك بالممارسة المباشرة لعناصر اللغة الأجنبية ومهاراتها المختلفة ؛ ذلك أن المتعلم يبني ، في سياق التعلم ، خبرات تحليليةً لاواعية تُمَكِّنُهُ من بناء منظومة من المعلومات الحدسية التي تنتهي بكثرة الممارسة إلى خبرة ونظام تلقائي يُمَكِّنُهُ من تعرف أنواع النصوص وكيفية بنائها وتحليلها ومعالجتها . إنّ بناء منهج يعتمد على الممارسات الخطابية والنصية يُسَهِّلُ هذا الاكتساب ؛ فإذا افترضنا أنّ المنهج يقدم للمتعلم الأجنبي فنوناً خطابية مختلفة ، ويكرر بعض هذه الفنون لأغراض معينة ، فإن ممارسة هذه النصوص وتكرار نماذجها سيمكن المتعلم من بناء افتراضات معينة عن هذه النصوص من حيث معالجتها وتحليلها ، مِنْ ثَمّ إعادة إنتاجها .

ولعل المتعلم في هذه الحالة يبدأ بإنجاز تقابلات لا واعية بين تقاليد النصوص وأعرافها في لغته التي يتمثلها في لاوعيه ونصوص اللغة المتعلمة ، حيث تفضي به هذه التقابلات إلى نتائجَ واعية يُسَجِّلها ويحفظها بالكتابة .

٢- التعليم المباشر عن أنواع الخطاب وأغراضه...

ويتمثل هذا الوجهُ في اللغة الواصفة والتحليلية المباشرة التي يستعملها المعلم في معالجة النصوص وتحليلها والكشف عن بنيتها وخلفياتها المعرفية واللسانية والاجتماعية والثقافية الثاوية والمستقرة في بطن النصوص . والمقصود بذلك أن يستخدم المعلم المصطلحاتِ المتخصصةَ في التحليل ؛ فإذا كان المعلم يحلل قصة قصيرة من أدب اللغة المتعلمة فلا مناص له من استخدام تقنيات التحليل الأدبي العام ، وتقنيات التحليل الأسلوبي وما تتضمنه من تحليل للبنية اللغوية (الترابط النصي ، والترابط الدلالي) ، وتحليل عناصر القصة ، وتحليل المفردات والتراكيب ذات الخلفية الثقافية ، والمفردات التي تعبر عن موقف الكاتب أو الشخصيات . . .

ولا شك أنّ هذه اللغة الواصفة واستراتيجيات التحليل النصي ستمثل دليلاً

عملياً وتطبيقياً للمتعلم ؛ إذ يعود إليها ما احتاج إليها ، ويمكنه أن ينجز الأعمال التالية ، على سبيل التمثيل ، بالاعتماد على نص واحد يقدمه المعلم ، وليكن هذا النص مقالة في جريدة :

- في المفردات : كيفية استثمار المفردات وعلاقاتها في تماسك النص : الترادف والتضاد والحقول الدلالية ، وتمييز المصطلحات المتخصصة من المفردات العامة . ويمكنه تبين الوظائف الخطابية التي تسهم فيها المفردات في بناء النص : افتتاح الخطاب ، وإنهاء الخطاب ، والمقارنة ، والاعتراض ، أو التأييد . . . ولعله يمكن للمتعلم أن يبني معجماً استعمالياً يرصد فيه الاستعمالات السياقية للمفردات ، والمتلازمات اللفظية ، والتعابير ذات الدلالات الثقافية المختلفة . . .
- في النحو والتراكيب النحوية : يمكنه أن يرصد البنية النحوية لجمل المقالة من حيث تماسكها ، و أزمنة الفعل ، ووجهة الخطاب ، وإحالات النص الداخلية والخارجية ، وعلاقة النص بخارجه . . .
- في نوع الخطاب : يتعرّف تقاليدَ إنشاء الخطاب واستراتيجيات بنائه ؛ من افتتاحه وتوسيعه وإغلاقه ، وبناء الجدل والإقناع فيه باستثمار الإحصاءات والحقائق الاقتصادية . . . ويمكن له هنا أن يستثمر معطيات الأسلوبية في تحديد خصائص النص ومحاكاتها حين ينتج النصوص في اللغة المتعلمة وينشئها .

ولعل أيسر السبل لامتلاك الكفاية الخطابية من هذين السبيلين تتمثل في استثمار النصوص الأصيلة التي تكشف عن تحققات الخطاب في واقع الاستعمال في مُدَوَّنَةِ اللغة المتعلمة .

رابعاً، إعداد المادة التعليمية

والمادة التعليمية هي محور التقاء عناصر العملية التعليمية التعلمية الأخرى : المعلم والمتعلم والطرائق . ولا شك أن المادة التعليمية في تعليم اللغات الأجنبية تحظى بعناية فائقة ولاسيما مع نهضة اللسانيات التطبيقية التي اقترنت بنهضة تعليم الإنجليزية . وقد صار معروفاً انبناء المواد التعليمية وتأليف كتب تعليم الإنجليزية خصوصاً على نظريات لسانية ولسانية نفسية مدعومة بطريقة تعليمية تنبثق من الآراء النظرية نفسها . ولعل تعليم اللغة تواصلياً يكون مثالاً صالحاً على ذلك .

انبثق تعليم اللغة تواصلياً من الانتقادات التي وجهها (دل هايز) إلى مفهوم

الكفاية اللغوية الذي وضعه تشومسكي ؛ إذ رأى هايز أن امتلاك الكفاية اللغوية المجردة لا يُقْدِر الإنسان على التواصل السليم والملائم في مجتمع اللغة ، ولذلك ينبغي امتلاك كفاية تواصلية تهيئ له التواصل السليم الذي يراعي سياق المقام وسياق المقال ، وقد سمى هايز هذه القدرة بـ(الكفاية التواصلية) . لقد استثمر دعاة تعليم اللغة في سياقها الاجتماعي هذا المفهوم ودعوا إلى هدف جديد في تعليم الإنجليزية ؛ هدف يتجاوز الكفاية اللغوية إلى الكفاية التواصلية ، ومن هنا نشطت جهود إعداد المواد القائمة على المواقف الواقعية والحيوية التي يمارسها أهل اللغة ، وركز هذا الاتجاه على تقديم مواقفَ متعددةٍ من الحياة اليومية ، وتصنيف المناهج وفقاً للأغراض التواصلية : الشكر ، والطلب ، والاستقبال ، والاعتذار ، والرد على الهاتف . . .

ولا يختلف الحال مع بناء المادة التعليمية وإعدادها من منظور الخطاب ؛ إذ إن الأساس في تصميم مادة تعليمية من هذا المنطلق هي فكرة استثمار النصوص الأصيلة المنطوقة والمكتوبة . فما المقصود بالنصوص الأصيلة؟

يرى بعض الباحثين أن مفهوم «المادة الأصيلة» أو «النص الأصيل» ينطوي على جانبين هما[1] :

- جانب النفي (السلب) : وبناءً عليه تُعَرَّفُ المادة الأصلية بأنها المادة التي لم تُسْتَعْمل سابقاً لتعليم اللغة وتعلمها ؛ فهي ليست نصوصاً تعليمية صُمِّمَت لتعليم اللغة .
- جانب الإثبات (الإيجاب) : هي المواد والنصوص التي أُنتجت بوصفها رسالةً في موقف تواصلي حقيقي ؛ فهي نصوص ومنطوقات اسْتُعْمِلَت أصلاً لأغراض تواصلية اعتيادية لتحقيق أغراض تواصلية مختلفة .

وبناءً على ذلك فإنَّ أي نص مكتوب أو منطوق عُدِّل (بالتيسير أو تغيير المفردات . . .) لأغراض تعليمية ليس مادةً أصيلة ؛ فالمسلسلات والأفلام والنشرات الإخبارية والمقالات الصحافية والإعلانات التجارية تعد نصوصاً أصيلة ما دامت لم تعدَّ لغايات تعليم اللغة .

إن الاستدراك على نقائص المواد المعدَّة لأغراض تعليمية تمثل المسوِّغات

(1) D. Abe and others, using authentic documents for pedagogical purposes, in; Discourse and learning, pp322-323.

الرئيسية لاستعمال النصوص الأصيلة ؛ ذلك أن النصوص المعدة كثيراً ما تتجاوز عدداً من عناصر الحدث التواصلي ولاسيما في الحوارات المدونة كتابة ؛ فقد تحذف القيم التواصلية للمفردات أو التراكيب أو الجمل في السياق التواصلي ، وكذلك القيود اللسانية الاجتماعية التي تحكم سياق التواصل/النص كالعلاقة بين المتخاطبين ، إضافة إلى الخصائص النطقية وتعبيرات الوجه التي تضيع عند تحويلها إلى نصوص مكتوبة[1] .

وعلى ذلك يُسَوَّغ استعمال المواد الأصيلة بأنها :

* تُمَثِّل «استعمال اللغة» ؛ ذلك أنها تقدم تواصلاً حقيقياً جزئياً أو كلياً في سياق واقعي حقيقي ، فهي تقدم للمتعلمين صورة مطابقة للاستعمال اللغوي بما يلابسه من عناصر السياق والمقام .
* إذا اختيرت بعناية وعلى نحو يوافق حاجات المتعلمين فإنها ستشكل منهجاً دقيقاً مضبوطاً ومُسْتَوْعباً ، نظراً إلى تحديدها وثرائها وتنوعها .

وتتمثل إيجابيات المواد التعليمية الأصيلة ، على ما ينقله جاك ريتشاردز ، في[2] :

١- أنَّ لها تأثيرًا إيجابيًا على دافعية المتعلم ؛ لأنها أكثر تشويقاً وتحفيزاً من المواد التعليمية المصنوعة ؛ فهناك مصادر ممتعة هائلة لتعلم اللغة في وسائل الإعلام وفي شبكة المعلومات الدولية ، وهي ذات صلة كبيرة باهتمامات كثير من متعلمي اللغة .
٢- أنها تقدم معلومات ثقافية أصيلة عن الثقافة الهدف ؛ إذ يمكن اختيار المواد التعليمية لتوضيح جوانب متعددة من الثقافة الهدف بما فيها الممارسات والاعتقادات الثقافية والسلوك اللغوي وغير اللغوي .

(1) *Ibid, pp323-324*

(٢) جاك ريتشاردز ، تطوير مناهج تعليم اللغة ، ٢٠٠١ ، ترجمة ناصر بن غالي وعبد الله الشويرخ ، الرياض ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، ٢٠٠٧ ، ص٣٥٨ .

٣- أنها تجعل الطلاب يتعرضون للغة الحقيقية لا إلى النصوص المصنوعة الموجودة في المواد التعليمية والمكتوبة خصيصاً لإبراز قواعد نحوية أو أنواع خطابية معينة .
٤- أنها ترتبط أكثر بحاجات المتعلمين ، وبالتالي تربط بين الفصل وحاجات الطلاب في العالم الحقيقي .
٥- أنها تدعم مذهباً أكثر إبداعاً في التدريس ؛ فعند استخدام المواد التعليمية الأصيلة مصدراً لأنشطة التدريس يستطيع المدرسون استغلال كامل طاقاتهم الكامنة ، ويطورون أنشطةً ومَهَمّاتٍ تنسجم بطريقة أفضل مع أساليبهم التدريسية وأساليب التعلم عند طلابهم .

ولعل السؤال المحوري هنا يكون : كيف نختار النصوص التعليمية في سياق تحليل الخطاب؟ وهل يقتصر اختيارها على مُعدّي المناهج والمواد التعليمية؟

معلومٌ أنَّ اختيار المواد التعليمية في منهج لتعليم اللغة يخضع لأسس لسانية ولسانية نفسية على التعميم ، ولا يخرج استعمال المواد الأصيلة عن هذا النطاق ؛ ومن هنا فإن معايير انتقاء النصوص التعليمية وفق تحليل الخطاب تتمثل في ما يلي :

* موافقة الأسس اللسانية لتحليل الخطاب ؛ وهذا يعني أن تكون النصوص نصوصاً واقعية أُنجِزَت لأغراض تواصلية واقعية . من ذلك مثلاً : رسالة رسمية أو رسالة ودية ، ومقالة صحافية تحليلية في موضوع محدد ، و تقرير حول موضوع ما ، و مقابلة صحافية مع مسؤول ما . . .
* موافقة حاجات المتعلمين وأغراضهم . لعل المنهج القائم على المواد الأصيلة أصلحُ لتعليم اللغة لأغراض خاصة حيث تلتقي حاجات الطلبة وأغراضهم نحو تحقيق كفاية تواصلية في حقل محدد . ولكن هذا لا يمنع من استثمار نصوص عامة لا تنتسب إلى حقل تخالص ولكنها تمثل مادة صالحة لتأسيس كفاية تواصلية وخطابية مناسبة ، ومن ذلك مثلاً أنه يمكن استعمال نماذج مختلفة من الممارسات الحيوية اليومية التي لا يستغني عنها أي شخص ، مثل : الحوارات اليومية ، والتحايا ، والمكالمات الهاتفية ، وملء نموذج بسيط لمباشرة العمل ، أو طلب خدمة . . . واضح أن هذه الأمثلة تتجاوز الاختصاصات .
* ملاءمة الأهداف التعليمية المحددة/الخاصة ؛ وإنما نقصد بذلك انتقاء النص واستعماله استعمالاً يوافق السياق الطبيعي الحقيقي الذي أُخِذَ منه ، فلا يَصِحُّ

مثلاً أن تُقدَّم مقالةٌ صحافية تفصيلية لخدمة أهداف التعبير الشفوي والمحادثة ، بل ينبغي أن توظَّف لخدمة أغراض الفهم والاستيعاب وتحليل النص .

* التمثيلية ؛ ويقصد بذلك انتقاء نصوص ومحاورات تمثل تمثيلاً نموذجياً نوع الخطاب المَنْويّ تعليمه ؛ ليكون المتعلم قادراً على تمثل الأطر العامة للخطابات المختلفة وطرق إنجازها ، وتمييزها من سواها ، انتهاءً بالاقتدار على إنجاز خطابات مماثلة كتابةً .

* التنوع ؛ أن تمتد النصوص على مدى أفقي واسع بحيث تستوعب نطاقاً واسعاً من النصوص التي تعكس وجوه الاستعمال الحقيقي المختلفة ؛ فإن كانت المادة المنوي تحضيرها مخصصة للدبلوماسيين وجب أن تتضمن أنواعَ النصوص التالية : الرسائل الرسمية وأصول التخاطب الدبلوماسي ، ونصوص الذكاء السياسي ، ومقالةٌ في الاقتصاد ، ومقابلةٌ صحافية أو تلفازية في قضية معينة ، ومؤتمراً صحافياً ، ومناظرة في قضية سياسية عصرية . . .

* التدرج في صعوبة المادة وسهولتها . ولعل المعيار الرئيس في ذلك يتمثل في المواءمة بين مستوى المتعلم ومستوى المادة المقدمة ؛ فلا شك أنّ ثمة فرقًا بين نصوص تقدم لطالب مبتدئ وآخر متوسط وثالث متقدم . ويمكن لنا أن نراعي معيار طول النص ليكون معياراً رئيساً في التدرج ؛ ذلك أن الطول غالباً ما يشير إلى عناصر السهولة أو الصعوبة اللغوية ، فغالباً ما يتضمن النص القصير عدداً أقل من المصطلحات المتخصصة ، ويمثل بنية خطابية/ نصية أقل تعقيداً من حيث البنية والتراكيب النحوية ، وتتفرع بنيته العليا إلى عدد أقل من البنى الصغرى (الأفكار والمضامين) . وهكذا يبدو منطقياً أن يتدرج بناء منهج خطابي أُعِدّ لغايات العمل الإنساني في منظمة دولية على النحو التالي :

* عنوانات صحافية رئيسية في قضايا حقوق الإنسان ، والتعليم ، والصحة ، والتغذية . . .

* فقرات قصيرة من المواثيق والشرائع الدولية التي تعتني بتلك القضايا ، كنصوص اتفاقية جنيف لحقوق الإنسان في فترات الحروب ، ومواد حقوق المهاجرين في التعليم والاعتقاد . . . إلخ .

* أخبار قصيرة تمثل وقائع إخبارية عن أحداث جارية في دول مختلفة ، بحيث تكون هذه الأخبار في حدود فقرة مثلاً .

* أخبار متوسطة الطول تمثل وقائع إخبارية عن أحداث جارية في دول مختلفة .

* نماذج من تقارير حكومية أو غير حكومية تتناول قضايا إنسانية مختلفة .

* مقالات متنوعة مطولة وتقارير مفصلة .

* فصول مختلفة من كتب متنوعة في قضايا العمل الإنساني بحيث تتضمن هذه الفصول أنواعاً خطابية مختلفة في الفصل الواحد ؛ كأن تتداخل فيه الجوانب الإعلامية والقانونية والتوثيقية والتحليلية والجدلية .

ويقترح كارتر ومكارثي[1] مجموعة من فئات الاستراتيجيات التي يمكن أن تعمل لتربط بين المجموعة المتعلمة واحتياجاتها من ناحية والمهام التعلمية من ناحية أخرى ، وهذه الإستراتيجيات ، هي :

الرقم	فئة الإستراتيجية	أسئلتها
١	إستراتيجيات متصلة بنوع النص	– ما هي وسائل التخاطب وأنواعها؟ نصوص مكتوبة أو مقروءة ، نصوص إعلامية . . .؟ – ما هي أنواع النصوص الأنفع والأجدى؟ – ما هي أنماط الشفاعل الأنفع : مثلاً : السرد ، المشكلة-الحل؟
٢	إستراتيجيات متصلة بالترابط النصي	– ما هي جوانب ترتيب الموضوع ، تبادل الأدوار . . . المشمولة؟ – ما هي أنواع الترابط (مع تأكيد كبير على أهمية الترابط المعجمي في المهام الشفاعلية الموجهة ، وألفاظ الحذف في الخطاب الإعلامي)؟
٣	إستراتيجيات التأدب	– ما هي ملامح الوجه التي يجب إبرازها (في الخطاب المنطوق والمحادثة)؟ – ما هي أشكال التوكيد المستعملة : الضمائر؟
٤	إستراتيجيات التخطيط	– ما هي تتابعات الأفعال ووجوهها (معلوم أو مجهول) المستعملة الدالة على نوع النص وجنسه؟

(1) Carter, R. and McCarthy, M. Language As Discourse, Longman, p180

	– ما هي جوانب الإبداعية في استعمال اللغة وجوانب المخاطرة المنظورة والملائمة للنص؟
٥ إستراتيجيات التقارب	– الإصلاح المعلوماتي أو المعرفي . – الإصلاح التأثيري : وأكثر ما يتعلق بسوء الفهم الذي قد يحدث نتيجة الفشل في استعمال إستراتيجيات التواصل الملائمة ، أو خرق الأعراف الثقافية في اللغة المتعلمة ؛ وكيف تساعد المعرفة النظرية عن اللغة والثقافة في إصلاح أعطاب الخطاب والتواصل .
٦ إستراتيجيات الإصلاح	– ما هي مخاطر مشكلات التواصل وسوء الفهم الثقافي؟ – هل إستراتيجيات إصلاح الأخطاء ذاتية أو عامة أو إصلاحات في التفاوض (حول المعنى)؟

وقد انتهى باحثون من دراساتهم التطبيقية في استخدام المواد الأصيلة إلى أنها[1] :

* تشجع استراتيجيات التعلم الفردي ؛ إذ يمكن للمتعلم أن يبحث عما يناسب ميوله وقدراته من النصوص ، وما يناسب استراتيجياته التعلمية .
* تهيئ للمتعلم فرصة تدريب مناسبة للنصوص التي سيواجهها مستقبلاً ، ما يجعله قادراً على تمثل الخصائص العامة لأنماط الخطاب وأنواعه واستراتيجياته المختلفة ، إضافة إلى تمثل الخصائص المعجمية والنحوية والأسلوبية للنصوص المتعلمة .
* تعزز دوافع الطلبة وتشجعهم لمزيد من الإسهام في التعلم الذاتي وبناء المهارات اللغوية المختلفة . ثم إن توافرها بكثرة في الشّابكة ووسائل نشر المعرفة الأخرى تتيح له خيارات متعددة وتثير فيه شغف التنقل بين النصوص .
* تخرج المتعلم من إطار ضيق محشور بين دفتي الكتاب المقرر .

(1) D, Abe and others, using authentic documents for pedagogical purposes, p325

ويبقى سؤال مهم : كيف نبني التداريب الملائمة للمنهج الخطابي؟

ولعل هذا الجزء يكون أهم ما في المادة التعليمية ؛ ذلك أنه الميدان الرئيس لتشبيت التعلم وترقيته . وتمثل هذه التمارين والتداريب الفرصة الحقيقية لتمثل خصائص خطابات اللغة المتعلمة استقبالاً ثم إعادة إنتاجها عند الطلب كتابةً أو نطقاً . وهي تمثل تقييماً دوريًا لمدى تمثل المتعلمين لعناصر الخطاب في اللغة المتعلمة . ولا يخفى على أحد أنّ هذه التداريب إنما تقصد إلى تعزيز التعلم وتشبيته ، ولذلك فإنها ينبغي :

١- أن تناسب مستوى المتعلمين .
٢- أن تكون منسجمة تماماً مع أغراض المنهج الخطابي بكل تفاصيله ،
٣- وأن تكون أداة قياس صادقة لما قُدِّم للمتعلم (المحتوى) .
٤- وتأسيساً على ذلك فإن التداريب ينبغي أن تغطي الكفاية اللغوية متضافرة مع الكفاية الخطابية بعناصرها كلها من ناحية ، ومتضافرة مع وجوه إنجاز الخطاب المهارية كتابةً وكلاماً . ففي القراءة والكتابة يمكن لنا أن نضع تمرينات من مثل :

المهارة	الكفاية الخطابية المقصودة
القراءة	– التنبؤ بمحتوى النص اعتماداً على العنوان ، قبل قراءة النص . – القراءة الموسعة : معرفة الأفكار الرئيسية وما يتفرع منها . – القراءة المكثفة : أسئلة تساعد المتعلمين لفهم الفروع . – استرجاع المعلومات : إرشاد الطلاب لاستعمال المعلومات للتخليص ، وإنشاء الجداول والأشكال . – التقييم : يعبر الطلاب عن آرائهم ، ويقارنون النص بنصوص أخرى . – المتابعة : نشاط نجد لتوسيع المعلومات وتوظيفها .
الكتابة	– إعادة بناء خطاب مفكك . – إعادة بناء نص بالنظر إلى ترتيب المعلومات فيه . – إنشاء رسالة تراعي علاقة المرسل بالمُرْسَل إليه . – تحويل شكل الخطاب . – استعمال المفردات الاصطلاحية في السياق المناسب .

الخاتمة

قصد البحث إلى بيان وجوه استثمار تحليل الخطاب في تعليم اللغات للناطقين بغيرها من حيث إنه منهج كلي يتجاوز النزعة التجزيئية في تعليم عناصر اللغة وصولاً إلى بلوغ الطلبة مبلغ الكفاية الخطابية .

وقد استنفد البحث عناصر عملية تعليم اللغات الأجنبية كلها من وجهة نظر تحليل الخطاب ؛ منتهيًا إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

* فما هي وجوه استثمار تحليل الخطاب في تعليم اللغة للناطقين بغيرها؟
* وما هي الكفايات التي ينبغي أن يتضمنها أي برنامج لإعداد المعلمين لتعليم اللغات الأجنبية وفق هذا المنهج؟
* وكيف نصل بالمتعلم الأجنبي إلى الكفاية الخطابية التي تقارب كفاية الناطق الأصلي باللغة؟
* وما خصائص المواد التعليمية المبنية وفق منهج تحليل الخطاب؟
* وما هي الطرق المناسبة لتدريس مواد اللغة الأجنبية ، أي لغة ، من منظور تحليل الخطاب؟

المراجع:

بالعربية:

- آن روبول وجاك موشلار ، التداولية اليوم ، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، دار الطليعة ، ط١ ، ٢٠٠٣م .
- أحمد عفيفي ، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد ، مدخل إلى علم لغة النص . . . تطبيقات لنظرية روبرتديبوغراند وولفجانج دريسلر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٩٩٩م .
- باسل حاتم وإيان ميسون ، الخطاب والمترجم ، ترجمة عمر فايز عطاري ، الرياض ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- جاك ريتشاردز ، تطوير مناهج تعليم اللغة ، ٢٠٠١ ، ترجمة ناصر بن غالي وعبد الله الشويرخ ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠٠٧م .
- ج .ب . براون و ج . يول ، تحليل الخطاب ، ترجمة محمد الزليطني ومنير التريكي ، الرياض ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٨ هـ/١٩٩٧م .
- جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨م .
- حسن غزالة ، الأسلوبية والتأويل والتعليم ، سلسلة كتاب الرياض ، العدد٦٠ ، الرياض ، مؤسسة اليمامة الصحفية ، ١٩٩٨م .
- حسن غزالة ، قاموس الأسلوبية والبلاغة ، مالطا ، منشورات *ELGA* ، ٢٠٠٠م .
- حسين خمري ، نظرية النص ، الجزائر وبيروت ، منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- رشدي طعيمة ومحمود الناقة ، تعليم اللغة اتصالياً . . . بين المناهج والاستراتيجيات ، الرباط منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ٢٠٠٦م .
- زتسيسلاف واورزنياك ، مدخل إلى علم لغة النص . . . مشكلات بناء النص ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، القاهرة ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٣م .
- سعد مصلوح ، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ، الكويت ، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

- سعيد حسن بحيري ، علم لغة النص . . . المفاهيم والاتجاهات ، القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- عبد الرزاق بن عمر ، المتلازمات اللفظية في اللغة والقواميس العربية ، تونس ، مجمع الأطرش لنشر الكتاب المختص وتوزيعه ، ٢٠٠٧م .
- عبد الفتاح محمد الجبر ، النص كوحدة لدراسة اللغة وتدريسها ، مجلة العلوم الإنسانية ، البحرين : جامعة البحرين ، العدد ١٥- شتاء ٢٠٠٧ ، ص٢١٤-٢٣٩ .
- عزة شبل محمد ، علم لغة النص . . .النظرية والتطبيق ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، ط١ ،٢٠٠٧م .
- فان دايك ، النص والسياق ، ترجمة عبد القادر قنيني ، الدار البيضاء ، أفريقيا الشرق ، ٢٠٠٠م .
- فولفانج هاينه مِنْ وديتر فيهفيجر ، مدخل إلى علم اللغة النصي ، ترجمة فالح بن شبيب العجمي ، الرياض ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .
- محمد خطابي ، لسانيات النص ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، ط٢ ، ٢٠٠٦م .
- محمد العبد ، النص والخطاب والاتصال ، القاهرة ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، ط١ ، ٢٠٠٥ .
- منذر عياشي ، الأسلوبية وتحليل الخطاب ، دمشق ، مركز الإنماء الحضاري ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
- نهاد الموسى ، الأساليب في تعليم اللغة العربية ، عَمّان ، دار الشروق ، ط١ ، ٢٠٠٣م .
- النادي الثقافي الأدبي بجدة ، النص وقضاياه ، عدد خاص من مجلة علامات في النقد ، جدة ، المجلد١٦/ العدد٦١ ، جمادى الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ .
- ن .ي . كولنج ، الموسوعة اللغوية ، الجزء الثاني ، ١٩٩٠ ، ترجمة محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، النشر العلمي والمطابع ، ١٤٢١هـ .
- وليد العناتي ، لغة الإعلان التجاري في صحيفة الرأي الأردنية ، وقائع مؤتمر «اللغة العربية في وسائل الإعلام» ، القاهرة ، كلية دار العلوم ، ١٧-١٨/١٢/٢٠٠٢م .

بالإنجليزية:

- *Crandall, Joan (Jodi), Language Teacher Education, Annual Review of Applied Linguistics, 20, (2000).*
- *Carter, R. Vocabulary, Applied linguistic Perspectives, London: Routledge, 2007.*
- *Carter, R. Investigating English Discourse. London: Routledge, 1997.*
- *Carter, R, and others... Working With Texts, , London: Routledge, 2001.*
- *Carter, R. and McCarthy, M... Language As Discourse, New York: Longman, Inc, 1994.*
Carter, R. and McCarthy, M... Vocabulary and Language Teaching, New York: Longman, Inc, 1988.
-Cook, Guy. Discourse, Printed in Hong Kong: Oxford University Press, 1992.
- *Coulthard, M. An Introduction to Discourse Analysis, New York: Longman, Inc, 1993.*
- *Hall, D. R, Hewing, A. Innovation in English Language Teaching, editors, London and New York: Routledge, the Open University, and Macquarie university, 2001.*
- *Hatch, E. Discourse and the Language Education, Cambridge University Press, 1992.*
- *Hoey, M. Textual Interaction. an introduction to written discourse analysis, , New York :Routledge , 2001.*
- *Freeman, D.L. Discourse Analysis in Second language Research, Newbury House Publishers, Inc1980.*
- *Lomax, H. Language in Language Teacher Education, Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, 2002.*
- *Raily, P. (editor). Discourse and Learning, New York: Longman, Inc, 1985.*

نحو دراسة نحوية للخطاب:
قضية الإضمار

ريم الهمامي (*)

٠. تمهيد:

يعدّ مفهوم الخطاب مفهوما ملغزا رغم كونه من المفاهيم التي فتحت المجال واسعا أمام البحث وإعادة البحث في عدد من القضايا اللسانية ، نزعت بموجبه العديد من الدراسات إلى البحث في الخطاب وقضاياه ، وإن كانت ، في تقديرنا ، مازالت في طور الدراسات وإن تعددت المناويل والمناهج في هذا المجال .

على أنه من المهّم أن نشير إلى أن من النتائج الأساسية التي يجب أن نقرّ بها في هذا الإطار أن الخطاب كيان يختلف عن الجملة ، ويستأثر دونها بعدد من الأسس التي تتعلق ببنيته وكيفية تولّد الدلالة فيه ، وبعدد من الأصول المتحكمة في إنتاجه . فالباحث المشتغل بمسائل اللغة والتفكير يكون أمام اتجاهين اثنين :

أ) اتجاه أوّل يُراجع فيه ما تمّ بناؤه في النظريات اللغوية والأنحاء القديمة ،

ب) اتجاه ثان يبحث فيه ويسعى إلى بناء نماذج توصف بها الظواهر التي يثيرها هذا المفهوم .

وعلى هذا الأساس سنوجه اهتمامنا إلى التوجه الثاني ، وسننظر في قضية أساسية من القضايا التي تعترض الباحث في الخطاب وهي قضية انسجامه وطرائق ترابط مكوناته ، وسنقتصر على معالجة قضية الإضمار . وبناء عليه ، سننظر ، في مرحلة أولى في مسألة تركيب الجملة باعتبار الإضمار يمثل فيها ضربا من العلاقات النسقية الرابطة بين الأجزاء المكونة لها ، لنتساءل عن حظ الضمائر ، المتأرجحة بين

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان ، وحدة البحث في «تحليل الخطاب» (جامعة منوبة) .

التعريف والإبهام ، من تحقيق الترابط بين مكوناتها .

أما في المرحلة الثانية فسنهتم بإبراز الأنماط الحديثة التي اقترحت وصفا لمبحث الإضمار في الخطاب وسنعرض فيه عددا من الأسئلة والقضايا وجانبا من مشاريع حلول يمكن بها أن نقترح بموجبها مقاربة نحوية صرفة لهذه المسألة ، وهي مقاربة تمثل إلى حدّ ما محاولة في الإسهام في حركة البحث في الخطاب وسبل انسجامه انطلاقا من بنيته النحوية .

ولا شكّ عندنا أن هذا التصور تترتب عليه نتائج تخصّ منزلة تحليل الخطاب في الدرس اللساني ، وأبرزها اعتباره فرعا تابعا للسانيات يهدف إلى تفسير جملة من الظواهر اللغوية مثل الإحالة ، متوسلين في ذلك بوحدة أكبر من الجملة هي الخطاب وبعدد من المفاهيم تساعدنا على تعريف هذه الوحدة الكبرى وتحديدا مفهوم الانسجام النحوي إن جاز لنا التعبير .

١. ما المقصود بالإضمار؟

إن تقصينا لمفهوم الإضمار جعلنا ندرك أن الإضمار مصطلح بصري يردُ في صيغة اسم الحدث ، وأنه يفيد في كتب النحو ثلاثة معان :

١.١. الإضمار في معنى الحذف:

إن المقصود بالإضمار إسقاط المعلوم من الاسم أو الفعل أو الحرف أو الجملة ، وهو في مقابل الإظهار . ومن البيّن أن هذا المعنى النحوي ليس ببعيد عن معنى الإضمار لغة ، إذ الإضمار مصدر متصل بفعل «أضمر» ، وأضمر الشيء بمعنى أخفاه وغيّبه . والإخفاء والتغييب من وجوه «الحذف» (لسان العرب ، مادة ض م ر) . وفي هذا الإطار يقول سيبويه في باب عقده لحذف الخبر ووَسَمَهُ بـ«هذا باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء» محللا جملة :

(١) لولا عبد الله لكان كذا وكذا . . .

فكأنه قال لولا عبد الله كان بذلك المكان (. . .) ، ولكن هذا حُذف حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام (الكتاب ، ج٢ ، ١٢٩) . فمن البيّن هنا أن صاحب الكتاب استعمل في العنوان فعلا متصلا بالإضمار (يُضمر) وفي التفسير فعلا

متصلا بالحذف باعتبار أن الإضمار والحذف في هذا السياق مترادفان .

على أنّ ما يجب ملاحظته أن الإضمار أخصّ من الحذف . فهذا الترادف الذي ألمحنا إليه والقائم بين الحذف والإضمار يُشرّع له ، في تقديرنا ، الاستعمال المتّسع للفظين . فلو أمعنا النظر لاستبان لنا أن بين الحذف والإضمار فارقين :

أ) الأوّل : أن الحذف أعمّ من الإضمار إذ يشمل كل عناصر الجملة العامل منها والمعمول عدا الفاعل ، إذا الفاعل موجود في النيّة (أي مستتر) ، أمّا الإضمار فيختص بالفاعل وبالعامل في الأساس فيبقى منه في المعمول أثر يدلّ عليه .

ب) الثاني : أن الإضمار يستلزم ما يدلّ عليه ، أي وجود مفسّر .

١.٢. الإضمار في معنى التقدير:

يتمثل الاستعمال الثاني لمفهوم الإضمار في معنى «التقدير» . ويُفهم هذا المعنى من الشاهدين التاليين :

أ) فقد ذكر صاحب الإنصاف (ج٢ ، ٥٥٧- ٥٥٨) أنه «ذهب البصريون إلى أنه (المقصود هنا الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية) ينتصب بإضمار أنْ (. . .) وإنما قلنا إنه منصوب بتقدير أن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف .

ب) وأورد ابن يعيش (شرح المفصل ، ج٧ ، ٢١) «أما حروف العطف والواو والفاء ، فهذه الحروف أيضا ينتصب الفعل بعدها بإضمار أنْ وليست هي الناصبة عند سيبويه وذلك من قبل أنّها حروف عطف وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال فلا يعمل في أحدها ، فكذلك وجب أن يقدّر بعدها» .

ما يمكننا أن نستخلصه من هذين الشاهدين أن الإضمار والتقدير يستعملان في معنى افتراض الممكن في البنية الأصلية لتأويل البنية المنجزة وذلك بإقحام مكون خفي موجود في البنية النظرية للجملة . فهما إظهار لما خفي واستتر وكان من المفروض أن يظهر . مثال ذلك تقدير الفاعل المستتر بالضمير البارز المرفوع في نحو :

(٢) دخل زيد ثم خرج (Ø أي هو) .

ومن المهّم أن نلاحظ أنه بالرغم من هذا الترادف الصريح ، فإننا نرى من ناحيتنا أن الإضمار من عمل المتكلم المنتج للبنية النحوية ، على النحو الذي سنرى في الفقرة الأخيرة من هذا البحث ، في حين أن التقدير من عمل المخاطب المحلّل للبنية .

وعلى هذا الأساس نتبيّن أن الإضمار، وقد جرى استعماله في معنى الحذف تارة وفي معنى التقدير ثانية، يقوم على عمليتين أساسيتين :

أ) الأولى : إسقاط مكوّن كان من المفروض أن يُذكر في القول،

ب) والثانية : استعادة هذا المكوّن لضرورة لتأويل . وتفسير ذلك أن المكوّن متى أُضْمِرَ قدّر . فلا إضمار بدون تقدير والعكس صحيح (المثال (٢) أعلاه) .

١.٣.١. الإضمار استبدال الظاهر بالضمير:

يتعلق المعنى الثالث للإضمار، وهو الذي يهمّنا هنا، بالاسم وحده، ويتمثل في الإتيان بعد الاسم الظاهر أو ما يقوم مقامه من المركّبات النحوية بعلامة لغوية تعوّضه وتدلّ عليه وتطابقه في الجنس والعدد وتؤدي ما يؤديه من الوظائف النحوية . وفي هذا الصدد يقول الجرجاني في ربط الإضمار بالاسم (المقتصد، ج١، ١١٦٠) : «الإضمار يقع فيما يكون تعريفه شائعا . . . فيما يكون معرفة من الأسماء»[1] .

وتتم هذه العملية اجتنابا لتكرار الاسم وخوفا من اللبسْ ورغبة في الاختصار (الاستراباذي، ش ك، ج٢، ٣)، إذ إن استعمال الاسم مرّات متتالية في القول الواحد، يثقل التركيب، من ناحية، فيشكل الفهم على السامع، من ناحية أخرى . وتوضيحا للأمر نسوق المثال التالي :

(٣) اجتهد زيد[1] فنجح زيد[2] فشكرت زيدا[3]

فمثل هذا القول ثقيل بسبب تكرار الاسم ولا يصحّ استعماله إلا في حالات التأكيد . أما إذا قلنا :

(٤) جاء زيد[1] ثم خرج زيد[2] .

فقد يُفهم منه أن زيدا الثاني ليس زيدا الأوّل . وعلى هذا فإن الإضمار يقوم على عنصرين : المفسَّر والعائد، ويكون العائد بمثابة الاسم المحذوف الذي يبقى منه أثر

(١) يقابل الإضمار في الفرنسية لفظ (*Pronominalisation*) . إلا أنه من المهمّ أن نشير إلى أن الإضمار في العربية يقتضي أن تكون العلامة المعوّضة ضميرا في حين أن المصطلح الفرنسي ينسحب أيضا على التعويض باسم الإشارة وبالاسم الموصول وغيرهما .

المفسّر، إذ يحذف ويعوض في الآن نفسه بالعلامة التي يقتضيها . فيختلف الإضمار بهذا المفهم عن الإضمار الذي هو بمعنى الحذف . فالحذف استغناء عن بعض المكونات دون تعويضها، بأي نوع من أنواع العلامات . أما الإضمار فهو حجب الاسم مع الإشارة إليه برمز يُكنى به عنه .

ومن المهم أن نشير بالنسبة إلى بحثنا أن الضمائر تتضمن معنى أساسيا هو الخفاء والاستتار، وهو نفس المعنى الذي في لفظ الإضمار لغة واصطلاحا . وفي هذا دلالة على أنّ الاستتار من المعاني الأساسية في الضمائر .

٢. العلاقة بين الضمير والإضمار:

استعمل سيبويه الإضمار استعمالا يشمل ما أصبح يسمى اليوم بالضمائر ويشمل أيضا قسما عمّا يسمى بالحذف . واعتمد في التمييز بينهما على التسميتين التاليتين :

أ) الإضمار دون علامة : وهو الحذف بمختلف ضروبه : فهو من حالات حذف اللفظ دون أن يبقى له أثر .

ب) الإضمار بعلامة : هو ما سيطلق عليه اسم الضمير : وهو من حالات تغييب اللفظ المظهر والاستعاضة عنه بعلامة، ومن هذا المنطلق وضع مفهوم الإضمار بعلامة .

وعلينا هنا أن ننتبه إلى أن ما أقام عليه سيبويه عملية الإضمار من تغييب للاسم وتعويضه بعلامة تخصّه، سيحول الحديث إلى الإضمار باعتباره استعمالا لضرب معيّن من الألفاظ ينتمي إلى قسم الأسماء، وهو الاعتبار الذي غلّبوه في تعريفهم للضمير، فقد عرّفه السكاكي بقوله «اعلم أنّ الضمير عبارة عن الاسم المتضمّن الإشارة إلى المتكلم أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سابق ذكره، هذا أصله» (مفتاح العلوم، ٦٦) . مبدئيًا نحن أمام هجوم على كون الضمير من الأسماء، فمن الملاحظ أن صاحب المفتاح اعتبر الضمير إشارة إلى شيء وليس دلالة على شيء، وهذه إشارة تكون إلى متكلم أو مخاطب أو غيرهما بعد سابق ذكره .

٢. أنواع المضمرات:

٢.١. المضمرات قسم من أقسام المعارف:

تعدّ المضمرات الضرب الخامس من المعارف حسب تصنيف سيبويه والمبرد ، فقد ورد في الكتاب : «فإما الإضمار فنحو «هو» و«إياه»(. . .) والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو «قد فعل ذلك . . .»(الكتاب ،ج٢ ، ٦) ، وذكر المبرد أن «من المعرفة المضمر نحو الهاء ، في «ضربته»(. . .) والمضمر الذي لا علامة له من نحو قولك «زيد قام» و«هند قامت»» (المقتضب ، ٤ ، ٢٧٧- ٢٧٨) .

٢.٢. مداخل تصنيف المضمرات:

صنّف النحاة المضمرات بناء على مداخل متنوعة بتنوع تقاطعها مع مختلف المقولات الدلالية والإعرابية الصياغية ، ويمكن أن نذكر من هذه المداخل(عن الشاوش ، ٢٠٠١ ، ١٠٩٨) :

أ) اعتبار أدوار التخاطب : المتحدث عنه متكلما ومخاطبا وغائبا .

ب) اعتبار الاتصال بالعامل والانفصال عنه : المتصل والمنفصل ، وهو تصنيف يوافق ما أصبح يسمى في الدراسات الحديثة بالصيَغ الحرّة (*Libres*) والصيغ المقيّدة (*Liées*) وقد اجتمع في تصنيف النحاة اعتباران : العمل والاستقلال بالقول .

ت) اعتبار التجسّسيم أو عدم التّجسم في اللفظ فكان البارز والمستتر أو المضمر بعلامات ظاهرة والمضمر بعلامة غير ظاهرة .

ث) اعتبار المضمر في النيّة وغير المضمر في النيّة .

ج) اعتبار المحلّ الإعرابي : المضمرات رفعا ونصبا وجرّا .

ح) اعتبار أنواع خاصة من الإضمار : ضمير الفصل وضمير الشأن .

خ) اعتبار المضمر فيه : في الفعل وفي الاسم وفي الحرف .

د) اعتبار تفاوت الضمائر قربا وبعدا من نفس المتكلم .

وسنقتصر في بحثنا على ماله مساس بالمعنى وبمظاهر الترابط بين أجزاء الخطاب .

٣. الدور الرابطي للإضمار

٣.١. الإضمار موضوع لتربط أصالة

أكدّ الاستراباذي على حاجة الجملة الواقعة خبرا إلى ما يربطها بالمبتدأ وأن ذلك الرابط هو الضمير العائد وعلّل تلك الحاجة بكون الضمير في الأصل «كلاما مستقلا» فإذا علّقته بكلام آخر وجعلته جزءا منه «فلا بدّ من واسطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الواسطة هي الضمير ، إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض» (ش ك ، ج١ ، ٢٣٨) . فالجملة في الأصل كلام مستقل ، والكلام المستقل ليس فيه حاجة إلى رابط ، فإذا خرجت الجملة عن هذا الأصل أصبحت محتاجة إلى رابط ، وهذا الرابط هو الضمير لأنه موضوع لهذا الغرض ، ولولاه لاستغنت اللغة عن الإضمار .

مثل هذا الكلام يوهم بأن للإضمار دورا تركيبيا إعرابيا إذ عليه تقوم استقامة تعليق أجزاء الكلام بعضها ببعض . غير أنه إذا تأمّلنا ظاهرة الرّبط بين أجزاء الكلام وبالخصوص ما يتعلق بنقل الجملة من صفّ الكلام المستغنى إلى صفّ الكلام غير المستغنى يطرح علينا السؤال التالي : ما يميّز هذا الضرب من الروابط عن غيرها من الروابط على غرار اسم الإشارة والموصولات على سبيل المثال؟

نشير إلى أن النحاة لم يروا في الضمائر أدوات للربط فحسب ، وإنما رأوا فيها أيضا أسماء ناقصة لا تتم جزءا يصلح لتركّب إلى غيره إلا متى اتصلت بمفسّرها وتمت به ، فالمفسّر في نظرهم من تمام الاسم العائد وليست جملة دخل عليها رابط ليصلها بغيرها ، فالضمير مبهم محتاج إلى المفسّر وهو ما يجعله أداة خالصة للرّبط .

فالربط بالإضمار ، وتحديدا في صورة الضمير العائد ، ليس ربطا تركيبيا إعرابيا يدلّك على ذلك تنوّع المواضع والمحلات التي يحتلها في ما يربطه (فقد يكون رفعا ونصبا وجرا) ، إنما هو رابط معنوي . فالتركيب الذي يحتل فيه الربط بالضمير ليس تركيبا فاسد إعرابيا بل هو تركيب فاسد معنويا متى لم يصلح شأنه بواسطة الالتجاء إلى إضمار الضمير العائد (ش ك ، ج١ ، ٢٤٠) .

من البيّن أن حديث الاستراباذي لم يقم على التقابل بين الربط بالإضمار فيما يوافق الجملة الواحدة ولكن أيضا فيما يتجاوزها الأمر الذي يؤكد أن هذا المبحث لم يكن غائبا عن النظرية النحوية العربية .

واستنادا إلى هذا التفصيل نشرع في التمييز بين الإضمار في مستوى بنية الجملة الواحدة ، ثم في مستوى بنية الخطاب ، وسنمهد للأمر بالحديث عن حيّز الإضمار .

٣.٢. حيّز الإضمار

نطلق لفظ «الحيّز» على المسافة الفاصلة بين وحدتين لغويتين تربط بينهما علاقة نحوية . وعلى هذا فإن المسافة بين محلّ العامل ومحل المعمول نسميّها حيّز العمل الإعرابي ، ومن أمثلته حيّز الرفع في الجملة الفعلية (ففا) وهو أصغر حيّز محلّي ، وحيّز النصب وهو «أصغر حيّز محلي يصوّر محليا وعامليا اشتراطَ حيّز الوقع لعنصر خارج عنه» (الشريف ، ج٢ ، ٧١٨) ، فالمسافة المحصورة بين محل الضمير ومحل المفسّر نسميها «حيّز الربط الإحالي» وهو مجال من القول يحدّده طرفان الضمير والمفسّر ؛ فالطرف الأول هو الضمير العائد ، وهو ضمير الغيبة الذي يقتضي مفسرا مذكورا في الكلام أو الجملة السابقة مصرحا به .(أنظر في هذا مزيدا من التفصيل في : الهيشري ، ٢٠٠٣ ، ٣٧٩) .

والذي يعنينا أساسا أن الحيّز بهذا المفهوم مقترن بقضية الربط وهي من أهمّ قضايا النحو التوليدي ، وتحديدا في عملين لتشومسكي : نظرية الربط (*On Binding Theory*) ، ونظرية العمل والربط (*Government and Binding Theory*) (*1982-1981*) .

نركز حديثنا في هذه الفقرة على فكرة أساسية مفادها أن ضمير الغيبة هو من أهمّ العوائد (*Halliday&Hasan, 1976, 49*) ، يقتضي وجود مفسّر غير حرّ سواء أكان المفسّر في حيّز الجملة التي تحتوي الضمير أم في حيّز يتجاوزها .

وهذا ما يفضي بنا إلى مسألة الربط ، وهنا نقترح أن نوضّح طرح تشومسكي لهذه المسألة . فتشومسكي يرى أنّ المركبات الاسمية (*NPs*) ثلاثة أنواع :

أ) النوع الأوّل : عوائد (*Anaphors*) غير ضميرية مثل العائد الذاتي (*Reflexives anaphors himself - yourself - myself*) والعائد التسويري (*Quantifiers anaphors (all -some)*) والعائد البعضي (*Reciprocals anaphors (each - other)*) .

وترتبط هذه العوائد إلى مقولتها العاملية ؛ أي إلى أصغر مجال عمل يحويها ، وفي هذا الإطار صاغ تشومسكي مبدأ الربط التالي «*Une anaphore est liée dans sa catégoriegouvernante*كل عائد هو مربوط في مقولته العاملية» (*Chomsky , 1987, 38*) . ولتوضيح عمل هذا العائد المربوط قدّم تشومسكي المثال التالي من اللغة الإنجليزية :

(5) Juan made [The boy shave himself]

جعل جون الطفلَ يحلقُ ذقنهُ

فالعائد في هذه الجملة عائد انعاكسي يمثله (*himself*) وهو مربوط في مقولته العامليّة المحصورة بين معقفيّن (*[The boy shave himself]* / *[*يحلق الطفلُ ذقنه*]*) . ، ولا يمكن أن يعود على مكوّن خارج هذه المقولة ، معنى ذلك أنه لا يمكنه أن يعود على (*Juan*) على سبيل المثال (تشومسكي ، ١٩٨٧ ، ٧٥) .

ب) النوع الثاني من المركبات الاسمية تمثله الضمائر التي تنقسم إلى (أ) ضمائر معجميّة ذات مضمون صوتي نحو المنفصلات والمتّصلات و(ب) ضمائر فارغة ليس فيها مضمون صوتي . وتتمثل الضمائر الفارغة في (أ) الضمّ الصغير (*pro*) من ناحية وهو ضمير عائد معمول في بعض اللغات التي تسقط الفاعل كالعربية والإيطالية والإسبانية ، وفي (ب) الضمّ الكبير (*PRO*) من ناحية أخرى وهو يندرج في موضع فاعل المصادر ، وهو غير معمول حسب تشومسكي . ولكن الخصائص الإحالية للضم الكبير (*PRO*) لا تندرج في نظرية الربط بل تندرج في نظرية المراقبة (*Hageman, 1992, 237*) .

وبناء على هذا تكون الضمائر المعجمية والضمّ الصغير (*pro*) المندرجة في نظرية الربط ضمائر حرّة في مقولتها العاملية وتكون خاضعة لهذا المبدأ :

"Un pronominal est libre dans sa catégorie gouverante" (Chomsky, 1987, 38) (كلّ ضمير هو حرّ في مقولته العاملية) .

ج) أمّا النوع الثالث من المركبات الاسمية فهو العبارات المحيلة (*R- Expressions*) ، التي تتضمن كلّ المركبات الاسمية عدا العوائد والضمائر ، وهي مكوّنات ذات مضمون صوتي معيّن ، ولها خصائص الإحالة المستقلة حسب هذا المبدأ : *"Les expressions référentielles sont libres" (Chomsky,1987,38)* (العبارات المحيلة هي عبارات حرّة) .

يتضح مما سبق ، أن تشومسكي يرى أن العائد في نظرية العمل والربط ينبغي أن يكون مربوطا وأنّ الضمير ينبغي أن يكون حرّاً ، وذلك بالنظر إلى المقولة العاملية التي تحويهما . في المقابل ما يجب أن نشير إليه أنّ الضمير مربوط دائما إلى المفسّر بحكم كونه لا يستعمل بدونه في الغالب . ويرى تشومسكي أن العائد الذاتي غير ضميري وهذا صحيح في الانجليزية التي تستعمل له المركبات

الاسميّة (*yourself- myself* . . .) وفي العربية متى استعملت له عبارة (نفس ، عيْنه ، . . .) في نحو :

(٦) ضرب زيد نفْسَهُ

أما العائد الذاتي ضميري في العربية فيكون باستعمال الضمير نحو :

(٧) أرَانِي أعْصِرُ خمرا (يوسف ، ٣٦)

وفي الفرنسية نحو :

(٨) *je me lave*

أغسل وجهي

ومن الملاحظ أيضا أن تشومسكي في تمييزه بين الضمّ الصغير (*pro*) والضمّ الكبير (*PRO*) يُخضع النوع الأوّل لنظرية العمل والربط ، في المقابل يدرس النوع الثاني ضمن نظرية المراقبة ، إلا أننا في العربية نتعامل مع هذا التقسيم الثنائي على أنه قسم واحد أو ضمير واحد هو الضمير المستتر سواء استتر في الفعل أو في الأسماء العاملة عمل الفعل وهو كغيره من الضمائر يقتضي دائما مفسّرا .

ونشير في هذا السياق إلى أن النحاة اهتموا بالدور الرابطي للضمير في مباحث عديدة تضمّنت الخبر ضميرا يعود على المبتدأ وتضمّنت النعت ضميرا يعود على المنعوت والحال ضميرا يعود وصاحب الحال . . . ، وهي حالات تختصّ بكونها من قبيل الربط داخل الجملة الواحدة ، على النحو الذي سنفصل القول فيه في الفقرة الموالية ، كما أنها تصدق على إضمار المتكلم والمخاطب والغائب ، وهي جميعها قائمة على قواعد نظامية وإن اختلفت من حيث قيام إضمار الغائب على شرط التقدم في الذكر بخلاف المتكلم والمخاطب . فقد ذكر السيرافي أن المتكلم قد يحتاج إلى تكرير الاسم الظاهر في قوله : «اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره نحو *[زيد ضربته]* و*[زيد ضربت أباه]* و*[زيد مررت به]* ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كنايته ، أمّا إذا أعدت لفظه في جملة أخرى فذلك جائز حسن» (الكتاب ، ج١ ، ٦٣ هامش) .

والملاحظ أن السيرافي اعتبر الإظهار والإضمار على حدّ السواء من قبيل حالات تكرير الاسم ، وهو أمر يدلّ على أن القصد من تكرار الاسم إنما هو إعادة المعنى أي المسمى وليس إعادة اللفظ ، فيكون الأمر من قبيل تجدد الدلالة على المعنى وتعطّل تجدد الإحالة على الخارج . ويمكن أن يحدث ذلك على نحوين اثنين :

أ) أوّلهما إعادة الاسم بلفظه ، وهي حالة الإظهار ،

ب) والثانية إعادته في صورة علامة تنوب عنه وهي حالة الإضمار .

وذكر لتكرير الاسم على الصورة الأولى أو الثانية حكمين : أوّلهما حكم مختار والثاني حكم جائز حسن ، وذلك بحسب الحيّز الذي تجري فيه عمليّة التكرار والمعاودة . وهذا الحيّز حيّزان إذ يمكن أن تتمّ هذا العملية في نطاق الجملة الواحدة كما يمكن أن تتجاوزه لتحصل في نطاق أوسع من الجملة الواحدة ، هو عندنا حيزّ الخطاب ، وينجرّ عن ذلك ، بناء على السيرافي ، حكمان :

أ) الحكم المختار : الإضمار في حيّز الجملة الواحدة

ب) الحكم الجائز الحسن : الإضمار فيما تتجاوز الجملة الواحدة ، أي الخطاب .

ومثّل لهذه الحالة الثانية (الحالة ب) ، أي إعادة لفظ الاسم في جملة أخرى بالآية التالية :

(٩) ﴿قالوا لن نؤمن حتّى نؤتى ما أوتي رسل الله . الله أعلم﴾ (الأنعام ، ٦ ، ١٢٤)

ومثّل للحالة الأولى(أ) أي «إعادة الظاهر في جملة واحدة» بالأمثلة التالية :

(١٠)؟ ما زيد ذاهبا ولا محسنا زيد

(١١) ما زيد ذاهبا ولا محسنا هو .

واعتبر المثال (١١) المتضمّن للعبارة «ولا محسنا هو» هو المختار . والملاحظ أن التكرار في الآية التي مثّل بها السيرافي (المثال (٩) أعلاه) من قبيل التكرار المختار . فالاسم المكرر لم يخترق حدود جملة أخرى فحسب بل اخترق حدود القول السابق ، إذ إن الجملة التي تمّ فيها التكرير ليست استئنافا على «لن تؤمن» بل هو استئناف على «قالوا . . .» ، وبالتالي فهي لا تقع تحت طائلة فعل القول المسند إلى جمع الغائب .

٣.٢.١ في حيّز الجملة

يكون الضمير في الجملة في محلّ خبر أو صفة أو حال ، إذ من مجالات الدور الرابطي للإضمار الربط بين أجزاء الجملة الواحدة ، كأن يكون بين المبتدأ والخبر (الكتاب ، ج١ ، ١٣٥) ، وتشتد الحاجة إلى الضمير الرابط إذا كان الشكل في الأصل كلاما مستقلا ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بدّ من واسطة تربطها

بالجزء الآخر ، وتلك الواسطة هي الضمير (ش ك ، ج١ ، ٢٣٨) .

والخبر إما أن يكون المبتدأ وإما أن يكون زمانه أو مكانه ، وإما أن يكون فيه ضمير عائد على المبتدأ وذلك راجع يتخذ هيئة ما أسماه سيبويه «المضمر في النيّة» أو «الضمير المنويّ» . وقد اعتبره مقدّرا في الصفة والظرف وحرف الجرّ الذي بمعنى الظرف .

ويتحكم هذا التوجه أيضا في الصفة (النعت) : فإما أن يكون النعت هو المنعوت وإما أن يكون زمانه أو مكانه ، وإما أن يكون فيه ضمير عائد على الموصوف . وكذا الشأن بالنسبة إلى ربط الحال بصاحبها .

ويمكن أن نذهب إلى أن الضمير المنويّ يسدّ مسدّ المضمر بعلامة في الحالات التي لا يتوفر فيها ضمير رابط بين المنعوت ونعته . وعلى هذا النحو فإننا بإضافة «الضمير المنويّ» نتمكّن من تحقيق شرط توفر الربط بالضمير بين المبتدأ وخبره والمنعوت ونعته وصاحب الحال والحال ، يستوي في ذلك ما وقع منها جملة وما لم يقع جملة .

٣.٢.٢. في حيّز خارج الجمل/ في حيّز الخطاب

٣.٢.٢.١. في التراث النحوي

ذكر الجرجاني عند حديثه عن «وضع الكلام المحتاج إلى ما قبله» و«وضع الكلام غير المحتاج إلى ما قبله» أن «الإظهار للقطع والاستئناف ووضع الكلام وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله والإضمار وضع الكلام وضعا يحتاج فيه إلى ما قبله» (الدلائل ، ١٨٣) . والحاصل من هذا أهمية التمييز بين ضربين من ضروب وضع الكلام :

أ) وضع لا يحتاج فيه إلى ما قبله .

ب) وضع يحتاج فيه إلى ما قبله .

وإذا كان الوضع الثاني (ب) هو الحالة التي تناسب ربط الكلام بالكلام والجملة بالجملة ، فإن هذا السياق الذي أورد فيه الجرجاني حديثا عن الفرق بين الإظهار والإضمار كشف عن الدور الرابطي للإضمار ونصّ عليه . فالأصل أن يعمد المتكلم إلى الإظهار في مفتتح خطابه وإلى الإضمار في درجه متى كان قبل الكلام كلام سابق يفسّره . لكنّ المتكلم يمكن أن يخرج عن هذا الأصل ، فإذا عمد إلى ذلك ، وأظهر في موطن الإضمار ، كان ذلك لتحقيق غاية أخرى هي قوّة الكلام وبيانه .

ولعل هذه الحالة من حالات الإضمار توافق حالة الحيّز المجاوز حدود الجملة (*Domaine transphrastique*) ، وتفسير ذلك أن الحيّز يكون مجاوزا حدود الجملة إذا كان المفسّر خارج جملة الضمير . ويبدو أنّ الضمير الشاغل لمحلّ من محلات المستوى الأوّل طرف ضروري في هذا الحيّز ، فمحلات المستوى الأوّل التي يشغلها الضمير هي محلات المسند إليه والمسند والمفعول به والمفعول الأوّل والمفعول الثاني . وتوضيحا للأمر نسوق المثال التالي الذي يكون فيه الضمير في محلات المسند إليه ، إذ يشغل الضمير وظائف الفاعل والمبتدإ واسم الناسخ في نحو الأمثلة التالية :

(١١) أحبّ جميل بثينة . فقال Ø في هذا الحبّ قصائد عديدة

(١٢) زيد فرح .

(١٣) . . . . . كان Ø مغلوبا على أمره

فهو يحيل على مفسّر يمثل مكوّنا من مكونات الجملة السابقة مخترقا بذلك حدود جملته . واستنادا إلى الأمثلة السابقة يعود الضمير الواقع مسندا على مفسّر لا ينتمي بالضرورة إلى جملته . وتفسير ذلك أن الإضمار (الضمير+ مفسّره) يخترق حدود الجملة الأولى (أ) إذا كان الضمير يشغل وظيفة من وظائف المسند إليه في نفس هذه الجملة .

وإذا ما نظرنا في الضمير المتّصل بالمسند إليه لاحظنا أنه يحيل بدوره على مفسّر خارج حيّز جملته الخاصة ولا يمكن أن يكون المفسّر ضمن جملة الضمير . وتفسير ذلك أن الإضمار ، في هذه الحالة ، يخترق حدود الجملة الأولى (أ) إذا كان الضمير يشغل وظيفة من وظائف المسند إليه أو ما يتصل بها في نفس هذه الجملة . والسبب في رأينا يعود إلى كون الحيّز في الأمثلة السابقة لا ينحصر في الجملة الواحدة أو محلات المسند إليه التي تقع في الرأس أو موالية مباشرة للرأس . فإذا ما شغلها الضمير كان في محلّ متقدّم من الجملة فيحيل بطبيعة هذا المحلّ على مفسّر متقدم لا يمكن أن يكون في نفس الجملة وإلا فإنهما يتزاحمان على نفس المحلّ . مثل هذا التفسير يسمح لنا بالحديث عن عودة الضمير على الجملة وعلى النصّ . وسنجمع الحديث عنهما لسببين :

أ) أوّلا : لأن النصّ شكل نحوي مجرد لانعدام ما يوافقه في الجهاز ولا يمكن تناوله نحويا إلا بعد تحليله إلى مجموعة من الجمل المستقلة هي مكوّناته المباشرة والمتولّدة عن حدث القول ،

ب) ثانيا : لأن الجملة والنصّ شكلان لا تلحقهما المعاني المقولية التصريفية التي تلحق الاسم . وتصريف الجملة بإسنادها إلى التثنية أو إلى الجملة أو التأنيث بعد التذكير ناتج عن تصريف الاسم ، لذلك لا نقول إن هذه الجملة من سماتها التصريفية أنها مفردة مذكر أو مؤنث ، أو أنها مثنى مفرد أو مذكر . . . كما نقول ذلك بالنسبة إلى الاسم . وما يقال في الجملة لا يقال كذلك في النصّ ، ولما كانت الجملة والنصّ شكلين غير متصرفين كانت عودة الضمير عليهما بنفس الطريقة حسبما نتموقع .

أ) عودة الضمير على الجملة:

نقدم في عودة الضمير على الجملة هذين المثالين :

(١٤) ﴿اعدلُوا هو أقرب إلى التقوى﴾ (المائدة ٨)

(١٥) طغى في الأرض فسادا وبعدها تاب توبة نصوحا

ففي المثال(١٤) لا يعود الضمير على الجملة ولا على مكون من مكوناتها وإنما يعود على معنى الحدث فيها (العدل) . أما في المثال (١٥) فإنه لا يعود على معنى الحدث في الجملة وإنما يعود على معنى متصل بمضمونها (فترة الطغيان أو مرحلة الطغيان) . فعودة الضمير على الجملة تجري بحسب الاسم الذي تختزل فيه الجملة ولا يصرح به في اللفظ ، وذلك أنه لما كانت الجملة شكلا نحويا لا تتوفر فيه معاني التصريف توفّرها في الاسم وكان الضمير في عودته عليها لا بدّ أن يطابقها كانت حينئذ عودة العنصر المتصرف على الشكل غير المتصرف ممتنعة . وكان لا بدّ للشكل المتصرف من أن يعوّض بعنصر متصرف ليناسب الضمير في أهم مظهر من مظاهر الربط وهو المطابقة .

ب) عودة الضمير على النص/ الخطاب:

نعرض فيما يلي نماذج مختلفة الأمثلة التي يعود فيها النصّ على الضمير العائد . فالنصّ الأوّل (١٦) مقول القول يعود عليه الضمير الغائب المذكر . أما في الثاني (١٧) فإن مقول القول يعود عليه الضمير الغائب المؤنث والثالث (١٨) نصّ غير مسبوق بلفظ القول الصريح (الأمثلة عن الهيشري ، ٢٠٠٣ ، ٤٠٣) :

(١٦) وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

الشعر ميزانُ القولِ ورواهُ بعضهم الشعر ميزان القوم (العمدة ، ج١/ ٢٨)

(١٧) وقالوا إن يسرق فقد سرق أخٌ له من قبلُ . فأسرّها يوسف في نفسه ولم يُبدها لهم (يوسف ، ٧٧)

(١٨) وفائدة الاستثناء في قولك ما قام إلا زيدٌ إثبات القيام له ونفيه عمّن سواه . ولو قلت قام زيد لا غير

لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره . فأعرفه (ش م ، ج٢ ، ٨٧)

إن الضمير العائد متضمن في (١٦) معنى القول ، وفي المثال (١٧) معنى قول الاتهام ، وفي المثال (١٨) معنى القول القاعدة الذي تجهله فيطلعك عليه النحوي . وهذه المعاني هي في الواقع معنى واحد هو «القول» يفهم من كلّ نصّ باعتباره حدثا للقول . فالنصّ مهما اختلفت أنواعه يختزل في اسم مفرد مزوّد بمقولات التصريف لانعدام مقولات التصريف فيه . فإذا عاد الضمير عليه لم تكن العودة على جملة من جمله ولا على مكوّن من مكونات الجملة ، ولا على رأسه لانعدام الرأس فيه وإنما على الاسم الذي يختزله وهو «القول» أو ما جرى مجراه . وبناء على هذا يمكن أن نصوغ الأصل التالي الذي يلخص عودة الضمير على الجملة وعلى النصّ في المبدإ التالي (عن الهيشري ، ٢٠٠٣ ، ٤٠٣) :

(١٩) إذا عاد الضمير على الجملة وعلى النصّ عاد على معنى القول فيهما أو ما شابهه .

٣.٢.٢.٢. التوجه التداولي:

إن الوصف التركيبي الإعرابي لظاهرة الإضمار يعتمد على المعطيات اللفظية الشكلية فحسب . إلا أن هذا المنحى في معالجة الإضمار يلاقي في الغرب ردّ فعل قويّ صادر عن التداوليين الذين نبّهوا إلى صعوبة دراسة اللغة مستقلة عن المعطيات الخافة بالإنجاز ودعوا ، في المقابل ، إلى الاهتمام بالقول وبالعوامل المؤثرة في إنتاجه كالمكان والزمان والكيفية والهدف مقابل اهتمام البنيويين والتوليديين بدراسة الأشكال الدالة والجهاز النظري للأقوال . فقد انطلق التداوليون في معالجة الإضمار ، وتحديدا مسألة الإحالة ، من فكرة أساسية مفادها أن المقال بما هو علامات وعلاقات نحوية لا يوفّر الضمانات الكافية لتعيين المفسّر الملائم لكلّ عائد ، هذا إن وجد المفسر فعلا في القول . فقد لا يذكر فيكون الضمير غير متقارن إحاليا (*Kleiber, 1994,94*)

لذلك لابدّ في نظر التداوليين من الاستعانة بحيثيات المقام لتجاوز قصور المعطيات النحوية عن الإيفاء بالغرض . فالتوجه التداولي لموضوع الإحالة يقوم على فرضيات العمل التالية :

- تحترم المطابقة بين الضمير والمفسّر في عدد من التراكيب الإحالية دون أن يخطئ المخاطب الربط بينهما واستيعاب رسالة المتكلم ، وهذا يدلّ على أن المطابقة ليست العامل الحاسم في موضوع الإحالة ،
- في المقابل تحترم قواعد المطابقة في عدد من التراكيب الإحالية ، ومع ذلك قد يعسر ربط الضمير بالمفسّر فيَلْتَبِسُ المعنى ، وهذا دليل ثان عندهم على أن المطابقة وحدها ليست الخيط الموصل إلى المفسّر المطلوب .
- يستعمل العائد في عدد من التراكيب بدون مفسّر فيبطل التقارن الإحالي وتصبح المعطيات النحوية غير كافية لتفسير الإحالة .

من الواضح أن هذه الفرضيات تعكس ، من ناحية ، مأخذ التداولية على الاتجاهات التركيبية الإعرابية المعتمدة على التركيب في تفسير الإحالة ، وتمهّد ، من ناحية ثانية ، للحلول والمقترحات التي ترتئيها التداولية لمعالجة هذا الموضوع .

على أن ما يجب أن نشير إليه أن الاتجاهات اللسانية الحديثة متوجهة إلى الحطّ من قدرة المعطيات النحوية على وصف الإحالة الضميرية ، مستندة في هذا التوجّه إلى حالات من الإحالة تنخرم فيها المطابقة أو يسودها الالتباس أو يُهمل فيها ذكر المفسّر . وبناء على هذا لاحظ التداوليون أن المتكلم حين يستعمل الضمير يكون على وعي بأن عودته على مسمّاه حاصلة مسبقا في ذهنه وذهن المخاطب من خلال الخطاب المنجز وبالعودة إلى الملابسات التي يجري فيها ويستدلون على ذلك بدور الذاكرة وما تحمله من معلومات في توفير الخيط الرابط بين الضمير والمتصور المرجعي له ، وبالتالي البحث عن المفسّر المعني . فذاكرة المتخاطبين تختزن المعلومات الكافية المسهّلة لإجراء عملية الإحالة ، وهي معلومات متعددة المصدر . وتأكيدا للأمر نسوق حديث كليبار في دور الذاكرة في عملية الإحالة (١٩٩٤ ، ٥٢) : «يتمّ تعيين مرجع الضمير بواسطة التمثيل الذهني المبنيّ انطلاقا من الخطاب» ، ويضيف (١٩٩٤ ، ٦٧) : «لا يُحيل الضمير مباشرة على النصّ ولكنه يضع في الحسبان الذاكرة المباشرة (الفورية) للمخاطب» .

يقدم التداوليون بهذا التوجّه ما يعرف عندهم بالمقاربة المعرفية المستندة إلى

الذاكرة (*Approche mémorielle cognitive*) في مقابل المقاربة النصّية (*Approche textuelle*) التي يعملون على تقويضها وبيان قصورها .

ما يمكن استخلاصه من رأي التداوليين في قضية الإحالة أن المعطيات النحوية المتوفرة في المقال لا تكفي لتعيين المفسّر وأنه لابدّ في وصف الإحالة من الاحتكام إلى الملابسات التي ينجز فيها الخطاب ، فهي أقدر من سائر المعطيات النحوية على التنبيه إلى المفسّر وتحديده . وهنا كان احتكامهم إلى دور الذاكرة العهدية حسب التداوليين في تعيين المفسّر الملائم للضمير العائد عقب طعنهم في القرائن النحوية اللفظية في القيام بهذا الدور .

٣.٢.٢.٣. الحدود أو الإخلال بالمطابقة وتفسيره

تعتبر قواعد المطابقة في الربط الإحالي من المعايير النحوية الأساسية التي تعتمد في تحديد المفسّر الملائم للضمير العائد . إذ إن ربط الضمير بالمفسّر عملية تركيبية تستند إلى قواعد المطابقة في الجنس والعدد وأن الإخلال بهذه القواعد يؤدي إلى فساد المعنى . وتوضيحا للأمر نسوق الجملتان التاليتان ، حيث لا فرق بينهما إلا في سمة الجنس بالنسبة إلى الضمير العائد ، فسمة التذكير توجّه الضمير إلى المفسّر (الحصير) ، وسمة التأنيث توجهه إلى مفسّر آخر (الفتاة) :

(٢٠) يلعب القط فوق الحصير بعد أن نظّفتـه

(٢١) تلعب الفتاة فوق الحصير بعد أن نظفتـها

إن المعاني المقولية التصريفية (الجنس ، العدد) التي تتوفر في الضمير بحكم علاقته في التركيب بمفسّر معيّن ، موظفّة لخدمة التركيب ودالة على الخصائص الدلالية فيه . فكما تدلّ علامات الإعراب ، وهي علامات شكلية صرفية على وظائف الاسم يدلّ وَسمُ الضمير بالمقولات الصرفية على المفسّر . ومن ناحية أخرى فإن عددا اللسانيين المشتغلين بالتداولية ينزعون إلى الاستنقاص من أهمية المعطيات النحوية ويشككون في المطابقة معيارا حاسما في تعيين المفسّر اللازم للضمير العائد ويرون لتحقيق هذا الغرض ضرورة الاعتماد على الملابسات التي ينجز فيها القول . على أنه من الواجب أن نفهم نظرتهم للمطابقة والسبب في اعتبارها مبدأ غير حاسم في تحديد موضع المفسّر ، فتحدث عن حالات :

أ) عدم المطابقة في الجنس

ب) عدم المطابقة في العدد

ت) ربط الضمير بالمفسّر غير المذكور

واستنادا إلى هذا التصور تعرضوا إلى مسألة التباس الإحالة ، أي التباس الدلالة الناجمة عن استعمال الضمير . والالتباس (*L'ambiguité*) هو أن يشكل على المخاطب أو السامع تبيّن الدلالة المقصودة من التركيب لتوفرّه على أكثر من دلالة . فالقول الملتبس (*Enoncé ambigu*) هو الذي يؤول بطريقتين مختلفتين على الأقل (*Lyons,1990,34*) .

ويكون موطن الالتباس اللفظ الواحد أو التركيب النحوي ، إلا أنه سرعان ما تتبدد غشاوته بفضل ما يتوفر في القول من قرائن المقال وقرائن المقام ، لأن اللغة قائمة على التوازن . فبقدر ما يحدث في استعمالاتها من لبْس يُعطل الفهم . وإن مؤقتا تتوفر فيها وسائل لرفع اللبْس حتى يتسنى أن تؤدي وظيفتها .

٤- وحدة الخطاب من وحدة بنيته الإحالية

٤. ١. مشكل الإحالة

إن التسليم بكون المحافظة على بنية إحالية واحدة يلعب دورا هاما في تحقيق انسجام الخطاب لا يخلو من مزالق ، وهو أمر يجعلنا نعود إلى مكتسبات نظرية الإنشاء النحوي للكون ، التي نتخذها إطار نظريا لعملنا ، وأن نميّز بين حيّز الضمير الموجود في القوة القولية والمفسّر العائد الذي تُوجد في المحتوى القضوي . ومثال ذلك :

(٢٢) أسرج زيد الحصان . وضع عليه مؤونته ، وساقه في اتجاه الغاب .

المشكل أن خطابنا المحلل يحتوي على أكثر من إضمار واحد ، وأن كل جملة تتضمن مضمرا تؤشر على وجوده قوة القول ومفسّر عائد موجود في الجملتين اللاحقتين . وهو ما يجعلنا نتحصل على التحليل التالي(٢٣) :

(٢٣) أسرج زيد الحصان . وضع عليه[1] مؤونته[2] ، وساقه[3] في اتجاه الغاب .

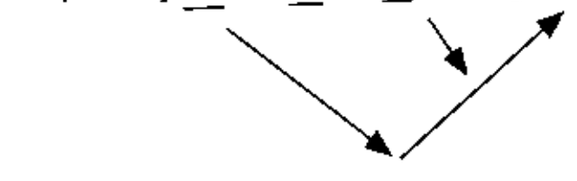

من الملاحظ هنا أن تطبيق قواعد الإضمار في حالة الضمير (ـه٢) يطرح إشكالا كبيرا ، إذ لا يُمكننا الحديث عن مطابقة ما دمنا في مستوى هذا الخطاب نجد مفسّرا أوّلا هو «الحصان» في الجملة الأولى (ج١) ، وإذا ربطنا ذلك بمفسّر ثان هو «زيد» ، فسنكون أمام صعوبة تطبيق قواعد المطابقة في دراسة بنية الإضمار أو البنية الإحالية الواحدة في النصّ . ولسائل أن يسأل هنا :

– كيف يمكننا المحافظة على مفهوم وحدة البنية الإضمارية الإحالية وإبراز علاقته بانسجام الخطاب؟

وبالتالي : كيف نبرهن على صحة افتراضنا بأن العلاقة بين الجملة الأولى والجملة الثانية يسوسها مفسّر واحد؟

في هذه الحالة سنفترض أن وحدة الخطاب من وحدة بنية الإضمار ، وسنبحث عن تبرير لهذا الافتراض في أطروحة الشريف (١٩٩٣/٢٠٠٢) وبناء على منوال الإنشاء النحوي للكون عنده .

٤. ٢. الأسس النظامية لتحليل الخطاب في منوال الإنشاء النحوي للكون

٤. ٢. ١ الأهداف العامة لمنوال الإنشاء النحوي للكون (إ ن ك)

– غرضنا أن نقدم الخطوط العامة لتصورنا للعلاقة بين البنية ودلالتها .

– رصد خصائص الأبنية الشكلية وما تختزنه من المعطيات المعنوية وما تقدر على توليده بفضل القواعد المسيّرة للعلاقات بينها (الشريف ، ٢٠٠٢ ، ٥٣-٥٤)

– مهمة اللسانيات أن تقدم القواعد المولّدة للفوضى الدلالية لا القواعد الحاصرة لها (الشريف ، ٢٠٠٢ ، ١٦٦) .

– أن نبيّن أن الدلالة المنجزة فوضويّة تسيّرها قدرة احتمالية موجودة في أبنية فقيرة في دلالتها (الشريف ، ٢٠٠٢ ، الفقرة ٢١٢)

– أن نبيّن أننا في حاجة إلى تحديد أبنية مجردة انطلاقا من السلسلة اللفظية ، وذلك للوصول إلى بنية مشتركة تفسّر لنا اشتراك الأبنية المختلفة في دلالة واحدة (الشريف ، ٢٠٠٢ ، الفقرة ٢١٢) .

٤. ٢. ٢. الأسس النظامية الخاصة بتحليل الخطاب في منوال (إ ن ك)

النصّ يتولّد حتما من خصائص الجملة وأن خصائص الجملة تتولّد حتما من

خصائص ابتداء تكونها من تواجد الشحنتين في [∃] (الشريف ، ٢٠٠٢ ، ٥١٧) .

٤.٢.٣. الأسس النظامية الخاصة بتحليل الإضمار

٤.٢.٣.١. تعدد الإحالات في الجملة الواحدة

يقوم تصور الشريف على التمييز بين إنشاء رئيسي وإنشاء ثانوي ، مفترضا أن البنية النحوية المجردة تصدّر بـ«شحنة وجودية» تمثل اعتقاد المتكلم ، حيث يمثل هذا الاعتقاد إنشاء «الواضع» (الشريف ، ٢٠٠٢ ، ٥٠٦) وهذه الشحنة نحوية مقولية لها محلّها الإعرابي ، وتفسير ذلك بناء على مثالنا :

(٢٣) أسرج زيد الحصان . وضع عليه[1] مؤونته[2] ، وساقه[3] في اتجاه الغاب .

(24)

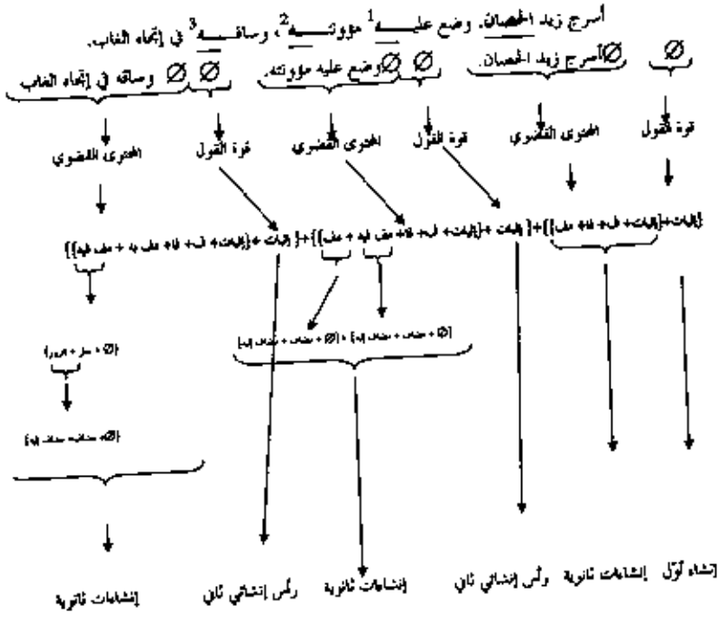

أهم ما يُفترض من هذا المنظور أن تعدد المضمرات بتعدد الشحن الوجودية ينجر عنه تعدد الاعتقادات المخزنة في ذهن المتكلم الواضع ، فكل محلّ من محلات المضاف إليه يصدّر بشحنة تمثل اعتقاد المتكلم تقتضي وجود مفسّر . ولتوضيح الأمر نفترض إذن ، أن البنية [∃ ففا (مف)] تشمل في جميع حالاتها «محلا واويا» سواء كان هذا المحل موجها لربط بنية عامل ببنية معمول أو كان موجها لربط بنية مستقلة أخرى معطوفا عليها أو مستأنفا منها . وبالتالي ، فإن التشكّل المحلي لـ[∃ ححا] الإنشائية يعطينا [آ] في البنية المصرفة ، وأن التشكّل المحلي للإحالة [حا$_{1}$ ←∃ حا] يعطينا [∃ ففا ، (مف)] في حين أن التحقق المحلي للتواجد يعطينا [θ] . فتكون البنية الإعرابية المجردة الأساسية المسيّرة أو الحاضنة لجميع الأبنية هي :

(٢٥) [θ آ ∃ ففا (مف)] (الشريف ، ٢٠٠٢ ، ٦١٩) :

نذكّر أن مثالنا (٢٣) المحلل خاضع إلى البنية النظرية [ج$_{1}$ θ ج$_{2}$ θ ج$_{3}$] مثلما أوضحنا ذلك في التمثيل أعلاه (٢٤) ، وبناء على أن هذا المحل الواوي (θ) الذي قد يُعجم بأداة الربط والاستئناف «الواو» ،كما هو الحال في العلاقة بين ج$_{2}$ وج$_{3}$ ، وقد لا يُعجم في مستوى الإنجاز ، على نحو العلاقة القائمة بين ج$_{1}$ وج$_{2}$ ، فإننا نلاحظ أن خطابنا رغم قصره قائم على تصاعد الشحن الوجودية الإنشائية ، وسنسلّم أن هذا التصاعد راجع إلى قواعد «الدور التكراري» (الشريف ، ٢٠٠٢ ، ٥٤٢) التي ستمكننا من إثراء البنية المقولية الأساسية ، وسيسمح لنا بتولّيد محلات جديدة في الخطاب تساهم في نمو الخطاب وارتقائه ، تستوجب الإضمار تجنبا للتكرار ، نحو :

(٢٦) أسرج زيد الحصان . وضع عليه مؤونته ، وساقه في اتجاه الغاب . ثم أحكم وثاقه إلى جذع الشجرة . وتركه يقتات الأعشاب . . .

وعلى هذا الأساس : كيف يمكننا إرجاع المضمرات الموجودة في الخطاب إلى بنية إحالية واحدة يمثلها مفسّر واحد؟

٤-٢-٣-٢-وحدة البنية الإحالية في الخطاب

يُمكننا تفسير وحدة المفسّر من خلال افتراض أن تعدد المضمرات قابل للتقنين بموجب قاعدة الانخزال الشحني ، وبموجب تطبيقها تنخزل المضمرات الموجودة في المحتوى القضوي إلى المفسّر الأساسي المسيطر الموجود في المحلّ الإنشائي الأوّل على النحو التالي :

(27)

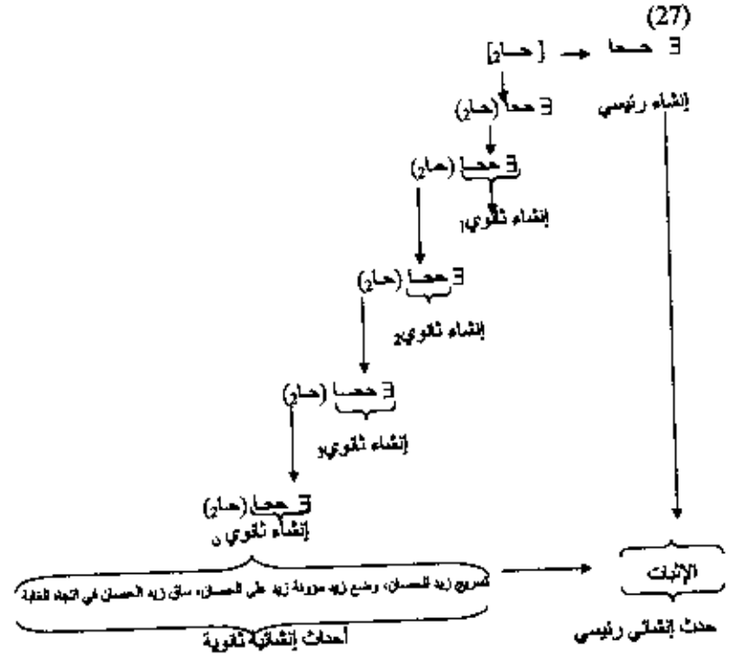

(29) وضع Øعليـه

ف فا

حـ Ø

حا

استنادا إلى مبدإ المحافظة على البنية ، واستنادا إلى تصور أن النحو قائم على انحزال الثانوي إلى الأساسي (الشريف ، ٢٠٠٢ ، ٥٠٤) ، نواصل هنا استثمار مكتسبات نظرية «إ ن ك» (الإنشاء النحوي للكون) ، مع الإقرار بفرضية عمل تنصّ على أن حركة الجملة صورة من حركة الخطاب ، وهو ما يستلزم منّا افتراض أن الخطاب يسيّره مفسّر واحد . وتدرجا في البرهنة على هذه المسألة نعيد النظر في مثالنا وما يحمله من مضمرات متولّدة عن العلاقات النحوية التركيبية المختلف بين الجمل المكونة للخطاب المحلل . وفي هذه الحالة فإن الخطاب يحمل عددا من المضمرات نتبينها من التراكيب التالية :

(٢٨) أسرج زيد الحصان . وضع عليه[1] مؤونته[2] ، وساقه[3] في اتجاه الغاب .

أ) عليه *[مضاف + ضمير متصل مضاف إليه]*

ب) مؤونته *[مضاف + ضمير متصل مضاف إليه]*

ت) ساقـØـه *[]ف + فا + ضمير متصل مف به]*

إذا تناولنا العلاقة القائمة بين ج٢ *[وضع عليه١ مؤونته٢]* وج٣ *[وساقه٣في اتجاه الغاب]* ، فإن بنيته المقولية الحدثية تتضمن إضمار الحادث (فاعل) على النحو التالي :

(٢٩) وضع Øعليـه

⇓ ⇓

ف فا

حـ Ø

حا

وفي مثل هذه الحالة لن نكون في حاجة إلى الجهاز النظري الذي صاغه تشومسكي للاستدلال على *[PRO]* للضمير المقدّر . فـ *[حا]* الموجودة في البنية الإسنادية بمقتضى «مبدإ المحافظة على البنية المقولية» هي أساس الأبنية النحوية أكانت اشتقاقية أو كانت إعرابية .

ولمّا كان الضمير مخصّصا بالاشتقاق لقسم الأسماء فالتقاؤه بالبنية الإعرابية الأساسية يقتضي وقوعه في محلّ اسميّ ، فإنه في حال مثالنا وقع في محل مضاف إليه :

(٣٠) أ) عليـه *[مضاف + ضمير متصل مضاف إليه]*

ب) مؤونتــه [مضاف + ضمير متصل مضاف إليه]

فسيكون التكرار المقولي في البنية الإعرابية المصرّفة في المستوى التصريف واقعا على الصورة التالية :

(٣١)

تتضمن البنية الصرفيّة في ج٢ [وضع عليه مئونته] المضـمر Ø ، وهذا المضمر الصرفيّ معيّن بالمحلّ الفاعلي حا الســابق له ج١([أسرج زيد] مف) . لكن الجملة الثانية لا تحتوي على محلّ فاعلي بعد الفعل «وضع» . وإذن فتشومسـكي ومن لفّ لفّه مخطئون في اعتبار الجملة الثانية تحتوي مضمرا إعرابيا [PRO] في مستوى البنية الإعرابية ، ذلك أن المضمر موجود داخل بنية الفعل الصرفية لا خارجها ، وهو مضمر واقع تحت حكم [حـ] التي في الفعل ، فهو عنصر متحكم فيه داخل البنية الصرفية غير متحكم فيه داخل البنية الإعرابية .

لقد فسّرنا في الفقرة السابقة تمكّن المفعول فيه والمفعول من الدخول في علاقة إضافية تحمل دلالة البنية الإعرابية المقولية [حـحا (حا)] بكونه يحمل دلالة [حا] ، حسب قاعدة [حـ ← حا] وبفضل المكوّن Ø المضّمن في حا بنيته المقولية . فالعلامة (Ø) ، الدالة على الشغور في بنيته المحلّية الصرفية ، هي التي تولّد في الإعراب المحلّ

السفلي (محلّ المضاف إليه) توليدا موافقا لمبدأ التشارط الإعرابي الاشتقاقي والمولّد لظاهرة الاسترسال البنيوي بين الصرف والإعراب(الشريف ، ٢٠٠٢ ، ٣٦٨) . وإذا حاولنا إعادة صياغة هذا الأمر ، فإن البنية المقولية لمثالنا(٢٢) تكون على النحو التالي :

(٣٢)

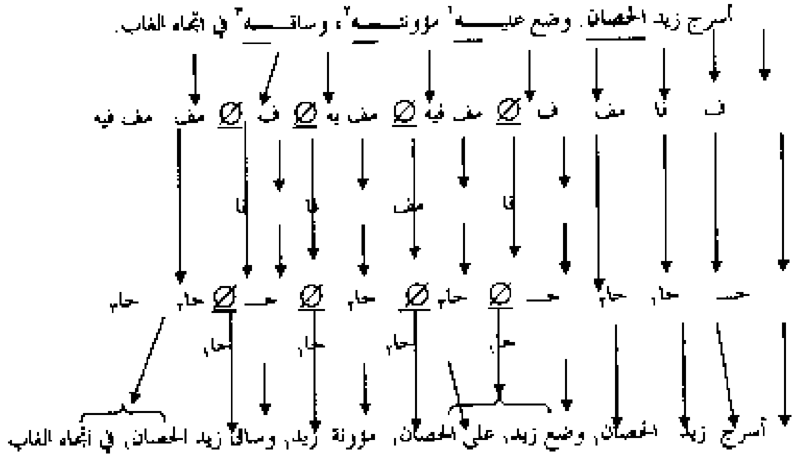

وإسنادا إلى هذا نلاحظ أن محلّ المفعول ، وهو محلّ إعرابي مخصص للحادث [حا٢] تشغله صيغة تنصّ على الحدثية المكوّنة للفعلية الاشتقاقية والفعلية المحلّية ، وتنصّ على غياب الحادثية ، ونلاحظ أيضا أنه ليس في البنية الإعرابية محلّ قابل لوسم Ø لفظيا إلا محلّ المضاف إليه . حا

ما يمكن أن نستخلصه أن البنية Ø ، بنية تنصّ على أنّ الإعراب يستطيع أن يتقبل عنصرا في محلّ سفلي حا متضمنا في المحلّ الذي تسوده [حـَ] ، فيكون الزائد في محلّ عيّنته البنية المقوليّة وهو[حـ] من Ø التي في حا البنية الإسنادية المقولية . وهذا ما يجعل المضاف إليه يحمل معنى الفاعلية ، وهذا ما يجعل أيضا رفع الفاعل كجرّ المضاف إليه . وبناء على هذا ، فلا وجود لمحلّ [PRO] (الضمير المقدر عند

التوليديين) في البنية الإعرابية الأساسية المصرّفة ، إلا وهو في علاقة وطيدة بالإضافة . وهو ما يدلّ على أن تشومسكي عندما اعتبره ضميرا موجودا في البنية الإعرابية غير معمول في الآن نفسه لم يقترح ما يوافق العربية . فهذا المثال يُبيّن أن شكلنة النظرية العربية يمكننا من تقديم تفسير نحويّ يخالف أقوى النظريات اللسانية (الشريف ، ٢٠٠٢ ، ٣٦٨) .

وإذا صحّ هذا ، يُمكننا تفسير وحدة البنية الإحالية من خلال افتراض أن تعدد الإحالة قابل للتقنين بموجب قاعدة الانخزال الشحني ، وبموجب تطبيقها تنخزل المضمرات (الضمير المتصل) الموجودة في المحتوى القضوي إلى المفسّر الأساسي حاضن له والمسيطر عليه ، فهذا الانخزال «ضرب من التراجع التأليفي الذي يعود بالبنية إلى نشأتها الشحنية الوجودية الأولى *[∃]*» (الشريف ، ٢٠٠٢ ، ٥٩٦) .

وبذلك نعوّض تعدد المضمرات بتصور للنظام النحوي باعتباره متكونا من مستويات تجريدية تتحقق فيها الأبنية متشارطة . فعلاقة التشارط بين المفسّر الرئيسي والمضمرات العائدة أو المفسّر الموجود في قوة القول والمضمرات الموجودة في المحتوى القضوي «متولّدة من أبنية مشتركة بدورها تتولّد من أبنية تتجاوزها في التجرّد وذلك إلى أن نصل إلى بنية مجرّدة واحدة تسيّر كل الأبنية وتولّدها حسب قواعد ومبادئ (التشارط والاسترسال) *[...]* وان هذا الصعود في التجريد صعود يضعف الدلالة الحاصلة ويقوي الدلالات المحتملة» (الشريف ، ٢٠٠٢ ، ٩٣٧) .

وإذا صحّ تحليلنا ، فإن تحديد البنية الإحالية يقوم على ضمّ المفسّرات الموجودة في المحتوى القضوي إلى المفسّر الرئيسي الموجود في القوة الإنشائية للحصول على البنية الإحالية للجملة الثانية ، ثم ضمّ المضمرات الموجودة في الجملة الثانية إلى المفسّر الموجود في الجملة الأولى للحصول على البنية الإحالية الموحدة للخطاب . وعلى هذا الأساس تُصبح الجملة وبالطبع الخطاب كمّا منظما من القضايا المترابطة على أساس بنية إحالية واحدة .

فمضمرات «ج» انخزلت في «ج» بانخزال علاقاتها التركيبية ، فتنخزل بذلك مضمرات أعمال الإحالة في مفسّر عمل الإنشاء ، بحيث تصبح جميع المضمرات منخزلة في شحنة المفسّر الموجود إنشاء الجملة الأولى وفق «قانون الشرط الجمعي» عند الشريف على هذا النحو :

(٩)

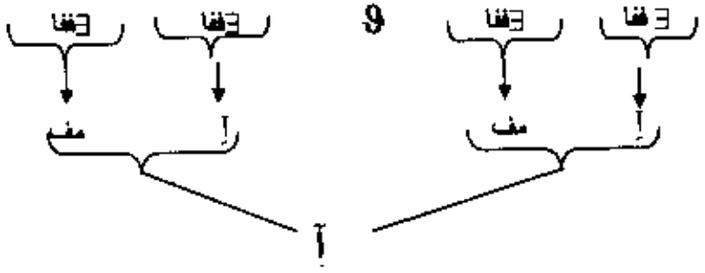

ويمكن أن نخلص إذن ، إلى أن الخطاب (٣) خاضع إلى تكرار البنية *[& آ ففا (مف)]* :

- في كل تركيب
- خارج التراكيب في مستوى الجملة الواحدة .
- خارج الجملة في مستوى علاقتها بجملة أخرى وبالتالي في مستوى الخطاب ككل .

وعلى هذا ندرك أن بنية الإحالة تتكون من توزيع للعلاقات التواجدية وانتشارها ، مما يستلزم مفسّرا أولا رئيسيا يكون حيزه رأس «ج» تتعلق به مضمرات بنيته الإحالية ومفسّرا ثانيا يترأس «ج» تتعلق به مضمرات بنيته الإحالية بدوره ، وهكذا دواليك إلى أن نأتي على كامل الأبنية الإحالية المكونة للخطاب .

الخلاصة:

ما يُمكننا استخلاصه إذن ، من خلال النظر في مدى إمكانية الحديث عن نحوية للخطاب من خلال معالجة قضية الإضمار في أنّ وحدة البنية الإحالية من وحدة بنية المفسّر وداخل هذه البنية تحدد المضمرات التي تدمج جميعها على أساس التشارط والاسترسال في البنية الحدثية المقولية المجردة وفق فرضيات عمل منوال الإنشاء النحوي للكون (الشريف ، ٢٠٠٢) الذي نعتمده إطار نظريا لبحثنا . فغايتنا الأساسية من وراء ذلك تتمثل في إبراز دور الضمير في ترتيب مكوّنات الجملة سواء بالمحافظة على استقرارها أو بالمساهمة في تحرّكها وانتقالها .

المرجع العربية:

- ابن يعيش (موفق الدين) : (دت) ، شرح المفصل ، مجلدان ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان
- الاستراباذي (رضي الدين) :١٩٨٥ ، شرح الكافية ، جزءان ، دار المعارف العلمية ، بيروت ، لبنان
- الأنباري (أبو البركات) ، دت ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة .
- الجرجاني (عبد القاهر) : (دت) ، دلائل الإعجاز ، تح محمد عبده والشيخ الشنقيطي ومحمد رشيد رضا ، دار المنار ، القاهرة .
- السكاكي (أبو يعقوب) : ١٩٨٧ ، مفتاح العلوم ، تح نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- سيبويه : ١٩٦٦ ، الكتاب ، تح وشر عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب بيروت ، لبنان .
- الشاوش (محمد) ،٢٠٠١ : أصول تحليل الخطاب في النظرية العربية : تأسيس «نحو النص» ، كلية الآداب بمنوبة ، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس .
- الشريف (محمد صلاح الدين) ، ٢٠٠٢ : الشرط والإنشاء النحوي للكون : بحث في الأسس البسيطة المولّدة لأبنية والدلالات ،جامعة منوبة ، كلية الآداب بمنوبة ، تونس .
- المبرد (أبو العباس محمد) ، ١٩٦٣ : المقتضب ، تح ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني ، القاهرة ، بيروت .
- الهيشري (الشاذلي) ، ٢٠٠٣ : الضمير بنيته ودوره في الجملة ، كلية الآداب بمنوبة ، تونس .

المراجع الغربية:

- *Chomsky, N, 1987: La Nouvelle syntaxe, Concepts et Conséquences de la Théorie du Gouvernement et de Liage, Seuil, Paris.*
- *Haegeman, L, 1992: Introduction to Governement and Binding theory, Blacwell,U.S.A*

- *Halliday, M.K.A &Hasan, R , 1976: Cohesion in English, Longman, London.*
- *Kleiber,G, 1994: Anaphores et pronoms, Duculot, Paris.*
- *Lyons, J, 1990: Sémantique linguistique, Larousse, Paris.*

المقاربات السوسيولوجية لتحليل الخطاب

أحمد شايب(*)

ازدهرت الأبحاث حول تحليل الخطاب منذ بداية سنوات السبعين من القرن الماضي ، وتركزت في بدايتها حول تحليل المحادثة بأصنافها المختلفة وبعض طقوس التفاعل الكلامي ، وكان لعلماء الاجتماع قصب السبق في هذا الميدان ، فقد غدا التفاعل الشفاهي بمختلف أجناسه وطقوسه موضوعا للبحث المنهجي المنظم ، وانكب التحليل على دراسة المحادثة في سياقها الطبيعي بغاية الكشف عن بنيتها ونظامها وطريقة اشتغالها ، ثم التقعيد لها وضبط الكفاءة التواصلية التي تتكشف عنها .

وعلى الرغم من أن فضل تأسيس هذا الحقل المعرفي من تحليل الخطاب يعود إلى السوسيولوجيين ، فإن علماء من مشارب مختلفة ساهموا في تطويره وفي إغناء مباحثه ، فصح نعته بالحقل البيني *multidesciptinaire* ، حيث نجد مساهمات للأنثروبوجيين وعلماء النفس واللسانيين وفلاسفة اللغة ، الشيء الذي يجعل هذا الحقل شبيها بتيار يتكون من مياه مختلطة .

وحتى نسلط بعض الضوء على هذا التعدد المنهاجي الذي انتهت إليه الأبحاث حول تحليل الخطاب عموما وحول تحليل المحادثة وطقوس التفاعل الكلامي تخصيصا ، وكذا تعدد الرؤى ووجهات النظر بهذا الصدد ، نشير إلى أهم المقاربات التي تنضوي تحت هذا الاتجاه .

١ . المقاربة التحليل-نفسية

يمثلها الاتجاه التفاعلي في علم النفس الذي تبلور في مدرسة بالو ألتو في سنوات

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة ابن زهر ، أكادير/ المملكة المغربية .

الخمسين ، مع أبحاث واتزلاويك وآخرين ، حيث كان الاهتمام بالمحادثة والتفاعل الكلامي علاجيا بالأساس ، علاج حالات من الفصام أو السكيزوفرينا ، والمهم في هذه المقاربة التحليل-نفسية هو انتقال بعض المفاهيم الإجرائية من التواصل المرضي إلى التواصل العادي ، الشيء الذي أفاد منه الباحثون في تحليل المحادثة .

ويعود اسم هذا التيار إلى مدينة صغيرة *Palo Alto* في ضواحي سان فرانسيسكو بكاليفورنيا قريبة من الجامعة الشهيرة *Stanford* ، وهو يضم مجموعة من الباحثين الجريئين الذين ينهلون من مشارب متعددة كالمحلل النفسي *Don Jackson* الذي أسس في هذه المدينة *Mental Research Institute* المختص في العلاج النفسي ، وترتكز أطروحة جاكسون على معالجة المريض في وسطه العائلي ، وذلك باعتبار العائلة نسقا ذاتي الانضباط والاتزان *homeostatisis* ، تحكمه مجموعة من الضوابط ، حيث يمكنها أن توفر التوازن الذي يحتاجه أحد أفرادها . لقد اهتم رواد هذا الاتجاه بإشكالية التواصل وتطبيقاته على المرض العقلي والنفسي انطلاقا من المقاربة النسقية ، ويعتبر *Gregoy Bateson* ملهم هذا التيار . فقد نشر سنة ١٩٤٢ مع *Margaret Mead* كتبا حول سكان بالي بأندونيسيا يحمل عنوان : *Balinese Character, A photographic Analysis* ، حيث درسا الثقافة البالينيزية من خلال الصور الفوتوغرافية ، وذلك بتقديم تحليل دقيق للتفاعلات بين الأفراد انطلاقا من أبعادها غير الكلامية على وجه الخصوص . وقد شكل نشر هذا الكتاب نهاية أبحاث باتيسن الإثنولوجية وبداية اهتمامه بالتواصل وتطبيق المقاربة النسقية في العلوم الاجتماعية وفي دراسة التواصل ، فإلى عهد قريب نظر للتواصل من زاوية دينامية تحكمها القوى والعلاقات السببية الخطية ، غير أن باتيسون سينظر له باعتباره نسقا من الرسائل يشتغل على شكل حلقات تحكمها سببية دائرية . وفي سنة ١٩٥٦ نشر مع الفريق الذي يشرف عليه نظرية *double bind* أو الإكراه المزدوج ، حيث وضح أن سلوك المصاب بالسكيزوفرينا *Schizophréne* يشكل نوعا من التكيف انطلاقا من تواصل مفارق ، إذ يحمل هذا السلوك رسائل متناقضة . وقد التحق *Paul Watzlawick* بهذا التيار ولعب دورا مهما داخله خصوصا في تطبيقاته العلاجية . واشتهر هذا العالم بأبحاثه في العلاج العائلي ونظريته البنائية *Le constructivisme* التي تسعى إلى تحليل السيرورة التي من خلالها نخلق الحقائق ، سواء أكانت هذه الحقائق فردية أم عائلية أم اجتماعية أم إيديولوجية أم علمية ، فكل فرد مقتنع بأن

بناءه للحقيقة هو الحقيقة عينها[1] .

ففي الواقع هناك مستويان من الحقيقة : مستوى من الدرجة الأولى ، وآخر من الدرجة الثانية ، فعلى سبيل المثال عندما نرى شخصا يرمي بنفسه في الماء لينقذ غريقا ، فهذه الملاحظة هي حقيقة من الدرجة الأولى ، تتميز بالموضوعية ، في مقابل ذلك فالبحث عن إعطاء تأويل لحوافز هذا الشخص المنقذ يدخل في عداد الوهمي وينطوي على مخاطرة ، والسير في هذا السبيل هو بناء لحقيقة من الدرجة الثانية لا وجود لها ، فهي ثمرة لخيالنا ليس إلا . لهذا فعلينا أن نتخلى عن وجود حقيقة حقيقية من الدرجة الثانية ، والقصة الشعبية حول القنينة نصف الممتلئة بالنسبة للمتفائل ونصف الفارغة بالنسبة للمتشائم توضح هذا الأمر بجلاء . فحالة القنينة هي حقيقة من درجة أولى ، والتأويل المعطى حول هذه الحالة هو حقيقة من درجة ثانية ، وهناك فلاسفة كثيرون وضحوا هذا المبدأ من أمثال : *Wittgenstein* و*Schopenhauer* و*Kant* و*Hume* و*Vico* و*Epictète* . فإبكتيت قال منذ بداية القرن الأول إنه «ليست الأشياء هي التي تشغل اهتمامنا ، لكن الأفكار التي نكونها عن الأشياء ، وتجدر الإشارة هنا إلى *Jean Piaget* الذي ألف كتابا بعنوان : *La construction du réel chez l enfant*»[2] .

هكذا فمدرسة بالو ألتو كانت مجددة على مستويات ثلاث ، وذلك باقتراحها نظرية جديدة للتواصل وتطويرها لمنهجية أصيلة وإحدائها لطرائق علاجية جديدة . لقد نظرت للنماذج التقليدية للتواصل باعتباره نقلا للمعلومات من مرسل إلى متلق انطلاقا من سنَن معين ، غير أن المقاربة النسقية ستسعى إلى تعميق هذا التصور بالاعتماد على مجموعة من المبادئ[3] هي :

١-اعتبار التواصل ظاهرة تفاعلية ، فكل تدخل لفرد ينتمي إلى نسق معين (العائلة ، الفريق ، التنظيم) ،هو جواب لتدخل الآخر . هذا التدخل الذي سيعتبر بدوره مثيرا وحافزا لتدخل جديد . هكذا فالتواصل هو سيرورة دائرية ، حيث إن كل

(1) *La communication: Enjeux et Modèles, p136.*

(2) *La réalité est une construction, Entretien avec Paul Watzlawick, in: La communication: Enjeux et modèles.*

(3) *La communication: Enjeux et Modèles, p132.*

إرسالية تستدعي رجعا ورد فعل *Feed-back* المخاطَب والمشارك في الحديث .

٢-كما أن التواصل لا يُختزل في الإرسالية اللفظية ، ذلك أن كل سلوك اجتماعي ينطوي على قيمة تواصلية ، فالإيماءات والحركات والمواقف والسلوكات كلها رسائل ، وحتى الصمت يمكن أن يعبر عن الخجل أو التحفظ أو الحصر أو الاستياء .

٣-التواصل محكوم بالسياق الذي يقع فيه ، وهذا السياق يتمثل في العلاقات الرابطة بين المتواصلين (علاقات بين غرباء ، زملاء في العمل ، آباء وأبناء) ، وبالمقام الذي يحدث فيه هذا التواصل والوضع الذي يدفع الأفراد إلى التواصل . هكذا فالسياق هو إطار رمزي يحمل قواعد ومعايير ونماذج من طقوس التفاعل .

٤-كل إرسالية تحمل مستويين من الدلالة ، فهي لا تنقل محتوى إخباريا فحسب (أحداث ، آراء ، عواطف ، تجارب تخص المتكلم) ، لكنها إلى جانب ذلك تعبر عن طبيعة العلاقة التي تجمع بين المتخاطبين ، فعندما يقول شخص لامرأة : إن فستانك جميل ، فهو ينقل رأيا له في الفستان ، وإلى جانب ذلك يقترح علاقة تقوم على الإغواء .

٥-العلاقة بين المتخاطبين تتأسس وفقا لنموذجين : النموذج التماثلي أو التعادلي ، والنموذج التكاملي ، ففي الأول تنبني العلاقة على المساواة ، وفي الثاني يتبنى المتخاطبون سلوكات متباينة تنزع إلى التسوية والتوافق ، وهذه العلاقة التكاملية يمكن أن تكون تراتبية عندما تتألف من موقف أعلى وموقف أسفل كما هو الحال في العلاقة بين رب العمل والمستخدم .

٦-الفرضية الأساس في هذه المقاربة النسقية تتمثل في الانطلاق من القول إن معظم أشكال المرض النفسي والعقلي يمكن إرجاعها إلى اضطرابات واختلالات في التواصل ، ومن هنا تظهر أهمية الميتا-تواصل *Méta-communication* ، وهي طريقة للتواصل حول السبل المختلفة والمظاهر المتعددة للتواصل .

إن الأنساق الإنسانية -حسب مدرسة بالو ألتو- كما نسق العائلة تنزع نحو التوازن والضبط الذاتي وذلك بالحفاظ على نوع من التوازن بين أفرادها ، كما أن الاضطرابات العلائقية (التي هي اضطرابات في التواصل) يمكن أن تفسر التمظهرات المرضية للأفراد . هكذا فما يقع داخل الجهاز النفسي تابع وخاضع للتفاعل

التواصلي ، وإذا ما رغبنا في الاشتغال على هذه الاضطرابات فيلزمنا أن نغير السياق العلائقي الذي ولّدها . هكذا فموضوع السلوك العلاجي ليس هو الفرد الذي يحمل أعراضا بعينها ، لكن النسق المسؤول عن ذلك (وهو العائلة في الغالب) ، ومن هنا نشأت فكرة «العلاج العائلي» الذي ارتبط بهذا الاتجاه .

٢. المقاربة الإثنوسوسيولوجية

هذه المقاربة هي الأكثر أهمية وتنوعا ، ويمكن أن نميز داخلها بين تيارين هما : إثنوغرافيا التواصل ، والإثنوميتودولوجيا .

٢. ١. إثنوغرافيا التواصل

تبلور هذا الاتجاه مع كل من *Gumperz* و*Hymes* ، فقد جاءت آراء هايمس (١٩٦٢) رد فعل ضد تصور تشومسكي للغة ، فمعرفة طرق الكلام لا تتمثل فحسب -كما يعتقد هذا الأخير- في القدرة على إنتاج وتأويل عدد لا متناه من الجمل الصحيحة ، لكن إضافة إلى ذلك تتمثل في السيطرة والتحكم في شروط الاستعمال الملائم للإمكانيات التي تتيحها اللغة ، وهكذا فالقدرة اللسانية يجب أن تعالج في إطار أوسع هو القدرة التواصلية ، حيث تتمازج المعارف اللسانية والمعارف السوسيوثقافية بشكل معقد . هذه القدرة التواصلية التي يمكن تعريفها بمجموعة الاستعدادات التي تسمح للفرد المتكلم بالتواصل الفعال في أوضاع وظروف ثقافية خاصة . ذلك أن التعايش داخل المجتمع لن يتم بامتلاك هذه القدرة اللغوية وحدها ، بل لابد إلى جانب ذلك من قدرة تواصلية ، فطفل تشومسكي كما لاحظ هايمس سيصبح وحشا مصيره الموت السريع ، ذلك أنه سيتمكن من نطق جمل صحيحة من الناحية النحوية ، لكنه سيكون عاجزا عن استعمالها في الوقت المناسب ، والمكان المناسب ، ومع المخاطب المناسب .

ومن بين مميزات الإثنوغرافيا التواصلية ، إضافة إلى «القدرة التواصلية» مقاومة فكرة المجموعة البشرية المتجانسة عند تشومسكي والاهتمام بالتنوع الرمزي داخل الثقافات والمجموعات الإثنية المختلفة ، وما يعكسه هذا التنوع من اختلاف في الأساليب واللهجات واللغات ، وتبني المنهج الاستقرائي الطبيعي بملاحظة ظواهر التواصل وأصناف التفاعل الكلامي في الوسط الطبيعي ، وجمع المعطيات انطلاقا من

العمل الميداني . كما أن الوحدة التحليلية في هذه المقاربة هي الحدث التواصلي *Speech event* (حديث ، محادثة ، دردشة ، حوار ، مناظرة ، استجواب ، جلسة محكمة ، دفاع عن أطروحة ، جلسة مع الطبيب ، مكالمة هاتفية ، دردشة في الشبكة العنكبوتية ، استنطاق ، حدث هزلي . . . إلخ) . والحدث التواصلي يشكل بالنسبة إلى تحليل التفاعل الكلامي ما تُشكله الجملة بالنسبة إلى النحو .

٢.٢. الإثنوميتودولوجيا

الإثنوميتودولوجيا *Ethnomethodology* تيار من السوسيولوجيا الأمريكية ، نشأ في سنوات الستين من القرن الماضي ، واستقر في البداية في حرم جامعات كاليفورنيا ، ثم انتقل بعد ذلك إلى جامعات أمريكية أخرى ثم جامعات أوروبية ، خصوصا الإنجليزية والألمانية . و الأهمية النظرية والإبستيمولوجية لهذا التيار تعود إلى كونه أسس لقطيعة مع نماذج التفكير السوسيولوجي التقليدي ، هذا إضافة إلى أنه –باعتباره نظرية جديدة– يشكل منظورا جديدا للبحث ووضعاً فكريا جديدا [1] .

ولعل التغيير الذي أحدثه هذا التيار يتمثل في توسيع حقل التفكير الاجتماعي ، حيث زاد الاهتمام بالمقاربة التي تسعى إلى الفهم ، في مقابل تلك التي ترمي إلى تفسير الظواهر ، ونحا البحث السوسيولوجي نحو الجانب الكيفي في مقابل الجانب الكمي .

والبحث الإثنوميتودولوجي يتمحور حول فكرة مفادها أننا كلنا علماء باجتماع بالقوة في الحياة العملية ، وبتعبير *Alfred Schutz* [2] ، الواقعي تم وصفه من قِبل الناس ، واللغة العادية تعبر عن الحقيقة الاجتماعية وتصفها وتبنيها في الآن نفسه .

وعلى نقيض تعريف دوركايم لعلم الاجتماع الذي ينبني على القطيعة مع الحس المشترك *Le sens commun* ، فالإثنوميتودولوجيا تبين كيف أنه بإمكاننا تقديم تقارير مناسبة عما نفعله من أجل تنظيم حياتنا الاجتماعية ، فبتحليلها للممارسات العادية –الآن وهنا– تلتحق بتيارات تقع على هامش السوسيولوجيا [3] . هكذا فكل مجموعة

(1) *Alain Coulon, L Ethnométhodologie. Que sais-je?. PUF, 1987, p4.*

(2) *Ibid, p4.*

(3) *Ibid, p6.*

اجتماعية بإمكانها أن تفهم ذاتها وتحللها وتعلق عليها . ومن المصادر التي ألهمت هذا التيار آراء كل من بارسنس وشوتز ، والاتجاه التفاعلي الرمزي .

١.٢.٢. بارسنس وشوتز

يتفق معظم الباحثين على أن المصادر التي ألهمت أبحاث *Garfinkel* هي أعمال كل من *Talcott Parsons* و*Alfred Schutz* . لقد كان بارسنس من الوجوه المسيرطة في السوسيولوجيا الأمريكية في القرن العشرين . ففي رأيه ، حوافز الفاعلين الاجتماعيين تكون مندمجة في نماذج معيارية ، تضبط السلوكات والتقديرات المتبادلة . وهذا الأمر هو الذي يفسر ثبات النظام الاجتماعي واستقراره ، ويفسر معاودة الإنتاج التي تميزه أثناء كل لقاء بين الأفراد . فنحن نتقاسم قيما تتجاوزنا وتحكمنا ، كما أننا ننزع إلى الامتثال لقواعد الحياة المشتركة لنتجنب القلق والعقاب ، لكن السؤال هو كيف يتأتى لنا أن نحترم قواعد الحياة الاجتماعية المشتركة دون أن ننتبه لذلك؟

عاد بارسنس لفرويد لتوضيح هذا الأمر ، فقد وضح هذا الأخير كيف أن قواعد الحياة الاجتماعية تستبطن من قبل الفرد وتشكل ما أطلق عليه اسم الأنا الأعلى ، أو ما يمكن أن نطلق عليه محكمة داخلية أو ضميرا ، فهذا النسق المستبطن ، حسب رأيه ، يحكم سلوكاتنا وحتى أفكارنا ، وقد وضح شوتز مفهوم ماكس فيبر *Verstehen* المقابل لـ *Erklaren* أو الفهم في مقابل التفسير ، باقتراحه دراسات الإجراءات التأويلية التي نستخدمها في حياتنا اليومية من أجل إعطاء معنى ودلالة لأفعالنا وأفعال الآخرين . هكذا فالفهم منجز بصفة مسبقة في الأنشطة العادية للحياة اليومية .

٢.٢.٢. التفاعلية الرمزية

تعتبر التفاعلية الرمزية مصدرا آخر من مصادر الإثنوميتودولوجيا ، ويجد هذا التيار أصوله في مدرسة شيكاكو للسوسيولوجيا مع كل من *Ernest Burgess* و*Robert Park* و*William Thomas* . لقد ساهم هذا التيار في لفت الانتباه إلى أهمية الملاحظة بالمشاركة *Participant observation* باعتبارها منهجا ملائما لدراسة الواقع الاجتماعي ، وبالأخص الاضطرابات الاجتماعية المتسارعة التي حصلت بسبب النمو العمراني في مدينة شيكاكو . وقد ناقض هذا الاتجاه التصور الدوركايمي للفاعل

الاجتماعي ، فإذا كان دوركايم يعترف بقدرة هذا الفاعل على وصف الوقائع الاجتماعية التي تحيط به ، فإنه يعتبر هذه الأوصاف غامضة جدا ومبهمة بشكل لا يمكن للباحث اعتمادها ، فهذه التمظهرات الذاتية ، في رأيه ، لا علاقة لها بالسوسيولوجيا ، في مقابل هذا الرأي تؤكد التفاعلية الرمزية على أن التصورات التي يكونها الفاعلون عن الحياة الاجتماعية تشكل موضوعا أساسيا للبحث السوسيولوجي .

هكذا فاستعمال الاستمارات والإحصاء وتصنيف نتائج السلوك ، كل هذا يخلق مسافة ، ويبعد الباحث باسم الموضوعية عن الحياة الاجتماعية التي يود دراستها . فالمعرفة السوسيولوجية الحقة تأتينا من التجربة المباشرة ، من تفاعلات الحياة اليومية . لهذا يجب أخذ آراء الفاعلين بعين الاعتبار أولا ، كيفما كان موضوع الدراسة ، لأنه عن طريق الدلالات التي يستخدمونها للأشياء وللرموز التي تحيط بهم ، يتمكنون من بناء حياتهم الاجتماعية .

٢ـ ٣. البداية الحقيقية للإثنوميتودولوجيا

صيغ هذا المصطلح من قبل كَارفينكل قياسا على نموذج *Ethnobotanique* و*Ethnosciences* ، ووجهة نظر هذا العلم تتلخص في وصف المناهج والمفاهيم الإجرائية التي يستعملها أفراد مجتمع معين لغاية تدبير مجمل المشاكل التواصلية التي تعترض سبيلهم في الحياة اليومية ، فالسلوكات المتعلقة بالتبادلات الكلامية اليومية ترتكز على معايير مضمرة مسلم بها ، وغاية هذا العلم الكشف عن هذه البداهات التي تحكم تخاطبنا وتواصلنا الروتيني ، وداخل هذا الاتجاه استقل تيار يتزعمه *Harvy Sacks* و*Schegloff* بتحليل المحادثة . ويعتبر كتاب *Studies in Ethnométhodology* إنجيل هذا التيار ، يقول كَارفينكل في فاتحة هذا الكتاب مشيرا إلى المنظور الجديد لأبحاثه : فعلى عكس بعض تعابير دوركايم التي تخبرنا بأن الحقيقة الموضوعية للوقائع الاجتماعية هي المبدأ الأساس لعلم الاجتماع ، فإننا نفترض في أبحاثنا أنه بالنسبة للأفراد المشتغلين بالسوسيولوجيا ، تعتبر الظاهرة الأساس هي الحقيقة الموضوعية للوقائع الاجتماعية باعتبارها إنجازات مستمرة للنشاطات المتحققة في الحياة اليومية[1] .

(1) *Studies*, pV. 11.

هكذا فالوقائع الاجتماعية لا تفرض نفسها علينا ، على عكس ما يذهب إليه دوركايم ، باعتبارها حقيقة موضوعية ، والمصادرة أو المسلمة التي ينطلق منها كَارفينكل هي ضرورة اعتبار الوقائع الاجتماعية إنجازات عملية ، فالواقعة الاجتماعية غير ثابتة ، إنها نتاج للنشاط المستمر للأفراد الذين يستخدمون مهارات وإجراءات وقواعد سلوك . إن ما يسعى هذا الباحث إلى ترسيخه هو سوسيولوجيا عامية *une sociologie profane* ، فهو يشير إلى أن الإثنوميتودولوجيا تبحث في النشاطات العملية والظروف والحالات العملية ، والاستدلال السوسيولوجي العملي باعتبارها موضوعات للدراسة الأمبيريقية ، حيث يعطى للنشاطات المبتذلة والعادية للحياة اليومية الاهتمام نفسه الذي يعطى عادة للوقائع الكبيرة غير العادية[1] .

وعلى الرغم من أن الإثنوميتودولوجيا انطلقت في أبحاثها من وجهة نظر جديدة ، وأسست لمنظور جديد في البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي ، فإن مفاهيمها الإجرائية لم تكن بالضرورة جديدة كل الجدة ، فقد استعارت الإشارية *l'indexicalité* من اللسانيات ، والانعكاسية *la réflexivité* من الفينومينولوجيا ، ومفهوم العضو *membre* من بارسنس . وابتداء من سنوات السبعين بدأ هذا التيار في الانقسام إلى مجموعتين : مجموعة محللي المحادثة ، وفريق علماء الاجتماع المهتمين بالموضوعات التقليدية كشؤون التربية والعدالة والمنظمات والإدارات . وقد اعتبر الكثير من الباحثين تحليل المحادثة أهم إنجازات الإثنوميتودولوجيا ، وغاية هذا التحليل وصف سير مختلف التفاعلات الكلامية التي تصنف في دائرة المحادثة ، ففي المحادثة نقف على الكيفية التي يعود فيها المشاركون في الكلام إلى تقنيات تمأسسة من أجل التدبير المشترك للمهام التي عليهم إنجازها ، كضمان التناوب على أدوار الكلام ، وإصلاح الاختلالات المختلفة أثناء التخاطب ، وإنجاز استدلال أو وصف أو حكاية ، ورعاية التفاوض حول بعض الموضوعات ، وافتتاح وختم المحادثة .

٣. مقاربة إرفين كوفمان

ولعل أهم مساهمة في تحليل الخطاب وتحليل المحادثة ، إضافة إلى مساهمات هايمس وساكس وكَارفينكل ، المساهمة المتميزة التي طرحها عالم الاجتماع *Irving*

(1) *Ibid*, p8.

Goffman ، فقد كان شكل التواصل هو المحور الذي تدور فيه مجمل أبحاثه ، حيث حلل التفاعلات الاجتماعية وطقوس التأدب والمحادثات ، وطقوس التخاطب ، وكل ما يشد لحمة العلاقات اليومية ، ومن أشهر مصنفاته : «طقوس التفاعل» ، «طرق الكلام» ، «مسرحة الحياة اليومية» في جزأين : حزء حول تقديم الذات في المحادثة ، والجزء الثاني حول العلاقات العامة .

فالحياة الاجتماعية ، في رأيه ، بمثابة خشبة مسرح حيث الأفراد المشاركون في التفاعلات الكلامية بمثابة ممثلين يؤدون أدوارا مختلفة ، ويلبسون أقنعة حسب المقام والسياقات المختلفة ، ويحرصون على الحفاظ على ماء الوجه وترسيخ انطباع عن الذات لدى المخاطب . إن «نظرية ماء الوجه» هي أهم إنجاز لكوفمان في تحليله لطقوس التخاطب اليومي .

إن قوة النموذج التواصلي الذي اقترحه في مصنفاته يتكامل مع النموذج الذي قدمه هايمس حول الملكة التواصلية ، غير أن قوته تعود إلى أمرين اثنين : أولهما أن كوفمان لفت الانتباه إلى أهمية وحدات الخطاب وتخومه ، وثانيهما أنه حاول ربط المهارات التواصلية للأفراد وطقوس التخاطب والحديث بتدبير الانطباع حول الذات .

٣. ١. التصور المسرحي للتواصل

ولد إيرفين كوفمان في كندا سنة ١٩٢٢ من أبوين يهوديين من أصل روسي ، انخرط في الدراسات السوسيولوجية بمدينة تورونتو حيث اكتشف أبحاث إميل دوركايم ، وحضر دروس *Ray Birdwhistel* رائد البحث في *La kinésique* ، وهي النظرية التي تدرس الأنساق الإشارية والحركية التي تسبق الكلام وتصاحبه . وقد تحل محله أحيانا وذلك بغاية حمل رسالة معينة ، وتبحث في العلاقة بين الثقافة والشخصية وكيف أن الجسد وما يتعلق به يشف عن السمات الثقافية والمجتمعية ، فالإشارات والحركات جديرة بالتحليل السوسيولوجي كما المؤسسات والوقائع الاجتماعية الأخرى .

والتواصل هو الموضوع الثابت في أعمال كوفمان ، فهو يحلل التفاعلات الاجتماعية وطقوس الأدب واللياقة والمحادثات ، وكل ما يشكل لحمة العلاقات اليومية . والتفاعل هو النسق الذي تتأسس عليه الثقافة ، وهو يتضمن معايير وميكانيزمات للضبط ، إنه ليس مشهدا متجانسا بقدر ما هو حالة دائمة من الحرب

الباردة ، فإذا لم يدخل أفراد المجتمع في حرب معلنة بين بعضهم البعض ، فليس مرد ذلك إلى أنهم ينعمون بالسلم ، وإنما مرد ذلك إلى أن حرباً مفتوحة بينهم ستكون مكلفة جدا[1] .

وينظر كوفمان للتفاعل أيضا باعتباره لعبا دائما من الإخفاء والتنقيب ، إخفاء للذات ، وتنقيب في ذات الغير ، وهو في هذه الحالة يشبه استراتيجية لاعب البوكر حين يعمد إلى خداع وتضليل الخصم .

فالتعبير عن الذات يغدو تقديم انطباع عنها للمخاطب الذي قد يعمد هو بدوره لهذه المناورة ، و يمكن أن يقارن التفاعل أيضا بمجموعة من المراوغات والمراوغات المضادة بين لاعبين محترفين ، وهو باختصار حضور جسدي للمتفاعلين ومواجهة بين الذوات المتفاعلة ، ومقدار دقيق من العفوية والتقدير ، ومزيج من الحيلة والاحترام للآخر[2] .

وتحليل كوفمان للطقوس الاجتماعية يستند إلى ملاحظات دقيقة للتفاعلات اليومية ، وهو يستعمل في تحليله استعارة أوحى له المسرح بها ، هي أن الحياة الاجتماعية تشبه خشبة يتناوب عليها الممثلون لأداء أدوار وعروض ترتبط بالمواقف المختلفة ، وهذه الاستعارة لا تعني بالضرورة أن الحياة الاجتماعية مفتعلة ، وأن الممثلين على وعي بالدور الذي يلعبونه ، إنهم عكس ذلك يكونون في الغالب منخرطين في اللعب ، ويحسون به باعتباره شيئا عفويا .

والمهمة الأولى التي تطرح في اللقاءات الاجتماعية هي تحديد الوضع القائم ، أو الحالة الراهنة ، حيث يتم توزيع الأدوار ، ويدعي كل ممثل أو فاعل هوية تخصه ، غير أن هذه الهوية مرتبطة بشكل جدلي بهوية الآخر ، ففي مأدبة أعمال *Un déjeuner d affaires* قد يُبرز موظف إداري هويته كرجل أمام امرأة زميلة له في العمل ، غير أن هذه الأخيرة يمكن أن ترفض هذه الهوية وتحصر التفاعل بينهما في إطار ضيق للزمالة . هكذا فالهوية الذاتية للأفراد غير معطاة بشكل مسبق وبشكل نهائي ، إنها لا تستقر في الضمير أو الطوية ، فهي على عكس ذلك نتاج للمجابهة بين تحديدات الذات

(1) *Goffman, E., Communication Conduct in an Island Community, Chicago, 1953, p40.*

(2) *Christian Baylon & Xavier Mignot, La communication, Nathan, 1994, p45.*

المدعاة والمستندة ، إنها خاضعة باستمرار للنظر وإعادة النظر (١١) .

٣. ٢. مفهوم الحفاظ على ماء الوجه

كل مشارك في التفاعل الكلامي يسعى إلى إعطاء صورة قيمية عن نفسه ، وذلك بالاجتهاد في تنظيم إخراج مسرحي لذاته يسير في هذا الاتجاه ، وهذا ما يقصده كوفمان بمفهوم الوجه *Face* ، أو صورة الذات المعروضة على الآخر ، فهذا المشارك يسعى من جهة أولى إلى الدفاع عن حيزه أو أرضه (الوجه السلبي *La face négative*) ، ومن جهة ثانية يعرض صورة قيمية عن نفسه (الوجه الإيجابي *La face positive*) ، أو ما يُعرِّفه بكونه القيمة الاجتماعية الإيجابية التي يدّعيها شخص من خلال نسق من الأفعال . وهذه الصورة عن الذات التي يلخصها كوفمان في عبارة *Face work* يتم التعبير عنها على مستوى سلوك الفاعل ، وعلى مستوى لباسه ، فهي نوع من الإخراج الفعلي للذات من خلال اللباس وطريقة الكلام ، وتقديم الذات للآخرين .

وفي سياق مماثلة كوفمان بين الحياة الاجتماعية وخشبة المسرح وبين الأفراد والممثلين ، نجده يقسم الأمكنة الاجتماعية إلى عدة جهات *régions* : الجهات الأمامية *antérieures* المتمثلة في الخشبة ، وهي الأمكنة التي تدور فيها العروض ، فالممثلون في مواجهة مع الجمهور ، وعليهم أداء أدوارهم الاجتماعية . أما الجهات الخلفية *postérieures* فتتمثل في الكواليس ، وهي مقفلة لا يلجها الجمهور ، وفيها يتخلى الممثل عن دوره أو يهيئ الدور الموالي . فالممثل الكوميدي قد يظهر حزينا في الكواليس وفي الحياة الاجتماعية داخل الأسرة تمثل غرفة استقبال الضيوف خشبة المسرح ، ومثل المطبخ الكواليس ، حيث يظهر المضيفون على حقيقتهم ، إذ قد يعلنون هناك عن تذمرهم من الضيوف .

وكما يصنف كوفمان مناطق التفاعل الاجتماعي نجده يصنف الأدوار الاجتماعية ، فهناك الأدوار الصريحة كدور الممثلين والجمهور ، والأدوار المتناقضة كدور بطانة المسرح *Comparse* التي تنتمي إلى فريق الممثلين ، لكنها تتظاهر بانتمائها للجمهور ، وهذا شأن الزوجة التي تفهقه لنكتة سمعتها أكثر من مرة ، حكاها زوجها في أمسية للضيوف .

(11) *Quéré, La vie sociale est une scène, Goffman revu par Garfinkel, 1989, p57.*

٣. ٣. النماذج الكبرى لطقوس التفاعل

وليس الحفاظ على ماء الوجه هو الرهان الوحيد للتفاعل الكلامي ، فهذا الرهان يرتبط أشد الارتباط بالنجاح والسلاسة في رهانات أخرى ، كربط الاتصال بالآخر ، أو فك هذا الارتباط ، أو إقامة علاقة معه . ووظيفة طقوس التخاطب تسهيل تحقق هذه الرهانات ، والحد من المخاطر التي تعترض سبيلها ، وهذا ما جعلها تحضر في الافتتاح والاختتام ، وفي الاقتراب والافتراق والالتماس وتقديم الخدمات وفي الدعوات .

٣. ٣. ١. طقوس الاقتراب والدنو *Rite d'accès*

وهي تعلن عن التقارب أو التباعد ، كالتحيات والوداع ، والشكل الذي تأخذه هذه الطقوس له علاقة بدرجة الحميمية بين المتفاعلين ، فالتحيات تكون موجزة بين من يرون بعضهم البعض بكثرة ، وكذلك الوداع ، كما أن شكل هذه الطقوس يتأثر بالوضعية الاجتماعية للمتفاعلين ، والعلاقة التي تجمع بينهم ، فلا تتم تحية مدير وزميل في العمل بالطريقة نفسها .

٣. ٣. ٢. طقوس التأكيد والإقرار *Rites de confirmation*

وهي تسعى إلى إثبات وتأكيد الصورة التي يود الإنسان خلعها على الآخر ، وكذا التعبير عن الاهتمام والرعاية التي يكنها له ، كقوله : «احتراماتي سيدي الرئيس» ، فهو بقوله هذا يعلن عن اختلافه مع مخاطبه واحترامه للمنزلة التي يحتلها ، ويدخل ضمن هذه الطقوس الاعتذار عن الإزعاج ، فهو إقرار بأهمية ما يفعله المخاطب .

٣. ٣. ٣. طقوس الإصلاح والتكفير *Rites de réparation*

وهي تحضر عندما يوشك حادث أن يشوش على العلاقة ، وغايتها تغيير دلالة الحادث وذلك بإفقاده سماته المسيئة وجعله مقبولا ومستساغا ، كالاعتذار عن مزاحمة شخص بشكل لا إرادي .

٣. ٣. ٤. طقوس الحياة اليومية *Rites quotidiens*

وهي شبيهة بقانون معياري يسهل التواصل بين الأفراد ، ويبنين العلاقات

الاجتماعية ، وهذه الطقوس كثيرا ما تُنتهك ، كتحية صديق ، أو طرق الباب عند الدخول . . . وطقوس التخاطب تتنوع حسب حاجات المتخاطبين والنوايا التي يرغبون في التعبير عنها ، كالتهنئة والشكر والاعتذار وأنواع الطلب والالتماس ، كما أنها ترتبط بمناسبات مخصوصة وبطقوس العبور المشهورة .

٤. تحليل المحادثة

٤.١. تعريف المحادثة

المحادثة هي نشاط مبتذل ومعقد في الآن نفسه ، مبتذل لأنه يمارس بشكل روتيني على مدار اليوم ، ومعقد لأنه إضافة إلى استدعائه جميع مكونات اللغة فهو يستلزم من المنخرطين فيه كفاءات نفسية واجتماعية تمكنهم من التفاهم . والمحادثة تساهم في تأسيس العلاقات الاجتماعية وترسيخها ، فمن خلالها وعن طريقها نتعلم الكلام ، ونتلقى المعارف وننقلها ، وبواسطتها تتحقق التنشئة الاجتماعية ، وتنجح أو تفشل الصفقات . والمحادثة بمفهومها الضيق يمكن أن تفهم على أنها «الكلام الذي يظهر عندما يجتمع مجموعة من الأفراد لمدة قصيرة بعيدا عن الهموم المادية ، في لحظة لا ترمي لغاية غير تجزية الوقت»[1] .

أما المحادثة الحقيقية «فهي نشاط في ذاته ولأجل ذاته يظهر في مناخ مفعم بالهدوء والطمأنينة ، إنها نشاط خاص يجمع بين عدد من المشاركين يكونون في حالة من الانتباه والثقة . إن المحادثة الحقة تستلزم التبادل والإنصات اليقظ والموضوعات الجادة المعالجة بعمق ، إن الأمر يتعلق بلحظة مخصوصة غايتها التعبير عن الأهواء والأفكار»[2] .

وتحليل المحادثة يهتم بنشاطات متنوعة قد يختلف بعضها عن تلك المقصودة في هذا التعريف ، غير أن ما يجمع بين سائر المحادثات هو انخراط شخصين أو أكثر في تفاعل كلامي يتم إنتاجه بالتناوب على الأدوار الكلامية ، وتشمل هذه المحادثات تلك المتعلقة بالفضاء العام أو الخاص ، الشخصي أو المهني .

(1) *Goffman 1987, p20.*

(2) *Diane Vincent, "Les enjeux de l'analyse conversationnelle ou les enjeux de la conversation", Revue québecoise de linguistique, Vol. 30, n°1, 2001.*

ومجمل الأبحاث المنجزة حول تحليل المحادثة انطلاقا من خلفيات نظرية متباينة تفصح عن تعقد هذه الظاهرة وتعدد مكوناتها ومستويات تحليلها ، غير أنه يمكن الإشارة إلى بعض الثوابت التي تتكرر في جميع المحادثات .

٤.١.١. البناء المشترك للمحادثة

فالمحادثة هي نشاط اجتماعي يتم إنتاج الكلام فيه بشكل مشترك بين المتكلم والمخاطب ، والسامعُ يكيف سلوكه وفقا للجواب الذي يتلقاه بالتعبير عن موافقته أو اندهاشه أو حزنه أو إعجابه أو معارضته . هكذا فرد فعل كل طرف من أطراف المحادثة يأتي تبعا لرد فعل الطرف الآخر .

ونشاطات السامع أثناء المحادثة متعددة ، فبالإضافة إلى فكه لشفرة ما قيل وتحضيره للجواب ، فهو مطالب بإظهار متابعته للمتكلم ، وهذا التضامن مع المتحدث يظهر في السياق المرح أكثر مما يظهر في السياق الصراعي ، وتحليل مؤشرات الإنصات جزء هام في تحليل المحادثة ، فمن شأنه أن يفيد في الوقوف على التوافق والترابط الحاصل بين المتحادثين . «فاختلاف إنصات المخاطب تبعا لاختلاف المتكلم في الكلام بين الوصف والحكي والاستدلال دليل على مدى الترابط الذي يطبع سلوكات المشاركين في المحادثة ، ودليل أيضا على مساهمة مؤشرات الإنصات في تطور النص الشفوي»[1] .

هكذا فالمتكلم عندما يأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الإنصات لدى المخاطب فإنه يهدئ من كلامه ويلطف ، أو في مقابل ذلك يؤجج ويذكي الشراسة في الكلام .

٤.١.٢. اطراد أدوار الكلام وتسلسلها

أدوار الكلام محكومة بضوابط وقواعد ضمنية يجب احترامها ، من ذلك أن متكلما واحداً يتحدث في الوقت نفسه ، وأن تتسلسل هذه الأدوار في سلاسة ودون تراكب بينها ولا ثغرات ، كما أن كل دور يتضمن فعلا كلاميا يتلقى على سبيل رد الفعل إنجازا مخصوصا . فالسؤالُ يتلوه الجوابُ ، والطلب أو الالتماس يعقبه التنفيذ ،

(14) *Laforest, M., "Stratégies d'écoute et modes d'organisation discursive en situation d'entrevue", Interaction et cognition 1, p8.*

الشيء الذي يفصح عن احترام المتحدثين لمبدإ التعاون .

وكما يقتضي التخاطب احترام أدوار الكلام فإنه يستلزم التكيف مع أفق انتظار الآخر ، ويصف كوفمان المحادثة بالحرب الباردة ، حيث إن احترام مبدأ التعاون *cooperative principle* يساهم في استمرار الحديث ، فالمحادثة نشاط قد يقوم على علاقات هشة بين أفراد لهم رؤى متقاربة مؤقتا ، لهذا يلزم عدم تهديد الآخر وتجنب انتهاك حرمته ، كما يجب الحفاظ على ماء الوجه بعدم تعريض النفس للتهديد أو الاكتساح من قبل الغير . فأن يكون المتحدث مؤديا في تعامله مع الغير رهان لا يقل أهمية عن المراهنة على إنتاج جمل صحيحة تركيبيا وتأويلها ، «فالتفاعل مع الآخر ينطوي على مخاطرة مزدوجة ، تتمثل في إعطاء صورة سلبية عن الذات من جهة ، وإرسال صورة سلبية للآخر عن نفسه ، فكل خطاب يأخذ بعين الاعتبار أثناء بنائه هذا الإكراه المزدوج *Double bind* ، ومن ثم فهو يشتمل على آليات دفاعية ترسل لحماية الإسقاطات والارتسامات حول الذات ، وآليات حمائية ترسل للحفاظ على الارتسامات والإسقاطات التي يُكونها الآخر عن الموقف»[1] .

٤.١.٣. نسق الأدوار الكلامية

٤.١.٣.١. مبدأ التناوب

ما هي الميكانيزمات التي تسمح للمتحدث (أ) بأن يتخلى عن دوره في الكلام للمتحدث (ب) والتي تجعل هذا التناوب يمر دون عوائق ، أي دون تراكب أو صمت ممتد؟ في بعض السياقات والظروف توزع الأدوار الكلامية من قبل شخصية معينة لهذا الغرض كمنسق أو رئيس جلسة أو صحفي . وفي الحالات التي يغيب فيها منسق المحادثة أو الحوار فإن الأدوار الكلامية يُتفاوض بشأنها من قبل المشاركين ، حيث يتم الانتقال من دور كلامي إلى آخر عندما تظهر مؤشرات للعبور والانتقال ، ومن المؤشرات اللغوية على ذلك إكمال المقول من الناحية الدلالية والتركيبية ، أو إدراج أفعال للكلام كالاستفهام ، أو بعض حروف المعاني التي تفيد إنهاء الحديث : «إذن» ، «هكذا» . وقد تكون مؤشرات العبور نبرية كانخفاض صوت المتحدث ،

(1) *Goffman 1973, 1959. La mise en sème de la vie quotidienne, T. 1. La présentation de soi, Paris, Minuit.*

وتخفيف سرعته في الكلام ، أو الانحدار في الكثافة الكلامية ، أو استراحة الصوت . ومن ذلك أيضا المؤشرات الإيمائية والحركية كالوجهة التي يأخذها نظر المتحدث .

ونسق الأدوار الكلامية لا يخلو من كبوات وإخفاقات قد يكون من الصعب أحيانا تجنبها ، بعضها لا إرادي ، وبعضها الآخر إرادي يعود إلى الانتهاك المقصود لمبدإ التعاون . ومن هذه الاختلالات الصمت الممتد ، ومقاطعة طرف لآخر ، والاندساس أو التطفل على الحديث .

٤.١.٣.٢. شخص واحد فقط يتكلم

التراكب والتشابك بين الأدوار الكلامية شيء معهود في المحادثات العفوية والتفاوض من أجل رفع هذا التراكب يحصل بلباقة وسلاسة ، وقد يتميز أحيانا بنوع من العدوانية والعنف ، كما أنه يتم بشكل ظاهر وصريح ، أو بشكل مضمر إيحابي . فمن أمثلة التفاوض الصريح : «اتركني أتكلم» ، «لا تقاطعني» ، «إنتظر» ، «لَم أنهِ بعدُ حديثي» . ويظهر التفاوض الضمني في تخلي أحد الطرفين عن دوره لصالح الطرف الآخر ، أو رفع الصوت ، أو التكرار المقطعي .

٤.١.٣.٣. فسحات الصمت

الفسحات التي يشغلها الصمت ، أو التي تفصل بين الأدوار يلزم أن تقلص إلى الحد الأدنى ، وهذه المبادئ الثلاثة لها علاقة مبدإ أعم هو مبدأ التعاون .

٤.٢. النموذج التفاعلي لتحليل المحادثة

تأخر ظهور هذا الاتجاه -قياسا إلى المقاربات السوسيولوجية- وساهم في بلورته علماء لغة ولسانيون ، وعلى الرغم من أن المحادثات هي قبل كل شيء موضوعات لغوية ، فإن المقاربات اللسانية جاءت متأخرة ، وبتأثير أبحاث أنجزت خارج اللسانيات كما سلفت الإشارة إلى ذلك ، وهذا التأخر يشكل مفارقة إبستيمولوجية . لقد ركب اللسانيون قطار تحليل المحادثة بعد أن انطلق بوقت ليس بالقصير كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين . وانطلاقا من هذا النموذج التفاعلي نشير باختصار إلى أهم مستويات تحليل المحادثة .

٤.٢.١. مادة بناء المحادثة

المحادثات لا تنبني على الكلمات فحسب ، بل إضافة إلى ذلك تتخللها فسحات للصمت ، والنبر والحركات ، والإيماء وأوضاع الجسم ، إنها من أجل الانبناء تستثمر أنساقا سيميوطيقية مختلفة . فهي تتكون من مواد لغوية *verbales* ومواد مصاحبة للغة *para-verbales* كالنبر وخصوصيات النطق ، ومواد غير لغوية *non verbales* يتم إرسالها عبر قناة بصرية كالمظهر الفيزيائي للمشاركين في الحديث ، وحركية الجسم *kénisique* وأوضاعه *postures* . والمادة المصاحبة للغة تساهم في انسجام الحديث واتساقه ، إذ يستحيل فهم فحوى المحادثة عندما تُحذف هذه المادة (ضحك ، هز الكتف ، إيماء) .

٤.٢.٢. مفهوم التفاعل

لحصول تبادل تواصلي لا يكفي وجود متكلمَين يتبادلان أطراف الحديث ، بل يلزم إلى جانب ذلك التزامهما بهذا التبادل الخطابي وإصدارهما لمؤشرات نصية وسياقية يفيد هذا الالتزام المشترك ، وذلك بالرجوع إلى إجراءات للتصديق على التخاطب *validation interlocutoire*[1] ، كالتحيات وغيرها من الطقوس الكلامية التي تلعب دورا في العملية التصديقية . فكما أن المتكلم ملزم بالإعلان عن بداية الحديث بالوجهة التي يأخذها جسمه وباتجاه نظره والعبارات التي يشد بها انتباه الآخرين ، فإن المخاطب ملزم بدوره بإصدار مؤشرات تؤكد إنصاته وانخراطه في العملية التخاطبية ، بالنظر وتحريك الرأس ، أو بالابتسام وبعض الإشارات الصوتية . وهذه المؤشرات الإنصاتية ضرورية لتحقيق السير الصحيح لهذا التبادل . وهذا التفاعل بين المتكلم والمخاطَب يتم بشكل تزامني *synchronisation interactionnelle* ، فعندما يلاحظ طرف إخفاقا أو عجزا أثناء عملية التخاطب ، فإنه يبادر بشكل متزامن إلى إصلاح هذا الخلل بتغيير استراتيجية في الكلام . فالمتكلمون يعملون بشكل متواصل ومتزامن على تنسيق حديثهم وجعله ملائما للمستجدات والطوارئ المقالية والسياقية . هكذا فالتزامن التفاعلي هو مجمل الآليات الملائمة التي تحدث في جميع

(1) Catherine Kerbrat-Orecchioni, La conversation, p5.

مستويات اشتغال التفاعل الخطابي[1] . فكأن المتخاطبين يرقصون رقصة البالي فهم ملزمون بمسايرة إيقاع هذه الرقصة والملاءمة والتنسيق بين حركاتهم وسكناتهم وهذا الإيقاع . هكذا فالخطاب في التفاعل المباشر –وجها لوجه– يتم إنتاجه بشكل مشترك بين المتخاطبين ، فهو ثمرة عمل مشترك ودائم[2] .

٤.٢.٣. أصناف التفاعلات الكلامية

هذه التفاعلات هي بدورها متعددة ، تدخل في نطاقها المحادثات العائلية والاستجوابات بمختلف أصنافها ، والندوات والمعاملات التجارية والمبادلات الديداكتيكية ، واللقاءات العلمية واجتماعات العمل وجلسات المحاكم والمؤتمرات السياسية والديبلوماسية ، والغاية الأولى التي يرمي إليها تحليل هذه التفاعلات هي القيام بجرد عام لها ووضع صنافة *taxinomie* لأنواعها انطلاقا من معايير ، كطبيعة الموقع والإطار الزماني والمكاني الذي يحدث فيه التفاعل ، وعدد المشاركين في هذا التفاعل وطبيعتهم ووضعياتهم المعنوية والرمزية ، والأدوار الخاصة التي ينهضون بها ، والعقد الاجتماعي الذي يربط بينهم ، وكذا الغاية من التفاعل وأسلوبه الجاد أو الهزلي أو اللعبي ، المبني على التوافق أو الصراع والجدل . كما يرمي هذا التحليل أيضا إلى البحث في طبيعة هذه المحادثة هل هي من النوع الذي تحظى فيه الأطراف المشاركة بعلاقة المساواة في الحقوق والواجبات حيث الغاية هي مجرد التمتع بالحديث والدردشة ، أم من النوع الذي تتفاوت فيه الأطراف من حيث القوة والنفوذ والسلطة .

ويمكن القول باختصار «إن المحادثات تشكل صنفا متميزا من التفاعلات الشفاهية ، صنفا صغيرا ينتمي إلى صنف كبير هو التفاعلات الاجتماعية ، كما أنها تعتبر بشكل عام النموذج *prototype* والطراز الأسمى للتفاعلات الشفهية ، والمبادلات التواصلية الواقعية ليست خالصة أو نقية بالضرورة من الناحية الأجناسية ، فكثيرا ما تطالعتنا داخل تفاعل تواصلي سمات أو سجلات لأنماط تفاعلية أخرى»[3] .

(1) Ibid, p6.

(2) Ibid, p6.

(3) La conversation, p8.

٤.٢.٤. قواعد المحادثة

هذه القواعد متنوعة نظرا لتنوع الظاهرة وتعقدها ، وهي تشتغل على مستويات كثيرة ، فبعض هذه القواعد ينطبق على جميع أصناف التفاعل الشفاهي ، بينما بعضها الآخر خاص ببعض التفاعلات ، وهي مرتبطة بشكل قوي بالسياق ، وتتنوع بشكل كبير بتنوع المجتمعات والثقافات ، كما أنها تتميز بالمرونة قياسا إلى قواعد النحو ، وتكتسب بالتدرج منذ الولادة ، وتستبطن أثناء التنشئة الاجتماعية ، وتطبق بشكل عفوي ولا شعوري ، ولا يتم الانتباه إلى وجودها إلا عند فشل العملية التواصلية . وغاية تحليل المحادثة هي الكشف عن هذه القواعد التي تشوي وراء أي تبادل تواصلي ، وتجليتها وإظهارها للعيان ، أو بعبارة أخرى الكشف عن التوليفة الخفية *la partition invisible* التي تحكم وتضبط سلوك المنخرطين في هذا النشاط المتعدد الأصوات .

٤.٢.٥. السياق

انبنت اللسانيات الحديثة ، البنيوية منها والتوليدية ، على فكرة مفادها أنه بالإمكان ، وربما من الواجب ، وصف الجمل بمعزل عن السياق المحايث لها ، أما بالنسبة للمقاربة التفاعلية فإن موضوع البحث ليس هو الجمل المجردة ، لكن خطابات محينة في ظروف وأوضاع حقيقية للتواصل ، والسياق أو الظرف التواصلي يتكون من العناصر الآتية :

٤.٢.٥.١. الإطار الزماني والمكاني

يتم الانتباه في هذا الصدد إلى مميزات المكان الذي يدور فيه التفاعل الكلامي ، مكان مفتوح أو مغلق ، عام أو خاص ، شقة ، مخزن ، مطعم ، عيادة طبيب ، فصل دراسي ، قاعة محكمة ، فكل مكان يرتبط بوظيفة مخصوصة .

وإلى جانب المكان فالزمان عنصر حاسم في سير التفاعل ، فالخطاب الجاري يجب أن يتلاءم مع المكان والزمان ، فالتحية لا تكون في وسط الحديث ، كما أن تقديم تهاني رأس السنة لا يتم في عز الصيف .

٤.٢.٥.٢. الغاية

تتنوع غايات ومرامي التخاطب بين غايات معاملاتية إلى أخرى ذاتية ، فقد يكون الكلام من أجل الكلام ، وقد تكون غايته إتمام صفقة أو تمتين عرى الصداقة ، أو مجرد قتل الوقت وتزجية أوقات الفراغ والتلهي .

٤.٢.٥.٣. المشاركون

قد يكون الحديث ثنائيا *dialogue* أو ثلاثيا *trilogue* أو متعدد الأطراف *polylogue* . ويتم الانتباه في هذا العنصر إلى من المشاركين وجنسهم ووضعهم الاقتصادي وسماتهم الشخصية ، وكذا العلاقات التي تصل بينهم ، كدرجة معرفة بعضهم ببعض وعلاقاتهم المهنية والعاطفية .

وفي إطار تحديد المشاركين في التفاعل الكلامي يمكن التمييز مع كَوفمان ما بين المشاركين المصادق عليهم أو الذين تم الإقرار بهم *ratifiés* ، فهم جزء من مجموعة المحادثة كما توحي به وضعياتهم والمسافات التي تفصل بينهم ووجهات نظرهم ، والمشاهدين أو المتفرجين الذين ليسوا شاهدين على التبادل الكلامي ، فهم منفيون منه وداخل هذه الفئة الأخيرة يميز كَوفمان بين السامعين بالصدفة *overhearers* ، فالمرسل واع بوجودهم في فضاء التلقي كما هو الحال في الأماكن العامة ، ومسترقي السمع *eavesdroppers* ، والمندسين أو الدخلاء الذين قد يتلقون كلاما غير موجه إليهم ، والفئة الأولى تضم المتلقي المباشر أو المخاطب الذي يعترف المتكلم بإرسال الخطاب إليه . وهذا المتلقي يمكن أن يعرف بمؤشرات خطابية كلامية كذكر الاسم وتوجيه الخطاب ، أو غير كلامية كوجهة جسم المتكلم واتجاه نظره . ويمكن أن يخفي المرسل إليه مرسلا إليه آخر (إياك أعني فاسمعي يا جارة) مرسل إليه في الظاهر غير معني بالكلام ، ومرسل إليه آخر حقيقي يختفي وراء ظاهر الكلام . وفي بعض المناظرات الفكرية والسياسية ، المتحاورون يتجاذبون أطراف الكلام فيما بينهم ، لكن المرسل إليه ومقصدية الحديث تتجه نحو الجمهور والمشاهدين .

ويمكن النظر إلى دور السياق وأهميته في المحادثة من جانبين : جانب إنتاج المحادثة ، فالسياق يحدد مجمل الاختيارات الخاطبية التي على المتكلم تحقيقها ، كاختيار موضوع الحديث ، وطريقة التخاطب ومستوى اللغة وأفعال الكلام ، وجانب التأويل . فالسياق يلعب دورا هاما في تأويل المقول من قبل المتلقي/ المخاطَب/

السامع ، وعلى وجه الخصوص التعرف على الدلالة المضمرة للخطاب ، لهذا فمن المناسب والضروري إطلاع المحلل على المعطيات السياقية ، وذلك بغاية الوصف المناسب لما يجري أثناء التفاعل ، إذ عليه من الناحية النظرية الاطلاع على مجمل المعارف التي يمتلكها المشاركون ، وهذا الوضع المثالي ليس دائما متوافرا ، ذلك أن محاولة إعادة بناء السياق بشكل كلي هو أمر صعب .

٤.٢.٦. نظام الأدوار الكلامية

جميع النشاطات التواصلية -بما في ذلك المحادثة رغم طابعها الشارد- هي سلوكات منظمة ، تسير وفق خطاطة مقدرة سلفا وتخضع لبعض القواعد الإجرائية ، والقواعد التي تحكم التفاعلات الشفاهية متنوعة ومتعددة يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف منها ، وهي تشتغل على مستويات متباينة :

١- قواعد تسمح بتدبير أمر الأدوار الكلامية ، أي تهتم ببناء الوحدات الشكلية التي هي هذه الأدوار .

٢- قواعد تدبير التنظيم البنيوي للتفاعل .

٣- قواعد تتدخل على المستوى العلائقي بين الأفراد .

وكيفما كان المستوى الذي توظف فيه هذه القواعد فإنها تخلق بالنسبة للمتفاعلين نسقا من الحقوق والواجبات ، أو نسقا من التوقع وأفق انتظار يمكنهم الاستجابة له أو في مقابل ذلك مخالفته ، إذ يمكن انتهاك هذه القواعد والإخلال بها ، وتصحيح هذا الانتهاك بتقديم اعتذار .

وتدبير الأدوار الكلامية بين المتحدثين والمتحاورين يشبه أمر تدبير قوانين السير . لنتأمل تدفق السيارات في ملتقى للطرق ، فكل ملزم بأخذ دوره في المرور ، وأحيانا بالتخلي عن هذا الدور والسماح للآخر بالمرور ، وطورا بالاستيلاء على هذا الدور .

هكذا فقانون السير يتماثل في الكثير من الوجوه مع طريقة اشتغال المحادثة ، فقد يتكفل الضوء الأحمر أو رجل شرطة بتوزيع أدوار المرور ، كما يتكفل منشط أو منسق للحوار بتوزيع أدوار الكلام . وفي غياب هذا المنسق فالتناوب على الأدوار يجب أن يسير بشكل ذاتي وفردي انطلاقا من مجموعة من القواعد المستنبطة من قبل المشاركين في الكلام كالأسبقية لليمين في قانون السير ، ومبدأ التعاون في أدوار

الكلام . وفي الحالتين : السير والمحادثة يمنح النظام مكانة هامة للمفاوضات التفاعلية ، هذه المفاوضات التي يمكن أن تتم في ظروف هادئة أو صراعية ، برقة وسلاسة ، أو بعدوانية وتشنج . إن غاية التحليل هي وصف ميكانيزمات المحادثة والكشف عن القواعد التي تنوي خلف أي تفاعل تواصلي .

- *Alain Coulon, L'éthanométhodologie, PUF, Que sais-je?, 1987.*
- *Christian Baylon, Xavier Mignot, La communication, Nathan, 1994.*
- *Deborah Scheffrin, Approaches to Discourse, Blackwell, 1994.*
- *Diane Vincent, "Les enjeux de l'analyse conversationnelle ou les enjeux de la conversation", Revue québecoise de linguistique, Vol. 30, n 1, 2001.*
- *Catherine Kerbrat-Orecchioni, La conversation, Seuil. 1996.*
- *Garfinkel Harold, Studies on Ethnomethodology, John Willey and Sons Ltd, 1984.*
- *Goffman, Erving:*
  - *La mise en scène de la vie quotidienne*
    1-La présentation de soi.
    2-Les relations en public, éd. Minuit, 1973.
    traduit par: Alain Accardo.
  - *Les rites d'interaction, 1974, traduit par Alain Kihm, édi. Minuit.*
  - *Façons de parler, 1981, traduit par Alain Kihm, éd. Minuit.*
- *Jacques Moeschler et Anne Reboul, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique,*
- *Philippe Cabin et Jean-Francois Ratier, La communication, état des savoirs, 3ème éd., 2008.*
- *Sacks, H., Lectures on Conversation, V. 2, édité par G. Jefferson, Oxford, Blackwell, 1992.*
- *Schegloff, E. A.:*
  - *"Notes on a Conversational Practice: Formulating Place", dans: Sudnow et coll., Studies in Social Interaction, New-York, Free Press, 1972.*
  - *"Goffman and the Analysis of Conversation", dans: P. Drew, A. Wootton et coll., Erving Goffman, Exploring the Interaction Order, Boston, Northeastern University Press.*
- *Teun A. Van Dijk, Handbook of Discourse Analysis, V. 1, Disciplines of Discourse, Academic Press, 1985.*

القسم الثاني

لسانيات النص والخطاب مسارات ومراجعات وتساؤلات

١. رياض مسيس، مشروع جون ميشيل أدام: مقاربة نظرية
٢. خليفة الميساوي، لسانيات النص بين اللسانيات الغربية واللسانيات العربية.
٣. جميل عبد المجيد، لسانيات النص ونقد الشعر، مراجعة نقدية
٤. حافظ إسماعيلي علوي، عندما تسافر النظرية
٥. عيسى جواد فضل الوداعي، التماسك النصي في الدرس اللغوي
٦. رشيد عمران، مسارات التحول من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص
٧. محمد خطابي، مطارحات في لسانيات النص وتحليل الخطاب.

مشروع جون ميشال آدام
ـ مقاربة نظرية ـ

رياض مسيس(*)

يقودنا الحديث عن لسانيّات النّص إلى استحضار بعض ممّن حاولوا إقامة نظرية شاملة بوسعنا من خلالها قراءة النّصوص وفق رؤية تنهل من النظريات القديمة والحديثة والمعاصرة على حدّ سواء دون إهمال الخصوصيات . إنّ هذه النّصوص هي الكفيلة كذلك بتحديد الكثير من القضايا وبتسهيل بعض الأمور من خلال كشفها عن عناصر تساعد القارئ/المؤول حتما في عملية القراءة . . .

لقد اتّسع مجال لسانيات النّص كثيرا في الآونة الأخيرة جرّاء انضمام كثير من الباحثين من مشارب عدّة إليها ، بُغية تأسيس قواعد يكون بالإمكان تطبيقها على جميع النّصوص ، وإن كان كلامنا على هذه النّقطة بالذّات يبدو غير ضروري في هذا الوقت ، فإنّ الإشارة إلى كثرة توجّهات لسانيات النّص يعدّ مهمّا جدّا لبيان حاجة النّاقد إلى تبنّي مشروع واحد يكون باستطاعته الإحاطة به ولو بالقدر اليسير ، على أن نخوض في اللّسانيات النّصية عموما محاولين بلورة أدوات إجرائية تطبّق على النّصوص ، وهو أمر في غاية الصّعوبة والتّعقيد . للأسباب السالفة الذّكر التي يأتي اتّساع حقل لسانيات النّص في مقدّمتها ، ليشمل مجالات معرفية كثيرة ليسير بذلك -حسب بعض النّقاد- إلى الاتّصاف بالعلم الشّامل ، وهو أمر أثار الكثير من المخاوف ، من صعوبة في تحديد المصطلح إلى استحالة التّوفيق بين توجّهات كثيرة انضوت جميعها تحت مظلّة نظرية النّص . . .

قبل أن نخوض في بعض الأفكار التي بلورها جان ميشال آدام في مشروعه

(*) جامعة ٢٠ آوت ١٩٥٥م ـ سكيكدة ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، قسم اللغة العربية وآدابها/الجزائر .

النّصي ، لا بدّ من الإشارة إلى ذلك الفرق الزّمني الحاصل بين المدرستين الإنجليزية والألمانية من جهة ، والمدرسة الفرنسية من جهة أخرى ، إذ كانت هذه الأخيرة متأخّرة بربع قرن كامل عن المدرستين السّابقتين ، في محاولة التّنظير والتّقنين لنظرية النّص ، حيث أسّس لها من لدن أنصار النّقد الأنجلوسكسوني ، من خلال الكثير من المؤلّفات التي حاولوا فيها وضع أُطُر تساعد على تحليل النّصوص ، إذ تبلورت أفكار كثيرة من خلال تطوير أعمال "حلقة براغ" وغيرها من الاجتهادات التي حاولت جميعها صياغة قواعد جديدة ، لكن بخلفيّات قديمة ، باتّكائهم على بعض أفكار البلاغة القديمة . أمّا في الجانب الفرنسي ، فلم تكن الحال كذلك ، إذ تأخّرت المدرسة الفرنسية كثيرا عن سابقاتها في هذا المجال ، بفعل الاهتمام الذي كان منصبّا حينها على الأعمال السّيميائية وتحليل الخطاب ، حيث لم يهتمّ باللّسانيات النّصية ولم يُشر إليها إلاّ نادرا[1] ، لذلك حاول «جان ميشال أدام» بداية من مؤلّفه (اللّسانيات والخطاب الأدبي) (*Linguistique et discours littéraire*) الذي وضعه بمعيّة قولدنستاين *Goldenstein* سنة ١٩٧٦م ، وصولا إلى كتابه «الوصف» *La description* ١٩٩٣م ، مرورا على وجه الخصوص «بالنّص السّردي» (*Le texte narratif*) ١٩٨٥م والنّص الوصفي» *Le texte descriptif* ١٩٨٩م ومؤلّفه الهام الذي عُدّ فيما بعد من ركائز اللّسانيات النّصية والتّداولية الموسوم بـ مبادئ اللّسانيات النّصية» *Eléments de linguistique textuelle* ١٩٩٠م ، دون أن ننسى الكتاب الآخر المعنون بـ«اللّغة والأدب» *Langue et littérature* ١٩٩١م وضعَ إطارا عاما للسانيات نصّية وتداولية ، لم تكن وليدة أفكار جديدة كلّ الجدّة ، وإنّما كانت ترجمة حرفية لطموحه في تطوير كثير من أفكار سابقيه في هذا المجال ، وهو ما سنُحاول تبيانه فيما سيأتي مع التّركيز على أهمّها .

مستويات تحليل النصوص:

يرى جان ميشال أدام أنّه ينبغي على اللّساني إذا أراد الكلام عن «النّص» الخروج عن إطاره اللّساني الصّرف ، وعليه أن يُعيد النّظر في الموضوع الذي سيتناوله بالدّراسة ، وهو الأمر الذي انتبه إليه باختين بداية من سنة ١٩٢٤م عندما حاول

(1) J.M.Adam, èlèments de linguistique textuelle. Mardaga, liege 1990, p7.

إعادة تحديد موضوع اللّسانيات ، ورأى حينذاك أنّه بالإمكان الذّهاب بعيدا بالتّحليل اللّساني ، وبالتّالي تجاوز حدود الجملة ، وهو أمر صعب ، ولكنّه -بحسبه- ضروري للخروج من بوتقة القواعد المعيارية التي كبّلت النّقّاد وجعلتهم حبيسي نظرة ضيّقة جدّا ، وهو ما لمسناه في عمله الذي ظهر بعد خمس وثلاثين سنة من طرحه لهذه الإشكالية (أي سنة ١٩٧٨م) ؛ وبدا لنا هذا العمل وكأنّه تحليل فلسفيّ باستطاعتنا موضعته في منطقة حدودية بين الأدب وعلم الأصوات واللّسانيّات . .[1]

انطلق «أدام» من مثل هذه الأفكار ، وحاول بدوره إقامة نظرية للنّص حافظت -في جزء كبير منها- على إرث السّابقين ، وانفتحت بالمقابل على كثير من أفكار العصر خصوصا ما تعلّق منها بالنّزعة التّداولية التي عرفت تبلوُرا وتطوّرا كبيرين في تلك الفترة . . .

يذهب أدام إلى أنّه يتوجّب على المعالجة اللّسانية للنّص أن تتعرّض إلى مستويين اثنين يُكملان بعضهما :

- المستوى المقطعي: *Niveau Séquentiel*

أو النّظر إلى النّص على أساس أنّه بنية معقّدة ، يتكوّن في مجمله من بنيات مقطعية مرتبطة ببعضها في شكل يساعدنا على وصف النّصوص وصفا دقيقا «فالنّص بنية مقطعية مشكّلة من مجموعة من المقاطع المكتملة أو المقتضبة»[2] ، لذلك فمهمّة لسانيات النّص هو وصف الكيفية التي تتعالق بها هذه المقاطع لتكوّن نصّا ، أو بالأحرى كيف تتفاعل ، وكيف تترابط فيما بينها؟ وفي هذا المستوى بإمكاننا الحديث عن التّرابط وعن الاتساق في علاقتهما بالتّتابُع الموضوعاتي .

ضمن هذا الإطار ، حاول أدام بلورة نظرية عامّة للبُنى المقطعية القاعدية (*Théorie générale des structures séquentielles de base*) ، يكون بإمكاننا وصف النّص -من خلالها- ، بالانطلاق من التّعريف السّابق الذي وضعه له ، وكذلك من كون الوحدة النّصية التي أسماها «مقطعا» (*séquence*) ، والتي يمكن أن تُعرّف على أساس أنّها بنية (*Structure*) هي في الواقع :

(1) IBid, p12 .

(2) J.M.Adam, A, petit jean, le texte descriptif, Nathan, Paris1989, p92.

- شبكة من العلاقات المتدرّجة ، أو هي عبارة عن كلٌّ مكوّن من أجزاء مترابطة فيما بينها
- كلّية أحادية مجسّدة من خلال ذلك الانتظام الدّاخلي ، وهي في علاقة ارتباط مع الكل[1] .

تمرّ عملية الدّراسة من هذا المنظور ، عبر معرفة مختلف البُنى المقطعية التي بالإمكان أن تساهم في تكوين النّص ، ففي المستوى المقطعي ، من الضروري جدًا التّمييز بين البُنى الكبرى بمختلف أنواعها (سردية ، وصفية . . .) وبعد الإدراك الجيّد لطبيعة كلّ البُنى -التي باستطاعتها تكوين النّص- ونوعها ، يتحتّم علينا التّمييز بين بنيتين اثنتين ، واحدة متجانسة (*Homogène*) والأخرى غير متجانسة (*Hétérogène*) ، فإذا اتّضح لنا أنّ النّص عبارة عن بنية متجانسة ، فإمّا لأنّه مكوّن من بنية مقطعية واحدة مهما كان نوعها ، أو أنّه مكوّن من مجموعة من البُنى من النّوع نفسه ، كأن تكون سردية أو حوارية أو برهانية . . .

يورد لنا «جان ميشال أدام» فرضية العمل التي انطلق منها ، فيقول «فرضيّتي في العمل تتمثّل في الاهتمام بذلك الانتظام والتّناسُق الذي تحدّث عنه باختين ، أو بالأحرى التّناسُق المقطعي ، حيث يكون من المعقول اختصار المقاطع القاعدية في مجموعة من النّماذج : السّردية ، الوصفية ، البرهانية ، الحوارية والتّفسيرية»[2] .

وعلى الرّغم من كلّ ما قيل عن هذا التّحليل من محاولة لتحديد أهمّ مفاهيمه الأساسية بغية استثمارها في التّحليل ، فإنّه يجد نفسه أمام جملة من الإشكالات المرتبطة أساسا -حسب أدام- بطبيعة العلاقة التي تربط النّص بالمقطع في حالة ما إذا كان النّص مكونا من عدّة مقاطع من نفس النّوع أو حتّى مختلفة ؛ أضف إلى ذلك مسألة التّحديد الدّقيق للبُنى المكوّنة للمقاطع في حدّ ذاتها ، بمعنى هل هناك معايير ثابتة نتعرّف من خلالها على المقطع ، ثمّ هل لهذه المقاطع من حدود بعينها ، وأُطُر قارّة تُلائم كلّ النّصوص ، وتصبح حينئذ بمثابة قواعد شاملة؟

يُجيب «أدام» عن هذه التّساؤلات وغيرها ، بكون «النّظرية العامّة للبُنى المقطعية القاعدية» مازالت في بداياتها الأولى وتحتاج إلى تطويرات وتحويرات ، قد تستغرق

---

(1) J M Adam, éléments de linguistique textuelle, p84.

(2) Ibid, p87 .

سنوات من العمل والبحث ، لذلك لا ضير -حسبه- من الاتّكاء والاستنجاد بالعمل التّنظيري في مجال السّرد والوصف والبرهنة وغيرها ، واقترح -بالموازاة مع ذلك- الأخذ بعين الاعتبار الأنواع السّتّة التّالية التي تُعتبر بمثابة بُنى قاعدية يرجع إليها كلّ باحث نصّي يروم تحليل مدوّنة ما من خلال هذه النّظرية و هي :

١ . السّردية : (*Narrative*) ، وترتبط بالأحداث الكرونولوجية المنقضية ، وهذا النّوع -حسب الباحث- هو الذي دُرس بطريقة جيّدة من قبل البلاغة القديمة ، ومن قبل الشّعرية والسّيميائية «فالأبحاث حول السّرد الشّفوي مكّنت من تجاوز الحدود البنوية أثناء عملية الوصف»[1] ، ولكي يكون هناك سرد لا بدّ من توفّر ستّة عناصر :

أ . بطل إنساني ثابت -مفردا كان أم جماعة- .
ب . موضوع معالج من البداية إلى النّهاية .
ج . تتابع زمني ولو في درجة دنيا .
د . تحوّل المواضيع أثناء عملية السّرد من خلال البداية ، التّنامي والنّهاية .
هـ . منطق أحادي .
و . نهاية في شكل تقييم ختامي[2] .

٢ . أمرية/ تعليمية (*Injonctive*) : والتي نسمّيها «إجرائية» ، ويدخل ضمن هذا النّوع من البُنى المقطعية النّصائح والقواعد المرتبطة بتنظيم وتقنين حياتنا الخاصّة والعامّة ، وقد تتحدّد درجة الصّفر لمثل هذا النّوع من المقاطع في كلمة «قف -مثلا-» .

---

(1) Ibid, p87.

(٢) من بين الإنجازات في هذا المجال نذكر أعمال مدرسة باريس وعلى رأسها طروحات غريماس في مجموعة من الدراسات يتوجب على كل باحث العودة إليها ، نذكر على وجه الخصوص :

La sèmantique structurelle, Larousse, Paris, 1966.

Du sens1, le seuil, Paris 1970.

Du sens2, le seuil, Paris 1983.

بالإضافة إلى أعمال كلود بريمون في مقدمتها كتاب :

- Logique du récit, le seuil, Paris 1973.

٣ . وصفية (*Déscriptive*) : والتي تمثّل «تلك التّنظيمات غير الخطّية وغير السّببية ، ولكن تلك المتدرّجة المنسّقة بواسطة بنية معجمية»[1] ، فالتّرقيم (*Enumération*) على سبيل المثال ، هو بمثابة الدّرجة الصّفر لهذه البنية[2] .

٤ . برهانية (*Argumentative*) : يجب ألاّ ننفي في هذا الإطار التّوجّه البُرهاني لكلّ النّصوص ، فكلّ نصّ يحمل في طيّاته بُنى مقطعية بُرهانية تساعده في أن يصنع لنفسه مكانا ضمن عالم النّصوص ، وتمثّل عملية القياس (*Syllogisme*) درجة الصّفر لهذه البنية ، وضمن السّياق ذاته بإمكاننا الحديث عن الأفعال الكلامية التي أصبحت تشكّل نظرية بأكملها لدورها في عملية البرهنة .

٥ . تفسيرية (*Explicative*) : تهدف هذه البنية إلى شرح قضية ما أو إعطاء معلومة في مجال معيّن ، وهي عموما مقترنة بتقديم وتحليل المفاهيم . . .

٦ . حوارية (*Dialogal*) : اعتبرت الأعمال الدّائرة في هذا المجال ، عملية الحوار تتابُعا وتغيُّرا لتبادلات لسانية تتمّ بين أكثر من متكلّم واحد ، وعلى أكثر من صعيد ، فالبُنى المقطعية الحوارية ، هي «تتال متدرّج لبُنى تُدعى مبادلات»[3] ، وضمن هذا الإطار ، صنّف «آدام» الحوارات الهاتفية والتّفاعُلات اليومية الشّفوية والحوار الرّوائي والمسرحي . . .

أمّا البنية الشّعرية (*Structure poétique*) ، فيرفض «آدام» تصنيفها على غرار عمله مع بقية البُنى المقطعية الأخرى ، وسبب ذلك راجع لتلك الخصوصيات التي تتميّز بها والتي تتحدّد من خلالها على أنّها «مقنّنة في المستوى السّطحي بواسطة مسار تكويني يكون منطلقه إقامة توازن بين البُنى المقطعية الأخرى»[4] ، وإضافة إلى هذا التّوازن الذي تُقيمه البنية الشّعرية من خلال تلك العلامات التي تربط البُنى ببعضها ، فإنّ النّصوص الشّعرية تمتلك ميزة لها من التّأثير ما يجعلها فعلا تميّز الشّعر

(1) *J.M.Adam, éléments de linguistique textuelle, p88.*

(٢) للاستزادة أكثر يمكن الرجوع إلى :

- *J.M.Adam, A, Petit jean, le texte descriptif.*

- *J.M.Adam, les textes (types et prototypes) Nathan, Paris, 2001.*

(3) Ibid, p89.

(4) Ibid, p89.

عن بقية الأجناس الأدبية الأخرى ، وهي التي تتعلّق بالإيقاع وما يُضفيه على النّصوص من مسحة جمالية زيادة على دوره البنوي المحض . . .

- المستوى التّداولي: (*Niveau pragmatique*)،

إنّ الانطلاق من مفهوم النّص ككلّ متكامل يفرض علينا تجاوز العلاقات الخطّية لعملية التّرابُط فيما بين الجمل للوصول إلى الحديث عن العلاقات غير الخطّية للاتّساق وللانسجام التي يمكن تحديدها بواسطة العناصر المكوّنة للنّص على تنوّعها . .

يقترح علينا «جان ميشال آدام» في هذا المستوى من التّحليل الحديث عن الجانب التّداوُلي للنّصوص بعد أن تجاوز الجملة إلى فضاء النّص ، وأكثر من هذا ، يبرز لنا ثلاث محطّات يتوجّب الوقوف عندها بنوع من الرّوية للإحاطة بالنّص جيّدا ، إذ ضروريّ عدم إغفال المسألة الدلالية المرجعية والتّلفّظية والبرهانية ، وهي مسائل ثلاث كفيلة بالإجابة عن كثير من الأسئلة العالقة ، وهي ثُلاثية أضحت مفضّلة عند الكثيرين في أيّامنا هذه -حسب تعبير آدام-

أ- المكوّن الدلالي المرجعي (*La composante sémantique référentielle*)،

يتعيّن على المحلّل في هذا المستوى الإشارة إلى أنّه باستطاعة النّص تكوين تمثيل خطابي بصورة متدرّجة وأكثر من هذا يرى "آدام" أنّه بإمكاننا تلخيص النّص واختصاره في جملة أو حتّى في عنوان ، وهذا مهما كان طوله ، فالمطلوب من خلال الحديث عن البُنى الدّلالية الكبرى (*Macro- Structure sémantique*) أو مواضع الخطاب ، هو تعيين الظّواهر التّداولية المساهمة في تكوين النّص ، فموضوع الخطاب «عبارة عن فرضية متعلّقة بمبادرة يقوم بها القارئ بطريقة أوّلية وتكون في شكل سؤال يُترجم في جُمل»[1] .

وضروري جدّا -حسب آدام- إبراز الظّواهر التّداولية المرتبطة بالبنية الدّلالية الكبرى ، أو بموضوع الخطاب عن تلك الأكثر اتّساعا والأكثر صغرا المساهمة في تكوين النّظائر إذ «انطلاقا من هذا المستوى (التّداولي) يكون بإمكان القارئ منح

(1) *J.M.Adam, les textes (types et prototypes), p99*

الامتياز لبعض الخواص الدّلالية للكسيمات (*Lexèmes*)»[1] ، كما يكون بمقدوره كذلك إنشاء مستويات للاتساق التّأويلي الذي يُساهم مفهوم النّظائر في وصفه كذلك . . .

ب. المكون التّلفّظي: (*La composante Enontiative*)،

إذا انطلقنا من كون النّص كلا متّسقا ومنسجما ، فمعناه أن تكون له قاعدة تلفّظية ينطلق منها ، والتّلفّظ عموما هو «الفعل الفردي لعملية الإنتاج في سياق محدّد ، وينتج عنه ما نصطلح عليه بالملفوظ (*Enoncé*)»[2] ، فالتّلفّظ انطلاقا من هذا التّعريف هو استعمال فرديّ للغة ، وناتج العملية عبارة عن متتالية منتهية من الجمل هي الملفوظ .

يحدّد غريماس عملية التّلفّظ من زاويتين مختلفتين ، فإمّا أن يتحدّد كبنية عبر لسانية (مرجعية) أو كبنية لسانية مرتبطة بوجود الملفوظ ذاته .

في الحالة الأولى ، يمكن أن نتحدّث عن «مقام التّواصل» (*Situation de communication*) ، أو عن السّياق السّوسيونفسي (*Contexte Psychologique socio-*) لإنتاج الملفوظات ، أمّا في الثّانية ، فننطلق من اعتبار الملفوظ النّاتج عن عملية التّلفّظ طرفا في عمل أكبر يتحدّد من خلال جملة الملفوظات الأخرى . . . ، فإذا أخذنا بالاعتبار الأوّل ، فإنّنا نقترب بالملفوظ من الفعل اللّغوي (*Acte du langage*) بخاصّيته الفردية ، أمّا الاعتبار الثّاني ، فيجعل من الملفوظ مكوّنا أحاديًا (*Composante autonome*) ، ضمن نظرية اللّغة ، حيث يساهم بمعية المكوّنات الأخرى في بلورة الخطاب ، وهي النّظرة التي يجب أن نأخذ بها لأنّها لا تعزل الملفوظات بعضها عن بعض ، وإنّما تنظر إليها في كلّياتها[3] .

---

(1) Ibid, p99.

(2) J.Dubois, et autres, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse, paris 1999, p180.

(3) A.j.Greimas, J. Courtess, sémiotique (dictionnaire raisonné) De la théorie du langage, Hachelette, paris 1993, p126.

ج. المكوّن الحجاجي: (*La composante argumentative*)،

ذهب ليو أبو ستيل *Léo Apostel* بعيدا في تعريفه للنّص ، إذ عدّه مقطعا مكوّنا من أفعال خطابية (*Acte de discours*) وأكثر من هذا ، يمكن أن يُعتبر المقطع فعلا خطابيا موحّدا ، لذلك فإنّه لا يخفى على أحد التّوجّه البرهاني لكلّ النّصوص ، ويمكن لهذا التّوجّه أن يُختصر في فعل خطابي واحد ، وإذا كان سيرل (*Searle*) قد عزل أفعال الخطاب أثناء دراستها عن الكلّ الذي ينتمي إليه ، فإنّ هناك آخرين –ومنهم أدام– ، نظروا إليها من خلال المقطع الذي يحتويها جميعا .

لقد ارتبطت عملية البرهنة في البلاغة القديمة بالجُمل التي تبحث عن الإقناع[1] ، وأكيد أنّ هذا الإقناع يتمّ بوسائل مختلفة من مقابلة وقياس وغيرها ، لذلك فهدف التّحليل عند هذه النّقطة بالذّات هو الكشف عن هذه الوسائل والأدوات ، ثمّ إنّ كلّ نصّ كفعل تواصُليّ موجّه يهدف إلى غاية بعينها لأنّ فعل الخطاب لا يأخذ معناه من ذاته وإنّما من المسار الشّامل الذي لا يمثّل إلاّ لحظة منه «فالنّصوص وإن كانت عبارة عن متتاليات من الجُمل ، فإنّه بالإمكان تحليلها في المستوى التّداوُلي كمتتاليات أفعال كلامية»[2] .

– أربعة فرضيات من أجل تداولية نصّية :

لتدعيم مشروعه النّصيّ يقدّم لنا أدام أربعة فرضيات ، بإمكان أيّ باحث يشتغل في الميدان أن يستعين بها في تحليله للنّصوص ، وهذه الفرضيات هي في الواقع حصيلة جملة من الملاحظات ارتبطت بالبحث النّصّي ، رأى الباحث أن يصنّفها في أربعة نقاط ، كما تتفرّع عن هذه الفرضيّات فرضيات أخرى ترتبط أساسا أو لنقل إنّها تحاول تحديد المجال التّداوُلي النّصّي ، أمّا عن الفرضيات الأساسية فنلخّصها فيما يلي :

– الصّفات النّصية للممارسات الخطابية .

– ترابط النّصانية واتساقها وانسجامها .

---

(1) Ibid, p49.

(٢) فان ديك ، النص (بناه ووظائفه) ، ترجمة جورج صالح ، العرب والفكر العالمي ، ع ٥ ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ١٩٨٩ ، ص٧٤ .

- الحاجة إلى التّفرقة بين النّصانية الجزئية والنّصانية الكلّية .
- الانبناء القطعيّ غير المتجانس للنّصانية[1] .

بعد أن أوجزنا أهمّ خصوصيات كلّ فرضية يمكن أن نعدّها قاعدة ، بل حتّى قانونا يساعدنا في تحليل النّصوص ، سنعرض فيما سيأتي لكلّ فرضية على حدة :

- الفرضية الأولى:

«يتميّز كلّ سلوك إنساني لساني بصفة النّصوصية»[2] ، فالمتغيّرات الشّفوية لا تعتمد -حسب أدام- على الجملة كوحدة تكوينية على غرار اللّسانيات التي جعلت منها موضوعا لها وطوّرته فيما بعد لتصل إلى النّص كمستوى أعلى للتّحليل ، وفي هذا المستوى باستطاعتنا أن نتحدّث عن قضية الملاءمة بين الواقع الخارجي والبنيات اللّغوية التي تكوّن النّص ، هذه الملاءمة التي نضمنها من خلال عملية التّأويل . . .

أ - الفرضية المتفرّعة الأولى : «لكي ينتشر نصّ ما داخل جماعة ، يتوجّب علية أن يحوز كفاءة نصّية للمواضيع الشفوية المكتوبة»[3] .

إنّ اتّساع الكفاءة اللّسانية (*Compétence linguistique*) بالمعرفة الدّاخلية للّغة ، يجب أن يكون من خلال مجموعة من الكفاءات الأخرى المكمّلة لها ، تختصّ الأولى بالكفاءة التّواصليّة (*Compétence de communication*) ممثّلة في النّشاط السّيميائي للمواضيع والأدوات المكوّنة للنّص ، فيما ترتبط الثّاني بالكفاءة الخطابية (*Compétence discursive*) ، وهي التي تسمح للمتلفّظ بتأويل الملفوظات ، ومن خلال هاتين الكفاءتين سيكون بإمكاننا الحكم على كثير من القضايا كمسألة الاستحسان (*Acceptabilité*) والاستقبال (*Récevabilité*) والملاءمة (*Pértinence*) ، وكلّها مسائل تُزاوج بين المستويين اللّساني والمقامي ، وأكثر من هذا يستطيع المتكلّم من خلال هذه الكفاءة النّصية العامّة إنتاج ملفوظات مترابطة ومتّسقة ، كما تسمح له كذلك بإنتاج مقاطع خاصّة : سردية ، وصفية ، حوارية . . .

(1) J.M.Adam, éléments de linguistique textuelle, p107.

(2) Ibid, p107.

(3) Ibid, p107.

ب . الفرضية المتفرّعة الثّانية «لا تلتقي كفاءات المتلفّظين النّصية بالضّرورة»[1] .

إنّ الإنتاج النّصي كالإنتاج اللّغوي ، يكون البعد التّأويلي فيهما مرتبطا بالبعد التوليدي -على حدّ تعبير إيكو- «فالنّص مجموعٌ مبنيّنٌ من خلال فعل القراءة منتج بواسطة اتّفاقات معروفة على الأقلّ عند جماعة من القُرّاء والكُتّاب»[2] ، وهو الأمر الذي يفسّر -حسب رأينا- اختلاف عملية القراءة والتّحليل من جرّاء اختلاف كفاءات القُرّاء ، وحتّى الكُتّاب ، فنحن عندما نتكلّم أو نكتب ، فإنّنا نختار بالضّرورة البنيات القادرة على توصيل ما نُريد ، كما أنّ الاتّكاء على معرفة موحّدة كفيل بتسهيل الكثير من القضايا المتعلّقة بالنّصوص .

الفرضية الثانية: «النّص إنتاج مترابط، متّسق ومنسجم وليس تجميعا فوضويا لكلمات وجمل وأفعال تلفُّظية»[3].

سنتطلق في هذا المجال من الثّنائية التّقليدية المعروفة «الاتّساق والانسجام» ، ونُضيف إليهما بعض التّغييرات ، إذ يُصبح الاتساق متعلّقا بالتّرابُط وبالتّتابُع ، أمّا الانسجام ، فيرتبط بالملاءمة .

وبعد هذه الإضافة البسيطة ، نستطيع أن نتكلّم عن أهمّ المصطلحات المستعملة في ميدان البحث النّصي ، ويتعلّق الأمر بـ : التّرابط ، الاتساق ، والانسجام . . .

- التّرابُط (*Connexité*) : يرتبط بالعلاقات النّحوية الموجودة بين الجُمل وبين الوحدات اللّسانية ، وبالإضافة إلى وجوده داخل الجُمل والتّراكيب ، فإنّه حاضر من خلال جملة من الظّواهر اللّسانية الأخرى ، كالإحالة والتّكرار وغيرها .
- الاتساق (*Cohésion*) : «وله مفهوم دلالي»[4] ، إذ لا داعي للحديث عن علاقته بالتّتابُع الموضوعاتي ، ولكن تكفي الإشارة إلى أنّه مرتبط بالسّياق الدّاخلي (*Cotexte*) الذي يتجسّد من خلال مفهوم النّظائر الذي بلوره غريماس بداية من سنة ١٩٦٦ .

(1) Ibid, p108

(2) Ibid, p108.

(3) Ibid, p109.

(4) Ibid, p111.

- الانسجام (*Cohérence*) : وهو ليس بميزة لسانية للملفوظات عند أدام «ولكنّه نتيجة لنشاط تأويلي»[1] ، لذلك فالحكم بالانسجام يأتي نتيجة معرفة التّوجّه البُرهاني الشّامل للمقطع الذي يسمح بإنشاء الرّوابط بين الملفوظات غير المترابطة وغير المتّسقة وغير المتتابعة ، وغير المنسجمة ، وغير الملائمة للسّياق العام .

أ . الفرضية المتفرّعة الأولى : «يُعرّف كلّ إنتاج لغويّ من خلال بناء مزدوج ، أمّا الأوّل فيتعلّق بنظام اللّغة (البنية الأوّلية) ، ويرتبط الثّاني بالنّص وبآليات اشتغاله (البنية الثّانية)»[2] .

تحدّد عملية الانبناء الأوّلي –حسب أدام– من خلال النّظام اللّغوي المستنبط من المستوى السّيميائي للدّلالة التي سبق لـ بنفينيست : *Benvéniste* أن تحدّث عنها ، وارجع هذه العمليّة إلى النّظرة اللّسانية التّقليدية للّغة ، أمّا المستوى الثّاني من عملية الانبناء ، فترتبط بالجانب الدّلالي الذي أشار إليه كذلك ، وربطه بالنّشاط التّلفّظي ، وبعملية إنتاج الخطاب . . .

ب . الفرضية المتفرّعة الثّانية : النّص إنتاج مكتمل تداوليّ ومقطعي[3] ، بما أنّه قد سبق الحديث عن هذا الجانب في المبحث السّابق ، يكفي التّذكير فقط بذلك التّلازم الحاصل بين المستويين : التّداولي والمقطعي ، إذ لا جدوى من الفصل بينهما .

ج . الفرضية المتفرّعة الثّالثة : «يمكن أن تكون قراءة النّص عبارة عن محاولة حلّ إشكال قائم»[4] ويكون ذلك بإيجاد نوع من الملاءمة بين السّياق الخارجي (المقام) والبنيات اللّغوية ، كما أنّ مثل هذه العملية ترمي إلى البرهنة على نصّانية النّص بالتّعرّض لجملة من القضايا الكفيلة بتحقيق ذلك ، ومن ثمّة الإجابة عن استفسارات القُرّاء من مثل : كيف انتظم النّص؟ وهل وُفّق الكاتب في جعل نصّه يُحيل على المقام الذي أنتج فيه دون الحاجة إلى معرفة السّياقات

(1) *Ibid, p112.*

(2) *Ibid, p112.*

(3) *J M Adam, éléments de linguistique textuelle, p112.*

(4) *Ibid, p114.*

الخارجية؟ وهل من رؤية جديدة تُمكّن من صياغة النّص بناءاً على معطيات جديدة أو قديمة يمتلكها القارئ ؟ . . .

الفرضية الثالثة : « لابدّ من إبراز المستويات الكلّية والجزئية للنّصانية »[1] .

إنّ دلالة النّص كلٌّ متكامل ناتج عن العلاقة التي تجمع بين المستويات الدّلالية الصّغرى لذلك ضروري جدًا الإشارة إلى :

- المستوى النّصّاني الأصغر : (*Niveau Micro- Textuel*) : ونتحدّث فيه عن التّرابط الدّاخلي (الصّرفي والتّركيبي) بالإضافة إلى مسألة الاتّساق والتّتابع دون أن ننسى قضيّة الانسجام/ الملاءمة بين أفعال الخطاب ومستويات التّلفّظ .
- المستوى النّصاني الأكبر : (*Niveau Macro- Textuel*) : في هذا المستوى ، نوسّع من العمليّات السّابقة لتصبح شاملة للبنية الدّلالية الكبرى ، وكذلك من خلال التّوجّه البرهاني للمقطع أو للنّص .

أ . الفرضية المتفرّعة الأولى : «هناك فرق بين المستويين : الجزئي ، والكُلّي (الشّامل)»[2] .

إنّ التّكامل الموجود بين المستويين ، لا يُخفي الفروقات الموجودة بينهما ؛ إذ يرتبط الأوّل بالعلاقات الدّاخلية المحصورة في الإطار الشّكلي للنّص ، فيما يتّسع الثّاني ليشمل جميع العناصر المساهمة في إنتاجه ، وهو الأمر الذي نبّه إليه دوبوغراند : (*Daubougrand*) إذ«إنّ كلّ نظام مصغّر للنّصوص (*Sous - Système*) ، كالمعجم والنّحو والمفاهيم وأفعال الخطاب . . . يعمل في إطاره الخاص من خلال مبادئه الدّاخلية الخاصّة به»[3] .

ب . الفرضية المتفرّعة الثّانية : «يخضع النّص بالجملة لمعالجة أفقية ، وأخرى عمودية»[4] .

(1) *Ibid, p115.*

(2) *Ibid, p115.*

(3) *Ibid, p115-116.*

(4) *Ibid, p116.*

رأينا -فيما سبق عرضه- ، كيف أنّ التّحليل النّصّي يسير في اتّجاهات عدّة ، بدءاً من التّرابط ، وصولا إلى الانسجام والملاءمة ، مرورا بالاتساق ؛ وكلّ عملية تمتلك جملة من الخصوصيات ، تجعلها متميّزة عن البقية رغم التّداخل الكبير الحاصل بينها على أكثر من صعيد ، كما يسير التّحليل كذلك بدءاً من القمّة وصولا إلى القاعدة ، وبالانطلاق من هذه الأخيرة وصولا إلى البنية النّصية الكبرى . . .

الفرضية الرّابعة : «النّص بنية مقطعية متغايرة غير متجانسة»[1] ، وهو الموضوع الذي عرضنا له في المبحث السّابق . يبقى أن نشير إلى نقطتين يمكن أن يصطدم بهما القارئ/ المحلّل ، ولا يجد لهما تعليلا منطقيا ، ترتبط الأولى بما أسماه آدام وغيره : الهيمنة المقطعية (*La Dominante Séquentielle*) ، حين تسيطر بنية بعينها -سردية كانت أو وصفية أو برهانية . . . - داخل النّص ويتكرّر حضورها مقارنة بالبُنى الأخرى ؛ أمّا الثّانية ، فنطلق عليها -اصطلاحا- : تداخل المقاطع : (*L insertion de séquentielle*) ، وفي هذا المستوى ، لا وجود لهيمنة بنية على أخرى ، وإنّما هناك نوع من التّكافؤ في الحضور وفي الغياب[2] .

(1) *Ibid, p117.*

(2) *J.M Adam, A. petit Jean, le texte descriptif, p92.*

لسانيات النص بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية الحديثة

خليفة الميساوي(*)

مقدّمة

لقد كان الخطاب ومازال يمثّل مسألة إشكاليّة في نظر اللّسانيّين ، فهو خطابات متعدّدة حسب الحقول المعرفيّة الإنسانيّة ، وممّا يزيد الدّراسة فيه تعقيدا أنّه مرتبط بعدّة اختصاصات تتفرّع لتكتمل في دراسة مجال تحليل الخطاب وأبرزها العلوم النّفسيّة والاجتماعيّة وفلسفة اللّغة ، إلى جانب اختصاصات اللّسانيّات المتعدّدة . وأدّى تداخل هذه الاختصاصات في دراسة تحليل الخطاب عامّة والنصوص خاصّة إلى طرح العديد من المشكلات على الدّارسين ، جعلت الدّراسات في هذا المجال مقاربات متنوّعة حسب الأهداف وطرق المعالجة ، فمنها ما نظر إلى الخطاب/النص من زاوية التّنظيم والبناء ، ومنها ما نظر إليه من زاوية نظريّة التّفاعل ، ومنها ما نظر إليه من الزاوية العرفانيّة والفلسفيّة ، فاحتلّ تحليل الخطاب موقعا في دراسة التلفّظ يجمع بين العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة ، (رنقوت ودمونترند ، ٢٠٠٤ ، ص١٣) . وكان مفهوم الخطاب غامضا أحيانا وهو ما أدّى إلى استخدامه بطرق مختلفة من قبل الدّارسين ، فمنهم من اعتبر الملفوظ خطابا يمكن دراسته من خلال الخصائص اللّسانيّة ومنهم من اعتبر الخطاب مكوّنات لسانيّة تعضدها مكوّنات غير لسانيّة ترتبط أساسا بمفهوم السّياق الّذي أنتج فيه ، من بين هؤلاء «أشآر» الذي اعتبر الخطاب ممارسة للّغة في وضعيّة فعليّة يكون فيها الفعل مرتبطا بالأفعال الكلاميّة وغير الكلاميّة (١٩٩٣ ، ص١٠) ، فارتبط مفهوم الخطاب بمسألة الإنتاج والتّأويل وهما مسألتان لا تتّصلان بالجانب اللّسانيّ وحده وإنّما لهما علاقات مع الأبعاد

(*) جامعة منوبة . تونس .

الأخرى غير اللّسانيّة الّتي تسهم في تشكيل تحليل الخطاب ، وخاصّة الأبعاد البرغماتيّة الّتي تتّصل بالمتكلّم وعلاقته بالخطاب ووضعيّة إنتاجه ومقاصده وأهدافه . وسنطرح في هذا البحث جملة من المسائل المتعلقة بالمفاهيم والمقاربات المتصلة بالنص والخطاب في الدرس اللساني العربي قديما وحديثا وكذلك الدرس اللساني الغربي . وسنعالج المحاور التالية :

I. بين النص والخطاب (مشكلة اصطلاحية)

١. مفهوم النص

اكتفى العرب القدامى بالتحديد المعجمي لمفهوم النص وهو حسب ابن منظور الرفع والإظهار وجعل بعض الشيء فوق بعضه وبلوغ الشيء أقصاه ومنتهاه والتحريك والتعيين على شيء ما والتوقيف[١] ولم يحظ مفهوم النص باهتمام يذكر سوى عند علماء الأصول[٢] وأوّلهم الإمام الشافعي الذي اعتبر أنّ النص «ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه ، فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره» (الإمام الشافعي ، الرسالة ، ٣٢) . وقد ارتبط مفهوم النص بصفة عامة عند العرب بما هو مكتوب وخاصة القرآن والسنة والتفاسير التي راجت حولهما . وأمّا المحدثون من العرب فقد تأثروا بما ورد في الدراسات الغربية التي اعتنت بمفهوم النص باعتباره يمثل نسيجا[٣] فهو «كل بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات» (طه عبد الرحمان ، ٣٥) . وهو تعريف لساني بنيوي يحدد مفهوم النص بتحديد بنيته وتكوين نظامه العلائقي المنطقي دون التركيز على المعنى باعتباره متغيرا حسب جنس النص وموضوعه وأهدافه . وترتبط جوليا كريستيفا مفهوم النص بالتناص باعتباره تداخلا مع

(١) انظر ابن منظور ، ١٩٩٤ ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر .

(٢) انظر ابن عبد الكريم جمعان ، ٢٠٠٩ ، إشكالات النص : دراسة لسانية نصية ، الدار البيضاء ، بيروت ، الرياض ، النادي الأدبي بالرياض/ المركز الثقافي العربي .

(٣) انظر : الزناد لزهر ، ١٩٩٣ ، نسيج النص : بحث في ما يكون به الملفوظ نصا ، المركز الثقافي العربي ، بيروت/ الدار البيضاء .

– فيصل الأحمد نهلة ، ٢٠٠٢ ، التفاعل النصي : التناصية النظرية والمنهج ، كتاب الرياض ، عدد ١٠٤ ، الرياض .

نصوص السابقة عليه والمتزامنة معه ، فالنص إذن ، عندها نصوص ترتبط بإعادة الإنتاج والتشكل[١] فتجاوزت بهذا التعريف الجانب اللساني البنيوي إلى التعريف القائم على التوليد والانفتاح على ما هو خارج النص من أطر أخرى تساعد على الفهم والتفسير والتأويل[٢] وخاصة الأطر الزمنية والمكانية وصاحب النص والقارئ فأصبحت للنص وظيفة اتصالية يؤديها إلى جانب الوظائف اللسانية الإخبارية والدلالية الأخرى وأصبح النص يفهم في بعديه الأفقي والعمودي ، أي البنيوي الدلالي والأسلوبي البلاغي[٣] والفكري البرغماتي وهما عاملان يحققان نصية النص . وقد اعتبر هالداي وحسن النص قطعة منطوقة أو مكتوبة لا يهم طولها أو امتدادها ولا تختلف طرق الربط فيه عن الطرق التي تستخدم في ربط الجملة وهو يمثل وحدة دلالية (١٩٧٦ ، ١-٢) . وتختلف التعريفات المتعلقة بالنص من باحث إلى آخر حسب توجهاته اللسانية وأغراضه البحثية ، ولكننا إذا نظرنا نظرة شاملة

(١) انظر كريستيفا جوليا ،١٩٩١ ، علم النص ، ترجمة فريد الزاهي ، الدار البيضاء ، دار توبقال .

(٢) انظر أبا زيد نصر حامد ، ٢٠٠٠ ، مفهوم النص : دراسة في علوم القرآن ، المركز الثقافي العربي ، بيروت/ الدار البيضاء .

– ٢٠٠٠ ، النص والسلطة والحقيقة :إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت/ الدار البيضاء .

(٣) انظر حول هذه المسألة : زنسيسلاف وأورزنياك ، ٢٠٠٣ ، مدخل إلى علم النص : مشكلات بناء النص ، ترجمة سعيد بحيري ، القاهرة ، مؤسسة المختار .

– فان دايك ، ٢٠٠٤ ، النص والسياق : استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، ترجمة عبد القادر قنيني ، الدار البيضاء/ بيروت ، إفريقيا الشرق .

– ٢٠٠١ ، علم النص : مدخل متداخل الاختصاصات ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، القاهرة ، دار القاهرة للكتاب .

– ٢٠٠٤ ، النص بنى ووظائف : مدخل أولي إلى علم النص ، ضمن كتاب العلامائية وعلم النص ، ترجمة منذر عياشي ، الدار البيضاء/ بيروت ، المركز الثقافي العربي .

فاحصة يمكن أن نجد في كل تعريف جانبا من جوانب تحديد النص[1] إذ «يستخدم هذا المصطلح بشكل عام للإشارة إلى أي شيء يمكننا قراءته للوصول إلى معنى منه ويعتبر بعض المنظرين العالم نصا اجتماعيا ومع أنّ هذا المصطلح يبدو وكأنه يفضل النصوص المكتوبة لأنها تعتمد على الكلم المكتوبة ويمكنها الإحالة إلى مركز خارجها يكفل صحة المعنى ويثبته مع هذا فان النص بالنسبة إلى معظم علماء العلامات هو نظام من العلامات (على شكل كلمات أو صور أو أصوات واو إيماءات)» (دانيال تشاندلر، ٢٠٠٠) . فالنص ظاهرة لغوية يحكمها انتظام بنيوي ونظام أسلوبي وصناعة بلاغية توحي ببنى فكرية وأهداف تواصلية .

٢. مفهوم الخطاب

ارتبط مفهوم الخطاب عند العرب بمفهوم التخاطب فهو «مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان» (ابن منظور، مادة : خطب، ١٩٩٤، ٣٦١) . ونفهم من كلامه أنّ الخطاب حوار متبادل بين شخصين على الأقل، فهو عملية تلفظية حيوية في الزمان والمكان يديرها شخصان أو أشخاص بالكلام وبغير الكلام . ولا يختلف هذا التعريف في جوهره عن التعريفات التي تقدمها اللسانيات اليوم، إذ أصبح الخطاب في رأي بعض الدّارسين يعني اللّسان في حالة الاستعمال، فاعتبر «فايركلاف» أنّ : «عند استعمال مصطلح الخطاب أقترح المحافظة على اللّغة المستعملة باعتبارها شكلا من أشكال النّشاط الاجتماعي» (١٩٩٢، ص١٦) . وأصبحت مسألة الإنتاج والتّأويل المجرى المركزي في مفهوم الخطاب، فارتبطت بالنظريّة الاجتماعيّة الّتي اعتبرت الخطاب إنتاجا اجتماعيًا (فايركلاف، ١٩٩٢، ص٣٠)، وأدّى ظهور اللّسانيّات الاجتماعيّة إلى إعادة النّظر في مناهج الدّراسة اللّسانيّة بصفة عامّة، فبروز نهج جديد في تعريف الخطاب وتحليله[2]، خاصّة في مجال الدّراسات اللّسانيّة الأمريكيّة، التي

(١) وضع الباحث جمعان بن عبد الكريم مصطلحا عربيا (نصيم) لتعريف النص وقاسه على مصطلحات أصبحت مستعملة في اللسانيات العربية اليوم مثل مصطلح (الصوتيم والصرفيم) ولكن هذا التحت لا قيمة له من الناحية اللسانية سوى مزيد من بث الفوضى المصطلحية ولذلك نقترح الإبقاء على مصطلح نص مع إضافة مصطلحات من قبيل سردي، وصفي، حجاجي ... حتى نميز نوع النص .(انظر كتابه : إشكالات النص : دراسة لسانية نصية، ٢٠٠٩، ٢٣) .

(١) انظر كتابنا : الوصائل في تحليل المحادثة : دراسة اجتماعية براغماتية . (بحث قيد النشر) .

اعتمدت منحى لسانيا اجتماعيًا، وانتقل البحث اللساني من المكتوب إلى العناية بما هو منجز من الكلام وأصبح الخطاب يعرف بأنّه «محاولة لتوسيع نظريّة لسانيّة قادرة وموحّدة تعنى بإنجاز الكلام الطّبيعي» (بيرتن : ١٩٨٠، ص١) . ويبدو أنّ مفهوم الخطاب[1] من خلال هذه التعريفات قد ارتبط بما هو شفوي ويعتمد فيه على التبادل الكلامي والمبدأ التفاعلي والإقناعي والحجاجي بهدف الإفهام والتواصل وتوجيه المتخاطبين نحو القصد المطلوب تبليغه من الخطاب، فتضاف إلى العناصر اللسانية أخرى غير لسانية إذا ما أردنا أن نحدد تحديدا شاملا للخطاب بالمعنى البرغماتي الذي ربط مفهوم الخطاب بنظريات تحليل الخطاب .

ركّزت اللّسانيّات الحديثة[2] جهودا كثيفة في دراسة الخطاب وتحليله و فهم آلياته . وأصبح «تحليل الخطاب يمثّل تلك المجالات الّتي تطرح إشكاليّات عميقة لا يتردّد الباحثون في التّساؤل عن أسسها» (مانقنو، ١٩٩٩، ص٦٢) . دفع هذا الطّرح الإشكاليّ الدّارسين إلى البحث في مجالات الخطاب المتعدّدة، فحاولوا تطبيق مناهج عديدة في التّفسير والتّأويل وتأثروا بعلوم أخرى ساعدتهم على التطرّق إلى هذه القضيّة «فاعتماد تحليل الخطاب أوجها مختلفة حسب الحقل أو الحقول الّتي تمثّل أنشطة حيويّة لديه . ففي الولايات المتّحدة لعبت الأنتروبلوجيا والسوسيولوجيا دورا أساسيا في تكوين تحليل الخطاب . وكذلك الشأن في فرنسا- في الستينات أثّر التّحليل النفسي والتاريخ في تحليل الخطاب تأثيرا كبيرا» (نفسه، ١٩٩٩،

(١) انظر حول تحديد مفهوم الخطاب في الدراسات اللسانية الغربية : شارتو باتريك ومنغنو دومينيك، ٢٠٠٨، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، تونس، المركز الوطني للترجمة، ص١٨٠- ١٨١- ١٨٢ .

وانظر كذلك حول مفهوم النص المعجم نفسه : ص٥٥٣-٥٤٥- ٥٥٥ .

وانظر كذلك حول مفهوم النص : ديكرو أوزوالد وسشايفر ٢٠٠٧، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة منذر العياشي، بيروت/ الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي .

(٢) انظر على سبيل المثال الدّراسات التالية :

-BRES J, "Vous les entendez? Analyse du discours et dialogisme", Modèles linguistiques, 1999, pp71-86.- SUMPE J, "A quoi peut servir l'analyse de discours?", Langages, 1979, n°55, pp5-16.

ص٦٦-٦٧) . وأمام تشعّب هذه القضيّة اعتمد الدّارسون الفصل بين الخطاب (*discours*) وتحليل الخطاب (*analyse de discours*) وتحليل المحادثة (*analyse de conversation*) . فاتّخذت الدّراسات في هذا المجال مسارات مختلفة خاصّة في الثّمانينات ، منها ما ركّز على تحليل الخطاب باعتباره حدثا اتّصاليّا يقوم على المحادثة شفويّا[١] . ومنها ما ركّزت اهتماماتها على تحليل الخطاب باعتباره وحدة مكتملة الشّروط في الكتابة الأدبيّة والعلميّة وغيرهما ، ولمّا كان الخيط الجامع بين هذه الدّراسات يتمثّل في مسألة الخطاب وما تطرحه من إشكاليّات في مستوى التّحليل ، فإنّ هناك من الدّارسين من اعتمد التّصنيف والتّمييز بين هذه المصطلحات . وأصبحت في هذا الإطار المسالك تتّضح بين تحليل المكتوب وتحليل الشّفوي ، فأدرك اللّسانيّون أنّ لكلّ منهما خصوصيّات يتميّز بها عن غيره وطرق في التّحليل تختلف باختلاف أصناف الخطابات ، فارتبط تحليل الخطاب باللّسانيّات عامّة وأصبح «تحليل المحادثة مقاربة من تحليل الخطاب اعتنت به مجموعة من اللّسانيّين الاجتماعيّين» (بلاس *Blass* ، ١٩٩٠ ، ص١٠) . وأصبحت اللّسانيّات الاجتماعيّة تؤدّي دورا مهمّا في فهم الخطاب وتأويله انطلاقا من الدّراسات الميدانيّة والتجريبيّة الّتي انطلقت من دراسة الملفوظ دراسة تحليليّة في علاقته بالمجموعات اللّسانيّة المعنيّة بالبحث واقترنت عمليّة التّحليل بالمتغيّرات الاجتماعيّة واللّسانيّة معا وأسهمت الدراسات البرغماتية في وضع الحدود الفاصلة بين النص والخطاب على أساس العناصر المكونة لكل منهما وما تؤديه من دور في التحليل وفهم المقاصد .

٣. علاقة النص بالخطاب

اعتبر كثير من الدارسين العرب أنّ الخطاب مرادف للنص[٢] ولكن هذا الطرح

(١) انظر حول هذه المسألة المكتابات التالية :

. *LEVINSON S.C, Pragmatics, Cambridge: Cambridge University Press, 1993, p286.*

(٢) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية :

الخطابي محمد ، ١٩٩٢ ، لسانيات النص : مدخل إلى انسجام الخطاب

مفتاح محمد ، ١٩٩٦ ، التشابه والاختلاف : نحو منهاجيه شمولية .

الشاوش محمد ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية : تأسيس نحو للنص .

لم يحل المشكل لأنّ الترادف لا يكون إلاّ جزئيا وهو ما يطرح البحث عن قضايا التشابه والاختلاف بين مفهومي النص والخطاب انطلاقا من المقاربات والنظريات المعتمدة في التحليل[٢] . وأمام هذا الطرح الإشكاليّ أجمع الدّارسون على أنّ تحليل الخطاب لا يخرج عن دائرة العلوم اللّسانيّة الّتي تحاول الإجابة عن مشكلات متنوّعة حسب المقاربات الّتي تتّصل بتحليل الخطاب والمجالات التي يعتمدها وأبرزها من يتكلم؟ وكيف يتكلم؟ وماذا يتكلم؟ وقد اهتمت بهذه الأسئلة الدّراسات اللّسانيّة المختلفة كلّ حسب توجّهاته وأهدافه . وقد اعتبر «براون ويول» «أنّ مصطلح تحليل الخطاب يستعمل استعمالات عديدة ذات معان مختلفة تشمل أنشطة متعدّدة حسب المجالات المتنوّعة ، فهو يستعمل لوصف الأنشطة اللّسانيّة المتقاطعة بين عدّة اختصاصات لسانيّة متنوعة مثل اللّسانيّات الاجتماعيّة واللّسانيّات النّفسيّة واللّسانيّات الفلسفيّة واللّسانيّات الإحصائيّة»[٣] . ومهما اختلفت المجالات وتشعّبت القضايا فإنّ تحليل الخطاب لا يعدو أن يكون إلاّ بحثا في مسألة الاتّصال والتّواصل بين النّاس ، وتتطلّب هذه المسألة بحثا في كيفيّة انتظام مكوّنات الخطاب اللّسانيّة والبرغماتيّة الّتي اعتبرها «كارون» (١٩٨٣) مسألة جوهريّة في دراسة تحليله ، إذ كلّ تلفّظ محكوم بجوانب انتظاميّة نحويّة وقضايا دلاليّة ومكوّنات برغماتيّة تجعل عمليّة الاتّصال ممكنة ، وهي تشتغل في الخطاب بصفة متجانسة لا يمكن الفصل بينها . ولقد اتّخذ تحليل الخطاب اتّجاهات مختلفة في المدارس اللّسانيّة الحديثة أدّت إلى طرق في التّحليل متنوّعة .

وتعتمد المقاربات التي تعني بتحليل النصوص على مفهوم الكاتب والكتابة والقارئ والجنس الأدبي والتناص . وتقوم لسانيات النص على دراسة تقطيع النص إلى مقاطع وكيفية ربطها وتحديد جنس النص ومستواه اللساني المعجمي وعلاقاته التفاعلية . ويتميز كل خطاب بمقوّمات نصية وأخرى خطابية ، تنحصر الأولى في

(٢) انظر حول هذه المقاربات ، بوقرة نعمان ، ٢٠٠٦ ، «المصطلح اللساني النصي : قراءة سياقية تأصيلية» ، ضمن أعمال ملتقى «اللغة العربية والمصطلح» يومي ١٩-٢٠ ماي ٢٠٠٢ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الباجي مختار عنابة ، صص ٢٣١-٢٧٤ .

(٣) انظر مقدمة كتاب :

- *Brown (G) & Yule (G.), 1983, Discourse Analysis, Cambridge University Press.*

العناصر اللسانية المكونة لجنس النص من معجم وتركيب وطرق انتظام وعلاقة ربط وتنحصر الثانية في العناصر الماوراء خطابية مثل المقومات الاجتماعية والنفسية والسياقية وبصفة عامة العناصر البرغماتية المقيدة لإنتاج الخطاب والمكونة لعالمه المعرفي . فأعتبر آدم «أنّ الخطاب مساو للنص مع شروط الإنتاج أمّا النص فهو خطاب خال من شروط الإنتاج» (١٩٩٩ ، ٣٩) فالنص يتكون من نسيج لساني وبنية نحوية شاملة والخطاب يتكون من تلفظ مرتبط بمقام تلفظي ووضعية خطابية تفاعلية . وعلى هذا الأساس يمكن أن نوضح التشابه والاختلاف بين النص والخطاب[1] كما يلي في الشكل التالي :

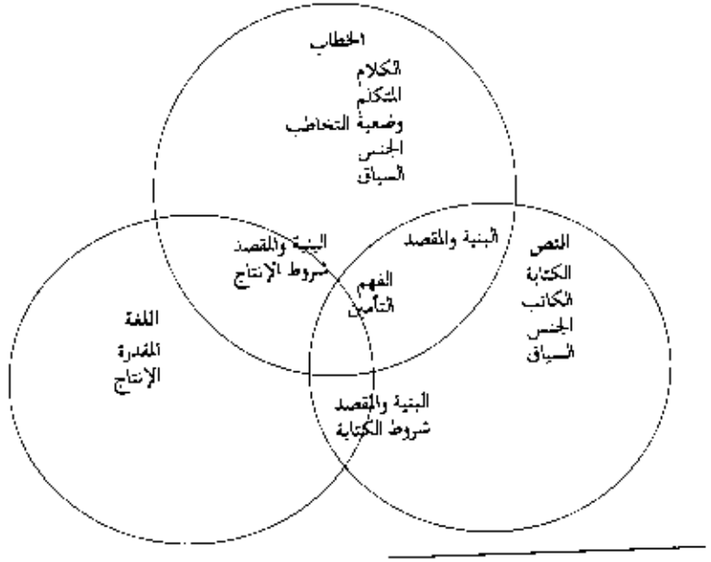

(١) انظر حول هذه المسألة :

الشهري عبد الهادي بن ظافر ، ٢٠٠٤ ، استراتيجيات الخطاب : مقاربة لغوية تداولية ، بيروت ، دار الكتب المتحدة .

RASTIER François, 2010, "Discours et texte (première partie)", in site //C:\ Users\ user\ Desktop\Discours et texte. mht, consulter le 18/01/2010.

يشترك النص مع الخطاب في أنّهما يتجاوزان الجملة من حيث البنية والمقصد وكذلك يعتمدان على البنية اللغوية والوظائف السياقية لإدراك عملية الفهم والتأويل . ويختلفان من حيث شروط الإنتاج وجنس القول وعناصره السياقية وهي مبادئ عامة تأسس عليها تحليل الخطاب[1] ولسانيات النص مع بعض الخصوصيات المميزة لكل علم منهما .

II. لسانيات النص في الدرس اللساني الغربي الحديث: المقاربات والتطبيقات

فتح هاريس نهجا جديدا في الدراسات اللسانية سنة ١٩٥٢ بمقال له عنونه بـ«تحليل الخطاب» حلّل فيه إعلانا يخصّ مقوّى للشّعر حذف منه الاسم الإشهاري بصفة محتشمة وشرع في البحث عن القواعد النحويّة لتفسير كيفيّة تتابع الجمل (كوك ١٩٩٢ ، ص١٣) . دفع هذا المقال اللسانيين إلى إعادة النظر في النظريات اللسانية المتعلقة بفهم الخطاب/النص وتفسيره ، فتجاوزت الدراسات حدود الجملة لتبحث عن العلاقات الرابطة بين الجمل على مستوى النصوص وربطها بالموقف الاجتماعي فأعاد للغة نشاطها الاجتماعي الحيوي معتبرا وضعية التخاطب والتفاعل التي توجه الخطاب إلى عالم المتخاطبين بهدف المقاصد الصريحة والضمنية . ولهذا رأى باختين أنّ «توقفت الدراسات اللسانية الدقيقة عند الجملة المركبة ولكننا يمكن مواصلة هذا التحليل اللساني الدقيق ولو هناك صعوبات ظاهرة إذا حاولنا إدخال عناصر أخرى غريبة عن اللسانيات» (باختين ، ١٩٧٨ ، ٢٨) .

إنّ تجاوز مفهوم الجملة إلى البحث عن البنى الشاملة للنص جعل لسانيات النص في الدراسات الغربية تعتمد على تداخل الاختصاصات وتعددها من أبرزها الدراسة الأسلوبية والانثيروبولوجية والنفسية والاجتماعية والنقدية . «وتهدف لسانيات النص إلى وضع نظرية في انتظام القضايا أو مجموعة القضايا التي تلتئم في الوحدة المعقدة التي تكوّن النص» (جين ميشال آدم ، ١٩٩٩ ، ٣٨) .وهي تتحدّد باعتبارها مجالا من المجالات التي يتولىّ دراساتها محللو الخطاب . ولا يتوقف فهم

(١) انظر مقالنا ، ٢٠٠٩ ، « مدخل إلى نظريات تحليل الخطاب» ضمن : المنوال ، تونس ، دار المعلمين العليا/ سيراس للنشر .

النص على تفكيكه إلى جمل[1] باعتبار أنّ فهم القضايا الدلالية يتطلب عزلها بصورة منطقية في تحليل الجمل . ولكن النص يمثل وحدة متكاملة وليس مجرد تجميع للقضايا المستقلة وتركيبها بصفة متجاورة ومتضامة ومعناه لا يتحدد بدراسة معاني الجمل وإنّما يتجاوزها إلى المعنى الكلّي العميق . «وتتطلب هذه العلاقة بين الكلّي والجزئي نظرية في ربط الوحدات النصية التي لا ينبغي أن تكون مكوّنة من الأسفل إلى الأعلى أو من الصغيرة إلى الكبيرة ولكنها عملية جدلية من العلاقات المعقدة من المحلي إلى الشامل» (جين ميشال آدام ، ١٩٩٩ ، ٢٦) . وتكون هذه العلاقات الجدلية المعقدة ترابط الوحدات النصية الصغرى بنيته الكبرى فتكوّن معناه الشامل فيرتبط الجزئي بالكلّي ارتباط عضويا وحيويا يجعل التكامل والتواصل بين هذه الوحدات عملية مشروعة وممكنة .وطالب بنفنيست «بتجاوز المفهوم السوسوري للعلامة باعتبارها المبدأ الوحيد الذي تندرج فيه بنية اللغة ووظيفتها» (١٩٧٤ ، ٦٦) إلى ما سمّاه بتحليل النصوص المتجاوز للسانيات[2] . ويكاد اللسانيون يتفقون على أنّ النص أو الخطاب يمثل مستوى من التعقيد يقف حاجزا أمام وضع نحو النص وإمكانية تصنيف النصوص ضمن أجناس أدبية مخصوصة[3] .

١ . نحو النص

استطاعت اللسانيات أن تدرس الجمل أو القضايا دراسة علمية ومنطقية دقيقة ، فتمكنت من ضبط القواعد التركيبة والنحوية المتحكمة في بناء الجملة البسيطة أو المركبة التي اعتبرها اللسانيون منتهى التحليل النحوي الدقيق . واعتبر واضعو نحو النص الملفوظ منطلقا أساسيا لدراسة البنى الكبرى للنص (*macro-syntaxe*) فالنص

(١) انظر حول هذه المسألة :

MEYER, Michel, 1986, De la problématologie, Bruxelles, Mardaxa.

(٢) انظر حول هذه المسألة :

ADAM, Jean - Michel. 1999. Linguistique textuelle: des genres de discours aux textes, Paris. Editions Nathan/HER.

(٣) انظر حول هذه المسألة :

ADAM, Jean- Michel, 1992, Les Textes: types et prototypes. Paris, Editions Nathan.

عندهم وحدة تلفظية كبرى تتحدد حدودها بضبط البنى الكبرى والشاملة لمفهوم النص وطرق انتظامه . ولذلك قام نحو النص على أساس ضبط قواعد الربط وقواعد التقطيع التي تشكل نسيج النص اللساني ، وهكذا يبنى المستوى اللساني للنص من مجموعة القضايا[1] والروابط والوصائل[2] التي تكوّن البنية النصية الكبرى .

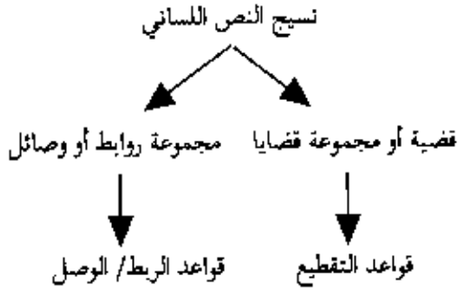

وتخضع عملية التقطيع إلى القيود النحوية والتركيبية التي تتحكم في بنية النص ، وهي تختلف من لسان إلى آخر . ويطرح هذا الأمر مدى توحيد هذه القواعد وضبطها في نظرية دقيقة تؤسس النظرية العامة للسانيات النص ، فإذا كان مبدأ التقطيع باعتباره مبدأ نظريا عمّا مفيدا ومناسبا لتحليل النصوص وضبط قواعدها التركيبية ، فإنّ تطبيقه لا يمكن أن يكون شاملا أو مناسبا لكلّ الألسن وجميع النصوص ولهذا فنحو النص فيه من القواعد ما يشمل المستوى اللغوي العام وفيه من القواعد ما يشمل المستوى اللساني الخاص بكل لسان . فالتقطيع يمكن إجراؤه على جميع النصوص رغم اختلاف ألسنتها أمّا ضبط القواعد وطرق الربط أو الوصل ، فهي شأن لساني خاص بكلّ لسان أو بكل نصّ . ولهذا فإنّ تحديد جنس النص يساعد على ضبط قواعد تقطيعه ووظائف روابطه وصائله .

(١) قد تعادل القضية (*proposition*) الجملة أو تتجاوزها من حيث الكمية التركيبة والدلالية .

(٢) تعتبر الروابط شأنا نحويا وهي لا تتعدى الوظيفة النحوية التي تربط مكوّنات الجملة أو الربط بين الجمل مثل العطف أو الاستئناف كما هو الشأن عند النحاة ، أمّا الوصل فهو شأن برغماتي يتجاوز مجرّد الربط إلى إحداث وظائف برغماتية وتفاعلية وحجاجية وغيرها في تكوين بنية النص الكبرى (انظر في هذا الشأن كتابنا «الوصائل في تحليل المحادثة : دراسة اجتماعية برغماتية») .

٢. تحليل النص

اعتمد هاريس وغيره من البنيويين على نقل مبادئ اللسانيات البنيوية المتصلة بتحليل الجملة من تقطيع وتوزيع وتصنيف ووظائف الربط وضبط المكونات المباشرة وغير المباشرة إلى إجرائها على تحليل النصوص ثم تطورت النظريات واتسعت فاعتمدت البنيوية على مفهوم البنية واعتمدت الوظائفية على مفهوم السياق واعتمدت التوليدية والعرفانية على مفهوم الإنتاج واعتمدت البرغماتية على مفهوم المقاصد وهي مقاربات أصبحت اليوم تشتغل متداخلة في مجال لسانيات النص وأصبح تحليل النصوص لا يخضع إلى منهج واحد من هذه المناهج .

قام تحليل النصوص على اتباع مناهج مختلفة منها المنهج الاجتماعيّ والمنهج النفسي وأبرزها المنهج البنيوي ، إذ ساعدت المبادئ المتولدة عن المنهج باعتباره مفاتيح لنوع من العلم الكوني للخطاب الّذي يرتكز أساسا على الجمع بين اللّسانيات والرياضيات أو على الثورة السيبرنتيكيّة (قاردن ، ١٩٧٤ ، ص١٤) . وتأثرت مناهج التّحليل بالدّراسات العلميّة في مجالات أخرى ، خاصّة العلوم الصحيحة ، وحاول المحلّلون تطبيقها على النّصوص الأدبيّة بمختلف أنواعها ، فأصبح النص يقابل طريقة في التّحليل تعتمد منهجا معينا[1] . وطرح المنهج البنيوي عديد المشاكل على الدّارسين ، إذ في كثير من الأحيان يستعصي على التطبيق ، لأن النّصوص ، وإن اختلفت في الأبنية والأجناس ، فإنّها أحيانا تتقارب في المواضيع والأهداف ، وهو ما أدّى إلى طرح مشكل التأويل والتفسير الّذي يتناقض مع مبدإ تطبيق المناهج الّتي تسعى إلى أن تكون علميّة ، على النّصوص الّتي تختلف فيها التأويلات والتفاسير ، ولكن هذا لم يمنع المحلّلين من اعتماد تقنية معيّنة في التّحليل ، إذ قال «قاردن» في هذا الإطار : «نشهد منذ عدّة سنوات انتشارا حقيقيّا لتحاليل مختلفة : سردية ، بنيوية ، سيميولوجيّة ، وثائقيّة ، موضوعيّة إلخ ، تطبّق على أنواع من «الخطابات»

(١) اعتبر قاردن في كتابه *Les analyses de discours, 1974* ص١٨ أن طريقة وضع استراتيجيا البحث الخفية في كثير من دراسة النصوص إما أن تكون ذات صيت علمي في تحليل النصوص وإما أن تكون من ناحية أخرى بعض المدونات النصية . فعندما نطبق المنهج على النص تبرز مسألة توحي إلينا بطرح سؤالين في هذا الشأن : أ) لماذا نقوم بهذا التطبيق؟ ب) ماذا يمكن أن نقول عن النتائج المرتقبة من تطبيق المنهج على النص؟

جميعها مختلفة : أساطير ، سيرة ذاتية ، مقتطفات صحفية وأشياء أخرى ، إذ الهدف المشترك بين هذه الوحدات كما نلاحظه هو استخراج الدّلالة من الوثائق المكتوبة بطريقة أكثر ضبطا وأقل حريّة من الطريقة التقليديّة في تفسير النّصوص»(١٩٧٤ ، ص٧) . فاقترن تطبيق المنهج بنوع الجنس الأدبي الّذي تقع معالجته وأصبح الهدف الرّئيسي لكلّ محلّل ، وبات الغرض من دراسة النّصوص هو تطبيق المنهج .

إنّ تشكّل المناهج واعتمادها في تحليل الخطاب متأثرة باللّسانيات البنيويّة[1] وبالعلوم الأخرى ، بدعوة الممارسة العلمية والدقّة في استخراج المضامين والمقاصد ، أدّى إلى تصنيفها وتحديد مجالات الدّراسة فيها ، انطلاقا من المدوّنة الّتي يشتغل عليها المحلّل ، ممّا جعل المهمة تكتسي صعوبة ، فالدارسون تعترضهم مدوّنات مختلفة تفرض عليهم مناهج مختلفة في التّحليل وهذا ما يشكّل صعوبة في التصنيف والتطبيق ، إذ إنّ المشكل الرّئيسي يتمثل في وضع الحدود الدقيقة والتمييز بينها على مستوى النص المحلّل مدونة ومنهجا ، وبالرغم من أنّ هناك عديد المحاولات الّتي سعى أصحابها إلى وضع الحدود بين هذه المناهج تقترب من الدقّة العلميّة ، فإنّ : «أصحاب تحليل النّصوص الّذي يقال عنه علمي ، لهم عيب في أنّهم لا يجرؤون أبدا على مراجعة لما ينتجونه كي يدقّقونه ، إذ يجب إعادة النّظر في مجموعة من الأجناس الممثلة والإفصاح عن الكتابات الكثيرة المخصّصة «للنظريّة» هذا التّحليل في مجالات النصوص المختلفة : نظريّة الحكاية الشعبية ، نظريّة تحليل الأدبية ، نظريّة الأسلوب ، نظريّة تحليل الأسطورة إلخ» (قاردن ، ١٩٧٤ ، ص٢٠) .

يتبيّن من خلال هذا الرأي أن تطبيق المناهج ومحاولة إخضاعها لنصوص مختلفة بسبب الأجناس الأدبيّة ، يطرح مشكلة جوهريّة ، على المحلّلين والمنظّرين أن يراجعوا أدواتهم ونظرياتهم الّتي تتعلّق بمدى ملاءمة المنهج المتبع في تحليل مدوّنة معيّنة . ولهذه الأسباب أصبحت قضيّة الملاءمة والتطبيق الغرض الرّئيسي في اختيار

(١) لقد فشلت اللّسانيات البنيويّة في تحديد منهج شامل يمكّن محلّلي الخطاب من بلوغ جميع أهداف الخطاب والكشف عن مقاصد المتكلّم ، لذلك استخدم المحلّلون عدّة نظريات أخرى من أبرزها البرغماتيّة الّتي قدّمت جوانب أخرى من عمليّة التحليل سنكشف عنها في هذا البحث .

المنهج ممّا جعل الدّارسين يطرحون تسميات مختلفة ومناهج أخرى في التّحليل[1] ، فازدادت الأمور تعقيدا وأصبحت مشكلة الفصل بين هذه المناهج مبحثا أساسيا في الدّراسات التّحليليّة أدّت إلى التفكير في وضع حدود ، ولو بصفة جزئيّة ، بينها ، إذ لا بدّ من «استخراج التباين بين تحليل المحتوى *(Analyse de contenu)* الّذي يتطلّب مجموعة من التقنيات المساعدة من العلوم الاجتماعيّة وتحليل الخطاب الّذي يعتمد على نظام حقيقي لتحليل النّصوص» (مانقنو ، ١٩٩١ ، ص٩) . تواصلت ، في هذا الإطار ، الدّراسات على أساس تحليل المكتوب الّذي كان يمثل الحقل الأوّل لتحليل النصوص ، ولكنها اقتنعت أخيرا أنّ مجال الخطاب أوسع من دراسة النّصوص المكتوبة . فاتجهت الدّراسات إلى مجال الشفوي متأثرة بالدّراسات الاجتماعيّة والنفسيّة وخاصّة الاتّجاه البرغماتي في التّحليل الّذي أدّى إلى بروز دراسات تتعلّق بتحليل المحادثة وأخرى تبحث في مجال التّفاعل الكلامي وهو ما كشف عن عجز المدرسة البنيويّة في تناول تحليل النصوص وتحليل الخطاب بصفة عامة . فأدى إلى البحث عن مناهج تتضافر لكي تلج عالم النص أو الخطاب حسب شروط الإنتاج والفهم والتأويل ، وهي في رأينا تحققها المستويات الأربعة التالية :

١. البنية

إن التركيز على البعد التّحليلي للنّصوص المكتوبة في الإطار اللّسانيّ البنيوي جعل المحلّلين يعتمدون على مفهوم الجملة باعتبارها الوحدة الكبرى في تشكيل النّصوص ، ولذلك التزموا بما قدّمته المدرسة البنيوية[2] من نماذج تحليلية في هذا المجال ، فكان التّحليل عندهم يهدف إلى تفكيك النّص إلى جمله ومحاولة تفسيرها .

(١) انظر في هذا الشأن كتاب فاردن *Les analyses de discours* ، ١٩٧٤ حيث فرّق فيه بين العديد من المناهج حسب المدونات المستعملة ، فتجد المنهج الّذي يدرس «تحليل المحتوى» وتجد المنهج الّذي يدرس «تحليل الوثائق» .

(٢) انظر حول علاقة اللسانيات البنيوية بمختلف مدارسها «باللسانيات الأدبية» بلعابد عبد الحق ، ٢٠٠٨ ، «اللسانيات الأدبية (بين أفق النص ومفاتيح القراءة)» ، مجلة اللسانيات واللغة العربية ، العدد الخامس سبتمبر ٢٠٠٨ ، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار عنابة ، ص ص١١٣-١٣٠ .

وفضلوا تحليل البنية الداخلية للنص على دراسة الوظائف الخارجية فاعتنوا بالمكونات اللسانية الصغرى كالفونيمات والمورفيمات والكلمات والمركبات والجمل معتمدين في ذلك على مبدأ العلاقات الاستبدالية وهي عندهم نوعان : علاقات جدولية تعنى باستبدال العناصر الدلالية الممكنة في حقل دلالي واحد وعلاقات تركيبية تنشأ بين عناصر لسانية يمكن أن ترتبط معا ، فارتبط التّحليل عندهم بالتفسير والتوضيح والتصنّف بالمكتوب دون الشفوي ، فهم لم يتخلّصوا من الحدود الفاصلة بينهما وإنّما بقي المكتوب مسيطرا على مستوى التّحليل باعتباره مادّة صالحة للتدريس . ففي هذا الإطار تنزّل تحليل الخطاب وكان «عمله الملفوظات الكتابيّة الّتي وقع إنتاجها بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الرّموز الكتابيّة» (مناقنو١٩٩١ ، ص١٩) . واهتمت لسانيات النص بالبحث عن القوانين العامة التي تشكل البنية الشاملة لربط[1] النص وترابطه[2] وهي تتجلى في دراسة البنى الصغرى المباشرة في النص والبنى الكبرى التي تبحث في تشكل الدلالات العليا العامة للنص .

٢. السياق

أصبح للسياق أهمية في الدراسات الفلسفية التحليلية التي اهتمت بفلسفة اللغة وتحليل الخطاب على وجه الخصوص وكان لذلك الأثر البالغ في الدراسات اللسانية النصية التي اعتمدت على مفهوم السياق باعتباره معطى مفيدا في فهم النص وتأويله وقد برز في هذا الإطار ضربان من السياقات : السياق[3] اللغوي وهو ما يحيط بالمفردة من عبارات تساعد على فهمها وضبط دلالاتها وتتمثل هذه العبارات

(١) نعني بالربط جميع مستويات الربط المعجمي من أدوات وعلاقات تجاور وكلمات تقوم بوظيفة الربط داخل النص ولذلك ترجمناها مقابل مصطلح *cohésion* . انظر لمزيد التوضيح حول هذه المسألة كتابنا : الوصائل في تحليل المحادثة (قيد الطبع) .

(٢) نعني بالترابط المستوى الذهني الذي يجعل النص أو الخطاب مقبولا دلاليا وبرغماتيا أي كل ما يجعله منسجما ومتسقا ومناسبا في ذهن المنتج والمؤوّل حتى يفهم ويدرك فيؤوّل وتضبط مقاصده . ولذلك ترجمنا هذا المصطلح مقابل *cohérence* . انظر كذلك لمزيد التوضيح كتابنا السابق .

(٣) انظر الفرق بين السياق والمقام عبد الهادي بن ظافر الشهري في كتابه : استراتيجيات الخطاب : مقاربة لغوية تداولية ٢٠٠٤ ، ص ٤١ . ==

في الوحدات المعجمية والنحوية والصرفية وكذلك العلاقات التركيبية وهو ما يقودنا إلى الحديث عن كيفية انتظام البنى النصية وربطها وترابطه ، وتخطت لسانيات النص التحليل البنيوي الذي يتخذ الجملة موضوعا للدرس مكتفيا بالسياق اللغوي إلى البحث عن السياقات النصية الشاملة وأصبحت «العلاقة بين النص والسياق ليست أحادية وإنما هي جدلية» (شارودو- منغنو ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٣) ويتطلب ذلك إدراك المعلومات السياقية من مؤشرات توجيهية ووصائل وضمائر ولواحق وسوابق . والسياق الخارجي الذي يتمثل في مجموعة الشروط الخافة بإنتاج النص أو الخطاب وهي التي تبني عالمه الخارجي ويتطلب إدراكه التعرف على المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها الكاتب وتوجهه الإديولوجي والنقدي . ويشكل هذان السياقان عالم النص الداخلي والخارجي وهو ما يستدعي منا الوقوف عند تأثيرهما في إنتاج النص .

٣. الإنتاج

ارتبط إنتاج النص في النظريات اللسانية التي اهتمت بتحليل النصوص أو بتحليل الخطاب بمفهوم الملكة النصية ومفهوم التشكيل النصي ومفهوم الذاكرة النصية[١] وهي مفاهيم مشتركة بين النص والخطاب مع شيء من الاختلاف في خصوصية الاستعمال ولكنها أساسية في دراسة مفهوم الإنتاج[٢] وتتحدد الملكة النصية بالقدرة الإبداعية التي يتمتع بها الكاتب أو منتج النص وهي تتجلى في التشكيل النصي أي في الأسلوب وخصوصية البناء النصي والإبداع الجمالي وتختلف الملكة النصية من كاتب إلى آخر حسب سعة تكوينه وثراء مشاربه العلمية والثقافية وهو ما يتجلى في الذاكرة النصية التي تعتمد على ما تلقاه المنتج من

= وينقسم السياق حسب ما أورده عن *Parret* إلى خمسة سياقات : السياق النصي والسياق الوجودي والسياق المقامي وسياق الفعل والسياق النفسي ص ٤٢-٤٣- ٤٤ .

- انظر كذلك حول خصائص السياق الخطابي محمد ، ١٩٩١ ، لسانيات النص : مدخل إلى انسجام الخطاب ، بيروت/ الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي . ص ٥٢ وبعدها .

(١) انظر حول هذه المصطلحات بلخير عمر ، ٢٠٠٦ ، «قراءة في كتاب اللسانيات النصية : لجان ميشال آدام» ، ضمن ملتقى علم النص ، مجلة اللغة والأداب عدد١٧ جامعة الجزائر ، ص ص٢٩٥- ٣٠٤ .

(٢) انظر لمزيد التوضيح حول هذه المسألة كتابنا : الوصائل في تحليل المحادثة (قيد الطبع)

نصوص أخرى توجه مساره الفكري وتبني اتجاهه الإديولوجي وتساهم في ضبط مواقفه وهي مسائل رئيسية في عملية الإنتاج والتأويل وتحديد الدلالات والمقاصد التي ينتج من أجلها النص .

٤. المقاصد

يرتبط القصد بالمرجع العام القائم على التعرف على المستويات اللغوية البانية للنص والمرجع الخاص القائم على فهم العناصر التوجيهية وتأويلها قصد ضبط الوظيفة الاتصالية التي يهدف إليها النص ويتمثل المرجع العام في تحديد المعارف المشتركة بين منتج النص ومتقبله وهو ضرب من العقد بين الكاتب والقارئ يساعد على الفهم والتأويل ويتنزل المرجع العام في المصادر المتنوعة التي اعتمدها المنتج والقارئ على حدّ السواء في الإنتاج والفهم ولذلك تكون عملية ضبط الدلالات والمقاصد رهينة التعرّف عليها ولكن هذه العملية لا تتوقف عند هذا الحد بل لابد من التعرّف أيضا على مكونات المرجع الخاص وهي ما يتميز بها منتج عن غيره إذ تتحدد مقاصد النص بمعرفة جميع سياقاته وهي السياق الدلالي الذي يكشف عن علاقة الدال بالمدلول والمرجع والسياق النسقي الذي يحدد علاقة العبارات ببعضها البعض ضمن سلسلة الملفوظ . ويرتبط القصد بالعلامة عند الاستعمال وكذلك بالمكونات البرغماتية التي تشكل عالم الخطاب والنص وتبقى مسألة القصد نسبية باعتبارها تقوم على قدرات القارئ اللسانية والثقافية والمعرفية ولذلك تتعدد القراءات وتختلف المقاصد وفقها رغم محاولة الضبط المنهجي والمقاربات التحليلية والمدارس النقدية .

III. مدى مساهمة التراث اللغوي العربي في «لسانيات النص»

أشرنا سابقا إلى حضور بعض المفاهيم المتعلقة بالنص في التراث العربي من نحو وبلاغة وشعر وتعريفات معجمية[١] وقد ردها الدارسين إلى معنى الظهور أو الدلالة على الحدث وهي لا تتصل بمفهوم النص في الدراسات اللسانية الحديثة «وبالتالي يمكن أن نقول إنّ استعمال النحاة للكلمة «نص» لا يكاد يمتّ بصلة إلى ما

(١) انظر حول هذه المسألة الشاوش محمد ، ٢٠٠١ ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس «نحو النص» ، تونس ، جامعة منوبة ، كلية الآداب منوبة/ المؤسسة العربية لتوزيع .

نعنيه اليوم بكلمة «نص» فنصهم مختلف عن نصّنا بدليل إنّه لم يعرف عندهم الثنائية المعنوية القائمة على التقابل بين معنى الحدث ومعنى الاسم التي عرفها الكلام والخطاب» (الشاوش، ٢٠٠١، ص١٨٦) . فالنص عندهم دال على الحدث القولي المنشئ للمعني والنص في اللسانيات النصية الحديثة كل متكامل يدلّ على الإنتاج المتميز بالمقاصد والأهداف . وقد اعتمد العرب القدامى على التسميات الصريحة في تحديدهم للأجناس الأدبية مثل الشعر والنثر والقصيدة والقرآن والحديث والسنة والخطبة والرسالة . . . بدل استخدامهم مصطلح «نص» كما هو الشأن اليوم . ولكننا إذا نظرنا إلى التراث البلاغي فإننا نجد بعض الإسهامات التي «فيها نظرات لا تقل أهمية وخصوبة عمّا قدمه الغربيون» (الخطابي ، ١٩٩١ ، ص٩٥) . وقد برزت في الدراسات البلاغية والتفسيرية والفقهية والنقدية وهو ما جعلها تعتني بالوحدة الموضوعية للنصوص مكتملة الإنتاج مثل القرآن والسنة أو الشعر والنثر وقد دفع هذا الاعتناء بالدارسين إلى التساؤل عن خصوصيات اتساقها وانسجامها وترابطها والتئامها ومناسبتها . «لعل الإرهاصات الأولى لهذه الجهود المنهجية تلك التي ظهرت في وقت مبكر مع البلاغة الكلاسيكية وفن الخطابة» (بوقرة نعمان ، ٢٠٠٦ ، ص٢٤٩) . وقد وجدنا صدى لهذه الجهود والمصطلحات عند الجرجاني والسكّاكي وخاصة القرطاجني الذي كاد أن يؤسس نظرية عربية في لسانيات النص وتحليل الخطاب[1] إذ اعتنى كل منهم بصورة متفاوتة بمسألة الربط والترابط والفصل والوصل والمعنى الجامع بين القضايا والجمل وكمال الاتصال والانفصال والتناسب وهي مسائل عالجتها اللسانيات النصية والخطابية الحديثة ويمكن بصورة عامة أن نستنتج بعض الاستنتاجات المفيدة فيم يخص مساهمة التراث في بلورة لسانيات النص أهمّها استنتاجان اثنان :

الاستنتاج الأوّل : اهتمّ النّحاة بمسألة العطف والمقاطع أو الاستئناف على أساس نحوي صرف يعالج الظاهرة بالاعتماد على البنى الإعرابيّة والعامليّة في الجملة وبين الجمل ، فكانت دراستهم دراسة متوقّفة على معالجة الأمثلة الممكنة بتفسير أسبابها وإمكانيّة إخضاعها إلى التفسير الإعرابي من جهة المحلّ والعلامة .

الاستنتاج الثاني : اهتمّ البلاغيون أو علماء المعاني بمسألة الوصل والفصل بصورة

(١) انظر كتابنا ، الوصائل في تحليل المحادثة (قيد الطبع)

أعمق من النّحاة وأقرب إلى الدرس اللّسانيّ الحديث فركّزوا اهتماماتهم على الجوانب المعنويّة والبرغماتيّة المتحكّمة في تنظيم القول وترتيب الجمل وهو ما أفرز ما سمي بـ«نظريّة» النّظم التي اهتمت بكيفيّة ربط الجمل وترابطها عند الجرجاني وكذلك بكيفيّة ربط النّص (القصيدة) وترابطه عند القرطاجنيّ .

ورغم هذه المحاولات الجادّة في وصف الظاهرة اللّسانيّة في المقاربات النحويّة والبلاغيّة عند العرب القدامى . فإنّنا لا يمكن أن نعتبرها نظريات مكتملة النسق وتامّة الشروط ، بل إنّها مقاربات كغيرها من المقاربات يمكن أن تفيدنا في وضع نظرية لسانية نصية عربية ولكنّنا لا نقتصر عليها لذلك سنلجأ إلى مقاربات أخرى في اللّسانيّات الحديثة استفادت منها اللسانيات العربية النصية الحديثة قصد تحليل الخطاب بالاعتماد على المقوّمات اللسانية والبرغماتيّة التي تفيدنا في تحليل النصوص .

IV. مدى مساهمة اللسانيات العربية الحديثة في لسانيات النص

ارتبط ظهور اللسانيات النصية العربية بظهور اللسانيات النصية الغربية وتطور مناهج النقد الأدبي بصفة عامة وكان من روادها[1] الدارسون الذين اهتموا بتحليل النصوص العربية في ضوء المناهج الحديثة . وقد ركز بعض الدارسين جهودهم حول تطبيق بعض المفاهيم اللسانية النصية مثل مسألة الربط والترابط واختبارهما على

(١) انظر على سبيل المثال :

- رزق الله نهاد ، دراسات منهجية في تحليل النصوص ، ١٩٨٤
- خطابي محمد ، لسانيات النص : مدخل إلى انسجام الخطاب ، ١٩٩١
- الزناد نزهر ، نسيج النص ، ١٩٩٣
- بحيري سعيد ، علم لغة النص : المفاهيم والاتجاهات ،١٩٩٧
- غلفان مصطفى ، تحليل المكون اللغوي للنص الأدبي بين اللسانيات ومناهج التحليل الأدبي ، ١٩٨٨
- فرنسيس مريم ، في بناء النص ودلالته ، ١٩٨٨
- فضل صلاح ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، ١٩٩٢
- مفتاح محمد ، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص) ، ١٩٩٢

نصوص عربية شعرية كما فعل ذلك محمد الخطابي ومحمد مفتاح ونص القرآن كما فعل ذلك صبحي إبراهيم الفقي واهتمت دراسات أخرى بالتنظير وعرض المقاربات النصية الغربية كما فعل ذلك لزهر الزناد وصلاح فضل[1] وقد قدم جل الدارسين مقدمات نظرية حددوا فيها مهام لسانيات النص كما وردت في الدراسات الغربية إلاّ أنّ ما لحظناه فيها من فوضى مصطلحية يستعدي منا الوقوف عند هذه المصطلحات وأبرزها «لسانيات النص ، لسانيات الخطاب ، اللسانيات النصية ، اللسانيات الأدبية ، علم اللغة النصي ، علم النص»[2] ، نحو النص . وردت هذه المصطلحات مركبة من رأس ومخصص له ويبدو أنّ الاختلاف الأكثر بروزا يظهر في المستوى الأول من المصطلح وهذا يعود إلى اختلاف المدارس الغربية التي اعتمد عليها الدارسون العرب ، فهي ترجمات لمصطلحات غربية من الانقليزية أو الفرنسية وهي كذلك تعبر عن المفاهيم التي اعتمدها كل علم منها في مقاربة النص فمنها ما بحث في تكوين البنية النصية وقواعد انتظام الخطاب مثل نحو النص ولسانيات النص ومنها ما بحث في عالم النص أو الخطاب وكيفية تكوينه وضبط سياقاته مثل لسانيات الخطاب أو اللسانيات الأدبية . ومهما يكن من أمر فإنّ هذه المصطلحات تمثل مجالات متداخلة في دراسة النص أو الخطاب وتحليله ، ورغم محاولة البعض تحديد موضوع دراسة لسانيات النص بقوله «إنّ اللسانيات النصية تبحث في المضمون في حد ذاته لأنّ النص ناتج عن استخدام العناصر اللغوية المحددة وفق قواعد محددة ، فهو إبداع لغوي يستدعي واقعا معينا أو وجهة نظر فعلية تدرك على أنّها أبنية للمعنى» (بوقرة

(١) انظر في هذا الشأن بوقرة نعمان ، ٢٠٠٦ ، «المصطلح اللساني النصي : قراءة سياقية تأصيلية» ، ضمن أعمال ملتقى «اللغة العربية والمصطلح» يومي ١٩-٢٠ ماي ٢٠٠٢ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الباجي مختار عنابة ، ص ص٢٥٣-٢٥٤ .

(٢) يعتبر بوقرة نعمان «أنّ مصطلح علم النص يرجع إلى التعامل مع بنية كبرى مكونة من أبنية صغرى لها وظيفة جوهرية في التفسير حيث يهتم بدراسة النصوص وأبنيتها ووظائفها بنفس المعايير العلمية وتشترك الأبنية العليا والأبنية الدلالية الكبرى للنصوص في خاصية مميزة تتجسد في اتحادها بالنظر إلى النص كله فالأبنية العليا هي نمط من الهياكل التجريدية التي تؤسس النظام الشامل للنص وتتكون من وحدات ذات مراتب محددة مرتبطة بأجزاء النص المرتبة»(المصطلح اللساني النصي قراءة سياقية تأصيلية) ص٢٥٧ .

نعمان ، ٢٠٠٦ ، ص٢٥٧) ، فإنّ نظرته هذه لم تتجاوز الجوانب البنيوية والنحوية ، وهو بذلك قد أغفل جوانب أخرى مهمّة في نظرنا مثل التركيز على المعطيات البرغماتية أو التقنيات الحجاجية في النص أو الخطاب التي تظهر في جملة من العبارات مثل الوصائل أو المشيرات المقامية والضمائر وغيرها من العناصر التي توجه الكاتب إلى اختيارات أسلوبية معينة وتوجه القارئ إلى عملية إدراك عملية الفهم والتأويل . وكذلك ، «يعتمد تفكيك النص إلى الوحدات المكونة له على الإدراك السليم لبنيته العليا مما يعد شرطا ضروريا لتحليل علاقاته وضبط خواصه» (صلاح فضل ، ١٩٩٢ ، ص٢٥٣) ، فالنص بنية لسانية ووحدة تواصلية تتحكم فيها شروط إنتاجية وأخرى إدراكية ولذلك لم تعد اللسانيات النصية بالمفهوم الذي اعتمدته الدراسات العربية الحديثة وخاصة في بداياتها الأولى قادرة على فهم عالم النص من زوايا بنيوية فقط وإنّما أصبح الأمر يتعلق باعتماد عدّة نظريات ومقاربات في آن واحد أبرزها علم النفس النصي واستراتيجيات الخطاب والبرغماتية ونظريات عملية التلفظ والنظريات العرفانية والتفاعلية ونظرية المناسبة وهو ما يجعل النص وحدة معقدة وتحليله يزيد عنها تعقيدا .

قائمة المراجع

- ابن منظور ، ١٩٩٤ ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر .
- أبو زيد نصر حامد ، ٢٠٠٠ ، مفهوم النص : دراسة في علوم القرآن ، المركز الثقافي العربي ، بيروت/ الدار البيضاء .
- أبو زيد نصر حامد ، ٢٠٠٠ ، النص والسلطة والحقيقة : إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت/ الدار البيضاء .
- بحيري سعيد ، ١٩٩٧ ، علم لغة النص : المفاهيم والاتجاهات ، القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر .
- بلخير عمر ، ٢٠٠٦ ، «قراءة في كتاب اللسانيات النصية : لجان ميشال آدام» ، ضمن ملتقى علم النص ، مجلة اللغة والآداب عدد ١٧ جامعة الجزائر ، ص ص٢٩٥- ٣٠٤ .
- بلعابد عبد الحق ، ٢٠٠٨ ، «اللسانيات الأدبية (بين أقفال النص ومفاتيح القراءة)» ، مجلة اللسانيات واللغة العربية ، العدد الخامس سبتمبر ٢٠٠٨ ، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار عنابة ، ص ص١١٣- ١٣٠ .
- بوقرة نعمان ، ٢٠٠٦ ، «المصطلح اللساني النصي : قراءة سياقية تأصيلية» ، ضمن أعمال ملتقى «اللغة العربية والمصطلح» يومي١٩-٢٠ ماي٢٠٠٢ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الباجي مختار عنابة ، ص ص٢٣١-٢٧٤ .
- تشاندلر دانيل ، ٢٠٠٠ ، معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات ، ترجمة شاكر عبد الحميد ، أكاديمية الفنون وحدة الإصدارات ، دراسة نقدية(٣) .
- خطابي محمد ، ١٩٩١ ، لسانيات النص : مدخل إلى انسجام الخطاب ، بيروت/ الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي .
- دي بو قراند ، ١٩٩٨ ، النص والخطاب والإجراء ، ترجمة تمام حسّان ، القاهرة ، عالم الكتب .
- ديكرو أوزوالد وشايفر ،٢٠٠٧ ، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، ترجمة منذر العياشي ، بيروت / الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي .
- رزق الله نهاد ، ١٩٨٤ ، دراسات منهجية في تحليل النصوص ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

- زتسيسلاف وأوروزنياك ، ٢٠٠٣ ، مدخل إلى علم النص : مشكلات بناء النص ، ترجمة سعيد بحيري ، القاهرة ، مؤسسة المختار .
- الزناد الأزهر ، ١٩٩٣ ، نسيج النص : بحث في ما يكون به الملفوظ نصا ، المركز الثقافي العربي ، بيروت / الدار البيضاء .
- شاردو باتريك ومنغنو دومينيك ، ٢٠٠٨ ، معجم تحليل الخطاب ، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود ، تونس ، المركز الوطني للترجمة .
- الشافعي محمد بن إدريس ، د ت : الرسالة ، تحقيق أحمد محمد شاكر .
- الشاوش محمد ، ٢٠٠١ ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس «نحو النص» ، تونس جامعة منوبة ، كلية الآداب منوبة/ المؤسسة العربية للتوزيع .
- الشهري عبد الهادي بن ظافر ، ٢٠٠٤ ، استراتيجيات الخطاب : مقاربة لغوية تداولية ، بيروت ، دار الكتب المتحدة .
- عبد الرحمان طه ، ٢٠٠٠ ، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي ، بيروت/ الدار البيضاء .
- غلفان مصطفى ، ١٩٨٨ ، «تحليل المكون اللغوي للنص الأدبي بين اللسانيات ومناهج التحليل الأدبي» ، ضمن أعمال ندوة مكوّنات النص الأدبي ، ٢٥-٢٦-٢٧ فيفري ، ١٩٨٨ ، الدار البيضاء ، جامعة الحسن الثاني ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية .
- فان دايك ، ٢٠٠٤ ، النص والسياق : استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، ترجمة عبد القادر قنيني ، الدار البيضاء/ بيروت ، إفريقيا الشرق .
- فان دايك ، ٢٠٠١ ، علم النص : مدخل متداخل الاختصاصات ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، القاهرة ، دار القاهرة للكتاب .
- فان دايك ، ٢٠٠٤ ، «النص بنى ووظائف : مدخل أوّلي إلى علم النص» ، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص ، ترجمة منذر عياشي ، الدار البيضاء/ بيروت ، المركز الثقافي العربي .
- فرنسيس مريم ، ١٩٨٨ ، في بناء النص ودلالته : محاور الإحالة الكلامية ، دمشق ، وزارة الثقافة السورية .
- فضل صلاح ، ١٩٩٢ ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، سلسلة عالم المعرفة عدد

١٦٤ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
- الفقي صبحي إبراهيم ، ٢٠٠٠ ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : دراسة تطبيقية على السور المكية ، القاهرة ، دار قباء .
- فيصل الأحمد نهلة ،٢٠٠٢ ، التفاعل النصي : التناصية النظرية والمنهج ، كتاب الرياض ، عدد ١٠٤ ، الرياض .
- كريستيفا جوليا ،١٩٩١ ، علم النص ، ترجمة فريد الزاهي ، الدار البيضاء ، دار توبقال .
- مفتاح محمد ،١٩٩٢ ، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص) ، الدار البيضاء/ بيروت ، المركز الثقافي العربي .
- مفتاح محمد ، ١٩٩٧ ، مساءلة مفهوم النص ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، وجدة ، المغرب .
- الميساوي خليفة ، الوصائل في تحليل المحادثة : دراسة اجتماعية برغماتية (قيد الطبع)
- الميساوي خليفة ، ٢٠٠٩ ، «مدخل إلى نظريات تحليل الخطاب» ، ضمن : المنوال ، تونس ، دار المعلمين العليا/ سيراس للنشر .

Achard. P, 1993 La sociologie du langage. (1Ed), Paris, Presses Universitaires de France.

Adam, J- M, 1992, Les Textes: types et prototypes. Paris, Editions Nathan.

Adam, J- M, 1999, Linguistique textuelle: des genres de discours aux textes, Paris, Editions Nathan/HER.

Bakhtine M.M, 1978, Esthétique et théorie du roman. Paris, Gallimard.

Benviniste E, 1974, Problèmes de linguistique générale II. Paris, Gallimard.

Blass R, 1990, Relevance relations in discourse: A study with special reference to Sissala, (1 Ed). Cambridge: Cambridge University Press.

Bres J, "Vous les entendez? Analyse du discours et dialogisme". Modèles linguistiques, 1999, pp71-86.

Brown G, Yule G, Discourse analysis, (1Ed). Cambridge: Cambridge University Press, 1983, 288p.

Burton D, Dialogue and Discourse: A Sociolinguistics Approach to Modern Drama Dialogue and Naturally Occurring Conversation, (1Ed). London/ Boston/ Henley, Routledge and Kegan Paul, 1980, p210.

Burton D, 1981, "Analysing spoken discourse". In: M. Coulthard and M. Montgomery (Eds), Studies in Discourse Analysis. London / Boston / Melbourne/ Henley, Routledge and Kegan Paul, pp61-81.

Caron J, 1983, Les régulations du discours: psycholinguistique et pragmatique du langage, (1Ed), Paris, Presses Universitaires de France.

Fairclough N, 1992, Discourse and social change, (1Ed), Cambridge: Polity Press.

Cook G, 1992, Discourse, (3Ed), Oxford: Oxford University Press.

Gardin J. C, 1974, Les analyses de discours. (1Ed). Neuchâtel: Delachaux et Niestlé.

Halliday M. A. K., Hassan R, 1976, Cohesion in English. (1Ed) London: Longman.

Halliday M. A. K, Hassan R, 1989, Language, context and text: Aspects of language in a social-semiotic perspective, (2Ed), Oxford: Oxford University Press.

Harris Z. 1952, "Discourse analysis", Language, vol, 28, n 1, pp1-30.

Levinson S.C, 1993, Pragmatics, Cambridge: Cambridge University Press.

Meyer, Michel. 1986, De la problématologie. Bruxelles, Mardaga.

Maingueneau D 1991, L analyse du discours: introduction aux lectures de l archive, Paris, Hachette.

Rastier F, 2010, "Discours et texte (première partie)", in site//C:\ Users\ user\ Desktop\Discours et texte, mht, consulter le 18/01/2010.

Ringoot R, Robert- Demontrond P, 2004, L analyse de discours, (1Ed), Rennes: ?ditions Apogée-Ireimar. Sumpe J,1979,"A quoi peut servir l'analyse de discours?", Langages, 1979, n°55, pp5-16.

لسانيات النص ونقد الشعر
مراجعة نقدية في الدراسات العربية

جميل عبد المجيد(*)

مقدمة:

جاءت محاولات الإفادة من (لسانيات النص *Text Linguistics*) في نقد الشعر العربي -أول ما جاءت- في دراستين صدرتا في عام واحد (١٩٩١م) ، وهما :

* لسانيات النص : مدخل إلى انسجام الخطاب ، للدكتور محمد خطابي ،
* نحو أجرومية للنص الشعري : دراسة في قصيدة جاهلية ، للدكتور سعد مصلوح .

وقد ركزت الدراستان على مسألة جد مركزية في لسانيات النص ؛ مسألة الترابط (السبك/الاتساق *Cohesion* ، الحبك/ الانسجام *Coherence*) . وبعد خمسة عشر عامًا (٢٠٠٦م) ، صدرت في الاتجاه نفسه دراسة لفتحي رزق الخوالدة : تحليل الخطاب الشعري : ثنائية الاتساق والانسجام في ديوان «أحد عشر كوكبًا» .

يقف البحث على هذه الدراسات الثلاث ليقدم مراجعة نقدية ، يسبقها مدخل عن أبرز الأسس المعرفية في لسانيات النص/علم النص (خصوصًا السبك/الاتساق *Cohesion* ، الحبك/ الانسجام *Coherence*) . تبدأ المراجعة بدراسة خطابي ، ثم دراسة مصلوح ، ثم دراسة الخوالدة . ويختتم البحث بإبداء الرأي حول مدى تحقق الإفادة من (لسانيات النص) في (نقد الشعر العربي) بعد الدراستين الرائدتين لخطابي ومصلوح . وما يمكن أن يقترحه البحث من أفكار للإفادة من (لسانيات النص) في دراسة (الشعرية العربية) .

(*) كلية الآداب ، جامعة حلوان ، جمهورية مصر العربية .

(١)

يبلور مبدأ «دراسة اللغة في الاستعمال» الجانب الأكبر والأهم من جوهر (علم النص) وما يحققه من نقلة نوعية ؛ ذلك أن المبدأ يعني الانتقال من دراسة اللغة في نظامها الافتراضي إلى تجليها الطبيعي ، حيث يستعملها الناس إنتاجًا وتلقيًا في موقف ما من أجل التواصل والتفاعل . وهم في هذا إنما يستعملون نصًا ، قد يتجسد في مادة -منطوقة أو مكتوبة- كبيرة مثل رواية ، مسرحية ، مجلد أو في مادة صغيرة في شكل جمل أو جملة مثل «اليوم خمر ، وغدا أمر» ، أو في مادة أصغر كالكلمة المفردة مثل «مغلق» . إذ لا اعتبار للحجم أو الكم ، وإنما الاعتبار أن المادة قيلت أو كُتبت على نية الاتصال . ومن ثم فـ «إن الخاصة الأولى للنصوص من باب أولى كونها ترد في الاتصال»[١] . وعلى هذا تعامل علماء النص مع النص بوصفه حدثًا اتصاليًا أو واقعة اتصالية . والناس في استعمالهم اللغة -أو بالأحرى النصوص- يمارسون إجراءات في الإنتاج تسعى للوفاء بأشراط السياق أو مقتضياته ؛ بغية النجاح في تحقيق المقاصد . وهم يمارسون -كذلك- إجراءات في التلقي ؛ بغية فهم ما يتلقونه . مما يطرح سؤالين جوهريين في (علم النص) : ما إجراءات استعمال النصوص إنتاجًا واستيعابًا؟ كيف تحقق النصوص وظيفة التفاعل الإنساني؟

وقد أسهم في صياغة هذين السؤالين والإجابة عنهما التقدم المعرفي الذي حدث في علوم مختلفة ، خاصة علم اللغة الاجتماعي وعلم النفس الإدراكي وعلوم الحاسب الآلي ؛ مما جعل لهذه العلوم أثرًا عميقًا في تطور لسانيات النص ، يقول دي بوجراند في رصده لتطور لسانيات النص : «وكانت سنة ١٩٧٢ بشيرًا بمرحلة جديدة من البحث في اتجاه نظريات بديلة عما سبقها في حقل اللسانيات ، أكثر مما كانت مراجعة للنظريات القديمة . وجاءت المؤلفات الجديدة نقدًا لأسس الدراسات النحوية المبنية على الجملة فأدت إلى مقترحات بأفكار جديدة . . . وأعلنت اللسانيات الاجتماعية معارضتها للتجريدات القديمة غير المرتبطة بموقف ما ، وأشارت إلى ضرورة التفاعل الاجتماعي في داخل الجماعة اللغوية . . . وواجه المشتغلون بالحاسب الآلي مطالب عمليات محاكاة اللغة الإنسانية في الحاسب الآلي . . . واستقر علماء النفس على دراسة الذاكرة . . . التي أصبحت آخر الأمر مهمة بالنسبة للنصوص . . . هذه

(١) دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ص٦٤ .

المطالب العلمية المتبادلة بين النظريات والنماذج كانت الدافع الأكبر في مجال تطور لسانيات النص . ومن الواضح أن هذه العلوم تسعى إلى تحقيق ما هو أكثر من مجرد وصف بنيات الجمل ، فهي تهتم بالعمليات التي بواسطتها يتحقق استعمال اللغة الإنسانية»[١] . ويدفع الاهتمام بهذه العمليات (علم النص) إلى نظرة أكثر شمولية ، بحيث يتسع لدراسة النصوص بمختلف أنماطها ومستوياتها (النحوية والدلالية والتداولية) وأبنيتها ووظائفها ، ويفيد من إنجازات العلوم المختلفة التي تسهم في الكشف عن هذه العمليات ؛ مما يجعل هذا العلم يكرس مبدأ تكافل العلوم ، من ثم يكون سمته الأول أنه «مدخل متداخل الاختصاصات» على حد تعبير فان ديك ، الذي شرح -بشيء من التفصيل- علاقة علم النص بعلوم : البلاغة واللغة والاجتماع والتاريخ والأنثروبولوجيا وعلم النفس الإدراكي وعلم النفس الاجتماعي وغير ذلك[٢] .

وفيما يخص مفهوم مصطلح (النص *Text*) ، فإن المصطلح يستخدم في اللسانيات -حسبما يذكر هاليداي ورقية حسن- «ليشير إلى أن أي مقطع -منطوق أو مكتوب وأيًا كان طوله- يشكل كلاً متحدًا»[٣] ، فالترابط قوام النص أو هو شرط أول لكي يكون الكلام نصًا . ويقتضي الترابط من الإجراءات ما يكون به «ظاهر النص *Surface Text*» مبنيًا بعضه على بعض نحويًا ، وما يكون به «عالم النص *Textual world*» مبنيًا بعضه على بعض دلاليًا ؛ من ثم يكون النص مسبوكًا محبوكًا . ولكلا الترابطين معياران : السبك *Cohesion* والحبك *Coherence*[٤] . أما السبك فهو يختص «بالوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهر النص *Surface*

(١) المرجع نفسه ، ص٦٦-٦٧ .

(٢) انظر فان ديك ، علم النص ، ص١٧-٣٤ .

(3) Halliday and Ruqaiya Hasan, Cohesion in English, p1

(٤) السبك والحبك هما المعياران الأولان من معايير النصية السبعة عند دي بوجراند . أما بقية المعايير فهي : المقامية *Situationality* ، المقبولية *Acceptability* ، القصدية *Intentionality* ، التناص *Inter-textuality* ، الإعلامية *Informativity*; انظر :

De Beaugrand and Dressler: Introduction to Text Linguistics, P 7:11

دي بوجراند : النص والخطاب والإجراء ، ص ١٠٣ : ١٠٥ .

Text . ونعني بظاهر النص الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني ، والتي نخطها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة الورق . وهذه الأحداث أو المكونات ينتظم بعضها مع بعض تبعًا للمباني النحوية ، ولكنها لا تشكل نصًا إلا إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظًا بكينونته واستمراريته . ويجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو الاعتماد النحوي *Grammatical Dependency*»[1] . ويمكن إجمال أبرز وسائل السبك فيما يلي[2] :

أولاً – التكرار *Recurrence*:

١- التكرار التام *full* : تكرار اللفظ والمعنى أو المرجع واحد ، وذلك كتكرار اسم «سلمى» في قول امرئ القيس :

ديارُ لسلمى عافياتٌ بذي خال
ألحّ عليها كلُّ أسحمَ هطّالِ
وتحسب سلمى لا تزال ترى طلاً
من الوحش أو بيضًا بميثاءَ محلالِ
وتحسب سلمى لا تزال كعهدنا
بوادي الخزامى أو على رَسِّ أوعالِ
ليالىَ سلمى إذ تريك منصّبًا
وجيدًا كجيد الرئم ليس بمعطالِ

٢- التكرار الجزئي *partial* : وذلك بـ«الاستخدامات المختلفة للجذر اللغوي»[3] ، كاستخدام مادة (ضير) في قول الشاعر :

(١) د . سعد مصلوح ، نحو أجرومية للنص الشعري ، ص ١٥٤-١٥٦ . وهي ترجمة شارحة لما جاء عند :

De Beaugrand and Dressler, Introduction to Text Linguistics, p3

(٢) انظر :

Halliday and Ruqaiya Hasan, Cohesion in English, p2-3, 274-286.

De Beaugrand and Dressler, Introduction to Text Linguistics, pp48-9, 56-57, 60, 66, 71.

(3) De Beaugrand and Dressler, Introduction to Text Linguistics, p79-80.

فدع الوعيدَ فما وعيدك ضائري
أطنينُ أجنحة الذُّباب يضيرُ؟!

٣- تكرار المعنى واللفظ مختلف : ويشمل الترادف *synonym* وشبه الترادف *near synonym* ، وإعادة الصياغة أو العبارة الموازية *paraphrase* ، كقولنا : «لا إله إلا الله وحده لا شريك له» .

٤- التوازي *Parallelism* : وذلك بـ «تكرار البنية مع ملئها بعناصر جديدة»[1] . كما في قول الشاعر :

فوجهُكَ كالنار في ضوئها
وقلبي كالنار في حرّها

ثانيًا- المصاحبة المعجمية *Collocation* : وهي «ورود مفردات معًا على نحو مطرد»[2] ، مثل الليل والنهار ، الشمس والقمر ، النكتة والضحك ، القوس والسهم ، الشعر والشاعر .

ثالثًا- الإضمار *Pronominalizatin* : استخدام ضمير يحيل إلى سابق *Anaphora* ، أو إلى لاحق *Cataphora* (كما في ضمير الشأن) .

رابعًا- الحذف *Ellipsis* : «وهو استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن أو أن يوسع أو أن يعدّل بواسطة العبارات الناقصة»[3] . وذلك كما في قوله تعالى : ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائمًا بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾[4] ، على تقدير : «وشهد الملائكة وشهد أو العلم» .

خامسًا- الربط *Junction* : وذلك باستخدام ألفاظ وأدوات تفيد :

أ . مطلق الجمع *Conjunction* : مثل واو العطف ، أيضًا ، علاوة على ذلك ، فوق هذا . . .

ب . التخيير *Disjunction* : مثل أو ، أما . . .

(1) Ibid, p49

(2) Halliday and Ruqaiya Hasan, Cohesion in English, p284

(٣) دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ص ٣٠١ .

(٤) سورة آل عمران : الآية ١٨ .

ت . الاستدراك *Contra junction* : مثل لكن ، مع ذلك ، رغم هذا .

ث . التبعية أو التفريع *Subordination* : مثل لأن ، من ثم ، بناء على ، على هذا ، إذن .

وينبغي إدراك أن السبك المأخوذ بعين الاعتبار أو الذي يسهم في نصية النص ، إنما هو السبك المبني على ترابط المفاهيم في عالم النص ؛ فحينئذ يكون انسباك النص انعكاسًا لهذا الترابط ، وتكون وسائل السبك مؤشرات ظاهرة تشير إلى ترابط عالم النص ، يقول دي بوجراند : «إن المفردات أو مجموعات الوحدات المكونة من الكلمات إنما هي عبارات ؛ أي أسماء سطحية للدلالة على مفاهيم وعلاقات تحتية»[1] . كما نجد براون ويول بعد عرضهما لوسائل السبك عند هاليداي ورقية حسن يطرحان سؤالين : «أولاً : هل يحتاج النص إلى مثل هذا الترابط على مستوى الأدوات حتى يكون نصًا؟ ثانيًا : هل وجود مثل هذا الترابط على مستوى الأدوات كاف لضمان اعتبار النص نصًا؟»[2] . وبعد مناقشة يخلصان إلى الإجابة بالنفي عن كلا السؤالين ، فلا وجود أدوات السبك في حد ذاتها يضمن تحقق النصية ، ولا انعدامها يعني -بالضرورة- انعدام النصية .

(١٠١)

ويختص برصد الترابط والاستمرارية في عالم النص معيار «الحبك *Coherence*» ، وهو يتطلب من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة ، لإيجاد الترابط المفهومي *conceptual connectivity* واسترجاعه[3] . أو -بعبارة أكثر تفصيلاً- «يعنى بالطرق التي تكون بها مكونات العالم النصي (هيئة المفاهيم والعلاقات التي تحت سطح النص) مبنية بعضها على بعض ومترابطة . ويمكن تعريف المفهوم *concept* بوصفه هيئة المعرفة (المحتوى المدرك *cognitive*) التي يمكن استعادتها أو تنشيطها بدرجات متفاوتة من الوحدة والاتساق في العقل . والعلاقات *relations* هي حلقات وصل بين المفاهيم التي تظهر معًا في العالم النصي ، وتحمل كل حلقة

(١) دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ص١٨٢ .

(٢) براون ويول ، تحليل الخطاب ، ص ٢٣٣ .

(٣) دي بوجراند : النص والخطاب والإجراء ، ص١٠٣ .

وصل نوعًا من التعيين للمفهوم التي ترتبط به»[1] . ويمكن إجمال أبرز العلاقات الحابكة فيما يلي[2] :

١- السببية : وذلك كما في قوله تعالى : ﴿فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها فكذّبوه فعقروها فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسوّاها﴾[3] .

٢- الزمنية : مثل عاد جون إلى منزله في الساعة السادسة ، وتناول عشاءه في الثامنة .

٣- الإبدالية : كما في قوله تعالى : ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾[4] .

٤- المقارنة : كما في قول الشاعر :

أنت إذا جُدت ضاحكٌ أبدًا
وهْو إذا جاد دامعُ العين

التضمين : ويشمل علاقة-الجزء ، وعلاقة الكلية .

٥- الإجمال-التفصيل : وذلك كما قوله تعالى : «يومَ يأتِ لا تكلّم نفسٌ إلا بإذنه فمنهم شقي وسعيدٌ . فأما الذين شَقُوا ففي النار لها فيها زفيرٌ وشهيق ، خالدين فيها ما دامت السمواتُ والأرض إلا ما شاء ربُّك إن ربك فعّالٌ لما يريد . وأما الذين سُعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربُّك عطاءً غير مجذوذ»[5] .

ومثل هذه العلاقات وغيرها مما يحبك المفاهيم قد تجسدها أداة ربط على سطح

(1) De Beaugrand and Dressler: Introduction to Text Linguistics, p4

(٢) انظر :

Nida, Semantic Relations Between Nuclear Structures, p217: 224.

Kirsten and James: The Linguistics Encyclopedia (Text Linguistics).

فان ديك ، النص والسياق ، ص١٤٣-١٥٦ . دي بوجراند : النص والخطاب والإجراء ، ص١٠٣ .

(٣) سورة الشمس : الآيتان ١٣-١٤ .

(٤) سورة سبأ : بعض الآية ٢٤ .

(٥) سورة هود : الآيات ١٠٥ : ١٠٨ .

النص ، كما يمكن في الغالب أن تقع دون التصريح بوسيلة الربط ؛ ذلك بأن للناس طرقًا تنبئية لتنظيم المعلومات[1] . فالناس لا يعتمدون في فهم النص على مجرد ما يقدمه لهم من معرفة ومعلومات ، بل يعتمدون -كذلك وربما بدرجة أكبر-على ما تختزنه ذاكرتهم من معلومات ومعارف وخبرات (معرفة العالم) ، حيث تلتقي هذه المعرفة مع المعرفة التي يقدمها النص ؛ فيكون المفهوم المتحصّل أو المحتوى المدرك إنما هو ناتج تفاعل هاتين المعرفتين : معرفة العالم ومعرفة النص[2] . فمثلاً قائد السيارة الذي يواجه على الطريق النص التالي : «منطقة مدارس» ، يفهم أن عليه السير ببطء وحذر ، فمن أين تحصّل على هذا المفهوم غير المصرح به في النص؟ إن خبرته السابقة أمدته بأن هذا النص هو تحذير ، وأن المدارس تكتظ بمئات الأطفال ، وأن منهم من يعبرون الطريق وهم يمزحون ويجرون ، وأن . . . ، وأن . . . إلخ . إن «معرفة العالم» لدى الناس وإدراكهم للموقف والسياق ونوع النص وقدرتهم على الاستدلال ، إن كل هذا يمكّن الناس من الفهم والتفسير والتوقع ، ورؤية النص محبوكًا ولو كان خاليًا من روابط لغوية تجسد ترابطه .

ولقد أفاض علماء النص -أيما إفاضة- في الجانب الإدراكي لدراسة النصوص ، مستفيدين في ذلك من الدراسات النظرية والتجريبية في علم النفس الإدراكي والذكاء الاصطناعي ، وهي -على تنوعها واختلافها- «تتعامل مع عملية فهم الخطاب على أنها تحليل للمعلومات في الذاكرة . فهذا رايسباك -على سبيل المثال-يقرر دون تردد أن «عملية الفهم هي من عمل الذاكرة» . فمن هذا المنظور تعد عملية فهم الخطاب أساسًا عملية استرجاع المعلومات المختزنة في الذاكرة ، وربطها بالخطاب الذي نتعامل معه»[3] . من ثم يكثر في «علم النص» استخدام مصطلحات ومفاهيم إدراكية وحاسوبية تتصل باكتساب المعلومات وتنظيمها وتخزينها واستدعائها ، مثل : الذاكرة الوقائعية ، والذاكرة المفهومية ، وذاكرة المدى الطويل ،

(١) دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ص٣٤٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص١١٦ . براون ويول : تحليل الخطاب ، ص٢٦٧-٢٧٠ .

De Beaugrand and Dressler, Introduction to Text Linguistics, p6.

(٣) براون ويول ، تحليل الخطاب ، ص٢٨٣ .

وذاكرة المدى القصير ، والأنساق الذهنية ، والنماذج الذهنية ، والإطارات المعرفية ، والمدارات[1] .

وإذا كان علم النفس الإدراكي في بحث العمليات الإدراكية في فهم اللغة على مستوى «الجملة» قد كشف عن خاصية أساسية لهذا الفهم ، وهي الخاصية الدائرية التي تعني أن دوائر القضايا في الجملة لابد من أن تتداخل ؛ أي تترابط ، فإن فان ديك يوظف هذه الخاصية في فهم اللغة على مستوى «التتابعات النصية» ومستوى «النص» ؛ أي في الاستيعاب النصي ، إذ رأى «أن فهم التتابعات الجملية في نص ما يجب أن يتضمن نوعًا من الخاصية الدائرية : تستقبل سلسلة من قضايا ، وتترابط هذه القضايا ، ثم يُسمح ثانية لسلسلة جديدة من القضايا (مثلاً من جملة تالية) ، وترتبط هذه إذا أمكن بالسلسلة المتقدمة»[2] . فلكي تكتسب التتابعات الجملية صفة النصية (أي تصبح تتابعات نصية أو نصًا) لا يكفي ما بينها من ترابط أفقي مباشر ، بل لا بد -أيضًا- من دائرة أوسع تداخل بين هذه الدوائر أو التتابعات الجملية ، وتتمثل هذه الدائرة الأوسع في موضوع عام أو قضية كبرى ينطلق منها منتج النص ، ويسعى المتلقي في الوصول إليها مستعينا في ذلك بذاكرة المدى الطويل حيث تمده بمعلومة إطار[3] . يقول فان ديك : «يرجع الأساس الدائري للمعلومات -انطلاقًا من استيعاب النصوص- إلى ربط معلومات جديدة بمعلومات قديمة (أي معروفة من قبل) . وقد تبين أن هذا ممكن ، فحسب ، حين تتداخل تلك الدوائر ، وحتى يمكن إنشاء علاقات ، فإنه مع ذلك من الضروري للغاية : أن يوجد ابتداءً موضوع ما ، أي قضية كبرى أو عدة قضايا يمكن بناء عليها أن تتحقق علاقات الربط الأساسي (النحوي) والتماسك الدلالي . ويحتاج من الآن أيضًا إلى معلومة إطار ضرورية ، أساسها الـ«ن م ط» لتقدم «الحلقات المفقودة» ، أي القضايا التي لا تقع في الأساس

(١) حول هذه المفاهيم ، انظر : المرجع السابق : ص٢٨٥- ٣١١ . دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ص٣٥٣-٣٥٥ . فان ديك ، علم النص ، ص٢٦٤- ٢٧٠ .

(٢) فان ديك ، علم النص ، ص٢٨٣ .

(٣) «الأطر هي أشكال معينة للتنظيم بالنسبة للمعرفة المحددة عرفيًا التي تمثلكها عن العالم . ومن ثم تشكل الأطر جزءاً من ذاكرتنا الدلالية العامة ، التي لا تختزن فيها معلومات مثل : ولدت ماريا طفلاً . بل معلومات مثل : ولدت نساء أطفالاً . فان ديك : علم النص ، ص٢٧٠ .

النصي المعبر عنه (المتضمنة) التي تحتاج إليها لا محالة ؛ ليمكن إنشاء ترابط في الأساس النصي»[1] .

تتحقق القضية الكبرى -إذن- على مستوى بنية نصية عامة يطلق عليها فان ديك «البنية الكبرى *Macrostructure*» : «فعلى مستوى الوصف الذي نتحول إليه الآن لن نهتم في المقام الأول بأوجه الربط بين جمل متفرقة وقضاياها ، بل بأوجه الترابط التي ترتكز على النص بوصفه كلاً ، أو كل حال بالوحدات الكبرى للنص . ونطلق على هذه الأبنية النصية العامة الأبنية الكبرى (*Makrostrukturen*)»[2] . ويشمل النص الواحد على عدد من الأبنية الكبرى باعتبار أن لكل وحدة من وحداته (أي لكل مجموعة من تتابعاته تجمعها قضية كلية) بنية كبرى ، وتتدرج هذه الأبنية الكبرى في النص الواحد من حيث العموم والشمول ، وصولاً إلى البنية الأعم الأشمل ، أي الدلالة العامة أو الكلية للنص ، هذه الدلالة يطلق عليها فان ديك «البنية الكبرى للنص» . «وبوجه عام توجد مستويات ممكنة مختلفة للبنية الكبرى في النص ، بحيث يقدم كل مستوى «أعلى» (أعم) من القضايا في مقابل مستوى أدنى بنية كبرى . ونطلق على البنية الكبرى الأعم الأعلى في النص الكلي ببساطة البنية الكبرى للنص»[3] .

وتعد قضية التصنيف النوعي للنصوص من القضايا الأساسية التي ينشغل بها (علم النص) ، وهي -كما يرى علماء النص- قضية معقدة وشائكة ، وفي هذا الإطار قدم فان ديك مفهوم «البنية العليا» ، وهي «نوع من المخطط المجرد الذي يحدد النظام الكلي لنص ما»[4] ؛ أي البنية العامة للنص . وقدم فان ديك -بشكل مبدئي- تصورًا شكليًا لتحديد أو وصف هذه البنية ، مع تطبيقه على أنواع بعينها من النصوص : الحكي الطبيعي (أي الذي يرد في الاتصال اليومي) ، الحجاج ، المقالة العلمية ، منبهًا إلى أن تحديد البنية العليا لمختلف أنواع النصوص يحتاج إلى «نظرية» ،

(١) المرجع نفسه ، ص٢٨٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٧٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص٧٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص٢١٢ .

يستلزم تكوينها تجارب وملاحظات تستغرق زمنًا طويلا[1] . كما حاول فان ديك وغيره من علماء النص التماس بعض المفاتيح الظاهرة التي تشير إلى نوع النص والبنية العليا ، ولا يتسع المقام هنا لتقديم ما قدمه فان ديك في شرح مسهب لمفهوم البنية العليا ، وكيفية وصفها ، وأسسها الإمبيريقية وغير ذلك .

(٢)

رأى د . محمد خطابي في دراسته (لسانيات النص : مدخل إلى انسجام الخطاب) أن مسألة «ترابط النص» تشغل «موقعًا مركزيًا في الأبحاث والدراسات التي تندرج في مجالات تحليل الخطاب ولسانيات الخطاب/ النص ، ونحو النص ، وعلم النص»[2] ؛ من ثم يركز على هذه المسألة ، وهي تقع -كما نعلم- على مستوى ظاهر النص (السبك *Cohesion*) ، ومستوى عالم النص (الحبك *Coherence*) . وقد وضع المؤلف مصطلح «الاتساق» مقابلاً لمصطلح «*Coherence*» . ويشير العنوان الفرعي للكتاب (مدخل إلى انسجام الخطاب) إلى أنه منصرف إلى «الانسجام= الحبك *Coherence*» ، وهو أمر يؤكده السؤال المركزي للكتاب : «كيف ينسجم الخطاب الشعري؟ هل تكفي الأدوات والمفاهيم المقترحة من قبل الغربيين لدراسة وصف انسجام الخطاب الشعري الحديث؟»[3] . والجزء الأول من السؤال وارد ومقبول ، شريطة -كما تعلمنا لسانيات النص- الأخذ باعتبارات كثيرة : الزمان والمكان والمتلقي والقالب الفني للشعر (عمودي ، تفعيلي ، قصيدة النثر) ، وبالجملة السياق . أما الجزء الثاني من السؤال ، فإنني لا أرى أن ننتظر من النظرية -أي نظرية- أن تقدم الجواب الكافي الشافي ، وإنما ننتظر أن تقدم إسهامات بأشكال ودرجات متفاوتة . كما أن «لسانيات النص» بحكم اعتمادها على مبدأ «دراسة اللغة في الاستعمال» لا تعتمد صيغة القاعدة الحاكمة الأبدية ، وإنما تعتمد صيغة الفرضيات القابلة للبحث والتجريب .

وقد اقتضت الإجابة عن السؤال المركزي -كما يقول المؤلف- «قطع مسير ثلاثة

(١) المرجع نفسه ، ص٢١٢-٢٤٤ .

(٢) محمد خطابي ، لسانيات النص ، ص٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص٦ .

أبواب : الباب الأول خصصناه لعرض مجمل المقترحات الغربية ، وقد قسمناه إلى أربعة فصول : طرقنا في الأول منظور اللسانيات النصية الذي تتبع اتساق النص ، وقد اتخذنا لهذا المنظور م .أ . ك هاليداى ورقية حسن ، المسمى الاتساق في اللغة الإنجليزية . الفصل الثاني سميناه منظور لسانيات الخطاب ، وقد استعرضنا فيه بشكل مركز اقتراحات الباحث الهولندي أ . فان ديك ، من خلال كتابه : «النص والسياق» . . . أما الفصل الثالث ، فقد عرضنا فيه منظور تحليل الخطاب ، والفصل الرابع خصصناه للذكاء الاصطناعي . . . الباب الثاني : كان محاولة -مساهمة في الإجابة عن سؤال مشروع : ألا يمكن أن نجد في التراث العربي المرتبط أساسًا بالممارسة النصية مساهمات قابلة لأن تدرج في لسانيات الخطاب بصفة عامة ، وفي انسجام الخطاب بصفة خاصة . وهكذا حصرنا اهتمامنا في البلاغة والنقد الأدبي والتفسير . . . وبناء عليه انقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول . . . الباب الثالث والأخير من هذا البحث ، تحليل لنص شعري حديث (فارس الكلمات الغريبة) للشاعر علي أحمد سعيد (أدونيس) . وقد كان هدفنا المركزي من هذا الباب هو اختبار المفاهيم التي اقترحها الغربيون لوصف انسجام النص/ الخطاب»[1] .

واضح أن هذا المسير عسير وخطير ؛ إذ هو في حقيقة الأمر مسيرات محفوفات بكثير من المزالق ، يشق على نفسه -وربما يظلمها- من يخوضها وحيدًا وفي رحلة واحدة . وفيما يتعلق بعرض المؤلف للمقترحات الغربية ، أراه في مجمله موفقًا في اختيار النماذج الممثلة لتلك المقترحات ، واستخلاص الأفكار الجوهرية في كل واحد منها . غير أن ثمة ملحوظات ، منها :

قول المؤلف -في مستهل عرضه لكتاب «تحليل الخطاب» لبراون ويول» : «من الممكن عادة أن نسمي كل مقاربة تتخذ لها موضوعًا للوصف وحدة لغوية أكبر من الجملة تحليلاً للخطاب ، بمعنى أن تصنيف هذه المقاربة أو تلك ضمن تحليل الخطاب ينبني أساسًا على الوحدة اللغوية المحللة وحجمها»[2] . فهذا غير ممكن بإجماع علماء النص ؛ إذ -كما سبقت الإشارة في فقرة «1» -لا اعتبار للحجم أو الكم في تعريف النص أو الخطاب . وإنما الاعتبار أن النص حدث اتصالي ، وعلى هذا فالمقاربة التي

(١) المرجع نفسه ، ص٦-٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٤٧ .

تأخذ بهذا الاعتبار وما يستتبعه من أمور وإجراءات تصنف في إطار علم النص أو تحليل الخطاب .

وفي ضوء ما قال به المؤلف من إمكانية ، رأى أن علوم البلاغة والنقد الأدبي والتفسير في التراث العربي تنتمي إلى «لسانيات الخطاب» ؛ وذلك لأن هذه العلوم «تواجه (تتخذ لها موضوعًا) وحدة لغوية أكبر من الجملة ، رغم تفاوتها في استحضار مقتضيات التواصل أثناء مواجهة الخطاب»[1] . من ثم توجه المؤلف في الباب الثاني من كتابه إلى هذه العلوم «لننظر كيف تناول القدماء انسجام الخطاب : أدوات وعلاقات وغيرها»[2] . وقد ذكرت - فيما سبق- أن اتساع المقاربة لوحدة لغوية أكبر من الجملة غير كفيل بإدراجها في «لسانيات الخطاب أو النص» ، ولمزيد من التأكيد أورد قول دي بوجراند : «يبدو أن دور لسانيات النص ، الذي تتزايد أهميته باطراد في دراسة اللغة في كثير من البلدان ، يشير إلى تحول في الفكر *paradigm shift* على حد تعبير توماس كوهين (١٩٧٠) . فالانشغال السابق بالجمل التوضيحية المنعزلة عن مواقف النصوص الاتصالية يتحول إلى اهتمام متزايد بحدوث التجليات الطبيعية للغة ، أي بالنص *Text* . إذ ربما اشتملت وقائع استعمال اللغة على تركيب سطحي من كلمات مفردة أو جمل مفردة ، لكنها تقع في نصوص ؛ أي في أشكال من اللغة ذات معان قُصد بها الاتصال *to communicate* . ودلالات هذا التحول في مجالات البحث بالغة الأثر حقًا . فنحن لا نتحول عن استكشاف الأقصر إلى استكشاف الأطول من نماذج اللغة فحسب ، وإنما نجعل الاهتمام أيضًا يتجه إلى إجراءات الاستعمال *utilization processes* للغة الاتصال ، بدلاً من التركيز على الصيغ المجردة في الذهن»[3] .

وإذا ما نظرنا في تلك العلوم العربية التراثية (البلاغة ، النقد الأدبي ، التفسير) ، فإن البلاغة العربية في مجملها إنما هي بلاغة الجملة أو الشاهد أو المثال ، وأنها -في مرحلة السكاكي وأتباعه خصوصًا- كانت تعليمية افتراضية تقعيدية ، لا اعتبار عندها في دراسة الظواهر البلاغية للفروق النسبية والنوعية ، من حيث الزمان والمكان

(١) المرجع نفسه ، ص٩٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٩٦ .

(٣) دي بوجراند وديسلر ، النص والخطاب والإجراء ، ص٧١ .

والموقف ونوع النص وغير ذلك . وتلك أسس تأتي على النقيض من أسس «لسانيات النص» و«علم النص» . وإن كان هذا لا ينفي عن البلاغة العربية وجود التفاتات وتحليلات يمكن أن تفيد -بدرجة أو بأخرى وبشكل أو بآخر-في رصد علاقات الترابط ، وذلك كتلك الالتفاتات الجيدة التي رصدها المؤلف عند عبد القاهر الجرجاني والسكاكي في درسهما للفصل والوصل ، وقد استخلص منها المؤلف ما يكون بين الجمل من علاقات نحوية ودلالية وتداولية ، كعلاقة (الجامع الخيالي) التي بنى عليها السكاكي تفسيره للترابط في قوله تعالى : ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خُلقت ، وإلى السماء كيف رُفعت ، وإلى الجبال كيف نُصبت ، وإلى الأرض كيف سُطحت﴾[1] ، وكذلك تحليل عبد القاهر الجرجاني للتمثيل (التشبيه التمثيلي) . وقد رصد المؤلف بعضاً من فنون البديع بوصفها مسهمة في «الاتساق المعجمي» ، وهي[2] : المطابقة ، رد العجز على الصدر ، التكرير (عند السجلماسي) ويشمل عنده -ضمن ما يشمل- : ١- البناء : أ . تكرار اللفظ والمعنى واحد ، ب . البناء بطريقة الإجمال والتفصيل . ٢ - المناسبة : إيراد المعنى وما يليق به : أ . إيراد الملائم ، ب . إيراد النقيض ، جـ . الاعتراض ، د . التناسب .

أما فيما يخص النقد الأدبي ، فقد أورد المؤلف إشارات للجاحظ وأبي هلال العسكري والحاتمي إلى ضرورة الترابط والتلاحم[3] ، حيث اهتم الجاحظ بالتلاحم الصوتي في الشعر بحيث «يجري على اللسان كما يجري الدهان» . كما اهتم كلٌ من أبي هلال العسكري والحاتمي بـ«حسن التخلص» في الشعر ، بحيث «ينتظم القول فيه انتظامًا ، يتسق به أوله مع آخره على ما ينسقه قائله» بعبارة أبي هلال . أو بحيث تكون «القصيدة مثل الإنسان في اتصال بعض أجزائه ببعض» بعبارة الحاتمي . ومثل هذه الإشارات والاهتمامات إنما هي -كما يذكر المؤلف- اهتمامات جزئية من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإنها قرينة النظر دون بلورة أسس يقوم عليها التلاحم والتماسك[4] . ولم يأت الاهتمام بكلية القصيدة وبلورة أسس تماسكها -فيما يعلم

(١) سورة الغاشية : الآيات ١٧ : ٢٠ .

(٢) انظر محمد خطابي ، لسانيات النص ، ص١٣٠-١٤٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص١٤١-١٤٩ .

(٤) المرجع نفسه ، ص١٤٩ .

المؤلف ، وأيده في ذلك- إلا عند حازم القرطاجني في تحليله لقصيدة المتنبي «أغالب فيك الشوق والشوق أغلب» ؛ من ثم وقف المؤلف عند ما قدمه حازم من قوانين (تماسك الفصل وشروطه) و«ترتيب الفصول إلى بعض» و«تأليف بعض بيوت الفصل إلى بعض» و«تماسك الفصول» ، مستخلصًا علاقات كثيرة متنوعة ، منها ما هو صوتي (تناسب المسموعات» ، وما هو معنوي «تناسب المفهومات» كعلاقات التقابل والسببية والتفسيرية والجزء -الكل والخاص-العام . ومنها ما يرجع إلى اعتبارات تداولية-جمالية (علاقة اللفظ بالغرض ، علاقة ترتيب فصول القصيدة بما يكون للنفس به عناية)[1] . وكل هذا أمر جيد ومفيد ، من حيث إنه يجلّي بعضاً من أوجه الاتساق والانسجام .

والثراء الأرحب والأجل في الكشف عن أوجه الترابط والتماسك ، كان في «علم التفسير» و«علم المناسبة» من علوم القرآن الكريم ، حيث الاتساع والعمق في كشف أوجه الترابط بين الآية والآية ، وبين مفتتح السورة وخاتمتها ، وبين خاتمة السورة ومفتتح السورة التالية لها ، وبين السورة والسورة ، وبين أم الكتاب (الفاتحة) وسائر سور القرآن كلها . ولم يكن أمام المؤلف إزاء هذا الفيض -وقد خصص له فصلاً واحدًا- إلا أن يأخذ بقطرات منه ، فوقف على بعض من أوجه الترابط في سورة البقرة كما جاء في تفاسير : الكشاف للزمخشري ، والتفسير الكبير لفخر الدين الرازي ، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور . ووقف على بعض من أوجه التناسب بين الآيات كما جاء في «البرهان في علوم القرآن» للزركشي ، وبعض من أوجه تناسب السور كما جاء في «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي . وقد لخص المؤلف في نهاية الفصل ما استخلصه من الوسائل والعلاقات التي ينسجم بها الخطاب القرآني العظيم ، مصنفًا إياها في ثلاثة مستويات :

١- المستوى النحوي : العطف ، الإحالة ، الإشارة

٢- المستوى المعجمي : التكرير ووظيفته ، بناء السورة على حرف أو حروف

٣- المستوى الدلالي : موضوع الخطاب ، تنظيم الخطاب ، ترتيب الخطاب ، العلاقات : البيان والتفسير ، الإجمال والتفصيل ، العموم/ الخصوص[2] .

(١) المرجع نفسه ، ص١٥٠-١٦١ . وانظر حازم القرطاجني ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، ص٢٨٧- ٣٠٢ .

(٢) محمد خطابي ، لسانيات النص ، ص٢٠٥ .

وأحمد للمؤلف أن نبه أمثالي إلى هذا التراث العظيم ، وهو -فيما أرى-من الخصوبة والثراء ما يجعله حقيًا بأن تفرد له دراسات .

ونعود في الباب الأخير من الكتاب إلى سؤاله المركزي : «كيف ينسجم الخطاب الشعري؟ هل تكفي الأدوات والمفاهيم المقترحة من قبل الغربيين لدراسة وصف انسجام الخطاب الشعري الحديث؟» ، حيث يحلل المؤلف قصيدة أدونيس (فارس الكلمات الغريبة) ، مستهلاً بصياغة الإطار النظري الذي سيسير على هديه في التحليل ، وقد استخلص هذا الإطار من إدماج المقترحات الغربية والمقترحات العربية ، مصنفًا إياها في أربعة مستويات ، مضيفًا إليها مستوى خامسًا اقتضته خصوصية الخطاب الشعري (المستوى البلاغي) :

١ - المستوى النحوي : أ . الإحالة ب . الإشارة جـ . أدوات المقارنة
د . العطف هـ .الحذف و .الاستبدال

٢ - المستوى المعجمي : أ . التكرير (البناء . المناسبة . رد العجز على الصدر)
ب .التضام جـ .المطابقة

٣ - المستوى الدلالي : أ . مبدأ الاشتراك (الجامع العقلي والوهمي)
ب . العلاقات : الإجمال/ التفصيل ، العموم/ الخصوص
جـ . موضوع الخطاب د . البنية الكلية هـ .التغريض

٤ - المستوى التداولي : أ .السياق وخصائصه
ب . المعرفة الخلفية (الأطر . . . الجامع الخيالي ، التضام النفسي)

٥ - المستوى البلاغي : الاستعارة (التعالق الاستعاري)[1] .

وندرك -بادئ النظر-من هذا الإطار وما فيه من إدماج ، أن التحليل لن يقتصر على ما طرحه السؤال المركزي ، بل يتسع لاختبار الأدوات والمفاهيم الخاصة بكل من الانسجام والاتساق ، والواردة في كل من المقترحات الغربية والعربية . وقد جاء التحليل في أربعة فصول ، جامعًا بين المستويين الأولين في فصل ، ومفردًا لكل مستوى من المستويات الثلاثة الباقية فصلاً . وخلاصة ما أراه في هذا التحليل أنه في مجمله اتسم بسمات أفقدته -في غالب الأمر- الترابط والعمق ، ومن هذه السمات :

(١) المرجع نفسه ، ص٢١١ .

أولاً- العودة إلى التنظير : بعدما خصص المؤلف للجانب النظري سبعة فصول ، نراه في ثنايا التحليل يعود إلى هذا الجانب كثيرًا جدًا ، حيث يذكر تنظيرات جميعها -عدا القليل-لم يسبق ذكرها في الفصول السبعة ، وهي تنظيرات متنوعة المصادر ، متباينة الاتجاهات : بروان ويول ، فان ديك ، ليتش وشورت ، كالمر ، دوبوكراند وجفرسون ، عبد القاهر الجرجاني ، ياكبسون ، موكاروفسكي ، محمد مفتاح ، كريماس ، ريفاتير ، السكاكي ، أحمد المتوكل ، جابر عصفور ، أمبرطو إيكو وغيرهم . (انظر -على سبيل المثال- الصفحات : ٢٢٥ : ٢٢٦ ، ٢٢٨ : ٢٣٠ ، ٢٣٣ : ٢٣٤ ، ٢٣٧ : ٢٣٨ ، ٢٤٩ : ٢٥٠ ، ٢٥٣ : ٢٥٦ ، ٢٦٣ : ٢٦٦ ، ٢٧٥ : ٢٧٨ ، ٢٨١ : ٢٨٥ ، ٣٠١ : ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٢٨ : ٣٣٣) .

ثانيًا- العناية بالجزئيات أكثر من الكليات : انشغل التحليل كثيرًا جدًا بالرصد الآلي الشكلي لأدوات الربط فيما بين المفردات وفيما بين الجمل ، وقد جاء الرصد في جداول شغلت حوالي عشرين صفحة (انظر الصفحات ٢١٤ : ٢٢٤ ، ٢٣٩ : ٢٤٨) ، مع التعقيب بمناقشة هي أقرب ما تكون إلى التعليق الذي لا يعمق وعيًا بالنص . فعلى سبيل المثال ، رصدت الدراسة أدوات الاتساق على المستوى النحوي في (١١) أحد عشر جدولاً مستخلصةً النتائج التالية :

١- إن الربط بين عناصر نفس الجملة أو بين الجمل تم بالواو (٦٠ حالة) .

٢ - إن الربط بين عناصر نفس الجملة أو بين الجمل تم أيضًا بضمير الغائب (١٠٢ حالة) .

٣ - إن الربط بين الجمل الشعرية بواسطة الواو قليل .

٤ - إن الربط بين المقاطع بالواو غير وارد .

٥ - إن الضمير المحيل إلى الغائب هو الذي قام بوظيفة الربط بين المقاطع ، حتى إنه لا يخلو منه مقطع من مقاطع القصيدة . وهذا يعني أن هناك ذاتًا مستمرة (حاضرة بقوة) في القصيدة برمتها .

٦ - إن الربط بالإشارة نادر .

٧ - هذه النتيجة مترتبة على السابقات وهي أن وظيفة الاتساق قام بها عنصران (وسيلتان) : الواو داخل الجمل أو العناصر المشكلة للمقطع الواحد ، والهاء ضميرًا غائبًا محيلاً إلى ذات معينة خلال مقاطع

النص ، أو إلى شيء ما داخل نفس الجملة أو المقطع[1] .

ويعقب تلك النتائج مناقشة تحمل سؤالاً مهمًا (ما الفائدة المرجوة من هذا العمل الشكلي) ، تستعين الدراسة -في الإجابة عن هذا السؤال- باقتباس جد مهم لهاليداي ورقية حسن ؛ إذ يفتح آفاقًا للإفادة من الرصد الشكلي ، مثل «هل يفضل متكلم أو كاتب ما نوعًا من الاتساق على أنواع أخرى؟ هل تظل الروابط الاتساقية ثابتة أو أنها تتنوع ، وإذا كانت متنوعة ، فهل يرتبط التنوع بشكل مطرد بعامل أو عوامل أخرى؟ ما العلاقة بين الاتساق وبين تقسيم النص المكتوب إلى فقرات؟»[2] . لكن الدراسة تتجاهل هذه الآفاق ، وتطرح سؤالاً آخر «هل يمكن أن يعد الاتساق مظهرًا حاسمًا في التمييز بين ما يعتبر نصًا وما لا يعتبر نصًا؟ ثم هل تكفي العلاقات الاتساقية لإبراز كيفية انبناء النص»[3] . وترى الدراسة أن تقديم الإجابة يقتضي النظر في بعض مشكلات الاتساق التي تطرحها قصيدة (فارس الكلمات الغريبة) ، وقد جاء طرح هذه المشكلات والنظر فيها بعيدًا عن العمق ، ومن ذلك -على سبيل المثال- النظر في السطر الأول من القصيدة :

يقبل أعزل كالغابة وكالغيم لا يرد ، وأمس حمل قارة ونقل البحر من مكانه

يقول د . محمد خطابي : «في هذا السطر عشرة روابط (هو ، ك ، و ، ك ، هو ، و ، هو ، هاء) نعيد كتابة السطر مفصلاً كي تبرز جيدًا : يقبل (هو) أعزل كالغابة و(يقبل) كالغيم لا يرد (هو) ، وأمس حمل (هو) قارة ونقل (هو) البحر من مكان (البحر) . وهي روابط تنتمي إلى ثلاثة أنواع اتساقية (الإحالة ، المقارنة ، العطف) . تبعًا لرأي هاليداي ورقية حسن يعد هذا السطر متسقًا أشد ما يكون الاتساق . بيد أننا حين ننظر إليه بإمعان نجد أن هناك علاقة بين الجملتين المشكلتين لهذا السطر غير ممكن أخذها بعين الاعتبار إن نحن اكتفينا بتتبع الوسائل التي ألح الباحثان على دورها في اتساق النص ،

(١) المرجع نفسه ، ص٢٢٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٢٢٥ . ترجمة لما جاء عند :

Halliday and Ruqaiya Hasan, Cohesion in English, p332.

(٣) محمد خطابي ، لسانيات النص ، ص٢٢٦ .

وتعني بها علاقة التباين بين زمن حدثي الفعلين (الإقبال ، الحمل والنقل) : يقبل (اليوم أو غدًا) أعزل . . . ، وأمس حمل . . . ونقل . . . ، أي هناك أمس واليوم ، وفي كل منهما حدث شيء ما ، كما أنه ليس مصادفة أن يفتتح النص بالتباين . . . ثم إن هاهنا أمرًا آخر يتعلق بترتيب الخطاب ، فالأولى أن يتقدم الحدث الذي وقع في الماضي على الحدث الذي حصل (يحصل) في الحاضر : أمس حمل قارة ونقل البحر من مكانه (وها هو) يقبل أعزل كالغابة وكالغيم لا يرد . إذا كان هذا هو الترتيب الذي «ينبغي» أن يسلكه الخطاب حسب فهمنا الفعلي للزمن وسيرورته فإن السطر الشعري أعلاه يخرق هذه القاعدة ، ونحن نعلم أن قلب الترتيب لا بد يكمن خلفه مقصد ما ، فما هو مقصد المتكلم بهذا؟ في اعتقادنا أن الجملة الثانية (وأمس حمل قارة . . .) أثارها الإخبار الوارد في الجملة الأولى (يقبل أعزل كالغابة . . .) وخاصة قوله «لا يرد» إذ من الممكن أن يشك القارئ في هذا الذي أعلم به في الجملة الأولى ، فكان أن ساق المتكلم حقيقة/ حجة مؤكدة للسابقة وهي قوله (وأمس حمل قارة . . .) ، ذلك أن هذه الأفعال لا يقدر على إتيانها إلا من كانت له قدرة خارقة (إلاهية) ، وهكذا يقتنع القارئ بأن من كانت هذه حاله «لا يرد» فعلاً»[1] . إن ما اعتقده المؤلف وما قدمه من تفسير ، إنما يذكر بالبلاغة العربية القديمة في كثير من معالجتها ، خصوصًا في باب (الإسناد الخبري) ؛ حيث فسرت توكيده بافتراض شك المتلقي أو إنكاره لما يقوله المتكلم ؛ لذا يؤكد الأخير- حسبما رأت البلاغة العربية -كلامه على سبيل الاستحسان (الخبر الطلبي) لتبديد الشك ، أو يؤكده على سبيل الوجوب (الخبر الإنكاري) لمحو الإنكار . فكأن العلاقة بين الشاعر والمتلقي قوامها التكذيب وغايتها إيقاع التصديق أو الإقناع .

ثالثًا- الانفصالية : وهي -في رأيي- أخطر ما يعيب التحليل ؛ إذ حلل كل مستوى من المستويات الخمسة على حده ، دون أن ينبني تحليل المستوى على نتائج تحليل المستوى السابق عليه ، بل دون أن تتواشج التحليلات بدرجة تجعل بعضها يعضد بعضا . فعلى سبيل المثال ، ذكر المؤلف في الفصل الخاص بـ

(١) المرجع نفسه ، ص٢٢٦-٢٢٧ .

(المستوى التداولي) معلومات في غاية الأهمية عن التقاليد الأدبية ، والتوجهات الطليعية عند أدونيس ، والنصوص التي تتناص معها قصيدة (فارس الكلمات الغريبة) ، لكنه ذكر كل هذا بعدما فرغ من تحليل المستويات : النحوية والمعجمية والدلالية ، ولو جاء تحليل تلك المستويات في ضوء تلك المعلومات التداولية ؛ لاكتسب التحليل ترابطاً وعمقاً وثراءً .

ولا يعني كل هذا نفي ورود التفاتات جيدة في التحليل ، وذلك كتحليل علاقة العموم-الخصوص فيما بين العنوان والنص (ص٢٧٢ : ٢٧٤) ، وتحليل المستوى الاستعاري كما في تحليله لاستعارات (الريح والماء والنهار والليل ص٢٣٣ : ٣٣٨) ، وإن كان من الأولى -فيما أرى- إدراج هذا المستوى في المستوى الدلالي . وقد استخلص المؤلف -فيما استخلص- من تحليل القصيدة فعالية الأدوات والمفاهيم الخاصة بالاتساق والانسجام . والدراسة -فيما أرى- إن لم تصب في التطبيق بقدر إصابتها في التنظير ، فإنه حسب هذه الدراسة أنها -فيما أعلم-أول دراسة عربية في هذا المجال ؛ مما أكسبها ريادة .

(١-٢)

تنصرف دراسة الدكتور سعد مصلوح «نحو أجرومية للنص الشعري : دراسة في قصيدة جاهلية» إلى اختبار أولي لكل من السبك *Cohesion* والحبك *Coherence* بوصفهما معيارين من معايير النصية وبمفهومهما عند دي بوجراند ودريسلر (راجع فقرتي «١» ، «١-١») . أما مجال الاختبار فهو قصيدة المرقّش الأصغر عن محبوبته هند بنت عجلان . والقصيدة مكونة من عشرين بيتاً جاءت - كما هي الحال في الشعر الجاهلي-خالية من التقسيم إلى فقرات أو وحدات ، ورأى صاحب الدراسة أهمية الحاجة إلى التقسيم ؛ إذ يبين عن المحاور الدلالية للقصيدة ، ويُستهدى به للكشف عن العلاقات بين عالم النص وظاهره . وعلى هذا تمحورت الدراسة حول ثلاثة محاور أساسية ، هي : التقسيم ، السبك ، الحبك .

اتخذت الدراسة من ظاهر النص مفتاحاً لتقسيم عالم النص إلى محاور دلالية ، فكان هذا المفتاح (تحولات الضمائر الشخصية) على مستوى النص ، حيث جرى الالتفات من ضمير إلى آخر ، ومع كل التفاتة يبدأ موضوع جديد : «ففي الأبيات الخمسة الأولى حديث الشاعر عن رسوم ابنة عجلان وأهلها الذين بادوا . وبشكل

ضمير المتكلم مظهراً دالا على زاوية الرؤية المحورية هنا . . . ثم تفجؤنا النقلة بتحول الضمير إلى الغياب حديثاً عن ابنة عجلان في الأبيات من السادس إلى الثامن . . . ثم تأتي النقلة الثالثة المفاجئة لتحويلات الضمير الشخصي في البيت التاسع وما تلاه إلى الثاني عشر ، عوداً إلى ضمير المتكلم ، حيث يتحدث الشاعر عن ذات نفسه . . . أما النقلة الرابعة ، التي تبدو مفاجئة أيضاً ، فتبدأ من البيت الثالث عشر في شكل تحول من التكلم إلى الخطاب ، حديثاً من الشاعر إلى ذات نفسه . . . ومرة أخرى يلتفت الشاعر عن الخطاب الموجه إلى ذات نفسه على مذهب التجريد إلى حديث عن ذات نفسه بضمير المتكلم الصريح في بيت هو السادس عشر ، وهو المفتاح الضابط لزاوية الرؤية في بقية أبيات القصيدة»[1] . وعلى هذا قسمت الدراسة القصيدة إلى خمسة أقسام :

القسم	الأبيات	الضمير	الموضوع
الأول	١ : ٥	المتكلم	رسوم ابنة عجلان وأهلها الذين بادوا
الثاني	٦ : ٨	الغائب	ابنة عجلان
الثالث	٩ : ١٢	المتكلم	حديث الشاعر عن ذات نفسه
الرابع	١٣ : ١٥	المخاطب	حديث الشاعر إلى ذات نفسه
الخامس	١٦ : ٢٠	المتكلم	حديث الشاعر عن ذات نفسه

وعلى الرغم من أنني لحظت في القسم الأول من القصيدة غلبة لضمير الغائب (والاسم الظاهر الذي ينزل منزلته) حيث تكرر سبع مرات ، بينما ضمير المتكلم تكرر أربع مرات ، وهي غلبة تتسق والحديث عن الغائبين (رسوم ابنة عجلان وأهلها الذين بادوا) ؛ مما ينبني عليه إمكان إدماج القسمين الأول والثاني في قسم واحد ، على الرغم من ذلك فإني أسجل تقديري لتلك الالتفاتة الذكية لظاهرة الالتفات على مستوى النص -ويمكن تسميتها الالتفات النصي-واستثمارها في تقسيمه . وربطت الدراسة الالتفات -كذلك- بكلية النص من زاوية أخرى ، وهي أن الالتفات جسّد خاصية «التحول» المهيمنة على المفاهيم الفعالة في عالم القصيدة ، حيث يدور هذا

(١) سعد مصلوح : نحو أجرومية للنص الشعري : دراسة في قصيدة جاهلية ، ص١٥٥-١٥٦ .

العالم حول ثنائية «المعية والشتات» ، كما في البيت الثاني :

لابنة عـــجـــلان ، إذ نحن مـــعًـــا
وأي حـــــــال من الـدهـرِ تـدومْ؟

وثنائية «الوجد والفقد» ، كما في البيت السادس عشر :

كـــم مـــن أخـــي ثـــروة رأيـــتُـــه
حلَّ على مـــالِه دهرٌ غـــشـــومْ

يقول الدكتور سعد مصلوح : «إذا أخذنا ذلك في الحسبان ، فإن تحولات الضمائر تقدم إلينا ضربًا من الالتفات على مستوى النص يجاوز ما عرفه البلاغيون على مستوى الجملة أو الشاهد أو المثال ، إذ يغدو الالتفات هنا مظهرًا يجسد لغويًا في ظاهر النص علاقة التأرجح والتحول والصيرورة الدائمة التي تميز المفاهيم الفعالة في عالم النص»[1] .

أما فيما يختص بسبك القصيدة ، فقد رصدت الدراسة أبرز وسائل السبك وأدناها إلى الملاحظة ، مركزة على التكرار المحض لمفهومين مركزيين في عالم القصيدة (ابنة عجلان ، الدهر) ، حيث تكرر المفهوم الأول في القسم الأول ثلاث مرات :

١- لابنة عـــجـــلانَ بالجـوِّ رسـومْ
لـم يتـــعـــفَّين والـعـــهـدُ قـديـمْ
٢- لابنة عـــجـــلانَ ، إذ نحـن مـــعًـا
وأي حـــــــال من الـــدهـــرِ تـــدومْ؟
٣- يا ابنة عـــجـــلانَ ، مـــا أصـــبـــرنى
على خُطوبٍ كنـحْـتِ بـالـقـــــدومْ[2]

وهذا التكرار -فيما تحلل الدراسة- «إلحاح يبرز به في صدر الكلام الذات التي

(١) المرجع نفسه ، ص١٥٦ . كما رأى الدكتور سعد ، ص١٥٦-١٥٧ أن هذا الضرب من الالتفات يعكس ظاهرة تعدد صوت الشاعر داخل القصيدة .

(٢) يلحظ الدكتور سعد هنا أن حديث الشاعر عن محبوبته جاء بصيغة الغائب في البيتين الأول والثاني ، وجاء بصيغة المخاطب في البيت الثالث ؛ وعلى هذا يرى «أن نتوسع في مفهوم الالتفات البلاغي لنتجاوز حصره في تغيير الضمير مع اتحاد الجهة ، فنضيف إليه تغيير جهة التكلم مع اتحاد موضوع الخطاب» .

هي محور القول أو «جهة الشعر» بمصطلح حازم القرطاجني[1] . ثم يختفي التعبير بالاسم الصريح عن هذا المفهوم (ابنة عجلان) في بقية القصيدة ، ليعبر عنها بضمير يحيل إليها *Anaphora* في أكثر من بيت وبتعبير مفسر *Paraphrase* (راجع مفهومهما في فقرة ١-١) في البيت العاشر :

١٠- مَن لخـــيـــال تـــدَّى مـــوهِنًـا
أشـــعـــرني الـهـمَّ فـــالـقـلبُ ســـقـــيمْ

ثم يفاجأ القارئ بعودة التعبير بالاسم الصريح (ابنة عجلان) في البيت الأخير :

٢٠- وللـفـــتـى غـــائلٌ يغـــولُـــهُ
يا ابنة عـــجـــلانَ ، من وقْـعِ الحـــتـــومْ

وتفيد الدراسة في تحليل هذه العودة بما جاء في (علم النص) من عملية تنشيط المفاهيم في الذهن (راجع فقرة «١-١») ، يقول الدكتور سعد مشيرًا إلى هذه العودة : «نُرى أكان الشاعر بهذا الصنيع يستعيد لذاكرة المتلقي اسم الذات التي هي محور القول على نحو مفاجئ ، ينتقل به من المخزون النشط في الذاكرة ليحتل من جديد مكان المركز من المنظومة الفلكية للمفاهيم المهيمنة على القصيدة في فضاء عمل الذهن . ولينشط هذا المفهوم على نحو يبدأ به أثره الفاعل بعد الفراغ من تلقي القصيدة فلا ينتهي بنهايتها ، وليستعيد بذكر الاسم مرة أخرى كل المفاهيم التي ارتبطت به منذ بداية القول إلى نهايته ، وليؤكد -قبل كل ذلك وبعده- نصية نصه . . . وكأنه يضع القصيدة كلها بين قوسين»[2] .

أما المفهوم الثاني (الدهر) ، فقد تكرر باللفظ الصريح خمس مرات :

٢- لابنـة عـــجـــلانَ ، إذ نحن مـــعًـا
وأي حـــــــال من الـدَّهـرِ تـدومْ؟
٣- أضـحـيت قِـفـارًا ، وقـد كـان بهـا
في ســـالف الـدَّهر أربابُ الـهـــجـــومْ
١٣- تـبـكـي عـلـى الـدَّهـرِ ، والـدَّهـرُ الـذي
أبكاكِ ، فـــالـدَّمعُ كـــالـشَّـنِ الـهـــزيمْ

(١) المرجع نفسه ، ص١٥٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص١٥٧ .

١٩- كـم مـن أخـي ثـروة رأيـتـــــــهُ
حلّ على مـــالـه دهرٌ غـــشُـــومْ

«ثم إنه يأتي إلى البيت الخاتم فيعبر باللفظ المفسر عن الدهر في تسمية مبهمة تجمع كل ما سبق ، وتنشط ذلك المفهوم تنشيطًا يمتد أثره كذلك إلى ما بعد الفراغ من تلقي القصيدة ، وذلك في قوله :

٢٠- ولـلـفـــتـى غـــائـلٌ يغـــولُـهُ
يا ابنة عـــجـــلانَ من وقْـع الحـــتـــومْ[1]

ويدخل مفهوم (الدهر) في علاقة وثيقة مع بقية المفاهيم الواردة في عالم القصيدة ، وهي علاقة أشبه ما تكون بعلاقة الفاعل بالمفعول أو المفاعيل وآثار الفعل ، يقول الدكتور سعد مصلوح : «ويمكن القول بوجود ثلاثية تحكم كل المفاهيم الداخلة في تشكيل فضاء القصيدة . وهذه الثلاثية هي «الفاعل والقابل والأثر» ، فالدهر هو المفهوم «الفاعل» وسائر ما عداه : ابنة عجلان ، والليل ، والرسوم ، والإنسان ، كلها مفاهيم تدخل تحت «القابل» ، والعفاء والإقفار والسهد وتبدل الأحوال «أثر» . . . ولا يكلفنا الأمر كبير عناء في إقامة الدليل على هيمنة مفهوم «الدهر «الفاعل» على طرفي الثلاثية الآخرين ، فالدهر في البيت الثالث «ظرف» وكل ما عداه مظروف . وفي قوله الذي ساقه مساق الاستفهام المراد به النفي : « وأي حال من الدهر تدوم؟» تأتي (من) الجارة لتحتمل معنى التبعيض ، أي «وأي حال من أحوال الدهر تدوم؟» ، ولتحتمل أيضًا معنى «العلة» ، أي «وأي حال بسبب الدهر تدوم؟»[2] . وهذا التحليل الجيد كان أولى به -فيما أرى- أن يرد في المحور الثالث للدراسة (الحبك) .

إن مثل هذا التحليل للسبك يكشف عن وعي وفقه للتواشج بين مفهومي السبك والحبك ، فالدراسة إذ عالجت سطح النص عالجت في الوقت نفسه عالم

(١) المرجع نفسه ، ص١٥٧-١٥٨ . ورصدت الدراسة -كذلك- تكرار اللفظ والمعنى مختلف(الجناس) ، والتكرار الجزئي *Partial Recurrence* وشبه التكرار (تكرار قائم على الإبهام) وهو أقرب شيء إلى ما سماه السكاكي الجناس المحرف بأنواعه المختلفة . ولم تتقيد الدراسة في هذا الرصد بما تقيدت به البلاغة العربية من مجيء طرفي التكرار في بيت واحد ، بل توسعت لترصد طرفي تكرار متباعدين (طرفًا في بيت والآخر في بيت آخر) ، وبهذا يكتسب التكرار بعدًا في تأسيس نصية النص .

(٢) المرجع نفسه ، ص١٥٧- ١٥٨ .

النص . حيث استهدت بسطح النص إلى عالمه ، واستجلت عالم النص في سطحه . وربما لهذا اقتصرت الدراسة حين انتقلت إلى المحور الثالث (الحبك) على أمرين : منطق التداعي ، وأزمنة النص . رأت الدراسة أن «منطق التداعي» كان الحاكم والمفسر لانتقالات القصيدة من موضوع إلى آخر ، فالقسم الأول منها تضمن مفاهيم : ابنة عجلان ، الرسوم ، الشاعر ، الدهر ، الأثر ، وهذه المفاهيم هي الفاعلة في النص كله ، وبهذا يغدو القسم الأول جامعًا محركًا ، وتغدو سائر الأقسام انبثاقات وتجليات له . ويتضح هذا -أكثر ما يتضح- مع المفهوم الأول : «فذكر ابنة عجلان في نهاية القسم الأول كان شرارة الارتداد إلى الباطن في لحظة لا تقاس بزمن الناس ، فبرزت ابنة عجلان من المخزون الذهني النشط لتكون مناط الفعل والانفعال . ثم ها هو ذا الشاعر (أي في القسم الثاني) يسترسل في وصفها ، فهي الفتاة المنعّمة . . . وهي فارغة البال ، خلية من الشواغل ، طويلة النوم . وهنا تنقدح شرارة الارتداد إلى الظاهر ، وهو ارتداد يبدو فجأة وما هو بفجأة ، إنه ارتداد على سنّة استدعاء الضد للضد ، فالغفلة وفراغ البال وطول النوم من صفات المحبوبة ، هي التي أنتجت حديث الأرق والنصب وطول الليل والجفن القريح وتغيير جهة الضمير في القسم الثالث . وهذه هي التي أنتجت حديث البكاء على الدهر ومن الدهر في القسم الرابع[1] .

وتتجلى علاقتا التعاقب والاستدعاء فيما بين أحداث عالم القصيدة ، في التحليل العميق الدقيق الذي قدمته الدراسة في مدارستها لـ «أزمنة النص» ، للكشف عن العلاقات الزمنية بين الأحداث . فبعد أن ميزت الدراسة بين ثلاثة أنواع زمنية : الزمن الموضوعي ، الزمن الذاتي[2] ، الزمن النحوي ، كشفت الدراسة -ضمن

(١) المرجع نفسه ، ص١٦١ .

(٢) يقول الدكتور سعد (ص١٦٤) في شرح الزمن الموضوعي والزمن الذاتي والفرق بينهما : «ويمكن القول بأن الزمن الموضوعي بما هو كم متصل قابل للقياس يمتد بما قبل اللحظة الآنية وإلى ما بعدها ، ومحكوم بتعاقب الليل والنهار والفصول وحركة الأرض ، يشكل ظرفًا كونيًا منضبطًا لمواقعات والأحداث ، مغارقًا لرؤية أفراد البشر ، وغير قابل للتشكل طبقًا للمشاعر والمواقف . أما الزمن الذاتي فزمن خاص بكل فرد ، لا يبالي بالكم الموضوعي المقيس ، ولا يخضع له . . . ثمة فرق آخر ينماز به كلاهما بعضهما عن بعض ، فالزمن الموضوعي قابل للقسمة إلى ماض وحال واستقبال وفقًا للحظة الفعل . أما الزمن الذاتي فلا يعترف بهذه الحدود الفاصلة القابلة للقياس الموضوعي ، =

ما كشفت-عن علاقة تعاقب حكمت مجموعة من الأحداث ، وعلاقة استدعاء حكمت مجموعة أخرى . وهاتان العلاقتان من زاوية الزمن الموضوعي ، يقول الدكتور سعد مصلوح : «إن الزمن الموضوعي في النص يدخل في طورين : ماض وحال ، وإن طور الماضي يتشكل من أحداث ثلاثة : حدث المعية (إذ نحن معًا) ، وحدث التحول (أضحت قفارًا . . .) ، وحدث الشتات (بادوا . . .) . وإن هذه الأحداث تقع على متصل خطي تحكمه علاقة التعاقب . أما طور الحال ، فإنه يتشكل من حدث التكر . . . وحدث التجسير . . . وحدث التسلية . . . وارتقاب الخلاص . . . وتختلف العلاقات بين أحداث طور الحال عن أحداث طور الماضي في أنها تقع على متصل دائري مغلق ، مركزه لحظة الآن ؛ ومن ثم فإن بعضها يفضي إلى بعض في غير تعاقب زمني ، وإنما بطريق الاستدعاء»[1] . وتدخل جميع هذه الأحداث السبعة الموزعة -من منظور الزمن الموضوعي-بين ماض وحال ، تدخل -من منظور الزمن الذاتي-في علاقة استدعاء غير محكوم بالاطراد ، وإنما هو استدعاء حر يجوز طردًا وعكسًا ، ويرجع ذلك إلى طبيعة الزمن الذاتي ، فهو لا يميز بين ماض وحال ومستقبل ، إذ يجمع هذه الأزمنة الثلاثة في لحظة آنية ، و«هكذا ينعقد مشكل الزمن في النص ، ويقع التدافع بين الزمن الذاتي والزمن الموضوعي . وينعكس هذا المشكل في زمن اللغة الذي يقصر في زمن النحو في كثير من الأحيان عن تسويره وتصويره»[2] .

وبعد ، فإن الدراسة -على الرغم من أنها في تحليل القصيدة-لم تقم اعتبارًا أو توظيفًا لأي من عناصر السياق الثقافي والاجتماعي والأعراف الأدبية في العصر الجاهلي (عصر القصيدة) ، حيث انحصرت الدراسة -أو كادت- داخل النص ؛ مما يجعلها مطبوعة بطابع بنيوي إلى حد كبير ، فإنها على الرغم من ذلك أثبتت كفاءة السبك والحبك بوصفهما معيارين من معايير النصية ، كما فتحت أفقًا جديدًا

= فاللحظة الواحدة يمكن أن تكون بؤرة جامعة لتجربة الإنسان ماضيًا وحالاً ، ومخاوفه وطموحه استقبالاً . ومن ثم يتسع الزمن الذاتي بزوال الفواصل ، وحرية الاستدعاء والربط بين المواقف والمفاهيم حرية لا تحدها حدود » .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٦٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص١٦٤ .

متمثلاً في إعادة النظر في النصوص الشعرية القديمة والظواهر البلاغية من منظور نصي .

(٢-٢)

تهدف دراسة فتحي الخوالدة «تحليل الخطاب الشعري : ثنائية الاتساق والانسجام في ديوان «أحد عشر كوكبًا» -والديوان للشاعر محمود درويش- «إلى الوقوف على معالم نسيج النص ورؤيا الخطاب في المنجز النصي المتمثل بديوان» أحد عشر كوكبًا ، واضعة نصب عينيها الوقوف على جانبين مهمين في الدرس اللساني الحديث ، يتمركز الأول حول دراسة الرسالة اللغوية دراسة نصية ، والآخر حول البحث عن الجوانب الدلالية فيها . . . لدراسة الرسالة اللغوية بتوظيف آليتين مهمتين : هما آليتا الاتساق والانسجام في الديوان»[1] . والدراسة وإن غفلت عن ذكر المصطلحين الغربيين المقابلين لمصطلحي الاتساق والانسجام ، فإنها تقصد بالأول *Cohesion* وبالثاني *Coherence* . وتشمل الدراسة ثلاثة فصول ، الأول (مدخل إلى نظريات) ، والثاني (اتساق النص الشعري في ديوان أحد عشر كوكبا) ، والثالث (انسجام النص الشعري في ديوان أحد عشر كوكبا) .

تناول الفصل الأول مفاهيم النص والخطاب والاتساق والانسجام تناولاً مبتسرًا لا يجلي أسسًا ، ولا يبلور مفاهيم ، ولا يخلو من سذاجة . وذلك كما جاء في تمييزه بين النص والخطاب : «ولعل أهم ما يميز مصطلح الخطاب عن مصطلح النص هو أن موضوعه يتشكل من الكل ، وأنه يشير إلى الطول . أما النص فيشير إلى البعض مع القصر أيضًا»[2] . ولعل عدم رجوع الدراسة إلى المصادر الأم في هذا المجال ، باستثناء النزر اليسير منها ، وعدم قراءتها وغيرها من مراجع وسيطة رجعت إليها الدراسة ، عدم قراءة كل ذلك بتمعن أو بتفهم ، كان السبب فيما اتسم به التناول من ابتسار وسذاجة . ويتسق الفصلان الثاني والثالث مع الفصل الأول ؛ حيث اتسما -كذلك- بالابتسار والسذاجة ، بل لم يخلوا من تهويم وتهويل وتخبط وتضارب . وبطول الأمر لو

(١) فتحي رزق الخوالدة ، تحليل الخطاب الشعري - ثنائية الاتساق والانسجام في ديوان «أحد عشر كوكبًا» ، ص١٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٢٣ .

أردت الاستشهاد على ذلك ؛ إذ سأورد -حينئذ- الفصلين كليهما أو على الأقل جلهما ؛ لذا أكتفي بمثال . في امتحان الدراسة للجانب الاتساقي في نص الديوان ، وقد شمل «أدوات لسانية كالإحالات ، والاستبدال ، والوصل ، والحذف ، والمستوى المعجمي»[1] . وقد اعتمد التحليل أو الامتحان على اجتزاء مقاطع من قصائد متفرقة في الديوان ، وهو ما يضرب (تحليل الخطاب) في واحد من أهم أسسه الجوهرية (تحليل الخطاب) ، ويعود بنا إلى فكرة الشاهد أو المثال الذي اتسمت به البلاغة العربية ، ترى الدراسة أن (الإحالة المقامية) في النص «تصبح علامة فارقة في المستوى اللساني له (يقصد النص) بغياب مرجعياتها في مستوى لغته ، وهذا ما يجعل منها أداة تشتت وانقطاع فيه ، إذ تخرجه إلى دائرة الغموض اللغوي ، بل قد تسبب في أحيان كثيرة بإحاطته بأفق ضبابي قد يظهر تباينات تأويلية تخلق تعددية في القراءات . وعليه ، فإن تعاظم الإحالة المقامية تحليق في أفق مترام في طيات النفس ، وتخوم الواقع ، وفرض لحالة من التماهي الموحى بالقدرة الفائقة على صنع الخطاب من خلال بوابة الإحالة الإيحائية التي لا تؤتى أكلها إلا بعد مدارسة متواصلة على الرغم من الاختلال في الجانب اللساني للنص . . .»[2] . و لا أظن أن مثل هذه العبارات الفضفاضة التهويمية تؤتي أكلها على حد تعبيرها . وتمثل الدراسة -فيما تمثل- للغموض والضبابية الناتجين عن (الإحالة المقامية) بأسطر من قصيدة (في المساء الأخير على هذه الأرض) ، إذ في هذه القصيدة -حسبما تقول الدراسة- «تتعاظم الإحالة المقامية التي يعود فيها الضمير على غير عائد معروف ؛ ليسهم في إضعاف اتساقية هذه الأسطر الشعرية ، ويعمق من الغموض داخل الخطاب الشعري»[3] . والمثال قول محمود درويش :

في المساءِ الأخيرِ على هذه الأرض نقطع أيامَنا
عن شُجيراتنا ، ونعُدُّ الضلوعَ التي سوف نحملُها معنا
والضلوعَ التي سوف نتركُها ، ههنا . . . في المساءِ الأخيرْ
لا نودّع شيئًا ، ولا نجد الوقتَ كي ننتهي . . .

(١) المرجع نفسه ، ص٤٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٤٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٨ .

يقول التحليل : «تصادفنا مجموعة من الضمائر في هذه الأسطر الشعرية مثل الضمير المستتر في الأفعال (قطع ، نعد) ، والظاهر في الكلمات (أيامنا) و(شجيراتنا) و(معنا) ، وجميعها تحيل إلى عناصر خارج مقام القصيدة ، وتشكل إثارة نوعية ، إذ يبدو التجمع المثير من النمط الإحالي المتتالي عبر مساحة من الأسطر الشعرية المتتالية داخل النص المترامي ، لتلعب هذه الأنماط الإحالية دورها في فرض حالة من التماهي داخل النص ينعكس على تفاعل المتلقي معه على المستوى اللساني ، فمع التماهي وعدم الوضوح الموجود داخل مساء أرض مجهولة لدينا ينطلق نداء ذات لا علم لنا بمن تتعلق ، فمن هم الذين يقطعون أيامهم على هذه الأرض؟ وهم يعدون الضلوع التي سوف يحملونها ، والضلوع التي سوف يحكم عليها بالبقاء ، وأصحابها يسيرون نحو نهايتهم المعلنة في ظل المجهول . وهذا التوجه يسم الذات الجماعية التي لم يفصح الشاعر عنها في النص بوضوح جلي ، وإنما بقيت دلالتها ضمنيًا ، وبقي التفاعل معها باديًا للعيان بصورة بارزة في جميع الأسطر الشعرية في القصيدة ، فهل هذه الذات المقصودة ذات الإنسانية الموجودة على هذه الأرض جمعاء؟ أم أن درويش أراد الوقوف مع سطوة الزمن على عالم إنسانيته الخاص والمتعلق بوطنه وأمته وشعبه الذين اكتووا بنار احتلال جائر جعل المكان خاويًا يستضيف الهباء . . . ، ويقلب الزمان القديم ؛ ليسلم مفاتيح الأبواب إلى زمان جديد مضاد لكل ما اعتاد عليه . إن التعبير يحمل الخوف المستقبلي بعد نزوح من الزمان بماضيه وحاضره ، لكنه نزوح مجهول حتى في لغته ، فضمائره منزوعة من سياقها اللغوي ، ومشتتة داخل المنجز النصي ؛ مما يعزز من رؤية عدم قيامها برتق الاختلال الحاصل داخل البنية النصية . . .»[1] . ولا أرى اختلالاً حاصلاً داخل البنية النصية ، وإنما أرى الاختلال داخل البنية التحليلية ؛ بما تهوم وتهول في غياب مرجعية ضمير المتكلم ، وما يفضي إليه من غموض وضبابيةوإثارة نوعية ، واختلال أو خرق يحتاج إلى رتق . وإذا كانت (الإحالة المقامية) -فيما ترى الدراسة- تمزق وتشتت ، فلماذا إيرادها في بحث (اتساق النص وأدواته)؟ . وما أظن أن مثل هذا المستوى في التناول والتحليل يتسق أو ينسجم مع العباءة التي تغطى بها (تحليل الخطاب) ، وما أظنه يرقى إلى تحليل شعر محمود درويش ، وقد تزين بصورته غلاف الكتاب ، وما أظنه يحقق للمؤلف شيئًا مما

(١) المرجع نفسه ، ص ص٤٨-٤٩ .

تمناه لدراسته هذه حسبما ذكر في المقدمة : «فإنني أن أتمنى أن تؤتي أكلها بإضافة شيء معتبر إلى الدراسات التطبيقية»[1] .

(٣)

إن لدراستي خطابي ومصلوح فضلاً كبيرًا في تعريف القارئ العربي بهذا العلم (لسانيات النص) وأهميته ، وما يفتحه أمامنا من آفاق بحثية تحدث نقلة نوعية . كما أنهما مهدتا -تمهيدًا كبيرًا- الطريق أمامنا لكي نفيد من لسانيات النص -فيما نفيد- في درسنا النقدي . لكن هذه الإفادة -للأسف- لما تتحقق بعد ، على الرغم من مرور ما يقرب من عقدين على صدور هاتين الدراستين ، وما صدر في هذين العقدين من ترجمات عربية لبعض أمهات المصادر ، مثل : (تحليل الخطاب) لبروان ويول (١٩٩٧م) ، و(النص والخطاب والإجراء) لدى بوجراند(١٩٩٨م) ، و(النص والسياق) لفان ديك (٢٠٠٠م) ، و(علم النص) لفان ديك (٢٠٠١م) . كما صدرت دراسات عربية مهمة ، مثل (بلاغة الخطاب وعلم النص) لصلاح فضل (١٩٩٢م) . وأعتقد أن عدم قراءة مثل هذه الدراسات والترجمات والمصادر في لغتها الأم بتعمق ووعي أحد الأسباب الأساسية في عدم تحقق الإفادة المرجوة في إحداث نقلة نوعية في الدرس النقدي ، واقتصار الإفادة على التقاط جزئية من هذا العلم دون الوقوف على أسسه المعرفية ومبادئه الجوهرية ، وتطبيق هذا الجزء أو ذاك في قصيدة ما أو ديوان ما . كذلك فإن غياب خارطة واستراتيجية بحثية في هذا المجال ، ربما كانت أحد الأسباب في عدم تحقق تلك الإفادة المرجوة ؛ لذا أتصور لو أن علماء من أمثال محمد خطابي وسعد مصلوح وتمام حسان وصلاح فضل وسعيد بحيرى ، تعاونوا في بلورة أفكار لخارطة واستراتيجية بحثية ، وأخذ الباحثون العرب في العمل بها وعليها ؛ لأخذت تلك الإفادة المرجوة تتحقق شيئًا فشيئًا في الدراسات اللغوية والأدبية العربية .

ويمكن لهذه الورقة أن تشير إلى أفكار جزئية يمكن أن تفيد دراستها في بحث (الشعرية من منظور نصي) أو (الشعرية النصية) . ففيما يتعلق بالتراث العربي في مجال البلاغة والنقد والتفسير ، فإن مصلوح وخطابي -خصوصًا الثاني-لفتا الانتباه إلى ظواهر بلاغية وتحليلات جيدة لدى بعض البلاغيين والمفسرين ، يمكن أن تفيد

(١) المرجع نفسه ، ص١٢ .

في معالجة مسألتي السبك/ الاتساق والحبك/ الانسجام . وأضيف إليهما أنه لو وقفنا على أفكار جوهرية شكلت معالم بارزة في الفكر البلاغي والنقدي عند العرب ، كفكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني وفكرة المقام عند السكاكي ، وحاولنا تطويرهما معًا من منظور نصي ، بحيث ننتقل بالنظم من «نظم الجملة» إلى «نظم النص» ، وننتقل من معالجة المقام بوصفه نظامًا افتراضيًا إلى معالجته بوصفه واقعًا عمليًا ، مع توسعة عناصر المقام لتشمل : المرسل والمتلقي والزمان والمكان وقناة الاتصال ونوع النص . أعتقد أن الجمع بين هاتين النقلتين وهذه التوسعة في ضفيرة واحدة سيحقق تطويرًا كميًا نوعيًا في آن ؛ إذ سيتسع -حينئذ- للنص بمستوياته النحوية والدلالية والتداولية (النص والسياق)[1] .

إن إحدى القضايا الأساسية لعلم النص كما سبق الإشارة -قضية التصنيف النوعي للنصوص ؛ كشف القواسم المشتركة والخصائص الفارقة بين أنماط النصوص المختلفة[2] . فإذا كانت وسائل مثل وسائل السبك *Cohesion* - الذي هو أحد معايير النصية- موجودة بدرجات وأشكال متفاوتة في مختلف أنواع النصوص ، فإن سؤال بحث هذه الوسائل في الشعر : أي وسائل السبك تحققًا وتواترًا في القصيدة؟ ، هل هي واحدة أم متنوعة؟ ، أين تزداد؟ ، أين تقل؟ . على أن بحث هذه الأسئلة إذ يتركز على صلب النص ، فإنه يجب أن يتسع للبعد التداولي (سياق النص) ، وهو يشمل عناصر كثيرة ، من أهمها : نمط القصيدة (عمودي ، تفعيلي ، قصيدة نثر) ، قناة الاتصال (الشفاهية والكتابية) ، السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي . إن بحث وسائل السبك ، بل بحث جميع الظواهر الأسلوبية والبلاغية في هذا الإطار (سياق النص) ، سيفضي -حتمًا- إلى نتائج جديدة مفيدة ، نعم ستكون محدودة بحدود الظاهرة المدروسة (الاستعارة ، التورية . . .إلخ) ومجال تحليلها (ديوان بعينه ، أعمال شاعر بعينه ، اتجاه شعري بعينه . . . إلخ) ، لكن تراكمًا لنتائج أبحاث منظمة في هذا الاتجاه ، ستفضي إلى نتائج كلية جديدة في دراسة الشعرية العربية ، وأتوقع تجلي

(١) للباحث محاولة في إعادة النظر في البديع من منظور اللسانيات النصية ، في كتاب : البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية . وقراءة في فكرة مقتضى الحال من منظور اتصالي ، في كتاب : البلاغة والاتصال ، ص١٥-٥٥ .

(1) De Beaugrand and Dressler, Introduction to Text Linguistics, p3.

شعريات باعتبارات مختلفة ؛ منها ما هو تاريخي ، وما هو جغرافي ، وما هو ثقافي- اجتماعي .

ويفيد في هذا الاتجاه -كذلك- تفعيل معيار مهم من معايير النصية (الإعلامية *Informativity*) ، وتعني «الجدة أو التنوع التي توصف به المعلومات في بعض المواقف»[1] . فالمفارقة بين عالم النص وعالم الواقع ، أو معرفة النص والمعرفة المختزنة ، تكسب النص إعلامية تتدرج بتدرج الجدة حتى تبلغ أعلاها في المرتبة الثالثة ، وذلك «عند الاختيار الفعلي لبديل من خارج الاحتمال»[2] . ويحدث هذا البديل إثارة للاهتمام ، كما يحدث مشكلات قد تعوق عملية الاتصال ، مثل الانقطاع والفجوات والتضاربات ، و«يمكن للمجازات الأصيلة أن تكون عناصر من المرتبة الثالثة»[3] . وهذا المعيار يفيد في التصنيف النوعي للنصوص ، إذ اتخذ دي بوجراند من عالم النص مجالاً لذلك التصنيف ؛ حيث تختلف الخصائص الغالبة على هذا العالم باختلاف أنماط النص ، وقد أوضح ذلك بالتطبيق على الأقسام التقليدية للنصوص : النصوص الوصفية ، نصوص القصص ، النصوص الجدلية ، النصوص الأدبية ، النصوص العلمية ، النصوص التعليمية ، نصوص المحادثة . وفيما يختص بـ «عالم النص الأدبي» رأى دي بوجراند أن هذا العالم مفارق لعالم الواقع ، وأنه يعيد تنظيم العلاقات فيما بين المفاهيم والأحداث أو المواقف الموجودة في عالم الواقع ، وهو أمر يقتضي إجراءات بعينها على مستوى كلٍّ من الإنتاج والتلقي . الإعلامية -على هذا النحو- ليست معياراً من معايير النصية فحسب ، بل معياراً من معايير (الشعرية) كذلك . وعلى هذا ، أرى أن مبحث (الكفاءة الإعلامية في النصوص الشعرية) في إطار (سياق النص) جد مهم ومفيد في دراسة (الشعرية العربية) .

(١) دي بوجراند ودريسلر ، النص والخطاب والإجراء ، ص٢٤٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص١٠٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص٢٥٨ .

المصادر والمراجع

أولاً- العربية:

- جميل عبد المجيد : البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨م .
- جميل عبد المجيد : البلاغة والاتصال ، دار غريب ، القاهرة ٢٠٠٠م .
- حازم القرطاجني : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ، ط ٢ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٨١م .
- د . سعد مصلوح : نحو أجرومية للنص الشعري -دراسة في قصيدة جاهلية ، مجلة فصول ، المجلد العاشر ، العددان الأول والثاني ، أغسطس ١٩٩١م .
- د . محمد خطابي : لسانيات النص -مدخل إلى انسجام الخطاب ، ط ١ ، المركز الثقافي العربي ، بيروت/ الدار البيضاء ١٩٩١م .
- فتحي رزق الخوالدة : تحليل الخطاب الشعري -ثنائية الاتساق والانسجام في ديوان «أحد عشر كوكبًا» ، ط ١ ، أزمنة للنشر والتوزيع ، عمّان ٢٠٠٦م .

- ثانيًا- المترجمة :

- بروان ويول : تحليل الخطاب ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد لطفي الزليطني ، الدكتور منير التريكي ، جامعة الملك سعود ١٩٩٧م .
- دي بوجراند : النص والخطاب والإجراء ، ترجمة الدكتور تمام حسان ، ط ١ ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٩٨م .
- فان ديك : علم النص -مدخل متداخل الاختصاصات ، ترجمة وتعليق الدكتور سعيد بحيري ، ط ١ ، دار القاهرة للكتاب ٢٠٠١م .
- فان ديك : النص والسياق -استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، ترجمة عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ، لبنان/ المغرب ٢٠٠٠م .

ثالثاً- الإنجليزية:

- *De Beaugrand and Dressler: Introduction to Text Linguistics,Longman, London & New York, 1981.*
- *Halliday and Ruqaiya Hassan: Cohesion in English, Longman, London,*

1979.

- *Nida: Semantic Relations Between Nuclear Structures.*

ضمن كتاب :

- *Mohammad Aligazayery: Linguistics and Literary Studies, Mouton Publishers, The Hague, Paris, New York.*
- *Kirsten and James: The Linguistics Encyclopedia (Text Linguistics), Rout ledge, London & New York, 1991.*

عندما تسافر النظرية
-لسانيات النص نموذجا-

حافظ إسماعيلي علوي(*)

٠. توطئة:

سفر النظريات والأفكار والمفاهيم حراك ثقافي لا مناص منه عليه تتغذى الحياة الفكرية ومنه تستمد استمراريتها . وتنقل الأفكار من موقع إلى آخر هو في الوقت نفسه معطى حياتي ، وشرط ضروري من شروط النشاط الثقافي سواء اتخذ هذا التنقل شكل تأثير معترف به أو شكل تأثير لا واع ، شكل اقتباس خلاق ، أو شكل تملك شامل(١) .

لكن كل انتقال إلى وسط جديد يطرح مشاكل علمية منهاجية وإبستمولوجية تستحق الطرح والتحليل والمدارسة(٢) ؛ فبموجب تلك المشاكل يصبح زرع النظريات والأفكار ، ونقلها وتبادلها أمرا معقدا ، بالنظر إلى الملابسات التي تحف بعملية الالتقاء بين الثقافتين الوافدة والمتقبلة ؛ إذ من شأن قنوات التقبل أن تشكل المعرفة على نحو ربما انتهى إلى صياغتها صياغة مفارقة لهيئة تشكلها الأولى ، لأن استثمارها في مقام جديد يطعمها برواسبه ، ثم إن قنوات تلقي المعرفة موصولة بالسنن المعرفية التي ترسخ في المجتمع فتفتح للمعرفة أفق تقبل بمقتضاه يعرض عن تلك المعرفة أو يقبل عليها ، ويسارع إليها أو يحترز منها(٣) .

(*) جامعة ابن زهر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، أكادير/ المملكة المغربية .

(١) إدوارد سعيد ، عندما تسافر النظرية ، ص١٣٩ .

(٢) محمد مفتاح وأحمد بوحسن (تنسيق) ، انتقال النظريات والمفاهيم ، ص ٩ (التقديم)

(٣) حسين السوداني ، أثر فرديناند دي سوسير في البحث اللغوي العربي ، ص١٧ .

١. لسانيات النص، عناوين الظهور

اختلفت آراء الباحثين وتعددت ، شأنها في ذلك شأن كل الدراسات التي تحاول أن تؤصل للمناهج الحديثة ، حول الإرهاصات الأولى لظهور لسانيات النص ، فمنهم من يؤرخ لهذه البداية بظهور كتاب زيليغ هاريس *Z.S. Harris* «تحليل الخطاب» *Discourse analysis* (١٩٥٢م) ، ومنهم من يشير إلى أن الأمريكية ناي *I.Nye* هي صاحبة قصب السبق في هذا المجال من خلال أطروحتها لنيل الدكتوراه (١٩١٢م) . ونجد من يعتبر المحاولات المذكورة ، ومحاولات أخرى غيرها ، مجرد إرهاصات أولية ، وأن حامل مشعل التأسيس الحقيقي هو فان ديك *Van Dijk* ، الذي أكمل الملامح الفارقة لهذا العلم من خلال «إقامة تصور متكامل حول نحو النص ، منذ (١٩٧٢م) ، حيث ظهر كتابه **بعض مظاهر أنحاء النص** ، وظل مستمراً إلى (١٩٧٧م) مع كتابه النص والسياق ، وحتى كتاباته الأخيرة . حيث بدأ ينطلق من تحليل سيكولساني للخطاب والنص رابطاً بين الدلالة والتداولية»[١] .

وقد أعقبت هذه البداية ، أو تزامنت معها ، أعمال أخرى سعت إلى تطوير هذا الاتجاه ، وفي هذا السياق يشير دي بوغراند *Robert De Beaugrander* ودريسلر *Wolfgang Dressler* في كتابهما مدخل إلى لسانيات النص ، إلى بعض من ألفوا في لسانيات النص ، ومن هؤلاء ستمبل *Stempel* ، وفان ديك ، وشميت *Schmidt* ، وبرنكر *Brinker* ، وريزر *Rieser* ، وهارتمان *Hortmann* ، وهارفج *Harvege* ، وغيرهم ممن شاركوا بالتأليف في هذا العلم ، لكنهما خصّا فان ديك بحديث مستقل ، تقديرا لجهوده الكبيرة[٢] .

ليست غايتنا هنا حسم الخلاف حول صاحب قصب السبق في مجال لسانيات النص ؛ أو الانتصار لهذا الرأي أو ذاك ، فسواء أكانت البداية الفعلية ترجع إلى هذا التاريخ أو ذاك ، أو إلى هذا الباحث أو غيره ، فإن ما يهمنا تحديدا أن فرعا جديدا من فروع الدراسة اللسانية والأدبية قد ظهر إلى حيز الوجود ؛ مركزا على قضايا أوسع ، ومستجيبا لحاجات المجتمع ، ومعينا على إدراك ظواهره وقوانينه وتفسيرهما ، وفهم الإجراءات القوية للمعرفة والتعبير لدى الإنسان .

---

(١) سعيد يقطين ، انفتاح النص الروائي (النص و السياق) ، ص ١٤ (التشديد في النص منا)

(2) *Robert-Alain de Beaugrande, Wolfgang Dressler, Introduction to text linguistics, p14*

٢. من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص

لا تولد النظريات من عدم ، بل تنبثق من رحم سياقات فكرية محددة ، ولا يشذ ظهور لسانيات النص عن هذا الناموس[١] . فقد كان ظهور هذا الاتجاه إيذانا بتحولات جذرية عميقة تمثلت في تجاوز لسانيات الجملة[٢] وما تنطوي عليه من عادات قرائية تقليدية تقوم على تجزيء النصوص ، وعدم مراعاة شروط ترابط مكوناتها وتفاعلاتها النصية والإنسانية ، فضلا عن عجزها الواضح عن إيجاد تفسير لبعض الإشكالات الأساسية[٣] .

فالتحول من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص ، يفرضه اختلاف النص عن الجملة اختلافات أساسية ، تفسر عدم كفاية استيعاب مقومات بناء الجملة لخلق النصوص ؛ ومن هذه الاختلافات[٤] :

١ . تنتمي الجملة إلى نظام افتراضي (النحو) في حين يعتبر النص نظاما واقعيا تكون من خلال عمليات اتخاذ القرارات والانتخابات من بين مختلف خيارات الأنظمة الافتراضية .

٢ . تتحدد الجملة بمعيار أحادي (علم القواعد) من نظام معرفي وحيد (علم اللغة) في حين تتحدد نصية النص بمعايير عدة من مختلف الأنظمة المعرفية .

٣ . تكون الجملة قواعدية أو لا تكون جملة البتة ، أما النص فلا تنطبق عليه معايير النصية بمثل هذه الحدة .

٤ . يتأثر النص بالأعراف الاجتماعية والعوامل النفسية وبموقف وقوع النص بوجه خاص . في حين يضعف تأثر الجملة بهذه المؤثرات ، مثلا يمكن إطالة الجملة

---

(١) نتحدث هنا عما تفرضه نواميس المعرفة بالضرورة والقوة .

(٢) وحده تعريف الجملة يطرح قضايا وإشكالات تستعصي على الحصر ، سواء في السياق الغربي أو العربي ، ولذلك لم نهتم بتلك التعريفات المتضاربة لعدم تعلق فائدة بذكرها .

(٣) من ذلك مشكل الإحالة القبلية والإحالة البعدية . للمزيد من التفاصيل انظر مقال : كورنيليا فون زاد صكوحي ، لسانيات النص ، أو «لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب ، ص٥١ .

(٤) إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد ، مدخل إلى علم لغة النص : تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند ولفجانج دريسلر ، ص١٠-١١ .

بوصفها نظاما افتراضيا بدون حد ، في حين يفرض الموقف قيودا بالغة الأهمية على النص وشكل إخراجه .

٥ . يستند استغلال الجمل إلى المعرفة القواعدية التابعة لنظام افتراضي له صفة العمومية ، أما استغلال النص فيستند إلى معرفة خبرات بوقائع فعلية خاصة .

٦ . يعد النص حدثا يقصد به شخص إلى توجيه المستقبل صوب بناء علاقات متنوعة لا تقتصر على العلاقات القواعدية وكذلك إلى التأثير في مواقف بشرية ، وذلك خلافا للجملة التي لا تمثل حدثا وإنما تستعمل لإبراز العلاقات القواعدية بمعزل عن الزمن .

٧ . تتخذ الجملة شكلها المعين وفقا لبارامترات محددة القيم في نظام افتراضي معلوم في حين تتشكل بنية النص بحسب ضوابط المشاركين والمستقبلين على حد سواء .

لقد قادت هذه الاختلافات إلى ظهور لسانيات النص باعتبارها نتاج تفاعل وتكامل فرضتهما سياقات معينة ؛ فأما التفاعل فكان نتيجة طبيعية لتراكم الدراسات اللسانية ونضجها ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نعتبر لسانيات النص مجالا لتداخل اتجاهات البحث اللساني ؛ إذ على الرغم من الاختلافات القائمة بينها (بنيوية- توليدية- وظيفية) ، أو بين الاتجاه الواحد[1] ، فقد منحت لسانيات النص منها جميعها ، لما وفقت في المزج بين الاعتبارات التركيبية والدلالية والتداولية . وأما التكامل فيكمن في إمكانية اعتبار لسانيات النص مجال تداخل معرفي كبير بين مجموعة من التخصصات المتحاقلة ، أهمها : علم الاجتماع ، وعلم النفس ، والفلسفة ، والمنطق ، وعلوم الحاسوب ، والذكاء الاصطناعي . . .

سمحت هاتان الآليتان (التداخل والتكامل) بتشكيل بنية منسجمة انصهرت في لسانيات النص واستطاعت الحفاظ على هذا التداخل من جهة ، وإبراز جوانب التفارق بينه وبين العلوم الأخرى من جهة ثانية ؛ مما أكسب هذا الاتجاه خصوصية

(١) يمكن أن نشير هنا بشكل خاص إلى الاختلافات بين المدارس البنيوية (أوروبية وأمريكية) ، وبشكل أخص إلى الاختلافات داخل الاتجاه الواحد ، كما كان حاصلا داخل حلقة براغ التي كانت تضم مجموعة غير متجانسة من الأفكار والنظريات المختلفة حول اللغة .

واضحة ، تجعله يأبى الانضواء تحت لواء علم من العلوم ، أو الانصراف عنه إلى غيره انصرافا كليا .

٣- لسانيات النص في الثقافة العربية: الحصيلة[1]

قد يكون الاهتداء إلى حصيلة نهائية تقف على حصر كلي لما أنجز في مجال لسانيات النص ، أو في مجالات أخرى ، أمرا صعبا ، إن لم نقل مستحيلا ؛ نظرا إلى غياب آليات الرصد والمتابعة ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد حاولنا ، ما وسعنا الجهد ، أن نحصر أهم ما ألف في مجال لسانيات النص ، خلال فترة تمتد لأزيد من ربع قرن تقريبا (١٩٨٤- ٢٠١٠م) ، وهي مدة نعتبرها كافية ، لرصد حركية هذا الاتجاه ، وإعطاء صورة ، ولو تقريبية ، عن طبيعة الأبحاث والدراسات المنشورة وتقويمها .

٣.١. الأطاريح الجامعية

الباحث	عنوان الرسالة	السنة
محمد خطابي	مظاهر انسجام الخطاب	١٩٨٨
مصطفى صلاح قطب	دراسة لغوية لصور التماسك النصي في لغتي الجاحظ والزيات	١٩٩٦
محمد بريك ، محروس السيد يوسف	المعنى النحوي الدلالي وأثره في تفسير النص وبيان تماسكه (دراسة نصية في المعلقات السبع)	٢٠٠٢
عبد المهدي الجراح	الخطاب وأثره في بناء نحو النص : تطبيق على المعلقات السبع	٢٠٠٢
محمد أشرف عبد العال الشامي	معايير النصية (دراسة في نحو النص)	٢٠٠٣

(١) هذه القائمة ليست نهائية ، بل هي ما استطعنا الاهتداء إليه . ونشير إلى أن القارئ سيجد الإحالة الكاملة على هذه العناوين في ثبت المراجع .

٣.٢. الكتب

المؤلف	عنوان الكتاب	السنة
مريم فرنسيس	في بناء النص ودلالته (محاور الإحالة الكلامية)	١٩٨٨
سعيد يقطين	انفتاح النص الروائي (النص والسياق)	١٩٨٩
محمد مفتاح	دينامية النص (تنظير وإنجاز)	١٩٩٠
محمد خطابي	لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب	١٩٩١
صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص	١٩٩٢
جميل عبد المجيد	بلاغة النص : مدخل نظري ودراسة تطبيقية	١٩٩٢
الأزهر الزناد	نسيج النص ، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا	١٩٩٣
سعيد حسن بحيري	علم لغة النص : المفاهيم والاتجاهات	١٩٩٧
سعيد حسن بحيري	دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة	١٩٩٧
إبراهيم خليل	الأسلوبية ونظرية النص	١٩٩٧
جميل عبد المجيد	البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية	١٩٩٨
محمد مفتاح	المفاهيم معالم : نحو تأويل واقعي	١٩٩٩
إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد	مدخل إلى علم لغة النص (تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر)	١٩٩٩
صبحي إبراهيم الفقي	علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية على السور المكية)	٢٠٠٠
محمد لحريشي	أدوات النص	٢٠٠٠
صبحي المبارك	علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق	٢٠٠٠
علي آيت أوشان	السياق والنص الشعري : من البنية على القراءة	٢٠٠٠
محمد الشاوش	أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية	٢٠٠١
محمد فكري الجزار	لسانيات الاختلاف : الخصائص الجمالية لمستويات بناء النص في شعر الحداثة	٢٠٠١

أحمد المتوكل	بنية الخطاب من الجملة إلى النص	٢٠٠١
مصطفى النحاس	نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب	٢٠٠١
عفيفي أحمد	نحو النص : اتجاه جديد في الدرس النحوي	٢٠٠١
سعيد يقطين	انفتاح النص الروائي	٢٠٠١
أحمد عفيفي	نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي	٢٠٠١
محمود أحمد نحلة	علم اللغة النظامي (مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي)	٢٠٠١
نهلة فيصل الأحمد	التفاعل النصي (التناصية النظرية والمنهج)	٢٠٠٢
عبد الهادي الشهري	استراتيجيات الخطاب : مقاربة لغوية تداولية	٢٠٠٣
عمر أبو خرمة	نحو النص : نقد النظرية . . . وبناء أخرى	٢٠٠٤
حاتم عبيد	في تحليل الخطاب	٢٠٠٥
فتحي رزق الخوالدة	تحليل الخطاب الشعري - ثنائية الاتساق والانسجام في ديوان « أحد عشر كوكبًا »	٢٠٠٦
سعيد حسن بحيري	خواص تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي	٢٠٠٦
أحمد مداس	لسانيات النص (نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري)	٢٠٠٦
رابح بوحوش	اللسانيات وتحليل النصوص	٢٠٠٦
عبد الملك مرتاض	نظرية النص الأدبي	٢٠٠٧
إبراهيم خليل	في اللسانيات ونحو النص	٢٠٠٧
حسين خمري	نظرية النص : من بنية المعنى إلى سيميائية الدال	٢٠٠٧
عزة شبل محمد	علم لغة النص	٢٠٠٧
حسام أحمد فرج	نظرية علم النص (رؤية منهجية في بناء النص النثري)	٢٠٠٧
محمد سالم سعد الله	ملكة النص : التحليل السيميائي للنقد البلاغي (الجرجاني نموذجا)	٢٠٠٧
عبد السلام حيمر	في سوسيولوجيا الخطاب	٢٠٠٨

بسمة بلحاج رحمة الشكيلي	قراءة في بنية التفكير البلاغي العربي انطلاقا من مفهوم الخطاب	٢٠٠٨
كورنيليا فون راد صكوحي	لسانيات النص أو «لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب»	٢٠٠٨
محمد الأخضر الصبيحي	مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه	٢٠٠٨
عبد الواسع الحميري	في الطريق إلى النص	٢٠٠٨
عبد الواسع الحميري	الخطاب والنص : المفهوم- العلاقة- السلطة	٢٠٠٨
نعمان بوقرة	مدخل إلى التحليل اللساني للخطاب الشعري	٢٠٠٨
نعمان بوقرة	المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب	٢٠٠٩
عبد الواسع الحميري	ما الخطاب وكيف نحلله؟	٢٠٠٩
جمعان بن عبد الكريم	إشكالات النص	٢٠٠٩
سعيد بحيري	أشكال الربط في القرآن الكريم ، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة	؟؟؟
إبراهيم خليل	في نظرية الأدب وعلم النص	٢٠١٠

٣-٣. المقالات

الكاتب	العنوان	السنة
عبد الرحمن بودرع	نظرية تحليل النص من خلال الأصول اللسانية	١٩٨٨
سعد مصلوح	من نحو الجملة إلى نحو النص	١٩٩٠
سعد مصلوح	نحو أجرومية للنص الشعري ، دراسة في قصيدة جاهلية	١٩٩١
حاتم الصكر	الألسنية وتحليل النصوص الأدبية من وحدة الجملة إلى وحدة النص	١٩٩٢
فالح العجمي	الربط التفرعي في النص العربي	١٩٩٤
محمد فتوح أحمد	جدليات النص	١٩٩٤
مازن الوعر	الاتجاهات اللسانية المعاصرة ودورها في الدراسات الأسلوبية	١٩٩٤

أمنة بلعلي	نظرية النص عند جوليا كريستيفا	١٩٩٤
محمد حماسة عبد اللطيف	منهج في التحليل النصي للقصيدة	١٩٩٦
حاتم الصكر	التطور النظري للتحليل النصي	١٩٩٧
محمد خير البقاعي	بعض مصطلحات نظرية النص	١٩٩٧
عبد القادر بوزيدة	فان ديك وعلم النص ، اللغة والأدب جامعة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، عدد ١٢ ، ١٩٩٧ .	١٩٩٧
ماجد الجعافرة	التشكيل البلاغي وأثره في بناء النص : دراسة تطبيقية في نص لأبي تمام	١٩٩٨
محمد ساري	علم النص : إشكالية التعريف	١٩٩٨
نور الدين الفلاح	في مفهوم النص	١٩٩٨
سعيد حسن بحيري	دراسات لغوية تطبيقية في البنية والدلالة	١٩٩٩
محمد خير البقاعي	محاولات في ترجمة مصطلحات نظرية النص والعلاقات النصية	١٩٩٩
خيرة حمزة العين	لسانيات النص	٢٠٠٠
نزار التجديتي	نظرية لسانيات التواصل لزيغفريد شميت	٢٠٠٠
نزار التجديتي	إنتاج النص في نظرية زيغفريد شميث	٢٠٠١
محمد العبد	حبك النص (منظورات من التراث العربي)	٢٠٠١
مازن الوعر	نظرية تحليل الخطاب : النشأة والتطور والبناء	٢٠٠٢
صبّار نور الدين	لسانيات النص الأدبي	٢٠٠٢
عبد الجليل غزالة	الاتساق النصّي	٢٠٠٢
سعيد يقطين	من النص إلى النص المترابط	٢٠٠٣
جميل عبد المجيد	علم النص : أسسه المعرفية وتجلياته النقدية	٢٠٠٣
توفيق قريرة	التعامل بين بنية الخطاب وبنية النص في النص الأدبي	٢٠٠٣
نعمان بوقرة	قراءة لسانية نصية في مجموعة ((تراتيل الغربة)) للشاعر علي عقلة عرسان	٢٠٠٣
بشير إبرير	من لسانيات الجملة إلى علم النص	٢٠٠٤

محمد أبو غرة	من النصّ إلى العنوان	٢٠٠٥
نعمان بوقرة	نحو النص مبادئه واتجاهاته الأساسية	٢٠٠٧
جمعان عبد الكريم	مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النصية	٢٠٠٧
إبراهيم خليل	قواعد التماسك النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم قواعد النص	٢٠٠٧
إبراهيم خليل	استقبال النظرية : مثال من نحو النص	٢٠٠٩
عثمان أبو زنيد	نحو النص : إطار نظري ودراسات تطبيقية	٢٠٠٩

٣.٤. الترجمات

المؤلف	العنوان	المترجم	السنة
برند شبلنر	علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب- البلاغة- علم اللغة النصي	محمود جاد الرب	١٩٨٧
رولان بارت	نظرية النص	منجي الشملي وعبد الله صولة ومحمد القاضي	١٩٨٨
رولان بارت	نظرية النص	محمد خير البقاعي	١٩٨٨
جوليا كريستيفا	علم النص	فريد الزاهي	١٩٩١
يوري لوتمان	تحليل النص الشعري : بنية القصيدة	محمد فتوح أحمد	١٩٩٤
براون (ج ب) ، ويول (ج)	تحليل الخطاب	محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي	١٩٩٧
دي بوجراند روبرت	النص والخطاب والإجراء	ترجمة تمام حسان	١٩٩٨
من هيه ، وديهفيجر فولفجانج	مدخل إلى علم اللغة النصي	فالح بن شبيب العجمي	١٩٩٩
فان ديك	النص والسياق	عبد القادر قنيني	٢٠٠٠
فان ديك	علم النص ، مدخل متداخل الاختصاصات	ترجمة سعيد حسن بحيري	٢٠٠١
ألبرت نيوبرت وغريغوري شريف	الترجمة وعلوم النص	محيي الدين حميدي	٢٠٠٢
زتسيسلاف واوزنياك	مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)	سعيد حسن بحيري	٢٠٠٣
سارا ميلز	مفهوم الخطاب في الدراسات الأدبية واللغوية المعاصرة	عصام خلف كاملدار	٢٠٠٣

جان ماري سشايفر	النص	منذر عياشي	٢٠٠٤
فان ديك وآخرون	النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)	منذر عياشي	٢٠٠٤
من هيه ، وديهفيجر فولفجانج	مدخل إلى علم لغة النص	سعيد حسن بحيري	٢٠٠٤
فان ديك ، وآ . تورين كلاوس برينكر	النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)	منذر عياشي	٢٠٠٤
	التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)	سعيد حسن بحيري	٢٠٠٥
مارغوت هايتمان وفولفغنغ هايتمان	أسس لسانيات النص	موفق محمد جواد المصلح	٢٠٠٦
مجموعة من المؤلفين	علم لغة النص (نحو آفاق جديدة)	سعيد حسن بحيري	٢٠٠٧
دومينيك ما نغونو	المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب	محمد يحياتن	٢٠٠٨
مجموعة من المؤلفين	إسهامات أساسية في علم النص	سعيد حسن بحيري	٢٠٠٨
كلماير وآخرون	أساسيات علم لغة النص : مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه	سعيد حسن بحيري	٢٠٠٩
فرانسوا راستيي	فنون النص وعلومه	ادريس الخطاب	٢٠١٠

٣.٥. قراءة أولية في الحصيلة

قد تبدو هذه الحصيلة ، للوهلة الأولى ، مهمّة جدا ، قياسا إلى ما يكتب وينشر في بعض المجالات الأخرى ، لكنها بالتأكيد ، تبقى ضعيفة قياسا إلى ما يكتب وينشر في ثقافات أخرى ، ويكفي أن نشير في هذا السياق إلى أن مجلة *Bulletin de linguistique* حاولت ضبط عدد الأعمال التي صنفت في مجال لسانيات النص *Linguistique du texte* ومجال تحليل الخطاب *Analyse du discours* ، مابين (١٩٧٨م) و(١٩٩٠م) ؛ يعني خلال عقد من الزمن تقريبا ، فوجدت أن مجموع ما ألف يتراوح بين (٩٤) و(٢٩٨) عملا في العام الواحد ؛ وأن عدد الأعمال حول نحو النص وتحليل الخطاب بلغت خلال سنة (١٩٨٤م) وحدها (٢٩٨) عملا[1] .

(١) محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص) ، ج١ ، ص٣٨ ، وص٧٦ .

وعموما يمكن أن نميز في هذه الحصيلة بين :

٣.٥.١. كتابات نظرية

وهي كتابات اهتمت بالجانب النظري تحديدا ، من خلال عرض أهم اتجاهات لسانيات النص ، أو من خلال التركيز على نموذج محدد[١] .

صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص
سعيد حسن بحيري	علم لغة النص : المفاهيم والاتجاهات
عفيفي أحمد	نحو النص : اتجاه جديد في الدرس النحوي
محمد الأخضر الصبيحي	مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه
عبد الواسع الحميري	في الطريق إلى النص
عبد الواسع الحميري	الخطاب والنص : المفهوم- العلاقة- السلطة
نعمان بوقرة	المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب
عبد الواسع الحميري	ما الخطاب وكيف نحلله؟
حاتم الصكر	التطور النظري للتحليل النصي

٣.٥.٢. كتابات تطبيقية

وهي كتابات اهتمت بالجانب التطبيقي تحديدا :

مصطفى صلاح قطب	دراسة لغوية لصور التماسك النصي في لغتي الجاحظ والزيات
محمد بريك ، محروس السيد يوسف	المعنى النحوي الدلالي وأثره في تفسير النص وبيان تماسكه (دراسة نصية في المعلقات السبع)
سعيد حسن بحيري	دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة
إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد	مدخل إلى علم لغة النص (تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر)
صبحي إبراهيم الفقي	علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية على السور المكية)

(١) جميع هذه الاختيارات عينة عشوائية الغاية منها التمثيل لا الحصر .

سعد مصلوح	نحو أجرومية للنص الشعري ، دراسة في قصيدة جاهلية
ماجد الجعافرة	التشكيل البلاغي وأثره في بناء النص : دراسة تطبيقية في نص لأبي تمام

٣.٥.٣. كتابات تجمع بين النظرية والتطبيق

تزاوج هذه الكتابات بين الجانبين النظري والتطبيقي ، وهذا ما يجعلها تحظى باهتمام كبير ، ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الكتابة بالعناوين الآتية :

محمد خطابي	لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب
الأزهر الزناد	نسيج النص ، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا
سعيد حسن بحيري	دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة
إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد	مدخل إلى علم لغة النص (تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر)
محمد حماسة عبد اللطيف	منهج في التحليل النصي للقصيدة
ماجد الجعافرة	التشكيل البلاغي وأثره في بناء النص : دراسة تطبيقية في نص لأبي تمام

٣.٥.٤. كتابات نقدية

المراجعة النقدية في أي مجال من مجالات المعرفة شكل من أشكال التأريخ للعلم ، وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب ، قلما يهتم الباحثون بمراجعة الكتب التي تصدر ، لذلك يظل كثير منها مجهولاً لا يصل خبرُه إلى المتخصصين ولا يُعطى حقه من التنويه به إن كان جيدا ، ومن الإشارة إلى ما فيه من النواقص إن كان سيئا . وذلك ما يجعل إسهام الكتب المنشورة حديثًا في تطوير التخصصات المختلفة يكاد يكون معدوما . وسبب عدم الاهتمام هذا إنما يكمن في نظر كثير من الباحثين إلى أن مراجعة الكتب عمل تافه لا يستحق أن يبذل فيه الجهد . لهذا فإنه لا لوم على من

يصف الثقافة العربية المعاصرة بأنها ثقافة «صامتة» ، يكاد ينعدم فيها الحوار العلمي ؛ إذ يكتفي القارئ ، في أغلب الأحوال ، بالاحتفاظ لنفسه بانطباعاته عما قرأ ، ولا يشرك معه غيره فيها[1] .

تعكس لسانيات النص واقع الحال هذا ؛ فمن مجموع الدراسات والأبحاث المشار إليها سابقا لم نجد سوى مراجعتين نقديتين :

- **جميل عبد المجيد ، علم النص : أسسه المعرفية وتجلياته النقدية ؛**
- **إبراهيم خليل ، استقبال النظرية : مثل من نحو النص .**

عرضت الدراسة الأولى لثلاث محاولات اعتبرها الباحث من أبرز الدراسات النقدية العربية الحديثة ، يتعلق الأمر (بحسب تاريخ صدورها) :

١ . محمد خطابي ، لسانيات النص : مدخل إلى انسجام الخطاب ؛
٢ . سعد مصلوح ، نحو أجرومية للنص الشعري : دراسة في قصيدة جاهلية ؛
٣ . صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص .

وقد اجتهد الباحث في عرض أفكار كل دراسة على حدة ، وجوانب القوة والضعف فيها ، وهذا ما يجعل هذه الدراسة ريادية بكل المقاييس .

أما المحاولة الثانية لإبراهيم خليل ، فإنها تتفق مع سابقتها في دراستين وتختلف عنها في واحدة :

١ . صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ؛
٢ . محمد خطابي ، لسانيات النص : مدخل إلى انسجام الخطاب ؛
٣ . الأزهر الزناد ، نسيج النص .

إن اختيار الباحث لهذه المحاولات مبني على التقارب بينها في زمن التأليف ، ولأنها ، علاوة على ذلك ، محاولات رائدة في هذا الضرب من التصنيف . ولأن كتاب صلاح فضل «بلاغة الخطاب وعلم النص» أفرط في التنظير على حساب التطبيق ، خلافا لكتابي الزناد وخطابي ، فقد تطرق إليه أولا ، وتناول «لسانيات النص» ، بعده ، مع أنه سابق له ، متقدم عليه ، من حيث سنة النشر والطبع[2] .

(١) حمزة بن قبلان المزيني ، مراجعات لسانية ، ص١٧-١٨ .

(٢) إبراهيم خليل ، استقبال النظرية : مثل من نحو النص ، ص١١٢ .

وعلى عكس ما جاء في الدراسة الأولى ، فإننا لم نقف في هذه الدراسة على إشارات نقدية مهمة ؛ إذ نحا الباحث منحى عرض الأفكار وشرحها بشكل رتيب .

٣.٥.٥. كتابات تنظيرية

نادرا ما نقف في الثقافة العربية على كتابات تتجاوز العرض النظري والتطبيق إلى التنظير .

وعلى خلاف هذا النهج حاول الدكتور أحمد المتوكل في كتابه : **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : بنية الخطاب من الجملة إلى النص** ؛ أن يدافع على تصور مفاده أن نحو النص امتداد لنحو الجملة ، على أساس أن «نموذج بنية الجملة يمكن أن يعد نموذجا جزئيا للنص ككل» (ديك ١٩٩٧ ج٢ : ٤٣٢) . هذه الأطروحة ، في الواقع ، تندرج في أطروحة أعم تقول بالتماثل البنيوي والعلاقي (الوظيفي) بين المفردة والمركب الاسمي ، والجملة البسيطة والجملة المعقدة والنص ، وبالإمكان استخدام المبادئ والإواليات نفسها لوصف خصائص هذه المكونات ، وهذا ما كشف عنه المتوكل من خلال ورودها بالنظر إلى الجملة المعقدة ثم بالنظر إلى النص[1] .

٣.٥.٦. الترجمات

تطرح الترجمة في مجال لسانيات النص قضايا وإشكالات كثيرة ، لا تختلف عن تلك التي تطرحها الترجمة في المجالات المعرفية أخرى ، ولذلك لا نجد ضرورة للحديث عن تلك القضايا المطروحة .

وعموما فإن الحصيلة المشار إليها أعلاه جاءت غنية ومتنوعة بالنظر إلى ما يلي :

أ . **مجالاتها** : الجملة ، النص ، الخطاب ؛

ب . **طبيعتها** : جوانب نظرية- جوانب تطبيقية- الجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي- جوانب تنظيرية ؛

ت . **غاياتها** : اختبار مجموعة من المفاهيم المرتبطة بتماسك النص[2] ، سواء تلك

(١) أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفي : بنية الخطاب من الجملة إلى النص ، ص ٨٤ .

(٢) نستعمل مفهوم التماسك هنا بمعناه اللغوي العام .

التي اقترحها الغربيون ، أو المستخلصة من الممارسات التحليلية في مباحث البلاغة والتفسير والنقد الأدبي ؛

ث . المستويات المدروسة : الاهتمام بمجموعة من مستويات التماسك النصي ، أو الاقتصار على مستوى محدد دون غيره ، أو إضافة عناصر أخرى تسهم في التماسك ؛

ج . مجالات التطبيق : السور القرآنية ، الشعر (قديم- حديث) ، النثر (قصة- رواية- مقامة . . .) ؛

ح . مرجعياتها : مرجعيات غربية : (هاليداي ورقية حسن ، ودي بوغراند ، وفان ديك) ، أو مرجعية تراثية : (البلاغة ، والتفسير ، والنقد الأدبي . . .) ، أو المزج بين المرجعيتين العربية والغربية .

٤- لسانيات النص في الثقافة العربية وإشكالات التلقي

إن رصد تجليات حضور لسانيات النص في الثقافة العربية يفرض تحديد مسارات التلقي في بعديها الإبستمولوجي والسوسيولوجي ؛ لأن مسار أي علم ونشأته وتطوره يتحدد بمجموعة من العوامل ، بعضها يشكل بنية العلم ذاته ؛ أي مبادئه وقواعده الملازمة له والمساهمة في تطور مفاهيمه ومناهجه ونظرياته ، والبعض الآخر يشكل شروطا وأبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية . . . تسهم بشكل ما في تحريك ذلك النسق والدفع به ، وهذا يعني ، على مستوى التفسير ، وجود مبدأين تفسيريين : مبدأ ينظر إلى العلم من الخارج *Externaliste* ويعتمد على إطار ما يسمى بسوسيولوجيا العلم ، ومبدأ آخر ينظر إلى العلم من الداخل *Internaliste* ويعتمد على إطار ما يسمى بإبستيمولوجيا العلم[1] .

إن الوقوف على أهم الملابسات المرتبطة بهذين الإطارين ، من شأنه أن يعطي فكرة واضحة عن تجليات حضور لسانيات النص في السياق العربي ، إلا أننا نفضل أن نحصر حديثنا في الجوانب السوسيولوجية تحديدا ، حتى لا نبتعد كثيرا عن الاختيار الذي تبنيناه في هذا العرض .

(1) *Canguilhem,G, Etudes d histoire de philosophie des sciences. p12.*

٤.١. التلقي في أبعاده السوسيولوجية

يمكن أن نميز في إطار الأبعاد السوسيولوجية للتلقي بين بعدين أساسيين ؛ أولهما عام ، وثانيهما خاص .

٤.١.١. التلقي في أبعاده السوسيولوجية العامة

ونقصد به علاقة النظرية المسافرة بالأنساق المعرفية الأخرى التي تتكامل وتتداخل معها ، والتي لا تخلو هي الأخرى من إشكالات ترتبط بالمحيط السوسيوثقافي العام . ومن الإشكالات المرتبطة بهذا البعد :

٤.١.١.١. الظهور العفوي

لا يكون ظهور النظريات طفرة ، وإنما يتأسس على مجموعة شروط ومقتضيات غاية في الدقة والإحكام ، وهي الشروط والضوابط التي تحدث عنها توماس كون في كتابه : بنية الثورات العلمية ، ولخصها في أمرين اثنين على الأقل :

أ- بلوغ العلم حدا من التراكم ؛

ب- سيادة أنموذج إرشادي[1] .

فنظريات العلم ونماذجه قائمة على الاستمرار والتجاوز والبناء ، لا تثبت الصورة ظرفا حتى يتراءى تفككها فتبرز معطيات جديدة ، وتحدث الأزمة . والعالم ينتظر هذه الأزمات دائما ويطرب لها ، بل يبحث عنها ويخلقها لأنه لا يستمر إلا بها ، وإلى هذا يشير كون : «إن رجل العلم الذي يعيش في أزمة سوف يحاول في دأب ومثابرة تصور نظريات تأملية يمكن لها ، إذا ما نجحت ، أن تميط اللثام عن الطريق إلى أنموذج إرشادي جديد ، وإذا ما فشلت أسقطها من حسابه في سهولة ويسر نسبيين لتفسح الطريق لغيرها»[2] .

(١) كل الإشارات إلى مفهوم الأزمة استقيناها من كتاب توماس كون ، *The Structures of Scientific Revolutions* ، وقد استعنا ببعض الترجمات العربية : شوقي جلال ، بنية الثورات العلمية ، وماهر عبد القادر محمد علي ، فلسفة العلوم : تركيب الثورات العلمية ، حيدر حاج إسماعيل ، بُنية الثورات العلمية ، سالم يفوت ، بنية الانقلابات العلمية .

(٢) توماس كون ، بنية الثورات العلمية ، ص١٣ .

ولا ينبغي أن يفهم التجاوز هنا بالمعنى السلبي للكلمة ، لأنه خصيصة علمية ؛ إذ يفترض في كل معرفة علمية أن يتجدد بناؤها باستمرار ، لأن التوصل إلى العلم معناه ، روحانيا ، التجدد والقبول بطفرة مباغتة يفترض فيها أن تناقض ماضيا ، وأن يتجدد بناؤها في كل لحظة ؛ لأن استدلالاتها الإبستيمولوجية سيكون أمامها المجال الكافي لكي تتطور ، على مستوى الأمور الخاصة ، دون اهتمام بالمحافظة على النسق التاريخي ، وهذا ما يشدد عليه غاستون باشلار[1] .

وعطفا على ما سبق ، فإن الصيغة الثورية التطورية عند كون تخضع لمراحل محددة ومضبوطة :

١ . النموذج الناجح .
٢ . مرحلة الشذوذ التي تقتضي :
- التساؤل .
- عدم التأكد .
- الشك
٣ . الأزمات
٤ . سقوط النموذج الناجح
٥ . النموذج الجديد .

وعليه ، فالأزمة تتنزل منزلة وسطى بين مراحل سابقة وأخرى لاحقة ، وهذا يقودنا إلى طرح السؤال الآتي : **هل تخضع النظريات في الثقافة العربية للصيغة التطورية التي اقترحها توماس كون؟**

تكشف المتابعة التاريخية لحركية النظريات في الثقافة العربية أنها لا تخضع لشروط الانتقال بمفهومه العلمي ، بل عادة ما تأتي الانتقالات فجائية وعشوائية . . . ، ولا تخضع لشروط محددة ومضبوطة ، ولا تستجيب لها ، اللهم تكرار النماذج الغربية في تطوراتها المتلاحقة ، ويكفي أن نشير في هذا السياق ، تمثيلا لا حصرا ، إلى أن البنيوية تجوزت في ثقافتنا وهي في أوجها ، والشيء نفسه يمكن أن نقوله عن نماذج أخرى ، في مجالات مختلفة ومتنوعة ، وهذا يجعلنا نقول بكثير من الاطمئنان إن

(1) G. Bachelard Formation de L esprit Scientifique. Contribution à une Psychanalyse de la Connaissance Objective.

استقبال النظريات عندنا يخضع لسلطة النماذج الغربية[1] ، وهذا ما يجعله أقرب إلى التحولات المعروفة في مجالات الموضة ، منه إلى التحولات في مجال العلم . **فهل تشذ لسانيات النص عن هذا التقليد؟**

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي أن يكون نحو الجملة قد بلغ حدا من التراكم ، ثم عجز عن تفسير بعض القضايا الإشكالية (مرحلة الأزمة) ، مما يستوجب التحول إلى لسانيات النص كأنموذج بديل ، وهذا ما لم يحصل بعد .

٤.١.١.٢. إشكال بناء الأنساق المعرفية

إن الحديث عن تلقي لسانيات النص في الثقافة العربية ، يفرض استحضار أشكال بناء الأنساق المعرفية ، فقد بينا سابقا أن لسانيات النص مجال لتداخل اختصاصات عديدة أسهمت في إنضاج هذا المجال المعرفي ، واكتمال خصوصياته المميزة له عن العلوم الأخرى . وعليه فإن ضمان قدر من النجاح للسانيات النص في المجال التداولي العربي ، يقتضي ، بالضرورة ، أن تكون تلك الأنساق ، أو بعضها على الأقل ، قد بلغت قدرا من النضج والاكتمال . وحتى نتبين حقيقة هذا الأمر فإننا سنركز على اللسانيات تحديدا ؛ نظرا إلى نصيبها الوافر من لسانيات النص ، كما يظهر من خلال الدوال المشكلة لنسيج التسمية .

٤.١.١.٢.١. أي لسانيات لأي نص؟

أثار الواقع الراهن للسانيات في الثقافة العربية[2] ، وما يزال ، أسئلة كثيرة عن الأسباب الكامنة وراءه ؛ في زمن أصبحت فيه اللسانيات رائدة العلوم الإنسانية

(١) وقفنا على هذه الأمور بتفصيل في نص مداخلة بعنوان : الثقافة العربية وسلطة النموذج الغربي (بحث مرقون) . وكثيرا ما يقف المتتبع لسفر النظريات ، ومن عجب ، على بعض المحاولات التي تسعى إلى تبرير أسباب هذه الانتقالات (العشوائية) التي تحدث بين الفينة والأخرى ، وهي تبريرات تتأسس على إسقاطات كثيرا ما تتحول إلى ردود فعل سلبية .

(٢) يثير هذا الموضوع قضايا إشكالية كثيرة شكلت موضوع أطروحتنا لنيل الدكتوراه ، ويمكن الاطلاع على بعض تلك القضايا في كتابنا ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته .

بإطلاق ، وإليها يسند دور قيادتها . وهذا ما قاد مجموعة من الباحثين -لسانيين وغير لسانيين- إلى القول بوجود أزمة[1] في البحث اللساني «وتتمثل هذه الأزمة في مجالاته النظرية ، والمنهج والموضوعات البحثية ، والجوانب المؤسسية المتصلة بأقسام تدريس اللسانيات ، وبالأستاذ ، وبتدريب الطلاب . كما نجد أن هذا العلم لا يزال هامشيا مقارنة مع العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى بالرغم من الازدياد المطرد للمتخصصين فيه ، وبالرغم من الأهمية المركزية لموضوعه : اللغة في المجتمع»[2] .

لقد كان من نتائج هذا الوضع أن بقيت اللسانيات في ثقافتنا «ذلك المجهول الذي يثير فينا ريبا وشكا ، وتوجسا وخوفا ، أكثر مما يثير فينا نزعة -ولو فضولية- لمعرفة موقفنا من واقع الثقافة ، والعلم ، والمعرفة في العالم»[3] ؛ فعلم اللسانيات لم يحظ بعد بالأهمية التي حظي بها في الغرب ؛ إذ على الرغم من «مرور نصف قرن ، على معرفته ، والعلم به ، والبحث فيه ، وتدريسه في الجامعات العربية ، ما زال علما غريبا على جمهور المثقفين في الوطن العربي ، ناهيك بجمع غفير من القائمين على تعليم اللغة العربية في المدارس والمعاهد ، وتلك -لا شك- آفة من آفات انفصال الجامعات العربية عن مجتمعها»[4] .

استنادا إلى هذا التشخيص نتساءل : **كيف يمكن للسانيات النص أن تستفيد من واقع اللسانيات؟ وكيف يمكن أن تستثمر معطياته ونتائجه؟**

وفي السياق نفسه يزداد إلحاح السؤال عندما نجد الوضع يزداد قتامة بالنسبة إلى

(١) تكاد تجمع كل الكتابات التي اهتمت بمحاولة تشخيص واقع البحث اللساني في الثقافة العربية ، أن اللسانيات تعيش أزمة ، وقد دافعنا في أطروحتنا الجامعية عن رأي مخالف لهذا الطرح ، واعتبرنا ما تعيشه اللسانيات في ثقافتنا نتيجة من نتائج إشكالات التلقي ، لأن الأزمة مرتبطة بسياقات النهايات ، في حين أن ما تعيشه اللسانيات في ثقافتنا مرتبط بسياق البدايات .

(٢) أحمد محمود عشاري ، أزمة اللسانيات في العالم العربي ، ص٩ .

(٣) منذر عياشي ، قضايا لسانية وحضارية ، ص ١١ .

(٤) حلمي خليل ، دراسات في اللسانيات التطبيقية ، ص٩ .

تخصصات أخرى كعلم الاجتماع[1] ، وعلم النفس[2] ، والذكاء الاصطناعي . . .

٤.١.٢. التلقي في أبعاده السوسيولوجية الخاصة

تنبثق الأبعاد السوسيولوجية من رحم النظرية ؛ أي من مقوماتها البنيوية الداخلية ، وسنقتصر من ذلك على قضيتين إشكاليتين :

٤.١.٢.١. النص: إشكالات الحد والتعريف

فضبط المفاهيم ضرورة إبستمولوجية يستحيل قيام علم من العلوم بدونها ، وأكثر المشكلات وضوحا بالنسبة إلى لسانيات النص مشكلة المفهوم الجوهري الذي يقوم عليه هذا الحقل المعرفي ، ونعني تحديدا مفهوم النص .

فعلى الرغم من الحضور القوي للنص في سياقات التواصل والأغراض اليومية ، فإنه يبقى من المفاهيم التي تستعصي على التعريف . لا تأتي صعوبة تحديد النص من قابليته للدراسة من عدة وجوه وإمكانية تطبيق مقاربات مختلفة متنوعة ، ولكن كذلك من حيث إنه وسيط (*médium*) مفتوح بدون حدود واضحة وذلك من عدة جهات مختلفة :

- من حيث الطول : هل يمكن أن نعتبر أقوالا تتمثل في جملة واحدة أو في أقل من جملة واحدة أو في أقل من جملة نصوصا؟

- من حيث السند : هل هو الكتابة أو الخطاب الشفوي . وهل نكتفي بنظام اللغة أم يمكن أن تدخل في مفهوم النص أنظمة علاماتية (*Sémiotiques*) أخرى تسهم مع اللغة في تكوين الدلالة مثل الصور وكل ما يتعلق بطرق العرض الإعلامية

(١) للوقوف على بعض تحليلات أزمة علم الاجتماع في أوطاننا يمكن الرجوع إلى كتاب : نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة . وسوف هنا نصا لمحمد عزت حجازي يقول فيه : «إن نظرة تحليلية نقدية لواقع العلم تنهي بنا إلى أنه يمر بأزمة : فقد نشأ وتطور ، ومازال هزيلا ، لا يوفر مقولات نظرية خصبة قادرة على الإيحاء بأفكار تعين على النماء والتجدد ، ومناهج يمكن أن تقود إلى نتائج صلبة الأساس نافذة الدلالة ، وكان ، ومازال ، منعزلا أو مغتربا عن الواقع الاجتماعي الحي» (المرجع نفسه ، ص١٣)

(٢) يمكن الرجوع إلى كتاب الغالي أحرشاو ، واقع التجربة السيكولوجية في الوطن العربي .

المستعملة في الأقراص المدمجة (*CDROM*) أو الأنترنيت؟

– ثم من حيث منتج النص : هل ننظر في المناجاة (*monologue*) أو الحوار الثنائي (*dialogue*) أم حتى في الحوار متعدد الأطراف (*plurilogue*)

-أو من حيث النظر إلى النص بوصفه منتوجا ثابتا يتميز بثبوت الهيئة الدلالية عند التلقي في أزمنة وأماكن مختلفة كما هو الأمر بالنسبة إلى مفهوم النص الكلاسيكي ، أم اعتباره سيرورة يتميز بالتأثير المتبادل والتفاعل بين أطراف التواصل (حوار شفاهي أو تواصل بالبريد الإلكتروني ، أو المحادثة باستعمال الأنترنيت *Chat*)[1] .

وعلى العموم فإن «كل محاولة لتعريف النص تكشف في الوقت نفسه عن مقاربة علمية واتجاه معين لدراسة النص»[2] .

للاعتبارات السابقة قد يبدو إشكال تحديد النص إشكالا عاما لا يقتصر على ثقافة دون أخرى[3] ، لكن بالرجوع إلى مصطلح النص في الثقافة الغربية سنجد أن مستعمليه المعاصرين قد أوضحوا انخراطه في حقول معرفية جديدة كل الجدة ، وأبرزوا دوره في إحداث القطيعة الإبستمولوجية والمفاهيمية المنشودة مع الحقول المعرفية القديمة (بلاغة ، فيلولوجيا ، تفسير النص ، تأويلية ، أسلوبية ، نقد ، أدب ، إلخ) ، وعلى هذا الأساس فإن مصطلح النص لم يأخذ عبثا مكان المصطلحات التي كانت مهيمنة قبله في التفكير والتحليل والدراسة ، مثل «العمل» و«الأثر» ، و«الجملة» ، بل برز للوجود ليدل على مواقف فلسفية محددة واختيارات منهجية ،

(١) كورنيليا فون زاد صكوحي ، لسانيات النص ، أو اللسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب» ، ص٥٠-٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٥٢ .

(٣) كان من المفروض أن نتناول هذا الإشكال ضمن الأبعاد الإبستمولوجية للتلقي ، لكننا آثرنا أن نتناول هذا الإشكال ضمن الأبعاد السوسيولوجية العامة للتلقي ؛ وذلك لاعتبارين أساسيين على الأقل : ١ . الاعتبار المشار إليه أعلاه ٢ . لأن قضايا التعريف في السياق العربي تختلف عن مثيلتها في السياق الغربي .

وهذا ما لم يتحقق في ثقافتنا لحد الآن[1] .

نتبين من الحصيلة السابقة حقيقة هذا الإشكال وعمقه ، فقد تنوعت تلك العناوين بين : الجملة والنص والخطاب ، وأحيانا نقف على تداخل بين النص والخطاب[2] من خلال الربط بينهما بمركبات عطفية تفيد مطلق الجمع والاشتراك (الواو) ، أو تفيد التنويع والاختيار (أو) ، كما لم يخل كتاب أو مقال من تعريف أو أكثر ، وقد يستغرق التعريف فصلا كاملا من فصول الكتاب ، أو بابا برمته لمناقشة التعريف وطرح قضاياه ، بل نجد مؤلفات كاملة خصصت لتعريف النص[3] ، أو تعريف الخطاب وطرائق تحليله[4] ، أو الوقوف على جوانب التداخل أو الاختلاف بينهما[5] .

ويظهر إشكال الحد على مستوى التطبيق ، خصوصا ، وهذا ما يفسر وجود مقدمات طويلة في الكثير من الكتابات التطبيقية في مجالات لسانيات النص ، تحاول أن تحدد مجال النص المدروس .

(١) تتبع نزار التجديتي بعض تلك التعاريف ، وبين أنها ناتجة عن التباس واضح لا يراعي الفارق الشاسع بين السياقين المعرفيين اللذين استخدم فيهما النص في اللغات الأوروبية المعاصرة واللغة العربية القديمة ؛ إذ السياق المعرفي الغربي سياق حداثي يؤكد على القطيعة المعرفية مع العهد الفكري السابق ويؤمن بتعدد المعاني ، بينما السياق المعرفي العربي الإسلامي سياق ديني يعني فيه ورود النص إثبات معنى واحد للآية القرآنية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، ليس النص في النظرية السميائية المعاصرة مجرد مجموعة من الجمل المتراكمة بل هو بناء دلالي يتجاوز كليا مستوى الجملة . (نزار التجديتي ، إنتاج النص في نظرية ريففريد شميث ، ص ٣٩٤)

(٢) يمكن أن يفسر ذلك بتأثر بعض الباحثين بالدراسات الأنكلوساكسونية التي تستعمل «لسانيات الخطاب» بمعنى «لسانيات النص» . (كورنيليا فون زاد صكوحي ، ص ٥٠)

(٣) عبد الواسع الحميري ، في الطريق إلى النص ، مرجع مذكور .

(٤) عبد الواسع الحميري ، ما الخطاب وكيف نحلله؟ ، مرجع مذكور .

(٥) عبد الواسع الحميري ، الخطاب والنص : «المفهوم- العلاقة- السلطة» ، مرجع مذكور .

٤.١.٢.٢. المنظومة المفاهيمية للسانيات النص

أشرنا آنفا إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المفاهيم في الأبحاث العلمية والاجتماعية والإنسانية لما لها من دور في ضبط التعامل في الحياة اليومية والعملية ، وفي بناء النظريات والنماذج في الحياة العلمية ، فأي تواصل لغوي لا يتحقق بين الناس إلا بالمفاهيم ؛ إذ هي جوهر اللغة الطبيعية العادية ولب اللغة العلمية الاصطناعية ؛ إنها ما يجعل الإنسان يفرق بين شيء وشيء ، وكائن وكائن ، وكيان وكيان . . .[1] .

وأول الإشكالات المطروحة في مجال لسانيات النص ، ما يتعلق بالتسمية ؛ إذ نقف على اختلافات واضحة بهذا الخصوص ، فمن التسميات الأكثر تداولا : **لسانيات النص ، علم النص ، علم لغة النص ، علم اللغة النصي ، نحو النص ، علم اللغة النظامي ، لسانيات القول ، تحليل الخطاب . . .**[2] .

ويعكس الاختلاف في المفاهيم المترجمة في المجال التداولي العربي عمق الإشكال المطروح ؛ وهذا يعني أن تلك المفاهيم ما زالت تحتاج إلى نسق ناظم يتحقق به الانسجام والاتساق (بمفهومهما اللغوي) ، وسنحاول أن نكشف بعض مظاهر الاضطراب المصطلحي من خلال الترجمة العربية لمصطلحي *Cohesion* ، و*Coherence*[3] .

(١) محمد مفتاح ، المفاهيم معالم ، ص ٥-٦ .

(٢) يرتبط هذا الإشكال في أحد جوانبه بالتذبذب المصطلحي الذي يطرحه مشكل المصطلح اللساني : اللسانيات- علم اللغة . . .

(٣) آثرنا الاقتصار على هذين المصطلحين لمركزيتهما في لسانيات النص ، فهما المعياران الأولان من معايير النصية عند دي بوغراند ، كما وقفنا على مظاهر ارتباك واضطراب في مصطلحات أخرى يحتاج بيانها إلى بحث مستقل .

المصطلح	الترجمة المقترحة	المترجم
Cohesion	الاتساق	محمد خطابي+ محمد الأخضر الصبيحي+ صكوحي
	التضام	إلهام أبو غزالة
	الالتئام	عبد القادر قنيني
	الترابط	عمر فايز عطاري
	السبك أو الربط أو التضام ، الترابط النصي	أحمد عفيفي
	السبك	تمام حسان+ جميل عبد المجيد
	المتماسك الشكلي	صبحي الفقي
Coherence	الانسجام	محمد خطابي+ محمد الأخضر الصبيحي+ صكوحي
	التقارن	إلهام أبو غزالة
	الاتساق	عبد القادر قنيني
	الحبك	جميل عبد المجيد+ حسام أحمد فرج
	الحبك أو التماسك أو الانسجام أو الاتساق	أحمد عفيفي
	الالتحام	تمام حسان
	التماسك الدلالي أو المعنوي	صبحي الفقي

٥- خلاصات واستنتاجات

يمكن أن نخلص من خلال كل ما أسلفناه إلى مجموعة من النتائج ، نعتبرها حصيلة تتبعنا لملابسات تلقي لسانيات النص في الثقافة العربية ، ومن أهمها :

- ضعف الحصيلة قياسا إلى ما يكتب وينشر من أبحاث ودراسات في السياق الغربي ؛
- عدم التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي ، فمعظم ما كتب يركز على الجوانب النظرية تحديدا ؛
- صعوبة مواكبة مستجدات البحث في مجال لسانيات النص ؛ نظرا إلى التطور السريع الذي تعرفه المجالات المعرفية المحاقلة ؛ وقد مثلنا لذلك بما تطرحه اللسانيات

في الثقافة العربية من قضايا وإشكالات تفسر الصعوبات التي نجدها في بعض المحاولات التي سعت إلى استثمار نتائج نماذج لسانية متقدمة ، ومن ذلك وجهة نظر بيتوفي التي استندت إلى قواعد ومبادئ نظرية الربط والعمل ؛

- تكرار القضايا المطروقة ، والاقتصار على جوانب محددة دون أخرى ، وأحيانا نجد آليات الاشتغال هي نفسها ، وإن اختلفت العناوين والمتون المدروسة ؛
- الاقتصار على بعض مفاهيم لسانيات النص وإهمال مفاهيم أخرى ؛
- السير على نهج الكتابات الغربية ، واستثمار آليات الاشتغال دون نقد أو مناقشة ؛
- إكراه النص العربي على قبول قواعد اشتقت من نصوص لغات مختلفة ، ولذلك نعتبر جل النتائج المتحصلة هي بمثابة اختبار للنصوص أكثر مما هي اختبار للقواعد ولآليات الاشتغال ؛
- أغلب ما ترجم لحد الآن كان عن اللغة الألمانية (ترجمات بحيري) ، واللغة الإنجليزية (ترجمات قليلة جدا) ، ونسجل غياب ترجمات أخرى عن اللغة الفرنسية ، واللغة الروسية . . . على الرغم من تقدم البحث في الدراسات التي تكتب بهذه اللغات .

٦. آفاق البحث في لسانيات النص

إن استثمار لسانيات النص في الثقافة العربية يمكن أن يساعد بشكل كبير على تقدم البحث في مجالات كثيرة ، ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق :

- الاهتمام ببعض الجوانب الأساسية ؛ وذلك من قبيل ما تحدث عنه فان ديك في مجال تحليل الخطاب النقدي *CDA* ، الذي يشمل مجالات مهمة منها : خطاب النخبة ، وخطاب الأقليات والفئات المهمشة والمحرومة : الأطفال- المهاجرين . . .) ؛
- قراءة التراث اللغوي العربي قراءة جديد ؛ بإعادة النظر في مجموعة من المفاهيم اللغوية التقليدية السائدة ؛
- الإفادة من لسانيات النص في تدريس النصوص وتحليلها ، وفي الترجمة ، وتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها . . .

والله أعلم

مراجع البحث[1]

١ . إدوارد سعيد ، عندما تسافر النظرية ، بيت الحكمة ، العدد الثاني ، السنة الأولى ، يوليوز ١٩٨٦م .

٢ . محمد مفتاح وأحمد بوحسن (تنسيق) ، انتقال النظريات والمفاهيم ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة : ندوات ومناظرات ، رقم ٧٦ ، ١٩٩٩م(التقديم) .

٣ . حسين السوداني ، أثر فرديناند دي سوسير في البحث اللغوي العربي ، بحث لنيل الكفاءة في اللسانيات بإشراف الدكتور عبد السلام المسدي ، ١٩٩٦-١٩٩٧م .

٤ . سعيد يقطين ، انفتاح النص الروائي (النص و السياق) ، بيروت- الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠١م .

5. Robert-Alain de Beaugrande, Wolfgang Dressler, Introduction to text linguistics, Longman

٦ . إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد ، مدخل إلى علم لغة النص : تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م .

٧ . محمد خطابي ، مظاهر انسجام الخطاب ، بحث (مرقون) لنيل دبلوم الدراسات العليا ، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب بالرباط ، ١٩٨٨م ، إشراف د . محمد مفتاح .

٨ . مصطفى صلاح قطب ، دراسة لغوية لصور التماسك النصي في لغتي الجاحظ والزيات (رسالة دكتوراه) ، جامعة القاهرة- كلية دار العلوم ، إشراف د . عبد الصبور شاهين ،١٤١٧هـ /١٩٩٦م .

٩ . محمد بريك محروس السيد يوسف ، المعنى النحوي الدلالي وأثره في تفسير النص وبيان تماسكه (دراسة نصية في المعلقات السبع) ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، إشراف د . محمد حماسة عبد اللطيف ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

(١) آثرنا ترتيب مراجع البحث بحسب ورودها في المتن .

١٠ . عبد المهدي الجراح ، الخطاب وأثره في بناء نحو النص ، تطبيق على المعلقات السبع ، رسالة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن ، ٢٠٠٢م .
١١ . محمد أشرف عبد العال الشامي ، معايير النصية (دراسة في نحو النص) ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، إشراف د . تمام حسان ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
١٢ . مريم فرنسيس ، في بناء النص ودلالته (محاور الإحالة الكلامية) ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ١٩٨٨م .
١٣ . سعيد يقطين انفتاح النص الروائي (النص- السياق) ، المركز الثقافي العربي ، بيروت- الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م .
١٤ . محمد مفتاح ، دينامية النص (تنظير وإنجاز) ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - بيروت ١٩٩٠م .
١٥ . محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء بيروت١٩٩١م .
١٦ . صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٦٤ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، صفر ، ١٤١٣هـ/ أغسطس ، ١٩٩٢م .
١٧ . جميل عبد المجيد ، بلاغة النص : مدخل نظري ودراسة تطبيقية ، دار غريب ، ١٩٩٢م .
١٨ . الأزهر الزناد نسيج النص ، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - بيروت ١٩٩٣م .
١٩ . سعيد حسن بحيري علم لغة النص : المفاهيم والاتجاهات ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، (لونجمان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ،١٩٩٧م .
٢٠ . سعيد حسن بحيري دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٧م .
٢١ . إبراهيم خليل ، الأسلوبية ونظرية النص ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧م .
٢٢ . جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
٢٣ . محمد مفتاح ، المفاهيم معالم : نحو تأويل واقعي ، المركز الثقافي العربي ، الدار

البيضاء - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م .
٢٤ . صبحي إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية على السور المكية) ، دار قباء للطباعة ، القاهرة ط١ ، ٢٠٠٠م .
٢٥ . محمد تحريشي ، أدوات النص ، أدوات النص ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٠م .
٢٦ . صبحي المبارك ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٠م .
٢٧ . علي آيت أوشان ، السياق والنص الشعري : من البنية على القراءة من البنية إلى القراءة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٠م .
٢٨ . محمد الشاوش أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، جامعة منوبة- تونس/المؤسسة العربية للتوزيع - بيروت ،٢٠٠١م .
٢٩ . حمزة بن قبلان المزيني ، مراجعات لسانية ، كتاب الرياض ، العدد ٧٩ ، يونيو ٢٠٠٠م .
٣٠ . محمد فكري الجزار ، لسانيات الاختلاف : الخصائص الجمالية لمستويات بناء النص في شعر الحداثة ، ٢٠٠١م .
٣١ . أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : بنية الخطاب من الجملة إلى النص ، دار الأمان ، الرباط ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م .
٣٢ . مصطفى النحاس نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب ، ذات السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
٣٣ . عفيفي أحمد نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م .
٣٤ . محمود أحمد نحلة علم اللغة النظامي (مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي) ، بدون دار نشر ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .
٣٥ . نهلة فيصل الأحمد التفاعل النصي (التناصية النظرية والمنهج) ، كتاب الرياض ، العدد ١٠٤ ، الرياض ، يوليو ، ٢٠٠٢م .
٣٦ . عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب : مقاربة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، لبنان ، ٢٠٠٣م .
٣٧ . عمر أبو خرمة ، نحو النص ، نقد النظرية وبناء أخرى ، عالم الكتب الحديث ،

الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤م .
٣٨ . حاتم عبيد ، في تحليل الخطاب ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس (فريق تحليل الخطاب) ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥م .
٣٩ . فتحي رزق الخوالدة : تحليل الخطاب الشعري -ثنائية الاتساق والانسجام في ديوان «أحد عشر كوكبًا» ، ط ١ ، أزمنة للنشر والتوزيع ، عمّان ٢٠٠٦م .
٤٠ . سعيد بحيري ، خواص تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .
٤١ . أحمد مداس ، لسانيات النص (نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري) ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م .
٤٢ . رابح بوحوش ، اللسانيات وتحليل النصوص ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦م .
٤٣ . عبد الملك مرتاض ، نظرية النص الأدبي ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٧م .
٤٤ . إبراهيم خليل ، في اللسانيات ونحو النص ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م .
٤٥ . حسين خمري ، نظرية النص : من بنية المعنى إلى سيميائية الدال ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ومنشورات الاختلاف ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م .
٤٦ . عزة شبل محمد ، محمد علم لغة النص ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م .
٤٧ . حسام أحمد فرج ، نظرية علم النص (رؤية منهجية في بناء النص النثري) ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م .
٤٨ . محمد سالم سعد الله ، ملكة النص : التحليل السيميائي للنقد البلاغي (الجرجاني نموذجا) ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م .
٤٩ . عبد السلام حيمر ، في سوسيولوجيا الخطاب ، الشبكة العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م .
٥٠ . بسمة بلحاج رحمة الشكيلي ، الخطاب : مفهومه وأسسه من خلال ما اصطلح به عليه ، ضمن كتاب مقالات في تحليل الخطاب ، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات- منوبة (وحدة البحث في تحليل الخطاب) ، تقديم ، حمادي صمود ، ٢٠٠٨م .
٥١ . كورنيليا فون زاد صكوحي ، لسانيات النص ، أو «لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب» ، ضمن كتاب مقالات في تحليل الخطاب ، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات- منوبة (وحدة البحث في تحليل الخطاب) ، تقديم حمادي صمود ، ٢٠٠٨م .
٥٢ . محمد الأخضر الصبيحي ، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ومنشورات الاختلاف ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م .
٥٣ . عبد الواسع الحميري ، في الطريق إلى النص ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م
٥٤ . عبد الواسع الحميري الخطاب والنص : المفهوم- العلاقة- السلطة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م .
٥٥ . نعمان بوقرة مدخل إلى التحليل اللساني للخطاب الشعري ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م .
٥٦ . نعمان بوقرة المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩م .
٥٧ . عبد الواسع الحميري ما الخطاب وكيف نحلله؟ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩م .
٥٨ . جمعان بن عبد الكريم ، إشكالات النص ، المركز الثقافي العربي ، والنادي الأدبي بالرياض ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م .
٥٩ . عبد الرحمن بودرع نظرية تحليل النص من خلال الأصول اللسانية ، مجلة الموقف ، المغرب ، العدد ٥-٦ ، مارس ١٩٨٨م .
٦٠ . سعد مصلوح من نحو الجملة إلى نحو النص ، ضمن كتاب ، الأستاذ عبد السلام هارون معلما ومؤلفا ومحققا ، (مجموعة بحوث مهداة إلى الأستاذ عبد السلام هارون في ذكراه الثانية) ، تحرير وديعة طه نجم ، ود . عبده بدوي ، جامعة الكويت ، كلية الآداب ، الكويت ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
٦١ . سعد مصلوح نحو أجرومية للنص الشعري ، دراسة في قصيدة جاهلية ، فصول ، المجلد ١٠ ، العدد الأول والثاني ، يوليو/ أغسطس ١٩٩١م .
٦٢ . حاتم الصكر ، الألسنية وتحليل النصوص الأدبية من وحدة الجملة إلى وحدة

النص ، مجلة آفاق عربية ، بغداد ، العدد ٣ ، ١٩٩٢م .
٦٣ . محمد فتوح أحمد ، جدليات النص ، عالم الفكر ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثالث والرابع ، يناير/مارس- أبريل/ يونيو ، ١٩٩٤م .
٦٤ . مازن الوعر ، الاتجاهات اللسانية المعاصرة ودورها في الدراسات الأسلوبية ، عالم الفكر ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثالث والرابع ، يناير/مارس- أبريل/ يونيو ، ١٩٩٤م .
٦٥ . آمنة بلعلي ، نظرية النص عند جوليا كريستيفا ، مجلة اللغة والأدب ، جامعة الجزائر ، معهد اللغة العربية وآدابها ، العدد ٨ ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .
٦٦ . محمد حماسة عبد اللطيف ، منهج في التحليل النصي للقصيدة ، مجلة فصول ، المجلد الخامس عشر ، العدد ٢ الثاني ، صيف ١٩٩٦م .
٦٧ . حاتم الصكر ، التطور النظري للتحليل النصي ، المجلة العربية للثقافة ، تونس ، العدد ٣٢ ، ١٩٩٧م .
٦٨ . محمد خير البقاعي ، بعض مصطلحات نظرية النص ، مجلة الموقف الثقافي ، بغداد ، العدد ٧٤ ، ١٩٩٧م .
٦٩ . عبد القادر بوزيدة ، فان ديك وعلم النص ، اللغة والأدب جامعة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، عدد ١٢ ، ١٩٩٧م .
٧٠ . ماجد الجعافرة ، التشكيل البلاغي وأثره في بناء النص : دراسة تطبيقية في نص لأبي تمام ، مجلة بصائر ، جامعة البنات الأردنية الداخلية ، الأردن ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، ١٩٩٨م .
٧١ . محمد ساري ، علم النص : إشكالية التعريف ، مجلة الآقلام ، بغداد ، العدد ٣ ، السنة ١٩٩٨م .
٧٢ . محمد خير البقاعي ، محاولات في ترجمة مصطلحات نظرية النص والعلاقات النصية ، مجلة الدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، محرم- ربيع الأول ، ١٤٢٠هـ/أبريل- يونيو ١٩٩٩م .
٧٣ . نور الدين الفلاح ، في مفهوم النص ، وقائع الملتقى القومي المنظم بصفاقس ، أفريل ١٩٨٨م ، قراءة النص بين النظرية والتطبيق ، تونس ، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية ، ١٩٩٠م .
٧٤ . سعيد حسن بحيري ، دراسات لغوية تطبيقية في البنية والدلالة ، ١٩٩٩م .

٧٥ . خيرة حمزة العين ، لسانيات النص ، العدد العاشر ، مجلة علامات في النقد ، النادي الأدبي الثقافي بجدة ، المجلد الحادي عشر ، الجزء ٣٨ ، ٢٠٠٠م .
٧٦ . نزار التجديتي ، نظرية لسانيات التواصل لزيغفريد شميت ، مجلة علامات في النقد ، النادي الأدبي الثقافي بجدة ، المجلد الحادي عشر ، الجزء ٣٧ ، المجلد ١٠ ، جمادى الآخرة ، ١٤٢١هـ/ سبتمبر ٢٠٠٠م .
٧٧ . نزار التجديتي ، إنتاج النص في نظرية زيغفريد شميث ، مجلة علامات في النقد ، النادي الأدبي الثقافي بجدة ، المجلد الحادي عشر ، الجزء ٤١ ، رجب ١٤٢٢هـ/ سبتمبر ٢٠٠١م .
٧٨ . محمد العبد ، حبك النص (منظورات من التراث العربي) ، مجلة الدراسات اللغوية ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، رجب ، ورمضان ، ١٤٢٢هـ/ أكتوبر وديسمبر ٢٠٠١م .
٧٩ . مازن الوعر ، نظرية تحليل الخطاب : النشأة والتطور والبناء ، العدد ٣٧٠ السنة الواحدة والثلاثون ، شباط ، ٢٠٠٢م .
٨٠ . صبّار نور الدين ، لسانيات النص الأدبي ، مجلة الموقف الأدبي ، العدد ٣٦٩ ، السنة الواحدة والثلاثون ، كانون الثاني ، ٢٠٠٢م .
٨١ . عبد الجليل غزالة ، الاتساق النصّي ، مجلة الموقف الأدبي ، العدد ٣٧٠ ، السنة الواحدة والثلاثون ، شباط ، ٢٠٠٢م .
٨٢ . سعيد يقطين من النص إلى النص المترابط ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٣٢ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٣م .
٨٣ . جميل عبد المجيد علم النص : أسسه المعرفية وتجلياته النقدية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٣٢ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٣م .
٨٤ . توفيق قريرة التعامل بين بنية الخطاب وبنية النص في النص الأدبي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٣٢ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٣م .
٨٥ . نعمان بوقرة ، قراءة لسانية نصية في مجموعة (تراتيل الغربة) للشاعر علي عقلة عرسان ، مجلة الموقف الأدبي العدد ٣٨٦ ، السنة الثانية والثلاثون ، حزيران ، ٢٠٠٣م .
٨٦ . بشير إبرير ، من لسانيات الجملة إلى علم النص ، مجلة الموقف الأدبي ، العدد ٤٠١ السنة الرابعة والثلاثون ، أيلول ، ٢٠٠٤م .

٨٧ . محمد أبو غرة ، من النصّ إلى العنوان ، مجلة علامات ، مج ١١ ، ج٥٣ ، سبتمبر ، ٢٠٠٥م .
٨٨ . نعمان بوقرة ، نحو النص مبادئه واتجاهاته الأساسية ، مجلة علامات في النقد ، النادي الأدبي الثقافي بجدة ، المجلد السادس عشر ، الجزء ٦١ ، جمادى الأولى ١٤٢٨هـ/ سبتمبر ٢٠٠٧م .
٨٩ . جمعان عبد الكريم مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النصية ، مجلة علامات في النقد ، النادي الأدبي الثقافي بجدة ، المجلد السادس عشر ، الجزء ٦١ ، جمادى الأولى ١٤٢٨هـ/ سبتمبر ٢٠٠٧م .
٩٠ . إبراهيم خليل ، قواعد التماسك النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم قواعد النص ، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجامعة الأردنية ، عمادة البحث العلمي ، ع ٣ ، مج ٣٤ ، ٢٠٠٧م .
٩١ . إبراهيم خليل ، استقبال النظرية : مثل من نحو النص ، العربية للعلوم الإنسانية ، الكويت ، العدد الخامس بعد المئة ، السنة السابعة والعشرون ، شتاء ، ٢٠٠٩م .
٩٢ . برند شبلنر علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب–البلاغة– علم اللغة النصي ، ترجمة محمود جاد الرب ، الدار الفنية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٧م .
٩٣ . رولان بارت ، نظرية النص ، منجي الشملي وعبد الله صولة ومحمد القاضي ، حوليات كلية الآداب ، الجامعة التونسية ، تونس ، العدد ٢٧ ، السنة ١٩٨٨م .
٩٤ . رولان بارت ، نظرية النص ، ترجمة محمد خير البقاعي ، مجلة العرب والفكر العالمي ، بيروت ، العدد ٣ ، السنة ١٩٨٨م .
٩٥ . جوليا كريستيفا ، علم النص ، ترجمة فريد الزاهي ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م .
٩٦ . يوري لوتمان ، تحليل النص الشعري : بنية القصيدة ، ترجمة محمد فتوح أحمد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٤م .
٩٧ . بروان (ج .ب) ، ويول (ج) تحليل الخطاب ، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي ، الرياض ، منشورات جامعة الملك سعود ، ١٩٩٧م .
٩٨ . من هينه ، وفيهفيجر فولفجانج ، مدخل إلى علم اللغة النصي ، ترجمة فالح بن

شبيب العجمي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .
٩٩ . فان ديك ، النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي) ، ترجمة عبد القادر قنيني ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء– بيروت ، ٢٠٠٠م .
١٠٠ . فان ديك علم النص ، مدخل متداخل الاختصاصات ، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري ، دار القاهرة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م .
١٠١ . ألبرت نيوبرت وغريغوري شريّف ، الترجمة وعلوم النص ، ترجمة محيي الدين حميدي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م .
١٠٢ . زتسيسلاف واوزنياك مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص) ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
١٠٣ . ساراميلز ، مفهوم الخطاب في الدراسات الأدبية واللغوية المعاصرة ، ترجمة عصام خلف كامل دار ، فرحة للنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ .
١٠٤ . جان ماري سشايفر ، النص ، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص ، ترجمة منذر عياشي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت– الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤م .
١٠٥ . فان ديك وآخرون النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص) ، ترجمة منذر عياشي ، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص ، ترجمة منذر عياشي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت– الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤م .
١٠٦ . من هينه ، وفيهفيجر فولفجانج ، مدخل إلى علم لغة النص ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤م .
١٠٧ . فان ديك ، وآ . توين ، النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص) ، ترجمة منذر عياشي ، ٢٠٠٤م .
١٠٨ . كلاوس برينكر ، التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج) ، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م .
١٠٩ . مارغوت هاينمان وفولفغنغ هاينمان ، أسس لسانيات النص ، موفق محمد

جواد المصلح ، ٢٠٠٦م .
١١٠ . مجموعة من المؤلفين ، علم لغة النص (نحو آفاق جديدة) ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، مكتبة زهراء الشرق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م .
١١١ . دومينيك مانغونو ، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ، ترجمة محمد يحياتن ، الدار العربية للعلوم ومنشورات الاختلاف ، ٢٠٠٨م .
١١٢ . مجموعة من المؤلفين ، إسهامات أساسية في علم النص ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، نشر مؤسسة المختار ، ٢٠٠٨م .
١١٣ . كلماير وآخرون ، أساسيات علم لغة النص : مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، نشر زهراء الشرق ، ٢٠٠٩م .
١١٤ . سعيد بحيري ، أشكال الربط في القرآن الكريم ، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين المبنى والدلالة ، زهراء الشرق ، د .ت .
١١٥ . حافظ إسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، لبنان ، ٢٠٠٩م .
١١٦ . أحمد محمود عشاري ، أزمة اللسانيات في العالم العربي ، ضمن كتاب : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، وقائع ندوة جهوية ، أبريل ١٩٨٧ ، الرباط ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٩٩١م .
١١٧ . منذر عياشي ، قضايا لسانية وحضارية ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م .
١١٨ . حلمي خليل ، دراسات في اللسانيات التطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م .
١١٩ . مجموعة من المؤلفين ، نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، شباك/ فبراير ، ١٩٨٦م .
١٢٠ . الغالي أحرشاو ، واقع التجربة السيكولوجية في الوطن العربي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ١٩٩٤م .
١٢١ . عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٤ .

122. G, Canguilhem, Etudes d'histoire de philosophie des sciences, Vrin, Paris, 1975.

123. G. Bachelard Formation de L'esprit Scientifique, Contribution à une Psychanalyse de la Connaissance Objective, Librairie J, Vrain, 8° éd (1972).

التماسك النصّي
في الدرس اللغوي العربي

عيسى جواد الوداعي(*)

المقدّمة:

انطلق علم اللغة النصي في تحليله للنصوص من اعتبار النصّ أكبر وحدة قابلة للتحليل ، متجاوزًا في ذلك حدود التحليل الجُمْليّ الذي وسم الدراسات اللغوية السابقة ؛ إذ كانت تعدّ الجملة أكبر الوحدات القابلة للتحليل .

وقد اعتمد (علم اللغة النصي) على عدد من المفاهيم والإجراءات المركزية في تحليل النصوص يُنظَر إلى بعضها من داخل النّص ، وإلى بعضها الآخر من خارج النصّ ، ولعلّ من أهم تلك المفاهيم مفهومَ (التماسك النصيّ) الذي عدّه النصيون العمود الفقريّ لنظريتهم ، فبه يميّز بين النص وغير النص .

وعلى الرغم من مركزية مفهوم (التماسك) في النظرية النصية ، لا نجد اتفاقًا على تعريفه ، بل إننا واجدون ركامًا من التصورات حول هذا المفهوم ؛ ولعلّ مردّ ذلك إلى طبيعة مفهوم النصّ نفسه ، فقد تعدّدت تعريفاته بتعدّد الاختصاصات والتوجّهات ، ممّا حدا ببعض الباحثين إلى القول بأنّ عدم الاتفاق ينبثق «من طبيعة النصّ ذاته ؛ إذ تَنْصَبُّ عليه بحوثٌ متعددة الاختصاصات والتوجّهات ، مما يجعل تحديد مفهوم عام للتماسك أمراً عسيراً»(١) .

وفي هذا الكلام وجهان : الأول حقٌّ لا مراءَ فيه ولا اختلاف ، وهو كون النصّ قد نُظِر إليه من زوايا متعدّدة ، فنتج من تلك الزوايا تعريفاتٌ كثيرةٌ للنصّ .

(*) جامعة البحرين/ مملكة البحرين .

(١) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م ، ص٣٤٠ .

أما الوجه الثاني فيحتاج إلى مزيد بسط ونقاش ؛ إذ إنّ هذه المقدّمة التي قدّمها لا تقود إلى النتيجة التي توصّل إليها ، ذلك أنّ تعريفات النص المتعددة ، باختلاف توجهاتها كانت تتفق في كون التماسك المؤشّرَ الأبرزَ في وجود النصّ ، وأنّه الرابط بين أجزاءِ النصّ ، وهو الذي يحقق للنصّ وجودَهُ ، فَيُفَرِّقُ بين النصّ وغيرِ النصّ .

إضافة إلى ذلك ، نقول إنّ تعدد الاختصاصات ليس هو السبب الوحيد في صعوبة تحديد مفهوم التماسك ؛ ذلك أننا نجد الاختلاف في تحديد هذا المفهوم حتّى في إطار التخصص الواحد ، وإذا رجعنا إلى علم اللغة النصي بوصفه العلم الذي أولى قضية التماسك اهتماما كبيرًا ، وجدنا عدم الاتفاق على تحديد هذا المفهوم فيه أيضا ؛ فقد فرّق بعض النصيين بين مفهوم التماسك *cohesion* ومفهوم الانسجام *coherence* ، إذ خصصوا التماسك بالعلاقات الشكلية التي تربط بين جمل النص وقضاياه ، كالروابط المعجمية والنحوية ، وخصصوا الانسجام بالعلاقات الدلالية الرابطة بين قضايا النصّ ، كالعموم والخصوص وغيرها .

لكنّ آخرين منهم مزجوا بين المستويين ، أعني مستوى العلاقات الشكلية ، ومستوى العلاقات الدلالية فاندغما لديهم في مصطلح واحد جامع هو (التماسك) ، ورأوا أنه ينتظم الأدوات أو العلاقاتِ الشكليةَ والدلاليةَ التي تسهم في الربط بين عناصر النصّ الداخلية من جهة ، وبين النص والبيئة المحيطة من جهة أخرى .

ومما يلاحظ على الدراسات النصية العربية استخدامها عددًا من المصطلحات الدالّة على التماسك ، الأمر الذي يؤدّي إلى تراكم مصطلحي قد يؤدّي في كثير من الدراسات إلى التشويش والغموض ؛ فأنت تقرأ مصطلحات التماسك والتلاحم والاتساق والحبك . . . ، وغيرها من المصطلحات ، دون أن تعلم الحدود الفاصلة بين كلّ مصطلح وآخر .

من أجلّ ذلك كلّه ، تأتي هذه الدراسة ؛ إذ أخذ الباحث على عاتقه تبيين هذا المصطلح وتجليته ، وتخليصه مما شابه من تداخل وغموض .

مفهوم النص

يرتبط مفهوم (التماسك) بـ(النص) ارتباطا عضويا ، فيدور معه وجودا وعَدَمًا ، إذ لا يوجد التماسك دون وجود نص ، ولا يستوي النصّ إنْ لم يكن متماسكًا ؛ لذا أرى لزاما عليّ تجليةَ هذين المصطلحين ، والوقوفَ عند كلٍّ منهما وقفةً ترسم حدودَ المرادِ

بهما في سياق هذه الأطروحة .

وإذن أتجاوز عمدًا وَقَعَ بين مصطلح النصّ والخطاب من تداخُل ؛ فإنّهما مفهومان متداخلان ، والفوارقُ بينهما دقيقةٌ دقّةً لا تكاد تُرَى ، يضافُ إلى ذلك تعدّدُ الأطرِ المعرفيةِ التي ينطلقُ منها مَنْ حاولوا تحديدَ ذينك المصطلحين ، ثمّ إنّ كثيرًا من الباحثين قد تناولوا ذلك بالتفصيل[1] ، فلا حاجة لتكراره هنا .

فإذا استقرأنا ما كُتِبَ من تعريفات للنص ، فسنجد كثرة منها على اختلافات شديدة بينها ، بل إنه من الصعب أن نقف على تعريفين متفقين تمام الاتفاق ، فتعريف النص -كما يقول الأزهر الزنّاد- «مثل كل تعريف أمرٌ صعبٌ لتعدّد معايير هذا التعريف ومداخله ومنطلقاته ، وتعدّد الأشكال والمواضع والغايات التي تتوافر فيما نطلق عليه اسم نص»[2] .

غير أنّ تلك التعريفات المختلفة يمكن حصرها في اتجاهات أساسية :

فالنصّ عند بعض الباحثين هو المكتوب من الكلام ، ويتزعّم هذا الاتجاه (رولان بارت) ؛ إذ يُعَرِّفُ النصّ بأنّه «السطح الظاهريّ للنتاج الأدبي ، نسيج الكلمات المنظومة في التأليف ، والمنسّقة بحيث تفرض شكلا ثابتًا ووحيدًا ما استطاعت إلى ذلك سبيلا» ويضيف أنّ «ليس النصّ في نهاية الأمر إلا جسمًا مُدْرَكًا بالحاسّة البصرية»[3] .

ويبيّنّ أنّ هذا التعريف ينصبُّ على شكل واحد من النصوص ، هو الشكل المكتوب ، ويهمل بذلك بقية الأشكال الشفاهية كالمحادثة والمناقشة وغيرها ، ثمّ إنه لم يتطرق إلى دور المرسل والمتلقي في النظر إلى هذا النصّ والتفاعل معه .

وذهب مجموعةٌ من الباحثين إلى القول بأنّ النصّ كلماتٌ متراصّةٌ ، ومن أولئك

(١) انظر على سبيل المثال:جميل حمداوي يقظين : تحليل الخطاب الروائي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧م ، ص١٣-٢٦ .

وكذلك : جوليا كريستيفا : علم النص ، ترجمة فريد الزاهي ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م ، وسعيد يحيري : علم لغة النص ، ص٩٩-١١٨ .

(٢) الأزهر الزناد : نسيج النص ، ص١١ .

(٣) رولان بارت : نظرية النص ، ترجمة محمد خير البقاعي ، ضمن مجلة العرب والفكر العالمي ، العدد الثالث ، ١٩٨٨م ، ص٨٩ .

(هارمان- ستورك) اللذان عَرَّفا النصَّ بأنّه «متتالية من الكلمات تُكَوِّنُ ملفوظًا مُنْجَزًا»[1].

وقد أخَذَ محمد الشاوشُ على مثل هذا التعريف أنّه «يقوم على درجة من العموم لا تكاد تنفعُ في تمييز النصِّ عن غير النصّ، كما أنّها حدودٌ تُرَشِّحُ الجانبَ الكميَّ للنصّ ولا تُنبئ عن المقوّمات البنيوية التي تُمَثِّلُ قوامَ هذه الوحدة»[2].

وللخروج من إطار الكلمات في التعريف السابق، اقترحَ بتوفي *Petofi* تعريفًا للنصّ، فَعَدَّهُ «وحدةً لغويةً متكوِّنةً من أكثرَ من جملة»[3].

إنّ هذا التعريفَ غائمٌ، ولا ينطبقُ على النصوص كلِّها؛ لتغييبه كُلاًّ من المرسل والمتلقي، وسياق إنتاج ذلك النصّ، يضافُ إلى ذلك تغييبُهُ أهمَّ عناصر النَّصِّيَّة -أعني التماسك- إذ قد نَجِدُ مجموعةً متتاليةً من الجُمَلِ لا يرتبطُ بعضُها ببعض، فلا تُسَمّى نَصًّا، مع تكوّنها من مجموعة من الجمل.

والمأخذُ الأخيرُ على تعريف (بتوفي) الآنف ذكرُهُ، هو أنّنا قد نجدُ نصوصًا تتكوّنُ من كلمة واحدة، كقولنا (قفْ) على سبيلِ المثال، أو تتكوّن من جملة واحدة، وحينئذ لا تدخلُ تحتَ تعريفه المذكور.

وذهب برينكر *H. Brinker* إلى القول بأنّ النصَّ «مجموعة من الأحداث الكلاميّة، التي تتكون من مرسل للفعل اللغويّ، ومتلقٍّ له، وقناة اتصال بينهما، وهدف يتغيَّرُ بمضمون الرسالة، وموقف اتصال اجتماعيٍّ ليتحقّقَ فيه التفاعلُ»[4].

أمّا جوليا كريستيفا *Julia Kristeva* فقد لَحَظَتْ، في تعريفها للنصّ، ارتباطَهُ بغيره من نصوص سابقة أو متزامنة، وهو ما أَطْلَقَتْ عليه التناصّ، فقالت: «تُعَرَّفُ النصُّ بأنّه جهازُ نَقْلٍ لسانيٌّ، يُعيدُ توزيعَ نظامِ اللغة، واضعًا الحَدَثَ التواصليَّ؛ نقصد المعلوماتِ المباشرةَ، في علاقة مع ملفوظاتٍ مختلفة سابقة أو متزامنة»[5].

(١) محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٨٢.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٣.

(٣) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) سعيد بحيري: علم لغة النصّ: المفاهيم والاتجاهات، ص١١٠.

(٥) رولان بارت: نظرية النص، ص٩٣.

وللخروج بتعريف شامل للنص، قدّم دي بوجراند *De-Beaugrande* وديسلر *Dressler* تعريفاً بيّنا فيه أهمَّ المعايير التي تمنح النصّ نصيته، فهو عندهما «حدث تواصلي يلزم لكونه نصا أن تتوفر (كذا) له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير، وهي:

١. السبك أو الربط النحوي (*cohesion*)

٢. الحبك أو الالتحام أو التماسك الدلالي (*coherence*)

٣. القصد أي هدف النص (*intentionality*)

٤. القبول أو المقبولية، وتتعلق بموقف المتلقي من قبول النص (*acceptability*)

٥. الإخبارية أو الإعلام، أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه (*informativity*)

٦. المقامية، وتتعلق بمناسبة النص للموقف (*situationality*)

٧. التناص (*intertextuality*)»[1].

وقد أخذ بهذا التعريف جمهرةٌ من جاء بعدهما من النصيين، وواضحٌ أنّ هذا التعريفَ قد أخذ في الاعتبار المرسلَ والمتلقي، كما أنّه لم يُهْمِلْ هَدَفَ النصّ، غير أنّه ذَكَرَ أشياءَ تُعَدُّ مقتضياتٍ تكميليةً، فلا يُشْتَرَطُ تَحَقُّقُها في النصِّ ليكونَ نصًّا، تمامًا كتعريف كريستيفا السابق؛ إذ قد ينشئُ المتكلِّمُ نصًّا لا يتعالقُ مع غيرِهِ من النصوص، أي لا نَجِدُ فيه للتناصّ أثرًا، ومع ذلك نَعُدُّهُ نَصًّا.

فإذا استصفينا كلَّ ما تقدّم، واطّرحنا بعض ما أُخِذَ على بعض التعريفات المتقدّمة، أمكننا أنْ نعتمد التعريفَ التاليَ تعريفًا نرتضيه، ويكونُ النصُّ -في مُعْتَمَدِنا المُرْتَضَى- هو كلُّ كيانٍ لغويٍّ متماسك قائم بذاته، يشكّلُ وحدةً تواصلية، ومادّةً تخاطبيةً بين طرفين، لا تَتَحَقَّقُ العلاقةُ بينهما إلّا به.

إنّ هذا التعريف ينطبق على النصوص القصيرة، التي تتكوّن من كلمة واحدة، كما ينطبق على النصوص الممتدّة، وهو لا يغفل دور المرسل والمتلقي، ولا يغفل

(١) انظر: روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص١٠٣-١٠٥.

وانظر كذلك: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٣٣-٣٤.

سياقات إنتاج النص ، ولا الهدف منه .

هل نظر النحويون العرب إلى النص بوصفه كلاً؟

لعلّ المأخذ الأبرز للنصيين الغربيين على مَنْ سَبَقَهُمْ من المدارس اللسانية كونُ هذه الأخيرة اتخذت من الجملة الوحدةَ الكبرى في التحليل اللغوي ، وقد تبعهم المحدَثون من الباحثين العرب الذين اهتموا بعلم اللغة النصيّ ، فردّدوا ما قال أولئك ، متّهمين النحو العربيّ بأنّه نحو جملة ، وأنّه لم ينظر للنصوص على أنّها وحدةً متماسكة .

والحقّ أنّ هذا موضوع يحتاج إلى قليل من التريّث والاستقراء لما جاء عند النحويين العرب من إشارات ترتبط بهذا الموضوع ، كما فُعِل مع غيرهم من بلاغيين ونقاد ومفسرين ، إذ أثبتَتْ البحوث المُنْجَزَةُ في هذا الميدان تَنَبُّهَ تلك الطائفة من العلماء العرب -أعني البلاغيين والنقّاد والمفسرين- لكثير من قضايا التماسك النصيّ .

ولعلّ الدراسة الرائدة التي قام بها محمد خطابي [1] خير دليل على ما نحن بصدده ، فقد تتبّع الإسهاماتِ العربيةَ التي عُنِيَت بالتماسك النصيّ ، فأفرد مساحةً واسعةً لجهود البلاغيين والنقاد والمفسرين ، وبيّنَ إسهامَ كلّ فريق ، مَعْضُدًا ذلك بكثير من الشواهد والنُّقول ، ولذا لن أتتبّعَ جهودَ أولئكَ الذين عَرَضَهم خطابي ؛ خشيةَ الوقوع في التكرار وترديد ما قيل .

غير أنّ خطابي غيّبَ جهود النحويين في حديثه كلّه الذي طال فوقع في مئة وتسع ورقات ، الأمر الذي يوهِمُ بعدم اهتمام النحويين العرب بقضية تماسك النصوص ، وهو أمرٌ لُمِّحَ إليه خطابي تلميحًا ، وصرّح به محمد العبد في قوله «لا يكاد يتقدّم أحدٌ من النحاة أو اللغويين باختبار قواعده ، أو مسائله اللغوية من خلال النصوص الأدبية ذاتها ، ولا تكادُ هذه الصورةُ تلتئمُ -في ترائنا- إلا على أيدي طائفة من المفسرين ، الذين انطلقوا من منطلق لغويّ ، تُساندُهُ المعرفةُ البلاغيةُ الواسعةُ ، والذوقُ السليمُ ، والحِسُّ المُرْهَفُ»[2] .

(١) محمد خطابي : لسانيات النص : مدخل إلى انسجام الخطاب ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص٩٥-٢٠٥ .

(٢) محمد العبد : اللغة والإبداع الأدبي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م ، ص١٧١٢

والحقّ أنّ هذه دعوى تحتاج إلى دليل ، مع أنّها تخالف بدهيات التأليف النحويّ ؛ ذلك أنّ مَنْ كانت له أدنى معرفة بكتب النحو ، بدءًا من كتاب سيبويه وانتهاءً بآخر الحواشي النحوية ، يعلم بداهة أنّ النحويين لم يقعّدوا قاعدة -خلا مسائل التمرين- إلا حشدوا لها من النصوص الأدبية -منظومِها ومنثورِها- ما يؤكّدها ويعزّزها ، ولم يكتفوا بذلك ، بل أكثروا من التدقيق والتحقيق في معرفة النص الأدبي ، الذي يرومون التقعيد عليه ، من حيث قائله وزمانه ومكانه ، وبذا يبدو غريباً كلُّ الغرابة الزعمُ بأنّ النحويين لم يختبروا قواعدهم من خلال النصوص الأدبية .

وإنْ نحنُ أَحْسَنّا الظنَّ بقائل ذلك ، وحَمَلْنا مقصودَهُ على عدم استشهاد النحويين بنصوص تامة غير مبتورة ، فإنّنا واجدون أنّ عملهم ذاك نابعٌ من طبيعة الاستشهاد نفسه ، إذ يُساق من الشاهد موضعُ الحاجة لا غير ، ولو أنهم نقلوا في كل مرة النصّ كاملا للتدليل على الشاهد لاختلطت القواعد ، ولما تبيّن للدارس حدود الفاعل من المبتدأ أو غيره ، وبذلك يبطل الهدف من وضعهم تلك الكتبَ ؛ فإنّهم وضعوها أساسا لتعليم الطلاب ، وتحصينهم من الوقوع في اللحن .

أمّا سعد مصلوح فقد نفى بصورة قاطعة وحادّة أي صلة للنحو العربي بالدراسة النصية ، فقد قسّم النحو قسمين : «أمّا أولهما فنشير إليه في العنوان بمصطلح (نحو الجملة) ، وإليه ينتمي النحو العربيُّ بصورته المعروفة . و(نحو الجملة) هو طراز من التحليل النحوي يقيد معالجته بحدود الجملة . . . و(نحو الجملة) حين يعتبر قواعدها منتهى همّه ، ومبلغ علمه لا يقرّ للنصّ بكينونة متميزة توجب معالجة تركيبه معالجة نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته ، وتكون مؤهلة لتشخيصها ووصفها . وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس النحوي»[1] .

والحقّ أنّ النصّ لم يكن أبدًا خارجَ مجال الدرس النحويّ العربيّ ، وإن غابت المصطلحاتُ الدالّةُ عليه ، وسأحاول التدليلَ على ذلك من خلال كتب النحويين أنفسهم ، غير أنّ هذا لا يعني أنّ النحويين العربَ أو غيرَهم من نقاد وبلاغيين ومفسّرين قد أرسوا قواعدَ الدراسة النصية ، كما هي عليه الآن ، لكنّي أقول إنّهم -ولا شكّ- كانوا على علْم بقضية ترابط النصّ واعتبارِه كُلاً متماسكاً ، يرتبط كلّ جزءٍ منه بالآخر ، ولو أنّنا أنعمنا النظرَ في ما جاء على ألْسِنَةِ النحويين ، لوجدنا

(١) سعد مصلوح : العربية : من نحو الجملة إلى نحو النص : ص٤٠٦-٤٠٧ .

اهتمامًا كبيرًا بالنصوص المتكاملة ، إن لم نقُل إنَّ نظريتَهم كانت قائمةً على أساس وحدة النصوص وتماسكها ، غير أنّ تلك النظرة كانت ضمنيةً في أعمالهم ، فلم يصرِّحوا بها إلا في مواطنَ قليلة ، وليس أدلَّ على ذلك من ربطهم الكلامَ بالفائدة ، التي لا يمكن تحصيلُها إلا من الجُمَل ، وهو ما صَرَّحَ به ابنُ جنّي (ت ٣٩٢هـ) في قوله إنَّ «الكلام إنّما وُضِعَ للفائدة ، والفائدةُ لا تُجْنَى من الكلمة الواحدة ، إنّما تُجْنَى من الجُمَلِ ومدارِجِ القولِ ؛ فلذلك كانت حالُ الوصلِ عندَهم أشرفَ وأقومَ وأعدلَ من حالِ الوقف»[1] .

وإذا كانت الفائدة لا تتحصّل من الكلمة الواحدة ، فإنها كذلك لا تتحصّل من الجملة الواحدة ؛ ذلك أنّ المتكلّم محتاجٌ في الإبانة عمّا في نفسه لأكثر من جملة ، وهذا ما يمكن استنباطه من استخدام ابن جني للفظ (الجمل) مجموعا ، ولتفضيله حال الوصل على الوقف ، فالوصل تتابع من الجمل المتماسكة .

كذلك فإنّ للسياق الذي تَرِدُ فيه تلك الجملُ دوراً في تحديد المعنى ، فقد تعني الاستفهامَ في مقام ، وتعني التعجّبَ أو غيرَهُ في مقام آخرَ ، كما أنّ السياقات قد تتعدّدُ ، وهذا ما يستفاد من مصطلح (مدارج القول) الذي استخدمه ابنُ جنّي في هذا النصّ مجموعًا .

ولعلّ في هذا ردًّا على مَن ادّعَى أنّ التحليلَ النحويَّ يبدأ «باجتزاء الجمل ، وعَزْلِها تقريبًا عن سياقها في النصّ أو الخطاب»[2] ، إذ أوّلَى النحويون العربُ للسياق الذي تَرِدُ فيه الجُمَلُ عنايةً كبرى ، ووضّحوا بما لا يَدَعُ مجالاً للشكّ أهميتَهُ في فَهْمِ الجمل .

ومن مجموع هذين (الجمل وسياقاتها) يتكوّنُ النصُّ الذي هو مَدارُ البحث النحويّ ، إذ لا يمكن فصلُ أحدهما عن الآخر ، بل لا بدّ من النظر إليهما معًا في التحليل اللغويّ ، وهذا ما يستفاد من عَطْفِ (مدارج القول) على (الجمل) في نصّ ابن جني السابق .

والمتتبّعُ للدراساتِ النحويةِ يَجِدْ أنّها لم تكن بعيدةً عن تصوّرِ النصِّ المتماسك ،

(١) ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ٢/ ٣٣١ .

(٢) سعد مصلوح : العربية من نحو الجملة إلى نحو النص ، ص٤٠٧ .

بل كان النحويون يصرّحون بوحدة النصوص في مواطنَ عِدّة ، ومن ذلك حديثُ السهيليِّ (ت٥٨١هـ) عن (أَمْ) المنقطعة المَشُوْبَة بالإضراب والاستفهام ، حيث قرّرَ أنها «لا ينبغي أن تكون في القرآن ، وإنْ كانت فعلى جهة التقرير ، نحو قوله : ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي . . .﴾[1] وأحْسَبُ جميع ما وقع منها في القرآن إنّما هو على أصلها الأول من المعادلة ، وإنْ لم يكن قَبْلَها ألفُ استفهام ، نحو قوله : ﴿أَمْ يَقُوْلُوْنَ شَاعِرٌ﴾[2] و﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيْمِ . . .﴾[3] ؛ لأنّ القرآنَ كلَّه مَبْنِيٌّ على تقرير الجاحدين ، وتَبْكِيْتِ المعاندين ، وهو كلُّه كلامٌ واحدٌ ، كأنّه معطوفٌ بعضُه على بعض»[4] .

وكذلك نجد ابنَ هشام (ت٧٦١هـ) يصرّح بأنّ القرآن نصٌّ واحد متكامل ، فقد عرض اختلاف النحويين فيّ (لا) في قوله تعالى ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[5] أنافيةٌ هي أم زائدة؟ كما اختلفوا «في منفيّها على قولين : أحدهما أنه شيء تقدّم ، وهو ما حُكِيَ عنهم كثيرا من إنكار البعث ، فقيل لهم : ليس الأمرُ كذلك ، ثمّ استؤنف القسم . قالوا : وإنّما صَحّ ذلك ؛ لأنّ القرآنَ كلَّه كالسّورة الواحدة ، ولهذا يُذْكَرُ الشيءُ في سورة وجوابُهُ في سورة أخرى ، نحو ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِيْ نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُوْنٌ﴾[6] وجوابه ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُوْنٍ﴾[7،8] .

فالقرآن -بما ينطوي عليه من موضوعاتٍ مختلفة ، وقصص متعدّدة ، وتشريعات كثيرة ، وغير ذلك- نصٌّ واحدٌ ، ممّا يؤسّسُ لنظرةٍ شاملة للنصّ القرآنيّ ، يُمْكِنُ بمقتضاها تتبّعُ التلاحم والتماسك بين آياته وسُوَرِه ، وتلك نظرةٌ أفادَ منها مفسّر كبيرٌ

(١) من سورة الزخرف/ ٥٢

(٢) من سورة الطور/ ٣٠

(٣) من سورة الكهف/ ٩

(٤) أبو القاسم السهيلي : نتائج الفكر في النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البنّا ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م ، ص٢٦١ .

(٥) سورة القيامة/١

(٦) سورة الحجر/٦

(٧) سورة القلم/٢

(٨) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١/ ٢٤٩ .

هو الإمامُ البقاعيُّ (ت ٨٨٥هـ) ، إذ أدارَ حديثَهُ في تفسيرِه الموسوم بـ«الدُّرَر في تناسُبِ الآياتِ والسُّوَر» على تبيانِ تماسكِ الآياتِ بعضِها ببعضٍ ، وارتباطِ كلِّ سورةٍ بسابقتِها ولاحقتِها ، حتى إنه بيَّنَ ارتباطَ سورةِ (الناس) وهيَ آخرُ سُوَرِ القرآنِ ، بالفاتحةِ التي هي أوّلُ سُوَرِه .

ولم يكتفِ النحويونَ بالتنظيرِ ، بل عالجوا بعضَ المسائلِ منطلقينَ من كونِ النصِّ وحدةً متماسكةً ، ومن ذلك على سبيلِ التمثيلِ معالجةُ السهيليِّ إفرادَ الخبرِ مع (كل) وهي غيرُ مضافةٍ إلى شيءٍ بعدَها ، وذلك في قولِه تعالى : ﴿قُلْ كلٌّ يعملُ على شاكلتِه﴾[1] و﴿كُلٌّ كذّبَ الرُّسُلَ﴾[2] إذ لم يقل : كذّبوا ؛ لأنّ «في هاتين الآيتين قرينةً تقتضي تخصيصَ المعنى بهذا اللفظِ دون غيرِه ؛ أما قولُه تعالى : ﴿قُلْ كلٌّ يَعْمَلُ على شَاكِلَتِه﴾ فلأنّ قبلَها ذِكْرَ فريقين مختلفَيْن ، وذِكْرَ مؤمنيْن وظالميْن ، فلو قال : (كلٌّ يعملونَ) وجَمَعَهُمْ في الإخبارِ عَنْهُمْ لَبَطَلَ معنى الاختلافِ ، فكانَ لَفْظُ الإفرادِ أدلَّ على المرادِ ، كأنّه يقولُ : كلُّ فريقٍ يعملُ على شاكلتِه .

وأمّا قولُه تعالى : ﴿كلٌّ كذّبَ الرُّسُلَ﴾ ؛ فلأنه ذكرَ قُرُوناً وأُمَماً ، وختَمَ ذِكْرَهُمْ بذِكْرِ قَوْمِ تُبَّعٍ ، فلو قال : (كلٌّ كذّبوا) -و(كل) إذا أُفْرِدَتْ إنّما تَعْتَمِدُ على أَقْرَبِ المذكورينَ إليها- فكانَ يذهبُ الوَهْمُ إلى أنّ الإخبارَ عَنْ قومِ تُبَّعٍ خاصةً ، أنّهُمْ كذّبوا الرُّسُلَ ، فلما قال (كلٌّ كذّبَ) عُلِمَ أنه يريدُ كلَّ قَرْنٍ منهم كَذَّبَ ؛ لأنّ إفرادَ الخبرِ عن (كل) حيثُ وَقَعَ إنّما يَدُلُّ على هذا المعنى كما تقدّمَ»[3] .

فإنْ قالَ قائلٌ إنّ معالجةَ النحويينَ النصيةَ اقتصرتْ على النصِّ القرآني ، فلم ينظروا إلى غيرِه من النصوصِ نظرةَ ارتباطٍ وتماسكٍ ، فيبقى إذن حديثُهم عن التماسكِ خاصاً بنصٍ دونَ نصٍ .

قلنا : لقد عالجَ أولئكَ النحويونَ غيرَ القرآنِ من النصوصِ معالجةً نصيةً ، وضّحوا فيها ارتباطَ أولِ النصِّ بآخرِه ، ومن ذلك معالجةُ السهيليِّ لقضيةِ إثباتِ (أل) التعريفِ وحذفِها من لفظةِ (السلام) في الكتبِ والرسائلِ ، حيثُ قالَ : «وأما أوائلُ الرسائلِ فقد أُجْمِعَ على إسقاطِ الألفِ واللامِ فيها ؛ إذ قد تقدّمَ أنّها مُشْعِرَةٌ بالعمومِ ، والكاتبُ

(١) من سورة الإسراء/٨٤ .

(٢) من سورة ق/١٤ .

(٣) السهيلي : نتائج الفكر ، ص٢٨٠ .

مؤكّدٌ لخصوصِ نفسِه بالتسليمِ ، مُشْعِرٌ بسلامةِ وُدِّه للمكتوبِ إليه ، لا سيّما عندَ افتتاحِ الكلامِ ، ليَسْتَشْعِرَ المكتوبُ إليه الأُنسَ والسلامةَ من الكاتبِ على الخصوصِ منْ غيرِ التفاتٍ إلى طلبِ العمومِ ، وهذا المعنى كلُّهُ إنّما يَحْصُلُ بإسقاطِ الألفِ واللامِ ، فإذا خَتَمَ الرِّسالةَ قالَ (والسلامُ عليكَ) مُعَرِّفاً ، وذلك لثلاثِ فوائدَ : . . . والفائدةُ الثالثةُ بديعةٌ جداً ، وهي أنّ الواوَ العاطفةَ تُوْجِبُ بناءَ الكلامِ على ما تقدّمَ ؛ لا نقولُ كما قالَ القُتَبِيّ : إنّهم أرادوا السلامَ المتقدّمَ عليكم ، لمّا رأى أنّ الألفَ واللامَ تكونُ للعهدِ ؛ فإنّ في ذلك نَقْصاً في الأدبِ ، وشُحّاً بسلامٍ مُجَدَّدٍ ، وإخلالاً بمقاصدِ السلفِ ؛ لأنّهم لا يُريدونَ : السلامَ المتقدّمَ عليكَ . وهذا غَثٌّ من القولِ ، ولكنّ أَشْعَرَتِ الواوُ بعَطْفِ فَصْلٍ على فَصْلٍ من الكتابِ ، فلما فَرَغَ منها قالَ : والسلامُ ، يريدُ : وبَعْدَ هذا كلِّه : السلامُ عليكَ»[1] .

وحقيقٌ بالملاحظةِ أنّ قولَ السهيلي : (إنّ الواوَ أَشْعَرَتْ بعطفِ فَصْلٍ على فَصْلٍ في الكتابِ) يعني ارتباطَ فصولِ الكتابِ بَعْضِها ببَعْضٍ ، ممّا يجعلُه كُلّاً متماسكاً ، يُفْضي فَصْلُهُ الأوّلُ إلى الثاني ، ويكونُ الثاني مفسِّراً للأولِ أو متمِّماً له .

وليسَ هذا النوعُ من العطفِ ببعيدٍ عن التفكيرِ النحوي ، فقد ذكروا من أقسامِ العطفِ ما سمّوه (عطفَ القصةِ على القصةِ) وهو «أنْ يَعْطِفَ جُمَلاً مسوقةً لغرضٍ على جُمَلٍ مسوقةٍ لغرضٍ آخرَ لمناسبةٍ بيْنَ الغرضين ، فكلّما كانت المناسبةُ أشدَّ كانَ العطفُ أَحْسَنَ ، منْ غيرِ نظرٍ إلى كونِ تلكَ الجُمَلِ خبريةً أو إنشائيةً ، فعلى هذا يُشْتَرَطُ أنْ يكونَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه جُمَلاً متعددةً . . . فقولُه تعالى ﴿فإنْ لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾[2] إلى قولِه ﴿وبشّرِ الذين آمنوا﴾[3] ليسَ من بابِ عطفِ الجملةِ على الجملةِ ، بل من بابِ ضَمِّ جُمَلٍ مَسوقةٍ لغَرَضٍ إلى جُمَلٍ أخرى مسوقةٍ لغرضٍ آخرَ ، والمقصودُ بالعطفِ المجموعُ»[4] .

فإذا لحظنا بُعْدَ ما بينَ الآيتين اللتين استشهدَ بهما ، علمنا -لا محالةَ- ارتباطَ

(١) المرجع نفسه ، ص٤١٧ .

(٢) من الآية ٢٥/البقرة .

(٣) من الآية ١٢٤/البقرة .

(٤) محمد علي التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، ١١٨٩/٢ .

هذا العدد الكثير من الجمل بمحاورَ متعدّدة ، تُشَكِّلُ في نهايتها نَصًّا متماسكًا ، إذ المقصود بالعطف (المجموع) ، وهو ما يرادف النّصَّ في هذا السياق .

أمّا ما جاء به النصيون من دور المتلقي في إنتاج النص وفهمه ، فلم يكن بمنأى عن تفكير النحويين الأوائل ، الذين عُنوا بالمخاطَب ، بوَصْفه أحَدَ أركان النصّ ، ذلك أنّ العمليات النصية التي يُجْريها المتكلّمُ إنّما تكونُ وَجيهةً إذا أُخِذَ المخاطَبُ في الاعتبار ، وإلا عُدّت من قَبيل الطلاسم اللغوية التي لا يُهْتَدَى إلى معرفتها ، يقولُ سيبويه : «إنّما تُضْمِرُ اسمًا بَعْدَما تَعْلَمُ أنّ مَنْ يُحَدِّثُ قد عرف مَنْ تَعْني وما تعني ، وأنكَ تريد شيئا يَعْلَمُهُ»[1] .

إذن فليس المتكلّم هو الوحيد في عملية الإنتاج اللغوي ، فإنّ للمخاطب دورا مركزيا فيها ، بل إنّ حديث النحويين عن المخاطب يدلُّ على تنزيله المنزلةَ الأولى في عملية الاتصال اللغوي ، ذلك أنّ «الكلام صفة قائمة في نفس المتكلّم ، يعبّر للمخاطَب عنه بلفظٍ أو لحظٍ أو بخطٍّ ، ولولا المخاطَبُ ما احتيج إلى التعبير عمّا في نفس المتكلّم»[2] .

ويؤكّد السهيليُّ هذه الفكرة ، فيقول إنه «لولا المكلّمُ المخاطَب ما احتيج إلى التعبير عن الكلام القائم بالنفس بعبارة ولا إشارة ، فَعُمْدَةُ الكلامِ الذي هو اللفظ إنّما هو المكلّمُ المخاطَبُ»[3] .

كما لاحظ النحويون أنّ المخاطَب في حقيقته مشاركُ المتكلّمَ في معنى الكلام ، وهو ما يعبّر عنه المحدثون بالمتلقي الإيجابيّ ودوره في تحقيق معنى النص ، فإنه «لمّا كانَ المخاطَبُ مشاركاً للمتكلّم في معنى الكلام ؛ إذ الكلامُ مَبْدَؤُهُ من المتكلّم ومُنْتَهاهُ عند المخاطَب ، ولولا المخاطَبُ ما كانَ كلامُ المتكلّم لفظاً مسموعاً ، ولا احتاجَ إلى التعبيرِ عَنْهُ ، فلمّا اشتركا في المقصودِ بالكلامِ وفائدته ، اشتركا في اللفظِ الدالِ على الاسمِ الظاهرِ»[4] .

(١) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م ، ٦/٢ .

(٢) نتائج الفكر ، ص٢١٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٢٢ .

(٤) نتائج الفكر ، ص٢١٩-٢٢٠ .

وإذ قد علمنا اهتمام النحويين بوحدة النص وتأكيدهم عليها ، فإننا نعلم -لا محالة- تعجّل محمد حماسة عبد اللطيف في نقده على الجرجاني ، إذ رأى أنّ تطبيقات الجرجاني على نظريته منحصرةٌ في مستوى الجملة الواحدة ، فقال كالمعتذر له : «وقد يصلح هذا الضربُ من التناول للقرآن الكريم على اعتبار أنّ كلّ آية فيه ، بل كلّ جملة منه معجزةٌ في ذاتها ، ولكنّ هذا التناولَ لا يصلح للشعر من حيث إننا لسنا نريد تحليل جملة من القصيدة ، أو بيت واحد فيها ، بل نريد تحليل القصيدة كلّها ، بوصفها وحدة بنائية متكاملة ذات أجزاء ، كلّ جزء منها يقوم بوظيفة معينة في تكامل هذا البناء»[1] .

ولو أنعمنا النظر في هذا القول لوجدناه مفضيا إلى القول بتفكك القرآن وعدم ارتباط آياته ، بَلْهَ سُوَرَهُ كلّها ، ذلك أنه وازَنَ بين القرآن والقصيدة ، وأثبتَ أنّ القصيدة تستعصي على التفكّك ، ولم يمتنع ذلك في القرآن!!

ولو أخذنا بهذا القول لكنّا قد تراجعنا عمّا قرره النحويون من ترابط النص القرآني وغيره ، وفي هذا غمطٌ لجهدهم وتأصيلهم لهذه القضية ؛ إذ أداروا الكثير من النقاش على هذه الفكرة ، كما تقدّم ، وقد تمكّنوا بعملهم ذلك أن يكشفوا «عن جهاز يتجاوز نظرية العامل ، به يفسّر تركّب الخطاب ، وأسرار خطيّة مكوناته ، وبه تدبّروا لمَا خذلتهم البنية العاملية ضربا آخر من العلاقات بين مكوّناته ، وبه فسّروا ما يقوم عليه التخاطب من حيث هو إجراء وحدثان من حركية»[2] .

نخرج من كلّ ذلك أنّ النحويين لم يكونوا بمعزل عن قضية النص المترابط ، بل إنهم كانوا - كغيرهم من بلاغيين ونقاد ومفسّرين- ينظرون إلى النص بوصفه كُلاًّ واحدًا متماسكًا ، وأنّ تلك النظرةَ كانت مستبطَنَةً في أعمالهم ، فلم يصرّحوا بها إلا في بعض المواطن ؛ وذلك لغلبة المنهج التعليميّ المرتبطِ بمستوى الجملة الواحدة .

مفهوم التماسك النصّي في العربية

قلنا في ما سبق من حديث إنّ الدرس العربي لم يكن بمنأىً عن قضية النص

(١) محمد حماسة عبد اللطيف : اللغة وبناء الشعر ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م ، ص٢٣

(٢) محمد الشاوش : أصول تحليل الخطاب ، ص٢٦٨ .

بوصفه كلاً متحداً ، وإن غابت المصطلحات الدالة على ذلك ، ونحن نشرع -الآن- في تبيّن مصطلح التماسك ، وما يدور في فلكه من مصطلحات في العربية .

تحصر المعاجم العربية (التماسك) في ثلاثة معان : الاحتباس والاعتدال والارتباط ، فقد ورد في الجذر (مسك) : «تَماسَكَ وتَمَسَّكَ واستَمْسَكَ ومَسَّكَ تَمْسيكًا : كلّه بمعنى احتبس . . . وفي صفته - ﷺ - بادنٌ مُتَماسِكٌ ، أرادَ أنّهُ مَعَ بَدانَتِه مُتَماسِكُ اللَّحْم ، ليسَ بِمُسْتَرْخِيهِ ولا مُنْفَضِجِه ، أَيْ أنّهُ معتدلُ الخَلْقِ كأنّ أعضاءَه يُمْسِكُ بَعْضُها بَعْضاً»[1] . ولم ترد الإشارة في المعاجم اللغوية إلى ارتباط هذا الجذر بالنص اللغوي ، سواء كان منطوقًا أم مكتوبًا ، بل إنّ مجاز استعماله مرتبط بالإنسان ، ففي أساس البلاغة للزمخشريّ نجد «أَمْسَكْتُ واستَمْسَكْتُ وتَماسَكْتُ أنْ أَقَعَ عن الدابّة وغيرِها ، وغَشِيَني أَمْرٌ مُقْلِقٌ فتماسكتُ ، وفلانٌ يَتَفَكَّكُ ولا يتماسكُ . . . وما بِهِ تَماسُكٌ إذا لم يكن فيه خيرٌ»[2] .

ولم أقف -في حدود ما اطّلعت عليه من مصادر- على ورود هذا المصطلح في الدراسات اللغوية العربية القديمة ، أو الدراسات الأدبية أو النقدية ، غير أنّ ذلك لا يعني إهمال النظرية العربية لمبدأ تماسك النصوص ، وارتباط أجزائها مكوّنةً كُلاً متكاملاً ، وليس أدلّ على ذلك من استعمالهم المصطلحات الدالةَ على التماسك ، كمصطلح (السبك) و(الانسجام) و(الاتساق) و(النظم) و(الضم) وغيرها ، بيدَ أنّ دوران تلك المصطلحات كان محصورًا في كتب النقد والبلاغة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فما الحاجة لاستحداث مصطلح جديد؟ أليس التمسّك بما ورد عن العرب من مصطلحات دالّة على التماسك خيرا من هذا المصطلح الذي يبدو مُنْبَتًّا عن الثقافة العربية ، ممّا يعني الوقوع في أسر الثقافة المنتجة لهذا المصطلح ، بكل ما تحمل من خصوصيات قد لا تنطبق بالضرورة على الثقافة العربية؟

والواقع أنّ الثقافة العربية لم تكن بمنأى عن مفهوم التماسك -كما تقدمت الإشارة- بَيْدَ أنّ المصطلحات المستخدمةَ فيها ، والدالةَ على التماسك محتاجةٌ لبعض التحرير ، إذ لم تكن مستقرّةً استقرارَ المصطلحات المعروفة .

من أجل ذلك احتيج إلى مصطلح يكون جامعًا مانعًا من وجه ، ومفضيًا للإفادة

(١) ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، مادة (مسك) .

(٢) الزمخشري : أساس البلاغة (مسك) .

من الأنظار اللسانية الحديثة وبخاصّة في ميدان علم اللغة النصيّ وتحليل الخطاب من وجه آخرَ ، فكان ذلك المصطلح هو (التماسك) ، خاصّة أنّ مجازَ الاستعمال في هذا الجذر يسمح لنا بالقياس عليه ، ولو أنّنا تمسّكنا بالمصطلح القديم لظنّ ظانٌّ بأننا لن نخرج عمّا أسّسَهُ الأوائلُ ، ولن نُعْنَى بمقولاتِ المحدَثين ، وليس ذلك ما نريد .

وللتدليل على حاجة بعض المصطلحات العربية المتعلّقة بالتماسك إلى التحرير ، نناقش ما ورد في مصطلح (السَّبْك) ؛ إذ ورد هذا المصطلح عند ابن منقذ في كتابه (نقد الشعر) وتحدّث عنه وعن مصطلح (الفكّ) في باب واحد ، فقال : «أمّا الفكُّ فهو أنْ ينفصلَ المِصْراعُ الأوّلُ من المِصْراعِ الثاني ، ولا يتعلّقُ بشيءٍ مِنْ مَعْناه ، مِثْلَ قولِ زهير :

حَيِّ الديارَ التي لَمْ يَعْفُهَا القِدَمُ
بَلَى وَغَيَّرَهَا الأَرْواحُ والدِّيَمُ

وأمّا السَّبْكُ فهو أنْ يتعلّقَ كلماتُ البيتِ بعضُها ببعضٍ مِنْ أوّلِهِ إلى آخِرِه ، كقولِ زهير :

يَطْعَنُهُمْ ما ارْتَمَوا حَتّى إذا طَعَنوا
ضارَبَ حَتّى إذا ما ضارَبُوا اعْتَنَقا

ولهذا قال : خَيْرُ الكلامِ المحبوكُ المسبوكُ ، الذي يأخُذُ بعضُهُ بِرِقابِ بَعْضٍ»[1] .

إنّ ابن منقذ -في حدّيه هذا- قد خَلَطَ بين مفهومَي (السبك) و(تشابه الأطراف)(٢) مع أنّه قد قَرَنَ السَّبْكَ بالفكّ ، وكان الأَوْلَى له أنْ يُعَرِّفَ السبكَ بأنّه ارتباطُ المِصْراعِ الأولِ بالثاني ، مادامَ قد عرّف الفكَّ -الذي هو ضدُّه- بأنّه انفصالُ المِصْراعِ الأول عن الثاني .

ثمّ إنّه ليس في البيت -الذي استشهد به دليلاً على الفكّ- ما يؤيّدُهُ ؛ لأنّ المصراع الثاني مرتبطٌ أشدّ الارتباطِ بالمصراع الأول بوساطة حرفِ الجوابِ (بلى)

(١) ابن منقذ : البديع في نقد الشعر ، تحقيق أحمد بدوي وزميله ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، لا ط ، ١٩٦٠ ، ص١٦٢-١٦٣ .

(٢) عرّف ابن معصوم هذا المصطلح بقوله : إنّه «إعادة الشاعر لفظ القافية في أول البيت التالي لها ، أو أن يعيد الناثر القرينة الأولى في أوّل القرينة التي تليها» . ابن معصوم المدني : أنوار الربيع في أنواع البديع ، تحقيق شاكر هادي شكر ، مكتبة العرفان ، النجف الأشرف ، ١٩٦٨ ، ج٣/ ٥٠ .

والجملة المحذوفة بعده ، وكذلك يرتبط المصراع الثاني بالأول بوساطة الضمير في (غيّرها) العائد إلى الديار في المصراع الأول .

وقد يقال إنّ (بلى) في البيت المستشهد به ليست حرف جواب ، وإنّما هي مصدر بمعنى العدم ، والفعل منه بَلِيَ يَبْلَى ، ويُعْرَبُ في هذا البيت تمييزا ، فتكون الجملة تامّة به (لم يعفها القِدَمُ بلى) ، وتكون دعوى ابن منقذ في انفصال المصراع الأول عن الثاني صحيحة ؛ إذ إنّ المعنى المراد في الشطر الأوّل مُكتمل وغير مفتقر إلى التتمة الواردة في الشطر الثاني .

والجواب أنّه -وإنْ كان لهذا التخريج وجهٌ لا يُنْكَر- لم يثبت الانفصال بين المصراعين ؛ ذلك أنّ الجملة حينئذ (لم يعفها القِدم) مبهمة ، ولم يتّضح معناها ؛ لذلك احتاجت إلى تمييز يرفع إبهامها ، فجاء ذلك التمييز في أوّل المصراع الثاني ، فعمل على ربط المصراعين بعضهما ببعض ، أي أنّ المصراع الثاني مفسّر للمصراع الأوّل ، إضافة إلى ما تقدّم من وجود الضمير في المصراع الثاني ، وهو إنّما يعود على الديار في المصراع الأوّل .

إضافة إلى ذلك فقد رَبَطَ ابنُ منقذ هذا المصطلحَ بالشّعر ، الأمر الذي يشي بعدم انطباقه على المنثور من الكلام ، وليس كذلك مصطلح التماسك ، فهو ينطبق على الشعر كما ينطبق على النثر ، وينطبق على الجنس الأدبي كما ينطبق على أيّ نص إخباري أو غيره .

وإذا أخذنا المصطلح الثاني الذي أنتجته الثقافة العربية ، أعني مصطلح (الانسجام) ، وهو مصطلح استعمله الباحثون العرب المحدثون مرادفا للتماسك ، فإننا واجدون تعريفا له عند ابن منقذ ، فالانسجام عنده «أنْ يأتي كلام المتكلم شعراً من غير أن يَقْصِدَ إليه ، وهو يدلّ على فَوْرِ الطّبْعِ والغريزة ، مثل قولِ ابنِ هرمةَ لبعض الحُجّاب :

بـاللـه ربّـكَ إنْ دَخَـلْـتَ فَـقُـلْ لَـهُ
هذا ابنُ هَرْمَـةَ واقفٌ بالبـاب»[1] .

أما الانسجام عند ابن أبي الإصبع المصريّ فهو «أنْ يأتيَ الكلامُ متحدّراً كتحدّر الماءِ المنسجم ، بسهولةِ سَبْكٍ ، وعذوبةِ ألفاظٍ ، وسلامةِ تأليف ، حتى يكونَ للجملة

(١) البديع في نقد الشعر ، ص١٣١ .

من المنثور ، وللبيت من الموزون وَقْعٌ في النفوس ، وتأثيرٌ في القلوب ما ليسَ لغيره ، وإنْ خَلا من البَديع ، وبَعُدَ عن التّصْنيع»[1] .

ثمّ يعقّبُ على ذلك قائلا : «وأكثرُ ما يَقَعُ الانسجامُ غَيْرَ مقصود ، كَمِثْلِ الكلام المتّزن ، الذي تأتي به الفصاحةُ في ضمنِ النثرِ عَفْواً ، كأشطارِ وأنصافِ أبيات وَقَعَتْ في أثناء الكتابِ العزيز ، وَرُوِيَتْ عن النبيِّ الكريم»[2] .

والانسجام عند ابن أبي الإصبع «على ضربين :

ضرب يأتي مع البديع الذي لم يُقْصَد ، وضرب لا بديع فيه ، فمن أمثلة الضّرب الأول من القرآن قوله تعالى : ﴿إنّمَا أَشْكُو بَثّي وَحُزْنِي إلى الله ، وأَعْلَمُ مِنَ الله ما لا تَعْلَمونَ﴾[3] فأنت ترى سهولة هذا النظم وعذوبة هذه الألفاظ ، وما في هذا الكلام من الانسجام . . . ومثلها الآية التي بعدها ، وهي قوله تعالى : ﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللهِ ، إنّهُ لا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ إلا القَوْمُ الكافِرونَ﴾[4] .

ومثال الضرب الثاني من الانسجام ، وهو الخالي عن البديع قوله تعالى : ﴿خُذِ العَفْوَ وَأْمُرْ بِالعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الجَاهِلِينَ﴾[5] وقوله عزّ وجلّ : ﴿وَلله غَيْبُ السّمَاوات وَالأَرْضِ ، وَإلَيْهِ يَرْجِعُ الأَمْرُ كلُّهُ ، فَاعْبُدْهُ وَتَوَكّلْ عَلَيْهِ ، وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمّا تَعْمَلُونَ﴾[6] ، وأكثر آي القرآن من شواهد هذا الباب»[7] .

ويرى ابن معصوم أنه «إذا قوي الانسجام في النثر جاءت فقراته موزونة من غير قصد ، كما وقع في كثير من آيات القرآن العظيم ، حتى وقع فيه من جميع البحور المشهورة أبيات ، وأشطار أبيات . . . وأما الانسجام في النظم فأمر يضيق عن الإحاطة

(١) ابن أبي الإصبع المصري : بديع القرآن ، تحقيق حفني محمد شرف ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، لا ط ، لا ت ، ص١٦٧ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) سورة يوسف/٨٦ .

(٤) سورة يوسف/٨٧ .

(٥) سورة الأعراف/١٩٩ .

(٦) سورة هود/١٢٣ .

(٧) بديع القرآن ، ص١٦٧ .

به نطاق الحصر والإحصاء ، ويقصر دون منال جلّه ، فضلا عن كلّه ، باع الضبط والاستقصاء»[1] .

والملاحظةُ الأولى على تعريف الانسجام في التعريفات المتقدمة أنّها جعلت الانسجام مختصًا بالنصوص الأدبيةِ ، فما لم يكن عَذْبَ الألفاظِ لا يوصَفُ بالانسجام .

والحقّ أنّ كلّ نص -أدبيًا كانَ أو غيرَ أدبيٍّ- يمكن أن يوصف بالانسجام إذا تحقّقت شروط النصية فيه ، هذا إذا قُصِدَ بالانسجام -هنا- ما نقصده من مصطلح التماسك .

أمّا الملاحظة الثانية فتأتي تعليقًا على قول ابن أبي الإصبع : (أكثر ما يقع الانسجام غير مقصود) ، وهو بهذا القول يحوّل معنى الانسجام من كونه تماسكا وترابطا بين أجزاء النص إلى ضربٍ من القول يقترب من المنظوم غير المقصود ، أي إنه يجعل الانسجام عنوانا على جنسٍ أدبي قائم بنفسه -إن صحّ التعبير- غيرَ مرتبطٍ بالتلاحم والتماسك ؛ ولذلك كان بدهيًا نَفْيُ ابن أبي الإصبع وجودَ بعض أنواع الانسجام في القرآن الكريم[2] .

وأمّا مصطلح (الضم) فلم أجد له أثرًا ، في حدود ما اطّلعت عليه من مصادر البلاغة العربية ، ولكنّا نجد القاضي عبد الجبار قد أشار إلى (الضم) ؛ فإنه يرى أنّ الفصاحة والبلاغة تقومان على ضمّ الكلمات وتقارنها ، يقول : «اعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنّما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة ، ولا بدّ مع الضمّ من أن يكون لكلّ كلمة صفة ؛ وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ؛ وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع . . . فالذي به تظهر المزية ليس إلا الإبدال ، الذي به تختص الكلمات ، أو التقدّم والتأخّر ، الذي يختصّ الموقع ، أو الحركات التي

(١) ابن معصوم المدني : أنوار الربيع في أنواع البديع ، تحقيق شاكر هادي شكر ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ط١ ، ١٩٦٩م .

(٢) بديع القرآن ، ص١٦٦ .

تختصّ الإعراب ، فبذلك تقع المباينة»[1] .

وأمّا (الاتساق) فلا نجد له تعريفًا عند الأقدمين ، وإن كانوا قد استعملوه في دراساتهم البلاغية ، وقد قسّموه قسمين أساسيين :

اتساق البناء : وقد ذكره قدامة في كتابه جواهر الألفاظ ، وقرنه بالسجع ، ولم يعرّفه ، وإنّما قال إنه كقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لجرير بن عبد الله البجلي : «خير الماء الشبم ، وخير المال الغنم ، وخير المرعى الأراك والسلم ، إذا سقط كان لجينًا ، وإذا يبس كان دريئا ، وإذا أكل كان لبينا» .

اتساق النظم : ذكر ثعلب هذا المصطلح في صفات الشعر الجيد ، فقال : «اتساق النظم : ما طاب قريضه ، وسلم من السناد ، والإقواء ، والإكفاء ، والإجازة ، والإيطاء ، وغير ذلك من عيوب الشعر ، وما قد سهل العلماء إجازته من قصر ممدود ، ومدّ مقصور ، وضروبٍ أخر كثيرة ، وإن كان ذلك قد فعله القدماء ، وجاء عن فحولة الشعراء» .

وإذا نحن وقفنا مع هذا المصطلح ، بوجهيه المتقدمين ، وجدنا أنه لا ينطبق على مفهوم التماسك ؛ ذلك أنه في وجهه الأول لا يعدو كونه حلية يحلّى بها الكلام ، وتلك الحلية هي السجع ، وليس كلّ نصٍّ مسجوعًا ، بل قد يقع السجع في بعض أجزاء النص ، في حين تخلو منه الأجزاء الأخرى في النص نفسه ، ولم يكن السجع أبدًا فارقًا بين النص وغير النص .

وأمّا الوجه الآخر للاتساق ، أعني القائم على نصّ ثعلب المتقدم ، فهو خاصّ بنوع من النصوص ، وهي النصوص الشعرية ؛ فقد جعل الاتساق مرادفًا للشعر الجيّد ، فما خلا من العيوب التي ذكرها كان شعرًا متسقًا ، وإلا لم يكن كذلك ، وهذا -كما هو واضح- بعيدٌ عن مفهوم التماسك كلّ البعد ؛ إذ يُبحثُ في التماسك عن تعلّق وحدات النصّ ببعضها .

من أجل ذلك كلّه فضّلنا مصطلح التماسك ، فلو طبّقنا المعنى اللغوي للتماسك على النص لوجدنا أنّه ينطبق عليه تمام الانطباق ؛ فالاحتباس في النص يعني أن يكون له بداية ونهاية ، والرسالة محبوسة بينهما ، أما الاعتدال فأن يكون للنص

(١) القاضي عبد الجبار الأسد آبادي : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، تحقيق أمين الخولي ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، القاهرة ، ج١٦ ، ص١٩٩-٢٠٠ .

معنى وهدف ، وأما الارتباط فأنْ تكون الأفكار فيه والمعاني متعلّقٌ بعضها ببعض تعلّقا منطقيًا .

ولو أنّنا شبّهنا النصّ بالجسد الذي مثّل به صاحب اللسان ، لرأينا أنّ (التماسك) فيه يعني أن يكون النصُّ مشدودًا بعضه ببعض ، فلا ينفكّ منه جزءٌ عن الآخر ، حتى كأنّ أجزاءه يمسك بعضُها بعضًا ، كأجزاء الجسد التي تعمل في تكامل عضويٍّ واعتماد متبادَل بينها ، فلا يَسْتَغْني عضوٌ فيه عن الآخر ، وهكذا هي الحال في النصّ ؛ إذ تعملُ جُمَلُهُ وفقراياه في تكامل عضويٍّ ، تعتمد الجملةُ اللاحقةُ على السابقة ، ولا تستغني عنها ، كما أنّ الجملةَ اللاحقةَ تضيءُ جوانبَ من سابقتها .

أقول ذلك مستندًا إلى ما مرّ بنا عن الزمخشريّ من أنّ فلانًا يتفكّكُ ولا يتماسك ، وما به تماسُكٌ إذا لم يكن فيه خيرٌ ؛ فإنّ المزاوجة بين التفكّك وعدم التماسك دليلٌ على أنّهما شيءٌ واحدٌ ، وإذا علمنا أنّ التفكّكَ هو الانفصالُ وعدمُ التعلّق والارتباط ، علمنا يقينًا أنّ الضدّ هو التلاحُمُ والتعلّق .

أمّا المجاز الآخر ، أعني قولَ الزمخشريّ (ما به تماسكٌ إذا لم يكن فيه خيرٌ) فإنّه يمكننا أخذُ هذه الإشارة وتطبيقُها على النصّ ، إذ لا يُعَدّ نَصًّا متماسكًا ما لم يكن محتويًا على موضوع ، ولم تكن أفكارُهُ مترابطةً ترابطًا منطقيًا مُعْتَدًّا به .

من كلّ ذلك نخرج بتعريف للتماسك النصي ، فنقول : إنّه تعلّق وحدات النصّ بعضها ببعض ، بوساطة علاقاتٍ أو أدوات شكلية ودلالية ، تسهم في الربط بين عناصر النص الداخلية ، وبين النص والبيئة المحيطة من ناحية أخرى ؛ لتكوّن في النهاية رسالة يتلقّاها متلقٍ فيفهمها ويتفاعل معها سلباً أو إيجاباً .

التماسكُ النصيُّ في الدراسات العربية الحديثة

أفاد كثيرٌ من الدارسين العرب المحدثين من معطيات العلوم اللسانية الغربية ، وكان لنحو النصّ وتحليل الخطاب وجودٌ في تلك الدراسات ، ويمكن تقسيم الدراسات العربية التي اهتمّت بنحو النصّ وتحليل الخطاب ، ثلاثةَ أقسامٍ من حيث الاهتمامُ بقضية (التماسك النصي) :

أمّا القسم الأول من تلك الدراسات فلم يعرّف مصطلحَ (التماسك) ، بل قرّر أنّ تحديدَ مفهوم عامٍّ للتماسك أمرٌ عسيرٌ[1] ، ومن أجل ذلك جاء الحديث عن التماسك

(١) انظر : صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص٣٤٠ .

عائمًا غير محدد ، ذلك أنه «يمكن القول بأنّ التماسك النصي ليس مجرد خاصية للأقوال ، ينبغي أنْ نعالجها في علم الدلالة ، أو في نظرية الخطاب ، أو في نحو النص ، ولكنه ظاهرة تأويلية ديناميكية من الفهم المعرفي ، تتدخّل فيها أنواع عديدة من المعارف الذاتية»[1] .

في حين اكتفى محمد مفتاح بالقول إنّ مقولة التماسك مقولة عامّة ، وأدرجَ تحته كلاًّ من التنضيد ، والتنسيق ، والاتساق ، والانسجام ، والتشاكل ، والترادف ، وقد وزّع تقنيات التماسك وأدواته : الشكليّ منها ، والدلاليّ على هذه الأنواع دون تبيين ماهية التماسك نفسها[2] .

والقسم الثاني من الدراسات العربية المهتمّة بالتماسك ، اكتفت بعرض ما قيل في النظرية النصية الغربية ، فراحت تعرض كتبًا ودراسات غربيةً ، متتبّعةً ما قاله هذا النصيُّ أو ذاك . ولعلّ أبرز الدراسات العربية الممثّلة لهذا القسم هي دراسة محمد خطابي ، الموسومة بـ(لسانيات النص) ؛ إذ عرضَ آراء (هاليداي ورقية حسن) و(براون ويول) ، وغيرها[3] .

وقد سار على الطريق نفسها عمر أبو خرمة ، في دراسته الموسومة بـ(نحو النص : نقد النظرية وبناء أخرى) غير أنّه اختصر كثيرًا من القضايا ، وحاول مناقشة بعضها الآخر .

أمّا القسم الثالث من الدراسات العربية فقد حاولت الاقترابَ من مفهوم التماسك وتعريفه ، ثمّ طبقته على نصوص عربية .

وقد انقسم باحثو هذا القسم فئتين :

الأولى فرّقت بين ما يفيد التماسكَ الشكليَّ ، وهو المرادف لمصطلح *Cohesion* ، وما يفيد التماسكَ الدلاليَّ ، وهو المرادف لمصطلح *Coherence* في الدراسات الغربية ، ومن هذه الفئة سعد مصلوح ، الذي جعل للتماسك الشكليّ مصطلحَ (السبك) وعرّفه بأنه «الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهر النص . ونعني

(١) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

(٢) انظر : محمد مفتاح : التلقي والتأويل : مقاربة نسقية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، وبيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠١م ، ص١٥٧-١٥٩ .

(٣) انظر : لسانيات النص ، ص١١-٩٢ .

بظاهر النص الأحداثَ اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني ، والتي نخطها أو نراها ، بما هي كمٌّ متصلٌ على صفحة الورق»[1] .

أما التماسك الدلاليُّ فقد سمّاه (الحبك) ، وعَنَى به «الاستمرارية المتحققة في عالَم النصّ ، ونعني بها الاستمراريةَ الدلاليةَ التي تتجلّى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم»[2] .

والفئة الأخرى من الباحثين الذين قدّموا تعريفًا للتماسك ، أفادت من مَزْجِ الغربيين المصطلحين في مصطلح واحد هو (التماسك) ، فانطلقوا في تعريفهم التماسكَ من منطلَق المزج بين المستوى الشكليّ والمستوى الدلاليّ ، ومن أولئك صبحي الفقي الذي عرّفَ التماسكَ النصيّ «بأنّه العلاقاتُ أو الأدوات الشكليّةُ والدلاليةُ التي تُسْهِمُ في الربطِ بين عناصر النصّ الداخلية ، وبين النصّ والبيئة المحيطة من ناحية أخرى»[3] .

ومنهم سمير استيتية الذي لم يذهب بعيدًا عن تعريف الفقي ، فالتماسكُ عنده «مجموعة من العلاقات اللفظية أو الدلالية بين أجزاء النصّ ، إذ تلتحم هذه الأجزاءُ ، ويتماسكُ بعضُها مع بعضٍ ، بحيثُ إذا غاب هذا الالتحامُ ظَهَرَ النصُّ وكأنّه أشلاءٌ ومزَقٌ لا رابطَ بينها»[4] .

ويؤخذ على هذين التعريفين أنّهما ليسا تعريفين بماهية التماسك ، بل هما تعريفٌ بأدواته التي يتحقق بها ، فليس التماسك هو العلاقات أو الأدوات ، سواء كانت شكلية أم دلالية .

ويؤخذ على تعريف استيتية -إضافة إلى المأخذ السابق- دخول الدور فيه بقوله (ويتماسك بعضها مع بعض) ، كما يؤخذ عليه استعماله (أو) في قوله (مجموعة من العلاقات اللفظية أو الدلالية بين أجزاء النصّ) ؛ إذ كان الأولى استعمال (الواو) هنا ؛

(١) سعد مصلوح : في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ، ص٢٢٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٢٢٨ .

(٣) انظر : صبحي إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م ، ص٩٦ .

(٤) سمير استيتية : منازل الرؤية : منهج تكاملي في قراءة النص ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمّان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م ، ص٢٧ .

لعدم إمكان فصل الشكليّ عن الدلاليّ في التماسك .

والذي يحسن التنبيه إليه في هذا المقام أنّ الدراسات العربية التي اهتمّت بالتماسك النصّي لم تتّفقْ فيما بينها على مصطلح واحد ، ففي حين يطلق بعضُ الباحثين مصطلحَ (التماسك) نجد باحثين آخرينَ يطلقون مصطلح (الاتساق) و(الانسجام) و(الحبك) و(السبك)[1] .

مستويات التماسك النصي:

تحدّث النصيون عن مستويات أربعة للتماسك النصي[2] ، هي : التماسك المعجمي ، والتماسك النحوي ، والتماسك الدلالي ، والتماسك التداولي ، وبيّنوا دور كل مستوى منها في تحقيق التماسك النصي . وسأتناول هنا كلَّ مستوى ، مع محاولة إبداء الإسهامات العربية في تبيينه ، وما تختصّ به اللغة العربية .

وينبغي التنبيه أنّه لا يمكن الفصل بين مستويات التماسك المذكورة ، بل ينبغي النظر إليها مجتمعةً لتحقيق نصية النص ، فالعلاقاتُ النحويةُ في النص -على سبيل المثال- تولّد دلالات مختلفةً ، ترتبط كلُّ علاقة بسياقها الذي ترد فيه ، والأمر عينه يقال في العلاقات المعجمية في النص ، وإنما فَصَّلْنا هذه المستويات هنا لأغراض دراسية بحتة .

أولاً: التماسك المعجمي:

يعتمد هذا المستوى من التماسك على ما يقوم بين الوحدات المعجمية من علاقات ، كالترادف والتضاد وغيرهما ، ويتحقق التماسك المعجمي عبر ظاهرتين لغويتين هما : التكرار والمصاحبة المعجمية[3] .

(١) انظر : سعد مصلوح : في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية : آفاق جديدة ، منشورات جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م ، ص٢٢٥-٢٢٩ ، ومحمد خطابي : لسانيات النص ، ص١٣-٢٥ .

(٢) انظر : محمد خطابي : لسانيات النص ، ص١١-٢٥ .

(٣) انظر : *Halliday & Hasan, Cohesion in English, p318*

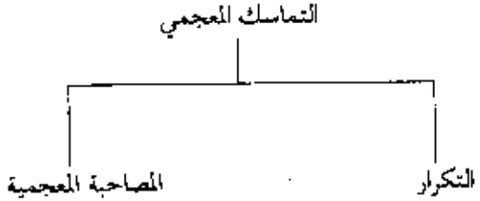

أولاً: التكرار *Reccurence*

أفرد النصيون للتكرار مساحة كبيرة ، بيّنوا فيها سُبُلَ إفادة التكرار تماسكَ النصّ ، وقد جعلوا هذا التكرار -تبعا لهاليداي ورقية حسن- في أربع درجات ، هي :

١- إعادة العنصر المعجمي *Repetition of Lexical item*:

وينقسم إلى قسمين : الأول : التكرار التام أو المحض *Full Recurrence* وهو تكرار الكلمة كما هي دون تغيير .

الثاني : التكرار الجزئي *Partial Recurrence* وهو تكرار الكلمة مع شيء من التغيير في الصيغة ، أي تكرار الجذر اللغوي في عدد من الصيغ داخل النص الواحد .

٢- الترادف أو شبه الترادف : *Synonym or Near Synonym*

ويعني تكرار المعنى دون اللفظ ، وقد يتكرر أكثر من مرة في النص ، ولأكثر من كلمة ، ومن ثمّ تتسع المساحة التي يُحْدِثُ فيها سَبْكًا .

٣- الكلمة الشاملة *Superordinate*

وهي عبارة عن كلمة يندرج تحتها عدد من الكلمات المتكافئة ؛ فكلمة (الفن) على سبيل المثال يقع تحتها كلمات متكافئة كالموسيقى ، والشعر ، والنحت ، والغناء ، وكذلك كلمة (الإنسان) فإنه يندرج تحتها كل من الرجل ، والمرأة ، والولد ، والطفل ، والبنت ، وهكذا[١] .

(١) رمزي منير بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م ، ص٤٨٤

٤- ألفاظ العموم (المجردة)[١] : *General Words*

ويعنون بها تلك الكلمات التي فيها من العموم والشمول ما يتسع بكثير عن الشمول الموجود في (الاسم الشامل) ، مثل : الفكرة ، والقضية ، والعمل ، والصنيع ، وغيرها . ومثال ذلك : (رأى هنري أن يستثمر أمواله في مزرعة ألبان . أنا لا أدري ما الذي أوحى إليه بالفكرة) ، فلفظة (الفكرة) لفظة عامة ، وقد أحالت هنا إلى ما رآه هنري في الجملة الأولى[٢] .

والذي أراه أن القسمين الثالث والرابع (الكلمة الشاملة ، وألفاظ العموم) لا يندرجان تحت التماسك المعجمي ؛ إذ هما يمثلان وجها دلاليا هو المعروف بالعموم والخصوص ، ولذا أرى أنّ دراستهما ضمن مستوى التماسك الدلاليّ أَوْلَى .

وقد بدا لي - بعد تتبعي لمواطن التكرار وأساليبه في نهج البلاغة- أن أُقَسِّمَ التكرار قسمين أساسيين : الأول وقد أَطْلَقْتُ عليه مصطلحَ تكرارِ «التنامي» ، والآخر هو ما اصطلحْتُ على تسميته تكرارَ «التبئير» .

ويندرج تحت تكرار «التنامي» إعادة العنصر المعجميّ أو ما يطلق عليه التكرار التام ، وإعادة الصيغة التركيبية ، وإن كانت هذه لا تندرج تحت مسمى المعجم ، إلا أنها تدخل تحت إطار التكرار .

أما تكرار «التبئير» فيندرج تحته كلٌّ من : التكرار التام ، والتكرار الجزئي ، والترادف وشبه الترادف ، وإعادة الصيغة التركيبية .

ويمكن التمثيل لشجرة التكرار بالتالي :

(١) هذا المصطلح في الكتابات النصية العربية مقابل بـ (الكلمات العامة) .

(٢) انظر في التكرار وأقسامه : ومحمد خطابي : لسانيات النص ، ٢٣٧ ، وجميل عبد المجيد : البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص٧٩-٨٣ .

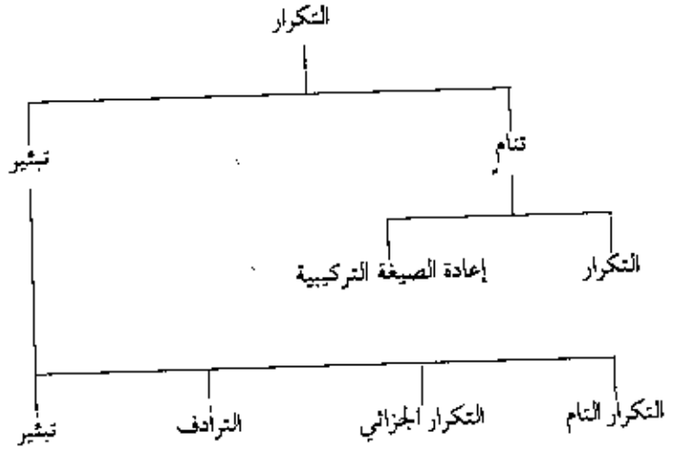

وأعني (بتكرار التنامي) تكرار كلمة أو صيغة معيّنة لغرض التدرّج وتنمية النص وصولا به إلى الهدف المنشود ، وكأنّ النصّ يبدأ من نقطة الصفر التي هي بدايته ، ليصل إلى النهاية حينما تصل الرسالة إلى ذهن المتلقي كاملة . ويمكن تمثيله بالشكل التالي :

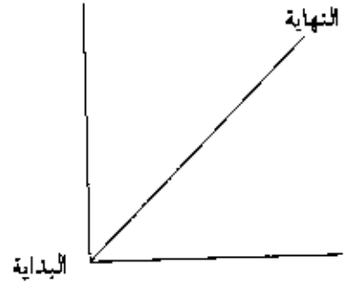

وقد أشار إلى هذا النوع من التكرار (عز الدين علي السيّد) في كتابه (التكرير بين المثير والتأثير) فقال إنه «تكريرٌ يجعل الكلام في تماسك واطّراد ، كأنّ جُمَلَهُ يدفع بعضها بعضا للغاية ، ولهذا سميته في كتاب« الحديث النبوي : من الوجهة البلاغية «تصعيد المعاني ، ولكني عنيت منه في الجُمل المتوالية أن تُبْنَى كلُّ تالية على لفظ من السابقة ، فإنّ ذلك أتمُّ في معنى الترديد وأكمل في معنى الحَبْك» وقد ضَرَبَ له مثالا من الحديث النبوي قوله -صلى الله عليه وآله وسلم- : مَنْ خافَ أَدْلَجَ ، ومَنْ أَدْلَجَ بَلَغَ المَنْزِلَ ، ألا إنّ سِلْعَةَ الله غالية ، ألا إنّ سِلْعَةَ الله هي الجَنّةُ»[1] .

وإنما اخترت مصطلح (التنامي) متجاوزا مصطلح (تصعيد المعاني) الذي اقترحه (السيّد) ، لما ينطوي عليه (التنامي) من قيمة بنائية لا تَشُوبُها مثلُ ظلال (التصعيد) قديمًا وحديثًا ؛ إذ تُحيلُ لفظةُ (التصعيد) إلى معنى الإذابة[2] ، وكأنّ المعنى -حينئذ- يتحوّل إلى معنى آخر ؛ إذ يختفي المعنى الأول ليحلّ محلّه معنى ثان ، شأن العنصر المذاب فإنه يختفي ولا يكاد يُرَى ، وليس كذلك مصطلح (التنامي) إذ يحيل إلى الزيادة والكثرة في المعنى مع ارتباط أوّله بتاليه ، وبقاء الأول ظاهرًا للعيان .

وأمّا تكرار التبشير فالمقصود به تكرار عنصر معجميّ (بلفظه تامًا أو جزئيًا أو بمرادفه) أو تكرار صيغة تركيبيّة في نصّ ما بهدف إدارة النصّ عليها وجعلها محورا له .

فمن المعلوم أنّ لكل نص مهيمنات دلالية أساسية *theme* ، تدور حولها أحداث النص كلّها ، وتبرز تلك «المهيمنات الدلالية» في لفظة رئيسة ، وتتكرر تلك اللفظة إما تكرارًا محضًا أو جزئيًا ، أو بإحدى مرادفاتها ، كما يُحال إليها بالضمير ، والحاصل أنّ تلك اللفظة تتحول إلى بؤرة يدور عليها النصّ كلّه .

ومثال ذلك تكرار لفظة (الناس) في قوله تعالى : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ، مَلِكِ النَّاسِ ، إِلَهِ النَّاسِ ، مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ، الذي يُوَسْوِسُ في صُدُورِ النَّاسِ ، مِنَ

(1) عز الدين علي السيد : التكرير بين المثير والتأثير ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، ص٢٥٣-٢٥٤ .

(2) انظر : لسان العرب (صعد) .

الجِنَّةِ والنَّاسِ﴾[1] إذ عَلَّلَ السيوطيُّ[2] تَبَعًا لبعض المفسرين تكرارَ لفظة الناس بعلّة صوتية محضة ، هي مراعاةُ الجناس ، وهذا التعليلُ -وإن صحَّ- فلا يستقيمُ عَدَّهُ السببَ الوحيدَ للتكرار هنا ، وهذا ما لحظه البقاعيُّ إذ قال : «وكرّرَ الاسمَ الظاهرَ دونَ أنْ يُضْمِرَ ، فيقول مثلاً : (مَلِكِهِمْ و إلهِهِمْ) تحقيقًا لهذا المعنى ، وتقويةً له بإعادة اسمِهِمُ الدالِّ على شدّة الاضطرابِ ، المُقْتَضِي للحاجَةِ عندَ كلِّ اسم من أسمائه ، الدالِّ على الكَمالِ المقتضي للغِنَى المُطْلَقِ ، ودلالةً على أنّه حقيقٌ بالإعادة ، قادرٌ عليها لِبَيانِ أنّه المتصرِّفُ فيهم مِنْ جميعِ الجهاتِ ، وبيانًا لشرفِ الإنسانِ ، ومَزيدِ الاعتمادِ بمزيدِ البيانِ»[3] .

فقوله : «ومزيد الاعتماد بمزيد البيان» دالٌّ على أنّ هذه اللفظةَ (الناس) محوريّةٌ في السورة ، وعليها تَدورُ ، وهذا ما أطلقتُ عليه (التبئير) .

وقد يكون النصُّ ذا محور واحد -كما في سورة الناس- وقد يكون متعدد المحاور ؛ لذا يَعْمَدُ المرسل إلى تبئير كلِّ محور بإعادة العنصر المعجميِّ الذي يمثِّلُ المحورَ ، ممّا يعني المحافظةَ على الإشارة إلى الكيانِ ذاتِهِ المرادِ تبئيرُهُ في عالَمِ النصِّ ، ممّا يعطي النصَّ استقرارًا واستمرارًا واضحًا .

أمّا المصاحبة المعجمية *collocation* ، وهي ثاني وَجْهَي التماسك المعجمي -كما تقدّم- فإنّ هاليداي وحسن يعرّفانها بأنها «وارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطها بحكم هذه العلاقة أو تلك»[4] .

ويقدّم هاليداي وحسن المثال التالي لتوضيح دور المصاحبة المعجمية في التماسك النصي :

Why does this little boy wriggle all the time? Girls don t wriggle.

(ما لهذا الولد يتلوّى طوالَ الوقت؟ البنات لا تتلوّى)

إنّ كلمة (البنات) هنا ليس لها المرجع الذي لكلمة (ولد) في الجملة الأولى ، ومن ثم ليس بينهما علاقة تكرار معجمي ، ورغم هذا تبدو هاتان الجملتان

(١) سورة الناس .

(٢) انظر : السيوطي : الإتقان في علوم القرآن .

(٣) البقاعي : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، ٢٢/ ٤٢٧ .

(4) Cohesion in English, p284

منسبكتين ، فما الفاعل في هذا السبك؟

الفاعل -حسبما ذكر هاليداي وحسن- هو وجود علاقة معجمية بين لفظتي (الولد) و(البنات) ، هذه العلاقة هي علاقة التضاد *Opposition*[1]

وقد ذكر (هاليداي وحسن) بعض العلاقات الرابطة بين الأزواج من الألفاظ ، وهي :

١- التباين *Complementarist* وله درجات عديدة ، إذ قد يكون اللفظان :

أ- متضادين *Opposite* مثل : ولد/بنت .

ب - متخالفين *Antonyms* مثل : أحبّ/كره .

ج - متعاكسين *Converse* مثل : أمَرَ/ أطاعَ .

٢- الدخول في سلسلة مرتبة *Orderd Series* مثل : الثلاثاء/ الأربعاء ، الدولار/ السنت ، اللواء/ العميد .

٣- الكل للجزء *Part to Whole* مثل : السيارة/ الفرامل ، الصندوق/ الغطاء .

٤- الجزء للجزء *Part to Part* مثل : الفم/ الذقن .

٥- الاندراج في صنف عام *General Class* مثل : الكرسي/ الطاولة ، حيث تشملهما كلمة (الأثاث) .

ويذكر (هاليداي وحسن) أن هذه المصاحبات المعجمية سوف تُحْدِثُ قوةً سابكةً *cohesive force* حين تَبْرُزُ في جملٍ متجاورة *adjacent sentences*[2]

والواقع أنّ بعض هذه العلاقات التي أشار إليها (هاليداي وحسن) قد درسها البلاغيون العرب القدامى ، وإن لم يكونوا ناظرِيْنَ -في أغلب الأحيان- إلى أثرها في تماسك النصّ كلّه ، فقد درسوا -على سبيل المثال- الطباقَ والمقابلةَ ، وبيّنوا كيفيةَ إسهامِهما في سَبْكِ الجملة الواحدة ، ذلك أنّ «من صفاتِ الأدب الجيّد تلاحمُ أجزائه ، وائتلافُ ألفاظه ، حتّى كأنّ الكلامَ بأسْرِهِ من حُسْنِ الجوارِ وشدّةِ التلاحُمِ كلمةٌ واحدةٌ ، وحتّى كأنّ الكلمةَ بأسْرِها حرفٌ واحدٌ ، وكما يتمّ هذا التلاحمُ عن طريقِ التشابُهِ يتمُّ كذلك عن طريق التضادِّ ؛ لأنّ المعانيَ يستدعي بعضُها بعضًا ، فمنها ما يَسْتَدْعِي شبيهَهُ ، ومنها ما يستدعي مقابلَهُ ، بل إنّ الضدَّ أكثرُ خُطُورًا على

(1) Ibid, p285

(2) Ibid, p286

البالِ من الشبيه ، وأوضحُ في الدلالة على المعنى منه»[1] .

غير أنّ حديث البلاغيين عن السبك المؤدّى بالطباق ظلّ منحصرا في مستوى الجملة الواحدة ، أو البيت الواحد ؛ لأن التعويل عندهم كان على اللفظة الواحدة ، ولم يربطوا بين هذا التناقض في الدلالة والحركة التي يموج بها التركيب أو النص نتيجة لاحتكاك المتناقضات[2] .

بل إننا نجد ذلك عند بعض الباحثين من المحدثين الذين تصدوا لدراسة أثر الطباق في تماسك النص ، إذ رأى أنه حين تجاوز الطباق مستوى الجملة حَدَثَ التماسك بين الجملتين ، كما في قوله تعالى ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ، وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾[3] ثمّ علّق على ذلك بقوله إنّ «هذا التجاوزَ هو المطلوبُ ، والمطلوبُ -أيضًا- عدمُ التقيُّد المباشر بين الجملة الوارد فيها الطرفُ الأولُ من طرفي الطباق ، والجملة الثانية الوارد فيها الطرفُ الثاني ، وهذا الطلبُ الأخيرُ بغيةَ توسيع المساحة التي يُحْدِثُ فيها الطباقُ سَبْكًا ، وبصيغة أوضح : من الجائز أن يَرِدَ الطباقُ بين كلمتين ، تنتمي إحداهما إلى مقطع أو فقرة من النصّ ، وتنتمي الثانية إلى مقطع أو فقرة أخرى . ومثلُ هذا الطباق الرابطُ بين طرفيه يغدو مؤشّرًا سطحيًا إلى وجود ترابطٍ بين هاتين الفقرتين أو المقطعين»[4] .

والواقع أنّ الحديث هنا مازال مُنْصَبًا على اللفظة الواحدة ، وإنْ وردت في فقرتين مختلفتين من النص ، والحق أنّ في النصوص العربية -ونهج البلاغة واحد منها- متسعا لرصد أنواع جديدة من التضاد أوسع من تضاد الكلمة المفردة ، أو مقابلة الجملة بأخرى ؛ إذ نجد التضاد بين بعض البنى النصية الكبرى المكوّنة للنص ، وهذا ما يوسّع دائرة التماسك لتشمل النص كله ، دون تقييد بكلمة محددة أو جملة معينة ، خاصة إذا علمنا أنّ للطباق حضورًا كبيرًا في النص ، إذ يُعَدُّ جزءًا أساسيًا من المعنى الكليّ للنص ، وليس مجردَ زينةٍ شكلية يؤتى بها للتحسين .

(١) عبد العزيز عتيق : علم البديع ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م ، ص٧٠ .

(٢) انظر : سعد أبو الرضا : في البنية والدلالة : رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص٣٧ .

(٣) من الآية ٢٦/ آل عمران .

(٤) جميل عبد المجيد : البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص١١١ .

ومن هنا سيكون النظر إلى الطباق من خلال دائرة أَوْسَعَ تشمل : الطباقَ بين كلمتين في الجملة الواحدة ، والطباقَ بين جملتين في الوحدة النصية الواحدة ، والطباقَ بين وحدتين نصيتين ، وسيوقفنا تتبّعُ التضادّ على القول بالتضادّ بين نصين مختلفَيْن ، أحدهما حاضرٌ مُنْجَزٌ ، يرتبط بالآخر الغائب بعلاقة التضادّ ، كما سنرى في القسم الدلاليّ من الفصل الثالث .

بقي أنْ أشير إلى قاعدتين من قواعد التماسك المعجمي ، ذكرهما (هاليداي وحسن) ، أما الأولى فتنصّ على أنّه «كلّما ازدادت الوحدتان المعجميتان قربا في النص ازداد الاتساق الذي تحققانه قوة ومتانة» .

وقد أبطل محمد الشاوش هذه القاعدة باعتبارها «متأثرة تأثرا مبالغا فيه بالصورة التي أصبحت غالبة على تمثيل النصوص ، باعتبار غلبة النصوص الأدبية المكتوبة غلبةً شبه مطلقة ، في حين أنك إذا ولجت هذه الظاهرة من زاوية معنوية عرفانية لاحظت أنّ بُعْدَ الوحدات في خطية النص لا يناسب بالضرورة وَهَاءَ علاقات التناسب والاتساق القائمة بينها»[1] .

وأُضيفُ إلى ما ذهب إليه الشاوش فأقول : إنّ تأسيس القاعدة المذكورة قائم على تغييب المتلقي ، أو قُلِ المساواة بين المتلقين وجعلهم واحدًا ، والحقّ أنّ المتلقي ليس واحدا في كل النصوص ، فإذا ما كان الخطاب عامًا و تتلقاه شرائح مختلفة من المتلقين ، إذ يكون من بينهم من لا يمكنه التركيز كثيرا ، فيتشتت ذهنه ويبعُد عن الرسالة الموجهة من المرسل ، فإذا كان كذلك فإنّ المرسل يعمد إلى التقريب بين الوحدات المعجمية التي يستخدمها ؛ لكي يظلّ الخطاب متماسكا في ذهن هذا المتلقي .

أما إذا كان الخطاب موجّهًا إلى مَنْ يظنّ فيه المرسلُ اليقظةَ وإمكانيةَ التواصل معه ، بما يمتلكه من مؤهلات ثقافية خاصة ، فإن المرسل قد يعمد إلى المباعدة بين الوحدات المعجمية المستخدمة اتكاءً على حدس المتلقي وفطنته .

والقاعدة الثانية من قواعد التماسك المعجمي ، التي أشار إليها (هاليداي وحسن) تنصّ على أنه «كلّما ارتفع تواتر الوحدتين المعجميتين في الاستعمال عامّة ، لا في النص المعني بالأمر قلّ الاتساق الذي تحققانه قوة ومتانة» .

(١) أصول تحليل الخطاب١/ ١٤٣ .

والذي يبدو لي أنّ في هذه القاعدة خلطًا بين مفهومَي (التماسك) و(الأسلوب) ، نعم إذا كانت الوحدتان المعجميتان شائعتين في الاستعمال ، ثمّ استُخدِمَتا في نصٍّ ما ، فإنّهما تفقدان الخصوصية التي قد يتميّز بها كاتب عن آخر ، أما اعتبار أنّهما لا تحققان التماسكَ النصيَّ فلذلك بعيدٌ ، إذ هما حينئذ تُحيلان إلى ما استقرّ في ذهن المتلقي ، فلا يجدُ صعوبةً في ربط أحداث النص بعضِها ببعضٍ ، ممّا يؤدي إلى تحقيقِ درجةٍ كبرى من التماسك النصي .

ثانياً، التماسك النحوي:

تقوم القواعد النحوية بدور كبير في ربط النصّ بعضه ببعض على جميع مستوياته : الشكليّة والدلاليّة ، وقد تحدّثنا فيما سبق عن نَمَطِ القواعد التي يرومُ النصيون تحقيقَها ، وصولاً إلى إرساء (نحو النص) ، كما ذكرْنا اختلافَهم في ماهيّة ذلك النحو : أهو نَحْوٌ مغايرٌ لنحوِ الجملة؟ أم هو تطويرٌ لنحوِ الجملة؟

وقد اقترحنا ثَمّ أنْ تُقَسَّم قواعدُ نحوِ الجملة التي تتجاوزُ الجملةَ إلى النصّ قسمين : سمّينا الأولَ (قاعدة التوسيع) ، والآخرَ (قاعدة الدمج) ، وقد قلنا إنّ هاتين القاعدتين ترتبطان بالجملة الأولى ؛ فما التوسيعُ والدمجُ إلا لها .

وللجملة الأولى دورٌ كبيرٌ في التماسك النحويّ ، فلا بدّ من الوقوف عندها ؛ ذلك أنّ تلك الجملة تهيمن على النصّ ، أو قل على الوحدة النصية ، أو الوحدات النصية المكوِّنة للنص ، فالنصّ يتكوّن من وحدات نصية كبرى ، وتختلف النصوص فيما بينها ، فبعضها يكون ذا وحدة نصية كبرى واحدة ، والآخرُ ذا وحداتٍ متعدّدة ، وترتبط تلك الوحدات بطريقين : داخليٍّ وخارجيٍّ .

أما الداخليُّ فيقوم بين عناصر الوحدة نفسها ، إذ ترتبط المتتاليات الجُمْليّةُ فيها بالجملة الأولى ، ويتمُّ هذا الربطُ بوساطة القاعدتين المذكورتين آنفًا : التوسيع والدمج .

وأمّا الربطُ الخارجيُّ فيقومُ بين الوحداتِ النصية الكبرى المكوِّنة للنصّ ، إذ تُسْهِمُ الوظائفُ الدلاليّةُ والتداوليةُ في الربط ، ممّا يُنْشِئُ تماسكًا في النصّ يضمن استمرارَه .

وهذا يعني بالضرورة أن يكون لكلّ وحدة نصية كبرى جملةٌ أولى ، فتتعدد الجملُ الأولى بتعدّد الوحدات النصية الكبرى ، وأمّا الزّعْمُ بأنّ لكلّ نصٍّ جملةً أُوْلَى واحدةً فلا يستقيم ، إلا إذا كان النصُّ مُكَوَّنًا من وحدة نصية واحدة لا غير .

وقد يقال إنّ المقصود بذلك هو أننا نتصيّد المغزى الأساسَ للنص ، ونصوغه في

جملة ، يكون معناها هو الذي يتردّدُ في النصّ ، وعلى ذلك فلكلّ نصٍّ -مهما تعدّدت وحداتُهُ النصيةُ- جملةٌ أُوْلَى واحدةٌ .

وأقول : إننا نبحث في النصّ باعتباره ملفوظًا مُنْجَزًا مكوّنًا من وحدات تركيبية ، تحكمها علاقاتٌ لسانيةٌ محدّدةٌ ، أما التصيّدُ فإنّما يقعُ في المستوى الدلاليِّ الخاضعِ لتأويلِ المتلقي ، وعلى ذلك ستتعدّدُ الجملُ الأولى بتعدُّد المتلقين .

و(الجملة الأولى) التي نتحدث عنها هي التي «تحكم سائر الجمل اللاحقة لها -إن وجدت- بحكم ورودها في البداية في نقطة الانطلاق ، وهي المَعْلَمُ الأولُ المؤسِّسُ لكلّ المعالم في النص»[1] .

وإنّما امتازت الجملة الأولى بذلك ؛ لأنها تشكّل المحورَ المركزيَّ في الوحدة النصية ، ومعلومٌ أنّ «معيارَ تحديدِ المركزية هو كميةُ المعلوماتِ التي يُفْرِزُها الخطابُ في تَسَلْسُلِه بالنسبة لمحور ما . على هذا الأساس يصبح التفاوتُ بين محاور الخطاب الواحد من حيثُ المركزيةُ تفاوتًا في كمّ المعلوماتِ التي تُشَكِّلُ هذه المحاورُ موضوعاتٍ لها ، ويصبح بذلك المحورُ الرئيسي في خطابٍ ما المحورَ الذي يستقطبُ الكمَّ الأكبرَ من المعلوماتِ في ذلك الخطاب»[2] .

ثالثاً، التماسك الدلاليّ

أخذ النصيون على مَنْ سبقهم من علماء الدلالة اهتمام هؤلاء بالدلالات التي تنتج عن اللفظة الواحدة في سياقاتها المختلفة ، فقد راحوا يضعون النظريات التي تسهم في إدراك تلك الدلالات ، كنظرية السمات الدلالية وغيرها .

وقد رأى النصيون أنّ تتبُّعَ اللفظة دلاليًا يؤدّي إلى إيجاد نماذجَ معزولة عن سياقاتها النصية ، وللخروج من ذلك الإشكال وجدوا أنّهم بحاجة «إلى سيمانطيقا مناسبة ، وتكون مثل هذه السيمانطيقا متناسبة ، على معنى أنّ هذه الجمل لا تؤول حسب نماذج معزولة ، بل متناسبة لكون تأويل الجمل المترابطة مندرجة في نماذج

(١) سعيد بحيري : دراسات لغوية ، ص٨١ .

(٢) أحمد المتوكل : بنية الخطاب ، ص١١٢ .

متصلة ، وإنما تتحدد العلاقة الموجودة بين الجمل باعتبار هذه التأويلات»[1] .

ويرى (فان دايك) أنّ «أسهل طريق لاعتبار ضروب التأويل المتناسبة ينبغي أن يقوم على تأويل الجمل المنتظمة التأليف في أخصّ النماذج المرتبة في قالب متسلسل (م١ ، م٢ ... من)»[2] .

ولقد تحدّث النصيون كثيرًا عن التماسك الدلاليّ *Coherence* ، وفَصَلُوا بينه وبين التماسك السطحيّ *Cohesion* ، ورأوا أنّهما معًا يحققان نصية النص ، وأنّ لا وجود للنصّ إذا خلا من أحدهما .

والتماسك الدلالي عندهم هو «الذي يتمّ على مستوى البنية العميقة للنص ، أي على مستوى التصورات والمفاهيم *Concepts* والعلاقات *Relations* الرابطة بين هذه المفاهيم»[3] .

ويرى (فان دايك) أنّ هذا التماسك «يتحدّد على مستوى الدلالات حين يتعلّق الأمر بالعلاقات القائمة بين التصورات والتطابقات والمقارنات والتشابهات في المجال التصوري ، كما يتحدد على مستوى الإحالة أيضا ، أي ما تحيل إليه الوحدات المادية في متوالية نصية»[4] .

أمّا ما يهمنا هنا فهو البحث عن كيفية ترابط النصّ ، بحيث يبدو متماسكا مثّلا رسالة واحدة ، لها موضوع يتلقاه المتلقي فيفهمه ويتفاعل معه ، وقد بحث النصيون ذلك ، وحاولوا أن يضعوا معايير بها يُعْرَف التماسك الدلالي في النص ، ومن تلك المعايير ما وضعه (دي بوجراند) ؛ إذ جعل معياره في ثلاث نقاط هي :

١ . العناصر المنطقية ، كالسببية ، والعموم والخصوص .

٢ . معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف .

(١) فان دايك : النص والسياق ، ترجمة عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، د .ط ، ٢٠٠٠م ، ص١٤٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص١٤٠ .

(٣) جميل عبد المجيد : البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ، ص١٤١ .

(٤) فان دايك : النص : بنياته ووظائفه ، ترجمة محمد الهمري ، ضمن كتاب في نظرية الأدب ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م ، ص٦١-٦٢ .

٣ . السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية ، ويتدعّم بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص مع المعرفة السابقة بالعالم[1] .

أما (فان دايك) فقد اشترط للتماسك الدلالي شرطا ، وضّحه بقوله : «نقول عن النص في نهاية المطاف بأنه منسجم عندما نجد فيه تعبيرا عن مسار محتمل للأحداث»[2] .

والحقّ أنّ هذا الذي ذهب إليه (فان دايك) يحتاج إلى مزيد مناقشة ؛ إذ يبدو التعميم في حكمه جليًا ، إذ قد نجد نصوصا تبدو مختلة الأحداث ظاهريا ، أو قل إنّ العلاقات على مستوى السطح فيها غير متماسكة ، وعلى الرغم من ذلك يتقبل المتلقي تلك النصوص ، ويعدّها كاملة تمثّل رسالة .

إنّ ذلك يعني وجودَ قوانين داخلية تنظّم تلك العلاقات التي تبدو مختلة في الظاهر ، وهو قولٌ تبنّاه البنيويون وأطلقوا عليه مصطلح (الضبط الذاتي) ؛ ذلك أنّ البنيات «تستطيع أن تضبط نفسها ، هذا الضبط الذاتي يؤدي إلى الحفاظ عليها ، وإلى نوع من الانغلاق»[3] .

إنّ البحث عن موضوع النص سيقودنا إلى البحث عن علاقة الموضوعات الجزئية أو الفرعية في كل نص بالموضوع الرئيس فيه ، وبطريقة أخرى أقول : هل يبني النص من مجموع هذه الموضوعات الفرعية ، بحيث يؤدّي كل موضوع دورا في بناء النص ، تماما كاللبنات التي تقوم كل واحدة منها بسدّ ثغرة في البناء؟

كما سيقودنا ذلك إلى البحث عن العلاقات الدلالية القائمة بين جمل الوحدات النصية التي تمثّل الموضوعات الفرعية ، وعن العلاقات القائمة بين الوحدات النصية نفسها .

لقد ركّزنا اهتمامنا في البحث عن العلاقات الدلالية في النص ؛ ذلك أننا «في أدقّ معاني السيمانطيقا يستطيع أن نصف فقط العلاقات بين ضروب التعابير وبنيتها الداخلية ، وبنية الأحداث والمواقف ، وهي علاقات منتزعة من الخواصّ التداولية

(١) انظر : دي بوجراند : النص والخطاب والإجراء ، ص١٠٣ .

(٢) فان دايك : النص : بنياته ووظائفه ، ص٧٣ .

(٣) جان بياجيه : البنيوية ، ترجمة عارف منيمنه وزميله ، منشورات عويدات ، بيروت ، ص١٣ .

والمعرفية المحصّلة من ترتيب انتظام تركيب الجملة»[1].

ولم يكن علم الدلالة بمنأى عن دراسة العلاقات الدلالية ، بَيْدَ أنّه جعل ميدان الدراسة مقصورًا على الجملة الواحدة ، ومن ثمّ رأى (هاينه من وفهفيجر) أنه «من المنطق أوّلاً أنْ تُطَبَّقَ العلاقاتُ القائمةُ بين الوحدات النحويّة أيضًا على مستوى الدلالة (على أنّها علاقاتٌ قائمةٌ بين القضايا) ، وهي تصلُحُ أنْ تكونَ أساسًا لما يُطالَبُ به من علْم دلالة الرّبط : وصل/ إضافة/ سببية/ شرطية/ تعاقبية/ معية/ ختامية/ زمنية/ كَيفية/ مقارنة/ استدراكية»[2].

وقد رأى هذان النصيان أنه «يجب في الدراسات الدلالية للنص أن تُراعَى أيضًا العلاقات بين القضايا التي يصح أنْ تُعَدّ من خصوصيات النص : معللة ، موضحة ، مخصّصة ، مؤكدة ، مصحّحة ، روابط السؤال/ الجواب»[3].

رابعا: التماسك التداولي:

التداولية *Pragmatics* هي «اتّجاه في الدراسات اللسانية ، يُعنى بأثر التفاعل التخاطبيّ في موقف الخطاب ، ويستتبع هذا التفاعلُ دراسةَ كلّ المعطيات اللغوية والخطابية المتعلّقة بالتلفّظ ، وبخاصة المضامينُ والمدلولاتُ التي يولّدها الاستعمالُ في السياق»[4].

إنّ العناية بدراسة المعطيات اللغوية والخطابية المتعلّقة بالتلفظ تَعْني أنّ التداولية «تتجاوز الوصفَ التركيبيَّ للجملة ودرجةَ نحويّتها -وهذا مَدارُ علم التركيب- أو علاقةَ المعجم المكوّن للقضية بالخارج -وهذا مدارُ علم الدلالة- وتتّخذُ موضوعًا للبحث القولَ مُنَزَّلاً في المقام المُعَيَّن . . . وتؤكّد دَوْرَ المعارف غير اللغوية في تأويل

(١) فان ديك : النص والسياق ، ص١٤٣ .

(٢) فولفجانج هاينه من ، وديتر فيهفيجر : مدخل إلى علم اللغة النصي ، ترجمة فالح بن شبيب العجمي ، منشورات جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١٩هـ ، ص٤٦ .

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، وفي صياغة الترجمة خللٌ لا يخفى .

(٤) عثمان بن طالب : البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية ، سلسلة اللسانيات ، ع(٦) ، تونس ، الجامعة التونسية ، ١٩٨٦م ، ص١٢٥ .

الأقوال ، وفَهْم المقاصد اعتمادًا على الاستدلال»[1].

وقد اتكأ النصيون على التداولية ، وطبّقوا مبادئها في تحليل النصوص ، فرأوا -تبعًا للتداوليين- أنّه «لم يعد النصّ نفسُهُ بِناؤه النحويُّ أو الدلاليُّ الآنَ نقطةَ الارتكاز في علم اللغة النصيّ ، بل الممارسات الاتصالية العملية التي تؤسّس النص ، حيث تكون هذه بالطبع قابلةً للتوضيح فقط بواسطة سياقات مجتمعية شاملة . لم تَعُد النصوصُ مهمةً فقط بوصفها إنتاجًا منتهيًا ممّا يمكن تحليلُه نحويًا و/ أو دلاليًا ، بل أصبحت تُفْحَصُ بوصفها عناصرَ أحداث عمّة ، أو أدوات لتحقيق حدس معيّن للمتكلّم من من ناحية اتصالية واجتماعية»[2].

ويتضح من أقوال التداوليين والنصيين السبقة اهتمامهم الكبير بالسياق ، إذ انصبّت عليه كثير من الدراسات مبيّنة أثره في عملية التواصل الخطابي ، حتّى إنّ بعض الدارسين حَدّ التداولية بأنها «دراسة خضوع القضايا للسياق»[3].

لقد أسهم كلٌّ من عالم الانثروبولوجيا البولندي مالينوفسكي *(Malinowski)* وعالم اللغة الإنجليزي فيرث *(Firth)* في دراسة (نظرية السياق) ، فقد أدرك مالينوفسكي أنّ وظيفة اللغة لا تقف عند مجرد نقل الأفكار والانفعالات ، كما رأى أنّ اللغة -كما يمارسها المتكلمون في أيّة جماعة من الجماعات- إنّما هي ضرب من العمل ، ونوع من السلوك الإنساني لا يمكن فهمه بمعزل عن أنشطة الإنسان الأخرى ، فهي تؤدّي وظائف أخرى غير التوصيل ؛ ولهذا وجد مالينوفسكي أنّه لا يمكن للنصوص أن تؤدّي معنى إلا إذا عرفنا الحال التي كان عليها المتكلم حين نطق بها ؛ لأنّ سياق الحال *Context of Situation* أو الظروف المحيطة بالحدث اللغوي جزءٌ متمم لهذا الحدث[4].

والذي أريد تتبّعه هنا هو دور السياق في بنى التماسك النصي ؛ إذ إنّ «السياقَ يُرْشِدُ إلى تَبْيين المُجْمَل، وتَعْيين المُحْتَمَل ، القطع بِعَدَم احتمال غير المُراد ،

(١) آن روبول جاك موشلار : التداولية اليوم : علم جديد في التواصل ، ترجمة سيف الدين دغفوس وزميله ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م ، ص٢٦٤ .

(٢) هاينه من وزميله : مدخل إلى علم اللغة النصي ، ص١١.

(٣) فرانسواز أرمينكو : المقاربة التداولية ، ترجمة سعيد علوش ، مركز الإنماء القومي ، ص٤٩ .

(٤) انظر : محمود السعران : اللغة والمجتمع : رأي ومنهج ، المعهة الأهلية ، بنغازي ، ١٩٥٨م ، ص٧-١٠ .

وتخصيص العامّ ، وتقييد المُطْلَق ، وتَنَوُّع الدّلالة . وهذا مِنْ أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلّم ، فَمَنْ أهْمَلَهُ غَلِطَ في نَظَره ، وغالَطَ في مناظَرَته ، فانظرْ إلى قوله تعالى : ﴿ذُقْ إنَّكَ أنْتَ الْعَزِيزُ الكَرِيمُ﴾[1] كيفَ تَجِدُ سِياقَهُ يَدُلُّ على أنّه الذليلُ الحقيرُ»[2] .

(١) سورة الدخان/٤٩ .

(٢) ابن قيم الجوزية : بدائع الفوائد ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، د. ط ، د. ت ، ج٢/ ٩-١٠ .

مسارات التَّحَوُّل من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص

قراءة في بدايات ودواعي التأسيس والمساهمات العربية في اللسانيات النصية

رشيد عمران

نشأة اللسانيات النصية:

لقد ظهرت اللسانيات النصية تجاوزا للدراسات اللسانية الجملية بمختلف توجهاتها (البنيوية ؛ التوزيعية ، والسلوكية ، والوظيفية ، والتوليدية التحويلية) ، ولا يعني التجاوز هنا القطيعة العلمية بين تلك التوجهات واللسانيات النصية ، وإنما تطور العلوم يفترض استفادة اللسانيات النصية من كل معطيات اللسانيات الجملية ، و تجاوز قصور هذه الأخيرة من حيث إن الجملة لم تعد كافية لكل مسائل الوصف اللغوي من حيث الدلالة والتداول والسياق الثقافي العام ، وكل ذلك له دور حاسم في التواصل اللغوي ، وقد أخرجت لسانيات النصية علوم اللسان من «مأزق الدراسات البنيوية التركيبية التي عجزت في الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية»[1] .

إن التواصل بين المخاطِب والمخاطَب لا يتم بكتلة لغوية صماء بل تتدخل عوامل تسهم وتؤثر في عملية التواصل .

وقد اتخذت اللسانيات النصية هدفا رئيسا ترمي الوصول إليه ؛ وهو الوصف والتحليل والدراسة اللغوية للأبنية النصية ، وتحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي[2] .

(١) خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات ، ص١٦٧

(٢) أحمد عفيفي ، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، مكتبة زهراء الشرق ، ط١ ، ٢٠٠١م ، ص٣١

ذلك أن النص ليس بناء لغويا فحسب وإنما يدخل ذلك البناء في سياق تفاعلي بين مخاطِب ومخاطَب ، تفاعل لا يتم بجمل متراكم بعضها فوق بعض كيفما اتفق غير متماسكة ولا يربطها رابط ، ولا تدرك النصوص بوصفها أفعال تواصل فردية بل بوصفها نتائج متجاوزة الإفراد ، ومن هذا المنطلق يجب أن يتخذ التحليل اللغوي النص مبتغاه النهائي في الدراسة ، وهذا ما دعا إليه (فاينريش ١٩٢٧م) ، و(ب .هارتمان ١٩٦٨م)[١] .

ويُعَدّ الأمريكي (هاريس ١٩٥٢م) أول من استخدم التحليل النصي الشامل من خلال دراسته الموسومة بـ(تحليل الخطاب *Discours Analysis*) ، وهو بحث قيم بدأت معه بوادر الاهتمام بالنص ، والنص وسياقه الاجتماعي ، وقدم في بحثه أول تحليل منهجي لنصوص بعينها[٢] .

وقد اهتم هاريس بتوزيع العناصر اللغوية في النصوص المطولة ، والروابط بين النص وسياقه الاجتماعي[٣] .

ولا يعتبر هاريس أول لساني حديث يعتبر الخطاب موضوعا شرعيا للدرس اللساني فحسب ؛ بل إنه تجاوز ذلك إلى تحقيق قضاياه التي ضمنها برامجه بتقديم أول تحليل منهجي لنصوص بعينها ، وقد رأى هاريس ضرورة تجاوز (نحو الجملة) ، ذلك أن الدراسات اللسانية وقعت في مشكلتين لابد من تجاوزهما وهما :

– «الأولى : قصر الدراسة على الجمل ، والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة ،

–الثانية : الفصل بين اللغة *Langage* والموقف الاجتماعي *Social Situation* عما يحول دون الفهم الصحيح ، فجملة مثل (كيف حالك؟) قد تعطي في سياقها معنى

(١) فول فجانغ هاينه مان وديتر فيهفجر ، مدخل إلى علم لغة النص ، ترجمة د .سعيد حسن بحيري ، مكتبة زهراء الشرق ، ط١ ، ٢٠٠٤م ، ص٢٠-٢١

(٢) سعد مصلوح ، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص ، ضمن كتاب الأستاذ عبد السلام هارون معلما ومؤلفا ومحققا ، تحرير وديعة طه النجم وعبده بدوي ، كلية الآداب ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، الكويت ، ص٤٠٧

(٣) زنسيسلاف واورزينياك ، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص ، ترجمة د . سعيد بحيري ، مؤسسة المختار ، ٢٠٠٣ م ، القاهرة ، ص٣٦-٣٧

التحية ، أكثر منها السؤال عن الصحة ، ومن ثَمّ اعتمد في منهجه في تحليل الخطاب على ركيزتين :

–العلاقات التوزيعية بين الجمل ،

–الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي .

بعد ذلك بدأ بعض اللسانيين ينتبهون إلى المشكلتين اللتين أشار إليهما هاريس ، وإلى أهمية تجاوز الدراسة اللغوية مستوى الجملة إلى مستوى النص ، والربط بين اللغة والموقف الاجتماعي مُشَكِّلين بذلك اتجاها لسانيا ، أخذت ملامحه ومناهجه و إجراءاته في التبلور منذ منتصف الستينات تقريبا[١] .

لقد اهتمت اللسانيات النصية بالدلالة والسياق اللذين كانا غائبين في لسانيات الجملة الذي كان يصف الأبنية اللغوية ولكنه «لم يُعن بالجوانب الدلالية عناية كافية ، مما جعل علماء النص يرون أن البحث الشكلي للأبنية اللغوية ما يزال مقتصرا على وصف الجملة ، بينما يتضح من يوم إلى آخر أن جوانب كثيرة لهذه الأبنية لا يمكن أن توصف إلا في إطار أوسع لنحو النص أو نحو الخطاب»[٢] .

وقد توسعت اللسانيات النصية في اعتبار السياق في عملية التواصل ، ذلك أن التواصل اللغوي تسهم فيه عناصر تتعلق بالمخاطِب والمخاطَب والنص والظروف المحيطة بهم جميعا ، إن لسانيات الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي ، فقد تتماسك جمل النص بروابط غير نحوية إطلاقا «فلا يمكن مثلا ترجمة جملة (كان أزرق اللون) إلى الفرنسية دون رجوع إلى السياق ، فبناء على السياق اللغوي يمكن توضيح هذه الجملة بظروف متعددة هكذا :

– اشتريت دولابا قديما ، كان أزرق اللون ،

– نظر البحار باستحسان إلى السماء ، كانت زرقاء اللون (أو أزرق اللون باعتبار أنه لا يوجد فرق في الاستعمال اللغوي بين المذكر والمؤنث في الألمانية) ،

– أخذت عينة من دم السائق ، كان أزرق اللون .

ينبغي لفهم الجملة الأولى –كان أزرق اللون– ووصفها دلاليا تحليل الجملة

(١) جميل عبد المجيد ، البديع بين البلاغة واللسانيات النصية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨م ، ص١٧

(٢) برند شبلنر ، علم اللغة و الدراسات الأدبية دراسة الأسلوب البلاغة علم اللغة النصي ، ص١٨٤

السابقة على الأقل ، إن مثل هذه الاستفسارات وغيرها في علم اللغة التي لا يمكن الإجابة عنها إذا ما عُدّت الجملة الوحدة اللغوية ؛ أدّت بالضرورة إلى تجاوز حدود الجملة ، وهذا يعني تحليلا يتجاوز حدودها ، و يؤدي إلى المطالبة بعلم اللغة النصي»[1] .

وبعبارة أخرى يمكن أن نقول إن هناك بعض العلاقات اللغوية بين الجمل التي تُكوّن النص ؛ قد تكون روابط تماسكية نحوية ، وهنا يمكن الاستفادة من لسانيات الجملة أو النحو ، وقد تكون روابط تماسكية غير نحوية شكلية أي دلالية وهنا يجب البحث عن العلاقات بين الجمل في إطار معطيات اللسانيات النصية ، كما يمكن استثمار النحو وتوظيفه نصيا لكشف آليات التماسك داخل النص ، ومن بين الظاهر النحوية التي يجب النظر إليها من خلال معطيات اللسانيات النصية ما يأتي :

- الضمائر ووظائفها النصية
- أسماء الإشارة
- التعريف و التنكير
- التذكير و التأنيث
- التكرار (التماسك المعجمي)
- الاستدراك
- التوابع (الصفة ، البدل ، الحال)
- الحذف
- الصلة
- التقديم و التأخير
- الاستثناء
- الزمن
- العلاقات الموضوعية
- العام والخاص
- الكل والجزء
- الكبير والصغير

(١) سعيد حسن بحيري ، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات ، ص١٣٣

ويُبين أحد الباحثين أن إقصاء المعنى في اللسانيات التقليدية كان وراء عجزه عن تحليل كثير من الظواهر اللغوية ، ذلك أن «الفهم الحق للظاهرة اللسانية يوجب دراسة اللغة دراسة نصية وليس اجتزاء والبحث عن نماذجها وتهميش دراسة المعنى ، كما ظهر في اللسانيات البلومفيدية أول أمرها ، ومن ثمّ كان التمرد على نحو الجملة والاتجاه إلى نحو النص أمرا متوقعا ، واتجاها أكثر اتساقا مع الطبيعة العلمية للدرس اللساني الحديث ، إن دراسة النصوص هي دراسة للمادة الطبيعية التي توصلنا إلى فهم أمثل لظاهرة اللغة ؛ لأن الناس لا تنطق حين تنطق ، ولا تكتب حين تكتب جملا أو تتابعا من الجمل - ولكنها تُعبِّر في الموقف اللغوي الحي من خلال حوار معقد متعدد الأطراف مع الآخرين ، ويكثر في هذه الحال تصادم الاستراتيجيات والمصالح وتعقد المقامات ، ومثل ذلك نراه في حديث الكتابة حين تتعقد العلاقات بين مكونات الصياغة اللغوية وترتد أعجازها عن صدورها ، وتتشابك العلاقات في نسيج معقد بين الشكل والمضمون على نحو يصبح فيه رد الأمر كله إلى الجمل أو نماذج الجمل تجاهلا للظاهرة المدروسة ، رَدّا له إلى بساطة مصطنعة تخل بجوهرها ، وتفضي إلى عزل السياقات المقالية والمقامية والأطر الثقافية ، واعتبارها أمرا قائما خارج النحو وطارئا عليه»[1] .

يرى الدكتور محمد الشاوش ، وهو أحد المختصين العرب في اللسانيات النصية ، وتحديدا في تأصيل اللسانيات النصية في النحو العربي أنه «لم يتجاوز نحو الجملة سوى في نهاية الستينات الميلادية في حين أن سنة (١٩٨٤م) تمثل ذروة الاهتمام بنحو النص وتحليل الخطاب حيث بلغت الأعمال المنشورة فيها (٢٩٨) عملا»[2] .

يمكن القول إنه كانت هناك إشارات في الدراسات الغربية ، وفي التراث العربي والإسلامي إلى أهمية التحليل النصي المتجاوز للجملة ، نجد في تلك الإشارات التوجه إلى ضرورة التحليل النصي الذي يتجاوز الجملة إلى فضاء أرحب هو الفضاء النصي .

(١) سعد مصلوح ، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص ، ص٤١٣

(٢) محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص ، سلسلة اللسانيات ، المجلد١٤ ، جامعة منّوبة ، تونس ، و المؤسسة العربية للتوزيع ، ط١ ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م ، بيروت ، ١/٧٧-٧٦

وقد كانت البداية الفعلية لدراسة النصية كعلم مستقل على يد فندايك *Van Dijk* الذي يقول : «لقد توقفت القواعد واللسانيات التقليدية غالبا عند حدود وصف الجملة وأما في علم النص ، فإننا نقوم بخطوة إلى الأمام ، ونستعمل وصف الجمل بوصفه أداة لوصف النصوص ، وما دمنا نستتبع هنا المكونات المعتادة للقواعد ، وسنستعمل النصوص المستخدمة بغية وصف الجمل ، فإننا نستطيع أن نتكلم عن قواعد النص»[1] .

فقد كان فندايك يسعى لإقامة لسانيات نصية تدرس البنية النصية ، ومظاهر التماسك في النص ، ويأخذ في الاعتبار كل الأبعاد البنيوية والسياقية والثقافية[2] .

وينبغي أن نشير هنا أن العلم الذي يهتم بالدراسة النصية ، قد اختلف الباحثون في ترجمته فمنهم من قال : لسانيات النص ونجد هذه التسمية في منطقة المغرب العربي ، ومنهم من قال بأنه نحو النص وهو اتجاه جهة المشرق العربي ، وسبب هذا الاختلاف المصطلحي كما هو معلوم وللأسف الشديد عدم وجود جهة عربية واحدة لتوحيد المصطلح اللساني ، فجهة المغرب العربي تترجم عن الفرنسية في غالب دراساتها ، وجهة الشرق من الوطن العربي تترجم عن الإنجليزية ، ولا نكاد نظفر بفروق جوهرية بين هذه الاصطلاحات ؛ لسانيات النص ، أو نحو النص ، إذا أخذ النحو بالمعنى الواسع الذي يشمل في معناه كل القوانين التي تحكم نظاما ما[3] .

ونستعمل في هذه الدراسة مصطلح اللسانيات النصية ؛ ذلك أن كلمة اللسان مصطلح إيجابي شامل ، ونعني باللسانيات النصية العلم الذي يدرس النصوص من جوانب متعددة ، كالتماسك ووسائله ، والسياق النصي ، والمعايير النصية ، وأبنية التقابل والتطابق ، والتراكيب المحورية ، والتراكيب المجتزأة ، وحالات الحذف ، والجمل

(١) فندايك ، النص بنى ووظائف مدخل أولي إلى علم النص ، ترجمة منذر عياشي ، ضمن كتاب العلامانية و علم النص ، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، ٢٠٠٤م ، بيروت ، ١٤٧/١

(٢) سعيد يقطين ، انفتاح النص الروائي النص-السياق ، المركز الثقافي العربي ، ١٩٨٩م ، بيروت و الدار البيضاء ، ص١٥

(٣) الأزهر الزناد ، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا ، المركز الثقافي العربي ، ص٨٠

المفسرة ، والتحول إلى الضمير ، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها[1] .

وفي سبيل الوصول إلى قواعد نصية مشتركة «اجتمعت طائفة من الباحثين في جامعة كونستاس في ألمانيا للمشاركة في مشروع يحظى بدعم الحكومة الاتحادية حول فكرة علم قواعد النص ، وكانت هذه الجماعة الملتفة حول هانس ريزر ، وبيتر هارتمان ، ويانوس بيتوفي ، وتون فندايك ، وينس أيوي ، وولفرام كوك وغيرهم قد أخذت نفسها بصياغة معجم ، وعلم قواعد مجرد يؤديان إلى توليد نص من أعمال بريخت عنونه (الحيوان المفضل عند السيد .ك) ، أي أنهما يحددان الأوصاف البنيوية لجمل النص ، وتشير نتائج المشروع إلى أن الفرق بين علم قواعد الجملة وعلم قواعد النص أكبر شأنا مما كان يعتقد»[2] .

ومن أبرز علماء اللسانيات النصية : جليسون *Gleason* ، وهارفيج *Harweg* ، ودريسلار *Dressler* ، وبرينكر *Weinrich* ، وروبرت دي بوجراند *Robert De Beaugrand* . . .

أهمية اللسانيات النصية:

لقد كانت الحاجة إلى اللسانيات النصية ضرورة ملحة لتجاوز بعض الصعوبات التي واجهت اللسانيات الجملية ، وذلك لتغير الكثير من المفاهيم النقدية الحديثة ، وتغير النظرة اللسانية إلى مفهوم اللغة ووظيفتها ، ونجمل أهمية اللسانيات النصية فيما يلي[3] :

أولا : إن اللسانيات النصية تركز على النص كبنية كلية ، لا على الجمل كبنية فرعية ، وعلى هذا اجتذبت النصوص اللسانيات النصوصية بناء على أن نحو النص يشمل النص ، وسياقه ، وظروفه ، وفضاءاته ، ومعانيه المتعالقة القبلية والبعدية ، مراعيا ظروف المتلقي وثقافته وأشياء كثيرة تحيط بالنص ، أما ما كان يحدث في

(١) محمد العبد ، اللغة والإبداع الأدبي ، دار الفكر للدراسة و النشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩١م ، القاهرة ، ص٣٣

(٢) إلهام أبو غزالة و د .علي خليل حمد ، مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند وولفجانغ دريسلار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٩٩٩م ، القاهرة ، ص٤٩

(٣) أحمد عفيفي ، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، ص٣٧-٤٢

المناهج اللسانية التراثية ، فهو تناول للنص بالشرح ؛ فلم يكن ينظر في مجمل النص والتماس فهمه بوصفه ذا وحدة عضوية تجعل بعضه يفسر بعضا ، وإنما كان الشرّاح يبتون شروحهم على المفردات ، ثم يغوصون في الدلالة المفردة لهذا اللفظ ، مع ندرة الانتباه إلى العلاقات العضوية بين أجزاء النص ، وما كان لهذا المنهج في شرح النصوص أن يؤدي إلى الفهم الكامل لدلالته ومقاصدها .

ولعلّ هذا الفهم يصدق حتى على عمل أغلب المفسرين وشرحهم للنص القرآني ، مع أن بعضهم أدرك ضرورة وجود هذه العلاقات التماسكية ، وأن القرآن يفسر بعضه بعضا ، وأن السنة تفصّل ما في القرآن من إجمال .

ثانيا : كثير من الظواهر التركيبية لم تفسر في إطار الجملة تفسيرا مقنعا ، وربما تغير الحال إذا اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة ، ويمكن أن تكون هذه الوحدة هي النص . من هنا فإن اللسانيات النصية قد ضمت عناصر لم تكن في لسانيات الجملة ، عناصر بناء قواعد جديدة منطقية ودلالية وتركيبية لتقديم شكل جديد من أشكال التحليل لبنية النص ، وتصور معايير التماسك ، ولهذا تضافرت تقريرات اللسانيين من أمثال بايك وهارتمان وجليسون وفندايك . . .على أن اللسانيات النصية بالنسبة إلى أي لغة أكثر شمولا وتماسكا واقتصادا من القواعد الموجودة في لسانيات الجملة ، ومن هنا تغيرت الأهداف فأصبحت اللسانيات النصية تعنى بظواهر نصية مختلفة ، منها علاقات التماسك ، وأبنية التطابق والتقابل والتراكيب المحورية والتراكيب المجتزأة ، وحالات الحذف ، والجمل المفسرة ، والتحويل إلى الضمير ، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فردية وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفردة التي لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا دقيقا إلا من خلال وحدة النص الكلية .

ثالثا : تغيّر الدرس اللساني في نظرته إلى اللغة ، وذلك للإحساس الطاغي بالوظيفة الاجتماعية للغة ، وإلى ضرورة وجود الدور التواصلي الذي يعده علماء اللسانيات جوهر العمليات الاجتماعية ، ومن هنا أدرك اللسانيون أن اجتزاء الجمل يحيل اللغة الحية فتاتا وتفاريق من الجمل ، وهو ما نجده في شواهد النحو والبلاغة المنزوعة من سياقها وهو ما يتنافى مع مبادئ اللسانيات النصية . إن تلك الوظيفة الاجتماعية ، وهذا الدور التواصلي للغة يفسحان الطريق للنحو أن يتسع مفهومه ، ليصبح مكونا من مكونات نظرية شاملة ، تفسر السلوك الإنساني ، وهذا لا يتم إلا

من خلال نص متماسك بسياق تواصلي وليس من خلال جملة .

رابعا : إضافة مهام جديدة للسانيات ليست من اختصاص لسانيات الجملة ، ومن تلك المهام صياغة قواعد تمكننا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح ، ومن تزويدنا بوصف للأبنية ؛ فاللسانيات النصية إعادة بناء شكلية للكفاءة اللغوية الخاصة بمستخدم اللغة في عدد لا نهائي من النصوص .

خامسا : يمكن للسانيات النص أن تقدم خدمة كبيرة للترجمة ، حيث يرى روبرت دي بوجراند أنه يمكن للسانيات النص أن تقدم إسهاما للترجمة ، بعكس اللسانيات التقليدية التي تُعنى بالنظم الافتراضية لأن الترجمة من أمور الأداء ، وليس امتلاك المعجم والنحو فقط كافيا للقيام بالترجمة بسبب الحاجة إلى التماسك في استعمالات اللغة ، وذلك من المهام الأساسية للسانيات النص ، لذا يمكن أن يفيد كثيرا في هذا المجال في النقل من اللغات الأجنبية إلى العربية أو العكس .

سادسا . نستطيع من خلال اللسانيات النصية أن نعيد النظر في بعض المفاهيم اللغوية التقليدية السائدة وذلك إما لتعميقها أو لتعديلها ، ومثال ذلك ما يشير إليه النقاد من افتقار الشعر الجاهلي إلى الوحدة العضوية ، وذلك لتعدد الأغراض في القصيدة الواحدة ، ولكن يمكن من خلال اللسانيات النصية إعادة دراسة القصيدة في العصر الجاهلي من خلال وسائل التماسك ، وذلك لإيجاد التماسك المفهومي الملحوظ أو حتى بعض وسائل التماسك الرصفي الذي ينتج عنه القول بوجود وحدة عضوية كاملة ، وقد قدم الدكتور سعد مصلوح نموذجا لتلك الدراسة حول قصيدة المرقش الأصغر (بنت عجلان) ، وقد استطاع أن يلمس مدى إحكام النسيج في التشكيل اللغوي للنص ، وصلة ما بين النص وعالم النص ، واستطاع أن يكشف بواسطة آليات التماسك النحوي والدلالي عن ثراء النص .

الاتفاق والاختلاف بين لسانيات النص ولسانيات الجملة:

لا توجد قطيعة بين اللسانيات النصية واللسانيات الجملية أو النحو التقليدي بعبارة أخرى ، فهناك مبادئ تختص باللسانيات النصية ، وأخرى تختص بالنحو التقليدي ، وهناك مبادئ مشتركة بينهما ، إن اللسانيات النصية تستفيد من الأدوات النحوية ، فاللسانيات النصية تعالج المعنى في الأمثلة والشواهد اللغوية المقتطعة من نصوصها باستعمال الأدوات النصية لتحقيق التماسك الدلالي في الإسناد (المسند

والمسند إليه) ، أما اللسانيات النصية فتتجاوز ذلك بكثير من حيث أنها تستخدم أدوات النحو ذاتها وتوظفها في تحقيق التماسك بين الجمل المتتابعة في النص ، من حيث هي عناصره ووحداته الدلالية[1] .

وقد صنّف الدكتور أحمد عفيفي المبادئ والخصائص الأساسية لكل من لسانيات النص ولسانيات الجملة والمبادئ المشتركة بينهما كما يلي[2] :

ما يختص باللسانيات الجملية :

* استقلال اللسانيات الجملية عن رعاية المواقف اللغوية : ومعنى ذلك أن لسانيات الجملة تقوم بدراسة الجملة معزولة عن سياقها ، وقد أصبح هذا العزل محل شك كبير في النتائج التي يتوصل إليها بناء على عزل الجمل من سياقها التواصلي .
* إخضاع كل الجمل المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة : فاللسانيات الجملية تؤمن باستقلالية الجملة ، وبالتالي فهي لسانيات تحليل لا تركيب .
* الاطراد : وهو ثبات القاعدة في الحكم على الفصحى ، وما خرج عنها فهو شاذ ، مع ملاحظة أنهم يحكمون في كثير من الأحيان للشذوذ بالفصاحة ، والملاحظ أن لسانيات النص تنأى عن الاطراد ، ويعترف بأن المؤشرات الأسلوبية ، هي تصرفات فردية يلجأ إليها منشئ النص ليدل بها على لفتات ذهنية أو ليثير انتباه المتلقي ، والمعروف أن المؤشرات الأسلوبية لا تأتي على نسق واحد مطّرد .
* المعيارية : فالقاعدة في لسانيات الجملة هي أساس الصحة أو الخطأ ، و ينبغي أن يراعى هذا الأساس عند النظر في أي قول ، فالمعيارية إذن سابقة على النص ، ولهذا لا تؤمن اللسانية الجملية بنص إلا إذا كان متوافقا ومتطابقا مع القواعد التي تمّ استنباطها . أما لسانيات النص فهي أبعد ما تكون عن المعيارية ، لأنها لسانيات تطبيقية لا تنشأ إلا بعد أن يكتمل النص ، ولهذا يشير علماء اللسانيات النصية إلى أن المعيار يكون دائما من داخل النص لا من خارجه ومن هنا يمكن أن تختلف المعايير .
* الإطلاق : ومعناه أن تطلق القاعدة لتصدق على كل ما قيل أو سيقال ، فهي

(١) مصطفى النحاس ، نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب ، منشورات ذات السلاسل ، ط١ ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ، الكويت ، ص٩

(٢) أحمد عفيفي ، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، ص٧٢-٩٢

الحكم الذي يرد إليه كل كلام في اللسانيات الجملية ، أما في اللسانيات النصية فلا يُطبّق على كل كلام قبل صياغته أو أثناءها ، ومن هنا يكون الحكم دائما في اللسانيات النصية بعد وجود النص ، وفي حالة التواصل الفعلي .

* الاقتصار على بحث العلاقات داخل الجملة : دون تجاوزها إلا عند إرادة معنى الإضراب أو الاستدراك أو غير ذلك من الدلالات التي يمكن أن تربط بين جملتين مثل التعليل أو الشرط أو ما شابه ذلك من الدلالات . أما اللسانيات النصية ؛ فالأصل دراسة النص كاملا ، ومن هنا كان من أهم ملامحه دراسة العلاقات بين أجزاء النص كاملا .

ما يختص باللسانيات النصية:

تستقل اللسانيات النصية بمجموعة من المبادئ ، التي تتجاوز مستوى الجملة وهذه المبادئ التي تختص بلسانيات النص هي : القصد والتناص ، المقامية ، والإعلامية ، والمقبولية ، وسنفصل في هذه المبادئ عند الحديث عن المعايير النصية .

ما يشترك بين الجملة والنص :

* التماسك النحوي *cohesion* : و هو معيار يهتم بظاهر النص ، ودراسة الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرار اللفظي ، والمقصود بظاهر النص تلك الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني ، والتي نلحظها أو نراها ، وهذه الأحداث أو المكونات ينتظم بعضها مع بعض تبعا للمباني النحوية ولكنها لا تشكل نصا إلا إذا تحقق لها من وسائل التماسك ما يجعل النص محتفظا بكينونته واستمراريته .
* التماسك الدلالي *coherence* : ويتصل هذا المعيار برصد وسائل الاستمرار الدلالي في عالم النص ، وهو علاقة معنوية بين عنصر في النص وعنصر آخر يكون ضروريا لتفسير هذا النص ، هذا العنصر الآخر يوجد في النص ، غير أنه لا يمكن تحديد مكانه إلا عن طريق هذه العلاقة التماسكية .

وهكذا يتضح أنه يجد مساحات متقاطعة مشتركة بين لسانيات النص ولسانيات الجملة ، فاللسانيات النصية تستعين بأدوات يقدمها النحو التقليدي من أجل بناء نصي متكامل متماسك يسهم في تحليل النص وتفسيره ورصد علاقات الارتباط بين أجزائه .

المساهمات العربية في اللسانيات النصية:

تجدر الإشارة بادئ ذي بدء أن الممارسة النصية التطبيقية لم تكن غائبة في التراث العربي والإسلامي ، فعلم المناسبة مثلا ، في علوم القرآن أكبر شاهد على الرؤية النصية في التراث العربي الإسلامي ، ولكن اللسانيات النصية كنظرية لسانية واضحة المعالم والحدود لم تظهر إلا مع الدراسات اللسانية الغربية الحديثة .

وتعتبر ترجمة الدكتور جاد الرب لكتاب برند شبلنر ، علم اللغة والدراسات الأدبية : دراسة الأسلوب ، البلاغة ، علم اللغة النصي ، والذي نشر سنة ١٩٨٧م ، «محاولة للفت نظر الباحثين العرب إلى اتجاه جديد في التحليل اللساني فيما يتعلق بعلم اللغة النصي وتطبيقاته اللسانية»[١] .

كما تعتبر دراسة الدكتور سعد مصلوح الموسومة بـ : العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)[٢] ، من أوائل الدراسات النصية العربية التنظيرية ، وقد اعتبر مصلوح الاتجاه إلى (النص) فتحا جديدا في تاريخ اللسانيات ، ويرى أن التحليل النصي يقدم للسانيات بعامة يقول : «فلقد أثبتت الخبرة العلمية للسانيين المعاصرين تميز نحو النص على نحو الجملة حتى في إطار الغرض القريب ؛ وهو الوصف النحوي الخالص للغة ما ، وقد تضافرت تقريرات اللسانيين من أمثال بايك وهارتمان وجليسون وساندوز ولونجاكر وفندايك وغيرهم على أن نحو النص بالنسبة لأي لغة بعينها هو أكثر شمولا وتماسكا واقتصادا من النحو المحصور في حدود الجملة»[٣] .

ومن المغرب العربي قام الدكتور محمد خطابي بأول دراسة منهجية تأصيلية ، وقد استلهم المعطيات اللسانية النصية في الراهن الغربي ، ومن خلال تلك المعطيات حاول أن يؤصل للممارسة والفكر النصي في التراث العربي والإسلامي من خلال علوم البلاغة ، وعلوم القرآن ، وعلم التفسير ، كل ذلك في كتابه : لسانيات النص : مدخل إلى انسجام الخطاب .

وقد حاول الدكتور خطابي أن يركز على :

(١) محمود الجعيدي ، الفاصلة القرآنية دراسة في ضوء علم اللغة النصي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ملحق بالعدد السابع والثلاثين ، أغسطس ٢٠٠٥م ، المنصورة ، مصر ، ص٥٠

(٢) سعد مصلوح ، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص ، ص٤٠٦-٤٣٢

(٣) المصدر نفسه ، ص٤١٥

- المفاهيم النظرية لعلم اللغة النصي عند الغربيين ،
- التأصيل لمفاهيم نصية في التراث العربي ،
- تطبيق المفاهيم النصية على نص شعري عربي ،

وقد جاء الكتاب في ثلاثة أبواب :

- الباب الأول : وقدّم فيه المفاهيم الغربية الخاصة بعلم اللغة النصي ، متناولا ظاهرة الاتساق (السبك) والانسجام (الحبك) مستندا إلى اقتراحات هاليداي ورقية حسن في كتابهما عن الاتساق في اللغة الإنجليزية (*Cohesion in English*) .
- الباب الثاني : وحاول فيه التأصيل للمساهمات العربية القديمة في اللسانيات النصية فيما يتعلق بالبلاغة العربية ، والنقد الأدبي ، والتفسير وعلوم القرآن .
- الباب الثالث : وقد استثمر فيه المعطيات النظرية في تحليل نص شعري حديث (فارس الكلمات) للشاعر علي أحمد سعيد (أدونيس) .

وقد قام الدكتور محمد العبد في كتابه : اللغة والإبداع الأدبي ، والذي نشر سنة ١٩٨٧م ، بتقديم لمفاهيم اللسانيات النصية ، وتحدث عن البحث اللغوي وعلاقته بالتحليل النصي ، والتماسك النصي ، والعلامات المميزة في التماسك النصي[١] .

ثم ظهرت بعد ذلك مجموعة من الدراسات النصية وقد استفادت من المعطيات اللسانية الغربية في شقها النظري ، كما قامت بتحليل النصوص من منطلق ما جاء في اللسانيات النصية ، كما وجدنا دراسات لم تقف متتلمذة أمام اللسانيات النصية الغربية ، بل اتجهت إلى تأصيل لسانيات عربية من خلال ما قدم في التراث العربي والإسلامي ، ونذكر أهم المؤلفات التي العربية في مجال لسانيات النص :

* كتاب الدكتور سعيد بحيري : علم لغة النص المفاهيم و الاتجاهات ،
* كتاب الدكتور صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ،
* كتاب الدكتور صبحي إبراهيم الفقي : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ،
* ترجمة الدكتور تمام حسان لكتاب روبرت دي بوجراند : النص و الخطاب والإجراء .

(١) محمد العبد ، اللغة والإبداع الأدبي ، ص٦٧

المعايير النصية عند دي بوجراند:

يحدد دي بوجراند و دريسلر «نصية النص» في سبعة معايير ، لابد من توفر أغلبها على الأقل حتى نحكم على نصية النص ، وتنبغي الإشارة إلى أن تصنيف هذه المعايير بهذا الشكل اقتضته الدراسة من حيث جانبها النظري ، وإلا فإنه من الصعب ملاحظة هذه المعايير منفكّ بعضها عن بعض في النص .

وتتمثل المعايير النصية عند دي بوجراند فيما يلي :

- التماسك النحوي *Cohesion*
- التماسك الدلالي *Coherence*
- المقصدية *Intentionality*
- المقبولية *Acceptability*
- الإعلامية *Informativity*
- المقامية *Situationality*
- التناص *Intertextuality*

ويمكن أن تصنّف هذه المعايير تصنيفا آخرا كما يلي :

-ما يتعلق ببنية النص نفسه ؛ وهما معيارا التماسك النحوي ، والتماسك الدلالي ،

- ما يتعلق بمرسل النص ومتلقيه ، وهما معيارا المقصدية والمقبولية ،
- ما يتعلق بسياق النص ، وهي معايير الإعلامية ، والمقامية ، والتناص .

المقصدية *Intentionality*:

ويعني التعبير عن الهدف من إنشاء النص ، وإن النص يعبر عن اعتقاد مؤلفه ، وهو وسيلة من وسائل متابعة خطة للوصول إلى غاية بعينها ، وينطلق مفهوم القصد عند كرايس من أن كل حدث سواء أكان لغويا أم غير لغوي ، إما أن يكون محتويا على نية الدلالة وإما ألا يكون محتويا عليها ، فتراكم الغمام يدل على أن السماء قد تمطر ، واحمرار وجنتي العذراء يعني الخجل ، فهذان الحدثان لهما دلالة ، ولكن ليس وراءهما قصد ، وقولنا لأحد الناس : اقرأ أو أغلق الباب يتحكم فيه قصد .

ولهذا يرى الدكتور تمام حسان ، أنه ليس من قبيل النص ما نسمعه من لغو الكلام وحشوه وكلام السكران والمكره والناسي والمخطئ ، ولذا جاء في الحديث : (رفع

عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) فإذا لم يتحقق القصد لم يتحقق النص .

المقبولية *Acceptability*:

وتتعلق بمنتج النص ومتلقيه ؛ فالمتلقي يتلقى النص كلا متماسكا ، لا جُزرا متفرقة ، فالتماسك الدلالي يرفع الاحتمالات الدلالية[1] .

يقول بوجراند عن المقبولية إنها «تتضمن موقف مستقبل النص إزاء كونه صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام»[2] ، ومن هنا فإن شرط المقبولية يستدعي شرط التماسك النحوي والدلالي في النص ، فالمتلقي يحدد موقفه في قبول النص أو رفضه انطلاقا من وجود التماسك فيه أو انعدامه فيه .

الإعلامية *Informativity*:

ويتعلق هذا الشرط بمدى إمكانية توقع المعلومات التي يقدمها النص ، أو عدم توقعها ، ولهذا فإن شرط النص أن يقدم معلومات جديدة للمتلقي ، فإذا خلا النص من أي معلومات لم يكن نصا ، ويشترط في هذه الملومات أن تكون متماسكة هي الأخرى .

المقامية *Situationality*:

فالنص ينتج في مقام معين ، وله رسالة وهدف تبينهما المقام الذي أنتج فيه النص ، إذن فلابد من رعاية المقام الذي أنشئ فيه النص من أجل فهمه وتفسيره تفسيرا يراعي ما قصده منتج النص ، فمرعاة المقام من الوسائل التي تجعل النص يبدو أكثر تماسكا .

---

(١) المرجع السابق ، ص٨٨

(٢) دي بوجراند ، النص و الخطاب و الإجراء ، ص١٠٣

ويعرفه الدكتور تمام حسان بأنه «علاقة تقوم بين أجزاء النص بعضها وبعض ، كما تقوم بين النص والنص ، كعلاقة السؤال بالجواب ، وعلاقة التلخيص بالنص الملخص ، وعلاقة المسودة بالتبييض ، وعلاقة المتن بالشرح ، وعلاقة الغامض بما يوضحه ، وعلاقة المحتمل بما يحدد معناه ، وهذه العلاقة الأخيرة هي المقصودة بعبارة (القرآن يفسر بعضه بعضا) .

وهكذا سيكون للتناص بهذا المفهوم دور كبير في نحو النص ، حيث سيؤكد وجود الروابط على مستوى النص الواحد ، وذلك إذا ما لاحظنا علاقة الجواب بالسؤال أو علاقة المُفَسَّر بالمُفَسِّر ، كذلك سيخدم المعنى في تقليل الاحتمالية الدلالية»[1] .

(١) أحمد عفيفي ، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، ص٨٣

مطارحات في لسانيات النص وتحليل الخطاب

محمد خطابي(*)

سندير ورقتنا هذه حول محورين يبدوان لنا أساسيين : الأول ينكب على استعراض بعض الشروط التي ينبغي أن تستوفيها «نظريات النصوص» ، والثاني يحاول رصد البحث المنجز في البلاد العربية حول النص والخطاب تحت يافطات متنوعة من قبيل «لسانيات النص» و«علم النص» و«علم لغة النص» و«علم اللغة النصي» . . . معبرين عن رأينا فيما يسم هذا البحث من سلبيات .

توضيح : تعتمد ورقتنا في صياغة أسئلة المحور الأول على دراسة[1] موجزة من إنجاز الباحثة *Myrna Gopnik* من جامعة ماك غيل . عنوان الدراسة *Some metatheoritic conditions of text theories* . ويعتمد المحور الثاني على قراءاتنا المحدودة المتواضعة .

١. تدقيقات

قبل الشروع في تفاصيل تتطلبها معالجة هذا المحور نريد طرح سؤال قد يبدو مصطنعاً ، ولكنه وجيه في اعتقادنا . وهو : بأي معنى تعتبر لسانيات النص والخطاب «لسانيات»؟ وما الذي يجعل المعالجة التي تتبناها معالجة «لسانية»؟ والملحوظ أن هذا البحث أسس شرعيته «العلمية» على منطلق مفاده أن اللسانيات ضربان ، أولهما «لسانيات جملة» وثانيهما «لسانيات نص أو خطاب» . فتفرع من هذا المنطلق أن

(*) جامعة ابن زهر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، أكادير ، المملكة المغربية .

(1) In Coherence in Natural Language Texts ; ed. By Fritz NEUBAUER. Helmut Buske Verlag, Hamburg 1983, pp17-27.

الناس يتواصلون لا بالجمل وإنما بالنصوص والخطابات .

من بين ما يحتاج إلى مناقشة أيضاً ما بدا لنا في بعض الدراسات من جعل الإطلاقات التالية متماثلة أو على الأقل محيلة إلى الشيء نفسه : «نحو النص» ، «نحو الخطاب» ، «علم النص» ، «لسانيات النص» ، «لسانيات الخطاب» . . . فهل هي محيلة بالفعل إلى الشيء نفسه أو ترى ثمة فروق دقيقة قد تخفى علينا؟

نحو النص يشير إلى مرحلة ملؤها الطموح لتأسيس نحو شبيه بنحو الجملة ، كانت غايته سن القواعد التي تحكم إنتاج النص وتنظّم مكوناته . ولكن سرعان ما وقع التخلي عن هذا التوجه لأنه غير موصل إلى نتيجة . يمكننا أيضاً نعت عمل هاليداي ورقية حسن (١٩٧٦) بأنه محاولة جادة في المنحى نفسه ؛ ولكن الباحثين تخليا عن ذاك الاتجاه منفتحين على أرض أرحب اسمها (سميوطيقا النص من منظور وظيفي–اجتماعي) . وقل الشيء نفسه عن يانوس بيتوفي وهو أحد أعضاء مجموعة البحث الأولى التي انكبت على وضع نحو النص ، إلا أنه تخلى عن هذا المشروع ليرتاد آفاق «نظرية سميوطيقية للنص» . ويصدق الشيء نفسه على فان ديك الذي قفز قفزة أولى نحو لسانيات الخطاب ثم لسانيات نقدية للخطاب ثم إلى التحليل النقدي للخطاب آخر محطة رست عندها سفنه .

أما لسانيات الخطاب فتقترن على وجه الخصوص بأعمال جيليان براون وجورج يول . وأما الباحث الأشد وفاء للسانيات النص فهو روبير دوبوكراند . فهل يمكن جمع أعمال هؤلاء جميعاً في سلة واحدة أو تحت مظلة واحدة؟ لا نميل إلى هذا الرأي ، ولذا نعتبر تلك التسميات مؤشرات على تحولات مركزية في البحث والاستكشاف ، وما تلك التبدلات إلا عناوينُ عريضةٌ على ما أشرنا إليه .

وفي اعتقادنا أن إدراك التحولات المشار إليها بتلخيص شديد ، لن يتأتى ما لم نعن بالتحولات التي أصابت الحقول المعرفية التي انفتح عليها هذا المبحث من قبيل علم النفس المعرفي واللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية والذكاء الاصطناعي واللسانيات العامة ، واللسانيات الحاسوبية ، ونظريات الأدب الحديثة ، والمراجعات التي حدثت في حقل البلاغة الجديدة ، والفلسفة الماركسية ، وقس على ذلك . . وهكذا يبدو أن هذا الموضوع يحتاج إلى بحث قائم بذاته مستقل يروم التأريخ لنشأة الأفكار في هذا الحقل وتتبع التغيرات راصداً الإبدالات الفكرية التي تحكمت فيها ، أو أملتها على الأقل .

٢ـ شروط قيام نظرية للنص أو النصوص

يسعى بحث كوبنيك إلى «استكشاف بعض الخصائص الميطانظرية لنظرية النص» ، وكذا النظر في «بعض الافتراضات الأسية التي يجب أن تكون في متناول هذه النظريات» . تتأسس دراسة الباحثة على مفهوم محدد للنظرية عامةً مفاده أن «النظرية نسق يعيّن الموجودات في العالم الواقعي بوضع مجموعة من البرامترات التي تحدد ماهية «الأشياء» في النظرية ، ويشترط نسقاً صورياً للتمثيل حيث توصَل سلسلة منظّمة من البرامترات التي تمثل الأشياء بسلسلة من البرامترات المنظمة . ومن هذه الزاوية يمكن القول إن النظريات تصوغ القواعد لإنشاء أنساق سميوطيقية . وما إن يتم الإنشاء حتى تصل النظريات العلمية سلسلة البرامترات المنظمة التي تحدد الأشياء الموجودة بسلسلة أخرى منظمة بوساطة نسق صوري ؛ ومن ثم يمكن الشروع في التساؤل عما إذا كانت خصائص جميع هذه الأنساق متطابقة . ولا بأس من التذكير بوجود فروق بين الخصائص الصورية والاشتراطات الأنطولوجية التي تميز النظريات في العلوم الطبيعية عن نظيراتها في العلوم الإنسانية . ولا ريب في أن لهذه الفروق استلزامات على صعيد القضايا ذات الصلة بالتنبؤ على وجه التحديد .

الافتراض الأساسي الأول : وهو افتراض يهم جميع نظريات النصوص . نعني وجود أشياء أمبريقية في العالم وقع تعيينها بكونها نصوصاً . ومن أهداف جميع نظريات النصوص وصفٌ شامل لهذه الأشياء المعطاة . ومن ثم تتمثل المهَمة الأولى المنوطة بكل نظرية للنصوص في وضع سلسلة من البرامترات التي يمكن أن تُستخدَم لوصف هذه الأشياء . ومن البديهي أن أي ظاهرة شئتَ في العالم لا تُحَدُّ زماناً ومكاناً . وعلاوة على هذا لا حدَّ لعدد الخصائص التي يمكن أن نسندها لكل ظاهرة ؛ ومن أجل تحديد مظاهرها التي تعتَبر دالة يجب أن تعيِّن النظريةُ الخصائص التي ستصفُها وكذا الخصائصَ التي ستتجاهلها . وقد تختلف نظرية نصوص عن أخرى باختلاف الخصائص التي تعتبرها كلٌّ منهما دالة . ومثال ذلك أن النظرية التي اقترحها ز . هاريس تعيّن متوالية المورفيمات المنظّمةَ خاصيةً دالة ، ومعناه أنها لن تعتبر خاصيتي المتكلم أو المستمع خاصيتين دالتين ؛ وهذا على خلاف عدد من نظريات النصوص . وبمجرد تحديد سلسلة البرامترات يغدو واجباً على النظرية أن تعيِّن سلسلة القيم التي ستُمنَح لكل برامتر . فإن كان أحد البرامترات ، على سبيل المثال ، هو مورفيماتُ لغة ما فعلينا تخصيص سلسلة المورفيمات ، وإذا كان أحد البرامترات

طولَ مقطع ما وجب تخصيص سلسلة القيم التي يمكن أن تمنَح لبرامتر الطول هذا .

الافتراض الأساسي الثاني : ليست الأشياء التي تصفها نظريات النصوص وليدة *[مشتقة من]* أشياء أخرى أبسطَ منها . وهكذا يُفترض على سبيل المثال أن النصوص لا توصف بكونها رصفاً للجمل ؛ إذ لو كانت كذلك لكانت البرامترات التي تحدد النصوصَ هي ذاتُها متواليةَ البرامترات التي تحدد الجمل . ومن ثم وجب ، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين ، أن تكون نظريات النصوص ونظريةُ الجمل شيئاً واحداً . ولذا فمن أجل أن توجد نظرية للنصوص يجب أن تكون خصائص النصوص المعيَّنةُ مغايرة للخصائص المعيَّنة لكل صنف آخر من الأشياء *[لجميع الأصناف الأخرى من الأشياء]* . يترتب على هذا أن هناك وصفاً صورياً يميز النصوص عن جميع الأشياء الأخرى .

الافتراض الأساسي الثالث : تفترض جميع نظريات النصوص أن قسماً من الوصف الصوري للنصوص يعَد مجموعة من القواعد التي تؤسس *[تنشئ]* بنيةً علاقية داخل النصوص . وترجمته أن جميع نظريات النصوص تفترض أن النص يتألف من أقسام فرعية قابلة للتحليل ومتعالقة بواسطة مجموعة من القواعد التي تصل بين قسم من النص وقسم آخر منه . أضف إلى هذا أن هذه القواعد العلاقية تحدد خاصية ضرورية للنصوص . ومن ثم يحكَم على الأشياء التي تفتقر إلى هذه الخاصية بأنها ليست نصوصاً . أما القواعد التي تصل بين قسم من النص وآخر فقد تحيل صراحة على بنية النص ؛ ومثال ذلك عبارات وألفاظ من قبيل : «كما قيل سابقاً» ، «هذا الأخير» ؛ وقد تحيل على الروابط المنطقية التركيبية مثل «لأن» ، و«مما يدل على ذلك» ؛ وقد تحيل على الخصائص الدلالية التي تؤسس انسجام النص . وعلى الرغم من اختلاف نظريات النصوص في ما تعتبره أقساما فرعية في النص وفي ما تعتبره قواعد لازمة للربط بين هذه الأقسام الفرعية فإن جميع نظريات النصوص تتوفر على قواعد الترابط–الانسجام .

الافتراض الأساسي الرابع : تكاد جل نظريات النصوص تتفق على أن النصوص جزء من نظرية للوصف أشمل . وهذا الافتراض مختلف عن الافتراضات السابقة ، ووجه اختلافه عنها أنه ليس ضرورياً لبناء نظرية للنصوص . فهو في حقيقته واقع أمبريقي متعلق بكون نظريات النصوص الموجودة اليوم تصل النصوصَ بنظرية أشمل . فقد أُدركت النصوص ، على سبيل المثال ، باعتبارها جزءاً ضرورياً من

نظرية اللسانيات . ومن هذا المنظور أُدركت النصوص باعتبارها أكبر وحدة لغوية دالة . وكذلك زُعم أن أنحاء اللغات ناقصة ما لم تصف القواعدَ التي بوساطتها تولَّف الجمل لتكوّن نصوصاً . على أن البرامترات الدالة اللازمة لحدّ النصوص برامتراتٌ تتجاوز العناصر اللغوية التي من قبيل العناصر المعجمية ، والمقولات النحوية ، والتحويلات ، الخ . وإلى جانب هذا موضَعَتْ نظرياتٌ أخرى وصف النصوص داخل نظرية للتواصل أشمل . وتوجد بالضرورة في مثل هذه النظريات برامترات تتضمن خصائص متكلم النص والمستمع إليه *[= النص]* . وتعد النصوص دالة داخل نظرية للتواصل أشمل ، بحيث توفر إواليّة لتبادل المعرفة والمعتقدات والافتراضات ،الخ . وعلاوة على ذلك من الباحثين من يزعم أن بعض أنواع النصوص –سؤال/جواب ، حوار ، مثلا–يستحيل تفسيرها دون الإحالة على وقائع تواصلية بعينها . ومعنى هذا أن قضايا المقصد والمعرفة المشتركة وغيرها من المقولات التي تشمل خصائص المتكلم والمستمع ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار بغية الوصول إلى وصف كاف لهذه الأنواع من النصوص .

من الواضح أن موضعَةَ نظرية للنصوص داخل نظرية أشمل للنصوص لها تأثير مباشر في نوع البرامترات التي ينبغي أن تدرَج في تمثيل النصوص . وسيكون لهذه النظرية أيضاً تأثير في اختيار القواعد الملائمة التي تصل بين النصوص وأشياء أخرى في العالم .

من أجل كتابة قواعد تصل بين مجموعة من البرامترات التي تمثل نصاً ومجموعة أخرى منظمة من البرامترات التي تمثل نصاً آخر (أو نوعاً آخر من الأشياء) ، على الميطانظرية أن تخصص نسقاً صورياً يمكن أن تُكتب بوساطته هذه القواعد . وتتخذ هذه الأنساق الصورية أشكالاً مختلفة ؛ فقد تكون جبراً ، أو تشجيراً ، أو شبكات ، أو صياغة منطقية ، الخ . ولا شك في أن اختيار النسق الصوري سيؤثر تأثيراً مباشراً في أنواع القواعد التي يمكن أن تكتب ، وسيكشفُ أنواع العلاقات التي يرى المنظّر أنها مهمة في وصف النصوص .

٣. البحث العربي في لسانيات النص

عن البدايات : في يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٠ دافع طالب عن أطروحة دكتوراه عنوانها «نظرية المعنى عند اللغويين العرب القدامى» ، هذا عنوانها في اللغة الفرنسية ، ونحن نحب أن نترجمها بالعنوان الآتي : «نظرية المعنى والدلالة في الفكر اللغوي العربي

القديم» . كانت اللجنة مكوّنة من الباحثين : أ. ج . اكريماس ؛ أ . ميكال ؛ ب . بوتييه ؛ أ . الطرابلسي . دامت المناقشة والدفاع ساعات أفضت إلى نجاح الطالب بميزة حسن جداً وتهانئ اللجنة وتوصيتها بطبع الأطروحة ؛ جرى ذلك كله في مدرج ابن خلدون . طبعت الأطروحة سنة ١٩٨٢ ؛ أي بعد سنتين من إجازتها وصاحبها .

وبحسب ما جاء في مقام الشكر في الأطروحة فقد استفاد الباحث من ملاحظات وآراء بعض زملائه من شعب متعددة (طه عبد الرحمن في شعبة الفلسفة ؛ وإدريس السغروشني ؛ وعبد القادر الفاسي الفهري ؛ وأحمد الإدريسي -رحمه الله وغفر له- في شعبة اللغة العربية وآدابها ؛ وعبد الفتاح كليطو في شعبة اللغة الفرنسية وآدابها) .

وبحسب علمنا تعد هذه الأطروحة أول عمل يستنطق استنطاقاً علمياً رصينا واعياً «الفكر اللغوي العربي القديم» من زاوية استيعاب الباحث النظريات اللسانية المعاصرة يومذاك ؛ دون نية إسقاط هذه على ذاك . وتوضيحاً لهذا نبه الباحث إلى أن «مشروعه» يندرج في عمل دشنه شومسكي وكيرودا ويبتعد عنه في الوقت ذاته[1] . يتجلى هذا في العرض التاريخي الذي بسطه الباحث عن الحقول المعرفية مؤسِّسة هذا الفكر سماها خطاباً : خطاب اللغويين ؛ خطاب الأصوليين ؛ خطاب المفسرين ؛ خطاب المنطقيين ؛ فقه اللغة[2] .

كانت غاية الباحث :

أ- «التفكير -انطلاقاً من مثال- في المبادئ المنهجية التي تسمح بقراءة جديدة مثمرة للفكر اللغوي والسميوطيقي العربي القديم . وترجمته إنجاز الخطوة الأولى في طريق مستقبلي يسعى في الوصف الشامل للفكر اللغوي والسميوطيقي العربي القديم ، ومن ثم «إدماجه» في الخطاب العلمي المعاصر المنكب على اللغة»[3] .

ونحن نرى أن هذا العمل يعتبر -في حدود علمنا- شرارة نائمة لم يكتب لها الانبعاث إلا بعد سنين عديدة . وربما كان فضلها يعود إلى إثارتها الانتباه إلى تكامل

(١) ننظر الصفحة ٢٠ من الكتاب .

(٢) انظر الصفحات ٢٥ إلى ٦٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠ .

«الفكر اللغوي» العربي القديم وتعاونه ، وأن لا مناص لكل محاولة مستقبلية تريد الإلمام بهذا الفكر من التجوال بين الاختصاصات والحقول المبيَّنة في الأطروحة .

كنت من شهد وقائع تلك المناقشة ، لا لأنني كنت من طلبة أستاذ الأجيال أحمد المتوكل فحسب ، وإنما لأن المناقشة أتاحت لنا نحن الطلبة الإنصات إلى مغربي يفكر في «الفكر اللغوي العربي» بلغة موليير صائلاً جائلاً مما جعل اكريماس يشيد باللغة الفرنسية الراقية التي كتبت بها الرسالة ، وبطلاقة المتكلم على منصة الدفاع .

وما هي إلا أن سنحت الفرصة ذات يوم من سنة ١٩٨٤ بتوجيه من الأستاذ محمد مفتاح ورعاية منه ، وكانت البداية ترجمة الفصل الأخير من كتاب ابراون ويول مما فتح أمامي باب استرجاع أطروحة أستاذي أحمد المتوكل . هكذا كانت بدايتي مع مبحث «لسانيات النص وتحليل الخطاب» . ولكنني في هذه الورقة لن أتحدث عما أنجزته فقد فعله -مشكورين- باحثون أكن لهم التقدير والاحترام نقداً واستدراكاً وتحاملاً حتى .

أما ما يهمني في هذه النقطة فهو محاولة الإجابة عن سؤال مؤرق : لماذا ظلت الأبحاث المنجزة في هذا الاختصاص تدور في حلقة مفرغة منذ الثمانينيات إلى يومنا هذا؟ أمَا من أرض بكر ما زالت قابلةً للحرث والاستثمار؟ هل يعود السبب إلى تقاعس الباحثين أم إلى نقص في التوجيه والتأطير؟ لماذا ظلت مسألة الاتساق والانسجام مهيمنة على الأبحاث؟ أمَرَدّ ذلك إلى «سهولة» مفترضة يوحي بها هذان المفهومان؟ أم ترى يعود إلى وضوحهما في أذهان الباحثين وبالتالي إمكان الانكباب على نص أو خطاب لدراسة مظاهر اتساقه وانسجامه؟

على أن الموضوعية تقتضي التنبيه إلى وجود محاولات سعت إلى توسيع محيط البحث بالانفتاح على الخطاب المتكلَّم[1] . ولكنها تقتضي الإشارة أيضاً إلى انحصار البحث بين خطابين هما الشعر والقرآن ، في حدود علمنا . وإن كنا لا نماري في ما لهذين الخطابين من سلطة وجاذبية وسحر فإن المجتمعات العربية لم تحبس معاملاتها وأشكال تواصلها المتصل بالحياة في مختلف مظاهرها بهذين الخطابين .

وبناء عليه نتساءل ما السر في عدم العناية بالحقل التربوي من زاوية دراسته

(١) ينظر كتاب عبد الكريم جمعان ، إشكالات النص ، دراسة لسانية نصية . المركز الثقافي العربي- النادي الأدبي بالرياض ؛ بيروت-البيضاء . ط ١ ، ٢٠٠٩ .

باعتباره خطاباً ذا تأثير كبير في صياغة عقليات الأجيال المتلاحقة؟ ما السر في عدم انفتاح هذا الحقل في عالمنا العربي على خطاب ذي أثر خطير وشأن عظيم ، لاسيما في عالمنا اليوم ، في صياغة وبناء عقليات السامعين والمتفرجين «محبي» القنوات الفضائية الناطقة باللغة العربية وغيرها[1]؟ بل إن العناية ينبغي ألا تقف عند حد الإعلام المرئي ، بل ينبغي مجاوزته إلى السمعي والمكتوب . وهذا حقل واسع عظيم الخطورة والأهمية كما قلنا .

لماذا ظل هذا المبحث مصراً على تجاهل خطاب الفئات المهمَّشة في المجتمعات العربية؟ نعني الشباب والنساء والأجانب؟ لماذا لم يقع الاهتمام بمنتجي الخطاب السياسي[2] والتربوي والعلمي والثقافي في المجتمعات العربية؟ ألأن السياسيين

(١) أول الغيث قطر دراسة قيِّمة أنجزتها الباحثة سامية يزّي ؛ وهو في رأيي كتاب يستعد قيمته من طبيعة المتن المختار (الإعلام المرئي ؛ قناتا المنار والجزيرة) ، والإعلام المكتوب (جريدتا السفير والمستقبل اللبنانيتان) ، ووكالتا أخبار عالميتان (رويترس ، و أ.ف.ب . وقد اعتمدت الباحثة أسلوب المقارنة بين الخبر في لغته الأصلية وصيغته المترجمة ، وهي الثقافة ذكية) ؛ وكذا من طبيعة الموضوع المدروس «الصراع العربي الإسرائيلي» . الكتاب دليل علمي للإعلامي والمترجم ومحلل الخطاب ، علاوة على السياسي وعالم الاجتماع ، وقس على ذلك . عنوان الكتاب :

Samia BAZZI, Arabic News and Conflict, A multidisciplinary discourse study; John Benjamins Publishing. Amsterdam/Philadelphia 2009.

يمكن أن نضيف العملين القيمين للباحثين :

– أحمد العاقد ، تحليل الخطاب الصحافي من اللغة إلى السلطة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م .

– محمد شومان ، تحليل الخطاب الإعلامي ، أطر نظرية ونماذج تطبيقية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .

– ترجمة عبد المجيد جحفة لكتاب سوفي موران ، ملاحظة وتحليل وفهم خطاب الصحافة اليومية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط١ ، ٢٠٠٩م .

(٢) لم نطلع إلا على كتاب عنوانه قراءة في الخطاب عند الحسن الثاني ؛ تحليل آليات الاشتغال في الحقلين الديني والسياسي . من تأليف عبد الرحمن شحشي ، المطبعة الملكية ، الرباط ، ٢٠٠٧ . وهو دراسة لا ترقى إلى مستوى ما نفكر فيه ، من تفكيك ونقد . . .

والمربّين والعلماءَ والمثقفين لا ينتجون خطاباً؟ أم ترى للأمر صلة بما اصطلح عليه عندنا بالطابو؟

ولكي نوضح المقصود نسوق مثال الخطاب التربوي قائلين إننا نعني به ما يلي :

النصوصَ التي يحتويها الكتاب المدرسي ، في مختلف المستويات الدراسية . وعلى وجه الخصوص طبيعتَها النصية والخطابية .

الخطاب الذي ينتجه التلاميذ مكتوباً أو منطوقاً .

الخطاب الذي ينتجه المدرِّس في الفصل .

الخطاب التقويمي المصاحب لإنتاجات التلاميذ ، لاسيما المكتوبةَ منها .

الخطاب الموجَّه للمدرسة ، ويكون عادة من إنتاج الحكومة أو الدولة ، بحسب طبيعة النظام السياسي . وذلك من أجل الكشف عن حمولته (حمولاته) الإيديولوجية الكامنة .

يصدق الشيء نفسه على الخطاب الإعلامي المسموع والمقروء والمرئي . ويمكن القول بلا مبالغة إن هذا الخطاب وحده يمكن أن يستقطب عشرات الرسائل والأطاريح ، لكي لا نقول المئات إن راعينا تفريعاته المختلفة (البرامج الصحية ، والتربوية ، والثقافية ، والسياسية ، والرياضية ، والحوارية . . .) .

نشير أيضاً إلى حقل شرع يحظى ببعض العناية في السنين الأخيرة ، نقصد الترجمة . ولا بد في هذا الباب من التساؤل ما حظ لسانيات النص والخطاب في التكوين الذي يتلقاه المترجمون[1]؟ علماً أن المترجم يترجم نصوصاً وخطاباً لا جملاً منفصلة أو معزولة . وربما كانت فائدة لسانيات النص والخطاب جليلة إن أُحسن استثمار اجتهاداتها النصية والخطابية .

أختم هذا المحور بسؤال مؤرق شغل بالي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وما زال ، وكنت أحب أن أتصدى لمحاولة الإجابة عنه ، ولكن الرياح جرت بما لم تكن تشتهيه سفني . السؤال المقصود أصوغه على النحو الآتي : كلنا نعلم أن القرآن نص ، أو على الأقل نسلم بذلك ، وكلنا نعلم أن هذا النص كان حافزاً

(١) ينظر كتاب بيتر نيومارك ، الجامع في الترجمة ؛ ترجمة وإعداد حسن غزالة ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٦ . هذا على الرغم من الاحتياط اللازم بخصوص سلامة ترجمة هذا الكتاب .

للعلماء لغويين وبلاغيين ومفسرين وفقهاء . . . على التفكير والتأمل وإعمال الذهن في ألفاظه وتراكيبه وصياغاته الجمالية وأساليبه المتنوعة ، وإشكالية العلاقة بين امتداد زمن نزوله وترتيب آياته ، و«غموض» معانيه ودلالاته ، وتنوع آياته بين محكَمة ومتشابهة . . . وبفضل تنوّع الجهود واختلاف زوايا النظر وتعدد الإشكالات فُتحت آفاق واسعة مترامية أمام العلماء ، على اختلاف اختصاصاتهم ، للإجابة عن تساؤلات صريحة أحياناً ومضمرة أخرى . وإذا تأملت هذا الإنتاج الدائر حول النص القرآني انتهيت إلى انطوائه على إرهاصات حقيقية لما يمكن أن يسمى «نظرية النص» أو «نظريات النص» . ومن المعلوم أن العلماء بمختلف تخصصاتهم كانوا يتبادلون الرأي ، ويتجادلون ، وينقلون الخبرة من حقل معرفي إلى آخر يستثمرون اكتشافات زملائهم بدون حرج يذكر . وكان من بين هؤلاء أدباء ونقادٌ أدب وعلماءُ بلاغة . وهنا مربط الفرس . إذا كان مَن تعامل مِن العلماء مع القرآن قد تعامل معه على أساس أنه نص ، فلِمَ لم «تتسرب» هذه الرؤية أو هذا الإدراك إلى مَن تعامل مِن العلماء مع الشعر؟ لماذا لم نجد لإدراك علماء القرآن صدىً عند نقاد الأدب وعلماء البلاغة؟ هذا على الرغم من توافر أدبيات متقطعة توحي بأنهم قد فعلوا[1] . ألم يكن بالإمكان قياس خطاب على خطاب؟ (الآية= البيت ؛ السورة = القصيدة ؛ الديوان = القرآن) .

وتوخياً للاختصار نقول إن الإنتاج المعرفي العربي-الإسلامي الدائر حول القرآن خاصة والشعر أيضاً قابل للاستثمار من أجل بناء معالم «نظرية (نظريات) للنص» غنية . أضف إلى ذلك أن هذه المعالجة ستمكننا من الفصل بين التابع والمتبوع ، بين المبدع والمحاكي ، بين الأصل والفرع . . . . ولكن تلك المهمة تتطلب خطة منهجية محكمة ، وجهوداً متضافرة ربما اهتبلنا فرصة انعقاد هذا اللقاء العلمي لإرساء دعائمها .

لا يسعنا قبل ختم هذه الورقة إلا التنبيه إلى ما نعتبره جديداً ومثيراً للاهتمام في ما يشغل اهتمامنا ، نقصد ظهور المعاجم المختصة التي تشرح بعض المصطلحات المستخدمة في الاختصاص الذي يعنينا .

(١) ينظر محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء-بيروت ؛ ط ١ ، ١٩٩١ . (الباب الثاني ، الفصل المخصص للنقد الأدبي) .

توصيتان:

أن تجتهد لجنة التنظيم في الإسراع بطبع أعمال المؤتمر ونشرها في أقرب الآجال .

دعوة المؤتمرين الحاضرين إلى إنابة باحث عن كل بلاد عربية لتمثيلها في عمليات الإعداد لتأسيس «الجمعية العربية للبحث في النص والخطاب» .

تعقد الجمعية مؤتمرات دولية منتظمة كل سنة أو سنتين ، على أن ينعقد المؤتمر بالتناوب بين المشرق والمغرب (المغرب الكبير) .

أن تنسق لجنة تنظيم المؤتمر الأول أعمال مشروع «الجمعية العربية للبحث في النص والخطاب» ، وذلك بالتعاون مع ممثل عن كل بلد عربي .

جميع المشاركين في هذا المؤتمر أعضاء مؤسسون للجمعية المرتقبة .

أن تجتهد لجنة تنظيم المؤتمر الأول في إشراك باحثين من القارات الأفريقية والأوروبية والآسيوية والأمريكية ، وذلك بتنسيق مع باحثين من البلاد العربية .

القسم الثالث

استبصارات في الفكر اللغوي العربي

١. محمد الشاوش، تراقب المبنى والمعنى، الابتداء بالنكرة نموذجا
٢. عبد الله بن محمد المفلح، التفكير الإبداعي اللغوي، نحو تأصيل نظري لتحليل النصوص.
٣. فهد مسعد محمد اللهيبي، الكفاءة التواصلية بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي، تجديد النظر في النحو والبلاغة العربيين.
٤. عبد المجيد الزهير، حول تصاقب الأصوات والمعنى
٥. آمال بن غزي، المنهج التداولي في التراث، مثال الرضي الاسترابادي.

الابتداء بالنكرة
نظرة في تراقب المعاني والمباني

محمد الشاوش(*)

> واعلم أن من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال يحدث بسببها وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها رقائق وخفايا إلى حد ونهاية ، وأنها خفايا تكتم أنفاسها جهدها حتى لا ينتبه لأكثرها ولا يعلم أنها هي» .
>
> دلائل : ٢٢١

٠. الإعراب والدلالة والإحالة

يتنزل عملنا في نطاق مساءلة المنوال النحوي العربي عن العلاقات التي يمكن أن تقوم بين المباني والمعاني ، باعتبار القيود التي يسلطها كل منهما على الآخر ، ووجوه التعالق بينهما . وقد مر تصور الدارسين لمختلف وجوه التعالق بين المبنى والمعنى بمرحلتين اثنتين :

١ ٠. مرحلة كان التصور السائد فيها القول بالفصل بين الإعراب والدلالة : وهي حالة تعتبر اللغة أشكالا وبنى إعرابية لا تتأثر بدلالة المادة المعجمية التي «قلأ» بها ، شأنها في ذلك شأن قواعد التربيع والتدوير ، لا تأثر فيها مادية الأشياء المربعة والمدورة .

٢ ٠. مرحلة كان التصور السائد فيها القول بتعالق الإعراب والدلالة المعجمية ، وهي حالة تقوم على مراعاة ضربين من القواعد لاستقامة الكلام وصحته : قواعد راجعة إلى التعلق التركيبي الإعرابي المقولي ، وقواعد راجعة إلى دلالة الوحدات المعجمية التي تعجم بها المحلات الإعرابية . فتكون الصحة والمقبولية بتوفر

(*) كلية الآداب والفنون والإنسانيات ، منوبة/ تونس .

ضربين من الشروط : شروط صحة القواعد المقولية الإعرابية ، وشروط صحة القواعد المنطقية الدلالية (وهو أمر شبيه -إذا طلبت له نظيرا- بامتناع التربيع والتدوير في السوائل والغازات من حيث هي سوائل وغازات ، لا من حيث الأوعية التي تحتويها) .

ولئن كانت الحالتان السابقتان من المسائل التي ثبتت واستقرت في الدراسات اللسانية ، وصار الخوض فيهما من قبيل فضول القول ، فإنه قد بدا لنا ، من خلال مراجعة بعض أبواب النحو العربي ومسائله ، أنه يمكن أن نتصور حالة ثالثة لا يكون فيها التعالق بين المكون التركيبي والمكون الدلالي المعجمي فحسب ، بل يقوم عليهما وعلى وجه ثالث من وجوه الدلالة ، وهو ما نعتبره ممثلا لحالة ثالثة نقدمها في فرضية للبحث ، قابلة للمراجعة والتعديل ، بل وحتى التراجع عنها ، إن اقتضى الأمر ذلك . وهذه الحالة الثالثة يكون فيها القول بتعالق الإعراب والدلالة المعجمية والإحالة على الخارج . وهو المبحث الذي نقترحه موضوعا لعملنا ، متوسلين إلى ذلك بطرح التساؤلين التاليين :

- هل تؤثر البنية التركيبية والنسق بصورة عامة في الجهة الإحالية؟
- وهل تؤثر الجهة الإحالية في البنية التركيبية الإعرابية؟

وقد اخترنا لسبر هذه الفرضية ظاهرتين لغويتين أساسيتين ، ركزنا عليهما ، إحداهما مسألة الابتداء بالنكرة ، ترجمة عن الصورة الأولى من السؤال ، والثانية أثر البنية التركيبية وما تقترن به من دلالات (كالزمان والمكان والمظهر والجهة) في توجيه الإحالة على الخارج ، ترجمة عن الصورة الثانية من السؤال .

على أنه ، لئن كان مبحثا «الابتداء بالنكرة» و«معنى النكرة الواقعة مفعولا به» في النحو العربي ، منطلقا للتفكير في المسألة ، فإن طرق الموضوع قد خرج بنا إلى طرق قضايا أخرى بعضها بمثابة المقدمات التي اقتضتها المسألة ، وبعضها بمثابة المستلزمات والنتائج التي أفضت إليها . وهي رغم تفاوتها قربا وبعدا ، تتفق في كونها تمثل مظهرا من مظاهر «تراقب المباني والمعاني»[1] .

(١) ويمكن في مستوى أعلى من هذا أن يصبح مبحث التراقب هذا برهانا ودليلا على تماسك ظواهر اللغة وتشعب نظامها .

القسم الأول

١. الاسم المظهر والاسم المضمر من حيث كون أصل المعنى ماهية أو ليس ماهية

١.١ الفرق بين دلالة الاسم المظهر ودلالة الاسم المضمر

أقام علماء الدلالة والأصوليون القدامى بين دلالة الاسم المظهر ودلالة الاسم المضمر فرقا جوهريا . فقد نقل التهانوي في «كشاف اصطلاحات الفنون» عن «التفسير الكبير» لفخر الدين الرازي «أن الأسماء على نوعين ، مظهرة ، وهي الأسماء الدالة على الماهية المخصوصة من حيث هي ، كالسواد والبياض والحجر ، والإنسان ، ومضمرة وهي الألفاظ الدالة على شيء ما كالمتكلم أو المخاطب أو الغائب ، من غير دلالة على ماهية ذلك المعين»(كشاف ، *III* ، ١١٢) . فالاسم المظهر هو اللفظة الدالة على الماهية المخصوصة ، أو ما يسمى بالمعنى الوضعي ، ويمكن أن نمثل له بالاسم «كبش» باعتباره دالا على ماهية ، هي «حيوان أقرن ألين ذو أربع وذو صوف» . أما الاسم المضمر فهو اللفظة الدالة على شيء ما ، هو المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، من غير دلالة على ماهية ذلك المعين ، ومن أمثلته «أنا» للمتكلم وحده ، و«نحن» له مع غيره (الكتاب ، *II* ، ٣٥٠-٣٥١) ، و«أنت» للمخاطب ، و«هو» للغائب . . . ولئن انحصرت الأمثلة التي ذكرها الرازي في المضمرات باعتبار ما لها من دور في عملية التخاطب ، فإنه قد بدا لنا توسيع هذا التصنيف للأسماء بمكنا بأن نرقى به إلى صنف أعم نطلق عليه عبارة «الاسم الدال على المعين دون الماهية» ويمكن أن نجعل منه إلى جانب المضمرات اسم الإشارة ونشتق له تعريفا يكون على النحو التالي : «اسم الإشارة هو اللفظ الدال على شيء ما ، هو المشار إليه ، من غير دلالة على ماهية ذلك المشار إليه المعين» . وعلى هذا النحو يمكن أن نصنف الأسماء صنفين : صنف الاسم الدال على الماهية ، وهو من الأسماء غير المبهمة ، وصنف الاسم الدال على المعين ، وهو الذي لا يكون دالا على الماهية ، ونعتبر منه الأسماء المبهمة[1] .

(١) يلتقي هذا التصنيف بما يوجد في بعض المباحث الحديثة التي أثارت قضية المعنى في الألفاظ التي تعد من قبيل المشيرات المقامية واختلاف الدارسين بشأنها من حيث دلالتها أو عدم دلالتها على معنى . ومن الحلول المقترحة بهذا الشأن أن هذا الضرب من الألفاظ لا يدل ، أو ليس له معنى أصلي *dénotatum* ، وهو فيما نقدر تصور لا يختلف كثيرا عن التصور الموجه للنظريات القديمة التي نحن بصدد عرضها .

٢.١. كل نوع من نوعي الاسم يكتسب بالإجراء ما ينقصه

نتبين من الكلام السابق أن كل نوع من نوعي الاسم يوفر نوعا من الدلالة لا يوفره الآخر . فالمُظهر يوفر الماهية ولا يوفر التعيين ، والمُضمر يوفر التعيين ولا يوفر الماهية . ونحن نقدر أن هذين الجانبين من الدلالة ضروريان في كل عملية تخاطب ، والأصل في الكلام أن يعلم المستعمل في كل عنصر اسمي مستعمل دلالته على الماهية ودلالته على الشيء المعين ، ونقدر أن كل نوع من نوعي الاسم يكتسب ما ينقصه من إجراء الاسم أو ما كان يطلق عليه عبارة «التسمية» ، وسنسميها ، طلبا للوضوح ، بالتسمية الإجرائية .

فالاسم المضمر غير الدال على الماهية وإن عد من المبهمات ، لعدم دلالته على الماهية ، فإن أصول إجرائه ، كما ضبطها النحاة العرب ، ترفع عنه الإبهام ضرورة لتجعله مقترنا بالدلالة على الماهية دلالة إجرائية ، لأنك «إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من تحدث قد عرف من تعني وما تعني ، وأنك تريد شيئا يعلمه» (الكتاب ، II ، ٦) ، وتجعله في الآن نفسه لا يفارق التعريف ، لأن ارتفاع الإبهام عنه مشروط بتوفر قرائن مقامية ومقالية تورث بالضرورة ضربا من العهد ، يورث بدوره تعيينا يجعله من قبيل المعرفة .

وأما الاسم المُظهر فإنه خارج الاستعمال لا يدل إلا على الماهية ، وهي فيه دلالة أصلية وضعية باعتبارها موفرة لجملة الخصائص التي تعد من محققات تلك الماهية . فإذا ركب إلى غيره واستعمل ، أكسبه الإجراء ضربا آخر من الدلالة ، هو الدلالة الحاصلة من التعيين ، وعلى هذا النحو تجتمع في المُظهر الدلالة على الماهية وضعا والدلالة على التعيين إجراء .

ونلخص أوضاع الاسم مظهرا ومضمرا دالا على الماهية والتعيين وضعا وإجراء على النحو التالي :

	الدلالـــــــة		
	بالوضع	بالإجراء	بالوضع والإجراء
الاسم المُظهر	الماهية	الماهية	الماهية و التعيين
الاسم المضمر	التعيين	الماهية	الماهية و التعيين

وعلى هذا الأساس يمكن أن نصوغ للكلام الأصول العامة التالية :

- الاسم المُظهر يدل على الماهية وضعا دون تعيين ،
- يتم الاسم المُظهر بالدلالة على التعيين إجراء ،
- الاسم المضمر يدل على التعيين وضعا دون دلالة على الماهية ،
- يتم الاسم المضمر بالدلالة على الماهية إجراء ،
- الاسم المجرى (مظهرا أو مضمرا) لا بد أن يدل على الدلالة والتعيين في آن .

II. بين التخصيص والتعيين

القيد تخصيص وزيادة التقييد زيادة في التخصيص .

التخصيص هو اقتران الكلمة (اسما أو غيره) بما يقلل الاشتراك في معناها ، وقد اعتبر السكاكي التقييد من باب تربية الفائدة وتقويتها ، وتبعه في ذلك التفتزاني ، لأن «ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص» (المطول ، ٣١٤) . وبالتالي يكون دور القيد والمخصِص نقلا للكلمة من الدلالة على العام إلى الدلالة على الخاص . فالاسم دون قيد أكثر عموما منه مقترنا بقيد ، والاسم دون تخصيص أكثر عموما منه مركبا إلى مخصص . ولتوضيح ما نعنيه يمكن أن ننطلق من الأمثلة التالية : الاسم «بيضة» غير مخصص ، ويمكن تخصيصه بالإضافة في مثل قولك «بيضة دجاج» أو «بيضة نعام» أو«بيضة أنثى الغيلم» ، أو تخصيصه بالنعت في مثل قولك «بيضة صغيرة» و«بيضة كبيرة» . . . ولو وجدت في اللغة أسماء خاصة بهذه الأنواع من البيض لاستغني بها عن التخصيص ، وهي حالة تتوفر في أسماء أخرى من قبيل «كلب صغير= جرو» وأنثى حمار= أتان» و«ذكر سلحفاة البحر= غيلم» . . . فأثر التخصيص في الاسم هو إقامة الأصناف والأنواع داخل الجنس الواحد ، دون أن يكون دوره حصول التعيين[1] . كما أن التخصيص ظاهرة معنوية تقوم على الاتصال وتقبل التدرج والتفاضل ، بدليل إمكان اجتماع مخصصات عديدة على الشيء الواحد . . . لكن هذه المخصصات مهما تعددت وكثرت ، غير قادرة بمفردها[2] على إدخال التعيين

(١) حديثنا عن الدور الأصلي للتخصيص ، لكن المخصصات إذا قامت على مقومات تقتضي التعيين كتحديد الوجود في الزمان المعين ، أحدثت التعيين بما فيها من تعيين لا باعتبارها مخصصات .

(٢) الملاحظة السابقة .

على ما تقترن به . فمن خلال الأمثلة السابقة نلاحظ أن الاسم ، مهما اجتمع عليه من المخصصات ، لا يمكن أن يتجاوز حيز التخصيص وينتقل إلى حيز التعيين ، لأن للتعيين شأنا مختلفا من حيث أسباب تحققه ، ومن حيث مسبباته والمعاني الحاصلة منه . فأما أسبابه فهي وقوع الاسم وإجراؤهن أو ما أطلقنا عليه اسم «التسمية الإجرائية» وما يرافقه من العلامات اللفظية (كعلامات التعريف والتنكير) ، وأما نتائجه ومسبباته فهي المعاني الحاصلة عن التعيين ، أي مختلف صور وقوع الاسم على الشيء المسمى به ودلالته على جهات وجوده . وقبل الخلوص إلى تفصيل الحديث عن التعيين واتصاله بمعاني التعريف والتنكير نحاول أن نزيد علاقة التخصيص بالتعيين تحديدا وإحكاما من خلال الملاحظات التالية :

١ . التخصيص ظاهرة من قبيل إحكام وقوع الاسم على المسمى ومزيد التدقيق في وقوع الاسم على الماهية ، وهو بالتالي ، وفي الأصل[1] ، ضرب من تدارك اتساع المعنى الوضعي في اللغة مقارنة بشدة تنوع الأشياء في الخارج .

٢ . التخصيص ظاهرة تقوم على الاتصال ، ويمكن أن يتم تخصيص الشيء بالاقتصار على ذكر اسمه مفردا دون أن يقترن بأي مخصص[2] ، كما يمكن أن يتم بمخصصات عديدة ،

٣ . الشيء الحاصل بالاسم مخصصا أو غير مخصص يبقى مفتقرا إلى التعيين ،

٤ . تخصيص الاسم أمر نفترض أن حصوله متقدم عن حصول التعيين فيه[3] ،

٥ . اقتران الاسم بالمخصصات ليس شرطا ضروريا لحصول التعيين فيه ، فالتعيين يكون في الاسم المفرد كما يكون في المقترن بمخصص .

وقد يكون من المجازفة البت في تحديد دور التخصيص في حصول التعيين ، بنفي ذلك الدور أو إثباته على درجة من الدرجات ، لكثرة الوجوه التي يكون عليها

(١) قلنا في الأصل ، لأن التخصيص والمخصصات قد تطلب بها فوائد أخرى ذاتية تعبيرية وتأثيرية . . .

(٢) كما هو الشأن في أصل الاسم العلم مثلا ، لكن هذا لا يقتصر على الاسم العلم .

(٣) لئن كان من الصعب التأكد من هذه الأسبقية بالملاحظة أو روزها اختباريا ، فإنا نذهب غليها وإن تصورا واعتبارا ، لأنه يمكننا أن نتصور في مستوى المعاني الوضعية درجات من التركيب توافق درجات في إقامة الأنواع داخل الجنس الواحد ، لكننا لا نستطيع أن نتصور تعيينا في شيء لم يحصل تخصيصه .

التخصيص وتشعب المعاني التي يقون عليها . فتخصيص الاسم «فرس» بقولك «فرس بحر» يختلف اختلافا جذريا عن قولك «فرس نحرها حاتم الطائي لضيفه» . ولكنه ليس من المجازفة في شيء أن نذهب إلى أن الضرب الأول من التخصيص لا يحدث في الاسم أي ضرب من ضروب التعيين ، وما يحدثه هو ضرب من الانتقال من الاسم العام إلى اسم آخر أقل عموما منه . أما الضرب الثاني من التخصيص فإنه يحدث تعيينا ليس فوقه تعيين بسبب المعنى المعين في النعت الذي خصصه .

III. الدلالة على المعنى الوضعي والإحالة على الخارج في المنوال النحوي العربي القديم

ميز الدارسون المحدثون في مجال اللسانيات ، مقتفين في ذلك أثر سوسير ، بين الدلالة والإحالة ، وأقصيت الثانية باسم العناية بالشكل والزهد في المادة ، وأقصى بلومفيلد المعنى باسم الحرص على الموضوعية . وتواصل ذلك الإقصاء عقودا عديدة ، وبنسب مختلفة من نظرية إلى أخرى . ووجد الدارسون الكثير من العنت في مراجعة هذه المنطلقات ، لتستوي في الدراسات اللسانية الحديثة جداول بحث تقوم على اثنينية الدلالة (المتصورات الذهنية) والإحالة (المرجع الخارجي) ، مع غلبة الاحتفاء بالثانية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، لكونها أشد ملاءمة وأقرب إلى حدوس الناس من ناحية ، ولكونها من ناحية أخرى ميدانا لم تبلغ دراسته درجة الإشباع الذي بلغته دراسة الجانب الأول .

أما المنوال النحوي العربي القديم فقد بدا لنا صادرا عن تصور أوسع للعملية الدلالية[1] ، تصور يقوم على الشمول بإدماج البعد الذهني الوضعي وبعد الإحالة على الأشياء في منوال واحد . ولم يكن ذلك الشمول من باب الخلط وعدم التمييز إنما كان ، فيما نقدر ، من باب إقامة «مراتب» في الظاهرة الدلالية يكون بمقتضاها الحديث عن المعنى الوضعي تارة وعن المعنى الإيقاعي الإجرائي تارة أخرى ، وعنهما معا في حالات ثالثة ، وذلك بحسب وما يقتضيه الاستدلال والتمثيل عن المسألة المطروقة . ويمكن للكشف عن ذلك أن نتوسل خاصة بالمواطن التي تعرضوا فيها ، في غضون حديثهم عن المعرفة والنكرة بالخصوص ، عن دلالة الكلمة على المعنى

(١) انظر أصول تحليل الخطاب ، II ، ٩٦٥-٩٧٧) .

الوضعي لغة مقابل إشارة الكلمة إلى خارج . وقد ورد الحديث عن هذا التقابل باصطلاحات خاصة وبوضوح أكبر (الاستراباذي ، III ، ٢٣٦) ، اعتمادا على تمييزهم بين نوعين من الوجود :

– وجود ذهني ، ويوافق دلالة الكلمة على المعنى الوضعي ،

– وجود خارجي ، ويوافق إشارة الكلمة إلى الشيء الذي تقع عليه في الخارج .

IV. في المعنى الوضعي والمعنى الإجرائي

حدث النحاة عن المعنى الوضعي (أوضاع اللغة) والمعاني التي تركب إليه حديثا ينم عن وعي حادّ بالفرق بين الطبقتين من المعنى ، وينم كذلك عن اعتبارهم أن الأصل في استعمال الكلم ليس استعمالها وأنت تقصد منها معانيها التي لها في أوضاع اللغة مجردة ، بل استعمالها وأنت تقصد بها معاني أخرى تكتسبها بالإجراء والإيقاع . فقد عمد الجرجاني إلى هذا الأصل للاستدلال به على دور النظم باعتباره توخيَ معاني النحو في معاني الكلم في حصول الدلالة . يقول صاحب الدلائل : «ومعلوم أنك ، أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها ، فلا تقول «خرج زيد» لتعلمه معنى «خرج» في اللغة ومعنى «زيد» . كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟»[1] (دلائل ، ٣١٥) .

ونتبين من خلال مختلف الحدود التي قدمت للنكرة والمعرفة اطراد مفهوم «الشيء» و«الخارج» فيها ، إذ لولا هذا الشرط لدخل في حد الاسم جميع الأسماء ، معارفها ونكراتها» . هذا دليل على تصورهم لحالتين يكون عليهما الاسم : حالة الاسم عند الوضع ، و«كل اسم موضوع للدلالة على ما سبق علم كون ذلك الاسم دالا عليه» و«كل كلمة إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له» (شرح الكافية ، III ، ٢٣٦) ، والفائدة الحاصلة من هذه الحالة هي علم المتكلم والمخاطب بالمعاني الوضعية للألفاظ ، باعتباره علما ضروريا لحصول العملية الدلالية ، كما أشرنا إلى ذلك في الملاحظة السابقة بالهامش) .

(١) لئن كان المتكلم لا يعلم المخاطب المعاني الوضعية للألفاظ التي يحدثه بها ، فإن العلم بها شرط ضروري لحصول الدلالة . فهذا الاستدلال يمكن أن يوجه كذلك إلى المعاني الوضعية شرطا ضروريا لوقوع الألفاظ على ما تقع عليه في الخارج .

– حالة الاسم وقد أجري واقترن بمحققات الإيقاع ، (تعريفا وتنكيرا وجنسا وعددا وإعرابا) وهي حالة ثانية يصبح عليها الاسم ، ويكتسب بمقتضاها فائدة ومعنى يركبان إلى المعنى الوضعي . وقد رفض الرضي –في أمثلة يتقارب فيها المعنيان– القول بتماهي معنى الوضع ودلالة الاسم المحلى باللام في أمثلة من قبيل «أن يأكله الذئب» أو «اشرب الماء» أو «اشتر اللحم» ، فـ«القول بأن التعريف في هذه الأمثلة يدل على ما في ذهن المخاطب من ماهية الذئب والماء واللحم ليس بشيء» لأن هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد من اللام (شرح الكافية ، III ، ٢٣٦) .

ولئن كان تصور الضرب الأول من الدلالة لا يعقل إلا بمعزل عن إجراء الكلمة وسابقا له في الاعتبار ، من حيث هو اختزال للقدر المشترك من الدلالة المتحقق من تراكم استعمالات الكلمة أو من وضع الواضع حسب تصور النحاة القدامى ، فإن الضرب الثاني من الدلالة مقتض للإجراء المفيد بعمل القول اقتضاء ، ويتجسم هذا الوجه من الدلالة في الفعل بمحققاته وفي الاسم بمحققاته . ومن محققات الاسم التنكير والتعريف .

IV. معاني التنكير والتعريف

١. التعريف ومعانيه

اعتبر الرضي (شرح الكافية ، III ، ٢٩٨) التعريف والتنكير من عوارض الذات ، والذات حسب ابن الحاجب «ما وضع لشيء بعينه» لذلك كانا خاصين بالاسم الدال على الذات . فالتعريف «جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية (الإحالة السابقة) ، ونلاحظ في هذا الحد قيام التعريف على شرطين : شرط التعيين بالإشارة ، وشرط تعلق التعيين بالشيء المشار إليه لا الماهية . والتعريف باعتباره إشارة إلى الخارج تعريفان : تعريف من الواضع بالنسبة إلى الأعلام ، لأنه «يشار بكل واحد منها إلى واحد معلوم عند الوضع» (شرح الكافية ، III ، ٢٣٦) ، وتعريف تخاطبي حاصل بالاستعمال ، بالنسبة إلى سائر المعارف . لذلك اقترح الاستراباذي أن يدخل تعديلا على كلام ابن الحاجب في حد المعرفة صورته «ما وضع ليستعمل في شيء بعينه» (شرح الكافية ، III ، ٢٣٤) ، وهي صياغة لئن لم تغيب الجانب الوضعي فإنها ترشح حصول التعريف بإجراء التخاطب والاستعمال أولا ، ثم إنها تجعل التعريف من قبيل مفارقة الاسم لمعناه الوضعي المتعلق بالماهية ، وانتقاله إلى تعيين الشيء في الخارج .

ومن المعرف العلم والضمائر وأسماء الإشارة والاسم المقترن باللام وما أضيف إلى واحد منها . أما المنادى فقد اختلفوا في حصول تعريفه بالنداء . ونحن نشك في اعتبار النداء من حيث هو نداء محدثا للتعريف تأسيسا ، لاقتضاء التعريف حصول العهد بين المتكلم والمخاطب ، وكون المخاطب غير حاصل قبل النداء ، لان النداء هو الذي ينشئه ويوجده .

ويتأسس معنى التعريف على مفهوم العهد . وهو في المعرفة باللام عهد صريح حضوري أو ذكري أو عرفي . وهو في المعارف بغير اللام مفسر (في الضمائر) أو رافع إبهام (في أسماء الإشارة) ، وكلاهما من باب الأمر المعهود لدى المتكلم والمخاطب ، ويصنف حسب نفس المنوال (الحضور والتقدم في الذكر والعرف) . أما لام الجنس فهي تكون إما للدلالة على استغراق أفراد الجنس وإما للدلالة على ماهية الجنس .

٢. التنكير ومعانيه

بني حد التنكير على حد التعريف سلبا . فقد نقل الرضي عن ابن الحاجب أن التنكير «ألا يشار بها [يعني الذات] إلى خارج في الوضع» (شرح الكافية ، *III* ، ٢٩٨) ، وذكروا أيضا أن تنكير الشيء هو شياعه في أمته (شرح المفصل ، *VI* ، ٨٨) و«كونه مجهولا من جملة» ، وذكر بعضهم أن التنوين «علامة على كون الاسم بعضا من كل» . وقد بدت لنا مثل هذه الحدود صادرة عن اعتبار الاسم مفردا قبل دخوله في التركيب ، فضلا عن كونه مجرى مستعملا . وهو بالتالي يكاد يختلط بمعنى الماهية الذي يدل عليه الاسم وضعا . وسنحاول في القسم الثاني من عملنا بالخصوص أن نكشف عن دور الإجراء في توجه معنى النكرة ، ونقتصر في هذا الموضع من العمل على ما عده النحاة العرب من معاني النكرة .

فقد رصدوا معاني النكرة مقترنة بالبنية التي تحتويها (الجرجاني وابن يعيش والاستراباذي) ، ويمكن أن نلخص ما ذكروه منها على النحو التالي (شرح الكافية ، *III* ، ٢٧٩-٢٨٠) : في المثبت تكون النكرة لعدم الاستغراق والدلالة على الفرد (دون قرينة) مثل «جاءني رجل» و«ضربت رجلا» ، وتكون للاستغراق بقرينة ، مثل «تمرة خير من زنبور» و«رجل خير من امرأة» و«علمت نفس ما قدمت» و«رجل كألف وألف كأف» . . .

وفي غير المثبت (النفي والنهي والاستفهام) تفيد النكرة الاستغراق دون قرينة ،

مثل «ما جاءني رجل» و«لا تضرب رجلا» و«أجاء رجل؟» ، وتفيد عدم الاستغراق بقرينة مثل «ما جاء رجل واحد» .

وما تقدم من تفصيل النحاة لمعاني النكرة من أقوى الأدلة على أن معنى الاسم النكرة ليس نسخا لمعناه الوضعي المنحصر في الدلالة على الماهية ، كما أنه لا يحصل من الاسم المقترن بالنون في ذاته ومعزل عن البنية التي تحتويه ، إنما هو نتاج تفاعل بين معنى الاسم ومعنى البنية الحاضنة ، بل وما يوفره المقام عند إجراء الخطاب .

٣. التنكير والتعريف معنيان طارئان على الاسم

إذا اتبعنا سمت النحاة العرب في تناول معاني الاسم قلنا إن التنكير (أي غير المعهود) والتعريف (أي المعهود) معنيان طارئان على المعنى الوضعي للاسم . وإذا ذكرنا قولهم بـ«افتقار الطارئ للعلامة والقرينة الدالة عليه» أمكن أن نعتبر أن المعنى الوضعي ليس في حاجة للعلامة ، باعتباره الأصل المطروء عليه ، وأن المعنيين الطارئين تعريفا وتنكيرا) مقتضيان لهما ، وأن علامة الأول هي اللام ، وعلامة الثاني هي نون التنكير ، وأن هذه القرائن تكون مع الاسم الذي تقترن به مركبا حسب أحد الشكلين التاليين :

الشكل (١) المعرف باللام :

اللام + مصحوب اللام

وهو شكل يأخذ الصورة التالية متى أخذنا بعين الاعتبار العهد الذي يقتضيه التعريف باللام :

معهود اللام + اللام + مصحوب اللام

الشكل (٢) في النكرة المنونة :

مصحوب النون + النون

ويمكن أن نذهب إلى أن العلامة والقرينة الدالتين على طرأن المعنى الإجرائي على الاسم هو المقام الذي يجري فيه مقالا وشهادة حال . والمقام بهذا المفهوم (السكاكي ، مفتاح العلوم ، ١٦٨) هو الذي يشقق معاني النكرة والمعرفة . فإذا كان الاسم نكرة حدد المقام جهة وقوع التنكير فيه ، كوقوعه على واحد من أمته ، أو أي واحد منها ، أو غير واقع على أيها ، دون أن يرافق ذلك تنوع في لفظ علامة التنكير ؛ وإذا كان معرفة باللام حدد جهة التعريف حسب قيامها على العهد الإشاري أو

الذكري المقالي أو العرفي الثقافي ، دون أن يرافق ذلك أيضا تنوع في لفظ علامة التعريف . فنلاحظ أن ظاهرة اختلاف ألفاظ العلامات لاختلاف المعاني تتعطل في مستوى الدلالات الجزئية للتعريف والتنكير ، ونرجح أن ذلك يتم بمقومات المقام والخصوصيات المعنوية للبنية التركيبية التي تحتضن الاسم معرفة أو نكرة . كما سنحاول بيان ذلك في القسمين الثاني والثالث من هذا العمل . فتنوع المعاني الجزئية في التعريف والتنكير وإن كان غير مقترن بتنوع اللفظ الدال عليه لا يعني انعدام القرائن الدالة عليه انعداما مطلقا ، بل هو خاضع لشبكة من القرائن لا تقوم على تركب الاسم إلى حرف خاص يختلف باختلاف المعنى الجزئي المقصود ، بل يقوم على قرائن أوسع تتضافر جميعها على تحقيق المعنى الجزئي المقصود(١) .

ووضع النحاة شبكة من القرائن عالجوا بها مختلف أنواع العهد الحاصلة بالتعريف ، من عهد قائم على الحضور وشهادة الحال إلى عهد قائم على التقدم في الذكر وعهد قائم على العرف (ما كان من قبيل المعارف العامة أو الموسوعية حسب عبارة المحدثين) مما لم يكن حاضرا ولم تشهد عليه الحال عند إجراء القول ، ولا تقدم ذكره في سياق الكلام . ورأى بعضهم في التعريف الحاصل باللام الجنسية ضربا من العهد الحاصل من المعاني الوضعية (طلبا لاطراد الباب في دلالة اللام على العهد) ، لكننا لم نجد عندهم ، بنفس الدرجة من الوضوح ، شبكة من القرائن يمكن أن تعتمد في تحديد المعاني الجزئية الحاصلة بالنكرة . وهذا الغياب يمكن أن يحمل على أحد أمرين : فإما أن يكون معنى النكرة معنى واحدا متجانسا ، وبالتالي تكون القرينة المتمثلة في الشكل(٢) (مصحوب النون+ النون) كافية للدلالة عليه ، وإما أن يكون للنكرة معان مختلفة ، فتبقى مفتقرة إلى القرينة لكونها من قبيل المعاني الطارئة . ونحن نرجح الإمكانية الثانية ، وسنحاول من خلال هذا العمل الكشف عن طبيعة القيود الموجهة للمعاني الجزئية للنكرة والإسهام في شبكة القرائن الدالة عليها .

(١) نقصد بهذا الإشارة إلى أصل عزيز على الجرجاني يقول بكون كل تغيير في اللفظ مؤذن بتغيير في المعنى . ومن المفيد أن ننظر في معكوس هذا بأن نحاول الإجابة عن السؤال التالي : هل يؤذن كل تغيير في المعنى بتغيير في اللفظ؟ فإذا كان الجواب عن هذا السؤال بالنفي أمكن أن نبحث في الأصل المتحكم في توزيع المعاني إلى قسمين : قسم يقتضي تغييرا في اللفظ وقسم لا يقتضيه .

VI. تمام الاسم ونقصانه، من المعنى الوضعي إلى المعنى الإجرائي

يمثل موضوع المعاني الوضعية للكلم ما كان يطلق عليه اسم «علم اللغة» الذي ينحصر موضوعه التعرف على الكلم من حيث معانيها الإفرادية ، وهو ما يوافق في الدراسات اللسانية الحديثة مبحث الوحدات الدالة أو وحدات المعجم تقطيعا وتصنيفا . ولئن كانت عناية «علماء اللغة» القدامى و«فقهائها» قد انصفت إلى النظر في معاني الكلم منقطعة عن التركيب والإجراء ، فإن عناية النحاة قد انصرفت بالخصوص إلى النظر في ضروب أخرى من المعنى ، كانت من قبيل المعاني الحاصلة في الكلمة بالإجراء ، عند نظمها بتركبها إلى غيرها ، وهي «معاني النحو تتوخى في معاني الكلم» على حد عبارة الجرجاني ، لأن «مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه»(دلائل ، ٦٩) .

VI . ١ الألفاظ وضعت لتستعمل مركبة

المعنى الحاصل في الاسم ، معرفة أو نكرة ، هو من قبيل المعنى الحاصل فيه بالإجراء ، باعتباره ليس فيه وضعا ، وإنها يكون فيه بعد إيقاعه في الكلام . ونحن نعتقد أن التمييز بين المعنى الوضعي والمعنى الطارئ عليه بالاستعمال أصل من الأصول المؤسسة للمنوال النحوي العربي ، والموجهة له برمته ، ولئن نحن لم نجد له ذكرا صريحا في الكتب المتقدمة –ولعله موجود فيها ، لكن قراءتنا الانتقائية لم تهدنا إلى موطنه–فإن المتأخرين من النحاة قد نصوا عليه ، بل إنهم اتخذوه ، لما فيه من القوة والبداهة ، حجة وبرهانا على مسائل أخرى أرادوا أن يستدلوا عليها .

فقد ذكر الرضي أن «واضع الكلام لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة» (الرضي ، شرح الكافية ، ١ ، ٦٥) ، وفي صيغة الحصر التي بنى عليها الرضي قوله دليل على أن هذا الأصل لا يعرف الاستثناء ، وعلى أنه لا يوجد مجال لاعتبار الاسم خارج الاستعمال ، ولا حتى في نظر الواضع «لأن استعمالها مردة مخالف لنظر الواضع» (الرضي ، شرح الكافية ، ١ ، ٦٥) . والاسم ، على الوضع الذي وضعه عليه الواضع ، مقدود على نحو يتسع للمعاني الطارئة عليه بالاستعمال . ومن تلك المعاني ما هو راجع إلى التركيب مطلقا ، ومنها ما هو راجع إلى نوع التركيب أو نوع العامل الذي عمل فيه . ومن الأمل يمكن أن نعد حصول التعيين فيما دل على الماهية (أي في الاسم المظهر) وحصول الدلالة على الماهية فيما دل وضعا على تعيين (أي

الاسم المضمر) ، وهو ما بدا لنا متمثلا في مبدإ تمام الاسم .

VI . ٢ الاسم المُجرى

قولنا «اسم» و«اسم نكرة» يمكن أن يتسوهم منه الاسم من حيث هو وحدة معجمية خالصة أو مفردة من مفردات اللغة معراة من كل أثر من آثار الاستعمال . ومما يزيد من خطر الوقوع في هذا الوهم ، أنّ عددا كبيرا من المعاني التصريفية ليست معلمة بعلامات لفظية بارزة منفصلة ، وقد نبه النحاة إلى خطر الوقوع في مثل هذا الوهم ، فاعتبر الرضي أن المفردة مع العلامات التي تحققها ، من قبيل المركب من كلمات ، قال : « . . . وكذا تاء التأنيث . . . والتنوين ولام التعريف . . . فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا ، وكذا المعنى ، فلا يكون كلمة بل كلمتين ، فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ، فأعرب المركب إعراب الكلمة ، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة» (الرضي ، شرح الكافية ، *I* ، ٢٦) . ويمكن اعتمادا على هذا القول أن نميز بين ضربين من الوحدات اللغوية : وحدات من قبيل الكلمة الخالصة ، وهي «كل وحدة لا يدل جزء من لفظها على جزء من معناها» ، ووحدة من قبيل الكلمتين (أو الكلمات) التي «صارت من شدة الامتزاج ككلمة واحدة» ، فتكون الأولى من قبيل الوحدات الدالة الدنيا ، وتكون الثانية من قبيل الوحدات التركيبية الإعرابية الدنيا ، ومنها الفعل مقترنا بمحققاته ، والاسم مقترنا بمحققاته وعلامات تمامه بمعنى التمام الإجرائي الذي أشرنا إليه .

VI . ٣ اللام والنون من قبيل الحروف التي معناها في مصحوبها

في النحو العربي نص على كون اللام والنون من قبيل «الحرف الدال على معنى ثابت في لفظ غيرها ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بنون التنكير» ، فـ . . .«رجل» في قولك «الرجل» متضمن لمعنى التعريف الذي أحدثته اللام المقترن به» (الرضي ، شرح الكافية ، *I* ، ٣٦) . ويمكن أن نضيف قياسا على هذا الكلام أنّ . . .«رجلٌ» في قولك «رجلٌ» متضمن لمعنى التنكير الذي أحدثته النون المقترنة به . فإذا كان تنكير الاسم بالنون وتعريفه باللام من باب تركب الحرف إلى الاسم ليورثه معنى لم يكن فيه قبل التركيب أمكن أن نميز في الاسم بين

المعنى الإفرادي الوضعي الذي له قبل اقترانه بأحد هذين الحرفين ، والمعنى التركيبي الإجرائي الحاصل فيه قبل اقترانه بأحدهما .

وقد ذهب النحاة إلى اعتبار النكرة أصلا للمعرفة ، ونحن لا نعتقد أن ذلك كان منهم من قبيل اعتبار التنكير موجودا في المعنى الإفرادي الوضعي للاسم ، فالتنكير طارئ عليه طروء التعريف ، كما أن اعتبار ذلك بسبب اقتضاء التعريف لعلامة وكون التنكير غير مقتض لها وهم لا أساس له ، لاشتراكهما في الافتقار لمعلامة (النون واللام) ، فلا يبقى إلا التقدم من حيث إمكان انتقال النكرة معرفة ، وهو اعتبار يجعل التعريف طروءا على معنى طارئ ، ولا يستقيم هذا الاعتبار إلا إذا صح أن كل حالة من حالات التعريف لا تطرأ مباشرة على المعنى الوضعي ، بل تمر ضرورة بمرحلة التنكير[1] .

ونحن نعتقد أنه قد غلب على الدارسين في الدراسات اللغوية الحديثة الغربية والعربية تصور اعتبار الأسماء خارج التركيب ، وعروها مما يكسبه الاستعمال إياها من المعاني ، ثم نظروا فيها -تحت وطأة المقتضيات التي اقتضتها المؤسسات العلمية والتعليمية- جارية في التركيب مجردة معراة من تلك المعاني ، ولم يعودوا إلى مراعاة وضع معاني الاسم مجرى مستعملا ، إي إلى وضع قريب من الوضع الذي كان له في المنوال النحوي العربي القديم إلا على أخرة بهدي من التداولية وعلم الدلالة الإحالية .

VI . ٤ تمام الاسم ونقصانه

عد النحاة العرب التنوين والألف واللام من المحققات التصريفية لتمام الاسم ، فقد اعتبر الجرجاني أن معنى تمام الاسم «أن يكون فيه ما يمنعه من الإضافة وذلك بأن يكون فيه نون تثنية . أو نون جمع . . . أو تنوين . . . أو تقدير تنوين . . . أو أن يكون قد أضيف إلى شيء ، فلا يمكن إضافته مرة أخرى» (دلائل ، مدخل ، ص ق) ، وذكر الرضي أن التنوين دليل تمام الاسم (شرح الكافية ، *I* ، ٨٧) ، واعتبروا أن إضافة الاسم «مشعرة بعدم تمامه بنفسه» (الإحالة السابقة) وإنما تمامه بالمضاف إليه والألف واللام ، ولكن إذا علمنا أن المضاف إليه متى كان اسما ، يحتاج هو أيضا

(١) ووجد المعارف أصالة لا يرجح هذا الاحتمال .

للتمام ، وتمامه بإحدى هذه العلامات الثلاث (النون أو اللام أو الإضافة) أمكن أن لا نعتبر محض الإضافة من تمام الاسم ، دفعا للتسلسل ، لأن الإضافة لا يكون بها تمام الاسم إلا إذا اقترن المضاف إليه فيها بأحد محققات التمام ، وانحصر تمامه في التنوين والألف واللام ، سواء اتصل أحدهما بالاسم أو بما أضيف إليه . وعدوا نصب التمييز بعد المبهمات من «تمام الاسم» أيضا ، وهو من قبيل التمام التركيبي .

وهذا الضرب من التمام ، سواء كان تصريفيا أو تركيبيا ، بدا لنا شرطا لحصول ضرب آخر من التمام نطلق عليه اسم التمام الإيقاعي ، والعلاقة بين النوعين من التمام هي علاقة العلامة أو الآلة أو السبب (التمام الأول) بالشيء المتحقق به (التمام الثاني) . وتسمية الأول بالتمام قائمة على المجاز المرسل الجاري على تسمية الشيء بآلته أو علامته . ولئن أمكن تصور الضرب الأول خارج إجراء القول لتجسمه في اللفظ ، فإن الضرب الثاني كما نتصوره لا يحصل البتة منفصلا عن إيقاع التسمية بإجراء القول ، ومن نتائجه حصول التعيين .

ونخلص من الحديث السابق إلى أن الاسم يمكن أن يرجع إلى وضعين أو حالتين : وضع الاسم الناقص أو حالة النقصان ووضع الاسم التام أو حالة التمام . أما نقصان الاسم فهو وضع اعتباري يصعب اختباره ، ويكون عليه الاسم من جهة الوضع قبل الإجراء ، وقبل أن يشار به إلى معين أو خارج ، وأما تمامه فهو وضع اعتباري اختباري[1] يكون عليه الاسم ، أو يصبح فيه ، بالتسمية الإجرائية ، فيزول منه إطلاق المعنى الذي هو فيه من جهة الوضع ليحل محله التعيين وحصول الإحالة على الأشياء في الخارج .

VI . ٥ في معنى دلالة الاسم على الواحد من أمته، الفرق بين الجزء والتجزئة

بعد بيان ما بدا لنا في تمام الاسم من علاقة بإجراء التسمية ، وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن التعريف والتنكير ، نتعرض بسرعة إلى ما يمكن أن يوجه إليه الاسم

(١) يمكن أن يغلب أحد الجانبين على الآخر ، بحسب درجة اختفاء الجهاز الواصف بجانب الإجراء . فإذا كان هذا الاختفاء متعدما أو ضعيفا غلب منه الجانب الاعتباري وعد الإجراء اختباريا صرفا ، وإذا كان حاضرا فيه عد الإجراء اعتباريا واختباريا في آن واحد .

من الدلالة على الماهية أو الفرد . وننطلق في ذلك من حديث الرضي عن الجزء والتجزئة . فقد ميز بين قسمة الشيء إلى أجزاء ، ومثل عنه بقولك «السكنجبين خل وعسل» وقسمته إلى جزئياته ، ومثل عنه بقولك «الحيوان فرس وبقر»(شرح الكافية ، I ، ٢٧-٢٨) ، وتعتبر دلالة إجراء الاسم نكرة أو معرفة من قبيل قسمة الشيء إلى جزئياته ، وشرط تلك الجزئيات أن تكون متجانسة ، ورائز هذه العلاقة صحة الإخبار بالكلي عن الجزئي ، أي صحة ووع الكلي خبرا عن الجزئي ، مثل قولك «الإنسان حيوان والفرس حيوان» ، ولا يعكس . وعلى هذا النحو نرجع أن علاقة معنى إجراء الاسم بمعناه الوضعي هي من قبيل علاقة الواحد أو الفرد أو النسخة بالجنس أو الكل أو الأمة ، كما عبر عن ذلك النحاة القدامى ، فيكون للاسم إما معنى كلي (الجنس والأمة) وإما معنى جزئي (الفرد الواحد منها) ، وقد يصرف إلى الدلالة على الماهية بحسب المحل الذي يحتله في البنية التركيبية الحاضنة له .

VII. في تفاعل معنى المحل المدمج (البنية الحاضنة) ومعنى الاسم المدمج

الاسم في النحو العربي قسم واسع أدخلوا فيه ما اعتبر في غير النحو العربي أقساما مستقلة ، وليست غايتنا المفاضلة بين هذه الصور المختلفة في إقامة أقسام الكلام ، لكننا أردنا أن نشير إلى أن هذا التجميع عدد من الأصناف في قسم واحد قد ورد عندهم محكوما بجملة من التفريعات الجدلية والقيود النسقية باعتبار المواقع التي يحتلها كل نوع من أنواع الكلم دون غيره . ويمكن أن نتوسل بالمدخل الذي جعله الجرجاني لدلائله والذي فصل فيه مواقع الاسم ،قد بدا لنا هذا التفصيل تحليلا لما قدمه سيبويه ، ونواة لما سيصبح عند السكاكي في مفتاح العلوم موضوع «علم النحو» ، وأرجعها إلى مواقع لا تخرج عن ثلاث أبنية دنيا هي «الاسم والاسم» و«الفعل والاسم» و«الحرف والاسم» . وذكر السيوطي في الأشباه والنظائر أنه تتبع جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم ، فوجدها تقوف الثلاثين علامة ، واستوقفنا منها ما نقله عن العكبري في اللباب من أن «ضوابط الاسم وقوعه فاعلا أو مفعولا» (السيوطي ، الأشباه والنظائر ، II ، ٥) . وبدا لنا هذا الكلام قريبا جدا من مفهوم الفواعل *actants* التي يمكن أن تصل بالفعل ، ويمكن أن نضيف إليها وقوع الاسم مبتدأ لشدة قرب المبتدإ بالفاعل وكون الفاعل من فاعل الفعل .

وجاء في حاشية شرح الكافية أن «الاسم ما صح أن يكون محكوما عليه ، وما وقع

محكوما عليه لا يقصد به غالبا مفهومه الذي هو واحد ، بل يقصد ذاته ، أي ما صدق عليه مفهومه ، وذلك متعدد ، فيحتاج إلى تعيينه باللام ، أما المحكوم به فحقه أن يراد به مفهومه»» (شرح الكافية ، الحاشية ، I ، ١٣) . فالاسم ستنازعه في الجملة موقعان : موقع المحكوم عليه وهو موقع يصرفه إلى الدلالة على الذات في الغالب ، وموقع المحكوم وهو موقع يصرفه إلى الدلالة على المفهوم . وهذا التصور لا ينطلق من القول بوجود معنى واحد ثابت للاسم يحتفظ عليه في مختلف المواضع الإعرابية التي يحتلها ، بل ينطلق من اعتبار الاسم قابل للدلالة على عدة معان ، أو قل مهيأ لأن يُحمل على عدة معان ، يتحقق منها بحسب الموقع الذي يقع فيه عند الاستعمال (نسبة إلى العمل باعتباره عاملا أو معمولا) ، ويتجسم ذلك في الانطلاق من تصور وضع ، والارتقاء به إلى مرتبة الأصل ، ثم اعتبار ما خرج عنه ، إن وجد ، من قبيل الفرع .

فالأصل في الاسم أن يدل على الذات ، وله مقترنا بالدلالة عليها محلات إعرابية مناسبة (محل الفاعل والمفعول والمبتدإ) ، والأصل في الصفة أن تدل على الوصفية ، وله مقترنا بالدلالة عليها محلات إعرابية مناسبة (محل الخبر والنعت والحال) .

فإذا وقع الاسم في محل من محلاته الأصلية دل على الذات كما في (١) و(٢) و(٣) ، وإذا حول عن محله دل على الصفة كما في (٤) و(٥) و(٦) . وإذا وقعت الصفة في محل من محلاتها الأصلية دلت على الوصفية كما في (٧) و(٨) و(٩) ، وإذا نقلت منها انتقلت إلى الدلالة على الذات كما في الأمثلة (١٠) و(١١) و(١٢) .

أ- دلالة الاسم على الذات أصالة :

(١) الأسد في عرينه

(٢) وقع الأسد في الجب

(٣) رأيت الأسد في عرينه

ب- انتقال الاسم للدلالة على الصفة :

(٤) سيف الدولة أسد

(٥) رأيت فيه أسدا

(٦) هو في بيته أسد

ج- دلالة الاسم على الذات أصالة :

(٧) العسل صاف

(٨) العسل الصافي دواء

(٩) العسل صافيا دواء

د- انتقال الاسم للدلالة على الصفة :

(١٠) العالم مبجل

(١١) جاء العالم

(١٢) رأيت العالم

فالأصل في الاسم أن يدل على الذات (اسم عين) ، ويكون مقيدا بمحلات إعرابية معينة (الفاعلية والمفعولية والابتداء) ، والأصل في الصفة أن تدل على الوصفية وتكون مقيدة بمحلات إعرابية معينة (الخبر المحكوم به والصفة ثابتة أو حالة طارئة) . فكأن المحلات الإعرابية دالة أصلا على نوع من المعنى النحوي تقتضيه اقتضاء ، وكذا الاسم دال على معنى يقتضيه أصل وضعه اقتضاء ، والأصل أن يحل الاسم في المحل الخاص به ليتوفر التناسب بين معناه ومعنى المحل ، فإذا حل في المحل اسم لا يناسب معناه معنى المحل حول عنه إلى ما يناسبه ، فتنتقل الصفة للدلالة عن الذات والذات للدلالة على الصفة لتحقيق المناسبة .

VII. في ضرورة التناسب بين المسند والمسند إليه من حيث الخصوصية والإطلاق

يتجاذب المسندَ والمسند إليه من حيث الدلالة معنيان متقابلان يمكن أن نرجعهما إلى العموم والخصوص . ويتجسم هذا التقابل في المسند إليه في تراوحه بين الدلالة على الفرد أو الحصة من الجنس من ناحية الخصوص ، والدلالة على الجنس والاستغراق من ناحية العموم والإطلاق . ويتجسم التقابل في المسند في تراوحه بين الدلالة على الخصوص بوقوعه في زمان معين وإطلاق وقوعه في زمان غير معين . وقد لاحظنا أن وجود أحد المعنيين في احدهما خاضع لنوع المعنى المتوفر في الآخر ، وهو ما سنسعى إلى رصده من خلال الأمثلة التالية :

- المسند مطلق و/أو لأن المسند إليه مطلق

(١) الفرس يعيش طويلا

(٢) *Le cheval vit longtemps*

(3) Un cheval vit longtemps

ففي هذه المجموعة الأولى جاء المسند دالا على معنى الإطلاق لعدم تقيد الفعل

فيها بزمان معين ، فوجه المسند إليه للدلالة على الغطلاق ، كما تبينه استحالة أن يصرف الاسم «الفرس» في المثال(١) و *le cheval* في(٢) و *un cheval* في(٣) إلى الدلالة على الفرد الخاص . فالمسند المطلق لا يسند إلى المسند إليه الخاص الدال على الفرد .

- المسند خاص و/أو لأن المسند إليه خاص

(٤) عاش الفرس طويلا/ الفرس عاش طويلا

(٥) عاش فرس طويلا/ فرس عاش طويلا

(6) Le cheval a vécu longtemps

(6) Un cheval a vécu longtemps

أما في هذه المجموعة من الأمثلة فقد جاء المسند إليه دالا على المعنى خاص لتقيد الفعل فيها بزمان معين فوجه المسند إليه للدلالة على الخصوص ، كما تبينه الاستحالة أن يصرف الاسم «الفرس» في (٤) و«فرس» في (٥) و *le cheval* في (٦) و *un cheval* في (٧) إلى الدلالة على المطلق لكون المسند خاصا . فالمسند الخاص لا يسند إلى المسند إليه المطلق الدال على الجنس أو استغراق الأفراد .

وإذا قبل المسند المعنيين (الإطلاق والتخصيص) قبلهما المسند إليه كما في المثالين اللاحقين(٨) و(٩) . أما إذا تعين أحد المعنيين في أحدهما فإنه يتعين في الآخر ضرورة ، كما في (١٠) و(١١) ، حيث يقتضي اسم الإشارة كون الاسم المتعلق به خاصا :

(8) L'homme ment/ Le cheval pèse lourd

(٩) الفرس ثقيل الوزن/ الرجل يكذب

(10) Cet homme ment / Ce cheval pèse lourd

(١١) هذا الفرس ثقيل الوزن/ هذا الرجل يكذب

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقيم أصلا بمقتضاه يكون المسند والمسند إليه متناسبين من حيث الخصوص والإطلاق . وهذا الأصل يمثل صورة من صور التراقب بين معنى المسند ومعنى المسند إليه من حيث القيود الدلالية التي يسلطها كل واحد منهما على الآخر . وهذه القيود الدلالية لا تنحصر في المعاني الوضعية للاسم بل تتجاوزها إلى وجوع التعيين التي يكتسبها بالإجراء . ونلخص هذا الأصل في الجدول التالي :

المسند	المسند إليه
مطلق	مطلق
خاص	خاص
مطلق أو خاص	مطلق أو خاص

VII. قيد التناسب بين المحتوى الدلالي للبنية المدمجة والمستوى الدلالي للوحدات المدمجة

نحن مدينون في هذا التصور لما سنه الجرجاني في باب التقديم والتأخير بالخصوص ، من حديث عن التناسب المعنوي بين الجمل من حيث اتفاقها في البنية العاملية (الفعلية والفعلية/ الاسمية والاسمية) ومن حيث ترتيب العناصر ، لما للترتيب من دور في تحديد حيز المعنى فيها . وقيد المناسبة كما أجراه الجرجاني واقع بين معنى الجملتين المعتمد على ترتيب عناصرهما . ونحن نجربه في نطاق الجملة الواحدة بين مكونين أو مستويين من مكوناتها ، هما مستوى البنية العاملية ومستوى البنية الإحالية .

VII . ١ المعبر (passerelle) بين الجزء والكل

الاسم دال وضعا على الماهية ، وقد تكون الماهية جمعا كما هو الشأن في «رمل» و«ماء» ، وقد تكون فردا كما هي الشأن في «رجل» و«فرس» . وقد تحدث النحاة ، في الاسم المحلى باللام عن معنى العهدية تارة والجنسية أخرى ، وتحدثوا عن هاذين المعنيين دون رصد انصراف اللام ومصحوبها إلى أحدهما . كما تحدثوا عن دلالة الاسم المحلى باللام على الاستغراق تارة والحصة من الشيء أخرى (فيما اعتبر حملا على المجاز المرسل القائم على الكلية) ، دون رصد انصراف اللام ومصحوبها إلى أحدهما أيضا . وقد بدا لنا أن الأصل المتحكم في توجيه المعنى إلى العهدية والجنسية تارة والاستغراق أو الحصة أخرى محكوم بنوع المعنى الحاصل بالبنية الإعرابية الحاضنة للاسم المقترن باللام من حيث كونه منصرفا إلى الإطلاق أو التخصيص ، وقد يتجاوز الأمر البنية المدمجة إلى قيود وقرائن أخرى توجه المعنى .

فعدم خصوص الاسم في البنية المدمجة أي كونه مطلقا يوجه اللام المحلى باللام إلى الدلالة على استغراق الجنس ، كما في المثالين (١) و(٢) اللاحقين ، مما لا يقبل

العد (اسم الجمع) وحتى فيما قبله كما في المثال(٣) . في حين أن خصوص المسند ، أي كونه غير مطلق ، يوجه الاسم المقترن باللام إلى الدلالة على الفرد المعهود فيما قبل العد ، كما في المثال(٤) ، أو الحصة والجزء فيما لم يقبله ، كما في المثال(٥) :

(١) الرمل دقيق الحب
(٢) الماء ثمين فلا تضيعه
(٣) الرجل لا يفعل هذا
(٤) خرج الرجل يجري ويصيح
(٥) إثر العاصفة تجمع الرمل أمام الباب

هذا إذن ، شأن البنية المدمجة ففي توجيه الاسم المعرف باللام . لكن الأمر قد يتجاوز هذه البنية إلى اعتبارات أخرى منطقية أو مقامية أو عرفية ، عملها في الاسم مقدم على عمل البنية المدمجة ، أو قل إن عمل الأولى يعطل عمل الثانية ، فينصرف الاسم إلى الدلالة على الحصة ، سواء كان معنى الإسناد في البنية المدمجة خاصا أو مطلقا ، كما في الأمثلة (٦) و(٧) و(٨) :

(٦) شربت الماء قبل أن أمد يدي على الطعام
(٧) سأشرب الماء قبل أن أمد يدي على الطعام
(٨) الرجل ضاحك .

فالاسم يكون دالا وضعا على الفرد وضعا ، فتوفر له وسائط الإجراء ما به تتحقق الدلالة على الفرد ، كما توفر له ما ينقله إلى الدلالة على جنس ذلك الفرد (رجل ← الرجل ← الرجل) . والاسم يكون دالا على الجنس وضعا ، فتوفر له وسائط الإجراء ما به تتحقق الدلالة على الجنس ، كما توفر له ما ينقله إلى الدلالة على الحصة والفرد من ذلك الجنس (رمل ← الرمل ← الرمل) . فالاسم الدال على الجنس وضعا ينقل للدلالة على الحصة والفرد ؛ والاسم الدال على الفرد وضعا ينقل للدلالة على الجنس[1] . فإذا نحن تجاه قطبين يمتد بينهما معبر *passerelle* تسلكه دلالة الاسم في أحد اتجاهين : من الفرد إلى الجنس ، متى كان الفرد أصل المعنى ، ومن الجنس إلى الفرد ، متى كان الجنس أصل المعنى . وفي هذه الظاهرة صورة من

(١) من المفيد أن ننظر في قضية ما يوجه المعنى أصلا إلى الدلالة على الجنس تارة ، وإلى الفرد أخرى . والمرجح أن لهذا التوجيه أصول أنطولوجية إدراكية تصورية (عرفانية) .

صور التدارك بالإجراء لما يضيق عنه الوضع من المعاني والدلالات .

وننتقل بعد هذا العرض لبعض وجوه التأثر والتأثير بين الدلالة الاسمية والدلالة النحوية للبنية الإعرابية التي تحتضنه ومظاهر التراقب بينهما ، إلى فحص ظاهرة الابتداء عامة والابتداء بالنكرة خاصة لما بدا لنا فيهما من القدرة على الكشف عن وجوه أخرى من وجوه التراقب بين طبقات المعنى ومراتبه .

٢. القسم الثاني
تراقب المباني والمعاني
الابتداء وتراقب المعاني

١.٢ في حد الابتداء وبنيته

١.١.٢ حد الابتداء

عرف الجرجاني الابتداء بقوله «أن تأتي بالاسم معرى من العوامل لحديث نوي إسناده إليه» ، وأضاف قوله «لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه (الجرجاني ، دلائل ، ١٠١) . فالابتداء من قبيل التلفظ بالاسم لإجرائه ، أي ما أطلقنا عليه اسم التسمية الإجرائية ، وهي عملية لا تنحصر في تحريك الشفتين باللفظ ، بل تقترن بنية إسناد حديث له . وهذه العملية (إجراء الاسم مع بنية إسناد حديث إليه) هي التي اعتبرها النحاة العرب ممثلة لعامل الابتداء ، وقد اعتبروه من العوامل المعنوية . وأصل هذه التسمية ، كما هو معلوم ، لا يقوم على تقابل بين عوامل لفظية صرف وأخرى معنوية ، بل يقوم على تصنيف أساسه التقابل بين عوامل معنوية تتجسم في علامات لفظية ، وعوامل معنوية لا تتجسم في علامات لفظية ، فسميت الأولى لفظية والثانية معنوية اختصارا . وعلى هذا الأساس فإن جميع العوامل معنوية .

٢.١.٢ بنية الابتداء

تتجسم بنية الابتداء في شكل إعرابي عاملي يمكن تمثيله على النحو التالي :

الشكل (١) ٠ + مبتدأ + خبر

حيث رمزنا على عامل الابتداء بالعلامة صفر (٠) لعدم تجسمه في اللفظ ، فإذا

تقدم الخبر وتأخر المبتدأ تفرع عن الشكل السابق بموجب التقديم والتأخير الشكل الفرعي التالي :

الشكل (٢) ٠ + خبر + مبتدأ

ووسع البيانيون مبحث تنكير المبتدإ ليشمل تنكير المسند إليه بصورة عامة ، فأدخلوا فيه تنكير الفاعل ونائب الفاعل حسب الشكل (٣) :

الشكل (٣) فعل + فاعل / نائب فاعل (+ . . .) .

وتوافق هذه الأشكال على الترتيب الأمثلة التالية :

(١) رجل بالباب (ابتداء بالنكرة)

(٢) بالباب رجل (المبتدأ نكرة دون أن يكون ابتداء بالنكرة ، لتأخرها)

(٣) مثل بالباب رجل (المسند إليه الفاعل نكرة دون أن يكون ابتداء بالنكرة ولا مبتدأ)) .

وقبل الخوض في إشكال الابتداء بالنكرة نعرض أهم مميزات الابتداء بالمعرفة ، لكونه أصلا ، وكون الآخر فرعا محمولا عليه .

٢.٢ حد الكلام الابتداء بالمعرفة

يعتبر القول بالابتداء بالمعرفة أصلا من الأصول الأولى التي قام عليها النحو العربي ، ذكره سيبويه ، وذكر به سائر النحاة . فـ«جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدإ معرفة»(شرح الكافية ، I ، ٢٣١) ، وعلل ابن يعيش هذا الوجوب بأن «حد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ، ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده» (شرح المفصل ، I ، ٤٢) ، وذكر به السيوطي في الأشباه والنظائر(الأشباه والنظائر ، I ، ٩٠) . ويمكن أن يعمم هذا الكلام بأن يشمل الاسم وغير الاسم بأن يجعل على الصورة التالية : «حد الكلام أن تبتدئ بالذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ، ثم تأتي بالذي لا يعلمه ليستفيده» . وبنينا على مفهوم الابتداء باعتباره «مجيئا بالاسم معرى من العوامل اللفظية لحديث نوي إسناده إليه ، وشرطه كونه معرفة» أنه يمكننا أن نتصور أن النحاة قد عالجوا الابتداء باعتباره عملية مستقلة عن عملية الإسناد ومتقدمة عليها تقدما في الاعتبار أو في الزمان أو فيهما معا . وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز في الإسناد القائم على الابتداء بين عمليتين :

- عملية الابتداء ، وهي عملية متقدمة عن الابتداء (اعتبارا أو زمانا) ،

- عملية الإسناد وهي متأخرة عن الابتداء (اعتبارا أو زمانا) .

ويترتب عن هذا التمييز وضعان للمبتدإ المسند إليه :

- وضع المبتدإ زمان الابتداء قبل إسناد الحكم إليه ،

- وضعه الذي يصبح عليه بعد الابتداء بواسطة إسناد الحكم إليه ؛

ولا شك أن هاتين العمليتين مرتبطتان بزمان القول ارتباطا وثيقا باعتبارهما منه وحالتين فيه ، لكننا وجدنا عند سيبويه والجرجاني[١] والاستراباذي وابن يعيش[٢] في حديثهم عن حكم المسند إليه قبل الإخبار عنه ما يدل على أنهما تمثلان مرحلة مستقلة ، متقدمة عن عملية الإسناد نفسها . فإذا أمكننا الفصل بين عملية الابتداء وعملية إسناد الحكم ، جاز لنا أن ننظر في المعنى المتحقق بكل عملية وأن نرصد تأثير أحدهما في الآخر وتأثره به .

٢.٣ ما يحققه الابتداء بالمعرفة، رصد اثر المبتدإ المعرفة في الخبر وعكسه

يكون التعيين في الابتداء بالمعرفة حاصلا قبل الإسناد وليس قائما عليه ولا مفتقرا له ، وبالتالي فإن المسند يمكن أن ينصرف إلى مختلف المعاني التي تصرفه إليها بنيته الدلالية الإعرابية ، بشرط أن تحقق التناسب بينهما وبين معنى التعيين الحاصل في المسند إليه . ويمكن أن نتبين ذلك من رصد أنواع المعرفة ، من حيث المعنى الذي تدل عليه وتتبع مواطن الاستقلال أو التراتب بينها وبين معنى المسند .

(١) جاء في الدلائل : «وهذا الذي ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء . . . وإنما قلت «عبد الله» فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء» (دلائل ، ١٠١) . ومحل الشاهد اعتبار بناء الفعل على الابتداء لاحقا ومتراخ ، كما يدل على ذلك الحرف «ثم» .

(٢) كما ينص على ذلك حرف العطف «ثم» في قول ابن يعيش : «أن تأتي . . . ثم . . . » (شرح المفصل ، I ، ٤٢) .

٢-٣-١ المسند إليه اسما علما

يمكن أن يتحقق ذلك من خلال الأمثلة التالية :

(١) زيد كريم

(٢) زيد خرج

(٣) زيد يخرج

(٤) زيد ضارب عمرا

(٥) زيد يضرب عمرا

(٦) زيد ضرب عمرا

(٧) زيد سيضرب عمرا

حيث نلاحظ أن المبتدأ ورد معرفة علما وتعريفه (أي تمامه الإجرائي وحصول تعيينه في زمان متقدم على زمان الابتداء وزمان الإخبار) سيمكن المسند من التوجه إلى مختلف المعاني التي تدل عليها بنيته الإعرابية ، وشأن المعرفة بالإضمار والإشارة في هذا محمول على شأن العلم . يدلنا على ذلك أن إحلال الضمير أو اسم الإشارة محل «زيد» في الأمثلة السابقة لا يغير شيئا مما استدللنا عليه .

٢-٣-٢ المسند إليه معرفا باللام

لئن كان التعريف بالعلمية والإضمار والإشارة قائما على ضرب من التجانس ، لعدم خروجه عن تحقق التعيين بالعهد المقامي أو المقالي ، فإن التعريف باللام لا يوفر هذا القدر من التجانس ، لتوزعه بين الدلالة على العهد (المقامي أو المقالي) والدلالة على استغراق الجنس ، وهو ما يجعلنا نتوقع أن شأن الابتداء بالمعرفة القائمة على اللام ومصحوبها يختلف عن الابتداء بسائر المعارف . وهو ما سنحاول التأكد منه في الكلام اللاحق .

٢-٣-٢-١ شأن اللام القائمة على العهد الذكري شبيه بشأن العلم والضمير والإشارة

يتمثل هذا الشبه في كون التعريف المبتدإ باللام العهدية يجعل تمامه وحصول تعيينه واقعين في زمان متقدم على الزمان الذي يحصل فيه الإسناد والإخبار ، فيتوجه المسند إلى الدلالة على مختلف المعاني التي تحملها بنيته الدلالية الإعرابية ، كما تبينه الأمثلة الموالية ، وقد اشرنا فيها بنقاط استرسال إلى تقدم حصول العهد الذكري :

(١) الرجل كريم

(٢) الرجل خرج

(٣) الرجل يخرج

(٤) الرجل ضارب عمرا

(٥) الرجل يضرب عمرا

(٦) الرجل ضرب عمرا

(٧) الرجل سيضرب عمرا

٢-٣-٢-٢ للام القائمة على العهد الذكري شأن خاص

ويمكن أن نفرع هذا الشأن إلى شأنين ، بحسب كون الاسم قابلا للعد (ما له واحد من جنسه) أو غير قابل له (ما ليس له واحد من جنسه) .

٢-٣-٢-٢-١ في الاسم الذي له واحد من جنسه

يمكن أن نتبين خصوصيته من خلال المثالين الموالين :

(١) العميد ينتخب لخمس سنوات كريم

(٢) العميد انتخب لخمس سنوات

ففي المثال الأول جاء الخبر مركبا إسناديا الفعل فيه في صيغة تدل على الإطلاق لعدم تقييدها لوقوع الفعل في زمان معين ، فانصرف اللام ومصحوبها الاسم الواقع مبتدأ إلى معنى يناسب هذا الإطلاق ، وهو معنى الدلالة على الجنس واستغراق الأفراد (وإن وجد في هذا المثال رائحة التخصيص فهو تخصيص مقامي يقتضيه استدعاء الحديث عن عميد مؤسسة جامعية) .

أما المثال الثاني فقد جاء الخبر مركبا إسناديا فعليا الفعل فيه في صيغة تدل على معنى خاص لتقييدها وقوع الفعل في زمان معين ، فانصرف اللام ومصحوبها الاسم الواقع مبتدأ إلى معنى يناسب هذه الخصوصية ، وهو الدلال على فرد خاص هو الشخص الذي تم انتخابه بالفعل لتلك الحظة .

فعموم المسند وجه المبتدأ في هذه الحالة إلى الدلالة على العموم والاستغراق ، وخصوصه وجهه إلى الدلالة على الخصوص .

٢.٣.٢.٢.١ في الاسم الذي ليس له واحد من جنسه

(١) التمر نافع

(٢) التمر ينضج في الخريف

(٣) التمر وافر هذه السنة

(٤) التمر نضج قبل الأوان

جاء الخبر في المثال (١) قائما على إسناد صفة غير مقيدة بزمان إلى المبتدإ ، وجاء في المثال (٢) مركبا إسناديا فعليا الفعل فيه يدل على الإطلاق أيضا لعدم تقيد وقوعه بزمان خاص ، لذلك انصرف الاسم مصحوب اللام الواقع مبتدأ إلى الدلالة على معنى يناسب هذا الإطلاق ، وهو معنى استغراق الجنس . أما في المثال (٣) فقد جاء الخبر مشتملا على قيد زماني خاص ، كما أن المثال (٤) قام على غير خاص لتقيده بوقوع الفعل في زمان معين ، فانصرف الاسم مصحوب اللام الواقع مبتدءا إلى الدلالة على معنى يناسب هذه الخصوصية ، وهو معنى الحصة من الجنس .

فنلاحظ أن الحكم في الاسم الذي له واحد من جنسه يصدق كذلك على الاسم الذي ليس له منه واحد من حيث تحكم دلالة الخبر عموما وخصوصا في توجيه المبتدإ المحلى باللام إلى العموم أو الخصوص .

٢.٤ الإسناد إلى النكرة

يمثل مبحث الابتداء بالنكرة مسألة من المسائل لا يكاد يخلو منها مؤلف من المؤلفات النحوية أو البلاغية التي تجاوزت صور البديع لطرق علم المعاني ، وهي كذلك من المسائل الأساسية التي بدت لنا محققة لتفاعل الإعراب وصور الإحالة ، وكانت منطلق تفكيرنا في هذه الظاهرة ، وحافزا لرصد وجوهها وتقلباتها . وقد اختلف طرح النحاة لهذه المسألة عن طرح علماء المعاني لها ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، بحصر الفريق الأول المسألة في الابتداء وتوسيع الثاني لها لتشمل الإسنادين الاسمي والفعلي .

٢.٤.١ الإسناد إلى النكرة

اعتبر النحاة الابتداء بالنكرة مسألة مخالفة للأصل ، وخارجة عن سمت الكلام ، ولذلك فإنها لا تجوز إلا مقيدة بشرط ، هو شرط حصول الفائدة منها . فقد

قال ابن مالك في الألفية : «ولا يجوز الابتدا بنكرة ×× ما لم تفد كعند زيد نمرة» (ابن عقيل شرح الألفية *I* ، ٢١٥) ، وجاء عند الرضي نقلا عن ابن الدهان : «قال ابن الدهان ، وما أحسن ما قال : إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت» (شرح الكافية *I* ، ٢٣١) . ولئن حظي هذا الشرح بالإجماع ، أو بما يقاربه فإن النحاة قد اختلفوا في تحليله وتخريجه . فقد عللوا ذلك بكون «الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم ، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا» ، واعتبر القصد «بحصول الفائدة» متمثلا في عدم علم المخاطب بحصول الحكم إلى المسند إليه عند الإخبار . فالإخبار في المثال الموالي :

(١) زيد قائم

يعد لغوا لو علم المخاطب بقيام زيد قبل أن تخبره به ، في حين أنهم عدوا الإخبار في المثال (٢)

(٢) رجل قائم في الدار

إخبارا جائزا إذا لم يكن المخاطب يعلم كون رجل قائما في الدار ، وذلك رغم كون المبتدإ نكرة .

لكن هذا التخريج لجواز الابتداء بالنكرة بدا لنا ضالا مضللا ، وبمثابة الطريق المسدودة : فالأصل المقدم صحيح في حد ذاته ، وهو ضابط تجويز الإخبار عن المبتدإ وعن الفاعل (بل وعن غيرهما) ، سواء كانا معرفتين أو نكرتين ، مختصتين بوجه أو غير مختصتين ، وهذا الضابط واحد هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه . فلو علم ذلك في المعرفة لعد لغوا .

لكن الاستدلال به على ما نحن فيه استدلال فاسد ، لأن موطن الإشكال ليس في الفائدة الحاصلة من إسناد الحكم إلى المحكوم عليه ، إذ من المقرر المعلوم أن الإخبار بما هو معلوم يعد لغوا ، إنما الإشكال في حصول الفائدة من إسناد الحكم إلى النكرة ، وبعبارة أخرى ، يمكن أن نميز بين ضربين من فساد الكلام بسبب عدم حصول الفائدة :

- فساد الكلام الراجع إلى عدم حصول الفائدة من الإخبار لأن الفائدة حاصلة قبل الإخبار ، فلا يمكن للشيء الحاصل أن يطلب حصوله ، لأنه من تحصيل

الحاصل ، وهو التعليل الذي قدمه ابن الدهان ، واستحسنه الرضي ، واتخذه للاستدلال على جواز الابتداء بالنكرة ، لكنه بدا لنا ، كما ذكرنا غير مناسب ، لقيامه على نفي الفائدة بسبب تقدم حصولها .

– فساد الكلام الراجع إلى كونه إخبارا عن نكرة ، وكون الإخبار عن النكرة تحصل منه فائدة تارة ولا تحصل أخرى ، وبيت القصيد هو تعيين القيود المتحكمة في صحة الإخبار عن النكرة والقيود المتحكمة في فساده وعدم صحته .

٢ـ٤ـ٢ استدلال الجرجاني على تعذر الابتداء بالنكرة

ذكر الجرجاني بأن الابتداء هو تعري الاسم من العوامل *اللفظية* ، وأنه «لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث عنه قد نوي إسناده إليه» (دلائل ، ١٩٢) . فالابتداء تنبيه ، والتنبيه انتقاء واختيار لوجه من عموم دلالة الاسم لحديث قد نوي إسناده إليه ، وأضاف صاحب الدلائل أن «التنبيه لا يكون إلا على معلوم» (دلائل ، ١١١) ، «فإذا بدأت بالنكرة فقلت «رجل» وأنت لا تقصد بها الجنس . . . كان محالا أن تقول إني قدمته لأنبه السامع إلى شيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل ، وذلك ما لا يشك في استحالته» (دلائل ، ١١) .

ولا نظن أن القصد بالمعلوم في كلام الجرجاني هو المعهود القائم على اشتراك المتكلم والمخاطب في تقدم العلم به ، لأن ذلك المعنى خاص بالمعارف ، والحديث عن النكرة وجواز الابتداء بها ، إنما المعلوم هو الذي حصل فيه قدر من التعيين يمكن المخاطب من تبينه والاهتداء عليه ، دون أن يكون ذلك التبين قائما على التقدم في الذكر . فالمعلوم هو المعين ، والتعيين توجه النكرة إلى الوقوع على شيء والدلالة على معنى غير دلالة الاسم على معناه الوضعي .

٢ـ٤ـ٣ استدلال الرضي على تعذر الابتداء بالنكرة

ورفض الرضي (شرح الكافية *I* ، ٢٣٣) قول المصنف ، حيث ذهب إلى أن المسند إليه النكرة في الجملة الفعلية يختص بالحكم المتقدم عليه ، أي «أن الفاعل يختص بتقدم الحكم عليه» ، ونعته بالوهم ، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مختص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وبالتالي يبقى الإشكال المطروح قائما ، ويمكن أن نصوغه على النحو التالي : هل يجوز الإسناد إلى

غير معين وغير مختص؟ سنعرض بعض الحالات التي اعتبرت مسوغا للابتداء بالنكرة ، عسى أن تكشف لنا عن القيود الحقيقية لحالات المنع وحالات الجواز .

٢ـ٥ رصد النحاة لحالات الابتداء بالنكرة

٢ـ٥ـ١ طريقة حديث النحاة عن الابتداء بالنكرة

يمكن أن نميز بين طريقتين في حديث النحاة عن الابتداء بالنكرة :

– طريقة المتقدمين ، وهي طريقة لم تعمد إلى التعديد الذي من قبيل الحصر بقدر ما عمدت إلى ذكر الأصل أو الأصول التي بدت لهم من مسوغات الابتداء بالنكرة ، كـ«أصل حصول الفائدة» ، وهو رأي ابن هشام ، يقول : لم يعول المتقدمون في ضبط ذلك إلا على حصول الفائدة» (ابن هشام ، مغني اللبيب ، *II* ، ٥٢٠) ،

ـ طريقة المتأخرين ، وتمثلت في رصد الأبنية والتراكيب التي تخول الخروج عما اعتبر أصلا ، وتسوغ الابتداء بالنكرة ، وتعديد تلك التراكيب والأساليب مشفوعة بالأمثلة والشواهد ، ولم تسلم هذه الطريقة من الاختلاف في نتائج العد ، قال ابن هشام : «ورأى المتأخرون أنه ليس كل واحد يهتدي إلى موطن الفائدة ، فتتبعوها ، فمن مقلل مخل ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح ، أو معدد لأمور متداخلة ، والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور . . .» (مغني اللبيب ، *II* ، ٥٢٠) . وهذا هو بعينه ما وددنا أن نقوله بشأن ما حدثوا به عن مسوغات الابتداء بالنكرة ، وهو كلام يصدق على ما أورده ابن هشام نفسه ، فجمهور النحاة يعدون منها ولا يعددونها (عددنا منها عند ابن يعيش خمسا (شرح المفصل *I* ، ٨٦ـ٨٧) وعد منها ابن هشام ، كما ذكرنا عشرا ، وارتقى بها ابن عقيل على أربع وعشرين ، وذكر أن بعض المتأخرين قد انتهى بها إلى نيف وثلاثين موضعا (شرح الألفية *I* ، ٢٢٧) .

ومما اعتبره ابن يعيش من هذه الحالات ما يلي :

– النكرة الموصوفة ،

– النكرة إذا اعتمدت على استفهام أو نفي ،

– إذا كان الخبر عن النكرة ظرفا أو جارا ومجرورا وتقدم عليها ؛

ولا يهم في هذا الموضع تعديد الحالات التي استقرأها النحاة بقدر ما تهمنا طريقة معالجتهم لها . ولنبدأ بما قيل في الموضع الأول من مواضع جواز الابتداء بالنكرة .

٢.٥.١ النكرة الموصوفة

قدم ابن يعيش عن هذه الحالة مثالين اثنين :

(١) رجل من بني تميم جاءني ،

(٢) لعبد مؤمن خير من مشرك (البقرة ، *II* ، ٢٢١)

وعلل صحة الإخبار عن النكرة بأنه «لما وصف الرجل من بني تميم والعبد بأنه مؤمن يخصص من رجل آخر ليس له تلك الصفة ، فقرب بهذا التخصيص من المعرفة» (شرح المفصل ، *I* ، ٨٦) فحصل بالإخبار عنه فائدة . ونحن لا نطمئن إلى هذا التعليل الذي قدمه ابن يعيش ؛ والقائل بأن الوصف اكسب المبتدأ تخصيصا قربه من المعرفة فقربت بذلك مما يعد الأصل في الابتداء ، أي كون المبتدإ معرفة» ، فبذلك يكون المحظور قد سقطن وصح الابتداء بالنكرة . فنحن ما زلنا نرى أن التعريف والتنكير أمران متفاصلان ، لا يقبلان التدرج ، كما أن التخصيص لا يقلب النكرة معرفة ولا يقربها منها (انظر : أصول تحليل الخطاب ، *II* ، ١٠٤٠) . وبالتالي لا يمكن أن يكون الوصف من حيث هو وصف وتخصيص ، هو المبيح في هذين المثالين للابتداء بالنكرة .

وقد أغنانا ابن يعيش عن مواصلة الاستدلال على الضعف هذا التعليل بوائر أجراه على المثالين الذين قدمهما عن الابتداء بالنكرة «إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا وتقدم عليهما» ، وتمثل هذا الوائر في التحويل التالي :

(٣) * رجل من بني تميم جاءني ،

(٤) * لعبد مؤمن خير من مشرك (البقرة ، *II* ، ٢٢١)

حيث نلاحظ أن الجملتين أصبحتا لاحنتين (فساد الابتداء بالنكرة) رغم الإبقاء على النكرة مخصصة بالصفة . وهذا من أقوى الأدلة على كون سوغ الابتداء بالنكرة ليس تخصيصها بالصفة . إذ لو كان ذلك كذلك لما عد المثالان المحوران لاحنين ، لتواصل وجود الصفة فيهما . ولما كان التحويل الذي أجري حاصلا في الخبر وجب أن نوجه «شكوكنا» إلى الفرق بين المعنيين الحاصلين من صيغتي الخبر عند الجواز (المقبولية) وعند الامتناع (اللامقبولية) . فما الذي حصل؟

كان الانتقال من المثال (١) إلى المثال (٣) بتعويض العبارة «جاءني» بالعبارة «ذو مال» ، أي بإحلال خبر دال على الإطلاق والعموم محل خبر دال على الخصوص والتقييد اللذين اكتسبهما من صيغة الفعل الماضي ، وهو ما جعلنا نستنتج أن صلاح

حال المثال (١) حصل بكون الخبر مقيدا ، وأن فساد المثال (٣) حصل بكون الخبر عاما مطلقا . ونحن نعتقد أن كون الخبر مقيدا ، أي حاصلا في زمان وفي مكان معينين في المثال (١) هو الذي يحدث التعيين في النكرة ويجعلها واقعة على واحد من بني تميم فيصلح الابتداء بالنكرة . كما أن فساد المثال (٣) ليس راجعا إلى تعويض الفعل بمركب إضافي ، يدل على ذلك فساد المثال (٥) :

(٥) رجل من بني تميم يتنفس ،

وفساد هذا المثال راجع إلى عجز الفعل «يتنفس» عن إحداث التعيين في المبتدإ لكون دلالة الفعل وزمانه من المعاني المطلقة العامة التي يشترك فيها كل كائن بشري . فليس كل فعل قادرا على إصلاح شأن الابتداء بالنكرة الذي شرطه حدوث التعيين في المبتدإ .

أما المثال (٢) فإنه قائم على المفاضلة ، والمبتدأ النكرة والخبر النكرة متناسبان في الدلالة على العموم ، فالمبتدأ فيه دال على العموم بدليل صحة تعويض «عبد» بـ«كل عبد» أو «جميع العباد» ، وكذا الشأن في الخبر ، فهو يدل على العموم ويصح استبداله بـ«كل مشرك» أو «جميع المشركين» . ومما يزيد ترشيحا لكون صحة المثال ليست راجعة إلى تخصيص النكرة تواصل مقبوليته عند تجريده من كل مخصص ، كأن تقول : (مثال (٦)) :

(٦) لعبد خير من سيد .

ثم إن الانتقال من المثال (٢) إلى المثال (٤) بمحل «ذو مال» محل «خير من مشرك» يكسر التناسب بين المبتدإ والخبر من حيث الدلالة على العموم الذي بمقتضاه كانت المفاضلة صحيحة مقبولة ، لأن المبتدأ يصبح دالا على فرد من بني تميم . لكن هذا الخبر «ذو مال» لا يصلح لإحداث التعيين في المبتدإ لأنه ليس من قبيل المسند الخاص المقيد بزمان معين . وكذا الشأن إذا أحللت محل الخبر «ذو مال» فعلا غير مقيد بزمان كأن تقول :

(٧) رجل من بني تميم يحيا / يتنفس . . .

ولنا هنا حالة أخرى من حالات التراقب القائمة على توفر التناسب بين المبتدإ والخبر من حيث العموم والخصوصية ، وحالة توجيه الخبر للمبتدإ للدلالة على الجنس تارة وعلى الفرد تارة أخرى .

فمما اشترطوه في الابتداء بالنكرة كونها موصوفة . لكن تحليل الأمثلة المتقدمة

وإدخال بعض التحويلات عليها بينا لنا أن تخصيص المبتدإ النكرة بالنعت ليس هو السبب المفسر لمقبولية تلك الجمل . وسنتوسل ، لفهم فساد هذا القيد بالتوقف عند دور الصفة في المبتدإ ، أي الفرق بين المبتدإ موصوفا والمبتدإ غير موصوف .

٢.٥.٢ أحوال المبتدإ المسند إليه من حيث التخصيص والإطلاق: التخصيص يحدث ضربا من الجنس ولا يورث تعيينا

بالإضافة إلى ما أوردناه في المقدمة الثانية من حديث عن أثر التخصيص في الاسم المخصص من حيث هو تفريع للجنس إلى أنواع يمكن أن ترتقي بدورها إلى صفة الأجناس (دلائل ، ٢٨٨-٢٨٩) ، ويمكن أن نذكر ما أورده الجرجاني من تنصيص على كون التخصيص يورث ضربا من الجنس ولا يورث تعيينا . قال صاحب الدلائل : «وههنا أصل يجب أن تحكمه ، وهو أن شأن أسماء الأجناس كلها إذا وصفت أن تتنوع بالصفة ، فيصير الرجل الذي هو جنس واحد ، إذا وصفته فقلت «رجل ظريف» و«رجل طويل» و«رجل قصير» و«رجل شاعر» و«رجل كاتب» أنواعا مختلفة ، بعد كل نوع منها شيئا على حدة ، ويستأنف في اسم الرجل في اسم الرجل بكل صفة تقرنها إليه جنسية . وهكذا القول في المصادر ، . . . فإذا وصفت انقسم الجنس منها أقساما وصار أنواعا . . . وهذا مذهب معروف عندهم ، وأصل متعارف في كل أمة وجيل» (دلائل ، ١٤٩) . وهذا الكلام يؤكد ما ذهبنا إليه من كون الصفة ضربا من تدارك ما في المعاني الوضعية من قصور عن تغطية خصوصيات الأشياء في الخارج وتفرد أنواعها وأفرادها . ولكون الأمور على هذا النحو فوائد جمة ونتائج عديدة .

١.٦.٢ حيز الإخبار هو الخبر من حيث هو إثبات أو نفي دون الصفة

يمكن أن نتأكد من هذا الأصل انطلاقا من الأمثلة التالية :

(١) زيد بن عمرو سيد

(٢) زيد الفقيه قد قدم

(٣) جاءني زيد الظريف

١.١.٦.٢ رائز التكذيب:

فمما يدل على أن حيز المعنى في هذه الأمثلة هو الإخبار دون الصفة إجراء رائز التكذيب ، «فإذا حكيت عن قائل كلاما أنت تريد أن تكذبه فيه فإن التكذيب ينصرف إلى ما كان فيه خبرا دون ما كان صفة» (دلائل ، ٢٨٨-٢٨٩) :

تكذيب (١) لا تنكر أن يكون زيد ابنَ عمرو ، لكن تنكر أن يكون سيدا ،

تكذيب (٢) لا تنكر أن يكون زيد فقيها ، لكن تنكر أن يكون قد قدم ،

تكذيب (٣) لا تنكر أن يكون زيد ظريفا ، لكن تنكر أن يكون قد جاءك .

وذلك لأنك إذا كذبت قائلا في كلام فإنما ينصرف التكذيب منك والتصديق إلى إثباته أو نفيه ، والإثبات والنفي يناولان الخبر دون الصفة .

٢.١.٦.٢ رائز النفي:

(٤) ليس زيد بن عمرو سيدا ،

(٥) ما جاءني زيد الفقيه ؛

فالصفة في المثالين (٤) و(٥) ثابتة في النفي ثبوتها في الإثبات ، وذلك راجع إلى أن وضع معنى الصفة في الكلام مختلف جذريا عن وضع معنى الخبر .

٢.٦.٢ ثبوت الصفة للذي هي صفة له ليس بالمتكلم بل بنفسها

لم يقتصر الجرجاني عن ملاحظة خروج الصفة عن مجال الإخبار والاستدلال على ذلك برائزي التكذيب والنفي ، بل عمد إلى تفسير لذلك بالذهاب إلى أن ثبوت الصفة للموصوف ليست بالمتكلم وبإثباته لها» (دلائل ، ٢٨٨) ، وهذا لعمري قول عظيم يفضي إلى مراجعة تصورنا لكثير من قضايا حدوث المعنى وتصنيف طبقاته الحاصلة في نطاق الجملة ـ القول (ولا يهم أن تسمى معاني أو مقاصد أو أغراضا لغوية أو غيرها من التسميات) ، وإدخال مقياس يتم بموجبه التمييز بين ما هو منها حاصل بالمتكلم ، وما هو ليس حاصلا به .

ويمكن أن نذهب اعتمادا على ما تقدم ، إلى أن المعاني في الجملة طبقتان على الأقل : طبقة ما يكون مركوزا في ذهن المتكلم وذهن المخاطب ، مستقرا فيهما ، وطبقة ما يزجى ويحصل بالجملة ـ القول عند إطلاقها (من إخبار واستخبار وأمر ونهي . .) . ولا نعني بهذا أن الطبقة الأولى حاصلة بصرف النظر عن إجراء الكلام والتلفظ

بالجملة ، إنما نعني أن جزءا من الجملة يكون منصرفا إلى تحقيق الطبقة الأولى ، وجزءا منها ينصرف إلى تحقيق الطبقة الثانية . ولسنا واثقين من مجال كل نوع ، ولكننا نرجح من باب حسن الظن بالأصل الذي قدمه الجرجاني ، أن الأمر يتوزع على مستويين :

- المستوى الأول ، ما وقع في حيز الأسماء ، ومخصصاتها ، وهو ما ذهبنا إلى اعتباره من التمام الإجرائي الإيقاعي للاسم (إطلاق العلم والتعريف باللام وتنوين التمكن واقتران الاسم بما يخصصه لحصول تعيين المسمى من إضافة ونعت وغير ذلك من سائر وجوه التخصيص) ،

- المستوى الثاني ، ما وقع في حيز الخبر أو غيره مما يمثل العمل المزجي بالجملة .

ولمزيد حصر المعنى الحاصل من التخصيص بالنعت وعرضه على ما ذهب إليه الجرجاني بشأنه ، يمكن أن نقلب وضع الصفة بين مختلف المحلات الإعرابية لتحديد وجه حصول المعنى ، باعتباره «معنى حاصلا بالمتكلم أو حاصلا بغير المتكلم» ، وذلك بفحص الأمثلة التالية :

(٦) جاء رجل كريم ،

(٧) رأيت رجلا كريما ،

(٨) زيد رجل كريم ،

(٩) رجل كريم جاء ،

(١٠) حسبت زيدا رجلا كريما ،

(١١) حسبت رجلا كريما زيدا ؛

يبين تأمل هذه الأمثلة أن وضع في حيز المبتدإ والخبر أو الفاعل أو المفعول به هو من الضرب الأول ، في حين أن وضعها في الخبر والمفعول الثاني هو من الضرب الثاني . ونحن نشعر حدسا بأن هذا المدخل في معالجة معنى المخصص يمكن أن يقوم جدولا جديدا في البحث عن وجوه حصول المعاني في الجملة- القول .

٣.٦.٢ ثبوت الصفة مما يستوي في علمه المتكلم والمخاطب

لما كان ثبوت الصفة في الموصوف أمرا تحدثه الصفة بنفسها ، وليس من فعل المتكلم ، فإنها موجودة قائمة في نفس المخاطب قيامها في نفس المتكلم ، أو بعبارة صاحب الدلائل «يتقرر الوجود فيها عند المخاطب مثله عند المتكلم» . وبالتالي فإن

تعليق المتكلم للصفة بالموصوف ليس الغرض منه إفادة المخاطب شيئا لا يعلمه ، وإنما هو من قبيل تحريك شيء أو تشغيل شيء أو التنبيه على شيء يعلمه المخاطب ليحصل التعيين . فالمحوج إلى الصفة هو «خيفة اللبس على المخاطب» . وبالتالي فإنها تكون من قبيل محققات وقوع الاسم على المسمى أي من محققات التعيين .

وللتأكد من جريان الأمور على هذا النحو نقارن بين المثالين (١٢) و(١٣) :

(١٢) جاء زيد ،

(١٣) جاء زيد الظريف ؛

فالاسم «زيد» في (١٢) يكون تاما إجرائيا إذا لم يكن في من جاء إليك واحد آخر يدعى «زيدا» ، فإذا كان فيهم واحد آخر يسمى «زيدا» صار الاسم غير تام إجرائيا ، واحتاج إلى الصفة ليتم بها كما في (١٣) . فاتصاف زيد بالظرف ليس من فعل المتكلم ، وإنما هو سابق لفعله ومتقدم عليه وحاصل في ذهن المخاطب قبل أن يتلقى الجملة .

واستدل الجرجاني على تقدم علم المخاطب باتسام الموصوف بالصفة بما يقتضيه التبيين ورفع اللبس ، «فإذا كان الغرض من ذكر الصفة إزالة اللبس والتبيين كان محالا أن تكون الصفة غير معلومة عند المخاطب وغير ثابتة لأنه يؤدي إلى أن تروم تبيين الشيء للمخاطب بوصف هو لا يعلمه في ذلك الشيء ، وذلك ما لا غاية وراءه من الفساد» (دلائل ، ٢٨٩) . فدور الصفة التخصيص للمعرفة ، والنكرة ، والتخصيص ضرب من تمام الاسم إجراء .

ويمكن أن نستخلص من استدلال الجرجاني أصلا من أصول الكلام يتعلق بالتبيين ورفع اللبس ، أي يوافق ما سميناه بالتعيين والتمام الإجرائي ، مفاده أن كل تعيين لا يكون بالمتكلم ، وأن كل تعيين لا يكون إلا بشيء يعلمه المخاطب ، على أننا نذكر بأن صحة هذا الأصل مقيدة بمواضع معلومة يكون فيها المخصص ومشروطة بكون القصد منه هو التعيين دون مقاصد أخرى يمكن أن يخرج غليها الوصف ، كالذم والمدح ، كأن يكون من قبيل «النعت الذي القصد منه الشتم» (الكتاب ، II ، ٧٠) ، الحاصل من مثل قولك «جاء زيد الفاسق» .

٤.٦.٢ الابتداء بالنكرة إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا وتقدم عليها

من المواطن التي اعتبرت مبيحة للابتداء بالنكرة كون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا

وتقدم عليها ، ومن أمثلتها ما ذكره ابن يعيش :

(١أ) تحت رأسي سرج ،

(٢أ) على أبيه درع ،

(٣أ) لي مال ؛

وهذه الأمثلة ليست كما هو بين من حالات الابتداء بالنكرة بالمعنى الدقيق للعبارة ، وإنما هي من قبيل الابتداء بالخبر» أو قل من حالات تقدم الخبر على المبتدإ والمبتدأ نكرة . ولتكون بالفعل منه يجب أن نحول الأمثلة الثلاثة السابقة على النحو التالي :

(١ب) سرج تحت رأسي ،

(٢ب) درع على أبيه ،

(٣ب) مال لي ؛

فتكون من الابتداء بالنكرة بالمعنى الحقيقي للعبارة .

وعلل التقديم الخبر في الأمثلة المذكورة بسببين ، أولهما (وهو أقل أهمية بالنسبة إلى موضوع حديثنا) هو التباس بينة الابتداء ببنية النعت ، والسبب الثاني الحمل على الأصل ، لكنه «تقديمه أحسن من تأخيره» . وإذا بنا تجاه حالة جواز يصح فيها (١أ) و(٢أ) و(٣أ) كما يصح فيها (١ب) و(٢ب) و(٣ب) . وهذا مفضى إلى البحث عن مفتاح الفرق بين المعنيين الحاصلين من الترتيبين في مبحث التقديم والتأخير . ولا نظن أننا سنرضي بمسألة «العناية بالمتقدم» التي ذهب إليها سيبويه[1] ، بعد أن قال الجرجاني في المسألة ما قال (انظر أصول تحليل الخطاب ، ١ ، ٤٩٢) ، فهو تفسير يختصره في رأينا الأصل المتحكم في حد الكلام المشار إليه أعلاه .

٢ـ٦ـ٥ الروز بالتحويل

ولئن كان ذكر هذه الحالة من الأشياء المألوفة عند النحاة ، ومما يردده معلمو النحو ومتعلموه ، فإنهم قلما تعرضوا إلى البحث في تعليل جواز الابتداء بالنكرة في هذه الأمثلة . وقد وقفنا ، عند تتبع كلام ابن يعيش ، على ملاحظة تفوق قيمتها ، في

(١) وقول سيبويه هو : «فكأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم بشأنه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم» (الكتاب ، ١ ، ٣٤) .

تقديرنا ، كل قيمة ، لان فيها نصا على قيد لا بد من توفره ، وإلا تعطل هذا الجواز ، فليس كل تقدم ظرف أو جار ومجرور مسوغا للابتداء بالنكرة . وهذا القيد هو تضمن الخبر المقدم اسما معرفة ، كما يدل على ذلك التحويل الذي أجراه على الأمثلة (١أ) و(٢أ) و(٣أ) المذكورة أعلاه .

ذكر ابن يعيش أنك لو قلت «على رأس سرج» و«على رجل درع» و«لرجل مال» لم يكن كلاما (شرح المفصل ، ١ ، ٨٦) . فالأمثلة فيها (١ج) و(٢ج) و(٣ج) أمثلة فاسدة ، ومثلها الأمثلة (١د) و(٢د) و(٣د) :

(١ج) * تحت رأس سرج

(٢ج) * على أب درع

(٣ج) * لرجل مال

(١د) * سرج تحت رأس

(٢د) * درع على أب

(٣د) * مال لرجل

فنحن نتبين أن من خلال التحويل المجرى على الخبر مقدما أو مؤخرا أن صحة الإخبار عن النكرة لا تتمثل في كون الخبر شبه جملة أو جارا ومجرورا مطلقا مقدما أو مؤخرا ، إنما تتمثل في شرط آخر هو تضمن الخبر عنصرا معينا (الضمير المعرفة) بدونه لا يصح الإخبار عن النكرة مطلقا . وهذا ما يشرع القول بأن الخبر يتضمن تعيينا أو تخصيصا ينتقل أثره على المبتدإ النكرة ، فيصبح معينا ، فيصح بذلك الإخبار عنه ، ويشرع أيضا تصنيف ما يمكن أن يخبر عنه صنفين :

– صنف من الإخبار قادر على إحداث التعيين ،

– صنف من الإخبار غير قادر على إحداث التعيين ،

فلا يخبر عن النكرة إلا متى كان الخبر من الصنف الأول . فإذا أدخلنا في الاعتبار الابتداء بالمعرفة والنكرة على السواء ، أمكننا أن نصوغ الأصل التالي :

يكون الإخبار عن المعرفة بالصنفين من الخبر لتحقق التعيين الذاتي في المبتدإ المعرفة ، ولا يكون الإخبار عن النكرة إلا بالصنف الأول المحقق لتعيين النكرة ، وذلك أن التعيين الحاصل في الخبر ينتقل إثره إلى المبتدإ النكرة فيحدث فيه التعيين .

٦.٦.٢ الروز بالتحويل

من الأمثلة التي مثل بها النحاة عن وقوع النكرة غير المختصة مبتدأ نذكر :

(١) رجل قائم في الدار

(٢) كوكب انقض الساعة

(٣) وجوه يومئذ ناضرة

(٤) قائم في الدار رجل

والنكرة في هذه الأمثلة غير مخصصة بمخصص من مخصصات الاسم ، لكنها معينة ، والتعيين فيها حاصل من خصوصية المسند ، أو قل بعبارة أخرى إن الخبر جاء مسندا مخصِّصا مكسبا المبتدأ تخصيصا يجعله شيئا معينا . فإذا عمدنا إلى إبطال ذلك التخصيص المحدث للتعيين في الخبر أصبحت هذه الأمثلة غير مقبولة لانعدام حصول الفائدة منها ، وانعدام الفائدة سببه عدم حصول تعيين المسند عليه بأي وجه من وجوه التعيين (لا بذاته ولا بالخبر) ، كما في :

(٥) * رجل قائم في دار

(٦) * كوكب يوجد/ يكون

(٧) * وجوه نضرة

(٨) * قائم في دار رجل

٦.٦.٢ ـ ٧ الروز بالتحويل

صنف النحاة والبلاغيون الخبر صنفين : خبر عام النسبة على كل شيء (مفتاح العلوم ، ١٧٧) ، أو حسب عبارة التفتزاني «عام النسبة إلى كل مسند عليه» (المطول ، ٢١٣ و٢٥٥) ، وخبر خاص النسبة لا يجوز إسناده إلى كل شيء . وعدوا من الأول الكون والوجود كما في (١) ، ومن الثاني المجيء والقيام والذهاب والوجود في الدار كما في (٢) :

(١) زيد كائن / موجود

(٢) زيد جاء / قام/ ذهب/ في الدار

وصنفوا الأفعال صنفين ، عامة وخاصة ، فالفعل العام فعل لا يخلو منه أي فعل ، نحو «كان» و«حصل» ، والفعل الخاص هو فعل لا يوجد في فعل سواه مثل «أكل» و«شرب» و«ضرب» .

وحدثوا عن التجدد والثبوت ، ويكون التعبير عنهما بحسب اللفظة التي يتم اختيارها ، لأن الألفاظ ليست متساوية في الدلالة على هذين المعنيين ، فالفعل كما ذكر الجرجاني ، «يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت ، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئا فشيئا» (دلائل ، ١٣٤) .

ويقترن التجدد بكون المسند فعلا ، لتقيده بأحد الأزمنة الثلاثة (الماضي ، وهو الزمان الذي قبل زمانك) والمستقبل (وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان) والحال وهو «أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة ولا تراخ ، كما يقول «زيد يصلي» والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال» (المطول ، ٣١٤) . والتجدد في الفعل لأن الزمان من لوازمه ، والزمان متجدد الأجزاء ، لا تجتمع بعضها مع بعض . أما الثبوت فيقترن بكون الاسم اسما . وتعد دالة الفعل على التجدد أكثر اختصارا من دالة الاسم عليها ، لأنها في الاسم محتاجة إلى قرينة (نحو «زيد قائم أمس أو الآن أو غدا») .

وعلى هذا الأساس يختلف معنى الإخبار بالفعل عن معنى الإخبار بالاسم ، فقد نسب التفتزاني إلى صاحب الدلائل الكلام التالي : «المقصود من الإخبار إن كان هو الإثبات المطلق فينبغي أن يكون بالاسم ، وإن كان الغرض لا يتم إلا بإشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي أن يكون بالفعل» . ونسب إليه قوله أيضا : موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تعرض في «زيد منطلق» لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له ، كما في «زيد طويل» و«عمرو قصير» ، أما الفعل فإنه يقصد فيه التجدد والحدوث ، ومعنى «زيد ينطلق» أن الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه» . ولكون الخبر من نوع الفعل أو من نوع الاسم صلة بحصول تمام الاسم المسند إليه وتعيينه أو عدم حصولها فيه .

ونحن لا نعتبر أننا بكلامنا هذا قد استفرغنا الحديث عن مختلف جوانب الابتداء بالنكرة ، فقد بقي تناول المبتدإ الواقع دعاء والواقع استفهاما ونفيا أو نهيا (كما في «سلام عليك» و«ويل له» . . .) وجميعها في ما نقدر قائمة على حصول التعيين في النكرة بواسطة ما تقوم عليه هذه الأساليب من معان تحدثها صلة هذه الأساليب بمعاني الفعل المحدثة للتعيين فيما يتعلق به . وهو ما يمكن أن يكشف عنه خص هذه المسائل بأعمال مفردة .

٢.٧ المفعول به وجهة الإحالة

موقع النكرة في هذا المبحث مختلف عن موقعها في المبحث السابق ، باعتبار أنه في الأول مقيد بموقع الابتداء ، وهو في هذا القسم غير مقيد به[1] . وكنا قد أشرنا على وجود وجه جامع بين وقوع الاسم مبتدءا ووقوعه فاعلا ومفعولا باعتبار أن هذه الحالات عدت محلات الفواعل (*actants*) التي تقتضيها البنية المنطقية الدلالية للفعل . ثم إن الفعل إذا بني للمجهول وحجب فاعله حل المفعول به محل الفاعل ، وهذا دليل آخر على وجود صلة بين مختلف هذه المحلات ، وهو ما نتوسل به في الجمع بين هذه العناصر ، وفي نفس الوقت نعتبر عملنا دليلا على قيامه . فإذا تبين أن هذا الموقع هو أيضا من المواقع التي يراعى فيها التراقب بين معنى الاسم ومعنى البنية التي تحتضنه ، قام ذلك دليلا آخر على تعالق المباني الإعرابية والصور الإحالية التي تقوم عليها دلالة النكرة والمعرفة على ما تنصرفان إليه من صور الدلالة عند الإجراء . كما يمكن أن يعد هذا المبحث تواصلا لرصد معاني النكرة وأثرها في التركيب من ناحية ، ورصد أثر التركيب في توجيه النكرة إلى الدلالة على بعض المعاني دون بعض ، من ناحية أخرى . وقبل الخوض في قضايا المفعول به النكرة ، نوطئ ، كما فعلنا في القسم السابق ، بفحص أمر معاني المعرفة الواقعة مفعولا به من زاوية التأثر والتأثير في البنية الحاضنة .

٢.٧.١ المعرفة الواقعة مفعولا به

نتتبع في هذه العملية المراحل التي اتبعناها في «معاني الابتداء بالمعرفة» حيث عرضنا حالات الاسم العلم والضمائر واسم الإشارة ثم المعرف باللام .

٢.٧.١.١ المفعول به اسما علما

(١أ) لاقيت زيدا ،

(٢أ) سألقى زيدا ،

(١) نفترض لتبسيط المسألة أن التقابل تقابل ثنائي بين امتناع وقوع النكرة ابتداء إلا بشروط وجواز وقوعها في مطلقا في غير الابتداء ، ولعل مزيد الفحص يكشف عن أصول أخرى توجه إجراء النكرة .

(٣أ) لم ألق زيدا ،

(٤أ) لا تلق زيدا ،

(٥أ) هل لاقيت زيدا؟

نلاحظ من خلال هذه المجموعة الأولى من الأمثلة أن التصرف في البنية الحاضنة للعلم الواقع مفعولا به ، من حيث الزمان والانقضاء وعدمه والإثبات والنفي والاستفهام لا تغير في شيئا من معناه ، باعتبار أن تعيينه قائم على عهد وضعي متقدم على عملية القول ذاتها (اذكر اعتبارهم العلم من باب الوضع الأول) ، وهي نتيجة توافق وضع العلم مبتدأ التي تقدم الحديث عنها أعلاه . على أن الاسم العلم إذا ثني أو جمع خرج عن هذا الأصل ، لكون التثنية والجمع يسلبانه التعريف وينقلانه غلى مصاف النكرة (انظر أصول تخليل الخطاب ، *II* ، ١٠٣٨-١٠٤٠) .

٢.٧.١.٢ المفعول به ضميرا أو اسم إشارة

(١ب) لاقيته ،

(٢ب) سألقيه ،

(٣ب) لم ألقه ،

(٤ب) لا تلقه ،

(٥ب) هل لاقيته؟

(١ج) أخذت هذا ،

(٢ج) سآخذ هذا ،

(٣ج) لم آخذ هذا ،

(٤ج) لا تأخذ هذا ،

(٥ج) هل أخذت هذا؟

تبين هاتان المجموعتان من الأمثلة أن تأويل الضمير واسم الإشارة ليس متأثرا بمعنى البنية الحاضنة ، وذلك لأن معنى الضمير يتحدد الدور الخطابي الذي له وضعا من حيث أصل المعنى (متكلم/مخاطب/ غائب) وبتعيين الماهية اعتمادا على ما يوفره المفسر إجراءا (نوع المعنى) ، اعتمادا على شهادة الحال او التقدم في الذكر (أو العرف بالنسبة إلى بعض الاستعمالات المسكوكة مثل قولك «تعالى» بعد ذكر اسم الجلالة ، أو «صلى الله عليه وسلم» بعد ذكر الرسول) . وتأويل معنى اسم الإشارة

يخضع غلة نفس الأصول . وهي اعتبارات خارجة ، في الأرجح ، عن قيود البنية التي يحل فيها الضمير أو اسم الإشارة من حيث نوع الزمان والمظهر والجهة ، ومن حيث معناها إخبارا واستخبارا ونهيا وأمرا وتعجبا .

٢.٧.١.٣ المفعول به المقترن باللام

لتعريف الاسم المقترن باللام معنيان أساسيان أحدهما قائم على العهد والثاني هو الدلالة على الجنس واستغراق الأفراد . وهما معنيان لا يتميزان في نطاق بنية اللام ومصحوبها بعلامة لفظية خاصة . ويمكن أن نرصد أثر البنية الإعرابية في معنى الاسم المقترن باللام من خلال الأمثلة الموالية[1] :

(١) انتخب العميد لمدة خمس سنوات
(٢) انتخبنا العميد لمدة خمس سنوات
(٣) ينتخب العميد لمدة خمس سنوات
(٤) ننتخب العميد لمدة خمس سنوات
(٥) انتخبنا فلانا عميدا لمدة خمس سنوات
(٦) جعلنا فلانا عميدا لمدة خمس سنوات

ففي المثالين (١) و(٢) نلاحظ أن الاسم المعرف باللام توجه على الدلالة على العهد العرفي في حين أنه توجه في المثالين (٣) و(٤) إلى الدلالة على استغراق أفراد الجنس . ويكمن القيد المتحكم في توجيه المعرفة باللام على المعنى الأول أو الثاني في الانتقال من «انتُخب/انتخبنا في المثالين (١) و(٢) إلى «يُنتخب/ننتخب» في المثالين (٣) و(٤) ، وبين هذه الصيغ الفعلية فرق لا يرجع إلى الخصائص الدلالية للفعل نفسه عندما يرجع إلى صيغته التصريفية وما لها من قيمة زمانية ومظهرية وجيهية . فالفعل في المجموعة الأولى (١) و(٢) دال على الماضي الواجب المنقضي ، وجاء الحدث واقعا في زمان خاص معين ، فوجه المعرفة باللام إلى معنى خاص قائم على المعهود العرفي . أما في المجموعة (٣) و(٤) فقد جاء الفعل فيها في صيغة المضارع ، وهي صيغة دالة على عدم الانقضاء ، فكان الحدث مقترنا بزمن مطلق غير معين فوجه المعرفة باللام إلى الدلالة على معنى مطلق قائم على

(١) سبق ان استقللنا في فقرة سابقة امثلة قريبة من هذه ، في صورة جمل اسمية .

استغراق أفراد الجنس . فقيمة الفعل في الجملة الفعلية تؤثر في تأويل المفعول به المقترن باللام (صريحا أو نائب فاعل) ، إذا كانت صيغته قابلة للتعدد المعنوي (العهد العرفي/استغراق أفراد الجنس) .

أما المجموعة الثالثة (٥) و(٦) فقد وقع فيها الاسم المقترن باللام في موقع يمنعه من الدلالة على الذات(موقع المفعول الثاني) فصرف إلى الدلالة على الماهية ، باعتبارها ضربا من الوصفية ، وذلك قصد إحداث التناسب بين هذا المعنى والمعنى الذي يقتضيه المحل الإعرابي (محل النعت والخبر والحال) ، والمفعول الثاني في المثالين المذكورين محمول على الخبر لما في الفعل العامل فيه من معنى التحويل .

ويمكن أن نلخص ما قلناه بشأن دلالات المعرفة الواقعة مفعولا به على النحو التالي :

- دلالة المفعول به علما أو ضميرا أو اسم إشارة غير مقيدة بدلالة البنية الحاضنة ،
- دلالة المفعول به معرفة مقيدة بدلالة البنية الحاضنة له ، باعتبار أنها تصرفه إلى أحد المعاني التالية :
  (١) العهد العرفي ،
  (٢) الجنس واستغراق الأفراد ،
  (٣) الماهية .

٢.٧.٢ معنى النكرة الواقعة مفعولا به : أثر التركيب في توجيه الإحالة

لاحظنا من خلال دراستنا وتدريسنا لقضايا الدلالة الإحالية ظاهرة مهمة في استعمال المتكلمين للنكرة . فخلافا لما يمكن أن نتوقعه من تجانس معنى الاسم النكرة ودلالته من حيث وقوعه على أي واحد من جنسه وأمته ، لاحظنا أن النكرة تارة تقع على «أي فرد من أمة الاسم» وأخرى على «واحد منها» ، حيث يبدو الأول منها ضربا من تعليق الإحالة وعدم وقوعها على شيء مخصوص والثاني ضربا من تقريب معنى النكرة من معنى المعرفة باعتبار وقوع الثانية على واحد مخصوص ، ويمكن رصد هذا الفارق من خلال المثالين المواليين :

(١) اشتريت فرسا
(٢) سأشتري فرسا ؛

ويبدو أن القيد الفاصل بين النكرة والمعرفة يتضاءل ، فالنكرة قد تدل على أي واحد من الأمة ، ومن شأن «أي» أن تكون دائما واحدا من اثنين أو مجموعة ، ومن ثم لم يكن له بد من الإضافة إما لفظا وإما تقديرا (دلائل ، ٢٧٨) . والنكرة بهذا تتميز عن المعرفة لكنها قد تدل على الواحد من الأمة ، فتشبه بمعنى المعرفة الواقعة على واحد بعينه من أمته . فدفعنا هذا الأمر إلى رصد بقية معاني النكرة الواقعة مفعولا به بحسب تنوع البنية الحاضنة لها .

٢.٧.٢ البر باليمين رائزا

للتأكد من قيام المعنيين يمكن أن نعمد إلى إجراء رائز البر باليمين ، بأن نجعل المثالين السابقين جواب لقسم مقسم ، على النحو التالي :

(٣) والله اشتريت فرسا .

(٤) والله سأشتري فرسا .

فيمين المقسم في (٣) لا تبر إلا بفرس معين هو المستقر في فناء بيته مثلا ، وهي تبر في (٤) بأي واحد من جنس الخيل . ولا يمكن أن يكون القيد الموجه لهذا المعنى أو ذاك راجعا إلى الاسم النكرة ذاته لمجيئه في جميع هذه الأمثلة (٤ ،١ ،،) على نفس الصورة اللفظية ، أي اسم نكرة منون غير مقترن بأي صورة من صور التخصيص ، ولا يمكن أن يكون القيد راجعا إلى سابق المقال ولا إلى المقام لصحة وقوع هذه الأمثلة ابتداء ، مفتتحا بها الكلام ، ولخلو النكرة من الدلالة على أي ضرب من ضروب العهد . وبالتالي فإنه لا يبقى إلا توجه اهتمامنا أو قل اتهامنا إلى البنية الإعرابية الحاضنة التي أجري فيها الاسم النكرة[1] . ويمكن تلخيص أهم معاني النكرة على النحو التالي :

- دلالة النكرة على الواحد من الأمة ،

١٩ يمكن أن ننظر في المفعول به المعرفة من حيث تأثر معناه بالبنية التركيبية التي يرد فيها . فتحويل المثالين (١) و(٢) على النحو التالي (١) اشتريت الفرس ، (٢) سأشتري الفرس يبين أن البنية الحاضنة لا تؤثر في قيمة المعرفة ، لأنها قائمة على عهد حاصل بعد . وهي نفس الظاهرة التي لاحظناها في قيمة المعرفة الواقعة مبتدأ من حيث عدم تأثرها بمعنى البنية الحاضنة إذا كانت دالة على العهد .

- دلالة النكرة على أي واحد من الأمة ،

- دلالة النكرة على ماهية الجنس واستواء معناها ومعنى الاسم المقترن باللام .

٢.٨ طبيعة قيود دلالة النكرة على «الواحد من أمته» أو على «أي واحد منها»

- قيد الانقضاء وعدم الانقضاء :

يقوم الفارق الأساسي بين فردي كل زوج من الأمثلة السابقة في كون الفعل منقضيا في المثال الأول وغير منقض في الثاني . ويمكن للتأكد من قيد المظهر (منقض/ غير منقض) على جهة المعنى في المفعول به النكرة أن نثري قائمة الأمثلة بالتصرف في مظهر الفعل ورصد انعكاس ذلك على معنى النكرة ، على النحو التالي :

- الواحد من أمته في المنقضي :

(١) اشتريت فرسا ،

(٢) اشتريت فرسا قرت بها عيني وحسدني عليها القريب والبعيد ،

(٣) اشتريت فرسا ليست من الإنس ولا الجان ؛

ففي هذه الأمثلة الثلاثة ، توجهت النكرة الواقعة مفعولا به إلى الدلالة على الفرد واحد من أمة الخيل لكون الأفعال في الجمل الحاضنة دالة على حدث تم وانقضى ، سواء اعتبرنا الأفعال في الإسناد الأصلي «اشتريت» أو الأفعال في الإسناد الفرعي المخصص للمفعول به «قرت» و«حسدني» و«ليست»

ب- أي واحد من أمته في غير المنقضي :

(٤) سأشتري فرسا ،

(٥) سأشتري فرسا تقر بها عيني ويحسدني عليها القريب والبعيد ،

(٦) سأشتري فرسا ليست من الإنس ولا الجان ؛

أما في هذه الأمثلة الثلاثة فإن النكرة الواقعة مفعولا به توجهت إلى الدلالة على الواحد من أمة الخيل لكون الأفعال في الجمل الحاضنة دالة على حدث غير منقض ، سواء اعتبرنا الأفعال في الإسناد الأصلي «سأشتري» أو الأفعال في الإسناد الفرعي المخصص للمفعول به «تقر» و«يحسدني» .

ج- قيد الانقضاء وعدمه حسب طبيعة معنى المخصص

(٧) سأشتري فرسا ولدتها فرس عمي ،

(٨) سأشتري فرسا رباها عمي/ كان عمي قد رعاها مذ ولدت ،
(٩) سأشتري فرسا ولدتها فرس عمي ،
(١٠) سأشتري فرسا قرت بها عيني ؛

أما في هذه المجموعة الأخيرة من الأمثلة فإننا نلاحظ أن الأفعال في الجمل الحاضنة متجهة وجهتين متقابلتين : أفعال دالة على حدث غير منقض ، أي لم يتم بعد ، وهي أفعال الإسناد الأصلي ، «سأشتري» ، وأفعال دالة على حدث تم وانقضى ، وهي أفعال المخصصات التي اقترن بها المفعول به «ولدتها» و«رباها» و«كان قد رباها» و«قرت» . وكانت النتيجة تغليب معنى فعل المخصص على معنى الفعل في الإسناد الأصلي ، فتوجهت النكرة الواقعة مفعولا به إلى الدلالة على واحد من أمة الخيل .

ويمكن أن نخلص من تحليل الأمثلة السابقة إلى الأصول التالية :
- قيد النكرة المطلقة هو الجملة المتحكمة فيها انقضاء وعدم انقضاء ،
- قيد النكرة المخصصة هو المخصص لها انقضاء وعدم انقضاء ،
- قيد النكرة المخصصة متفاعل مع قيد الجملة المتحكمة فيها ، والكلمة الأخيرة (الغلبة) لقيد مخصص النكرة .

٢.٤ عدم تأثر معنى المعرفة والنكرة بقيد العدد

إذا كان معنى النكرة إما واحدا بعينه من أفراد النوع وإما أي واحد منها فيما يقبل العد (وإما الجزء بعينه أو أي جزء فيما لا يقبله) فإن قيد المعنى لا يتأثر بصور التسوير كما تجسمه الأمثلة الموالية :

(١) اشتريت جملا ،
(٢) سأشتري جملا ،
(٣) اشتريت جملين ،
(٤) سأشتري جملين ،
(٥) اشتريت جملا/ إبلا ،
(٦) سأشتري جملا/ إبلا ،
(٧) اشتريت سبعة جمال ،
(٨) سأشتري جمالا سبعة ؛

وهذا الحكم قابل للتعميم على أي نوع من أنواع المعرفة باستثناء الاسم العلم لكون التثنية والجمع يردانه إلى النكرة ، وبالتالي يمكن أن نصوغ القيد () على النحو التالي :

معنى النكرة هو «س» بعينها من أفراد الجنس ، وإما أي «س» منها (و«س» = ١ أو «س» ≠ ١) .

خاتمة

من حسن حظ المتكلم أنه في كلامه لا (إنتاجا وتأولا) أنه لا ينتظر ما يلقنه إياه العالم المعلم . من سوء حظ العالم المعلم أن علمه اقل دائما من علم المتكلم . فقد درجت الدراسات الحديثة على الفصل بين قضايا التركيب والدلالة من ناحية وبينهما وقضايا الإحالة من ناحية أخرى ، معتبرة الأولى من اللسانيات والثانية من فلسفة اللغة . وغيب الخوض في هذه الطبقة من المعاني التي تعتور الاسم نكرة ومعرفة ، فغابت منها طيلة العقود السبعة الأولى من القرن العشرين . ثم عاد إليها الدارسون من منافذ مختلفة ، فأصبحت محط رحالهم ، في مختلف المباحث الدلالية النصية والخطابية والتداولية . لكن هذه المباحث لم تفض بعد إلى معارف ثابتة مستقرة تصلح للمعلم والمتعلم ، ولذلك فإن الاتجاهات التعليمية ما تزال تحيا على ما استقر في الدراسات اللسانية الحديثة من تناول الاسم خارج الاستعمال وبصرف النظر عن الإجراء .

وقد بينت لنا قراءة بعض النصوص من النحو العربي أن المنوال الذي أقامه النحاة العرب منوال صادر في تناول الاسم عن اعتبار المعنى الوضعي والمعنى الإجرائي في آن ، وأن تلك المنطلقات تمكن من الوقوف على الأصول الموجهة لتلك المعاني ولصور التراقب بينها وبين الأصول التركيبية الإعرابية للبنى الحاضنة لها .

ولم يعد هذا المبحث أمرا غريبا في الدراسات المتأخرة ، فقد أصبحت عناية الدارسين منصرفة إلى الخوض في العمليات الذهنية التي تقوم عليها عمليات القراءة وتأويل المعنى ورفع اللبس بما يجعل تدبر البعد الإحالي للخطاب أمرا لا يمكن الاستغناء عنه .

واعتبرت المعرفة في المقاربات القولية في تحليل الخطاب عنصرا مرتبطا بالسياق المقالي ، باعتبار أن تأويلها يقوم على عملية ذاكرية ويقتضي تعيين المرجع الذي تحيل

عليه عمليات استدلالية تستدعي اعتماد المحصل في الذاكرة من مشارب شتى ، وأسند غليها دور عودة العناصر القديمة التي حصل العلم بها ، في حين أن النكرة اعتبرت في تلك المقاربات عنصرا مستقلا عن السياق المقالي ، باعتبار أن دورها هو إدخال العناصر الجديدة التي لم يسبق الحديث عنها ولا العلم بها ، وأن تأويلها لا يعتمد على ما استقر في الذاكرة ، لكونه غير محوج لاستدعاء العلم الحاصل بما قبلها أو بما بعدها .

وقد حاولنا أن نبين في هذه الدراسة أن هذا الفارق هو عين الأس الذي ارجع بمقتضاه النحاة العرب المعارف إلى مختلف أصناف العهد ، وهو ما يجعل معناها غير موجه بمقتضيات البنية التي تحتضنها ، في حين أن انعدام العهد من النكرة يجعل معناها وتدبير قيمتها أشد التحاما بالبنية الإعرابية التي تحتضنها وأشد التحاما بالمعاني النحوية التي توفرها تلك البنية . وهو ما حاولنا أن نعبر عنه بظاهرة التراقب بين المباني النحوية والمعاني الإحالية . فإذا ذكرنا أن المباني إنما هي شارة وعلامة على المعاني النحوية لاحظنا أن المسألة لا تخرج عن نطاق المعنى بمختلف مراتبه وطبقاته .

وقد بدا لنا حديث القدامى ومنهجهم أقرب إلى المنهج الاستدلالي ، في حين بدا لنا منهج المحدثين -ونحن منهم- أقرب على المنهج الاستقرائي ، ولعل ذلك راجع إلى كون القدامى كانوا يحدثون عن هذا المبحث حديث من فرغ من مرحلة الاستقراء وتبين من الظاهرة أصولها وفروعها ، فإذا حدث عنها كان حديثه عرضا من تلك الأصول والفروع وتمثيلا غايته التوضيح أو الاستدلال . أما حديث المحدثين فهو أقرب إلى حديث من هو بصدد تحصص معالم الظاهرة ، يتزامن فيه استقراء الشواهد واستنباط الأحكام .

وبدا لنا أيضا أننا في تعاملنا مع النظرية النحوية العربية لا ننتفع منها إلا بما طفا على السطح ، وغدا بفعل التعلم من المقرر المشهور ، وهذا الذي طفا منها حجب عنا طبقات من المعرفة المغمورة نقدر أن الكشف عنها يمكننا من الظفر ببعض الغنم .

التفكير الإبداعي اللغوي
نحو تأصيل نظري لتحليل النصوص

عبد الله بن محمد المفلح(*)

مدخل:

بعد عدد من الاكتشافات العلمية للدماغ البشري التي بدأت عام ١٨٦١ في فرنسا ، وما اكتشفه روجر سبيري من أن الدماغ البشري نصفان ، وأن لكل نصف مهام خاصة به[١] ، فإن العمليات اللغوية تحدث في جزء محدد من النصف الأيسر من الدماغ ، بينما الجانب الأيمن من الدماغ يحتوي فقط على عدد قليل من القدرات اللغوية البدائية[٢] .

وتركز الأبحاث المتعلقة بالتفكير واللغة على جانبين في اللغة هما : الجانب الأول : الإنتاجية ؛ ويتناول كثرتها وتنوعها وجودتها ، مستعملا مصطلح الرقم اللانهائي في التعبيرات الكلامية . والجانب الثاني : الانتظام (الاطراد) ؛ ويتناول دقة مرجعيته ، ودقة تمثيله للمراد ، وكذلك كون التعبيرات الكلامية منتظمة وأنه يمكن أداؤها منتظمة بطرق كثيرة[٣] .

ورغم أن الإنتاجية تنتسب للتفكير اللغوي الإبداعي (النصف الأيمن من الدماغ) ، والانتظام للتفكير اللغوي المنطقي (النصف الأيسر من الدماغ) ، إلا أن العلماء ما زالوا يحاولون جاهدين تفسير خاصية التزامن بين الإنتاجية والانتظام في العقل البشري ، وكيف يحدث التفاعل السريع بينهما بداية من الانفعال ثم الفكرة

(*) كلية اللغة العربية بالرياض بجامعة الإمام/ المملكة العربية السعودية .

(1) Herrmann, Ned, the Whole Brain Business Book, pp11-14.

(2) Anderson, Cognitive Psychology, p459.

(3) Anderson, Cognitive Psychology, p463.

ثم الانتاجية ثم الانتظام ثم الكلام .

وترتبط اللغة بالتفكير من جانبين : جانب (المحتوى) ، أي : الأفكار سواء كانت صوراً ذهنية أو أفكاراً مجردة ، وجانب (النظام) ، أي : طرق التفكير المتعددة وأنواعه وأساليبه ومهاراته . فالمحتوى يتم التعبير عنه بالألفاظ والمعاني وبالسياقات ، والنظام هو المسؤول عن صحة ذلك المحتوى وجودته ودقته .

اتجاهات علاقة التفكير باللغة:

وهناك أربعة اتجاهات تتجاذب العلماء في علاقة التفكير باللغة ومدى اعتماد أحدهما على الآخر فيما يتعلق بالجانب الأول (المحتوى) . الأول : يرى أن اللغة تعتمد على التفكير ، والثاني : يؤكد أن التفكير يعتمد على اللغة ، والثالث : يرى أن اللغة والتفكير معاً مستقلان عن بعضهما .

أما الرابع : فيرى مؤيدوه أن العلاقة بين اللغة والتفكير علاقة متبادلة من حيث التأثير والتأثر .

وحسب علمي لم يتعرض أحد لعلاقة اللغة بالتفكير فيما يتعلق بالجانب الثاني (النظام) ، وهذا داخل تحت علم التفكير اللغوي ، وسيتم تناوله في بحوث قادمة بإذن الله .

فالاتجاه الأول الذي يرى أن اللغة تعتمد على التفكير هو رأي أرسطو حيث يرى أن التصنيفات الفكرية هي التي تحدد التصنيفات اللغوية . ويدعم هذا الاحتمال التفكيرُ البسيط في كيفية ممارسنا للغة . فهناك الكثير من عمليات التفكير لا يصاحبها لغة ؛ كالتذكر ، وحل المشكلات ، أو التفكير في أوضاع الأشخاص أو أنواع الانفعالات .

كما أن قدرة الإنسان على التفكير أقدم من قدرته على اللغة ، فالطفل لديه معرفة مركبة (أي أنه يفكر) قبل أن ينتج اللغة . ويرى العالم الروسي سيشنوف (*Sechenov*) ، أن الطفل إذا بدأ في إنتاج اللغة فإنه يتكلم ويفكر في الوقت نفسه ، وأن اللغة والتفكير متداخلان بشدة في فترة الطفولة ، ومع التدرج في العمر يتحرر الراشد من ارتباط اللغة عنده بالتفكير[1] . وقد تبنى هذه الرؤية فيجوتسكي

(1) *Slobin, D.I. Psycholinguistics London: Scott-Foresman and Comp, Glenview, Illinois, 1971, p98.*

(*Vygotsky*) الذي توسع كثيراً في بحث مسألة التدرج في العمر ، وتوصل إلى أن الطفل يكون اجتماعيا في مراحله الأولى ، ثم يتحول في كلامه إلى المتمركز حول الذات ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى الكلام الداخلي أو(التفكير)[1] .

وهناك أجناس من الحيوانات غير ناطقة تبدو قادرة على المعرفة المركبة (أي أنها تفكر) . كما أن الإنسان نفسه يفكر في الصفة -مثلا- مفترضاً وجودها في الموصوف قبل أن يطلقها عليه ، كما يسبق التفكيرُ اللغة عند ترتيب الكلام في الجملة النحوية البسيطة (فعل وفاعل ومفعول) ، فيقرر الإنسان ما الفعل ، وما الفاعل ، وما المفعول به ، ثم ينطق بها مرتبة لتؤدي المعنى الذي يريد توصيله .

ولما كانت اللغات تتشكل في جزء منها بواسطة الأفكار والقدرات المؤثرة والعوامل الاجتماعية التي يمتلكها الأفراد فإن لها ملامح مشتركة أوعموميات ، وحيث إن الناس يحتاجون إلى الإشارة للأشياء فإن كل اللغات تتأثر وتتشكل إلى حد ما بالخصائص العارضة للتفكير والتكنولوجيا والثقافة[2] .

ويقرر كورزبسكي (*Korzybsky*) أن طريقة التفكير لدى مجتمعات معينة هي التي تحدد أسلوب تراكيبهم اللغوية ، فالعرب والفرنسيون يغلب عليهم الطابع الاستدلالي ، ولذلك فالصفة في تلك اللغتين تتبع الموصوف ، بينما التفكير عند الإنجليز تفكيراستقرائي ، فتأتي الصفة قبل الموصوف[3] .

وإذا قبلنا أن التفكير يحدث قبل اللغة فإن مهمة اللغة تنحصر في وظيفة توصيل الأفكار والتواصل بها ، وأنه يتم تشكيل اللغة لتتوافق مع الأفكار التي تقوم بتوصيلها .

أما الاتجاه الثاني الذي يرى أن التفكير يعتمد على اللغة فقد تبناه عدد من الباحثين ، الذين يرون أنه يظهر بوضوح في دراسة علاقة اللغة بالمجتمعات ، فاللغة تخدم أنساقا أخرى في العقل البشري وتتأثر بها ، وتستخدم لنقل الأفكار ؛ ولذلك

(1) *Foulkes, D, A grammar of dreams , New York: Basic Books, Inc, 1978, pp178-180.*

(2) *Clark, H.H.& Clark, E.V, Psychology and Language: an Introduction to Psycholinguistics , New York Harcourt Brace Javanovich, Inc, 1977, p515.*

(٣) عزمي اسلام ، مفهوم المعنى ، دراسة تحليلية حوليات كلية الآداب جامعة الكويت الحولية السادسة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥ .

ينبغي أن يعكس بناؤها ووظيفتها هذه الأفكار ، وبما أنها تستخدم في التواصل داخل أنساق اجتماعية وثقافية معقدة فإن وظيفتها وبناءها يتأثران بهذه القوى أيضا ، وبالتالي فإنه بمجرد أن نتعلم كيفية استخدام اللغة فإنها تصبح قوة في حد ذاتها فتساعدهم على التفكير رغم أنها تعوق هذا التفكير في بعض الأحيان[1] .

ويؤكدون أن النسق اللغوي ليس أداة لإعادة إنتاج الأفكار المنطوقة ، وإنما هوالمشكل للأفكار وهو المبرمج والموجه للنشاط العقلي للفرد ، ولتحليل الانطباعات وصياغة وحدات التفكير ، هذه الصياغة للأفكار ليست عملية مستقلة ، وإنما هي جزء من النحو ، وتختلف من لغة إلى لغة أخرى[2] .

وممن تبنوا هذه الرؤية وورف (*Whorf*) ، حيث صرح بأن اللغة حتمية ، وأنها تحدد وتؤثر بقوة على الطريقة التي يفكر بها الشخص . وقد استدل وورف بأن بعض الظواهر في اللغات تدعم هذه الفكرة . فمثلا ، شعب الاسكيمو لديهم كلمات كثيرة عن الثلج ، وفي الفلبين يوجد أكثر من٢٩ اسماً لأنواع الأرز ، ولدى العرب أسماء كثيرة للجمل . هذا التنوع الغني في المصطلحات -في رأي وورف- يشير إلى أن اللغة تؤثر على فهمنا للعالم ، وأن المتحدث بلغة فيها أسماء عديدة لشيء معين سيدرك العالم من حوله بشكل مختلف عن من لا يملك إلا كلمة واحدة أو اثنتين عن ذلك الشيء[3] .

وبعد عدد من الاختبارات العلمية على لغات أوربية وآسيوية أظهرت النتائج أن الدليل لا يدعم فكرة أن اللغة لها تأثير قوي على الطريقة التي نفكر بها أو التي ندرك بها العالم ، بل الذي ظهر هو العكس حيث أكدت تلك البحوث والدراسات أن اللغة يمكن أن تؤثر فينا ، ولكن تأثيرها يكون في تواصل الأفكار ، وليس في تحديد أنواع

(1) Clark, H.H& Clark, E.V, Psychology and Language: an Introduction to Psycholinguistics, New York Harcourt Brace Javanovich, Inc. 1977, p515.

(2) Carroll, J.B., & Casayrande, J.B, The function of language classification in behavior , In E.E. Maccoby, T.M. New Comb & E.L. Hartley (Eds), Readings in Social Psycholoy, New York: Holt, Rinehart & Winston, 3rd (Rd.), 1958, p20. And Fishman, J.A, A systematization of the whorfian hypothesis , in J.W. Berry & P.R, Dasen (Eds) p74.

(3) Whorf, B. L. Language, thought and Reality, p52.

الأفكار التي نفكر فيها[1] .

ومما يؤيد هذا النقض لفكرة وورف أن من سيعيش مع الاسكيمو فترة من الزمن فسيفهم الثلج كما فهموه ، وأن اللغة أشد تعقيدا من معاني المفردات فقط التي اعتمد عليها وورف في فكرته .

وأما الاتجاه الثالث الذي يرى أن اللغة والتفكير معاً مستقلان عن بعضهما ، فقد تبناه عدد من العلماء ، حيث يرون أن اللغة والفكر ينبعان من أصول مختلفة ، وهناك ما يمكن أن نطلق عليه التفكير قبل اللغوي ، والكلام السابق على التفكير[2] .

وممن تبنى هذا الاتجاه تشومسكي (*Chomsky*) ، وفودر (*Fodor*) ، ومفهومه لديهما أن اللغة مكون معرفي مستقل يمارس وظائفه بشكل منفصل عن بقية جوانب المعرفة[3] . وبجانب استقلالية تكوّن اللغة يتسم ذلك المكون المعرفي (اللغة) بعدد من السمات ، منها :

أنه مركب من مكونات معرفية يتشكل منها بناء اللغة ، وتتم عملياته اللغوية في الدماغ في صورة شبكة من العلاقات والتفاعلات[4] .

كما أنه أداة عقلية مخصوصة وذات كثافة كبيرة في جزئياتها الدقيقة ، ومهمتها تحريك أنواع متعددة من المعلومات ، وتتضمن تلك الأداة أنظمة معرفية تحقق تسعة معايير ؛ أربعة منها (بيولوجية) أي مرتبطة بالجسد وخلايا الدماغ ، وخمسة منها تصف الطريقة التي تتم بها معالجة المعلومات في الدماغ ، وتلك الخمسة هي : كون المعلومات كثيفة ومضغوطة ، وحدوثها في اللاوعي ، وكونها سريعة ، ومرتبطة بالمخرجات السطحية ، وعدم التحكم في انطلاقها للخروج[5] .

أما لنبيرق فيغلب جانب المعايير البيولوجية (الجسدية) ويرى أن اللغة كأي نوع

(1) Anderson, Cognitive Psychology, p484.

(2) Child, D, Psychology and teacher , London: Holt, Rinehart & Winston, 2nd (ed.), 1977, pp171-172.

(3) Chomsky, N. Rules and Representations, Behavioral and Brain Sciences, pp3 1-6. And Fodor, J. A, the Modularity of Mind, p13.

(4) Fodor, J. A, the Modularity of Mind, p17.

(5) Fodor, J. A, the Modularity of Mind, pp30 -42.

من أنواع السلوك لها جهاز بيولوجي من نوع خاص ، واقترح خمسة منطلقات عامة لوضع قواعد للجانب البيولوجي من النظرية المعرفية للغة ، وهي :

١ . أن كل عنصر من ذلك الجهاز البيولوجي له عملياته المعرفية ، وله صورته الخاصة -المجازية- عن العالم الخارجي .

٢ . أن الخصائص النوعية للعمليات المعرفية تتكرر في كل عناصر ذلك الجهاز ، بمعنى أن الجزء نسخة مما هو أكبر منه في البناء المعرفي والوظيفة .

٣ . أن العمليات المعرفية ناضجة جينياً بسبب عملية النمو المتميزة والمستقلة عما حولها .

٤ . بعض الأجزاء في ذلك الجهاز في الإنسان غير ناضجة عند الولادة ، ولكن هناك بعض السلوكيات والوظائف المعرفية تظهر تدريجيا في سن الرضاعة .

٥ . هناك ظواهر محددة من التفاعلات تظهر خلال التبني العفوي للنمو السلوكي الذي يسيطر على الإنسان[1] .

وبحث اللغة بهذا التصور غير كثيراً في المنطلقات الأساسية التي ينظر بها العلماء لعمليتي اكتساب اللغة وفهمها ، وأثرى الدراسات العلمية ؛ النظرية والتطبيقية في هذين المجالين المهمين من الدراسات اللغوية .

ويرى الاتجاه الرابع أنه اتجاه توفيقي ، ويقدم حلا وسطا لقضية علاقة اللغة بالتفكير متحاشياً الانتقادات التي توجه إلى الاتجاهات السابقة ، حيث يؤكد مؤيدوه أن العلاقة بين اللغة والتفكير علاقة متبادلة من حيث التأثير والتأثر ، فكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به ، فنحن لا نستطيع أن نتكلم بما لا نقدر أن نفكر فيه ، ولا نستطيع أن نفكر بعيداً عن قدرتنا اللغوية ، فقدرة الإنسان اللغوية وقدرته على التفكير مترابطة بشكل قوي ، فلا يستطيع التفكير في أمر لا تسمح به كفاءته اللغوية ، ولا يستطيع التحدث في أمر لا يقدر على التفكير فيه ، فاللغة محكومة بالتفكير ، والتعبير عن الفكرة محكوم باللغة ، وهذا تفسير أن الإنسان -أحياناً- يعتذر عن عدم قدرته عن التعبير بما يريد ، وهذا يدلنا أن التفكير يعمل بدون اللغة[2] .

ورغم أن هذا الاتجاه لم يشر إلى أهمية علاقة اللغة بالتفكير في الجانب الثاني

(1) Maruszewski, M Language Communication and the Brain, p40.

(2) Wallwork, J.F, Language and linguistics, and introduction to the study of language , London: Heinemann Educational Books Ltd., 1969, p10.

(النظام) الذي يدخل تحت علم التفكير اللغوي ، إلا أنه أكثر انشغالاً بتوفير الأساليب الموضوعية الدقيقة التي تقيس العلاقة بين اللغة والتفكير ، وكيفية التعرف على أشكال الاضطراب التي تلحق بكل من الوظيفتين وما إذا كان اضطراب أحد منهما يقود إلى اضطراب الآخر .

اللغة عند تشومسكي:

يرى تشومسكي أن اللغة الإنسانية تتميز بعدة خصائص ، منها :

١ . الازدواجية : تحتوي أي لغة إنسانية على مستويين من حيث البنية : مستوى تركيبي يتضمن عناصر ذات معنى تتألف وتتوافق فيما بينها لتؤلف الجمل في السياق الكلامي ، والمستوى الصوتي .

٢ . التحول اللغوي : والمقصود به مقدرة الإنسان على أن يتكلم بواسطة اللغة عن الأشياء والأحداث عبر الأزمنة والمسافات .

٣ . الانتقال اللغوي : تكتسب اللغة الإنسانية وتعلم ، ويكتسب الطفل طرائق التعبير اللغوي وتركيب الجمل ويحيط بمفردات لغته وبعدها يستطيع استعمال لغته بصورة خلاقة ، ثم تنتقل من جيل إلى جيل .

٤ . الإبداعية في اللغة : وتعتبر من أهم خصائص اللغة حيث تتكون اللغة الإنسانية من تنظيم كلامي مفتوح غير مغلق يسمح بإنتاج وفهم عدد لا محدود من الجمل التي لم يسبق للفرد سماع الكثير منها من قبل ، ومن الواضح أنها ترتبط بتنظيم قواعد لغوية تتيح لمن يدركها استخدام اللغة بطريقة إبداعية .

ويتصف المظهر الإبداعي بما يلي :

* أن الاستعمال الطبيعي للغة استعمال متجدد وليس ترديد الذي سبق أن سمعنا ،
* لا يخضع أو يرتبط استعمال اللغة بأي منبه ملحوظ ، خارجياً كان أم داخلياً وبالتالي فاللغة أداة الفكر والتعبير ،
* يظهر الاستعمال تماسك اللغة وملاءمتها لكافة ظروف المتكلم[1] .

(1) Chomsky, Noam, Lectures on Government and Binding, Mouton, New York, 1981, p38. And: Wright, D.S. Taylor, A. Davies D.R, Sluckin, W. Lee, S.N& Reason, J.T, Introducing Psychology: an experimental approach, London: Richard Clay Ltd., Benguin Books, 1970, p381.

مفهوم التفكير

للتفكير تعريفات كثيرة جدا ، وكل واحد منها يركز على جانب معين ، ومن أشهرها : أنه سلسلة من النشاطات العقلية التي يقوم بها الدماغ عندما يتعرض لمثير يتم استقباله عن طريق حاسة أو أكثر من الحواس الخمس[1] . لأنه عملية عقلية معرفية وجدانية عليا تبنى وتؤسس على محصلة العمليات النفسية الأخرى كالإدراك والإحساس والتخيل ومحصلة العمليات العقلية كالتذكر والتجريد والتعميم والتمييز والمقارنة والفرز والاستدلال .

وهناك فرق بين مفهوم التفكير ومهارات التفكير . فالتفكير عملية يقوم عن طريقها الإنسانُ بمعالجة عقلية للمدخلات الجديدة والمعلومات المسترجعة لتكوين مجموعة من المواقف والأفكار والحكم عليها ، وهو عملية لها ميكانيكية غير معلومة بشكل دقيق ، ويتضمن : الإدراك ، والمعالجة الواعية واللاواعية ، والاحتضان والحدس ، وعن طريق تلك العناصر يكون للخبرة معنى في العقل .

أما مهارات التفكير فهي مجموعة من العمليات العقلية المعرفية التي يمارسها الإنسان في معالجة المعلومات والخبرات عن قصد في مجال معين ، ويمكن التعرف على مفاهيمها والتدرب عليها[2] .

وبناء على ذلك فالتفكيريهتم بأمرين : استقبال المدخلات الجديدة ومعالجتها ، وتقليب النظر في الخبرة السابقة والبحث عن معنى جديد فيها ، ولذلك فالتفكير مرتبط بالظروف التي تحيط بالفرد وخبرته ومعلوماته السابقة ، و لا تقل أهمية التفكير إلا حينما يكون لدى الشخص معلومات تامة للحالة نفسها ، وهذا نادر الحدوث[3] إلا من لديه وهم أو مستوى وعي ضعيف .

وللتفكير مستويان ؛ المستوى الأدني (الأساسي) ، ويدخل تحته مهارات التفكير

(1) *Barell, J, Creatinh our Pathways: Teaching Students to think and become self-directed. In N. Colangelo & G. A, Davis (Eds), Handbook of Gufited Educnion, New York Press: Syndcare of the University of Camprdge, 1991, pp332-357.*

(٢) فتحي جروان ، تعليم التفكير مفاهيم وتطبيقات ، دار الكتاب الجامعي ، العين ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٩ ، ص٣٥ .

(3) *De Bono, E, Serious Creativity, Mcquiag Group Inc. New York, 1992. p54.*

الأساسية ، والمستوى الأعلى للتفكير (المركب) ويدخل تحته التفكير الناقد بأنواعه ومهاراته التي تزيد على الستين مهارة ؟؟ ، والتفكير الإبداعي والتفكير فوق المعرفي .

وقد تعددت النظريات في رؤيتها لسيكولوجية التفكير ، فالسلوكيون يرون أن التفكير يعتمد على العلاقة القائمة بين المثير والاستجابة . وأصحاب النظرية الارتباطية يرون أنه لا تفكير بدون صورة ذهنية . وفي نظرية التفسير الفسيولوجي للتفكير التي ترى أن التفكير حديث صامت بين الشخص ونفسه أكد العلماء على تأثير اللغة على عمليات التفكير .

أما السلوكية المعاصرة فتركز على تفسير عمليات التفكير في إطار نظرية التعلم ، وأن الإنسان لديه ثروة من الاستجابات التي تكونت بتأثير من العادات التي عزز بعضها بعضا (متراكمة) ، وأكد أوسجود (*Ossgood*) أن اللغة تقوم بدور هائل في فترة التفكير التي تقع بين المثير والاستجابة[1] .

وتقرر نظرية المعلومات أن عمليات التفكير تتضمن عددا من المراحل والمستويات التي تمر بها المعلومات قبل استقرارها في الذهن ، وأنه لا توجد علاقة وطيدة بين معلومات الرسالة ومضمونها ؛ لأن اللغة –حتماً– تحمل دلالات اجتماعية ونفسية لها أهميتها في التأثير على المضمون تبعاً لطبيعة الموقف الذي تعرض له المرسل ، وبناء على ذلك ترى لنظرية بإن التفكير يعد المؤثر الأهم في إيصال المضامين[2] .

أما تشومسكي (*Chomsky*) فبنى نظريته على مبدأ التوليد اللغوي (التذكر والذاكرة والدماغ الإنساني) ، مؤكداً أن لدى الإنسان قدرة عالية على إنتاج عدد غير نهائي من الجمل الممكنة .

وأقام نظريته على افتراض نوعين من القواعد النحوية : الأول : القواعد التعبيرية البسيطة ، ووظيفتها تشكيل المفردات لبناء (الجمل التأسيسية) . والثاني : القواعد التحويلية ، ومهمتها معالجة الجمل التأسيسية لتشكيل جمل معقدة تركيبياً . ولكل نوع منهما مستوى خاص من مهارات التفكير المتعلقة بصنع اللغة ، كالتحليل

(1) *Charles E. Osgood, Method and Theory in Experimental Psychology, Oxford University Press, 1956, p76.*

(2) *Reber, A, Dictionary of Psychology, Penguin Books, Harmonds Worth Middlesses, England, 1995, p91-181.*

والتركيب والمقارنة والاستدلال والتكامل والتنظيم .

وتكمن أهمية قواعد تشومسكي في اللغة وعلاقتها بالتفكير ، أنه أكد على ضرورة الفصل التام بين الصحة النحوية (معرفة المتكلم بقواعد لغته (الكفاءة اللغوية) ، وصحة المعنى (ما يقوله المتكلم ويفهمه السامع (الأداء اللغوي)[1] . لأنه إذا حصل خطأ في عمليات التفكير فإنه قد ينتج عن ذلك جملة صحيحة نحوياً (من حيث القواعد) ، ولكنها في المحصلة النهائية غير صحيحة في المعنى بسبب الخطأ في التفكير الذي عجزت عملياته -في لحظة استعمال اللغة- عن تضمين سياقات ذهنية أو اجتماعية أو نفسية .

وقد ركز علماء اللغة النفسيين على المؤثرات النفسية التي تقف خلف جودة (الأداء اللغوي) أو ضعفه مسببة انحرافه عن (الكفاءة اللغوية) ، مؤكدين أنه من أجل فهم سلوك اللغة ، علينا أن نفهم القواعد التي تحكم ذلك السلوك . وقواعد السلوك اللغوي هي قواعد لغوية أساسا ، ولكي نحصل على وضع نموذج للأداء اللغوي علينا أن نكوّن نموذجا (للكفاءة اللغوية)[2] . ويؤكد سلوبن (*Slobin*) ضرورة الاستعانة بعلماء اللغة في تحديد المتغيرات النفسية غير اللغوية التي قد تؤثر في (الأداء اللغوي) ، واعتماد الأوصاف التي صاغوها عن (الأداء اللغوي) ؛ لأن ذلك التحديد ليس نوعا من العمل الذي يمكن تنفيذه من خلال التجارب والاختبارات النفسية[3] .

وأياً كان الجانب في دراسة التفكير ومهاراته وعملياته ، فإن العلماء رغم أنهم تعرفوا جيدا على الدماغ وعلى مكوناته ، وأقسامه ومسؤوليات كل قسم ، وخلاياه ، ووصلاته العصبية والغروية ، وأن العمليات التي يجريها تتم على شكل إشارات

(1) Chomsky, Noam. Aspects of the Theory of Syntax. MIT Press, New York, 1965, p32. And: Chomsky, Noam. Lectures on Government and Binding. Mouton, New York, 1981.

(2) Wright, D.S, Taylor, A. Davies D.R. Stuckin, W. Lee, S.N& Reason, J.T. Introducing Psychology: an experimental approach, London: Richard Clay Ltd, Benguin Books, 1970, p392.

(3) Slobin, D.I. Psycholinguistics London: Scott-Foresman and Comp, Glenview, Illinois, 1971, p23.

كهربائية وكيميائية إلا أنهم إلى الآن غير متأكدين بشكل دقيق من كيفية حدوث عمليات التفكير ، ولم يستطيعوا التوصل إلى نظرية دقيقة وشاملة عن ميكانيكية عمل الدماغ[1] ، رغم تتابع البحوث الطبية والمتخصصة في علم النفس العصبي (*Neuropsychoilogy*) الذي يدرس العلاقة بين الدماغ والسلوك ، وعلم اللغة العصبي *(Nearolinguistics)* الذي يحلل العلاقة بين اللغة والقدرات المعرفية ، ولعل ذلك يرجع إلى تعقيد وشدة حساسية هذه العمليات مما يجعل دراستها صعبة .

وللتفكير علاقاته المتعددة ببعض الأنشطة العقلية والمعرفية . فقد ربط كثير من العلماء بين الذكاء والتفكير كما فعل دي بونو (*De Bono*) الذي أكد أهمية الذكاء والتفكير معا ، مشيراً إلى أن العلاقة الصحيحة بينهما أن التفكير هو المهارة العاملة التي يمارس الذكاء من خلالها أنشطته على المعرفة والخبرة لدى الشخص[2] . وأنه ليس بالضرورة أن يكون الأذكياء مفكرين مهرة ، وقد يتوافق الذكاء مع مهارة عالية في التفكير ، وقد يتفاوتان علواً وانخفاضاً[3] .

كما أكد قارندر (*Gaedenr*) في نظريته (الذكاءات المتعددة) أن الذكاء اللغوي أحد أهم الذكاءات التي يسهل التعرف عليها ، ولكنه من الصعب تطويره إلى مراحل متقدمة عند الإنسان ما لم يكن ذلك مدعوما بموهبة فطرية عالية ؛ نظراً لتعقيد العلاقة بين اللغة والتفكير[4] .

وفي علاقة التفكير بالإدراك يؤكد دي بونو (*De Bono*) أن تعليم التفكير هو تعليم الإدراك ، وليس كما هو شائع بأن تعليم التفكير تعليم للمنطق ، بل المنطق أداة من أدوات الإدراك[5] . وأما علاقة التفكير بالمعرفة وما فوق المعرفة ، فإن التفكير يعد عملية معرفية ، أو فعلا عقليا تكتسب به المعرفة رغم أن المعرفة تعد من مهارات

(1) Jensen, Eric. Teaching With The Brain In Mind, ACSD, Alexandria, USA, 2 ed, 2005, pp15-16.

(2) De Bono, E, Critical Thinking is not Enough, Educational Leadership, 1984, No. 16, p42.

(3) De Bono, E, CORT 1-6 nd, 2ed Mica Management Resources, UK. Braitin, 1986, p53.

(4) Gardner, H, Frames of Mind: The Theory of Multiple Intelligences/ Tenth Anniversary Edditon, New York, Basic Book, 1993, p68.

(5) De Bono, E, Critical Thinking is not Enough, Educational Leadership, 1984, No.16, p42.

التفكير طبقاً لتصنيف بلوم السداسي : (المعرفة ، الاستيعاب ، التطبيق ، التحليل ، التركيب ، التقويم)[1] .

ويتم التفكير باستخدام الرموز ، ومنها : (الصورة الذهنية (البصرية) ، والمفهوم – الحسي والمجرد – واللغة) ، فالعقل يستخدم الرمز للإشارة لأمر آخر ، فالصورة التي نستدعيها في الذهن حينما نتذكر شيئاً ما غير موجود إنما هي رمز لذلك الشيء . والرمز ينقل إلينا معنى معينا ويمدنا بمعلومات محددة عن شيء أو حدث .

وكل رمز من هذه الرموز متداخل مع رموز أخرى بشكل نسبي ، ومتضمن لانفعال نفسي معين . فاستخدام الصورة الذهنية (البصرية) ؛ يتم حينما يقوم الإنسان بتمثيل صور الأشياء وهو يفكر فيها ، سواء كانت تذكراً أو تخيلاً ، ولكثرة مدخلات الحياة إلى العقل وتشابهها فإن الإنسان يميل إلى تصنيفها وتجميعها كمفهوم معين ويستجيب لها استجابة واحدة معينة[2] .

وهذا هو منهج المنحى الوظيفي بزعامة التداولية *pragmatics* التي تناولت مستويات مفاهيمية كالبنية اللغوية ، وقواعد التخاطب ، والاستدلالات ، والعمليات الذهنية في الفهم اللغوي ، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال ، ولديها حقول معرفية عن اللغة كـ(الفعل الكلامي *speech act*) و(نظرية المحادثة أو متضمنات القول *Les Implicites*) و(نظرية الملاءمة *Theorie de la pertinence*) و(القصدية *Intentionnality*) .

التلقي الدلالي للغة

وفي تعامله مع التلقي الدلالي للغة يقوم العقل بعمليات تفكير متعددة للتحليل والحكم ، فأول ما يسمع خبراً فإنه يركز على الكلمة (أو الكلمتين) الأهم بالنسبة له

(1) *Bloom, B. S. Engelhart, M. D, First, E. J, Hill, W. H, & Krathwohl, D. R, Tazonomy of Educational Objectives, Handbook1: Cognitive Domain, New York Longman, Inc, 1956. p34.*

(2) *Robert, J. M, Stuart, C. Rankin (and others), Dimensions Of Thinking, ACSD, Alexandria, USA, 2 ed, 2004, pp85-97.*

–وعادة ما يكون تركيزه على الكلمة التي في موقع (المحكوم به) وهي : الخبر ، أو الفعل– ثم يقوم بعملين :

١ . يحدد مفهومها .

٢ . يحدد موقفه منها .

ومن لديه مهارات جيدة في التفكير فإنه يحدد موقفه من ذلك الخبر بناء على عمليات تفكير لغوية ، ومن أهمها :

١ . القفز لضد الكلمة (الكلمات) التي وردت إليه ، ثم محاولة تقليل الفجوة بين الكلمتين المتضادتين بالقيام بعمليات تأرجح سريعة بينهما ، ثم الوصول لمنطقة مرضية له . وتؤثر المكبوتات النفسية والتجارب السابقة للشخص ، ومستوى وعيه بنفسه وبما حوله– كل ذلك يؤثر في أي منطقة سيقف عن التأرجح . وكلما ازداد وعي الإنسان اقترب من منطقة الوسط بين الكلمتين لتكون قراراته أقل حدة ، أو اتخذ موقفاً حاداً بتعليلات مقنعة له . وبحكم جودة تلك التعليلات وصحتها معايير كثيرة ؛ أهمها مدى قبول صاحبها لمناقشتها من قبل الآخرين . مثال ذلك : (أخوك حزين لسفرك) . فالكلمة الأهم هي :(حزين) ، فبعد أن يفهمها المتلقي ، سيبدأ العقل في التأرجح بين (حزين) ، وضدها (سعيد) ، محاولاً تقليل الحزن (المحكوم به) للوصول لمنطقة الوسط ، التي هي : (تفضيل عدم السفر) ، وسيمر في عملية التأرجح بدرجات مثل : (سيفقدك ، سيتأثر بغيابك ، سيشعر بغيابك ، يكره فقدك ، لايرغب في سفرك) ، وكل درجة من تلك الدرجات لها مؤثراتها من داخل عقل الإنسان وخارجه ، ولكل منها انفعالات خاصة .

٢ . أو يقوم بإلغاء الكلمات الضدية المستبعدة بشكل مجزوم به عنده ، ثم الكلمات المرجح استبعادها ، ثم الأقل رجوحاً فالأقل ، حتى يصل لمنطقة المشكلة ، فيفهمها ويتخذ منها موقفاً .

أما من لديه ضعف في مهارات التفكير فإنه سيتناول الخبر دون القيام بتلك العمليات اللغوية ، بل سيجزم بشئ ما بتأثير خلفياته وقناعاته وخبراته السابقة .

التفكير الإبداعي اللغوي

تركز الأبحاث المتعلقة بالتفكير واللغة على جانبين في اللغة هما : الجانب

الأول : الإنتاجية ؛ ويتناول كثرتها وتنوعها وجودتها ، مستعملا مصطلح الرقم اللانهائي في التعبيرات الكلامية . والجانب الثاني : الانتظام (الاطراد) ؛ ويتناول دقة مرجعيته ، ودقة تمثيله للمراد ، وكذلك كون التعبيرات الكلامية منتظمة وأنه يمكن أداؤها منتظمة بطرق كثيرة[1] .

ورغم أن الإنتاجية تنتسب للتفكير اللغوي الإبداعي (النصف الإيمن من الدماغ) ، والانتظام للتفكير اللغوي المنطقي (النصف الأيسر من الدماغ) ، إلا أن العلماء ما زالوا يحاولون جاهدين تفسير خاصية التزامن بين الإنتاجية والانتظام في العقل البشري ، وكيف يحدث التفاعل السريع بينهما بداية من الانفعال ثم الفكرة ثم الانتاجية ثم الانتظام ثم الكلام .

فكل عملية لغوية هي عملية إبداعية مهما كانت سهلة ومتكررة المعاني ، ولكنها تتفاوت في درجة الأصالة الإبداعية ، وتفسير ذلك أن كل شخص يأخذ من مفردات اللغة ويركب تركيبات خاصة به تدل على ما يريد ، فالعملية الإبداعية اللغوية تتضمن جوانب متعددة للإبداع ، منها :

* إبداع في اختيار المفردات .
* إبداع في تركيب المفردات بما يخدم المعاني .
* إبداع في توظيف العبارات الجاهزة وربطها بمواقف جديدة .
* إبداع في صنع معاني جديدة مستوحاة مما تم إبداعه من عمليات لغوية سابقة (سواء كانت من محفوظات الشخص أو أنه قالها قبيل ثواني) .

وتتفاوت العمليات اللغوية الإبداعية في الجوانب السابقة من حيث إبداعها في الوعي أو اللاوعي (العقل الباطن) ، فاختيار المفردات والتراكيب للمعاني المتكررة أو للمعاني الإبداعية -كالشعر مثلا- يتم بالعقل الباطن ، أما في مجال صياغة القوانين والأنظمة -مثلا- أو صياغة ما يتطلب تدقيقاً لفظيا فيتم بالوعي ، وبينهما درجات كثيرة متعددة يتفاوت فيها درجة حضور الوعي أو اللاوعي .

ولا تعارض بين أن كل عملية لغوية هي عملية إبداعية ، وما هو في نظرية الاكتساب اللغوي -عند الأطفال أو في تعلم لغة ثانية- حيث ينصح المتعلم بأن يحاول التقاط الجمل الجاهزة في اللغة ويقولها كما هي حتى يسهل تواصله مع

(1) Anderson, Cognitive Psychology, p463.

الاخرين ؛ لأن المتعلم يبدع في توظيف تلك الجمل الجاهزة وربطها بمواقف جديدة .

والمعاني -سواء كانت متعلقة بالأفكار أو الانفعالات- متفرقة في جوانب متعددة من الدماغ ، وعملية التلاقح والتأليف للكلمات والتراكيب من أجل إنتاج بنية لغوية ذات دلالة هي عملية إبداعية منطقية رائعة يتكامل فيها نصفا الدماغ (الأيمن والأيسر) ، ويمارسها الجميع بقدرات متفاوتة .

من أدوات التفكير الإبداعي اللغوي :

هناك بعض الأدوات للتفكير الإبداعي اللغوي ، تقوم بقياس الإبداع اللغوي عند الأشخاص ، كما يمكن استعمالها لتنشيط الإبداع وتعزيزه ، ومنها :

الإسهاب التفصيلي :

تنطلق فكرة هذه الأداة من أن اللغة تسمح بتداخلات لامحدودة بين الأبنية اللغوية ، والربط بينها ، وهو ما يسمى في البلاغة العربية (متعلقات الفعل) ، وكلما كانت تلك التداخلات كثيرة ومفيدة للمعنى المراد توصيله كان الإبداع أظهر وأوضح ، ومن يستطيع القيام بتلك التداخلات فهو أقدر من غيره على القيام بالعملية الإبداعية اللغوية ، وهي مهارة تتم باللاوعي وتنمو بالتدرب وكثرة الممارسة . مثالها :

١ . أكل محمد التفاحة .
٢ . أكل محمد التفاحة الحمراء وشبع قليلا .
٣ . أكل محمد التفاحة الحمراء بنهم وشبع قليلا .
٤ . أكل محمد التفاحة الحمراء بنهم شديد وشبع قليلا فطلب المزيد من التفاح .
٥ . أكل محمد التفاحة الحمراء بنهم شديد وشبع قليلا فغضب وطلب المزيد من التفاح بصوت عالٍ .

وهكذا يمكن أن تستمر الجملة بإحداث تداخلات عديدة تكشف المزيد من التفاصيل المتنوعة .

الإبداع في البناء المعلوماتي :

ويقوم هذا النوع من الإبداع بالتعرف على ستة عناصر تتعلق ببناء المعلومات -المستقبلة والمرسلة- هي :

◆ الحذف والذكر:

وهو فن ذكر معلومات أو حذفها من الكلام بقصد التأثير ؛ وتوجيه القرار الداخلي للمتلقي نحو هدف معين ، وهذا المصطلح مختلف عن الحذف والذكر المصطلح البلاغي المعروف ، لأن المقصود هنا المعلومات ، بينما هو في البلاغة العربية الحذف والذكر اللغويان سواء بحذف مفردة أو مفردات أو تراكيب أو ذكرها .

◆ التقديم والتأخير:

وهو فن تقديم معلومات أو تأخيرها في الكلام بقصد التأثير ، وتوجيه القرار الداخلي للمتلقي نحو هدف معين ، وهذا المصطلح مختلف عن التقديم والتأخير المصطلح البلاغي المعروف ، لأن المقصود هنا المعلومات ، بينما هو في البلاغة العربية التقديم والتأخير اللغويان سواء بتقديم مفردة أو مفردات أو تراكيب أو تأخيرها .

◆ الإيجاز والتفصيل:

وهو فن الذكر الموجز أو التفصيلي لمعلومات في الكلام بقصد التأثير ، وتوجيه القرار الداخلي للمتلقي نحو هدف معين ، وهذان المصطلحان مختلفان عن المصطلحين البلاغيين المعروفين ، لأن المقصود هنا المعلومات ، بينما هو في البلاغة العربية الإيجاز والتفصيل اللغويان سواء إيجاز القصر أو إيجاز الحذف أو مصطلح التفصيل المعروف في البلاغة .

وتوجد العملية الإبداعية فيما يتعلق بتلك العناصر الستة في الكلام أو النص في مجالين اثنين :

- مجال ممارسة كل عنصر من العناصر السابقة بقصد التأثير ، فيتم إلغاء معلومات أو ذكر أخرى في المقدمة أو في النهاية ، أو ذكرها موجزة أو مفصلة ، ومن تفاصيلها ما هو مقدم ومنها ما هو مؤخر .
- مجال اكتشاف درجة وجود عنصر من تلك العناصر الستة في الكلام أو النص ، وتحديد تأثير ذلك الوجود ونوع التأثير ، وتحليل النص في ضوء ذلك العنصر أو العناصر تحليلا نقديا جمالياً ، كما يهتم بإبراز محاسنه ومساوئه .

وبعد :

فهذه بعض الأفكار المرتبطة باللغة والتفكير التي لها علاقة بالتحليل اللغوي للنصوص الأدبية وتشكل قاعدة مهمة للانطلاق نحو تأصيل نظري للتحليل اللغوي .

المراجع

* *Anderson, John, R, Cognitive Psychology: its implications, New York: Freeman, 2nd ed, 1985.*
* *Chomsky, N, Rules and Representations, Journal of Behavioral and Brain Sciences, Cambridge University Press, 1980.*
* *Chomsky, Noam, Aspects of the Theory of Syntax. MIT Press, 1965. 32. And: Chomsky, Noam, Lectures on Government and Binding. Mouton. New York, 1981*
* *Derrida, Jacques (1976) Of Grammatology, trans. by Gayatri Chakravortry Spivak (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press).*
* *Fodor, J. A, the Modularity of Mind, Cambridge, MA, MIT Press/ Bradford Books.*
* *Goody, Jack, The Domestication of the Savage Mind (Cambridge, England, Cambridge University Press).*
* *Havelock, Eric A, (1963) Preface to Plato (Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press).*
* *Herrrnann Ned, the Whole Brain Business Book, New York, McGraw, 1996.*
* *Luria [also Lurriia], Aleksandr Romanovich (1976) Cognitive Development: Its Cultural and Social Foundations, ed. Michael Cole, Trans, by Martin Lopez-Morillas and Lynn Solataroff (Cambridge, Mass, and London: Harvard University Press).*
* *Maruszewski, Mariusz, Language Communication and the Brain, a neuropsychological Study, PWN, Polish Scientific Publishers, 1975.*
* *Ong, Walter J. Orality and Literacy: The Technologizing of the Word (2nd ed. New York Routledge, 2002*

* *Watson, J. Behaviorism, New York: Norton, 1930.*

* *Whorf, B. L. Language, thought and Reality, Cambridge, MA, MIT Press, 1956.*

الكفاءة التواصلية
بين اللسانيات والتراث العربي

فهد بن مسعد محمد اللهيبي(*)

موضوع هذا البحث هو الكفاءة التواصلية *Communicative Competence* التي تقابل الكفاءة اللغوية *Linguistic Competence* عند تشومسكي *Chomsky* ؛ لأن الكفاءة التواصلية تنطلق من مبدأ أن من امتلك الكفاءة اللغوية ليس بالضرورة قادراً على التواصل . ويتناول البحث في هذا السياق محورين ، هما : محور ما توصلت إليه اللسانيات في الغرب حين درست اللغة كوسيلة اتصال بحيث يعد النص حدثاً اتصالياً ووحدة دلالية عظمى ، ويتمثل المحور الثاني في ما يمكن أن نلحظه من تلميح وتصريح في التراث العربي يتعلق بهذه القضايا . وينطلق البحث من مبدأ جدوى المقاربة اللسانية التراثية نحو التطبيقات الفاعلة التي توظف النصوص المعاصرة وتقرأ التراث النحوي والبلاغي قراءة جديدة ؛ فتقدم رؤية صائبة . وأخيرًا يدحض البحث كثيرًا من التوجهات القائلة بأن التقاليد اللغوية العربية تؤمن بأن معرفة قواعد اللغة والتأنق في تطبيقها يعد كافيًا للتواصل .

الكفاءة التواصلية:

يتلخص مفهوم الكفاءة التواصلية في استحضار قدرات الإنسان الفكرية والذهنية ؛ ليكون قادراً على استقبال الجمل ، ومن ثم البحث في معناها كي يتم فهمها بسهولة ، وبذلك تتم العملية التواصلية بين المرسل والمستقبل .

ففي لحظة استقبال الكلام يخضع من قبل المستقبل إلى السياق الذي يحتم عليه فهماً معيناً ، لكن السياقات المختلفة ، تغير المعنى ، لأن الإنسان عندما يضع

(*) جامعة تبوك/ المملكة العربية السعودية .

الكلام -بعد مضي زمن معين عليه- ضمن سياقات مختلفة تتضح له معان مختلفة ، وربما مناقضة للمعنى الأولي الذي فهمه في لحظة الاستقبال .

وقد تقوم عملية التواصل بين المتلقي والمرسل ، على كفاءة المعرفة بالقواعد اللغوية ؛ لأن هذا المعنى يفتح الأفاق الواسعة التي تربط القاعدة بالمعنى الأولي . وعلم اللغة الاجتماعي -الذي له صلة عظيمة في ميادين اللغة المختلفة والسياقات المتنوعة- يشكل إطارًا مهمًا لكفاءة التواصل والفهم السريع لمعنى الرسالة ؛ لأن اللغة فهم اجتماعي لا يكتفي بالقواعد ، بل يرتبط بمستوى التداول الاجتماعي .

وتفرق التقاليد اللغوية عادة بين مستويين واضحين : مستوى يراه فريق النحاة الثقليديين في كل الثقافات ، ويربطون من خلاله الكفاءة التواصلية والفهم الدقيق بمستوى النحو والقواعد اللغوية ، فهم يرون أن عملية الفهم ترتبط بشكل مباشر بفهم النحو ومعرفة قواعده وتطبيقها .

أما المستوى الثاني ؛ فيتمثل في تداول اللغة واستعمالها الدائم ، وهنا لا ترتبط عملية التواصل بالقواعد ، إنما ترجع إلى مدى الاستعمال والشيوع والفهم الخاص .

وعملية التواصل الناجحة تحتاج إلى المستويين ؛ فلا يمكن التواصل والفهم السريع بالاستغناء عن القواعد ، ودورها في إيضاح معنى الرسالة بما تحويه من جمل وإيحاءات تحتاج إلى دور تداولي ، وشيوع دلالي ، إذ ليس المستوى القواعدي هو المستوى اللغوي الوحيد الذي يستعمله المجتمع ، إنما هناك مستوى لغوي دارج يختلف في أساليبه . هذا المستوى الدارج قد يعين على معرفة المعنى الدقيق ؛ لأن المستوى القواعدي يحتاج إلى مستوى التداول ، ولا يمكن أن يستغني عنه ، وكذلك يحتاج المستوى التداولي إلى مستوى أرفع وأكثر دقة وهو القواعدي .

إن واقع اللغة العربية قديمًا يختلف عن واقعها الحديث ، فقديمًا كان المستوى التداولي يرتبط بشكل مباشر بالقواعد والنحو ، فالصلة في ذلك بين المستوى القواعدي والمستوى التداولي كبيرةٌ إلى حد ما . في حين أن الواقع اللغوي المعاصر يباعد بين المستوى النحوي والمستوى التداولي ؛ لأن اللغة الفصيحة باتت تضمحل أمام اللهجات .

وتؤدي ثقافة السامع ، ومقدرته إلى فك الشيفرات الخاصة بالرسالة دورًا عظيمًا في هذا الشأن ؛ لأن الطبقة المثقفة ، ذات الدراية الواسعة باللغة وقواعدها ، أقدر على استعمال المستوى القواعدي وربما إعادته صلباً ، ليقف حائلاً أمام المستوى التداولي .

ويعقد على هذه الطبقة الأمل في تبني مستوى آخر يجمع الأصول القواعدية ويفيد من المستوى التداولي الاستعمالي ؛ لتستمر الفصحى حية ومؤثرة ، وتعود لها هيبتها وقدراتها التواصلية الفائقة .

ميز تشومسكي *Chomsky* بين الكفاءة والأداء ، حيث قال بوجود مستويين للغة . الأول داخلي يعتمد على التصور الذهني لقواعد اللغة وطبيعة عملها ، والثاني خارجي يرتبط بطريقة الاستخدام ، وتوظيف اللغة . وفي رأيه أن المستوى الداخلي يمثل الكفاءة الذهنية للغة ، أما المستوى الخارجي فيمثل طريقة الأداء والوظيفة .

لكن آراء تشومسكي لم ترق لكثير من المختصين في علم اللغة الاجتماعي ، وفي مقدمتهم ديل هايمز *Hymes* ؛ الذي أثر ربط فهم اللغة بالطبيعة الإنسانية ، التي تتضمن ظروفاً اجتماعية مهمة فالأعمال الإنسانية كالروايات والآداب الشعبية ، تعبر بشكل ممتاز عن طريقة أداء الجماعات اللغوية . وفي رأيه أنها تنقل الأساليب الإنسانية في هذه الأعمال المتوارثة . وقد أولى هايمز الفلكلور الشعبي (الروايات الشعبية الشفوية) عناية كبيرة حتى اقترح أن يربطها بالدراسات اللغوية والأدبية ، كونها تعبر عن أداء إنساني عظيم[1] .

ومما يفرق بين وجهة نظره ووجهة نظر تشومسكي ، أن الأخير يرى أن الإنسان له ملكة ذهنية خاصة تساعده في أثناء أدائه لغة ما ، فهو يعتمد في إيضاح فكرة الأداء على مقدرة الذهن البشري ، أما ديل هايمز فيرى أن الكفاءة التواصلية تحتاج إلى ثقافة بشرية ، وظروف اجتماعية أخرى إلى جانب الذهن البشري . وبالتالي فإن تشومسكي يعتمد على نظرة مثالية تتطلب متكلماً مثالياً ، ومستمعاً مثالياً وجماعة لغوية متجانسة . في حين يرى ديل هايمز أن الحياة الاجتماعية وما يحيط بها من ظروف قد تكون أهم بكثير من تلك المثالية ، فهي قادرة على كسرها وتجاوزها .

الكفاءة التواصلية والعلوم الأخرى:

دخل إلى محاور الدراسات اللغوية علوم متنوعة أخرى كالعلوم الاجتماعية والأنثربولوجية والعلوم النفسية ؛ مما أسهم بشكل فعال وكبير في تطور اللسانيات وتقدمها . وهذا البعد العلمي التداخلي صار إطارًا مهمًا للتواصل الإنساني بشكل

(1) *Hymes, D. (1972), On communicative competence. J. B. Pride and J. Holmes. pp269-93.*

عام ؛ لأن التواصل من حيث المبدأ إنما يقوم على التفاعل المعتمد على بث المعلومة واضحة بدلالاتها الأولية الظاهرة الخالية من الإيحاءات . ولو اكتفى الإنسان بذلك ؛ لأصبحت اللغة الإنسانية جامدة لا تحتاج إلى جهد ذهني .

إن التواصل يسهم في إيضاح المعنى وبيان أثره ؛ لأن الكلام الذي يصل على شكل معلومة واضحة أو رسالة سريعة ، يتضمن معنى الرسالة ويشتمل على مضمونها واضحاً وكاملاً .

وقد يتشكل من خلال الأداء اللغوي معان جديدة يشارك فيها السامع معتمداً على التأويل ؛ لأنه جزء من عملية التواصل . لذا فإن التواصل يبقى مستمرًا بشكل دائم . وذلك يعني أن اللغة تُصور الأشياء دون تغيير ؛ لأن المعنى واضح ومباشر . وبناء على ذلك لا تنتفي أطراف التواصل والأبعاد الثقافية للكلام وأي احتمال للتواصل ، وهذا ما جعل مخطط جاكبسون التواصلي منتقداً ؛ لأنه جعل الرسالة أحادية الشفرة وقلل من أهمية الاختلافات الفردية في فهم اللغة في حال الانتماء الموحد للأفراد بل واعتبر اللغة الفردية محض خيال ، تكمن الشفرة لدى المتكلم وعند المتلقي أي في حال الإنتاج والتأويل من السامع ، بيد أن اللغة عادة ما تكون من سامع إلى متلق . والمخاطب لا يختار عباراته ولا يحدد معجمه اللفظي بسهولة بل إنه لا يملك حريته في الاختيار فهو محكوم بالسياق وبلاغة الخطاب ونوعيته .

ويملك كل من المتكلم والمخاطب ثقافة نفسية تساعدهما في دعم المهام التواصلية . والحالة النفسية لطرف التواصل الأول تؤثر على موقف طرف التواصل الثاني وتفاعله مع الرسالة . ويدخل ضمن ذلك ما يتضمنه الذهن من المعارف ؛ فالمتكلم لا يمكن فصله عن رصيده الثقافي ومقدرته العلمية التي تتشكل عبر الزمن ؛ لأن البعد النفسي والتعبير اللغوي يحملان في مضمونهما البعد الثقافي لدى المتكلم .

ويعتني علم النفس الاجتماعي بشكل كبير وواضح بالتواصل وبالمحفزات ، التي تؤدي إلى التفاعل أو الركود . فهو يجعل من الروابط بين أفراد الجماعة أداةً لتصور نفسي أو اجتماعي .

ولابد للغويين من التعرف بالطرق السليمة على مشاكل التواصل عن طريق التعرف على أساليب الحياة اليومية ؛ لأنها تقدم أشكالاً من التواصل ، وتحيل إلى مشاكله ، التي تنتجها الظروف الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، والأفراد الذين يشتركون في لغة واحدة . بمعنى أن الظروف الاجتماعية شكل من أشكال التواصل ، بيد أن

الهدف الذي يحدده التوجه اللغوي الاجتماعي يحدد هيكل التواصل ونوعه .

ويلاحظ أن الدراسات اللغوية العربية ، وبشكل عام ، اعتنت بالكتابة ، أو التعبير المكتوب ، في حين أن الكلام الشفوي لم يجد العناية الكبيرة ، بل قد يصل الأمر إلى درجة أنه أقيم تعارض تام بين الكتابي والشفوي بحيث صار كلٌ منهما ذا سمات خاصة به . فالكتابي ، يميزه النظام والاتفاق ، أما الشفوي فامتاز بعدم الانسجام والفوضى . غير أن هذا التصور لم يدم طويلاً إذ إن الدراسات الحديثة تجاوزت المكتوب وخلقت من التعبير الشفوي مجالاً مهمًا لتجاربها وتطبيقاتها .

فاللغة مثلاً يمكن أن توصف من خلال المحادثات ، على أن يستغل في هذا الوصف والتنظيم الدلاليين واستعمال المصطلحات . ولا يقوم التعبير الشفهي إلا بحضور طرفي التواصل بعكس التعبير المكتوب ، إذ من الممكن أن يغيب المخاطب أو السامع ؛ لأن زمن التعبير الشفهي يختلف عن زمن التعبير الكتابي . كما أن التفاعل في المكتوب تفاعل داخلي ضمني من قبل القارئ ؛ وقد يغيب عن الكاتب السياق الثقافي المتعلق بالقارئ في مثل هذه الحال .

انطلاقا من هذا التصور لا توجد عناصر مساعدة تؤسس الفعل التواصلي منها ردة الفعل ؛ لأنها تؤكد تفاعل المتلقي وحضوره ، إضافة إلى إيصال الرسالة إلى متلقيها كي يكفل بذلك الاستمرار في التواصل .

ويمثل الانتماء الثقافي المرجع الأساسي في عملية التواصل ، فكلما كان المستوى الثقافي بين المرسل والمستقبل قريبًا ، كلما كانت عملية الفهم والتواصل سهلة وسريعة . أما إذا كان الانتماء الثقافي بينهما مختلفًا فتصبح عملية التواصل معقدة إلى حد ما .

وذلك عائد إلى أن الألفاظ اللغوية ترتبط دائما بظلال ثقافية لا تتخلص منها في شتى المواقف بل إنها أصل لا يتجزأ من تلك الألفاظ وتشكل العامل المشترك بين أطراف التواصل .

الكفاءة التواصلية والمجتمع المعرفي:

إن مجتمع المعرفة لا يمكن بناؤه بغير التواصل عبر الكفاءة اللغوية الصحيحة ، بما يعني أن المجتمعات لا ترقى ولا تتطور إلا بالتواصل اللغوي ، فهذا التواصل يمكّن من تلقي المعرفة وإعادة إنتاجها حتى تصبح اللغة الوسيلة الأهم في التواصل ونشر العلم والمعرفة .

وفي المجتمعات العربية ، تشكل اللغة العربية واحدة من القضايا التي تشغل بال الدارسين ، وتؤرقهم ، من حيث إنها لغة فصيحة في قسم ، وعامية في قسم آخر ، وأثيرت الشبهات حول فشل الفصيحة في التواصل الفعال ، وأتيحت الفرص للعاميات في الإعلام .

إن أي مجتمع يسعى نحو الرقي والتقدم ، لابد أن يكتب معرفته بلغته ، التي يتواصل من خلالها ، حيث تمكن اللغة بما تحتوي عليه من رموز واسعة من نشر العلم والتعبير عنه . وهي تفتح آفاق التواصل بين الأفراد وتزيد من قنوات التفاعل في المجتمع .

ولابد للفصحى أن تكون الوسيلة المتقدمة والدائمة في التواصل ، إذ كيف وحدت المجتمعات العربية ، لولا أنها أداة تواصلية بدأت منذ القدم واستمرت إلى الآن ، وهي في توسع شامل ومتطور في سعتها لكل ما يستجد في عالم التقنية والحاسوب ، فضلاً عن أنها شكلت أداة تواصل نافعة بين العرب والأمة الإسلامية ، إذ صارت لغة البلاد الإسلامية في شتى بقاع العالم في حقبة من التاريخ الإسلامي .

ومنذ القدم كانت العربية الفصحى وسيلة مهمة في التعبير عن مصطلحات العلوم المتنوعة ، عندما حصل التطور العلمي في البلاد الإسلامية المترامية الأطراف في العصر الأموي أو العباسي أو غيرهما من عصور الأمة الذهبية ، حيث تمكن العلماء من خلق التواصل عبر اللغة العربية الفصيحة دون غيرها .

وفي العصر الحديث أثبتت الفصحى مطاوعتها للحاسوب ، واستطاع أبناؤها أن يقدموها نموذجًا جيدًا في ذلك ، حيث يشهد واقع الحاسوب أن كثيرًا مما يواجه حوسبة العربية من صعاب قد زال ، إذ أصبح من السهل استعمال الكلمات العربية الفصيحة في عالم التطبيقات الحاسوبية .

إن التبعية التقنية تؤدي إلى ضعف التواصل ، وعدم التمكن من حدوثه بين أبناء المجتمع . حيث يقتصر استخدام المصطلحات الأجنبية مكان العربية على فئات قليلة من أبناء الأمة دون الفئات الأخرى ، بمعنى أن التواصل سيكون نخبويًا ومقتصرًا على أناس دون آخرين . وهذا من شأنه أن يؤخر تقدم المجتمع العربي الكبير[1] .

(١) وليد العناتي وعيسى برهومة ، اللغة العربية وأسئلة العصر ، ص١١٣ وما بعدها .

الملكة اللغوية في التراث العربي:

يتضمن مصطلح الملكة اللغوية في تراثنا العربي أبعادًا حضارية ومعرفية ؛ فقد ربط ابن خلدون مباشرة بين الهيئات والملكات . وسبب ذلك الاهتمام أن العلامة ابن خلدون يرى أن العلم طبيعي في العمران ، بسبب تميز الإنسان عن جميع الحيوانات بالفكر الذي من خلاله يهتدي لتحصيل معاشه والتعاون عليه مع أبناء جنسه .

وهذا العلم لا يتمكن منه الإنسان إلا باستخدام الملكة ، ولهذا اتصال وثيق بكفاءة التواصل ؛ لأن امتلاك اللغة عبر ملكة الدماغ يعني أن الإنسان يملك ما يمكنه من اكتساب الأشياء الفكرية ، وبالتالي هو قادر على فهمها وتشكيلها وتحويلها إلى وسيلة للتواصل . وأشار ابن خلدون في مقدمته إلى حتمية وجود قوة كامنة للغة في جسد الإنسان ونفسه ، لكن تلك القوة تحتاج إلى تجديد العلوم والإدراكات .

وإذا استطاع الإنسان أن يكتسب اللغة فإنه بلا شك قادر على التواصل من خلالها . والذي يقدر على اكتساب اللغة أو أي شيء فكري آخر فإنه قادر على تسييره إلى احتياجاته الخاصة . وهذا يجعل الإنسان يفتش عبر الملكة اللغوية عن تواصل يفيده ويساعده في حياته اليومية . ومع مرور الزمن فإن التواصل يتطور حتى يصبح ملكة دماغية جديدة متولدة عن ملكة دماغية أخرى وهي ملكة اللغة . خاصة إذا كان الإنسان ملماً بقوانين اللغة وأساليبها وعارفاً بصياغاتها .

لقد فرق ابن خلدون بين الملكة اللغوية وصناعة اللغة ، فالملكة اللغوية ، داخل الدماغ الإنساني بينما صناعة اللغة مرحلة تالية تقوم على المعرفة التامة بقواعد اللغة ونحوها ، لاسيما وأن كل اللغات تقوم على نحو خاص بها ، إذن ملكة اللغة تساعد على اكتساب اللغة ومن ثم إمكانية التواصل من خلالها ، ويساعد في ذلك المعرفة الصحيحة لقواعد اللغة ومخارجها ومداخلها ؛ لأن ذلك يطور عملية التواصل ويتيح المجال إلى سلامتها والتوسيع فيها . بما يكفل أن الإنسان يؤثر ويتأثر ويعبر عن حاجاته وثقافته معتمداً في ذلك على أداة التواصل المهمة وهي اللغة[1] .

التواصل الذهني والتواصل العرفي:

يشكل المعنى جانبًا مهمًا من جوانب الاتصال ؛ لأن السامع يحاول فهم ما يرمي

(١) السيد الشرقاوي ، الملكة اللغوية في الفكر اللغوي العربي ، ص٤٦ وما بعدها .

إليه المتكلم . وبذلك فإنه يتمكن من استخدام اللغة وتوظيفها في جانبين :

الأول في أنها وسيلة للتواصل ، والثاني أنها محاولة للمراوغة وعدم معرفة المعنى وبالتالي عدم تحقق التواصل .

والسامع كي يحقق عملية التواصل بكفاءة يعتمد على الصوت الذي يعد وسيلة مهمة لتشكيل الكلمة والحصول على معناها ، ويمكن أن يستعين بالمعجم ؛ لأن المفردات وما تحمله من معان تقع في إطار المعجم .

إلى جانب أن اللفظة ترتبط بالسياق وبما يكون في آخرها من حركات فإن نظام اللغة وبناءها يساعدان على التواصل من حيث أنهما يحددان دور الكلمة داخل الجملة وبالتالي يمكنان من معرفة المعنى بسهولة ؛ مما يعني أن الإعراب ومعرفة جوانبه الكاملة عامل قوي في الفهم والتواصل ما دام أنه يحدد موقع الكلمة ودورها في الكلام .

ويفرق تمام حسان بين نوعين من السياق : سياق النص وسياق الموقف ، ففي النص لا بد أن تتوافر قرائن تساعد على تحديد المعنى وإيضاحه ، ولولا وجودها لما تم الاتصال ، وقد تتوقف معرفة القرينة على السياق أيضًا ومن هنا يكون السياق معيار معرفة المعنى كما أن الإبداع لا يتحقق إلا مع مراعاة الموقف لأن الموقف هو الذي صاغ السياق وحدد كلماته في كامل معناها وهذا بدوره يشير على أهمية الموقف والنص في نجاح التواصل[1] .

المعنى العرفي هو المعنى الذي تعارف عليه المجتمع ، أما المعنى الذهني فيتم بواسطة الاستنباط والاستنتاج ذلك أن المعنى الذهني موجود في الذهن وربما غير متعارف عليه في المجتمع . وإذا أصاب الاستنباط فإن عملية التواصل سهلة أما إذا لم يصب فإنه سيعيق التواصل .

وتحتاج معرفة هذا المعنى إلى نشاط ذهني كاف ؛ لأن المعنى المتعارف عليه في المجتمع موجود دون إعمال الفكر . إنما هذا المعنى لابد أن تستحضر من أجله ملكة ذهنية خاصة تعمل على فهمه وتحديد كامل متعلقاته ، وهذا يفتح آفاق التواصل بشكل أوسع ويجعله تواصلا ناتجا عن تصور صحيح . إن المعنى الذهني ينتج عن العلاقات الذهنية المتنوعة التي تربط المفاهيم ومدركاتها معا بواسطة التداعي الذهني ؛ لذلك فإن الاتصال

(١) تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص ص ١٤٩-١٨٧ .

اللغوي عبر المعنى الذهني لا يمكن حصوله إلا بواسطة هذه العلاقات[1] .

وقد نال مفهوم البيان اهتمام ورعاية البلاغيين والنحويين العرب . ولا شك أنه ذو اتصال وثيق بالتواصل اللغوي ، بيد أنه يشكل جانباً مهماً من الدلالة والمعنى لدى المتكلم والسامع معاً ؛ لأن من معاني البيان الرئيسة إيصال المعنى والتعبير عنه بدقة متناهية بما يشمل الإفهام خاصة في النصوص التي تنقل بواسطتها ما نريد ، وهذا يتطلب ضبط الأصول والقواعد الخاصة في تفسير الخطاب والنصوص .

إن التواصل اللغوي يوظف المجاز ؛ لأن العربية توجد مسافة بين الدال والمدلول . وقد تتوقف معرفتها على ثقافة المرء في حصر هذه المسافة وبالتالي الوصول إلى المعنى الصحيح ليتم التواصل البياني الصحيح .

إن المتتبع لمعنى البيان في المعاجم العربية ليجد أنها تتصل بشكل كبير بالوضوح والظهور والقدرة على التبليغ . مع الأخذ بعين الاعتبار أن البيان يعطي الإنسان الفرصة الكافية لأن يبحر في عالم اللغة ويرتحل في كلماتها ؛ ليخلق من ذلك رموزاً جديدة ويتمكن من اكتشاف أبعادها وتعميق مدلولاتها والوصول إلى حقول دلالية أخرى . بمعنى آخر الحصول على المعنى وتأويل أبعاده ودلالاته .

ومتعة البحث عن المعنى والمراوغات الفنية الجميلة التي يحدثها النص عبر اللغة تشجع القارئ على العثور على المعنى النهائي ، وهذا شكل بارع من أشكال التواصل النصي اللغوي .

وفي هذا الشأن شكل الجاحظ نقطة محورية فريدة في تاريخ بحوث اللغة العربية وبخاصة ما يتعلق منها بمفهوم البيان الذي تجاوزته شروط تفسير الخطاب والأنظمة المتحكمة فيه إلى محاولة وضع أساليب إنتاج المعنى وتأويله . لقد برز عند الجاحظ دور العامل الاجتماعي في دراسة النص ، حيث رأى أن اللغة في المجتمع تربط بين الأفراد ، حين تشكل وسيلة مهمة للتعبير عن حاجاتهم ؛ لذا فإن الحاجة إلى بيان اللسان أكيدة ومستمرة وثابتة . ومفهوم البيان متطور عند الجاحظ ، وهو يلتقي بمفهوم النص ، وقد دل على الظهور وبلوغ المراد وبيان المعنى ، فالبيان اسم جامع لكل شيء يكشف لنا قناع المعنى حتى يفضي بالسامع على حقيقته . وهذا يشير بطريقة غير مباشرة إلى الكفاءة التواصلية[2] .

(١) المرجع نفسه .

(٢) يشير إبرير ، «مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي» .

الخاتمة:

أعطت اللسانيات المعاصرة مسألة الكفاءة التواصلية حقها الكافي من الدراسة والتحليل والتطبيق ونظرت إلى النص نظرة جديدة وشمولية ، فاعتبرته وحدة كاملة تحمل معنى شموليا لا يرتبط باللسان فقط بل هو حدث تواصلي يعتمد على اللغة وعلى كافة الظروف المحيطة ، بها سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو غير ذلك .

وقد يتوافق تراثنا اللغوي العربي مع هذا الاتجاه لكن صرامة القواعد وتشعباتها صرفت كثيراً من الدراسات اللغوية عن الواقع الاستعمالي الذي يجمع بين المستوى القواعدي والمستوى التداولي .

المصادر والمراجع:

- إبرير ، بشير ، «مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي» ، مجلة التراث العربي ، العدد التسعون ، دمشق ، ٢٠٠٣م .
- بشر ، كمال ، علم اللغة الاجتماعي «مدخل» ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، د . ت .
- بوعزيزي ، محسن ، اللغة وروابط الهيمنة عند ابن خلدون ، اللسان العربي وإشكالية التلقي ، سلسلة كتب المستقبل العربي(٥٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
- تشومسكي ، نعوم ، المعرفة اللغوية ، طبيعتها وأصولها واستخداماتها ، ترجمة محمد فتيح ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- التوني ، مصطفى ، علل التغيير اللغوي ، حوليات كلية الآداب ، الرسالة ٨٤ ، الحولية ١٣ ، الكويت ، ١٩٩٣م .
- الجاحظ ، أبو عثمان ، البيان والتبيين ، دار الفكر للجميع ، ١٩٦٨م .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت : (د .ت) .
- الجيلاني ، حلام ، نظريات من التراث العربي في اللسانيات الغربية المعاصرة ، مجلة الدراسات اللغوية مج ٦ ع١ ، أبريل-يونيه ٢٠٠٤م ، ٢٠٥-٢٥٥ .
- حسان ، تمام ، اجتهادات لغوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٧م .
- حليلي ، عبد العزيز . قضايا لسانية : السيسيولسانيات ، التصرف أقسام الكلم ، انفو برانت ، فاس ، ١٩٩٩م .
- الحناش ، محمد ، الأسياس المعرفي لمنظومة الإبداع : مقاربة لسانية تداولية ، مجلة التواصل اللساني ، المجلد العاشر ،٢٠٠٦م . ص ص٧٣-٩٧ .
- ابن خلدون ، عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق حامد الطاهر ، دار الفجر للتراث ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
- دياب ، محمد حافظ ، «اللغة والتقليد الأنثروبولوجي» ، مجلة نزوى ، العدد الثالث والأربعون ، عُمان ، ٢٠٠٥م .
- سوسير ، فردينان ، علم اللغة العام ، ترجمة : يوئيل عزيز والدكتور مالك المطلبي ،

بيت الموصل ، ١٩٨٨م .
- الشرقاوي ، السيد ، الملكة اللغوية في الفكر اللغوي العربي ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .
- الضبيب ، أحمد ، اللغة العربية في عصر العولمة ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠١م .
- العناتي ، وليد ، وبرهومة ، عيسى ، اللغة العربية وأسئلة العصر ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧م .
- عيد ، محمد ، الملكة اللسانية عند ابن خلدون ، عالم الكتب ، القاهرة ، د . ت .
- قريرة ، توفيق ، مقاربة لسانية اجتماعية لظاهرة لحن الخاصة ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ٤٤ ، ص ص٧٩-١٠٧ ، تونس ، ٢٠٠٠م .
- لويس ، م . م . اللغة في المجتمع ، ترجمة الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .
- محسب ، محيي الدين ، انفتاح النسق اللساني : دراسة في التداخل الاختصاصي ، دار فرحة ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .
- المزيني ، حمزة ، مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٥٣ ، السنة الحادية والعشرون ، ذو القعدة ١٤١٧هـ ، ربيع الآخر ١٤١٨هـ ، ص ص ١١-٦٣ .
- المسدي ، عبد السلام ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٨١م .
- الموسى ، نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي ، الحديث ، ط٢ ، دار البشير ، الأردن ، ١٩٨٧م .
- نهر ، هادي ، اللسانيات الاجتماعية عند العرب ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٩٨م .
- هاريس ، ر . و تيلر ، ت . أعلام الفكر اللغوي : التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير ، ترجمة الدكتور أحمد شاكر الكلابي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا ، بني غازي ، ٢٠٠٤م .
- *Chomsky, N. (1965), Aspects of the theory of syntax, Cambridge, Mass, MIT Press.*

- *Crystal, D. (1997), English as a Global Language, Cambridge: Cambridge University Press.*
- *Hymes, D. (1972), On communicative competence. J. B. Pride and J. Holmes, (eds.) Sociolinguistics, Harmondsworth, Middlesex: Penguin Education, 269-93.*

حول تصاقب الأصوات والمعاني

عبد المجيد الزهير(*)

1. المقدمة:

يفترض أن بين الأصوات والمعاني صلة ما ، وهذه قضية قديمة قدم النظر في الظاهرة اللغوية ؛ فقد اتصلت عند النحاة وفلاسفة اللغة بقضايا أخرى مثل قضية أصل اللغة ، وقضية علاقة اللغة بالفكر ، وقضية اللفظ والمعنى ، وغيرها .

ويبدأ النظر في طبيعة تصاقب[1] ، أو ترابط ، الأصوات والمعاني بالنظر في قضية تعريف اللغة : فهي عند ابن جني «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (الخصائص ، ج١ص٣٣) ؛ وهي عند الفارابي قول ذو مستويين على الأقل : «[الأول] : القول الخارج بالصوت ، وهو الذي تكون به عبارة اللسان عما في الضمير ، والثاني : القول المركوز في النفس ، وهو المعقولات التي تدل عليها الألفاظ» (إحصاء العلوم ، ص١٧) .

ويفيد التعريفان معا أن في اللغة تعالقا بين الأصوات والمعاني تمليه المقاصد التواصلية . ولو أن الناس يستطيعون التواصل بالتخاطر *Telepathy* لما كانت حاجة إلى مكون صياتي في النحو يضطلع بالإخراج الصوتي لتلك المعاني *(Chomsky N. 1995: 221)* .

(*) جامعة ابن زهر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، أكادير/ المملكة المغربية .

(١) ورد لفظ المصاقبة بمعنى الملاصقة ؛ وصقب البيت عمود يصل سقفه بفنائه (الزبيدي ، شرح القاموس ، ج١ ، مادة صقب) . وقد عقد ابن جني في الخصائص ، ج١ ، ص٤٩٩ ، بابا في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني ، والتصاقب عنده التقارب ، ونحن نحمل اللفظ هنا على معنى التلاصق والترابط .

غرضنا ، في هذه الورقة ، البحث في طبيعة تصاقب الأصوات والمعاني في اللغة ، والكشف عن الوسائل النحوية التي بها يكون ذلك التصاقب . تلك قضايا سننظر فيها في محاور ثلاثة : الأول ، ونتحدث فيه عن طبيعة تعالق التمثيلين الصوتي والدلالي ؛ والثاني نقارب فيه الوجه الصرافي للتعالق الصوتي الدلالي ؛ ثم الثالث ، ونخصصه للتمثيل العروضي لبعض الخصائص الدلالية .

٢. التمثيل الصوتي والتمثيل الدلالي

تفترض النظرية التوليدية شكلا للغة مجردا قائما في أذهان الناس مستقلا عن شكلها الصوتي . ويقوم السلوك اللغوي للفرد على بناء نوع من المعرفة متصل بملكاته المؤسسة لقدرته على معالجة المعلومات ؛ وهي قدرة تتهيأ للمرء ، من حيث هو كائن مفكر ، في شكل سيرورات ذهنية يبني من خلالها تمثيلات للوقائع . ويبدو أن المعرفة اللغوية ليست غير ملكة إنشاء التمثيلات الدلالية للوقائع وإعطاء تلك الدلالات تمثيلات صوتية . لكن ، كيف يربط المتكلم بين تمثيل دلالي وتمثيل صوتي؟

٢.١. التصاقب صوت- معنى

تعتبر الخصائص الصوتية والعروضية والدلالية حروفا مستقلة *auto segments* يوفرها النحو تفاريق مسندة إلى مستويات تمثيلية مستقلة ، كما يوفر النحو الوسائل الفنية اللازمة للربط بين عناصر تلك المستويات . هذا تصور نقيمه على الفرضية التنضيدية كما هي قائمة في كولدسميث *Goldsmith J.1976* ، فرضية تخلت بموجبها النظرية الفونولوجية عن التمثيل الخطي للخصائص الصوتية ، كما في نموذج شومسكي وهالي *Chomsky N. &Halle M.١٩٦٨* ، لصالح تمثيل غير خطي تنضيدي متعدد المستويات ؛ وتربط بين العناصر المتعالقة من المستويات التمثيلية المستقلة خطوط تسمى خطوط المصاقبة *Mapping Lines* .

نفترض أن الخصائص الدلالية ، مثلها مثل الخصائص الصوتية ، حروف مستقلة تقوم على مستوى تمثيلي مستقل ، ويتعين ربطها بحروف صوتية بواسطة خطوط مصاقبة ، ضمن نشاط ذهني كلي ينشئ من خلاله المتكلم تمثيلات صوتية لتمثيلات دلالية ، في ما ندعوه تصاقب الأصوات والمعاني . وهذه صيغته العامة :

(١) تصاقب الصوت والمعنى

المستوى الدلالي : *[تمثيل دلالي د]*

خط المصاقبة : |

المستوى الصوتي : *[تمثيل صوتي ص]*

يفيد التمثيل (١) أن الخاصية الدلالية د تمثل ، في الكلام ، بالخاصية الصوتية ص ؛ إلا أن طبيعة الربط ، الممثل بخط المصاقبة ، بين الخاصيتين فيها نظر . وقد سجلت الأدبيات اللسانية ، حول طبيعة الدليل اللساني *Signe Linguistique* ، أدلة تفيد أن العلاقة بين الصوت والمعنى اعتباطية غير دالة ، وأخرى ، عكسها ، تفيد أنها علاقة مميِّزة دالة كما نبين .

٢.٢. التصاقب الاعتباطي

قدم سوسير *Saussure F. D.1916* : ١٠٠-١٠٢ أدلة على أن الدليل اللساني كيان اعتباطي ، لا تربط دالّه بمدلوله علاقة مقصودة ، ذلك أن المدلول الواحد قد يتخذ تمثيلات صوتية مختلفة باختلاف اللغات .

أما ما يمكن أن ينهض به الصوت الدال من وظيفة رمزية ، قد توحي بلا اعتباطية التصاقب صوت- معنى ، فإنها تعود ، يقول سوسير ، إلى قاعدة تحددها عادة جماعية مستندة إلى الاتفاق ، لا إلى قيمة فيه جوهرية[١] . ولا تمنح فرضية الاعتباط ، هنا ، الفرد حرية التصرف في تعالقات الأصوات والمعاني وقد اكتسبت قيمة مؤسسية بعد أن تواضع أفراد عشيرته اللغوية عليها .

قد تشكل أسماء وأفعال الحكاية *Onomatopées* ، تحديا كبيرا لفرضية الاعتباط ، بحيث تحاكي الأصوات مداليلها في نحو الشقشقة والبط ، وفي نحو بسمل وهيلل (ابن جني ، الخصائص ، ج٢ ، ص١٦٥) . إلا أن مثل هذه الأشكال المحاكية لا يمكن أن تهدد اعتباطية الدليل ، برأي سوسير ، ليس لأنها قليلة جدا وحسب ، ولكن ، أيضا ، لكونها تخضع للتطور الصوتي الذي يقلل من القيمة المحاكية التي قد تكون لها في أصل الوضع ، فضلا عن أن اللغات المختلفة قد تحاكي الواقعة

(١) ينبه سوسير إلى أن استعمال مفهوم «الرمز» هنا ، للتعبير عن الوجه الدال للدليل اللساني ، لا يخلو من مخاطر على فرضية الاعتباط . فالرمز غير اللساني دال أبدا على معنى مقصود ، تماما كما يكون الميزان ، لا السيف مثلا ، رمزا للعدالة . لذا وجب التفريق بين الرمز اللساني ومطلق الرمز .

الصوتية الواحدة بطرق مختلفة .

هكذا يتصور سوسير طبيعة التصاقب صوت- معنى ، فهي عنده اعتباطية تحددها عادة المجتمع في المراس اللغوي ، ولا نجد للنحو عنده دورا في إنشاء ذلك التصاقب ، الشيء الذي يفرغ فرضية الاعتباط من أي طابع علمي . ونفترض أن تصاقب الأصوات والمعاني صيرورة لسانية يتعين تفسيرها ضمن القوة التوليدية للنحو كما نبين . ونعرض في الفقرة الموالية البوادر الأولى لمثل هذا التفسير عند بينفينيست *Benveniste E.1974, t2* في نقده لفرضية اعتباط الدليل في ما نسميه التصاقب التمييزي .

٢. ٣. التصاقب التمييزي

يذهب بينفينيست *Benveniste t2217:E.1974,* إلى أن ارتباط تمثيل دلالي معين بتمثيل صوتي معين ارتباط تواضعي فعلا ، إلا أن المراس اللغوي يكسب ذلك الترابط ، ما أسماه دلالة الإعناء *La signification* ؛ ذلك أن اللغة إنما وجدت لتنهض بوظيفة الإعناء التي اعتبرها أصلا لكل وظائفها الأخرى .

إن الشكل الصوتي الدال ، يقول بينفينيست (نفسه ، ص٢٢٠-٢٢١) ، ليس متوالية من الأصوات ، فقط ، تقتضيها الطبيعة المنطوقة للغة ، ولكنه الشكل الصوتي الذي يخصص ويحدد المعنى المدلول . وبتعبير آخر ، ليس الدليل اللساني مجرد أصوات تحيل ، اعتباطا ، على معنى ، بل هو تخصيص صوتي يشبع وظيفة تمييزية *Fonction distinctive* في اللغة .

تبدو فرضية التخصيص التمييزي مؤصلة في الماهية التوليدية للنحو . فالمصاقبة بين تمثيل دلالي وتمثيل صوتي إنما تحصل بفعل قوانين النحو من قبيل ما تقدم تمثيله في (١) ، ولا يخصص صوت معنى إلا على جهة تمييز ذلك المعنى بذلك الصوت (أنظر الفقرة٣-٤ أدناه)[1] .

ونتساءل بعد ، إذا كانت فرضية التخصيص التمييزي تفند فرضية الاعتباط في

(١) كنا تناولنا مسألة التخصيص الفونولوجي المميز في عمل حول التمثيل الصوتي في الاقتصاد التواصلي ، شاركنا به في الندوة الدولية حول التواصل بالكلية المتعددة التخصصات بالراشدية-المغرب ، شهر أبريل ٢٠١٠ ، يرتقب صدور العمل كاملا ضمن وقائع الندوة .

تصاقب الأصوات والمعاني ، فهل هذا يعني أن الأصوات المجردة يمكن أن تكون ذات رمزية جوهرية تحيل على معان كلية عبر اللغات الطبيعية؟ في الفقرة الموالية نقدم جوابا مختصرا في الموضوع .

٢. ٤. الرمزية الصوتية

ذكر ابن جني ، في باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني من الخصائص ج٢ ، أن مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث باب واسع ، ذلك أن أصوات الحروف كثيرا ما ترد على سمت الأحداث المعبر بها عنها . «من ذلك قولهم : خضم وقضم . فالخضم لأكل الرطب(. . .) ، والقضم للصلب اليابس(. . .) ، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس ؛ حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث» . (نفسه ، ص٥٠٩) . وعلى ذلك أورد مجموعة من التقابلات مثل النضح والنضخ ، والقد والقط ، والوسيلة والوصيلة ، وغيرها (نفسه ، ص٥٠٩ وما بعدها) .

يفيد قول ابن جني أن صفات صوتية *Phonetic Features* مخصوصة قد تنزع لأن تصاقب معاني مخصوصة . وتبدو نظرية الوسم *Markedness Theory* كما هي قائمة في براغ وسمولونسكي *chapetr91993/2004Prince A.&P.Smolensky* واعدة في تفسير مثل تلك التصاقبات الدالة . فكما أن صفات صوتية تتقابل على سلّم الوسم الفونولوجي مثل : جهر/همس ، صفير/انسياب ، إطباق/استفال ، انقباض/انفراج ، إلخ ، تتقابل دلالات على سلّم الوسم الدلالي مثل : حركة/سكون ، رطب/يابس ، شقاء/رخاء ، موت/حياة ، إلخ .

أنظر ، مثلا ، إلى صفة الجهر ومدلولها ، وهي الموسومة ، في صوت الغين من قولك غَذَر كيف تقابل صفة الهمس ومدلولها في صوت الخاء من قولك خَتَل ؛ ثم انظر كيف تقابل صفة انقباض الحنجرة في همزة الأز صفة انفراج الحنجرة في هاء الهز ، فكما أن صفة الانقباض أكثر وسما من صفة الانفراج ، كذلك معنى الأز أكثر وسما من معنى الهز . وكذلك تقابل صفة الإطباق صفة الاستفال في قولك وصيلة في مقابل وسيلة ، تماما كما جعلت صفة الاستفال في *[i]* لمعنى الصغر ، وصفة الإطباق في *[a,o]* لمعنى الكبر في نحو تقابل الكلمتين الفرنسيتين : *micro/macro* ، وفي تقابل الكلمتين الإنجليزيتين : *pig/hog* .

ليست الرمزية الصوتية حتمية بالضرورة (ديفيد جستس١٩٨٧ ، ص٢٨٥-٢٨٧) ،

لكنها قد تكون كذلك على وجه التقابل ، حيث تصاقب الصفات الصوتية الموسومة المعاني الموسومة مقابل مصاقبة الصفات الصوتية غير الموسومة للمعاني غير الموسومة ، وتبقى هذه مجرد إشارات يمكن تطوير معالجتها ضمن نظرية عامة للوسم .

٣. التمثيل الصرفي والتمثيل الدلالي

نعالج ، في هذه الفقرة ، بعض مظاهر تصاقب الصوت والمعنى ضمن نظرية توليدية لتكوين الكلمات ؛ ومستبين كيف تعود بعض الصيرورات الصَّرافية *Morphological Processes* المولدة للكلمات إلى النظرية العامة لتصاقب الأصوات والمعاني ، التي تقدم تمثيل صورتها العامة في (١) ، حيث تؤدي صيرورات فونولوجية *Phonological Processes* وظائف صرافية . ونبدأ بعرض بعض مقومات التمثيل الصرافي التنضيدي .

٣.١. الصرافة الهيكلية

تبنى مكارتي *McCarthy J. J.1979, 1981* مبادئ التمثيل الفونولوجي التنضيدي عن كولدسميث ١٩٧٦ لمعالجة مظاهر التكسير الصرفي في اللغات السامية مثل العربية والعبرية ، فاقترح نظرية تنضيدية للصرف أسماها الصرافة الهيكلية *Templatic Morphology* نموذجا توليديا لبناء الكلمات في اللغات ذات النظام الصرفي التكسيري ، حيث تتكسر بنيات المورفيمات لتكوين الكلمات .

وعموما ، فإن المورفيمات المختلفة تسند إلى مستويات تمثيلية مستقلة ، مثلما أن مورفيم الجذر /ك ت ب/ ومورفيم البناء لغير الفاعل /وي/ (و= الضمة ، ي= الكسرة) ، في كلمة *[كوتيب]* ، يسندان إلى مستويين تمثيليين مستقلين ، فتربط حروفهما المستقلة ، بواسطة خطوط المصاقبة ، إلى هيكل/ *Template Skeleton* ذي أحياز *Slots* بعضها مخصص للحروف الساكنة أو الصوامت : س ، وبعضها الآخر مخصص للحركات أو المصوتات : ح ، كما يلي :

(٢) التمثيل الصرافي التنضيدي

مستوى المصوتات : و ي

مستوى الهيكل : س ح س ح س

مستوى الصوامت : ك ت ب

ويفترض مكارتي ١٩٨٩ أن مستويات الحروف الصوتية تنصهر في رف واحد لاشتقاق الترتيب الخطي اللازم بين حروفها في مرحلة متأخرة من الاشتقاق الصرافي في ما أسماه ، تبعا ليونس *Younes R.1983* ، انصهار الرفوف *Tier Conflation* . ويصير التمثيل (٢) ، بفعل انصهار الرفوف ، إلى (٣) :

(٣) انصهار الرفوف

مستوى الهيكل : س ح س ح س = *[كوتيب]*

مستوى الحروف الصوتية : ك و ت ي ب

يعتبر الهيكل بمثابة صيغة مخصّصة لما ينبغي أن تكون عليه الكلمة ؛ وهو ، أيضا ، بمثابة عدّاد زمني يسجل زمن استغراق كل حرف صوتي أو قياس كميته في الزمن . فالحرف القصير يربط إلى حيز واحد في الهيكل ، بينما الحرف الطويل يربط إلى حيزين على الأقل عن طريق المد أو الانتشار *Spreading* ، ويمثّل للانتشار بإضافة خط مصاقبة جديد كما يلي :

(٤) حرف قصير : س ، ح ؛ حرف طويل/ مضاعف : س س ، ح ح

[ ] *[ ]* *[ ]* *[ ]*

الآن ، وقد امتلكنا بعض أدوات التمثيل الصرافي التنضيدي ، بإمكاننا أن نعالج بعض الصيرورات الصرافية الدالة في ما صار معروفا بدلالة الأشكال الصرفية ، أو معاني الصيغ .

٣-٢. الدلالة الصرفية

قد تحيل مباني الكلمات على معانيها ، وهذا ما أسماه جستس١٩٨٧ دلالة الشكل أو الرمزية الصرفية . وأولى القدماء هذا الموضوع اهتماما بالغا في باب معاني الصيغ . فابن جني ، على سبيل المثال ، عالج ، في أكثر من باب من الخصائص ، دلالات بعض الصيغ كما في باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني (نفسه ، ج١ ، ص٥٠٥) ، وباب قوة اللفظ لقوة المعنى (نفسه ، ج٢ ، ص٤٦٦) ، وفي أبواب أخرى كثيرة . نقارب المسألة وفق ما تسمح به تفصيلات النظرية التنظيدية ، ونبين أن دلالة الشكل إنما تفسرها صيرورات صرافية تتم ضمن النظرية العامة لتصاقب الأصوات والمعاني .

٣-٢-١ الإلصاق الدلالي والإلصاق الصرفي

نفترض أن الإلصاق الصرفي يبدأ دلاليا ، أي أن صفة دلالية ما تلصق بأصل الاشتقاق عارية من أي محتوى صوتي . وإذا كانت تلك اللاصقة الدلالية مما يحتاج إلى حامل صوتي[1] ، ينتشر حرف صوتي فيصاقبها معطيا إياها تمثيلا صوتيا .

ونمثل ، في (٥) ، لكيفية تأويل دلالة المشاركة في نحو *[كاتاب]* (ا = الفتحة ، آ = فتحة طويلة) :

(٥) إلصاق دلالة المشاركة

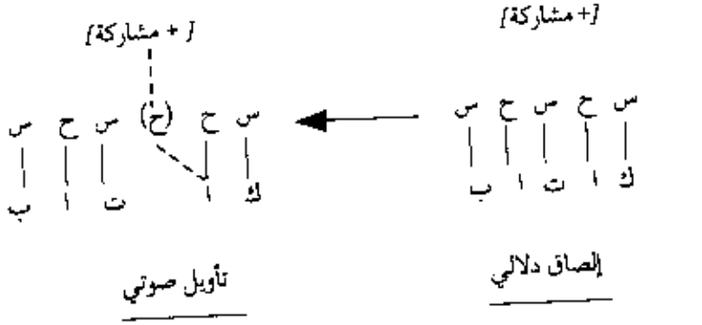

(١) قد تستغني اللواصق الدلالية عن الحوامل الصوتية إذا كانت من صنف ما يعرف في الأدبيات التوليدية باللاصقة الصفرية . أنظر نماذج من اللواصق الصفرية في الفقرة ٣-٤ أدناه .

تنتشر حركة فاء الفعل قاصدة مستوى تمثيل الصفات الدلالية ، فتصاقب صفة المشاركة مانحة إياها جرْسها الصوتي . ويمثل خط المصاقبة المتقطع مسار الانتشار ، فيما يمثل الحيز الهيكلي المُنبثق بين قوسين الكمية الزائدة ، بالانتشار ، في جرس الفتحة المنتشرة .

وإليك ، في (٦) ، تمثيل دلالة التكثير في نحو *[كاتّاب]* :

(٦) إلصاق دلالة التكثير

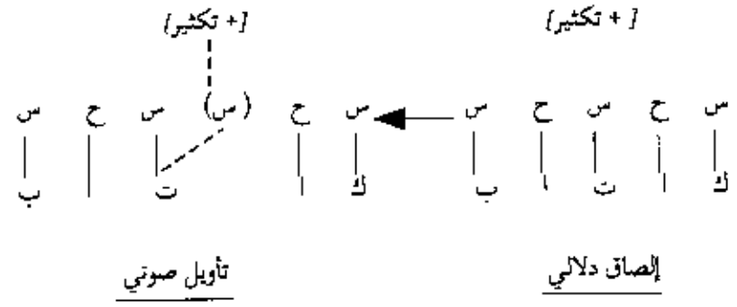

تضعّف عين الفعل بالانتشار فتصاقب الكمية المنتشرة من جرس صوتها صفة دلالة التكثير . أما اختلاف طبيعة الحروف المنتشرة واختلاف اتجاه انتشارها بين (٥) و(٦) فأمور تعود إلى تفعيل خاص بالعربية لنظام قيود فونولوجية كلية ، وليس هذا موضوع هذه الورقة[1] .

٣-٢-٢ التضعيف الدلالي والتضعيف الصرفي

تضاعف دلالة ما فيضاعف معها تمثيلها الصوتي . ولقد عولجت مظاهر مختلفة من المضاعف في الصرافة التوليدية ، تحت مسمى *Reduplication* ، باعتبارها لاصقة غير مخصصة صوتيا *underspecified (McCarthyJ.J.1979:384; Katamba F. &J.Stonham2006:184 +1981:408)* . وقد تتضاعف دلالة الأصل لإشباع الصفة دلالية طارئة بالإلصاق . هذه اللاصقة قد تكون من جنس دلالة

(١)نحن بصدد إعداد عمل في الموضوع عن المفاضلة الفونولوجية وقيودها في بناء الكلمات ؛ يرتقب صدوه ، إن شاء الله ، في العدد القادم من مجلة اللغات واللسانيات .

الأصل ، تتضاعف هذه الأخيرة فيتضاعف تمثيلها الصوتي . فكلمة مثل زلزل ذات جذر ثنائي هو /زل/ يصاقب حرفاه الصوتيان دلالة نووية هي *[+دلالة زل]* ، تنشطر تلك الدلالة لإشباع صفة المبالغة الطارئة بالإلصاق ، فتتوالد مستويات تمثيلية أخرى تصاقب عناصرها كما يلي :

(٧) التضعيف الكامل

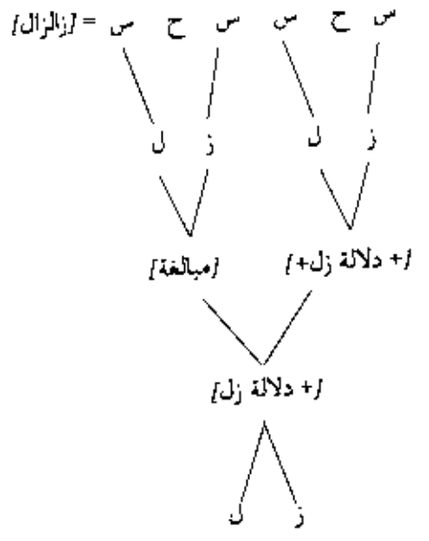

يظهر التمثيل أن الدلالة النووية تتضاعف بالانشطار لإشباع اللاصقة الدلالية *[+ مبالغة]* في مستوى تمثيلي آخر فيتضاعف ، بالمصاقبة ، تمثيلها الصوتي كاملا ، فكان اتساع المادة الصوتية تابعا لاتساع المادة الدلالية .

وقد لا تكون المصاقبة ، في المضاعف ، متكافئة .ذلك أن في النحو ما يقيد مضاعفة كل عناصر التمثيل الصوتي وإن تضاعفت دلالتها ، كما في قولك عَرَمْرَم ، بدل عَرَمْعَرَم ، من الجذر الثلاثي /ع ر م/ . هذا تمثيله :

(٨) التضعيف الناقص

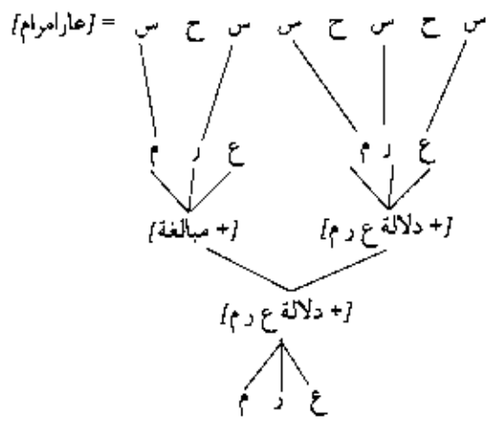

يفترض مكارتي١٩٨١ ، في حدود نظرية الصرافة الهيكلية ، أن الحرف الصوتي الذي لا يجد له حيزا في الهيكل يحمله يظل عائما في التمثيل ولا يتلقى تأويلا صوتيا في اللفظ . تلك حال الحرف ع ، في (٨) ؛ فهو ، وإن تكرر في العمق ، لا يربط بالهيكل فلا يتحقق في النسخة المضاعفة للتمثيل الصوتي الأصلي . وربما تساءل أحد : ما الذي يمنع استحداث حيز في الهيكل لذلك الصامت على غرار ما تم في(٥)؟ يبدو استحداث أحياز جديدة في الهيكل لأسباب اشتقاقية أمرا معقولا ، وإن كان مكارتي دافع عن فرضية الهيكل المخصص في المعجم من حيث عدد الأحياز وطبيعتها وترتيبها ، إلا أن ذلك يبدو غير ممكن في حدود ما تسمح به صرافة العربية[١] .

ذلك بعض مما يبين كيف تدل الأشكال الصرفية على معانيها ، إن هي إلا لواصق دلالية عارية ، تتلقى تأويلها الصوتي بانتشار بعض أو كل المادة الصوتية المخصصة لأصل الاشتقاق .

(١) تشهد النظرية الصرافية تقدما كبيرا في تفسير صيغ الكلمات ، وتقيم ذلك على نظام من القيود الفونولوجية يميز الصيغ المسموح بها من غيرها في اللغات الطبيعية . غرضنا ، في هذه المقالة ، تمثيل أوجه المصاقبة بين الأصوات والمعاني ، وليس تفسير مباني الكلمات . هذا موضوع خصصنا له عملا آخر(انظر الهامش٥) ، وفيه يجد القارئ إجابات كافية ولائحة للمراجع الواردة .

٣.٣. اتساع الدلالة واتساع الجذر

ثمة ألفاظ تدور حول ما تسميه بيرنيت كالان *Pernet Galant* (عن المدلاوي *Elmedlaoui M. 1991*: ٣) بالحقل الصرفي الدلالي *Champ Morphosémantique* ، تضم جذور تلك الألفاظ مادة صامتية ثابتة تحمل معنى نوويا ، ومادة صامتية متغيرة توسع الجذر بالإلصاق - من ذلك ، مثلا ، الجذر الثنائي/ قص/ ، فهو يدل على القطع ، ونجده يتكرر في جذور ثلاثية ذات صلة بدلالة القطع منها : /قصص/ ، /قصي/ ، /قصو/ ، /قصم/ ، /قصل/ ، /قصب/ ، /قصف/ ، إلخ . في كل تلك الجذور ، يعتبر الحرف الثالث مادة موسعة للجذر الثنائي ؛ وهذه ظاهرة مطردة في كل اللغات الحامية السامية (المدلاوي محمد ١٩٩٠ ، *Elmedlaoui M.1991*) .

يهمنا ، هنا ، التأكيد على أن الحروف الصوتية الموسعة لأي جذر ثنائي ، وتكون ، عادة ، حروفا ناغمة *Sonorants* أو بدائلها (أنظر المرجعين السابقين) ، تسم الجذور المستحدثة بدلالات إضافية مخصوصة (المرجعان السابقان ، الساكر عبد الرحيم ٢٠٠٢ *Bohas G.1995, 1999) Bohas G. & A. Chekayri1991* ؛ وعليه نفترض أن الأصل في اتساع الجذر إلصاق دلالي ، فتعمد اللغة إلى تأويل تلك الدلالة اللاصقة إما بانتشار العنصر الجذري الثاني (قصص ، فقق ، إلخ) ، أو بإلصاق صوتي تفسره قيود اللغة الفونولوجية (فقأ ، فلق ، إلخ) .

ونقترح ، في(٩) ، تمثيلا تنضيديا لبعض أوجه الجذر /فق/ الموسعة :

(٩) الإلصاق الدلالي واتساع الجذر

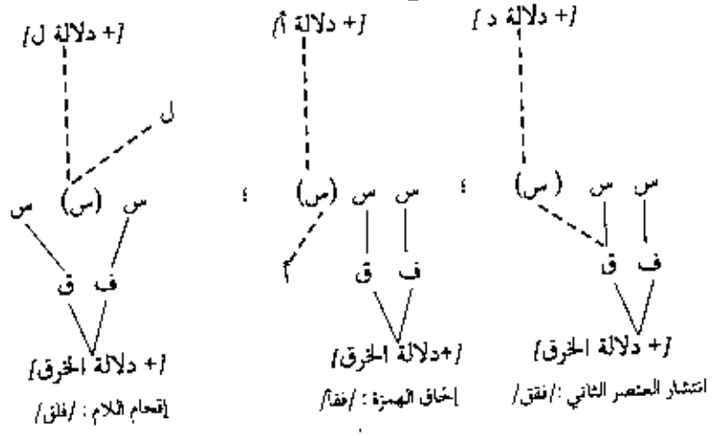

يبدو أن الهمزة في فَقَأَ تضيف إلى دلالة الخرق التي في الأصل /فق/ قيمة دلالية أشرنا إليها في التمثيل بالصفة [+ دلالة أ] ؛ وكذلك اللام في فَلَق ، فهي ذات قيمة دلالية ([+ دلالة ل]) زائدة على قيمة الأصل . أما الدلالة الممثلة بانتشار العنصر الجذري الثاني في فَقّ فنعتقد أنها ذات قيمة عروضية *Prosodic* متصلة بتقييد الكمية العروضية في الكلمة العربية كما تبين في عمل آخر (أنظر الهامشين ٥ و ٦) .

٣. ٤. التخصيص الأدنى[١]

التخصيص الأدنى *Underspecification* تحديد للوقائع الدلالية بأقل قدر ممكن من المواد الصوتية . وتعتبر المادة الصوتية المخصصة لدلالة ما التمثيل الصوتي المميز لتلك الدلالة . فمثلا ، صوت الواو لا يدخل ضمن المادة الصوتية المميزة لدلالة قال وبابه ، بينما الواو جزء من المادة الصوتية المميزة لدلالة سود وبابه . إن عدم تمكن واو القول في قال ، من قَوَلَ ، لا يخل بتمييز معناه ؛ أما واو سَوِد فلا تكون إلا متمكنة ، وإلا استحال إلى ساد فيلتبس ذو السواد بذي السيادة ؛ فدل ذلك على أن واو الأول حشوية غير مميزة لمعناه فلم تتمكن ، بينما واو الثاني مميزة لمعناه فتمكنت . وكذلك مد الفتحة في مادّة يعتبر مميزا لدلالة المادة ، وليس كذلك في نحو أنا كما تقرأ في الآية ٨٠ من سورة الأنعام : «وما أنا من المشركين» ، تقرأ بقصر المد .

(١) التخصيص الأدنى *underspecification* نظرية ظهرت ، أولا ، في إطار وصف وتفسير بعض الظواهر الفونولوجية . فقد قاد البحث الفونولوجي إلى اعتبار بعض الصفات الفونولوجية حشوية أو غير فاعلة في مستوى من مستويي التحليل الفونولوجي ، فوجب بناء نظرية للتخصيص الفونولوجي تحدد بموجبها الصفات اللازمة لتخصيص الحروف الصوتية في اللغات الطبيعية ، مما يكون له أثر في تفسير سلوكها الفونولوجي . التخصيص الفونولوجي الأدنى كان موضوع عرض قدمناه في إطار ندوة الأيام اللسانية الوطنية التاسعة بكلية الآداب بالرباط سنة ٢٠٠٦ بعنوان : «التخصيص الفونولوجي الأدنى في نظرية المفاضلة» ، أنظر كذلك الزهيرة ٢٠٠٥ . نحيل القارئ على مظاهر التخصيص الفونولوجي الأدنى واتجاهاته في أركانجولي ديانا ١٩٨٨ *Archangeli Diana* . وليس الذي نحن بصدده من هذا وإن كان المرجع النظري واحدا .

ونشير ، دون التفصيل هنا ، إلى أن ، الصيرورات الفونولوجية تتقيد بحفظ التخصيص الصوتي الأدنى المميز لحمولته الدلالية . لأجل ذلك علقت قاعدة الإعلال في نحو سود ، وعور ، وحول ، إلخ (ابن الحاجب ، الشافية ، ص٦٩) ؛ وكذلك علقت قاعدة حذف أول الساكنين في نح مادّة ، ألحسن عندك؟ ، أيمُن الله يمينك؟ ، إلخ (نفسه ، ص٤٤) .

قد يذهب التخصيص الأدنى حد الفراغ الصوتي في تمثيل بعض الدلالات ، وذلك ما يعرف بالمورفيمات عديمة الشكل *Amorphous Morphems* . من ذلك ، مثلا ، صفة التأنيث في عجوز ، وحيزبون ، وحال ، وطريق ، ونحوها ، ليس لها تمثيل صوتي من النوع الذي نجده في نحو /كالب-ا ت/ ، حيث /ات/ أو متغيرها /اه/ في /كالب-اه/ ، بالوقف ، تمثيل صوتي لصفة التأنيث . فهذه الأخيرة في تلك الفصيلة من الأسماء لا تحتاج إلى تخصيص صوتي يميزها على الإطلاق ، إذ لا توجد مقابلات من جنسها غير مؤنثة . ومثل صفة التأنيث صفة التعدية في نحو قولك : هَمَرَ الدمعَ ، مقابل قولك : هَمَرَ الدمعُ (الفاسي الفهري١٩٩٠ ، ص٢١١) ، يغنيك سياق التركيب فيها عن تمثيل صوتي يميز صفة التعدية *[+متعدي]* ، في الحالة الثانية ، من اللاتعدية ، *[-متعدي]* ، في الحالة الأولى .

وبالجملة ، فإن التمثيلات الدلالية تفسر بعض الأشكال الصرفية ، وفق ما تقتضيه المصاقبة العامة بين الأصوات والمعاني كما تقدم في (١) ؛ وتخصص الأصوات المعاني تخصيصا أدنويا على جهة التمييز ، وإلا استغنت تلك المعاني عن المخصصات الصوتية أبدا .

٤. التمثيل العروضي والتمثيل الدلالي

عرضنا ، في ما تقدم من هذه الورقة ، لتمثيل المعاني بتمثيلات صوتية من المستوى الحرفي *segmental* ، ونعرض في ما تبقى لمعان تتخذ مثيلاتها الصوتية في مستويات ما فوق الحروف الصوتية *Suprasegmentals* ، حيث يمثل للخصائص العروضية *Prosodic Features* ؛ ونخص منها بالتحليل النبر *Stress* والأنغام *Tones* .

٤.١. دلالة النبر

النبر خاصية صوتية تقع على المقطع *Syllable*[1] . وينطق المقطع المنبور بقدر من الطاقة العضلية أهم منه في المقطع غير المنبور ، فيكون ذلك المقطع أبرز *Prominent* ، في النطق ، من غيره في متوالية من المقاطع (أنظر ، مثلا : *Brosnahan L.F.&B. Malmberg1970: 155; HaymanL.1975203-204*) .

ولقد توصل مكارثي ١٩٧٩ إلى وضع القاعدتين التاليتين لتنظيم إسناد النبر في العربية :

(١٠) نظام النبر في العربية (*McCarthy J.J.1979: 127-128*)

أ - أنبر أول مقطع ثقيل[2] يلي آخر مقطع في الكلمة ، وإلا

ب - أنبر أول مقطع خفيف في الكلمة .

وبناء عليه ، تنبر كلمات من نحو : كَتَبَ وكَتَبْتَ ، كما يلي حيث تفصل النقط بين المقاطع ، وحيث يُرسم المقطع المنبور في كل كلمة بخط غليظ :

(١١) كا .تاب .تا

كا .تا .با

يقع النبر في كَتَبْتَ ، بموجب (١٠أ) ، على المقطع الثقيل تَبْ ، وهو أول مقطع ثقيل يلي المقطع الأخير في الكلمة ؛ أما كَتَبَ ، وهي لا تضم غير المقاطع الخفيفة ، فإن النبر يقع منها ، وفق (١٠ب) ، على المقطع الخفيف الأول كَ .

يعتبر النبر ، في (١١) ، نبرا فونولوجيا محضا ، ليست له وظائف دلالية ؛ إلا أنه قد يوظف توظيفا دالا في كل اللغات الطبيعية ، فيتخذ فيها دلالية مختلفة (أنظر داوود عبده١٩٧٠ ، ص١٠٠ وما بعدها) ، نعرض منها للوظائف التحديدية والتمييزية والتداولية .

---

(١)المقطع وحدة عروضية تضم، في الحالة البسيطة ، مجموعة من الأحرف الصوتية . والمقطعة *Syllabification* تنظيم لحروف متوالية صوتية ما في مقاطع بحسب جهارتها ؛ يتكون المقطع من صدر ونواة قد يتلوها ذيل ؛ وتنزع الحروف ذات جهارة مرتفعة إلى تشكيل نوى المقاطع ، بينما تنزع الحروف ذات جهارة منخفضة إلى تشكيل صدورها وأذيالها . أنظر مثلا : *Hayman Larry1975*: ١٨٨+ .

(٢)تنقسم المقاطع ، من حيث الخفة والثقل ، إلى مقطع خفيف تكون نواته بسيطة غير مركبة ، وهو المقطع المفتوح (س ح) ، وإلى مقطع ثقيل إما أنه مفتوح ونواته طويلة أو مركبة (س ح ح) ، وإما أنه مقفل بحرف ذيل (س ح س) . انظر ، مثلا : *McCarthy. J.J. & A. Prince1986, 1990,1993* .

٤.١.١. النبر التحديدي

يبدو النبر في العربية غير ذي وظيفة دلالية مميزة ، لكنه قد يقوم بوظيفة تحديدية *Demarcative function* ، يسم حدود مكونات الجملة ، وفق ما يقتضيه نظام إسناد النبر في (١٠) . إليك ، مثلا ، اللفظ : وَمَضَتْ ، فهو يحتمل قراءتين : الأولى من الوميض ، على أن حرف الواو أصل في الكلمة ؛ والقراءة الثانية من المضي ، وحرف الواو لا ينتمي إلى الكلمة . وإنما أمكن التمييز بين القراءتين بفعل قاعدة إسناد النبر في (١٠ب) ، إذ وقع النبر على المقطع الخفيف الأول في الكلمة في القراءتين ، بعدما لم تجد القاعدة (١٠أ) مقطعا ثقيلا غير نهائي تسنده النبر وهذا تمثيله :

(١٢)

/ واماضات/ ◄— [وا . ما . ضات] [+نبر] ؛ وا .[ما . ضات] [+ نبر]

حروف الأصل واحدة ، غير أن نظام إسناد النبر في العربية يستطيع تحديد الكلمات داخله كما تمثله المعقوفات .

وكذلك يحتمل اللفظ (كَلَّمَتْنِي) قراءتين : الأولى بكلمة واحدة ، حيث ينبر المقطع الثقيل ما قبل الأخير مَتْ وفق القاعدة (١٠أ) : [كال .لا .مات .نيي] ؛ والقراءة الثانية بكلمتين اثنتين : كَلَّ + مَتْنِي ، بمعنى تعب ساعدي ، وذلك بنبر المقطع الثقيل ما قبل الأخير من كل كلمة وفق القاعدة عينها : [كال .لا] [مات .نيي] .

٤.١.٢. النبر التمييزي

يضطلع النبر في لغات ، غير العربية ، بوظيفة تمييزية *Distinctive Function* ، فيغير موقعه من الكلمة ذاتها لتغير المعنى . من ذلك ما نسميه نبر المقولة في الإنجليزية والأمازيغية ، حيث يسند النبر الفعلي ، في بعض الكلمات الثنائية المقاطع ، إلى المقطع الأول ، بينما يسند النبر الاسمي إلى المقطع الأول . ونفترض أن النبر يخصص الكلمة من حيث مقولتها ، بفعل مصاقبة دلالية صوتية كما يلي :

(١٣)

[+ اسم] [+ نبر] pro.test im.ger

[+ فعل] [+ نبر] pro.test im.ger

الإنجليزية : (احتجاج/ احتج)

الأمازيغية : (منجل/ حصد)

يسند النبر ، في مثل هذه اللغات ، فتسند معه قيمة دلالية ، وإذا انتقل إلى قيمة دلالية غيرها انتقل في الكلمة في ما يبدو أنه تخصيص عروضي موقعي لقيم دلالية ، وهذا موضوع يحتاج إلى بحث آخر .

٤.١.٣. النبر التداولي

يؤدي النبر وظائف تداولية ، حتى في اللغات التي ليس للنبر فيها وظيفة تمييزية . ففي العربية ، مثلا ، يمكن أن يوظف النبر لمعان تداولية من قبيل التعبير عن إحساس داخلي ، أو التأثير في المتلقي . أنظر إلى تمثيل ذلك في لفظ الكلمتين : مُؤْسِفٌ وأَهْلاً ، بوظيفتين تداوليتين اثنتين :

(١٤)

[+ تعبير] [+ نبر] [موأ . سيفِ] ؛ [أاهـ .لان] ؛

[+ تأثير] [+ نبر] [موأ .سيف] [أاهـ .لان]

يسند النبر فتسند معه وظائف تداولية في مواقع مخصوصة من البنية العروضية للكلمة . ويلاحظ أن إسناد تلك الوظائف ليست مقيدة بحفظ نظام إسناد النبر كما هو قائم في (١٠) ، إذ ينتقل النبر في اللفظ بتغير دلالته التداولية ؛ وهذا معناه أن ثمة نظاما لإسناد الوظائف الدلالية والتداولية يتحكم بنظام ترتيب الوقائع الصوتية

بمفهوم نظرية المفاضلة *Optimality Theory* (*Prince A.&P.Smolensky 2004/1993*) ، حيث تتنازع قيود من فصائل مختلفة بنية تمثيلية معينة ، فيسمح بخرق قيود فصيلة ثمنا لحفظ قيود فصيلة أخرى في تلك البنية .

٤.٢. دلالة النغم

النغم *Tone* علو في الصوت ينشأ عن إعمال مخصوص للوترتين والحبلين الصوتيين ، وهو درجات : نغم مرتفع ، ونغم متوسط ، ونغم منخفض ، (*Hayman L. 1975: 212+*) . وتعتبر الأنغام ، في اللغات النغمية ، بمثابة حروف صوتية ترتبط بالمقاطع ، وهي ذات وظيفة تمييزية ، إذ يكفي أن تغير نغمة بأخرى في كلمة لتحصل على كلمة أخرى مختلفة .

ليس للأنغام في العربية قيم تمييزية مثل باقي الحروف الصوتية ، إلا أنها تستعمل في منحنيات نغمية مختلفة ، أو ما يسميه تمام حسان ١٩٨٦ ، ص١٩٩ ، الموازين النغمية ، لتمثيل قيم دلالية مختلفة من قبيل الإخبار ، والتقرير ، والتعجب ، والاستفهام ، وغيرها ، وقيم تنظيمية بنيوية متصلة بها (أنظر : موهوب مورد ٢٠٠٠ : ٥٨ وما بعدها) . فلفظ جملة مثل «أَصَابَ زَيْدٌ حَاجَتَهُ» ، يمكن أن يحمل قيما دلالية غير مخصصة في مستوى الحروف الصوتية ، ولكنها تسند بمنحنيات نغمية ؛ وقد لاحظنا أن تشكيلات نغمية ، إذا استثنينا فعل النبر في إبراز بعض المقاطع ، تكون غالبة في تمثيل بعض القيم الدلالية . فباستثناء الإخبار ذي التشكيل النغمي المنخفض القار ، فإن الغالب في التقرير منحنى نغمي متوسط متناقص (متوسط – منخفض) ، والغالب في التعجب منحنى متوسط متصاعد (متوسط – مرتفع) ، والغالب في الاستفهام منحنى مرتفع متناقص (مرتفع – متوسط – منخفض) . وتتخذ تلك المنحنيات ، في تصورنا العام لتصاقب الأصوات والمعاني ، التمثيلات التالية تباعا ، حيث تصاقب قيمة دلالية نغما أو أكثر ، وينتشر كل نغم على عدد من المقاطع ضمن ما يمكن أن يعكس جانبا من فونولوجيا الأنغام كما هي في *Goldsmith J.1976* :

(١٥) أ – المنحنى النغمي الإخباري

[+ إخبار]

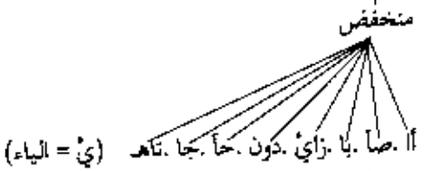

ب – المنحنى النغمي التقريري

[+ تقرير]

ج – المنحنى النغمي التعجبي

[+ تعجب]

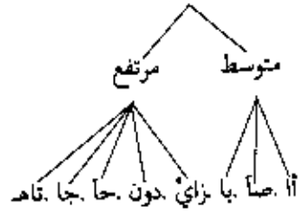

د – المنحنى النغمي الإستفهامي

[+ استفهام]

الأنغام في العربية ليست ذات قيم تمييزية ، ولكنها قد تكون دالة في منحنيات نغمية بسيطة ، مثل منحنى الإخبار في (١٥أ) ، أو مركبة مثل منحنيي التعجب والاستفهام في (١٥أ ، ب) على التوالي . والمنحنيات النغمية ، باعتبارها متواليات صوتية عروضية ، إنما تدل على معانيها بالمصاقبة ، فتورثها الألفاظ في مستوياتها التمثيلية الدنيا ، ضمن نظام عام لتفاعل المستويات الفونولوجية والدلالية .

٥. الخاتمة

عرضنا ، في هذا العمل ، لبعض مظاهر التصاقب بين الأصوات والمعاني ، أو تمثيل الوقائع الدلالية بوقائع صوتية ؛ وقد عالجنا تلك المظاهر معالجة تنضيدية مكنتنا من فهم أفضل لتعالق الأصوات والمعاني . ويظهر التحليل أن دلالة الأصوات على المعنى مؤصلة في الماهية التوليدية للنحو ، ذلك أن الأصوات تخصص معانيها تخصيصا أدنى دالا ، بما يجعل تلك التمثيلات الصوتية مميزة لتلك المعاني ، وفق مقتضيات فونولوجية أو تركيبية أو تداولية . وإن مقاربة توليدية من هذا القبيل لمن شأنها أن تسهم في تجاوز النقاش التقليدي حول اعتباطية الدليل ، ورمزية الأصوات ، وقضايا ذات الصلة .

المراجع

- ابن الحاجب جمال الدين الدويني : الشافية في علم التصريف ، تحقيق درويش الجويدي ، المكتبة العصرية ، بيروت٢٠٠٨ .
- ابن جني أبو الفتح : الخصائص ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
- جيستس ديفيد١٩٨٧ : محاسن العربية في المرآة الغربية ، أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية . ترجمة حمزة بن قبلان المزيني ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ٢٠٠٥ .
- داوود عبده ١٩٧٩ : دراسات في علم أصوات العربية . مؤسسة الصباح ، الكويت .
- الزبيدي محي الدين ابن فيض مرتضى الحسيني : شرح القاموس المسمى تاج العروس .دار الفكر ، بيروت (بدون تاريخ) .
- الزهير عبد المجيد ٢٠٠٥ : التوافق الفونولوجي في العربية الفصحى ، مبادئ التمثيل والمفاضلة . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات العربية والحامية السامية ، جامعة محمد الأول ، كلية الآداب ، وجدة ، المغرب .
- الزهير عبد المجيد٢٠٠٦ : «التخصيص الفونولوجي الأدنى في نظرية المفاضلة» ، ورقة قدمت ضمن أعمال ندوة الأيام اللسانية الوطنية التاسعة ، كلية الآداب ، الرباط (مقال مرقون) .
- الزهير عبد المجيد٢٠١٠ : «التمثيل الصوتي في الاقتصاد التواصلي» ، ورقة قدمت ضمن أعمال الندوة الدولية حول التواصل بالكلية المتعددة التخصصات بالراشدية ، المغرب ، يصدر ضمن وقائع الندوة .
- حسان تمام١٩٨٦ : مناهج البحث في اللغة . دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء .
- الساكر عبد الرحيم٢٠٠٢ : ظاهرة الإسباق في الجذور العربية : دراسة معجمية في إطار نظرية القوالب والأثول ، منشورات كلية الآداب- أكادير .
- الفارابي أبو نصر محمد بن محمد : إحصاء العلوم ، مركز الإنماء القومي ، بيروت١٩٩١ .

- الفاسي الفهري عبد القادر،١٩٩٠ : البناء الموازي : نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء .
- المدلاوي محمد،١٩٩٠ : «مبادئ المقارنة الحامية السامية على ضوء مفهوم الفصائل الصوتية الطبيعية» ، مجلة كلية الآداب-وجدة ، ع١ ، ص ص٥٣-٩٥ .
- موهوب موراد، ٢٠٠٠ : التنغيم في اللغة العربية المعيار المعاصرة : دراسة صوتية . أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات ، كلية الآداب ، بني ملال ، المغرب .
- *Archangeli D. 1988: Aspects of Underspecification theory , In Phonology, 5, 2.*
- *Benveniste E. 1974, t2: Problèmes de linguistique générale. Ed. Gallimard.*
- *Bohas G. & A. Chekayri 1991: "Les Racines Redoublées et Défectueuses en Arabe: esquisse d une analyse", in Linguistica Communicatio, vol.3, n.2.*
- *Bohas G. 1995: "Au-delà de la racine." Proceedings of The Colloquium on Arabic Linguistics; Bucharest, 1994, ed. Nadia Anghelesco& Andrei Avram.*
- *Bohas G. 1999: Pourquoi et comment se passer de la racine dans l'organisation du lexique de l'Arabe. Bulletin de la Société de Linguistique de Paris. Fascicule. Ed. CNRS.*
- *Brosnahan L. F. & B. Malmberg 1970: Introduction to Phonetics. Ed. W. Heffer &Sons Ltd, Cambridge, London.*
- *Chomsky N. 2005: The Minimalist Program, the M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts, London.*
- *Chomsky N. & M. Halle 1968: Principes de Phonologie Générative. Tr. De P. Encrevé 1973, Seuil, Paris.*
- *Elmedlaoui Mohamed 1991: Extension de la racine en chamito-sémitique , Ms. Réunion du G.L.E.C.S. Paris.*
- *Goldsmith J. 1976: Auto segmental Phonology. Bloomington: Indiana University Linguistic Club. Ms.*

- *Hayman Larry M. 1975: Phonology: Theory and Analysis. By Holt, Rinehart and Winston.*
- *Katamba F. & J. Stonham 2006: Morphology. Modern Linguistics series, ed. Palgrave Macmillan, second edition.*
- *McCarthy J.J. 1979: Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology. Ph.D. M.I.T. Ms.*
- *McCarthy J. J. 1981: Aprosodic Theory of Nonconcatinative Morphology . in Linguistic Inquiry, 12, pp373-418.*
- *McCarthy J. J. 1989: Lineaar Order in Phonological Representation . In L. I. v.20, N.1, pp71-99, by the M.I.T.*
- *McCarthy J. J. & A. Prince 1986: Prosodic Morphology , University of Massachusetts; Amherst and Branders University. Ms.*
- *McCarthy J. J. & A. Prince 1990: Prosodic Morphology and Templatic Morphology , Uni. Of Mass, Ms.*
- *McCarthy J. J. & A. Prince 1993: Prosodic Morphology I: Constraint Interaction and Satisfaction. Univ. of Mass. Amherst and Rutgers University.*
- *Prince A. & P. Smolensky 2004/1993: Optimality Theory: Constraint Interaction in Generative Grammar. Blackwell Publishing.*
- *Saussure de Ferdinand 1916: Cours de Linguistique Générale. ed. 1972, Payot, Paris.*
- *Younes Rebecca J. 1983: The representation of Geminate Consonants . The University of Texas at Austin. Ms.*

المنهج التداولي في التراث
(مثال: الرضي الأستراباذي)

آمال بن غزي(*)

تمهيد:

فتح المنهج الوظيفي للغة آفاقاً جديدة في الدرس اللغوي، متجهاً بقوة إلى المعنى؛ فبدأ بدلالة المفردة ثم الجملة وانتهى بدلالة الخطاب والسياقية والنحو الوظيفي، وصُنِّفَتْ التّداولية ضمن ثلاثية موريس لدراسة اللغة الطبيعية، فكانت ثورة في الدراسات اللغوية، ولئن كان منشأ المباحث الأولى فلسفياً، فهي تهتم بعناصر الموقف الخطابي جميعها، وكل ما يؤثّر فيه، من سياق الحال أو المقام، وحال المتكلم والمخاطب وصلتهما بالخطاب، وثقافة كل منهما، فظهرت مفاهيم كالقصد والإفادة، والتبليغ، والافتراض المسبق؛ وظهرت كذلك نظريات، منها أفعال الكلام، والملاءمة، والحجاج، والاقتضاء، والاستلزام التخاطبي...

وإذا كانت اللسانيات البنيوية قد حصرت عنايتها في مكونات النص الداخلية، فإن التداولية تجاوزت هذه المكونات، فتعمقت في المكونات الخارجية المؤثرة في المفهوم الناتج عند المتلقي، وَتَتَبَّعَتْ مقاصدَ المتكلِّم التي يفهمها المتلقي؛ وهي وإن كانت غير صريحة أو مباشرة، فإنها تنقل رسالة مفهومة القصد.

وفي أثناء استكشافنا هذا الدرس الحديث، فاجأتنا نقاط تقاطع وتماس كثيرة بين النظرية التداولية والدرس اللغوي التراثي في عدة مباحث، منها ما كان مبثوثاً في النحو، ومنها ما انضوى تحت مباحث البلاغة، وعلوم التفسير، بل منها ما استقر متكاملاً في أصول الفقه الإسلامي.

وقد تعددت أشكال الاهتمام بدراسة الخطاب عند العرب، فتناولوا نص

(*) جامعة قاريونس- بنغازي/ ليبيا

الخطاب في ذاته ، ودرسوا ما يرتبط بالمتكلم وطريقة أدائه ، والمخاطَب وكيفية تلقيه ، ومطابقة الخطاب لمقتضى الظاهر ومخالفته ، ومناسبات الخطاب . . . إلى غير ذلك من المسائل التي يمكن أن يجمعها موضوع اللسانيات التداولية ؛ ويمكن من ثم أن تمثل -بحق- مبادئ رائدة للتفكير التداولي اللغوي عند العرب .

وفي هذا الصدد يقول محمد سويرتي : «إن النحاة والفلاسفة المسلمين ، والبلاغين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يَذيع صيتُه بصفته فلسفة وعلماً ، رؤيةً واتجاهاً أمريكياً وأوربياً ، فقد وُظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة»[1] .

ولقد ذهب أحمد المتوكل إلى أن الإنتاجَ اللغوي العربي القديم يؤول في مجموعه (نحوه وبلاغته وأصوله وتفسيره) إلى المبادئ الوظيفية[2] .

يهتم هذا البحث في مكنونه بإيضاح مكانة الدرس اللغوي العربي القديم في مراحل تطور الدروس اللغوية حتى العصر الحديث . ويبيّن أن أهمّ ما يميّز الدرس اللغوي العربي القديم قيامه -منذ بداياته- على دراسة اللغة في أثناء الاستعمال ، فكانت أهدافه ومعاييره تداولية . وربما كان موضوع تصنيف الجمل إلى خبرية وإنشائية من أهم المواضيع التي درسها البلاغيون ، ووظفها النحاة في درس اللغة وتراكيبها .

الخبر والإنشاء عند الرضي

الخبر والإنشاء من التقسيمات المعروفة في التراث اللغوي العربي ، وأكثر ما تُعرف هذه الظاهرة في أبحاث البلاغة القديمة ، وعند علمائها ، وبخاصة في علم المعاني ، وقد بحث مسعود صحراوي في ظاهرة الإنشاء والخبر بتفصيل علمي دقيق عند البلاغيين والأصوليين[3] ، وحتى عند من عدّهم من النحاة ، وخصّ منهم عبد

(١) محمد سويرتين ، اللغة ودلالاتها ، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي ، مجلة عالم الفكر ، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دولة الكويت ، مج٢٨ ، ع٣ ، يناير/ مارس ٢٠٠٠ ، ص٣٠ .

(٢) أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، مدخل نظري ، منشورات عكاظ ، المغرب ، ١٩٨٩ ، ص٣٥ .

(٣) التداولية عند العلماء العرب ، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، مسعود صحراوي ، دار الطليعة- بيروت ، ط١ ، يوليو ٢٠٠٥ ، ص ص٤٧-١٢٧ .

القاهر الجرجاني . ومن بين ما لفت نظري ما أثبته عن الرضي الأستراباذي في تحليلاته النحويّة ، التي اتسمت بأسلوب وظيفي يقترب من المنهج التداولي ، مما شجعني على مزيد بحث ، بقصد استخراج ما ينمّ عن ميل الرضي إلى المنهج التداولي في معالجاته للتراكيب النحوية ، واستناده للعناصر غير اللغوية في تعليل الظواهر اللغوية المختلفة ، وحتى التراكيب المستقاة عن العرب في سمت كلامهم . وقد بُهرت بما في كتاب الرضي -وبخاصة شرحه على الكافية- ضمن استعادته للمنهج الأول للمعالجة النحوية التي ابتدعه سيبويه بمناقشات تهتم بعناصر الخطاب جميعاً ، بل أحياناً يفترض محادثة وهميّة ليتبيّن ذلك السياق .

يكاد -الرّضي- أن يكون قد وضع أُسساً لتنظيرات تداولية ، لم يقل بها نحويٌّ قبله ، ربما لسعَة ثقافته الفقهية ، والبلاغية ، مما أثّر في تحليلاته النحوية ، وهذا ظاهرٌ جداً في تجاذب هذه العلوم في تحليلاته ، وظهورها في بعض أحكامه .

يقسّم الرضي الكلام تقسيماً ثنائياً : خبراً ، وإنشاءً -وهو مُتّبع في هذا لمن سبقه- ويضع تعريفاً تداولياً لكل منهما . فيقول : «الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم أن له خارجاً موجوداً في أحد الأزمنة مطابقاً لما تكلم به ، فإن طابقه سمّيَ كلامه صدقاً وإلاّ كذباً ، والإنشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك ، بل إنما يحصّل المتكلم المعنى الخارج ، بذلك الكلام»[1] .

ولكن يُسجل للرضي أنه أوّل من ابتدع تقسيم الإنشائية إلى قسمين ، فيقول : «الإنشائية : إما طلبية أو إيقاعية»[2] . وربما كان سُبِق إلى ذلك ، فقد قسّم البلاغيون الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي ، أما في الدرس النحوي ، فكان أوّل من فصّل في ذلك ، فعرّف الطلبية بقوله : «لست على يقين من حصول مضمونها»[3] ، وتتضمن : «إما دعاءً ، نحو : رحمك الله ، وإما أمراً»[4] ، و«نحو : هل أنت قائم ، وليتك ، أو

(١) شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي- ليبيا ، ط٢ ، ١٩٩٦ ، ١٤٩/٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٤٩/٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٤٩/٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ١١/٤ .

لعلك قائم ، وكذا نحو : اضربْ»[1] ، و«وهل ضرب زيد ، ونحوه»[2] ، وأمّا الإيقاعية فهي : «مقصوده [المتكلم] إيقاع مضمونها»[3] ، «نحو : بِعتُ ، وطلّقت ، . . .»[4] ، ونحو : «وأنت حر»[5] .

الرضي إذن ، هو مبتكر مصطلح (الإيقاعي) بلا منازع ، سواء أكان للعمل اللغوي أم للجملة أم للكلام ، فجعله قسيم الطلب في مجموعة الإنشائيات التي يقابلها الإخبار . ويمكن توضيح تقسيم الرضي للكلام من خلال الخطاطة التالية :

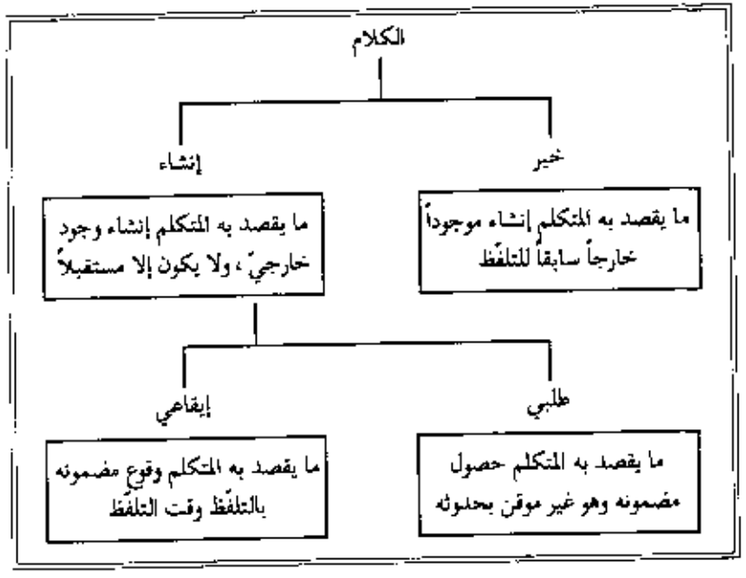

خطاطة (١) تقسيم الرضي للكلام أو الجملة أو العمل اللغوي

(١) المصدر نفسه ، ٣٢/١ .

(٢) المصدر نفسه ، ١/ ١٨٥ .

(٣)المصدر نفسه ، ٤٠/٢ .

(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٥) المصدر نفسه ، ١/ ٣٢ .

ويثبت للخبرية الأصالة ، ويجعل الإنشائية فرعاً عليها[1] ، ونلحظ إثباته ذلك في إيجاد معنى الإنشاء في (كم الخبرية) ، فيرى أنها تتضمن الاستكثار ، وفي (رُبَّ) دلالتها على الاستقلال ، فالاستكثار والاستقلال غير موجودين بالفعل في الواقع الخارجي ، ولم يقصد المتكلم الإخبار عنهما ، وإنما إنشاء مدحه لما هو موجود بالفعل ، فالجملة تتضمن واقعاً وآخر ممكنَ الوقوع ، وبهذا يثبت الرّضي أن الخبر قد يتضمن الإنشاء ، يقول : «فإنما تُنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه ، حتى يكون خبراً ، بلى ، تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الموجودة خارجاً ؛ ولو كان إخباراً صِرفاً عن جَودته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب ، . . . فهو جزؤه الخبر ، وكذا الإنشاء التعجبي ، والإنشاء الذي في (كم) الخبرية ، وفي : رُبَّ»[2]

وفي تأكيد تصديعه لمعيار ثنائية الكذب والصدق ، يستمر الرضي في معالجته الفلسفية ، ليؤكد عموم الفعل الكلامي لكل ما يصدر من تلّفظ من المتكلّم ، سابقاً بذلك أوستين في تصديع هذا المعيار ، فيقول : «يطّرد ذلك في جميع الأخبار . . . إذا قلت : زيد قائم وهو خبر بلا شك ، لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار ، لا يقال أنك أخبرت أو لم تخبر ، لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار ، بل يدخلانه من حيث القيام ، فيقال : إن القيام حاصل أو ليس بحاصل»[3] .

كان الرضي إذن أوّل من صدّع معيار الثنائية :الكذب والصدق ، في تمييز الجمل الخبرية قبل أوستين ببضعة قرون!!

الفعل الكلامي عند الرضي

يسبق الرضي أوستين في وضع هيكلية لنظرية أفعال الكلام ، بل يسبقه بتوضيح مفهوم الفعل الكلامي نفسه ، ويعرّفه بأنه : «يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له»[4] ، ومثّل بلفظ (بِعْتُ) فجعل البيع حاصلاً بمجرد التلفظ ، يقول : «البيع

(١) المصدر نفسه ، ١٥٧/٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٣٨/٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ٢٣٨/٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٢/٤ .

يحصل في الحال بهذا اللفظ»[1] ، ويقول أوستين : «وعندما أقول في الكنيسة أو عند من يكتبون العقد : (نعم ، أقبل الزواج بها) فأنا في هذا المقام لا أذيع خبراً ولا أنشره : بل إن لسان حالي يقول : (رضيت بالزواج)»[2] .

وقسّم الفعل الكلامي إلى خبري ، وطلبي ، وإيقاعي ، وضمّ النوعين الأخيرين (الطلبي والإيقاعي) في مجموعة واحدة هي الإنشائيات ، وعرّف هذه المفاهيم تعريفات تداولية ، تجعله سابقاً لمنظّري نظرية الأفعال الكلاميّة في وضع الأسس المنهجية لهذه النظرية . وهكذا عرّف الفعل الكلامي الخبري بما يلي : هو اللفظ المقصود منه الإخبار ، فنراه يقول : «أنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار»[3] ، في تفصيل يشبه ما أورده العلماء الغربيون في تفسير الفعل الكلامي (الإخباريات) : ويجعله «يطّرد ذلك في جميع الأخبار»[4] ، ومجموعة الإنشائيات هي : التي يُنشئ المتكلم بها مضمون القول ويحدثه ، ولم يكن موجوداً قبل تلفظه ، فهو يقوم بفعل قول : «إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فإنما تُنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة»[5] ، يقول أوستين : «العبارة المتلفظ بها (نعم) [إني أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية] ، كما ننطق بها أثناء مراسيم حفلة الزواج . ويجب أن نقول هنا ، أننا عندما نتحدث بهذا الكلام ، فنحن في حال إنجاز شيء ما ، وبعبارة أوضح في حال إنشاء الزواج أكثر مما نحن في حال الإخبار بالشيء»[6] .

ويعرّف الفعل الطلبي بأنه : ما أراد المتكلم حصوله على غير يقين منه

(١) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٢) نظرية أفعال الكلام العامة ، كيف تنجز الأشياء بالكلام ، أوستين ، تج : عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ، ١٩٩١ ، ص١٧ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ٤/٢٣٨ .

(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٥) المصدر نفسه : ٢/٤٠

(٦) نظرية أفعال الكلام ، أوستين ، ص ٢٦ .

بحصوله[1] ؛ كالدعاء ، والأمر[2] ، والاستفهام[3] ، والتمني ، والترجي[4] ، يذكر الرضي أنّ الطّلب ستة أشياء تارة[5] وثمانية تارة أخرى[6] ، هي : «الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والتحضيض ، والدعاء ، والنداء»[7] ، وميّزه بتمحضه للاستقبال[8] عن الإنشائي الذي وصفه بتجرده من الزمان[9] ، والطلبي قسم من الإنشائي بدليل جعله صفة للإنشائي أحياناً فيقول الإنشاء الطلبي ؛ والقسم الآخر من الإنشائي ، الذي يقابل الطلبي هو الإيقاعي . فيقسم مجموعة الإنشائيات إلى نوعين مختلفين حسب قصد المتكلم (طلبي وإيقاعي)[10] .

والإيقاعي هو ما قصد المتكلم إيقاع مضمونه بالتّلفظ وقت التلفظ[11] ، ويشمل ألفاظ تحقيق البيع والطلاق[12] والعتق[13] . . وغيرها مما يقع ويتحقق بالتلفظ .

ويزيده تفصيلاً من حيث مقصود المتكلم ، والإفادة الحاصلة للمتلقي ، فيقول : «كل كلام لا بدّ فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري : إفادة المخاطب بمضمونه . . . وأمّا الحامل على الكلام الطلبي ، فكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إما لذاته أو لغيره ، . . . وأما الخبر ، فإنه إذا ورد ، حمله المخاطب على أنه إنما

(١) شرح الرضي على الكافية ، ٢/٤٠

(٢) المصدر نفسه ، ٤/١١

(٣) المصدر نفسه ، ١/ ١٨٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ١/٣٢

(٥) المصدر نفسه ، ٤/٤٣

(٦) المصدر نفسه ، ٤/١١٨

(٧) المصدر نفسه ، ٤/١١٠

(٨) المصدر نفسه ، ٤/١١٤

(٩) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(١٠) المصدر نفسه ، ٤/٢٣٨

(١١) المصدر نفسه ، ٢/٤٠

(١٢) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(١٣) المصدر نفسه ، ١/ ٣٢

تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه»[1] ، ولا أظنه يعني بلفظ «الحامل» إلاّ القصد والغرض .

والخطاطة التالية توضح تصنيف الرّضي للأفعال الكلامية التي كان يستعمل مصطلح «المعاني» للدلالة عليها :

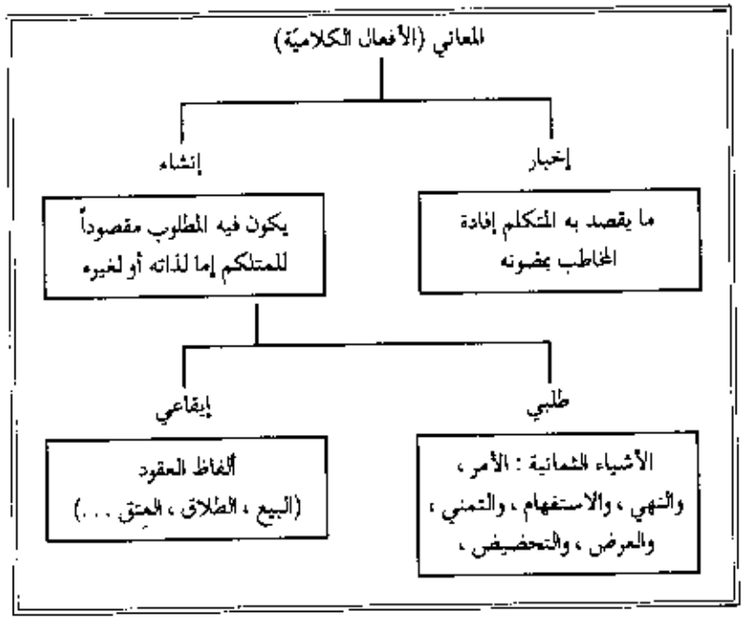

خطاطة (٢) تصنيف الرضي للأفعال الكلاميّة

بل يسبق في تحديد خصائص الفعل النحوي الذي يتضمنه الفعل الكلامي الإيقاعي ، فيقول : «وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل ، هو الماضي ، نحو : بعت ،/ واشتريت»[2] ، بعكس تحديد النظرية التداولية الحديثة التي

(١) المصدر نفسه ، ٤/١١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ٤/١١-١٢ .

خصّت الفعل المضارع بصيغة المتكلم لهذا الفعل الكلامي[1] ، ويبدو أنه خصيصة من خصائص اللغة الإنجليزية ، أما في اللغة العربية فإن الفعل الماضي يغلب على الفعل الكلامي الإيقاعي كما حدّده الرضي في أمثلته السابقة ، وإن كان يقع بغيره .

استعمل الرضي مصطلحاً محدداً للدلالة على الفعل الكلامي المتضمن في القول ، ولم يَحد عنه ، بل كان حريصاً على توضيحه كلما سنحت له الفرصة من تلك المواضع ، قوله : «وأن معنى : ما دل على معنى في نفسه ، أي لا باعتبار غيره ، كقولهم : الدار قيمتها في نفسها كذا ، أي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد أو غير ذلك . . . . وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً ، . . . وقد يكون جملة ، كما في : هل زيد قائم ، لأن الاستفهام معنى في الجملة ، إذ قيام زيد مستفهم عنه ، وكذا النفي في : ما قام زيد ، إذ قيام زيد منفي ، فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره»[2] .

ويقول : « ولا شك أن التّخصيص والعرض والاستفهام والنّفي/ والشّرط والنّهي معانٍ تليق بالفعل »[3] ، ويعضد هذا الرأي ما أثبته محمد الشاوش إذ يقول : «المعاني -وهي تلك التي أصبحت تسمّى أعمالاً لغويّة- كالأمر والنّهي والنّداء والمدح والذّم والتّخصيص»[4] .

الأفعال الكلامية في حروف المعاني

ويلفت نص الرّضي السابقُ نظرنا إلى ظاهرة لم تتخلف في النظرية النحوية العربية ، وهي تسمية النحاة للحروف التي تضيف معنى للجملة أو تغيّره «حروفَ المعاني» وهذا دليل على أنهم جعلوا للكلام معنى مفرداً ، هو ما يتطابق مع تعريف مصطلح «الفعل الكلامي» في النّظرية التداولية الحديثة ، وجعل نحاتنا تلك المعاني

(١) يُنظر : المدارس اللسانية المعاصرة ، تعمان بوقرة ، مكتبة الآداب- القاهرة ، ص١٩١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ، ١/٣٦

(٣) المصدر نفسه ، ١/٤٧٠ .

(٤) أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة «تأسيس نحو النص» : محمّد الشّاوش ، مج٢ ، جامعة منوبة ، كلية الآداب - المؤسسة العربية للتّوزيع- تونس ط١ ، ٢٠٠١ ، سلسلة اللسانيات ، مج١٤ ، ص٨٤٢-٨٤٣

التي تؤديها الحروف ، بمعنى الفعل أو فيها رائحة الفعل ، بل إنهم اشترطوا ذلك لعملها الشكلي في الجملة . يقول د .صحراوي في ذلك : «وأما المعاني والإفادات التي تُستفاد من تلك الحروف أو الأدوات ، . . . فنراها ممثلة بصدق ودقة لنظرية الأفعال الكلامية كما يتصورها الفكر المعاصر ، ولذلك صحّ في تصورنا أن تُعدّ تلك المعاني والإفادات والمقاصد (أفعالاً كلامية) باعتبارنا نتعاطاها عبر الرؤية التداولية ، ومن ثَمّ فنحن لا ننظر إليها على أنها مجرد دلالات ومضامين لغوية ، وإنما هي ، فوق ذلك ، أفعال كلامية ترمي إلى صناعة أفعال ومواقف اجتماعية أو ذاتية بالكلمات»[1] ولنتخذ مثالاً لذلك : في حرف (ما) في معنيين اثنين فقط ، هما : الاستفهام والتنكير ، لضيق المقام لتفسير معانيها جميعاً ؛ بله تفسير حروف المعاني كلها .

١- ما الاستفهامية

يقول الرضي عن أنواع ما « . . والاستفهامية نحو : ما صناعتك؟ وما صنعت؟ ويدخلها معنى التحقير ، كقوله :

يا زبرقـــان أخـــابني خَلَف
مـــا أنت وَيْبَ أبيك والفـــخـــر؟

ومعنى التعظيم ، كوله :

يا ســـيـــداً مـــا أنت من ســـيِّـــد
مـــــوطَّأ الأكناف رحب الذراع؟

و : (الحاقة ، ما الحاقة) ، ومعنى الإنكار نحو : «فيم أنت من ذكراها» ، أي : لا تذكرها ، على أحد التأويلات»[2] .

يجعل الرضي هنا لما الاستفهامية ثلاثة أفعال كلامية غير مباشرة ، هي : التحقير ، والتعظيم ، والإنكار ، على الرغم من أن الجمل التي وقعت فيها (ما) لم تختلف نحوياً أو دلالياً ؛ فإن حاول متعلم اللغة العربية من غير ناطقيها أن يعرف

(١) التداولية عند العلماء العرب ، ص٢١٧ ، وينظر البحث (الأفعال الكلامية في حروف المعاني) ص ص٢١٥-٢١٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٤٩-٥٠ .

الفرق ما استطاع ، لأن هذه المعاني إنما تُعْرَفُ بعناصرَ أُخَر غير لغوية ، هي السياقُ الاجتماعي والثقافي ، مثلاً : البيت الأول لمعرفة سياق القصة وشخصية الزبرقان وموقف الشاعر من المذكور وموضوع القصيدة هجاء ، لذا كان التحقير أقرب إلى ذهن المتلقي المتوافق والمتكلم في المرجعية الثقافية وموضوع القصيدة والعلاقة بين الشاعر والمقولة فيه . . فإذا ما نظرنا في البيت الثاني : (يا سيدا ، ما أنت من سيد . . .) يمكن أن تكون تحقيراً لولا أنها قيلت في الرثاء الذي يعني مدح الميت ، وبذلك ينتفي الفعل الكلامي التحقيرُ ليكون مدحاً وتعظيماً . .

وفي الآية لأننا نعلم أن الحاقة هي القيامة ونعلم أهوالها من خبر النبي -صلى الله عليه وسلم- والقرآن لنا ، فعلمنا أن الفعل الكلامي المقصود هو التعظيم وربما الترهيب ، ففي قولنا مثلاً لمن يخبرنا بأن قطّاً أمام الباب : القط ما القط؟ نجد أن الفعل الكلامي الذي حصل هنا هو التحقير ، فلا يمكن أن نخاف من قط ، فكيف تحقق هذا على الرغم من التركيب النحوي المشابه للآية؟ ويشرح الرضي ذلك ويفصل فيه على الرغم من عدم علاقته المباشرة بالتركيب والإعراب .

٢- ما التي تلي النكرة

«وفائدة (ما) هذه : إما التحقير نحو : هل أعطيت إلا عطاء ما ، أو للتعظيم نحو : لأمر ما جدع قصير أنفه ، و :

عـــزمت على إقـــامـــة ذي صـــبـــاح
لأمـــر مـــا يســـوّد من يســـوّد؟

أو التنويع ، نحو : اضربه ضرباً ما ، أي نوعاً من أنواع الضرب أيّ نوع كان .

وتجتمع هذه المعاني كلها في الإبهام وتأكيد التنكير ، أي عطية لا تعرف من حقارتها ، وأمر مجهول لعظمته ، وضربا مجهولاً غير معين»[1] .

نلحظ أن الرضي يعبر عن الفعل الكلامي بـ (الفائدة) أو (المعاني) ، فهل قصد المعنى الاستعمالي أو المعنى المقصود ، أو المعنى التداولي؟ وكلها بمعنى واحد .

وفي هذا النص يستعمل الرضي لفظ (عَلَم) للدلالة على فعل الكلام المتحقق من اللفظ غير الدالّ عليه حرفياً ، أي فعل كلام غير مباشر ، فهو يؤكد أن هذا

(١) شرح الرضي على الكافية ، ٣/٥٢-٥٣

التركيب المتكوّن من المبتدأ والخبر -فهو كلام تام المعنى- مقصود المتكلم منه الوعيد ، أي أنه يحقق الوعيد بمجرد التلفظ به ، ويفهمه السامع ، لدلالة العرف والاستعمال عليه . «وأما : أولى لك ، فهو عَلَم للوعيد»[1] .

أفعال القلوب عند الرضي

يثبت النحاة العرب نهجهم التداولي بإفراد باب خاص لأفعال القلوب ، وتسميتها ، وعلّلوا ذلك باختصاصها بالمشاعر من ظن واعتقاد وعِلْم . وقد أوضحوا قصدهم من ذلك الإفراد ، وتخصيص باب خاص بها ، بكونها تختلف عن الأفعال العادية في اللغة التي تفيد أحداثاً .

فصّل الرضي -في مستهل شرحه لقول ابن الحاجب في تحديد أفعال القول- أن يقسم الجمل التي تدخل عليها الأفعال إلى قسمين رئيسين هما :

١) جمل مقصود منها حكاية لفظها .

٢) جمل المقصود منها معناها دون لفظها .

وهذا تقسيم استعمالي تداولي أكثر مما هو دلالي أو تركيبي . ويلاحَظ أنه يقسمها على أساس مقصود المتكلم ، فهو يراعي هنا فرضين مهمين في المنهج التداولي هما : القصدية ، والمتكلم ، فيقول «إذ القصد حكاية اللفظ ، فيجب مراعاة المحكي»[2] .

فقوله (القصد) يعني به النية المراد تبليغها للمتلقي ، و هي الإخبار هنا ، أي توصيل الخبر من دون زيادة .

وقوله (المحكي) يعني به القول ، أي اللغة أثناء الاستعمال في الموقف الكلامي الفعلي ، ولا أظنّه يعني إلا مفهوم التبليغ في النظرية التداولية الحديثة .

ويستبعد أفعال المقاربة من قسمته كونها لا تدخل على الجمل في الأصل ، ولكنها ترفع فاعلها الحقيقي[3] .

ويجعل أفعال القلوب قسيما أولياً للقسم الثاني ، فهي من الأفعال التي تطلب

(١) المصدر نفسه ، ٢٤٨/٣

(٢) المصدر نفسه ، ١٤٧/٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٤٨/٤ .

مفعولاً ، ويقسمها إلى أقسام سبعة معتمداً منهجاً تداولياً ، مراعياً الاستعمال اللغوي لهذه الأفعال في المواقف الكلامية ، مفصلاً فيما يطرأ عليها من تغير أو اختلاف في المعاني التداولية . وأقسامها هي :

١) ما استعمل «للظن فقط ، وهي : حَجَا يحجو ، بمعنى ظن ، خال يخال ، وحسب يحسب ، وكذا هَبْ ، غير متصرف»[1] ؛

٢) ما استعمل «لليقين فقط ، وهو (علم) بمعنى (عَرَف) . . . وأجاز هشام ، إلحاق (عَرَف) ، و(أبصرَ) بِعَلِمَ ويُستعمل (دَرَى) بمعنى عَلِمَ ، وتعلَّمْ ، أمراً بمعنى (اعلم) ، لكن لا ينصبان المفعولين . . . وإن كان (دَرَى) بمعنى (خَتَلَ) ، و(تعلَّم) ، من : تعلَّمت الشيء ، أي تكلفت علمه ، فليا من هذا الباب»[2] .

وهذا تفصيل للأفعال على أساس دلالاتها ووظيفتها في الخطاب ، بل أحوال استعمالها ومعانيها التداولية .

ويلفت النظر في تفصيله لأصول المحادثة في (تعلَّم) بمعنى (اعلم) وهو تفصيل تداولي من دون شك فيقول : «ولا يُتصرَّف في (تعلَّم) بمعنى : اعلم ، فإذا قيل لك : تعلَّم أن الأمر كذا ، فلا تقول : تعلمت ، بل : عَلِمت»[3] .

٣) وما استعمل «للظَّنِّ في الظاهر ، مع احتماله في بعض المواضع لليقين ، وهو (ظَنَّ) لا بمعنى اتَّهمَ . . . ومعنى الاتهام : أن تجعل شخصاً موضع الظن السيء»[4] .

٤) ما استعمل «للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معيَّنة ، سواء كان مطابقاً ، أو لا ، وهو (رأى) . . . قال تعالى : (إنَّهُم يرونه بعيداً)[5] ، وهو غير مطابق ، (ونراه قريباً)[6] ، وهو مطابق»[7] .

(١) المصدر نفسه ، ٤٤٩/٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٤٩/٤-١٥٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٥٠/٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٥٠/٤ .

(٥) الآية ٦ من سورة المعارج .

(٦) الآية ٧ من سورة المعارج .

(٧) شرح الرضي على الكافية : ١٥٠/٤ .

٥) ما استعمل «لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق ، نحو : عَدَّ وجَعَلَ ، فإذا كانا بالمعنى المذكور ، ولِيتهما الاسمية المجرَّدة ، نصبا جزأيها . . . قال تعالى : ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً﴾[١] ، أي اعتقدوا فيهم الأنوثة»[٢] .

٦) ما استعمل «للقول بأن الشيء على صفة ، قولاً غير مستند إلى وثوق»[٣] .

٧) ما استعمل «لإصابة الشيء على صفة ، وهو وَجَدَ ، وألفى ، وعُدَّ من أفعال القلوب ، لأنك إذا وجدت الشيء على صفة ، لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوماً»[٤] .

وهذا تفصيل بعيد عن الشكلية ، يتخذ فيه الرضي من وظيفة الكلمة في الاستعمال أساساً له يعتمده في التصنيف والعمل ، مراعياً فيه أسساً تداولية ، هي : اعتقاد المتكلم وظنه ؛ ومعارفه السابقة على التلفظ بالنص ؛ والموقف الحالي للخطاب وأحوال المشتركين فيه ، بل حتى أحوال المتكلم نفسه في الموقف الكلامي ، وأساس صدور حكمه ، إن كان عن عِلْم أو ظَنّ .

يقول في بيان قول ابن الحاجب في تعريفها : «قوله : تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه ، أي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه ، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد ، وقوله : هي عنه على حذف المضاف ، أي : حكمها عنه ، أي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر ، صادر عنه ففي قولك : علمت زيداً قائماً ، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر ، على المبتدأ ، الذي هو زيد ، صادر عن عِلْم ، وفي : ظننت زيداً قائماً : عن ظن»[٥] .

الإشاريات عند الرضي:

تتحدد الإشاريات في النظرية التداولية الحديثة بـ : الأسماء الموصولة وأسماء

(١) الآية ١٩ من سورة الزخرف .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، ٤/١٥١ .

(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٥) المصدر نفسه ، ٤/١٥٣

الإشارة ، والضمائر ، وظروف الزمان والمكان ، كونها تشير إلى معيَّن في سياق الخطاب ، فتختلف دلالاتها حسب السياقات المختلفة ، وهي تتخلى عن دلالتها القديمة إذا دلت على موضوع جديد ، «إذ تتغير إشاريته على الدوام ، ويصبح تعميم الوصف أو المفهوم غير كاف لتحديد (هذا) ، وبإيجاز ، يخضع (هذا) لعلاقة استعمال الكلمة ، مع ما ترتبط به هذه الكلمة»[١] .

عرف النحاة العرب الإشاريات باسم المبهمات ، إشارة إلى أن المبهمات من الكلمات التي لا تُفهم ولا يتضح معناها إلا في سياق الاستعمال ومع معضدات غير لغوية واضحة للمستمع . فيقول الرضي : «ويعني بالمبهمات : أسماء الإشارة والموصولات ، . . . ، وإنما سميت مبهمات ، وإن كانت معارف لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسيّة إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب لأن بحضرة المتكلم أشياءٌ يحتمل أن تكون مشاراً إليها ، وكذا الموصولات ، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب عند النطق به ، وكذا ذو اللام العهدية»[٢] .

يأتي تعريف الرضي للمبهمات هنا شبه مطابق لتعريف الإشاريات عند أرمينكو : «تعابير تختلف إحالتها بالضرورة ، بحسب ظروف استعمالها ، أي وفقاً للملفوظها في السياق»[٣] ، وبحسب روسل «لها دلالة ثابتة ، بمعنى من المعاني ، إلا أنها لا تدل إلى ما تشير إليه كاسم ، إذ تتغير إشاريته على الدوام»[٤] .

ولكنه يُدرج لام العهد في المبهمات في حين أن الإشاريات في النظرية التداولية الحديثة تشمل ، فضلاً عن الموصول وأسماء الإشارة ، الضمائر وظروف الزمان والمكان ، لكونها تتفق في إبهامها وضعاً ، ولا يتحدد معناها إلا في سياق الخطاب الحاصل بين متكلم ومخاطَب ؛ وهي عند الرضي ، مفتقرة إلى مفسر ، لذا شُبهت بالحروف ، وكان هذا الشبه علة بنائها[٥] .

وعند استعراضنا تعريف الرضي لأقسام الإشاريات الأربعة ، نرى مدى توافقه

(١) المقاربة التداولية ، فرانسواز أرمينكو ، ترجمة د .سعيد علوش ، مركز الإنماء القومي ، ص ٤٢-٤٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ، ٣/٢٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٤٠ .

(٤) المصدر السابق ، ص٤٣ .

(٥) يُنظر : المصدر نفسه ، ٢/٤٠٢ .

والمنهج التداولي الحديث ، حيث نراه يعرّف كلاً منها تعريفاً وظيفياً ، ويبتعد تماماً عن التعريف الحدّي المعروف عنده بالتحديد الأرسطي أو بالتعريف الشكلي ، فيجمعها بتعريفاته المتشابهة ، وإن لم يجمعها في باب مخصوص ، فكانت تعريفاته كالتالي :

١ . الموصولات : «وإنما بنيت الموصولات . . . لاحتياجها في تمامها جزءا ، إلى صلة وعائد ، كاحتياج الحرف إلى غيره في الجزئية»[١] .

٢ . الظروف : «وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف ، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف»[٢] .

٣ . الضمائر : «وإنما بنيت المضمرات ، إما لشبهها بالحروف وضعاً ، على ما قيل . . .وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسّر ، أعني الحضور للمتكلم ، والمخاطب ، وتقدم الذكر في الغائب ، كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهم به معناه الإفرادي»[٣] .

٤ . أسماء الإشارة : «اعلم أن أسماء الإشارة بنيت عند الكثيرين ، لتضمنها معنى الحرف»[٤] ، «وقيل : إنما بُنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها . . . كاحتياج الحرف إلى غيره»[٥] .

بالرجوع إلى النصوص السابقة ، والنظر في تعليل الرضي بناءَ الإشاريات السابقة ، نجد اتفاقاً على تعيين صفتين ملازمتين لها جميعاً ، وهي صفاتٌ لا علاقة لها بالدلالة الوضعية ، أو بالتركيب الصرفي أو النحوي ، وإنّما لها علاقة بصفاتٍ لا تظهر إلا أثناء الاستعمال في الموقف الخطابي . هاتان الصفتان هما :

١ : الإبهام الملازم لها وضعاً .

٢ : عدم اتضاح مدلولاتها إلاّ في التركيب اللغوي أثناء الاستعمال في السياق .

وتشبيه الرضي للأربعة يشير انتباهنا إلى شمله إياها بمجموعة واحدة ، توافق التصنيف التداولي الحديث في باب الإشاريات ، ويتفق -كذلك- وتعريفها وفقه .

(١) المصدر نفسه ، ٣/٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ٣/١٦٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢/٤٠١-٤٠٢

(٤) المصدر نفسه ، ٢/٤٧١

(٥) المصدر نفسه ، ٢/٤٧٢ .

وسنبدأ بتفصيل بعض المعالجات التداولية للرضي في هذه الأربعة ، التي تضم :

أولاً: أسماء الإشارة

يعرفها الرضي تعريفاً يشمل وظيفتها في التبليغ -كما أسلفنا- ويتضح في قوله في تعليل بنائها : «وقيل : إنما بُنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها ، وهي إما الإشارة الحسيّة ، أو الوصف ، نحو : هذا الرجل كاحتياج الحرف إلى غيره»[١] . وينتبه الرضي إلى أن حدّه أسماء الإشارة بهذا الحدّ ، إنما يُلبس بالضمائر ولام العهد ، للشبه الواقع بينهما في الحد ، فيحترز من ذلك بقوله : «إن المراد بقولنا : مشار إليه : ما أشير إليه إشارة حسيّة أي بالجوارح والأعضاء ، لا عقلية»[٢] ، وأثبت أن مطلق لفظ الإشارة يطلق على الحسيّة فإن أُريد التخصيص أضيف المخصص إليها . وهذا يوضح أن المجال الذي يتحدث عنه الرضي ، إنما هو المجال الاستعمالي للغة وقت التخاطب ، ممّا يدخل فيه عناصر غير لغوية ؛ من إشارات حسيّة بالجوارح والأعضاء .

يتخذ الرضي -في نص آخر- اسم الإشارة مثالاً ؛ ليدلّل على الغموض الراسخ في ألفاظ معيّنة عند الوضع ، في حين أنّ هذه الألفاظ تؤدي معاني محددة في السياق ؛ لأن الموقف التواصلي يحدّد مرجعيتها ؛ بعوامل حسيّة وعوامل لغوية . يقول الرضي : «وإنما كان العلَم أخص وأعرف من اسم الإشارة ، لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل ، بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الوضع : أي ذات معينة كانت ، وتعيينها إلى المستعمل ، بأن يقترن به الإشارة الحسية ، فكثيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية ، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفا في كلامهم ، ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه ، لشدة احتياجه إليه ، وإنما كان اسم الإشارة أخص وأعرف من المعرف باللام ، لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معا ، ومدلول ذي اللام ، يعرف بالقلب دون العين ، فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين ، أخص مما يعرف بأحدهما»[٣] .

(١) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٢) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣) المصدر نفسه ، ٢/٣١٢ .

ثانياً: الأسماء الموصولة:

يحرص الرضي في هذا النص على وضع تعريف له علاقة خاصة بالاستعمال اللغوي فهو يضع الموصول بين المتكلم والمخاطب ، ويحدد عناصر الموقف الكلامي غير اللغويّة وتأثيرها في إيصال المقصد من الخطاب : «إنما وجب كون الصلة جملة ، لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له ، إما مستمراً ، نحو : باسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء ، أو : الذي هو باق ، أو في أحد الأزمنة ، نحو : الذي ضربني ، أو أضربه ، أو الذي هو ضارب ، أو يكون متعلقه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له مستمراً ، أو في أحد الأزمنة ، نحو : الله الذي يبقى ملكه ، أو ملكه باق ، وزيد الذي ضرب غلامه ، أو غلامه ضارب ، أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه أو كون سببه حكماً على شيء : دائماً أو في بعض الأزمنة ، نحو : الذي أخوك هو ، أو الذي أخوك غلامه ، أو الذي مضروبك هو أو غلامه ، فهذا يصلح دليلا على أشياء : أحدها : أن الموصولات معارف وضعاً ، وذلك لما قلنا إن وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب ، وهذه خاصة المعارف»[1] .

يبهرنا تفصيل الرضي لوظيفة الموصول في التبليغ ، مراعياً المتلقي ، ومعرفة المتكلم السابقة بما رسخ في اعتقاده ، فيجعل للخطاب زمناً علاقته استعمالية ، فالمتكلم والمخاطب وحدهما يحددان زمن الموصول لأن السياق المقامي يوضحه ؛ والسياق -كما هو واضح من نص الرضي وأمثلته- له علاقة خصوصية بالثقافة الخاصة بكل من المتكلم والمخاطب ، فكونهما مؤمنان بوجود الله ، يجعل زمن الموصول في جميع الأزمنة ؛ حين يقول المتكلم : (باسم الله الذي يبقى) ، كذا ثقافتهما هي التي تحدد الزمن في القول : (الذي ضربني أو أضربه الذي هو ضارب) ،كما تحدده مرجعية العلاقات الإنسانية في القول (الذي أخوك هو) .

إن الرضي يعالج التعريف معالجة تداولية ، تجعل من السياق المقامي عاملاً مؤثراً في فهم المقصود من النص التخاطبي .

كما يتضح تحديد الرضي للقصدية والعمدية في قوله (إن وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب) ، نلحظ هنا أن بين المتكلم والمخاطب اتفاقاً ضمنياً

(١) المصدر نفسه ، ٧/٣ .

على مدلولات الملفوظات بينهما . إنّ حرص الرضي على إيجاد محاورة بين متكلم ومخاطب ، يبين حرصه على الدلالة الاستعمالية ، ودراسة اللغة دراسة وظيفية ، لا حروف مصفوفة في كتاب .

«إنّ تعريف الموصول بوضعه معرفة مشاراً به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته»[1] .

«إنّ الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول ، على ما تقدم : أن الحكم الذي تضمنته الصلة ، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول ، فلا يقال : أنا الذي دوّخ البلاد ، إلا لمن يعلم أن شخصاً دوّخها»[2] .

ثالثاً: الظروف الزمانية والمكانية

عدّه النحو العربي الظرف بقسميه من المبهم وضعاً ، لاحتياجه إلى مضاف يحدد دلالته ، ويعلل الرضي بناءه بهذا الاحتياج : «وإنما بُنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف ، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف . فإن قلت : فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه ، فهلاّ بنيت معه ، كالأسماء الموصولة «تُبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟»[3] . ولذلك شبه بالظرف (غير) التي يُقال عنها (مغرقة في الإبهام) ، فيقول : «شبّه (غير) بالظروف/ والغايات لشدة الإبهام الذي فيها ، كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ، ولإبهام (غير) ، لا تتعرف بالإضافة ، وهي أشد إبهاماً من (مثل) ، فلذا لم يُبن (مثل) على الضم»[4] .

رابعاً: الضمائر

تجعل النظرية التداولية الحديثة الضمائر ثلاثة أقسام حسب تأثيرها في الموقف التواصلي : ضميرا الشخصين المشاركين في الموقف التخاطبي وهما ضمير المتكلم

(١) المصدر نفسه ، ٨/٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ٩/٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ١٦٨/٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ١٧٠/٢-١٧١ .

وضمير المخاطب ، وهي معرّفة بالاستعمال لدلالة العناصر غير اللغوية التابعة للسياق ، وهما ضميران إيجابيان متقابلان ، بعكس ضمير الشخص الثالث (ضمير الغائب) ، الذي قد يكون الموضوع الأساس للخطاب ، لكنه «يقوم بدور سلبي فقط في فعل اللغة»[1] ، ولكنها ثلاثتها تشترك في الإحالة إلى مرجعية معروفة لدى المشاركين في الموقف التخاطبي ، فلماذا استبعد ضمير الشخص الثالث عن الارتباط بالضميرين السابقين بعلاقة مقابلة؟ ألأنه مبهم في الموقف الكلامي ولابد من الإشارة القبلية إليه ؛ حسيّة أو ذكر سابق؟ في حين أن الضميرين الآخرين مجهولان خارج سياق الكلام ، في حين أنهما معرّفان تماماً في الموقف الكلامي ، كما يشير تصنيفهما في النحو العربي .

يخصص الرضي ضمير الغائب ليصفه بالإبهام ، في حين يجعل ضمير المتكلم والمخاطب ، من الكلمات المعيّنة بالإشارة الحسية عليهما ، وقد جعل الرضي «ضمير الغائب ، والأسماء الموصولة ، وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام» من المبهمات لعدم دلالتها على معنى في نفسها ، مما حدا به إلى جعل هذا الإبهام الحاصل فيها اعتراضاً محتملاً على حدّ ابن الحاجب للاسم الذي يخرجها ، لكنه يجيب عن هذا الاعتراض المحتمل بدلالة هذه الأشياء على الإبهام نفسه ، الذي يزيله ملازم كل منها ، فإن ملازمها لا يثبت الإبهام الحاصل فيها بل يزيله ويرفعه ، ولذا عُدّت من المعارف[2] .

«وأما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه بما قبله لا بما بعده ، وإن اتفق ذلك ، فالأغلب أن يكون منكراً»[3] ، يفسر الرّضي إبهام ضمير الغائب عند الوضع وفي الاستعمال ، ولأنّ الخطاب يجب أن يكون ذا فائدة للمخاطَب ، فإن الغموض لا يناسبه ، ولهذا اشترطوا إزالة إبهام المبهم في الكلام ، وتكرّر عند النّحاة العرب – والرّضي منهم– عدم جواز ذكر المضمر قبل ذكر صاحبه الذي يوضحه ،

(١) الفلوظية ، جان سيرفوني ، تر : قاسم المقداد ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١/٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ١/٣٧٥ .

يقول الرّضي : «فلا يكون إضماراً قبل الذكر»[1] ، وواضح أنه يعني ضمير الغائب ، أما ضمير المتكلم والمخاطب فالموقف الكلامي نفسه يوضحهما[2] ، ومما يفسر الإبهام في ضمير الغائب : البدل[3] والتمييز[4] ، ولذا أوجبوا تقدم الخبر إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على الخبر .

تُصنّف المعارف في النحو العربي إلى خمس معارف تتفاوت في مراتب التعريف ، يقول الرضي : «أن المعارف الخمس ، أعني المضمرات ، والأعلام ، والمبهمات وذا اللام ، والمضاف الى أحدها »[5] ، فكيف يكون المبهم معرفة؟

لإيجاد حل لهذه المعضلة نقول إن هذه الصفات تطلق على الألفاظ من جهات مختلفة ، فهي مبهمة في الوضع معرّفة في الاستعمال ، وكما قال الرضي فإن ما تضافر على إيضاحه أكثر من عنصر : السياق اللغوي ، الإشارة الحسيّة يكون أعرفها ولذلك كان ضمير المتكلم أعرفها في الاستعمال لكون السياق المقامي يدل عليه بوجود المتكلم صاحب الضمير ، وكذا ضمير المخاطب ، واسم الإشارة بالإشارة الحسية واجتماع القلب والعين لتوضيحه ، والاسم الموصول بالسياق اللغوي والتركيب الذي يردفه بالوصف (الصلة) ، فلم يبقَ إلا ضمير الغائب الذي يكون له أكثر من حالة في الموقف التواصلي ، فيمكن أن يتعرّف بأي من المذكور سابقاً وقد يظل على إبهامه ، ولذا قدمه الرضي في الإبهام وأخّروه في المعارف .

ترتيب المعارف ودرجات الإبهام

واختلفوا في درجات الإبهام والتعريف ، فكان رأي الكوفيين «أن الأعرف : العلم ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ذو اللام» ويرى الرضي أنهم اعتمدوا الدلالة الوضعية ولم ينتبهوا إلى الاستعمال ، أما ابن كيسان فقد قدم الضمير على المعارف ، وأما ابن السراج فجعل أعرفها اسم الإشارة لمصاحبة الدلالة الحسية (السياقية)

(١) المصدر نفسه ، ٢/٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢/٦٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ٢/٥٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ٢/٦٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ٢/٣١١ .

للدلالة الوضعية ، وجعل الضمير في المرتبة الثانية بعد اسم الإشارة وقبل العلم ، أما ابن مالك فقد فصّل تفصيلاً دقيقاً فوضع ضمير المتكلم على رأس المعارف كلها ، وضمير المخاطب في المرتبة الثانية بعد العلم ، «أعرفها ضمير المتكلم ، ثم العلم الخاص ، أي الذي لم يتفق له مشارك ، وضمير المخاطب ، جعلهما في درجة واحدة ، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام ، أي الذي لا يشتبه مفسره ، ثم المشار به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسب المضاف إليه»[1] ويتضح من تصنيفه -بما لا يدع مجالا للشك- مراعاة سياق الموقف الكلامي والعناصر غير اللغوية .

لام العهد عنصر إشاري عند الرضي:

ويضم الرضي لام العهد للمبهمات ، وفي هذا النص -على الرغم من أن الرضي لم يكن أول ناص على لام العهد هذه- كان تفسيره للعهد تداولياً : «ولام العهد : التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره ، أي لقيه وأدركه ، يقال : عهدت فلاناً أي أدركته ، وعهده إما يجري ذكره مقدّماً ، كما في قوله تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول) ، أو بعلم المخاطب به قبل الذكر ، بلا جَرْي ذكره نحو قولك : خرج الأمير ، أو القاضي ، إذا لم يكن في البلد إلا قاض واحد مشهور ، أو أمير واحد»[2] . فهو يفسر العهد بالإدراك واللقاء المسبق للمتلقّي ، مما أوجد ألفة بينه وبين السمع أغنت عن جملة تامة ، وهنا توضيح مفصل لحال المتلقي (السامع/ المخاطَب) المقصود ، فلو لم يحدث شرط الألفة لما فهم المتلقي مقصود المتكلم ، وهذه الألفة حدثت إما بذكر سابق من المتكلم موجه للمتلقي نفسه أو بعلم سابق . وتفسير هذا العلم السابق هو عرف المجتمع المحيط ؛ ويفسره الرضي بمثال : خرج الأمير القاضي ، إذا كان للبلد أمير واحد وقاض واحد لا غيره ، يعرفه المتلقي ، وكما نلاحظ فإن الرضي يفسر حال المتلقي المقصود خاصة ثم ينتقل إلى حال عامة تمثل عرف المجتمع وثقافته .

(١) المصدر نفسه ، ٢١٣/٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٤٢/٣ .

إشارة إلى الاستلزام الخطابي في نص الرضي

تكون دلالة النص وضعية (حرفية) ، إن وافق ما يقال ما يُراد تبليغه ، فإن لم يوافقه كان القول يخالف التبليغ ، لأن التبليغ هو ما يريد المتكلم إيصاله للسامع بطريق غير مباشر ، وفي هذه الحال يكون المقصود غير مطابق للدلالة الوضعية (الحرفية) للنص ، وهذا ما يسميه غرايس بالاستلزام الخطابي *Conversational implicature* ، وقد تعددت ترجمات هذا المصطلح إلى العربية ؛ فمنهم من يسميه استلزاماً حوارياً أو استلزاماً تخاطبياً ، وأياً كانت التسمية فهي تعني مستلزم القول لا يوافق القول حرفياً ، مقصوداً من المتكلم ، مفهوماً من السامع[1] .

وقد قسم غرايس الاستلزام الخطابي قسمين : استلزام تواضعي ، وفيه يجب وجود قرينة لفظية تدل عليه كالروابط التداولية مثل (إذن ، كي ، الضمائر . وغيرها) ، والآخر استلزام خطابي ؛ لا تتوفر في النص قرينة لفظية عليه ، ولكنه يحمل قضية منطقية يتوصل إلى حلها العقل البشري عند وصولها إليه ويصل إلى نتيجة تكون هي المقصودة بالتبليغ[2] .

فهل أشار الرضي إلى مفهوم الاستلزام الخطابي ، وهل عرفه أصلاً؟ لننظر إلى هذا النص :

يفسر الرضي نص ابن الحاجب في تقدم عائد الضمير ، فجعله ابن الحاجب قسمين : تقدّم لفظي ، وتقدّم معنوي . ثم قسّم التقدم اللفظي إلى : متقدم لفظاً تحقيقاً ، ومثّل له بـ(ضرب زيد غلامه) ، ومتقدم لفظاً تقديراً ، ومثّل له بـ(ضرب غلامه زيد) ، وقسّم التقدم المعنوي قسمين : «أحدهما أن يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسّر بأن يكون المفسّر جزء مدلول ذلك اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾[3] ، أي : العدل أقرب ، لأن الفعل يدل على المصدر والزمان ، والثاني أن يدل سياق الكلام على المفسّر التزاماً ، لا تضمناً ، كقوله تعالى : ﴿ولأبويه لكل

(١) التداولية اليوم ؛ علم جديد في التواصل : آن روبول وجاك موشلار ، ترجمة : د .سيف الدين دغفوس ، ود .محمد الشيباني ، المنظمة العربية للترجمة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، يوليو ٢٠٠٣ ، ص٥٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٥٦-٥٧ .

(٣) الآية (٨) من سورة المائدة

واحد منهما . . .﴾[1] ، لأنه لما ساق الكلام من قبلُ ، في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثَمَّ مورِّث فَجرَى الضمير عليه من حيث المعنى»[2] .

هذا تفسير قول ابن الحاجب وكان رأي الرضي كما يلي : «وكسياق الكلام المستلزم للمفسِّر : استلزاماً قريباً ، كقوله تعالى : ﴿ولأبويه . . .﴾ ، لأن سياق ذكر الميراث دالٌّ على المورِّث دلالة التزاميّة ، أو بعيداً ، كقوله تعالى : ﴿حتى توارت بالحجاب﴾[3] ، إذ العشي يدل على تواري الشمس ، وكقوله تعالى : ﴿إنّا أنزلناه في ليلة القدر﴾[4] ، إذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان ، دليل على أن المنزّل هو القرآن ، مع قوله تعالى : ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن﴾[5] ، وكذا قوله تعالى : ﴿ما ترك على ظهرها من دابة﴾[6] ، فإن ذكر الدّابّة مع ذكر (على ظهرها) دالٌّ على أن المراد ظهر الأرض ، وكذا الفناء مع لفظة (على) في قوله تعالى : ﴿كل من عليها فان﴾[7] ، وكذا قوله تعالى : ﴿وإن كانت واحدة﴾[8] ، أي إن كانت الوارثة واحدة ، إذ هو في بيان الوارث»[9] .

فالرضي هنا يقسم الاستلزام الخطابي إلى قسمين : استلزام قريب ، واستلزام بعيد ؛ فالاستلزام القريب يدل فيه السياق دلالة التزامية بقرينة لفظية مباشرة ،كانت الضمير هنا في قوله ﴿لأبويه . .﴾ ، وقد سبق بذكر الميراث ، فدلّ على المقصود بالضمير إنما هو المورّث ، أما الاستلزام البعيد فالدلالة تكون من دون قرينة لفظية مباشرة ، ولكن من خلال التفكير المنطقي وربط الحديث آخره بأوله يستنتج السامع مقصود القول ومستلزمه .

(١)الآية (١١) من سورة النساء

(٢) شرح الرضي على الكافية ، ٤٠٣/٢ .

(٣)الآية (٣٢) من سورة ص

(٤)الآية (١) من سورة القدر .

(٥)الآية (١٨٥) من سورة البقرة .

(٦)الآية (٤٥) من سورة فاطر .

(٧)الآية (٢٦) من سورة الرحمن .

(٨) من الآية (١١) من سورة النساء .

(٩) شرح الرضي على الكافية : ٤٠٥/٢

هل ثمة رابط بين تعريف ابن الحاجب وتقسيم الرضي وبين طرح غرايس لمبدأ الاستلزام الحواري . .؟

جليٌّ سبق الرضي إلى إيجاد فكرة أوليّة لهذا الطرح ؛ بيد أن الفكر التراثي متصل ، وقد لا يكون الرضي المبتكر . وفي هذه الحال يكون متابعاً لمن سبقه من النحاة والأصوليين العرب المسلمين .

التقديم والتأخير..الرتبة في النحو تراعي الأصول التداولية للخطاب

«كل ما يُغيِّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً ، فمرتبته الصدر (. . . وإنما لزم تصدير المغيِّر ، الدال على قسم من أقسام الكلام ، ليبني السامع ذلك الكلام من أوّل الأمر) ، على ما قصد المتكلم ، (إذ لو جوّزنا تأخير ذلك المغيِّر فأُخِّر ، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيِّر من أول الأمر على كون مضمونه) خالياً عن جميع المغيِّرات ، لتردُّد ذهنه في أن هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنّه خال عن جميع المغيِّرات ، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغيِّر كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغيِّر ، فيبقى في حيّرة)»[1] .

في هذا النّص عدد من المفاهيم التداولية يحول المقام دون تفصيلها ، هي :

- فكرة تقديم المؤثر في مضمون الجملة ، وتخصيص نوع الكلمة (الحرف) لتقعيد ما يحلّ في مرتبة الصدر .
- مراعاة حال السامع في تلقي التركيب الخطابي ، فيفسره حسب وصوله إليه ، فلا يَجدّ عليه مفهوم لم يحسبه من أوّل الخطاب فيناقض آخره .
- مراعاة قصد المتكلم في ترتيب أجزاء الخطاب .
- الغرض الأساسي من الخطاب هو حصول مضمونه -المقصود من المتكلم- عند السامع ، وهذه فائدة الخطاب ، فإن عاق عائق حصول هذه الفائدة ، أصبح من المحظورات في التركيب الشكلي للخطاب .
- تحقق الفائدة التي يقصدها المتكلم ووصولها واضحة لذهن السامع فلا تحدث حيرة أو بلبلة .
- مراعاة الرّضي عناصر الخطاب التي نصّت عليها النظرية التداولية الحديثة ، وهي :

(١) شرح الرّضي على الكافية : ٣٣٦/٤ .

قصد المخاطب ، حال السامع وقت تلقيه الخطاب ، الفائدة المحصلة من الخطاب ، شكل الخطاب الشكلي وعلاقته بما تمّ تبليغه بالفعل أثناء الموقف التواصلي ، وأخيراً تأثير الخطاب في المستمع .

الخاتمة:

من خلال ما تقدم نلحظ شيوع بعض المفاهيم التداولية في تحديدات الرضي وتعريفاته ومعالجاته للتركيب اللغوي : قصد المتكلم ، وتفريقه بين دلالة الوضع ودلالة الاستعمال ، لا سيما في تعريف الفعل الكلامي ، كما نلحظ ابتكاره مصطلح «الإيقاعي» دالاً على الإنشاء غير الطلبي قسيم الإنشاء الطلبي ، وحدّده بألفاظ العقود والمعاهدات التي لا تطلب جواباً ، بينما جعل الكلام الذي يتطلب جواباً في قسم الإنشاء الطلبي .

كما لحظنا أنه يعبّر عن الفعل الكلامي بلفظ «المعنى» ويثبته في موضع جاء فيه ذكر له ، كما لحظنا أنه أثبت أن الكلام قد يتضمن أكثر من معنى أي أكثر من فعل كلامي ، كما بيّن في معالجته لأساليب المدح والذم ، و(كم) الخبرية ، و(ربّ) وغيرها .

احتفل الرضي بالمتكلّم وقصده ، يتضح ذلك في تعريفاته للكلام وتقسيماته ، من خبر وإنشاء طلبي وإيقاعي ، فقد كان الثابت في هذه التعريفات قصد المتكلم (كما أوضحنا في الخطاطة الخاصة بتقسيم الكلام عند الرّضي) ، كما كان الثابت في تحديده لأفعال القلوب هو الاستعمال الفعلي للغة ، هذا المبدأ التداولي حَرِصَ الرّضي عليه في إيضاح المعرفية الثابتة في المبهمات والضمائر ولام العهد . . . وغيرها .

مصادر البحث ومراجعه:

القرآن الكريم

- أحمد المتوكل : اللسانيات الوظيفية ، مدخل نظري ، منشورات عكاظ ، المغرب ، ١٩٨٩ .
- الأستراباذي : شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا ، ط٢ ، ١٩٩٦ .
- آن روبول وجاك موشلار : التداولية اليوم ؛ علم جديد في التواصل : ترجمة : سيف الدين دغفوس ، ومحمد الشيباني ، المنظمة العربية للترجمة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، يوليو ٢٠٠٣ .
- جان سيرفوني : الملفوظية ، ترجمة : قاسم المقداد ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٨ .
- جون .ل . أوستين : نظرية أفعال الكلام العامة ، كيف ننجز الأشياء بالكلام ، تر : عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ، ١٩٩١ .
- فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، تر : سعيد علوش ، مركز الإنماء القومي .
- محمّد الشّاوش ، تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة «تأسيس نحو النص» ، مج٢ ، جامعة منوبة ، كلية الآداب ، المؤسسة العربية للتّوزيع ، تونس ، ط١ ، ٢٠٠١ سلسة اللسانيات ، مج١٤ .
- محمد سويرتي : اللغة ودلالاتها ، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي (مقال) ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دولة الكويت ، مج ٢٨ ، ع٣ ، يناير/ مارس ٢٠٠٠ ، ص ص٢٩-٥٢ .
- مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط١ ، يوليو ٢٠٠٥ .
- نعمان بوقرة ، المدارس اللسانية المعاصرة ، مكتبة الآداب ، القاهرة .